

# شرح الرضا لأما الكافية

مأسسة بحثية مؤسسة  
وكتبة بتعليقات مؤلفة

الجزء الثاني

تأليف وتعليق

يوسف حسن حسن  
المستشار العام للدراسات والبحوث

مكتبات  
بجامعة القاهرة  
بمنشور











شرح الرضا  
علما الكافية



# شرح الرضا علما الكافية

طبعة جديدة مصححة  
ومدّلة بتعليقات مفيدة

■ الجزء الثاني ■

تصحيح وتعليق  
يوسف حسن عيسى  
الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

الهيئة العامة للكتاب	
رقم الترخيص	٩٩٢٠٧٥
رقم الترخيص	٤٤١٠٤

مَشَوْرَات  
بِإِيجازِ قَالِ الْوَلَدِ  
بِغَزَايِك



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية - بنغازي

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الثانية

1996

لا يجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل  
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت  
إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر.

مَشُورَات  
بِجَامَعِيَّةِ قَارِئِيْنَ  
بِنِغَازِي



## بين يدي هذا الجزء

أكرر في بداية الجزء الثاني من شرح الرضى على الكافية ، ما قلته في المقدمة من أنه إذا لم يتيسر لي أن يكون هذا العمل ، إخراجاً علمياً للكتاب بالمعنى الكامل ، فذلك أملٌ أرجو أن يتحقق على يد من يهتبه الله له ، ويوفقه إليه بتيسير أسبابه .

ولكنني أرجو أن أكون قد وفقت في إخراج نسخة من هذا الكتاب يتيسر الانتفاع بها والإفادة منها ، ولا سيما بعد أن أصبح عزيز الوجود .

وتتلخص الطريقة التي بمرت في عملي في هذا الكتاب عليها في :

١ - تصحيح عبارته بقدر ما وسعني الجهد وتنبأت له الوسائل ، وأهمها ما جاء بهامش النسخة المطبوعة من إشارات إلى النسخ المتعددة فأخذت بأكثرها وضوحاً وأعمها فائدة ، ثم بما أعرفه وما رجعت إليه من آراء العلماء فيما يخفى فيه المراد .

٢ - إكمال الشواهد كلما أمكن ذلك والمرجع في ذلك هو خزائن الأدب للبغدادى وغيرها من كتب الشواهد ومعاجم اللغة ، ثم التعليق بكلمة موجزة عن كل شاهد .

٣ - تحديد كثير من مواضع النقل عن سيبويه ؛ ووضع العناوين العامة والخاصة ، وتحديد بدء كلام كل من المصنف والشارح ، وإبراز مواقع الكلام بما يعين على فهم المقصود لكل من يقرأ في هذا الكتاب ، إن شاء الله .

والله الموفق والمعين على الإتمام وتحقيق القصد ، إنه أكرم مسئول وهو حسبي ، عليه توكلت ، وإليه أنيب .

يوسف حسن عمر



## بسم الله الرحمن الرحيم

### [ الحال ]<sup>١</sup>

### [ ماهية الحال وأنواعه ]

[ قال ابن الحاجب :

« الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى ، نحو :  
« ضربت زيداً قائماً » ، وزيد في الدار قائماً » ، وهذا زيد قائماً » .

[ قال الرضي :

قال المصنف<sup>٢</sup> : لا يدخل فيه التبع في نحو : جاءني رجل عالم ، لأن المراد في الحدود : أن يكون لفظ المحدود دالاً على ما ذكر في الحد ، وقولك : عالم ، في جاءني رجل عالم . وإن بين هيئة الفاعل ، لكن لا دلالة في لفظ عالم ، على أنه بيان هيئة فاعل ، إذ لفظ عالم . ههنا ، مثلها في قولك : زيد رجل عالم ، مع أنها مبيّنة لهيئة غير المبتدأ ، لا هيئة الفاعل ، بل إنما عُلِمَ كون « عالم » في جاءني رجل عالم بياناً لهيئة الفاعل من تقدم قولك : جاءني رجل ، بخلاف الحال ، فإن « راكباً » في قولك : جاءني زيد راكباً ،

---

(١) وضعت هذه العناوين التي تحدد بداية الموضوعات ، وكذلك : العبارات الدالة على بدء كلام كل من المصنف والشارح ، وليس في الطبعة التي نقلت عنها ، ولا في غيرها مما طبع من هذا الشرح ، شيء من ذلك ،  
(٢) قول المصنف هذا في شرحه هو على هذه الرسالة « الكافية » ، والرضي ينقل عنه كثيراً ويناقش ابن الحاجب فيما ينقله عنه ، كما فعل هنا ؛

ورأيت زبداً راكباً . انمظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل ، أو المفعول ، حتى لو قلت :  
رجل قائماً أخوك ، لم يجوز ، لعدم القاعدية ، أو المفعولية في « رجل »<sup>١</sup>

أقول : لقال أن يمنع أن المحدود يلزم أن يدل على كل ما يذكر في حده ، بل يكفي  
أن يكون فيه ما يذكر في حده ؛ وبعد التسليم ، فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال ،  
وبيان ماهيته ، لأنه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً ، لا في  
حالة الفعل ، فيظن في : جاءني زيد راكباً ، أن « راكباً » هيئة لهذا الفاعل مطلقاً لا في  
حال المجيء ، فيكون غلطاً .

ويخرج عن هذا الحد : الحال التي هي جملة ، بعد عامل ليس معه ذو حال كقوله :  
١٧٦ - يقول وقد ترّ الوظيف وساقها ألسنت ترى أن قد أتيت بمؤيد<sup>٢</sup>  
وقوله :

١٧٧ - وقد أغتدي والطير وكنتها بمنجرد قيد الأوابد هكل<sup>٣</sup>  
ويخرج أيضاً : الحال عن المضاف إليه ، إذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال ، وإن كان  
ذلك قليلاً ، كقوله تعالى : « قل ل كل نثيع ملة إبراهيم حنيفاً »<sup>٤</sup> ، وقوله تعالى : « أن دابر  
هؤلاء مقطوع مصبحين »<sup>٥</sup> ، وقول الشاعر :

- 
- (١) هذه نهاية كلام ابن الحاجب الذي نقله الرضي ، وقوله بعد ذلك : أقول : مناقشة منه لابن الحاجب فيما  
لله في شرحه ، وكلام ابن الحاجب هنا يستحق المناقشة حقاً ؛  
(٢) من معلقة طرفة بن العبد ، وهو في هذا البيت وما يتصل به يتحدث عما فعله من عقر ناقة لضيء نزل به ،  
وهي من كرام الإبل ، قيل أنها ناقة أبيه ، وقيل إنها ناقة ضيفه الذي نزل به وقوله : قد أتيت بمؤيد ، أي  
بشيء عظيم خطير ، ومؤيد إما بصيغة اسم الفاعل أو بصيغة اسم المفعول ،  
(٣) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة من الجزء الذي يصف فيه فرسه بالسرعة ، وقوله : قيد الأوابد ،  
أي مقيداً ، يعني أنه لسمعته يدرك الوحوش فلا تغلت منه ، فكأنه يقيدها في مكانها حتى يلحقها ؛  
(٤) الآية ١٣٥ سورة البقرة ،  
(٥) الآية ٦٦ سورة الحجر ؛



١٧٨ - كَانَ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خُضْبِينَ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تُخْضَبُ<sup>١</sup>  
وقوله :

١٧٩ - عَوِذُ وَبُهْثَةُ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقَ الْحَدِيدِ مَضَاعِفًا يَتْلَهُبُ<sup>٢</sup>  
وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : « النَّارُ مَثْوَاكُمْ » ، أَيْ مَوْضِعُ مَثْوَاكُمْ ، أَيْ ثَوَاكُمْ ، « خَالِدِينَ »<sup>٣</sup>  
وَقَوْلُهُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ قَائِمًا ، وَهُوَ ضَارِبُ زَيْدٍ مُجَرَّدًا ، فَالْمَنْصُوبُ فِيهَا حَالٌ مِنَ  
الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ ، فَلَا يَرِدُ اعْتِرَاضًا .

وكه<sup>٤</sup> أَنْ يَقُولَ : إِنْ الْحَالُ عَمَّا أَضْيَفَ إِلَيْهِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ ، لَا يَجِبُ إِلَّا إِذَا  
كَانَ الْمَضَافُ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا يَصْحُحُ حَذْفُهُ وَقِيَامُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ . كَمَا أَنْكَ لَوْ قُلْتَ :  
بَلْ نَتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ ، مَقَامُ : « بَلْ نَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ » ، جَاز ، فَكَأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَإِذَا  
كَانَ الْمَضَافُ فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا وَهُوَ جُزْءُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ فَكَأَنَ الْحَالُ عَنِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ هُوَ  
الْحَالُ عَنِ الْمَضَافِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ »<sup>٥</sup> ، فَقَوْلُهُ :  
مُصْبِحِينَ ، حَالٌ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ ضَمِيرُ « مَقْطُوعٌ » ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ : « دَابِرَ هَؤُلَاءِ » ،  
فَهُوَ حَالٌ عَنِ هَؤُلَاءِ ، الْمَضَافِ إِلَيْهِ ، لِأَنَّ دَابِرَ الشَّيْءِ : أَصْلُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : يُقَطَّعُ دَابِرُ  
هَؤُلَاءِ مُصْبِحِينَ ، فَكَأَنَّهُ حَالٌ عَنِ مَفْعُولٍ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ ؛ وَكَذَا قَوْلُهُ : كَانَ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا ،  
أَيْ : تَشَبَهَ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا ، أَوْ أَشْبَهَ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا ، فَكَأَنَّهُ حَالٌ عَنِ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ ؛

(١) هَذَا مِنْ شِعْرِ لِلنَّابِغَةِ الْجُعْدِي فِي وَصْفِ الْفَرَسِ ، وَالْحَوَامِي : مَا فَوْقَ الْحَافِرِ مِنْ ذِي الْحَافِرِ ، يَرِيدُ أَنَّهَا صَلْبٌ  
قَوِيٌّ ، وَتَشْبِيهًا بِالشَّيْءِ الْمَخْضُوبِ ، يُرَادُ بِهِ أَنَّهَا قَرِيبَةٌ إِلَى السَّوَادِ أَوْ الْخَضِرَةِ وَكَلِمَا كَانَتْ كَذَلِكَ كَانَتْ  
أَشَدَّ صَلَابَةً ؛

(٢) وَهَذَا أَحَدُ آيَاتِ زَيْدِ الْفَوَارِسِ ، فِي وَصْفِ وَقْعَةٍ كَانَتْ بَيْنَ قَوْمِهِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ قَبِيلَتِي عَوِذُ ، وَبَهْثَةُ (بَعْدَ  
الْبَاءِ) ، كَانُوا قَدْ أَخَارُوا عَلَى إِبْلِ الْقَوْمِ زَيْدٍ فَلَحَقَ بِهِمْ فِي عِدَدٍ مِنْ قَوْمِهِ وَاسْتَرَدُّوا مِنْهُمْ الْإِبِلَ ، وَزَيْدُ الْفَوَارِسِ  
هُوَ زَيْدُ بْنُ حَصْبَنَ بْنِ ضَرَارٍ الْفُضَيْي شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ كَانَ مِنَ الشُّجْعَانِ وَهُوَ غَيْرُ زَيْدِ الْبَخِيلِ الَّذِي سَمَّاهُ ثَنِي حَمِلَ  
اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : زَيْدُ الْخَيْرِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ ،

(٣) الْآيَةُ ١٧٨ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ ،

(٤) أَيْ لِلْمُصَنِّفِ : ابْنِ الْحَاجِبِ ، لَهُ أَنْ يَرَدَّ مَا أَوْرَدَهُ الرُّضِيُّ مِنْ تَقْدِيرِ لَتَعْرِيفِ الْحَالِ ؛

(٥) الْآيَةُ ٦٦ سُورَةِ الْحَجَرِ .

(٦) أَيْ الضَّمِيرُ فِي « مَقْطُوعٌ » ،

وكذا قوله : عليهم حلق الحديد مضاعفاً .

فالأولى أن نقول : <sup>١</sup> الحال على ضربين : منتقلة ومؤكدة ، ولكل منهما حدٌ . لاختلاف ماهيتهما ؛ فحدُّ المنتقلة : جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه ، تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام ، بالفاعل أو المفعول ، أو بما يجري مجراها ؛ فبقولنا : جزء كلام ، يخرج الجملة الثانية في نحو : ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه ، إذا لم يجعلها حالاً <sup>٢</sup> ، ويخرج بقولنا حصول مضمونه : المصدر في نحو : رجع القهقري . لأن الرجوع يتقيد بنفسه ، لا بوقت حصول مضمونه ؛ ويخرج النعت بقولنا : يتقيد تعلق الحدث بالفاعل أو المفعول ، فإنه <sup>٣</sup> لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق ؛ وقولنا : أو بما يجري مجراها يُدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو : « وهذا بعلي شبيخاً » <sup>٤</sup> ، و :  
١٨٠ - كأنه خارجاً من جنب صفحته سقود شرب نسوه عند مفتأد\*  
على ما يجيئ ، والحال عن المضاف إليه ، الذي لا يكون في المعنى فاعلاً أو مفعولاً للمضاف ، على ما مر ؛ ويدخل في الحد : الحال في نحو قوله :

يقول وقد تُر الوظيف وساقها <sup>٦</sup> ... - ١٧٦

وفي قوله :

وقد أغتدى والطير في وكناها <sup>٧</sup> ... - ١٧٧

---

(١) هذا رأي للرضي في تعريف الحال بعد أن ناقش تعريف المصنف ؛

(٢) أي إذا كان القصد جعل الجملة الثانية معطوفة على ما قبلها ، وأما إذا قصدنا جعلها حالاً فهي داخلة في الحد ،

(٣) أي النعت ،

(٤) الآية ٧٢ من سورة هود ،

(٥) هذا أحد الآيات من قصيدة النابتة الديبائي التي أوجها :

يا دار مية بالعلياء فاستند أقوت وطال عليا سالف الأمد

والضمير في كأنه خارجاً .. يعود إلى قرن الثور الوحشي الذي تحدث عنه في بيت سابق ، والسقود بتشديد

الفاء : حديدة يشوى عليها اللحم ، والشرب اسم جمع لشارب ، والمفتأد بفتح التاء والمغزة اسم المكان الذي

يشوى فيه اللحم ؛

(٦) هو الشاهد المتقدم في هذا الجزء ؛

(٧) وكذلك ، هذا الشاهد هو التالي بعد سابقه ،

وحدّ المؤكّدة : اسم غير حدث ، يبيّئ مقررّاً لمضمون جملة ، كما يبيّئ شرحها ،  
فقولنا : غير حدث ، احتراز عن المنصوب في نحو : رجع وجوعاً ؛

ثم اعلّم أنّ الحال قد يكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكباً ، وعن المفعول  
وحده ، نحو : ضربت زيداً مجرداً عن ثيابه ، فإذا قلت : لقيت زيداً راكباً ، فإن كان  
هناك قرينة حالية أو مقالية تُبيّن صاحب الحال ، جاز أن يجعلها لما قامت له ، من الفاعل  
أو المفعول ، وإن لم تكن ، وكان الحال عن الفاعل <sup>١</sup> ، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه <sup>٢</sup> ،  
لإزالة اللبس ، نحو : لقيت راكباً زيداً ، فإن لم تقدمه ، فهو عن المفعول .

وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً ، فإن كانا متّفقين ، فالأولى : الجمع <sup>٣</sup>  
بينهما ، فإنه أخصر ، نحو : لقيت زيداً راكبين ، ولا منع من التفريق ، نحو : لقيت  
راكباً زيداً راكباً ، ولقيت زيداً راكباً راكباً .

وإن كانا مختلفين ، فإن كان هناك قرينة يُعرف بها صاحب كل واحد منهما ، جاز  
وقوعهما كيفما كانا ، نحو : لقيت هنداً مصعداً منحلّة ، وإن لم تكن ، فالأولى جعل  
كل حال يجنب صاحبه ، نحو : لقيت منحلراً زيداً مصعداً ، ويجوز ، على ضعف :  
جعل حال المفعول يجنبه وتأخير حال الفاعل ، نحو : لقيت زيداً مُصعداً مُنحلراً ، والمصعد  
زيد ، وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم <sup>٤</sup> من مرتبة الحال ، أخرت الحالين ، وقدمت  
حال المفعول على حال الفاعل ، لمّا لم يكن كل واحد يجنب صاحبه .

ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر ، كقولك : لقيت زيداً راكباً  
وماشيّاً ، قال :

(١) يعني إذا كان القصد جعل الحال عن الفاعل ،

(٢) الذي هو الفاعل ،

(٣) أي ذكرها بلفظ واحد من غير تفريق ،

(٤) أي أسبق ، أو أحق بالتقدم ،

١٨١ - وأنسا سوف تملركنا المناسيا مقسّرة لنسا ، ومقسّرينا<sup>١</sup>  
وجوّز الجمهور ، وهو الحقّ ، أن يبيح<sup>٢</sup> لشيء واحد أحوال متخالفة ، متضادة كانت ،  
نحو : اشترت الرمان حلواً حامضاً ، أو غير متضادة ، كقوله تعالى : « اخرج منها  
مذهوماً مدحوراً<sup>٣</sup> » كما يجيئان<sup>٤</sup> في خبر المبتدأ ؛

ومنع بعضهم ذلك في الحال ، متضادة كانت ، أو ، لا ؛ قياساً على الزمان والمكان ،  
فجعل نحو : « مدحوراً » حالاً من ضمير « مذهوماً »<sup>٥</sup> ، واستنكر مثله في المتضادة فنمها  
مطلقاً<sup>٦</sup> .

ولا وجه للقياس<sup>٦</sup> ، وذلك لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين ، محال ،  
نحو : جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس ، بلى ، لو عطفت أحدهما على الآخر ،  
جاز ، لدلالته على تكرار الفعل ، نحو : جلست خلفك وأمامك ، وكذا يجوز إن لم يتباين  
المكانان أو الزمانان ، نحو : جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك ، وسط الدار ؛  
وأما تعقّب الحدث بقيدين مختلفين ، كما في قوله تعالى : « مذهوماً مدحوراً » ، أو بمتضادّين  
في محلّين غير مترجّين ، كما في : اشترته أبيض أسود ، أو مترجّين ، كما في :  
اشترته حلواً حامضاً فلا بأس به .

(١) تقديره : ومقسّرين لها ، وهو من قصيدة عمرو بن كلثوم ، إحدى المقلّقات التي أولها :

ألا هبّني بمسحلتك فاصبحتي ولا تبقي غمور الأندريسا  
وقوله : وأتأبّنتع الهزمة مطوف حلّ جمل سابقة مكررة كلها تبدأ بمثل هذا ؛

(٢) الآية ١٨ سورة الأعراف ،

(٣) أي الصورتان المذكورتان في الحال ؛

(٤) ويسمى النحاة : الحال المتداخلة ،

(٥) نقل هذا الرأي عن ابن عصفور وهو مقيد عنده بغير صورة اسم التفضيل ، وسأني ، وقول الشارح ، واستنكر  
مثله ممناه أنه لا يميز المتضادة في الخير ، كما لا يميزها في الحال ، .

(٦) أي القياس على الظرف

واعلم أن تكرير الحال بعد «إمّا» : واجب ، لوجوب تكرير «إمّا» ، نحو :  
اضرب زيداً إمّا قائماً ، وإمّا قاعداً ، وكذا بعد «لا» ، لأنها تكرر في الأغلب كما يجيى  
في اسم «لا» التبرئة<sup>١</sup> ، نحو : جاءني زيد لا راكباً ولا ماشياً ، ويندر أفرادها نحو :  
جاءني زيد لا راكباً .

قوله : «لفظاً ، أو معنى<sup>٢</sup>» ، حال من : الفاعل ، أو المفعول<sup>٣</sup> ، أي ملفوظاً أو  
معنوياً ، وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين ؛ أمّا المفعول المعنوي فنحو : «شيخاً» في  
قوله تعالى : «وهذا يعلي شيخاً<sup>٤</sup>» ، فإن «يعلي» خبر المبتدأ ، وهو في المعنى مفعول  
لداول «هذا» ، أي أنه على يعلي وأشير إليه شيخاً .

وأما الفاعل المعنوي ، فكما في قوله :

كأنه خارجاً من جنب صفحته ... البيت ، \* - ١٨٠  
إذ المعنى : يشبه خارجاً ، سفود شرب ، ولا تفسره بأشبهه خارجاً ، لأن المشابهة هي المقيدة  
بحال الخروج ، لا التشبيه .

وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي : زيد في الدار قائماً ، وفيه نظر ،  
لأن «قائماً» حال من الضمير في الظرف ، وهو فاعل لفظي ، لأن المستكن كالملفوظ به ،  
فهو كقولك : زيد خرج راكباً ، ولا كلام في كون «راكباً» حال عن الفاعل اللفظي ،  
وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن «زيد» إلا عند من يجوز تخالف عاملي الحال  
وصاحبها .

(١) معنى تسمية «لا» بلا التبرئة أنها يرأت اسمها عن الاتصاف بجنس الخبر ، وهو اصطلاح ،

(٢) هذا شرح لألفاظ الكافية ، وهي طريقة الرضي في هذا الشرح ،

(٣) أي من لفظ الفاعل أو المفعول في عبارة المصنف ،

(٤) الآية ٣٢ سورة هود وتقدمت قريباً ،

(٥) الشاهد المقدم من معلقة التابطة الديبالي ،

[ العامل في الحال ]  
[ المراد من شبه الفعل ومعنى الفعل ]

[ قال ابن الحاجب :

« وعاملها : الفعل ، أو شبهه ، أو معناه » .

[ قال الرضى :

يعني بشبه الفعل : ما يعمل عَمَل الفعل ، وهو من تركيبه ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، ويعني بمعنى الفعل : ما يُستنبط منه معنى الفعل ، كالظرف ، والجار والمجرور ، وحرف التنبيه ، نحو : هاأنا زيد قائماً ، عند مَنْ جَوَزَ هاهُ التنبية مِنْ<sup>١</sup> دون اسم الإشارة ، كما يجيئ في حروف التنبيه ، واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد راكباً ، وحرف النداء ، نحو : يا ربُّنا منعماً .

وأماً حرفاً التمني والترجي ، نحو : لينك قائماً في الدار ، ولعلك جالساً عندنا ، فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ، لأن التمني والترجي . ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو المخبر المؤخر ، على ما هو مذهب الأخفش<sup>٢</sup> ، كما يجيئ ، لكون مضمونه هو المقيّد . وحرف<sup>٣</sup> التشبيه ، نحو : كأنه خارجاً ... البيت<sup>٤</sup> ، وزيد كعمرو راكباً ؛ وكذا

---

(١) أي عند مَنْ جَوَزَ استعمال حرف التنبيه بدون اسم الإشارة كالمثال الذي أوردته ، والأكثر أن يقال . ها أناذا ، وبعضهم يوجب ذلك ؛

(٢) الأخفش ، هكذا بدون وصف آخر هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، وهو الأخفش الأوسط ، وغيره يذكر مع وصفه ، وهو ممن تكرر ذكرهم في هذا الشرح ؛ والأعلام التي تتكرر في هذا الشرح نكتي بذكر شيء عن أصحابها عند ورودها لأول مرة في كل جزء ، وندع ما عدا ذلك للفهارس العامة التي ستلحق بآخر الكتاب ، إن شاء الله تعالى ،

(٣) هذا معطوف على ما تقدم من الأشياء التي تفيد معنى الفعل ، وكلامه عن التمني والترجي كان استطراداً ؛

(٤) الإشارة إلى بيت التابطة الديباني المتقدم ؛

معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه ، نحو : زيد عمرو مقبلاً ، والمنسوب نحو : أنا قرشي مفتخراً ، واسم الفعل نحو : عليك زيداً راكباً .

وأما نحو : ما شأنك واقفاً ، فلأن الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ؛<sup>١</sup> ولم يعمل في الحال معنى حروف النفي والاستفهام ، قال أبو علي<sup>٢</sup> : لأنها لا تشبه الفعل لفظاً ، ويتنقض ما قاله باسم الإشارة ، وحرف التثنية ، فإنهما لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملهما في الحال ، وكذا كاف التشبيه ، ونحو : إن ، وأن تشبهانه لفظاً ومعنى ، ولا تعملان في الحال .

فالأولى : إحالة ذلك إلى استعمالهم وأن لا نعلله .

[ لتكثير الحال ]

[ ولتعريف صاحبها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وشرطها أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة غالباً ، و : أرسلها »  
« المراك »<sup>٣</sup> و : مررت به وحده ، متأول » .

[ قال الرضي : ]

إنما كان شرطها أن تكون نكرة ، لأن النكرة أصل ، والمقصود بالحال : تقييد المحدث المذكور ، على ما ذكرنا ، فقط ، ولا معنى للتعريف هناك ، فلو عرفت ، وقع التعريف ضمناً .

(١) ص ٥٧٢ من الجزء الأول ؛

(٢) المراد : أبو علي الفارسي من أشهر أئمة اللغة وهو شيخ ابن جني ، وينقل الرضي عنه كثيراً في هذا الشرح مبرراً عنه بكنيته ، وينسبه : الفارسي ،

(٣) جزء من بيت شعر ، سيذكره الشارح كاملاً ويوضح المراد منه ،

وإنما كان الغالب في صاحبها التعريف ، لأنه إذا كان نكرة ، كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين أمثالها ، أعني وصفها : أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها ، أعني حالها ؛ لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً ، ثم يبين الحدث المنسوب إليه ، ثم يبين قيد ذلك الحدث ؛ فعلى هذا ، أولت المعرفة حالاً<sup>١</sup> ، لأن التعريف عبث ضائع ؛ ولم تؤوّل النكرة ذا حال<sup>٢</sup> ، لأن غايته أنه على خلاف الأولى ، فقوله : « غالباً » ، يرجع إلى تعريف صاحب الحال ، لأن تنكيرها واجب لا غالب .

قوله : « وأرسلها العراك » ، هذا مثال لتعريف صاحب الحال في الظاهر ؛ ونقول : الحال المعرفة ظاهراً : إمّا مصدر ، وإمّا غير مصدر ، والمصدر إمّا معرّف باللام ، نحو : أرسلها العراك ، أو معرّف بالإضافة ، نحو : افعله جهدك<sup>٣</sup> وطاقتك ، ووجدك ، و : رجع عودّه على بدته ، وفيه قولان :

قال سيبويه :<sup>٤</sup> إنها معارف موضوعة موضع النكرات\* ، أي معتركة ومجتهداً ومطبقاً ، ومنفرداً ، وعائداً ؛ والطاقة بمعنى التوسع ، وكذا : الطوق ، اسم وضع موضع الإطاقة ، ووجدك ، في الأصل : وحدثك ، فحذفت التاء ، لقيام المضاف إليه مقامها ، كما في قوله تعالى : « وإقام الصلاة »<sup>٥</sup> ، والوحدة : الانفراد ؛ ويجوز أن يكون الوجد ، [الوحدة<sup>٦</sup>] والوحدة ، مصدر : وَحَدَ يَحِدُ ، يقال : وحداً وحيدةً ، كوعَدَ يعدّ وعداً وعدة .

(١) أي حين تقع حالاً

(٢) أي حين تقع صاحب حال ،

(٣) بأنّي في الشرح تفسّر هذه الأمثلة ؛

(٤) سيبويه امام النحاة ، أكثر من نقل عنهم الرضي في هذا الشرح ، وقد حدّدنا كثيراً من الأمور التي نقلها الرضي بذكر موضعها من كتاب سيبويه ؛

(٥) هذا بمعناه في كتاب سيبويه ج ١ ص ١٨٧

(٦) الآية ٧٣ سورة الأنبياء ، وهي ، أيضاً جزء من الآية ٣٧ سورة النور

(٧) وردت هذه الكلمة في بعض النسخ كما أشر إلى ذلك بهامش المطبوعة التركية وإبانتها مناسب لما سيأتي من كلام الشارح



والجهد ، وهنا ، بضم الجيم : المشقة ، والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد ، وقال الفراء<sup>١</sup> : هو بفتح الجيم : المشقة ، وضمها : الطاقة .

وقولهم : على بدته ، متعلق بعوده ، أو ، برجع ، والحال مؤكدة ، والبدء مصدر بمعنى الابتداء ، جُئِلَ بمعنى المفعول ، أي : عائداً على ما ابتدأه ، ويجوز أن يكون « عوده » مفعولاً مطلقاً لرجع ، أي رجع على بدته عوده المجهود ، كأنه عهد منه أنه لا يستقر على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه قبل ، فيكون كقوله تعالى : « وفعلتَ فَعَلْتِكَ »<sup>٢</sup> ، فلا يكون من هذا الباب ،

وقال أبو علي : ان هذه المصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة قبلها ، أي : أرسلها معتركة العراك ، وافعله مجتهداً جهلك ، ومطيقاً طاقتك ، ومنفرداً وحذك ، أي انفرادك ، ورجع عائداً عودَه ، وكلها مضافة إلى الفاعل ، فلها حذف الفاعل وجوباً ، كما مرَّ في باب المفعول المطلق<sup>٣</sup> ؛ فهذه المصادر ، وإن قامت مقام الأحوال : منتصبة على المصدرية ، كما ينتصب على الظرفية ، ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف ، نحو : زيد قدأَمَكَ ولا يعرب إعراباً ما قام مقامه ؛

وقوله : أرسلها العراك ، صدر بيت للبيد ، ويروى : فأوردها العراك ، قال :

١٨٢ - فأرسلها الصراك ولم يلدُدها ولم يُشْفِقْ على نَفْسِ الدُّخَالِ  
يصف الحمار والأُتُنَ<sup>٤</sup> ، والدُّخَالُ في الورد : أن يشرب البعير ، ثم يُردُّ من العَطْنِ<sup>٥</sup> إلى الحوض ، ويُدْخِلُ بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ، ويقال :

(١) من زعماء الكوفيين واسمه يحيى بن زياد ويتكرر ذكره في هذا الشرح ،

(٢) الآية ١٩ سورة الشعراء

(٣) ص ٣٠٥ من الجزء الأول

(٤) البيت كما قال الشارح من شعر لبيد بن ربيعة ، وقد شرحه بما لا يحتاج إلى مزيد ،

(٥) يريد حمار الوحش ؛ والأُتُنُ جمع أتان وهي أئنا ،

(٦) العطن مبرك الإبل ،

شُرِبُ دِخَالٍ ، ويقال : نَفَّصَ البعير ، إذا لم يتمَّ شربه ، فعني نَفَّصَ الدخال : عَدَمَ تمام الشرب ، أي : أوردَها مرة واحدة <sup>١</sup> . ولم يَخَفْ على أنه لا يتم شرب بعضها للماء بالزحامة .

أما قولهم : جاءوا قَضَمَ بقضيضهم <sup>٢</sup> ، فالأولى أن نقول : أن المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أي : قاضهم بقضيضهم أي مع قضيضهم ، أي : كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسراً ومكسوراً .

والأصل فيه أن يكون « قَضَمَ » مبتدأ ، و « بقضيضهم » خبراً ، مثل قولهم : كلمته فاه إلى فيّ ، أي : فوه إلى فيّ ، وهو ههنا أظهر ، لأنهم استعملوه على الأصل فقالوا : كلمته فوه إلى فيّ ، ثم انمحق عن الجملتين ، أعني : قَضَمَ بقضيضهم ، وفوه إلى فيّ ، معنى <sup>٣</sup> الجملة والكلام ، لَمَّا فُهِمَ منهما معنى المفرد ، لأن معنى : فوه إلى فيّ ، صار : مشافهاً ، ومعنى : قَضَمَ بقضيضهم : كافّةً <sup>٤</sup> ، فلما قامت الجملة مقام المفرد ، وأدّت مؤداه : أعرب ما قبل الأعراب منها ، وهو الجزء الأول ، إعراب المفرد الذي قامت مقامه ، كما قلنا في باب المفعول المطلق <sup>٥</sup> ، في : فاهاً لفيك ، سواء <sup>٦</sup> .

وكذا ينبغي أن نقول في : بدأ بيد ، أي : ذو يد بذي يد ، على حذف المضاف ، أي :

- 
- (١) أي أوردَها كلها دفعة واحدة لم يفرق بينها في الشرب ،
  - (٢) طريقة تعبير الشارح بهذا المثال لا تدل على أنه شعر ، ولكنه ورد في بيت شعر للشياخ بن ضرار ، وهو قوله : أتتني سلم قَضَمَ بقضيضها تمسح حسولي بالقيح صباهها وقد اعتبره البهتادي شاهداً وكتب عليه ، ولعله مذكور في بعض النسخ من الترشح ،
  - (٣) فاعل قوله : انمحق ،
  - (٤) أي صار منناه كاللة أي جميعاً ،
  - (٥) جاء في باب المفعول المطلق ص ٣٣٢ من الجزء الأول ، أن الجملة قد تقوم مقام المفرد فيعرب الجزء الأول منها بإعراب ما قامت مقامه وذكر لذلك أمثلة منها قولهم : فاهالفيك وهو دعاء على المخاطب ، وقد ورد ذلك في بيت شعر اعتبره البهتادي شاهداً وهو قول الشاعر :
  - (٦) تقديره : هما سواء ، وهذا اختيار الرضي في إعرابه ويقع هذا التعبير كثيراً في كلامه ،

النقد بال نقد ، وكذا قولهم : بعت الشاة<sup>١</sup> : شاة بدرهم ، أي : شاة بدرهم ، أي كل شاة بدرهم ، كقولهم : رجل خير من امرأة ، أي كل رجل ، كقوله تعالى : « علمت نفس ما قدمت »<sup>٢</sup> ، أي كل نفس .

وكذا قولهم : بعت الشاة : شاة ودرهماً ، والواو بمعنى « مع » كما في : كل رجل وضيعته ، أي شاة ودرهم مقرونان ، أي كل شاة ، فُصِبَ ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب .

وقال الخليل<sup>٣</sup> : يجوز أن تأتي به على الأصل نحو : بعت الشاة : شاة بدرهم ، وشاة ودرهم ؛

ثم أُلزم<sup>٤</sup> ما كان مبتدأ : التنكير ، لقيامه مقام الحال ، و : فاه إلى في<sup>٥</sup> ، شاذ ، ووجهه أنه لم يجر حذف المضاف إليه منه ليتنكر<sup>٦</sup> ، لثلاثا يبقى المرب على حرف واحد .

وقد جاء : فأ لقم ، قال المتنبي<sup>٧</sup> :

١٨٣ - قبلتها ودموعي مزج أدمعها - وقبلتني على خوف فأ لقم  
فحذف المضاف إليه ، وأبدل من الواو ميماً ، لثلاثا يبقى المرب على حرف واحد .

وهذا شيء قد عرض استطراداً ، ولتعد إلى ما كنا فيه من ذكر حال : قضهم بقضيفهم ، فنقول :

---

(١) الشاة بالهمزة للجنس ، وبالتاء : الواحدة منه ،

(٢) الآية ٥ سورة الانفاطار ،

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي أو الفرهودي ، شيخ النحاة وأستاذ سيبويه ، ويتكرر ذكره في هذا الشرح ،

(٤) رجوع إلى شرح بقية الأمثلة

(٥) تمليل لقوله حذف المضاف إليه ، الذي لا يجوز ؛

(٦) وهذا تمليل لعدم الجواز ؛

(٧) المتنبي من الشعراء المحدثين عند متقدمي النحاة ، فلا يميزون الاستشهاد بشعره والرضي يورد في هذا الشرح شواهد من شعره وشعر أمثاله كأبي تمام وأبي نواس ، والمعلماء مختلفون في صحة الاستشهاد بشعر هؤلاء ؛

قد يستعمل « قَضَمَ » تابعاً لما قبله في الإعراب ، نحو قولهم : جاء في القوم قَضَمٌ بقضيضهم ، ورأيت القوم قَضَمٌ بقضيضهم ، ومررت بالقوم قَضَمٌ بقضيضهم ، إمّا على التأكيد ، على أن يكون أصله جملة فيعطى جزؤها الأول إعراب « جميعهم » . لصيرورتها بمعناه ، على ما ذكرنا في الحال ، <sup>٢</sup> أو على البديل ، أي : جاءوا قاضمهم مع مقضوضهم .

ومذهب الكوفيين أن انتصاب « وحده » على الظرفية ، أي : لا مع غيره ، فهو ، في المعنى ، ضدّ « معاً » في قولك : جاءوا معاً ، وكما أن في « معاً ، خلافاً ، هل هو متصّب على الحال ، أي مجتمعين ، أو على الظرف ، أي في زمان واحد ، فكذا ، اختلف في « وحده » في نحو : جاء وحده ، أحوال ، أي منفرداً ، أم ظرف ، أي : لا مع غيره .

وجاء « وحده » مجروراً في مواضع متعددة : قريع وحده ، ونسيج وحده ، أي انفراده ، وهو <sup>٣</sup> في الأصل : ثوب لا ينسج على منواله مثله ، فاستعير للشخص المنقطع النظير .

ويقال : فلان جُحِيشٌ وحده ، وعُيِّر وحده ، ورَجِل وحده ، في المستبد برأيه .  
وقيل : جاء على وحده ، أي انفراده و « على » بمعنى « مع » .

فوحده ، لازم الافراد والتذكير ، والإضافة إلى المضمّر ، ولازم النصب ، إلّا في المواضع المذكورة .

والمعروف ظاهراً <sup>٤</sup> من غير المصادر ، إمّا باللام ، نحو قولهم : مررت بهم الجمّاء الغفير ، والجمّاء من الجمّ ، وهو الكثير ، يقال امرأة جمّاء المرافق ، أي كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير ، من الغفّر وهو الستر بمعنى الغافر ، أي الساترين بكثرة وجه الأرض ،

(١) أي فكانه قال : جاء القوم جميعهم

(٢) أي مثل التأويل الذي قلناه في وجه إعرابه حالاً ،

(٣) راجع إلى قولهم : نسيج وحده ،

(٤) الكلمات الثلاث بصيغة التصغير ، وهي للدم ، بخلاف الأول ،

(٥) مقابل لقوله فيما تقدم : والمصدر إمّا معرف باللام

حذفت<sup>١</sup> التاء حملاً للفعيل بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول ، كقوله تعالى : « إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين »<sup>٢</sup> ، وهو صفة الجماء ، أي : الجماعة الكثيرة الساترة ، واللام في الاسمين زائدة ، كما في قوله :

ولقد أمر عسى اللثم يسبني فضيت ثمّ قلت لا يعنيني<sup>٣</sup> - ٥٦  
ويقال ، أيضاً ، مررت بهم جماءً غفيراً .

ومنه قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يذهب الصالحون أسلافاً : الأول فالأول » ، أي مترتين ، واللام زائدة ، كما في : الجماء الغفير ، وقد يتبع ما قبله على البدل ، نحو : دخل القوم : الأول فالأول .

وإمّا بالإضافة<sup>٤</sup> ، نحو : جاء الرجال ثلاثهم ، أو أربعهم ، أو خمسهم ، إلى العشرة ، وهذه الأسماء الثمانية<sup>٥</sup> ، إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم ، منصوبة عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أي مجتمعين في المجيء ، وينز تخم يتبعونها ما قبلها في الإعراب ، على أنها توكيد له .

وربما عومل بالمعاملتين : العدد المركب ، نحو : جاءني الرجال خمسة عشرهم ، وقد يعرب هذا المركب عند الأخفش ، كما يجيء في باب العدد .

وقد ذكرنا قولهم : كلمته فاه إلى في<sup>٦</sup> ، وقال الكوفيون : هو مفعول به ، أي : جاعلاً فاه إلى في<sup>٧</sup> ، وقال الأخفش : هو منصوب بتقدير « من » أي : من فيه إلى في<sup>٨</sup> ،

(١) أي من كلمة الغفير لأنها صفة على وزن فعيل بمعنى فاعل كما قال ، فحقها التأنيث بالتاء

(٢) الآية ٥٦ سورة الأعراف ،

(٣) نكرر الاستشهاد بهذا البيت في هذا الشرح وهو أيضاً شائع في كتب النحو ، وقد تقدم ذكره في الجزء الأول من هذا الشرح ،

(٤) هذا هو النوع الثاني من المرفوع غير المصدر ،

(٥) أي ألقاظ العدد ، ما عدا الواحد والاثنتين ،

(٦) تقدم الحديث عنه في صدر هذا الباب ،

ولا يقاس على قولهم فاه إلى في<sup>٢</sup> ، فلا يقال : ماشيته ينه إلى يدي<sup>١</sup> ، ونحوه خلافاً لهشام<sup>٣</sup> ،  
وأما قول بعض أصحاب أمير المؤمنين رضي الله عنه في صيغتين :  
١٨٤ - فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف<sup>٤</sup>  
فعل حذف المضاف ، أي : مثل أسد العرين ، ومثل شاء النجف ؛ ويموز أن يؤولا  
بشجاناً ، وضِعافاً ، كما قال سيوريه<sup>٥</sup> ، في : جهلك ونحوه .

### [ الحال من النكرة ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« فإن كان صاحبها نكرة . وجب تقديمها » .

[ قال الرضي : ]

اعلم أنه يجوز تنكير ذي الحال ، إذا اختص بوصف ، كما جاء في الحديث :  
سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بين الخيل ، فأتى فرس له سابقاً ، وكذا تقول :  
مرت برجل ظريف قائماً ؛ أو بالإضافة<sup>\*</sup> ؛ نحو : نظرت إلى جارية رجل مختالة ،

(١) أي لا يقال بالنصب قياساً على ما تقدم

(٢) هو هشام بن معاوية الفرير ، من متقدمي الكوفة ، وتقدم له ذكر في الجزء الأول ،

(٣) هذا مما قيل من الشعر في وقعة حيفين التي كانت بين جيش علي رضي الله عنه وجيش معاوية بن أبي سفيان ،

وكان رجال معاوية متعوا علياً وأصحابه من ماء الفرات ، فسمع الناس واحداً من رجال علي ينشد :

أبغمتنا القوم ماء الفرات وفيها السيوف وفيها الجحف

وفيها علي ، له صولة ، إذا خولقوه الردى لم يحصف

إلى أن قال : فما بالنا أمس .. الخ والقصد منها تحريض المحاربين مع علي ، وهي قصة طويلة ، لخصها البغدادي

في غزاة الأدب ؛

(٤) حددنا موضعه في كتاب سيوريه قبل ذلك ؛

(٥) معطوف على قوله : إذا اختص بوصف ؛

أو سبقه نقي أو شبهه ، نحو قوله :

١٨٥ - فما حل سَعْدِي غريباً يبلدة فينسبَ إلا الزيرقانُ له أب<sup>١</sup> و : قلّما جاءني رجل راكباً ، أو نهى أو استغهام ، وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء مستغرقاً فلا يبقى فيه إبهام ، كما ذكرنا في باب المبتدأ ، أو كان الوصف به على خلاف الأصل نحو قولهم : جاءني رجال مثنى وثلاث ، لأن المقصود تقسيمهم على هذين العديدين في حال المجيء ، والوصف لا يفيد هذه الفائدة ، أو كانت معرفة مشاركة تلك النكرة في الحال ، نحو : جاءني رجلٌ وزيدٌ راكبين ، أو تقدّمه الحال ، نحو : جاءني راكباً رجل ، لأنه يؤمّن - إذن - التباس الحال بالوصف ، إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف ، وأما إذا تأخر ، نحو : جاءني رجل راكباً ، فقد يشبه في حال انتصاب ذي الحال ، بالوصف ، نحو : رأيت رجلاً راكباً ، فطرُد المنع رفعاً وجراً ، وأما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله :

١٨٦ - لَمِيةً موحشاً طللٌ قسديم عفاء كل أسحم مستديم<sup>٢</sup> فلا يستقيم ، عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها ، إلّا على مذهب الأخفش ، من يجوز ارتفاع « زيد » في نحو : في الدار زيد على أنه فاعل ، وأما عند سيبويه ، فيلزم كون الضمير في : « لَمِيةً » ذا الحال<sup>٣</sup> .

ومن جَوَز اختلاف العامل في الحال وصاحبها ، وهو الحق ، إذ لا مانع ، جَوَز كون « لَمِيةً » ، عاملاً في الحال ، وكون « طلل » ذا حال ، مع ارتفاعه بالابتداء .

---

(١) من قصيدة قالها اللعين الملقبي ، واسمه منازل ، يمدح الزيرقان بن بدر أحد الصحابة ، وكان سيّداً في قومه يشرف كل أحد بالانتصاب إليه ،

(٢) المعنى : أو كانت في الكلام معرفة مشاركة ، أو نعيم أن كان تامة ؛

(٣) قال البغدادي : إن بعضهم نسب هذا البيت لذي الرمة ، ونسبه بعضهم لكثير برواية : لعزة موحشاً .. ثم

قال : إن المشهور في هذا الموضع الاستشهاد بقول الشاعر : ( ولم ينسبه ) :

لمية موحشاً طللٌ يلروح كأنه غيلل ،

(٤) بناء على مذهبه من وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها ؛

فإن قيل : هلاً جاز أن يكون معنى الابتداء ، على مذهب سيبويه ، أي أن « طلل » مرتفع بالابتداء ، هو العامل في الحال أيضاً ، فيتحد عامل الحال وصاحبها .

قلت : ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ « طلل » للإسناد إليه ، مقيد بكونه موحشاً ، فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيداً به ؟ .

وأعلم أنه يجوز حذف ذي الحال ، مع قيام الدليل ، نحو : الذي ضربت مجرداً : زيد ، أي : ضربته<sup>١</sup> .

[ تقدم الحال ]

[ على العامل وعلى الصاحب ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ولا يتقدم على العامل المعنوي ، بخلاف الظرف ، ولا على  
« المجرور في الأصح » .

[ قال الرضي : ]

قد عرفت قبل ، العامل المعنوي ، وأن الظرف منه ، وكذا الجار والمجرور ، فعلى ما قال المصنف ، ينبغي ألا يتقدم الحال على الظرف وشبهه ، وفي هذا خلاف ؛ فسيبويه ، لا يميزه أصلاً ، نظراً إلى ضعف الظرف ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال ، نحو : زيد قائماً في الدار ، وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف ، حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد ، في الظاهر<sup>٢</sup> ، في نحو : في الدار زيد ، كما تقدم في المبتدأ<sup>٣</sup> ، فأما مع تأخر المبتدأ فإنه وافق سيبويه في المنع ، فلا يجوز : قائماً زيد في الدار ، ولا : قائماً

(١) لأن حذف عائد الموصول في مثله قياسي ،

(٢) متعلق بقوله أن يعمل ،

(٣) ص ٢٤٨ من الجزء الأول ،



في الدار زيد . اتفاقاً ، وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف<sup>١</sup> ما ، عند الأخفض أيضاً ، لأنه ليس من تركيب الفعل<sup>٢</sup> ، وعلى صاحبه ، وعلى ما صاحبه نائب عنه ، أي المبتدأ .

أمّا في نحو : زيد قائماً في الدار ، فإن جَوَزنا كون زيد صاحب الحال ، بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه ، فالحال متأخر عن صاحبه ، وإن لم يجوز ذلك<sup>٣</sup> ، وقلنا إن الضمير في الظرف هو صاحب الحال ، بناءً على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه . فالحال متأخر عمّا صاحبه نائب عنه ، أي زيد .

أمّا نحو : زيد في الدار قائماً ، و : في الدار قائماً زيد ، و : في الدار زيد قائماً ، فجاءت اتفاقاً .

وأمّا إذا كان الحال ، أيضاً ، ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً ، فقد صرح ابن برهان<sup>٤</sup> ، بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور ، وذلك لتوسّعهم في الظروف ، حتى جاز أن تقع موقِعاً لا يقع غيرها فيه ، نحو : « إن إلينا إياهم »<sup>٥</sup> ، قالوا ، ومن ذلك : البر ، الكرّ بستانين ، أي : الكرّ منه بستانين ، و « منه » ، حال ، والعامل فيه : « بستانين » .

والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف ، فلا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه ، وهو \* كل جامد ضمن معنى المشتق ، كليت ، ولعل<sup>٦</sup> ، ونحو : ما شأنك ، وحرف النداء ، وأسماء الإشارة ، وحرف التشبيه ، والتنبيه ، والمنسوب نحو تيمّي ، ونحو : مثلك ،

(١) أي ليس من لفظه ومادته ؛

(٢) أي جواز كون زيد صاحب الحال ،

(٣) هو أبو القاسم ، عبد الواحد بن علي المكي من أشهر النحاة ، كان متجعماً ثم اشتغل بالنحو ، ونبغ فيه ، وكان محبوباً لدينه وورعه ، توفي سنة ٤٥٦ هـ

(٤) الآية ٢٦ سورة الغاشية ،

(٥) أي العامل المعنوي غير الظرف ،

(٦) كلامه هنا يفيد عمل ليت ولعل في الحال وقد استظهر من قبل عدم عملهما ، وذلك عند الحديث عن شبه الفعل وعمل ذلك بأن التمني والترجي ليسا متباعدين بالحال ،

وغيرك ، وأسماء الأفعال ... كل ذلك لضعف مشابهة الفعل ، لعدم موافقتها له في التركيب ، وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف ، حتى لا يتقدم عليه معموله ، كما في فعل التعجب فلا يقال : راكباً ما أحسن زيداً . فما ظنك بمثل هذه الجوامد ؟ .

وكذا الصفة المشبهة ، لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل <sup>١</sup> ، وظاهر لفظ جار الله <sup>٢</sup> ، في المفصل ، يؤذن بجواز تقديم الحال عليها <sup>٣</sup> .

وأضعف في العمل ، من الصفة المشبهة ، أفعال التفضيل ، ألا ترى أنه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها ، بل يحتاج إلى شروط ، كما يجيء في بابها .

وأما نحو قولهم : هذا بُسراً أطيبُ منه رُطباً ، وزيد قائماً خيرُ منه قاعداً ، وكذا نحو : عمرو قاعداً مثله قائماً ، فسيجيء الكلام عليه عن قريب .

وأجاز الزجاجي <sup>٤</sup> أن تقول : درهمك موزوناً : درهم عبد الله ، والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك : درهم عبد الله ، لأن معناه : يشبه درهم عبد الله ، فيكون <sup>٥</sup> حالاً من ضمير « درهمك » في الخبر ، أو من : درهم عبد الله .

والأولى المنع ، لضعف العامل ، قال <sup>٦</sup> ، فإن أظهرت الكاف وقلت : كلهم عبد الله ، لم يجوز أن يكون حالاً من : درهم عبد الله ، لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ، ويجوز أن يكون حالاً من ضمير : درهمك ، في خبر المبتدأ ، والأولى المنع مع إظهار الكاف ، أيضاً .

(١) لأن عملها يسبب مشابهتها لاسم الفاعل المشبه للفعل ،

(٢) جار الله : محمود بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف والمفصل وغيرهما مما يعرفه كل مشتغل باللغة ،

(٣) في شرح ابن عيش على المفصل ج ٢ ص ٥٦

(٤) الزجاجي ، بياض النسب : هو أبو القاسم ، عبد الرحمن بن إسحاق ، كان من ملازمي الزجاج ، فُنسب

إليه ، وتقدم له ذكر في الجزء الأول ،

(٥) أي لفظ موزوناً ،

(٦) أي الزجاجي المتقدم ذكره ،

وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو ، لم يتقدم على عامله <sup>١</sup> ، فلا يقال ، والشمس طالعة جئتكم ، مراعاة لأصل الواو ، وهو العطف .

ولا يتقدم الحال على عامله أيضاً إذا كان العامل مصدراً ، لتقديره بأن الموصولة ، وما في حيز الصلة ، لا يتقدم على الموصول ، وكذا إذا كان العامل صلة للألف واللام ، أو لحرف مصدري ، كما ، وأن ، لأن تقدم الحال ، إذن ، على هذه الموصولات ، لا يجوز ، وتقدمها على صيلائها متأخرة عن الموصولات ، أيضاً غير جائز ، لما يحس في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول ، وبين صيئتيهما ، فلا تقول : أعجبنى مجردة الضارب هنداً ، ولا : مجردة أن ضرب زيدٌ هنداً ، ولا : ما مجردة ضرب زيد هنداً ، وأما في سائر الموصولات ، نحو : الذي راكباً جاء : زيدٌ ، فإنه يجوز الفصل اتفاقاً .

وإذا كان العامل مصدراً بلام الابتداء ، أو لام القسم ، جاز تقديم الحال <sup>٢</sup> عليه ، بأن تؤخره عن اللامين ، نحو : إن زيداً لراكباً سائر ، و : والله لراكباً أسير ، كقولہ تعالى : « .. لا إله الا الله تحشرون » <sup>٣</sup> ، وتقديمه على اللامين لا يجوز ، لأن لهما صير الكلام .

وأما الفعل المتصرف ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، إذا دخلت عن الموانع المذكورة ، فيجوز تقديم أحوالها عليها ، نحو : راكباً جاء زيد ، وزيد راكباً ماشٍ ، ومجرداً مضروب .

قوله : « بخلاف الظرف » ، يعني أن الحال ، وإن كان مشابهاً للظرف من حيث المعنى ، لأن « راكباً » في : جئتكم راكباً ، بمعنى وقت الركوب ، إلا أن الظرف يتقدم

---

(١) هذا تصريح بما استفيد من التشبيه في قوله وكذا إذا كان ، ويتكرر ذلك من الرضي ،

(٢) أُشير بها من المطبوعة التركية هنا أن بين نسخ هذا الشرح اختلافاً في هذا الموضع ، وفيها إشارة إلى نسبة رأي لا يخرج عما قاله الرضي إلى : « المالكي » ، وهذا من الأمور التي جعلتني ، أرجح أن الرضي يقصد الإمام ابن مالك حين يقول المالكي ، لأن هذا الرأي معروف نسبته إلى ابن مالك ، وتكرر مثل هذا بهواش هذا الشرح ،

(٣) الآية ١٥٨ سورة آل عمران ،

على عامله المعنوي الذي هو الظرف أو الجار ، خاصة ، سواء كان بعد المبتدأ نحو : زيد يوم الجمعة عندك ، أو قبله ، كقوله تعالى : « كل يوم هو في شأن »<sup>١</sup> ، وقولهم : كل يوم لك ثوب ، والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقاً ، ويتقدم عند الأخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر ، وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال .

وكان على المصنف أن يقيّد فيقول : بخلاف الظرف ، فإنه يتقدم على الظرف والجار ، لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما ، من التشبيه والتنبيه وغير ذلك ، اتفاقاً .

واعلم أنه إذا تكرر ظرف واحد<sup>٢</sup> ، يصلح لأن يكون خبراً لما هو مبتدأ في الحال أو في الأصل ، وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه ، على أنه خبر عن ذلك المبتدأ ، وانتصابه على الحال كقوله تعالى : « وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها »<sup>٣</sup> ، وقوله تعالى : « فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها »<sup>٤</sup> . فالكوفيون يوجبون انتصابه<sup>٥</sup> على الحال ، كما في الآيتين ، لأنك لو رفعته خبراً وعلقت الظرفين به ، لم يكن للثاني فائدة .

وأما عند البصريين ، فالحالئة راجعة على الخبرية ، لا واجبة ، لأن الاسم ، إذن ، يكون خبراً بعد خبر ، والظرف الثاني متعلق بالخبر ، أو يكون الظرف الأول متعلقاً بالخبر الذي بعده ، والثاني تأكيد للأول ، والتأكيد غير عزيز في كلامهم ؛

وإذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر<sup>٦</sup> ، وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدّر ، فـ خبرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي الظرف واجبة عند البصريين ، نحو : فيك زيدٌ راغبٌ ، ليكون الظرف متعلقاً بذلك الخبر .

(١) الآية ٢٩ سورة الرحمن ،

(٢) أي ذكر لفظ من ألفاظ الظروف مرتين ،

(٣) الآية ١٠٨ سورة هود

(٤) الآية ١٧ سورة الحشر ،

(٥) أي ذلك الاسم المتوسط

(٦) الحديث عن المستقر وغير المستقر ، وهل هو يفتح القاف أو بكسرهما ، مذكور في باب المبتدأ والخبر ، وقد لخص الرضي المعنى هنا ، ثم إن المعروف أنه حينما يطلق الظرف ، يراؤ به ما يشمل الجار والمجرور ؛

وأجاز القراء والكسائي<sup>١</sup> : نصب ذلك الاسم نحو : فيك زيد راغباً ، على تقدير ،  
فيك رغبة زيد راغباً ، والحال دال على المضاف المحذوف ، أي هو يرغب فيك خاصة  
في حال رغبته في شيء ، أي : إن رغب في شيء فهو يرغب فيك ، قوله : « ولا على  
المجورور في الأصح » ، الذي تقدم ، كان أحكام تقدم الحال على عامله ، وتأخره عنه ؛  
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها .

واعلم أن الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها ، إذا كان صاحبها ظاهراً ؛ مرفوعاً  
كان ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، إلا في صورة واحدة ، وهي : إذا كان ذو الحال مرفوعاً  
والحال مؤخر عن العامل ، فيجوزون : جاء راكباً زيد ، ولا يجوزون : راكباً جاء زيد ؛  
وبعضهم يجوز ، أيضاً تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر ، إذا كان الحال  
فعلاً ، نحو : ضربت ، وقد جرّد ، زيداً ؛

وأما إذا كان ذو الحال ضميراً ، فجزّوا تقديم الحال عليه ، مرفوعاً ، كان ، أو  
منصوباً أو مجروراً ، قالوا : وذلك لأن ذا الحال إذا كان مظهرًا وقدمت الحال عليه ،  
أدّى إلى الاضمار قبل الذكر ، لأن في الحال ضميراً يعود على ذي الحال المتأخر ؛ وأما  
إذا كان ضميراً ، فالضميران يشتركان في عودهما على مفسر لهما ، وأما جواز تلك الصورة  
الواحدة ، أعني نحو : جاء راكباً زيد ، فلشدة طلب الفعل للفاعل ، فكأن الفاعل ولي  
الفعل ، والحال ولي الفاعل ، فلا يكون اضماراً قبل الذكر ؛

وأما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب ، سواء كان مظهرًا  
أو مضمراً ، لأن النية في الحال : التأخير عن صاحبه ، فلا يكون اضماراً قبل الذكر ،  
كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ ، نحو : في داره زيد ، وفي الفاعل والمفعول نحو :  
« فأوجس في نفسه خيفة موسى » .<sup>٢</sup>

(١) القراء ، تقدم ذكره ، والكسائي هو علي بن حمزة ، زعم نحاة الكوفة ، وأحد القراء السبعة ، وهو والقراء  
ممن تكرّر ذكرهم في هذا الشرح ؛

(٢) الآية ٦٧ سورة طه

وأما إذا كان ذو الحال مجروراً ، فإن الجبر بالاضافة إليه ، لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً ، سواء كانت الاضافة محضة ، كما في قوله تعالى : « أتبع ملة إبراهيم حنيفاً » ، أو ، لا ، نحو : جاءتني مجرداً ضاربة زيد ، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً .

وان الجبر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصرية ، يمنعون ، أيضاً ، ونقل عن ابن كيسان<sup>٢</sup> ، وأبي عليّ ، وابن برهان ، الجواز ، استدلالاً بقوله تعالى : « وما أرسلناك إلا كافة للناس »<sup>٣</sup>

ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة : أن حرف الجر ، معد للفعل كالمهزمة ، والتضعيف ، فكأنه من تمام الفعل ، وبعض حروفه ، فإذا قلت : ذهبت راجبة بهند ، فكأنك قلت : أذهبت راجبة هنلاً ، وقال الشاعر :

١٨٧ - لئن كان يرد الماء هيمان صادياً إليّ حبيباً ، انها لحبيب  
وقال آخر :

١٨٨ - إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فطلبها كهلاً عليه شديد  
وبعضهم يجعل « كافة » حالاً من الكاف ، والتاء للمبالغة ، وهو تعسف ،

(١) جزء من الآية ١٢٣ من سورة النحل ؛

(٢) أبو الحسن محمد بن أحمد ، بن كيسان ، من مشاهير النحاة ، تقدم ذكره في الجزء الأول وسيكرر ذكره ، وأما أبو علي الفارسي وابن برهان فقد مضى ذكرهما قريباً ؛

(٣) الآية ٢٨ سورة سبأ ؛

(٤) من قصيدة لعروة بن حزام المدني ، واللام في قوله : لئن كان ، واقعة في جواب القسم في قوله قبل ذلك : حلقت برحب الراكبين لرهبهم خشوعاً وفوق الراكبين رقيب

(٥) من أبيات نسبت لكثير من الشعراء ، قال البغدادي : رأيت نسبتها للمخيل السعدي وقال إنها أبيات مستجادة ، وأورد حيدراً منها وما أورده منها قوله :

وكأئن رأينا من غني ملهم وصلوك قوم مات وهو حديد

وأما العامل في الحال في نحو : « ملة ابرهم حنيفاً »<sup>١</sup> ، أعني إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في نحو : ضَرَبَ زيدٌ راجِلاً<sup>٢</sup> ؛ فعند مَنْ جَوَّز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها ، فلا اشكال فيه ، وأما مَنْ منعه فقال بعضهم<sup>٣</sup> : العامل فيه معنى الاضافة لأن الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل ، لأن المعنى : ملةٌ ثبتت لابرهم حنيفاً ، وهو ضعيف ، لأننا يَبَيَّنُ في حدِّ العامل : أن معنى الفعل قد انطمس في مثله<sup>٤</sup> ؛

وقال بعضهم : لما كان لا يضاف ممَّا ليس بعامل في الحال إلى ذي الحال ، إلا جزؤه نحو : انظر إلى يد زيد ماشياً ، أو ما يقوم مقام المضاف إليه لو حذف ، كقوله تعالى : « ملة ابرهم حنيفاً » ، كما تقدم في أول الباب ، جاز أن يعمل عامل المضاف في الحال ، مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ، لأن المضاف إليه في التقديرين المذكورين ، كأنه المضاف ؛ وليكون حال المضاف إليه ، كحال المضاف ، إذا كان المضاف جزء المضاف إليه ، جاز ، وإن كان على قلة ، تقديم حال المضاف إليه على المضاف في نحو : تتحرك ماشياً يَدُ زيد ، مع أننا ذكرنا قبل ، أن حال المضاف إليه لا يتقدم على المضاف ؛

وقد يجب تقديم الحال على صاحبها إذا كان صاحبها بعد « إلا » أو معناها ، نحو : ما جاءني راجِلاً إلا زيد ، وإنما جاءني راجِلاً زيد ، لمثل ما مرَّ من باب الفاعل ،<sup>٥</sup> أعني ، لتغيُّر الحصر وانعكاسه لو أُخِّرَتْ عن صاحبها ؛

ويجب<sup>٦</sup> ، أيضاً ، إذا أضيف ذو الحال إلى ضمير عائد على ملابِس الحال ، نحو : لَقِيَنِي شاتمٌ زيدٌ أخوه ؛

- 
- (١) الآية المتقدمة من سورة النحل
  - (٢) ضَرَبَ : مصدر مضاف إمَّا إلى للمفعول وإمَّا إلى الفاعل ، وصاحب الحال أحدهما ؛
  - (٣) أي بعض اللاتين وسيدكر بعضاً آخر منهم
  - (٤) انظر ص ٧٢ من الجزء الأول ؛
  - (٥) انظر ص ١٩٠ ج ١
  - (٦) أي تقديم الحال ،

### [ الاشتقاق ]

#### [ وحكمه في الحال ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وكل ما دل على هيئة ، صَحَّ أن يقع حالاً ، نحو : هذا بَسْرًا »  
« أطيب منه رطباً »

[ قال الرضى : ]

هذا ردٌّ على النحاة ، فإن جمهورهم اشترطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامداً تكلفوا ردّه بالتأويل إلى المشتق ، قالوا : لأنها في المعنى صفة ، والصفة مشتقة أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو : هذا بَسْرًا أطيب منه رطباً ، أي هذا مبسراً أطيب منه مُرطباً ، أي كائناً بَسْرًا وكائناً رطباً ، و : « هذه ناقة الله لكم آية » ،<sup>١</sup> أي دالة ، قال المصنف ، وهو الحق ، لا حاجة إلى هذا التكلف ، لأن الحال هو المبيِّن للمهيئة ، كما ذُكر في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلَّف تأويله بالمشتق ،

وكذا ، ردُّ عليهم اشتراطهم اشتقاق الصفة ، كما يبيى في بابها ، ومع هذا ، فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف : الاشتقاق ،

فإن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياساً : الحال الموطئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكان الاسم الجامد وطاً الطريق لما هو حال في الحقيقة ، لمجيئه قبلها موصوفاً بها ، وذلك نحو قوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربياً »<sup>٢</sup> ، وقولك جاء في زيد رجلاً بهياً ،

---

(١) الآية ٦٤ سورة هود

(٢) الآية الثانية من سورة يوسف ،



ومنها ما يقصد به التشبيه ، كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين . علي رضي الله عنه  
في بعض أيام صفين :  
فما بالنا أمس أسدَ العربين وما بالنا اليوم شاءَ النجف<sup>١</sup> - ١٨٤  
وقول المتنبي :

١٨٩ - بدت قمراً ومالت خَوط بان وفاحت عنبراً ورنّت غزالاً<sup>٢</sup>  
وفي تأويل مثله وجهان : أحدهما أن تقدّر مضافاً قبله ، أي : أمثالَ أسد العرب ، ومثل  
قمر ، والثاني أن يؤوّل المنسوب بما يصح أن يكون هيئة كما تقدم ، أي : ما بالنا أمس  
شجعاناً ، واليومَ ضعافاً ، وبدت منيرة ، ونحو ذلك ، وذلك لأنهم يجعلون الشيء المشتهر  
في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى ، نحو قولهم : لكل فرعونٍ موسى<sup>٣</sup> ،  
بصرفهما ، أي : لكل جبار قهار ؛

ومنها الحال في نحو : بعث الشاءَ شاةً ودرهماً ، وضابطه أن تقصد التقسيط فتجعل  
لكل جزء من أجزاء مجزأة ، قسطاً ، وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك  
الجزء ، إثمًا مع واو العطف ، كقولنا : شاةً ودرهماً ، أو بحرف الجر ، نحو : بعث البرّ  
قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله ، درهماً عن كل أربعين ، وقامرته ، درهماً في درهم ،  
أي : جعلت في مقابلة كل درهم منه درهماً مني ، أو بغير ذلك نحو : وضعت عندكم  
الدينارين ، ديناراً لذى كل واحد ؛

وكل واحدة من هذه الأحوال كانت جزءاً أول من الجملة الابتدائية ، على ما مرَّ  
قبل<sup>٤</sup> ،

(١) تقدم هذا الشاهد في هذا الباب ؛

(٢) هو للمتنبي والقول فيه ، ما تقدم من اختلاف العلماء في الاستشهاد بمثله ، ويمكن أن يكون تمثيلاً ، كما  
يقولون ، وهو من قصيدة له والضمائر في الأفعال تعود إلى محبوبته التي قال عنها في بيت سابق على عادته  
في المبالغة :

يجمسي سَنَ بَرْتُهُ فلو أصارت وشاحي هُجِبَ لؤلؤة جبالا

(٣) تقدم قريباً شرح هذا التبع عند قوله فاه إلى في ، في هذا الباب ؛

ومنها : الحال في نحو : يُوْتِهَ باباً باباً ، وجاءوني رجلاً رجلاً ، وواحداً واحداً ،  
ورجلين رجلين ، ورجالاً رجالاً ، أي مفصلاً هذا التفصيل المعين ، وضابطه : أن تأتي ،  
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزءه مكرراً ، وكذا إن أتى ، لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع  
بجزءه معطوفاً عليه بالفاء أو بـ"ثم" ، نحو : دخلوا رجلاً رجلاً ، ومضوا كبكة ثم كبكة ،  
أي مترتين هذا الترتيب المعين ؛

ومنها حال هو أصل لصاحبه نحو : يعجبني الخاتم فضة ، والثوب خزاً ، أو فرع له  
نحو : يعجبني القضة خاتماً ، والحديد سيفاً ، أو نوع له ، نحو : يعجبني الحل خاتماً ،  
والعلم نحواً ؛

ومنها الحال في نحو : هذا بسرّاً أطيب منه ، أو من غيره رطباً ، وضابطه أن يفضل  
الشيء على نفسه ، أو غيره ، باعتبار طولين ، وكذا إذا شُبِّهَ شيئاً بنفسه أو بغيره ،  
ولا يجوز أن يكون أفعّل التفضيل ، ولا آلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معموهما  
عليهما ؛

ويشكل ذلك عليه بمثل قولك : زيدٌ رجلاً أحسنُ منه ركباً ، فإنه جائز اتفاقاً مع  
نحو المبتدأ من معنى الفعل ، وبمثل قولك : تمرُّ نحلٌ بسرّاً أطيبُ منه رطباً ، والأشراسي<sup>١</sup>  
بسرّاً أطيب منه رطباً ، والعامل في مثل هذه الصور : أفعّل ، بلا خلاف ، ولا يصلح اسم  
الاشارة في : هذا بسرّاً .. للعمل ، وذلك لأن العامل في الحال متقيد به ، فلو كان « هذا »  
عاملاً في : « بسرّاً » لتقيدت الاشارة بالسرّيّة ، فوجب ألا يقال هذا الكلام إلا في حال  
السرّيّة ، كما أن الاشارة في : « وهذا بعلي شيخاً »<sup>٢</sup> ، تقيدت ولم تقع إلا في حال  
شيوخته ، والمجيب في : جاء في زيد ركباً ، لم يكن إلا في حال الركوب ، ونحن نعلم  
ضرورة أنه يصح أن يقال : هذا بسرّاً أطيب منه رطباً ، في غير حال السرّيّة ؛

(١) الأشراسي نوع من الثمر ، وربما كان مأخوذاً من الشراسة ، وهي في الناس : سوء الخلق وفي النبات : سوء  
الطعم ؛

(٢) الآية ٧٢ سورة هود ، وتقدمت

واستدل المصنف على امتناع حمل اسم الإشارة في أول الحالين ، بأن المبتدأ إذا تقيّد بحال ، لم يتقيّد الخبر بالحال ، ألا ترى أن اسم الإشارة لما تقيّد بالحال في : هذا زيد قائماً ، لم يتقيّد الخبر بذلك الحال ، وفي نحو : هذا بسرّاً أطيب منه رطباً ، تقيّد الخبر بالحال اتفاقاً فلا يتقيّد المبتدأ بالحال ؛

وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف ؛ أمّا أولاً ، فلأنه لا يلزم من امتناع تقيّد المبتدأ والخبر معاً بالحال في مثال معين : امتناع تقيدهما في جميع الأمثلة ، فلعل في ذلك المثال الخاص مانعاً من تقيدهما معاً ، ليس في غيره ؛ وأما ثانياً فلأن المدعى في المثال المذكور ، المتنازع فيه : أن المبتدأ مقيّد بحال ، والخبر بحال أخرى ، وهو لم يبيّن في نحو : هذا زيد قائماً إلا استحالة تقيدهما معاً بحال واحدة ، فلو سلّم ، أيضاً ، اطراد استحالة تقيّد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة ، لم يلزم منه استحالة تقيّد كل واحد منهما بحال أخرى<sup>١</sup> ، فالحق ، إذن ، أن يقال ، العامل في الحال الأول ، أيضاً ، أفعل التفضيل ، وآلة التشبيه ، مع ضعفهما في العمل ، كما تقدم ؛

ولتقدم على بيان تعليقه مقدمة ، فنقول : ما يدل على حدّكَيْن فصاعداً يصلح كل منهما للعمل ، على ضربين :

أحدهما : ما يدل على حدّكَيْن يقعان معاً ، ويتعلّق كل واحد منهما بمُحدِث الآخر ، نحو : تضارب زيدٌ وعمرُو ، وضاربٌ زيدٌ عمرًا ، فإنّ ضَرْبَ كل واحد منهما تعلّق بالآخر ، أو يقعان معاً ويتعلّق كلاهما بشيء واحد ، نحو : تنازعنا الحديث ؛

ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب أحد جزأيهما عن منصوب الآخر ، مفعولاً به<sup>٢</sup> ، وقد يتميز حالاهما ، نحو : تشاتم زيد قائماً ، وعمرُو قاعداً ، أو ظرفاهما نحو : تشاتم زيد في الدار وعمرُو في الصُفّة ؛ ويجوز أن يكونا حالين ولا يختلف زمانهما ، لأنّ الفَرْصَ

(١) أي غير حال صاحبه ؛

(٢) أي لا يتميز في حالة وقوعه مفعولاً به ،

وقوع الحَدَثين معاً ، ويتميَّز مستثناهما ، أيضاً نحو : اختلف أهل البصرة إلا سيويه ، وأهل الكوفة إلا الكسائي في كذا ؛

ولأنهما<sup>١</sup> : ما يدل على حدثين ، يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ، ووقوعه في وقت آخر ، ومكان آخر ، وعلى حال أخرى ، وذلك : أفعال التفضيل ، نحو : زيد أضرب من عمرو ، ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو : زيد لعمرو ، أضرب من بكر لخالد ، قال الله تعالى : « هم للكفر يومئذ أقربُ منهم للإيمان »<sup>٢</sup> ، وكذا يجوز اختلاف زمانيهما ، نحو : زيد يومَ الجمعة أضرب من عمرو يوم السبت ، وكذا المكانان ، نحو : زيد عندك أحسن منه عندي ، وكذا الحالان نحو : زيد قائماً أحسنُ منه قاعداً ؛

وكذا آلة التشبيه ، تدل على حدثين ، فيجوز اختلاف زمانيهما ، نحو : زيد يومَ الجمعة كعمرو يوم السبت ، واختلاف حاليهما ، نحو : زيد قائماً مثله قاعداً ؛

أمَّا أفعال التفضيل فانه يدل على حدثين معيّنين ، أعني حدث الفاضل والمفضول ، بصيغته ، لأن معنى زيد أحسن من عمرو : أنْ لزيد الفاضل حسناً ، و لعمرو المفضول حسناً ؛ وأمَّا آلة التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معيّنين ، بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين ، لأن معنى زيد كعمرو أن هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان ، وأمَّا أن تلك الحالة ما هي ؟ فقير مصرِّح به في اللفظ ، فعنى قولك : زيد يومَ الجمعة مثله يوم السبت ، أي : زيد تشبه حالته ودأبه ، يومَ الجمعة حالته ودأبه يوم السبت ، فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب ، إذ يعبر بهما عن كل حَدَث لازم كالحسن والجمال ، أو غير لازم كالضرب والقتل ، ألا ترى إلى تعلق الجار والظرف في قوله :

١٩٠ - كدأبك من أم الحويثرت قبلها وجارتها أم الرباب بمأسل<sup>٣</sup>

(١) أي ثاني النوعين اللذين يدلان على حَدَثين فصاعداً ،

(٢) الآية ١٦٧ من سورة آل عمران ؛

(٣) من معلقة امرئ القيس ، التي تكرر الاستشهاد بأبياتها في هذا الشرح ، وأم الحويثرت ، وأم الرباب ، من أسماء النسوة اللاتي تحدث عنهن في هذه القصيدة ؛

بدأ بك<sup>١</sup> . لما كان بمعنى : محتمك ، فكنى ولم يصرح ؛

وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين ، فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدأ بك ، لما كنى به عن التمتع ، وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « أنت بمنزلة هارون من موسى » ، أي قريب مني قرب هارون من موسى ؛ قال :

١٩١ ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم<sup>٢</sup>  
وتقول : هو مني بمنزلة الثريا من المتناول ، أي بعيد مني بعدها منه ؛

إذا تقرر هذا قلنا ، لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في أفعال التفضيل وآلة التشبيه ، وبإني فاعل وتفاعل ، وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يعمل منصوب كل واحد بعينه : أُلزم أن يكون منصوب<sup>٣</sup> كل حدث بجنب صاحبه المصريح به ، فقليل : يفضل زيد ركباً على عمرو راجلاً ، وتشاطم زيد قائماً ، وعمرو قاعداً ، ورأى زيد في الدار عمراً في السوق ، وكذا في أفعال التفضيل ، وآلة التمثيل ، نحو : زيد مني كعمرو منك ، وبكر للضيف أكرم منه للجار ، وعمرو قائماً ، أحسن منه قاعداً ، وبكر قاعداً مثله قائماً ، وزيد يوم الجمعة أحسن منه ، أو مثله يوم السبت ؛ جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بعينهما ، ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بعينهما ؛ دفعا للالتباس ، وحرصاً على البيان . فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما ؛ وأما الضمير المستكن في أفعال ، وفي آلة التشبيه ، فانه ، وإن كان مفضلاً ، وممثلاً ، لكنه ، لما لم يظهر ، كالعدم ؛

ومع هذا كله . فلا أرى بأساً بأن يقال ههنا ، وإن لم يُسمع ، زيد أحسن قائماً منه

(١) هذا متعلق بقوله : ألا ترى إلى تعلق الجار .. الخ

(٢) أحد الأبيات في معلقة عنترة العبسي ، التي أولها :

هـل غادر الشعراء من متردّم أم هـل عرفت الدار بعد توهم

والمحب يفتح الحاء اسم مفعول من أحب ؛

(٣) أي في المثال موضع البحث والمراد بالمنصوب في كلامه : المعلوم ، ليشمل الظرف والجار والمجرور . كما هو واضح من التمثيل . وسبأني في كلامه ما يرشد إلى ذلك ؛

قاعداً ، كما قال علي ، رضي الله عنه في الجار : « والله لأبئنُ أبي طالب ، أنس بالموت من الطفل بثدي أمه »<sup>١</sup> ،

وهذا كما تقول : ضَرَبَ زيد قائماً ، عمراً قاعداً ، لعدم الالتباس ، وبأن<sup>٢</sup> يقال ، على ضعف : زيد أحسن من عمرو قاعداً قائماً ، و « قاعداً » حال من المجرور ، و « قائماً » حال من الضمير المرفوع ، كما مرَّ أول الباب<sup>٣</sup> في نحو : ضربت زيدا قائماً قاعداً ،

قال المالك<sup>٤</sup> ، ومن الأحوال القياسية غير المشتقة : المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال ، نحو : أنت الرجل علماً ، أي : أنت الكامل في الرجولية علماً ، ومثله : هو زهيرٌ شعراً ، وكونه حالاً رأى الخليل ، وقال أحمد بن يحيى : « هو مصدر » ، أي أنت العالم علماً ، والذي أرى : أن المصدر في مثله تمييز ، لأنه فاعل في المعنى ، أي : أنت الكامل علماً ، أي علمه ، وهو الكامل شعراً ، أي شعره ، والدليل عليه أنك تقول : هو قارون أكثر ، والخليل عروضاً ، وسيبويه نحواً ، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر ؛

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالاً ، بل يقتصر على ما سُمع منها ، نحو قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً أو عذواً ، أو مشياً ؛

---

(١) مما جاء في نهج البلاغة ، ص ٣٩ طبع دار الشعب بالقاهرة بتصحيح الاستاذين محمد البنا ومحمد عاشور ،

(٢) أي ولا أرى بأساً بأن يقال .

(٣) تحدث الرضي عن مجيء حالين من الفاعل والمفعول وبين موضع كل منهما في الجملة . انظر في هذا الجزء ،

(٤) قلت عند ذكر « المالك » لأول مرة في الجزء الأول ص ٢٠٧ أن الأرجح أنه يريد ابن مالك ، وكان من

أسباب الترجيح ما ينسبه الرضي إلى « المالك » من آراء ، هي مما عرف أنه منسوب لابن مالك ، وهذا أحد

الأمور فإن وقع المصدر الآتي بعد اسم يراد به الكمال واعتباره حالاً كالمثال الذي في الشرح معروف أنه رأى

لابن مالك ، والله أعلم .

(٥) هو الإمام ثعلب ، وهو من زعماء الكوفيين ويذكره الرضي باسم ثعلب في بعض الأحيان ،

(٦) أي مفعول مطلق للوصف الذي من لفظه ،

والمبرد<sup>١</sup> يستعمل القياس في المصدر الواقع حالاً ، إذا كان من أنواع ناصبه نحو :  
أتانا رجلة وسرعةً وبطاً ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه ، فلا خلاف أنه  
ليس بقياس ، فلا يقال : جاء ضحكاً أو بكاءً ونحو ذلك لعلم السماع ؛ ثم انه ، قد ذهب  
الأخفش والمبرد إلى أن انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية ، لا الحالية والعامل  
محذوف أي أتيته أركض ركضاً ، كما هو مذهب أبي عليّ في : أرسلها العراك ؛

ولو كان كما قال<sup>٢</sup> ، لجاز تعريفها ؛ وغيرهما على أن انتصابها على الحال ، لا على  
حذف المضاف<sup>٣</sup> ، فعنى مشياً : ماشياً ، وقع المصدر صفة ، كما أن الصفة وقعت مصدراً  
في نحو : قم قائماً ، على أحد المذهبين<sup>٤</sup> ، وعلى الثاني : هو حال مؤكدة ؛ كما يجيء ؛  
ولا يمتنع أن يقال : ان جميع ذلك على حذف المضاف ، أي : أتيته ذا ركض ، إلا  
أنه لا مبالغة فيه ، كما مرّ في خبر المبتدأ ؛<sup>٥</sup>

ومما جاء فيه الحال غير مشتق سماعاً ، قولهم : كلمته فاه إلى فيّ ، وهشام<sup>٦</sup> يقيس  
عليه ، كما مرّ ، ومنه : بعته يداً بيد ، وأرسلها العراك ، وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيئ  
الحال معرفة ؛

وأما نحو : جاء البرق ففيزين ، أو صاعين ، فالأولى أن المنصوب خبر « جاء » ،  
لا حال ، كما يجيئ في الأفعال الناقصة ؛<sup>٧</sup>

(١) المبرد من أكثر من نقل عنهم الرضي في شرحه هذا ، وقد ترجمنا له في الجزء الأول ،

(٢) أي الأخفش والمبرد ،

(٣) أي من غير تقدير مضاف ، وهو مقابل للرأي الآتي ،

(٤) أي ان قائماً مصدر جاء بوزن فاعل ،

(٥) ص ٢٥٤ في الجزء الأول .

(٦) المراد هشام بن معاوية ، الضرير ، وقدم ذكره ؛

(٧) سيأتي في باب كان أن من الأفعال الناقصة : الفعل « جاء » في تراكيب معينة ، مثل ما هنا ؛

### [ الجملة الحالية ]

#### [ صورها وشروطها وروابطها ]

#### [ قال ابن الحاجب : ]

« ويكون جملة خبرية ، فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو ،  
« أو بالضمير على ضعف ، والمضارع المثبت بالضمير وحده ،  
« وما سواهما بالواو والضمير ، أو بأحدهما ، ولا بد في الماضي  
« المثبت من « قد » ظاهرة أو مقدرة » ؛

#### [ قال الرضي : ]

أما جواز كون الحال جملة ، فلأن مضمون الحال ، قيد لعاملها ، ويصح أن يكون  
القيد مضمون الجملة ، كما يكون مضمون المفرد ؛

وأما وجوب كونها خبرية فلأن مقصود المجيء بالحال ، تخصيص وقوع مضمون  
عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك جاءني زيد راكباً : أن المجيء الذي هو  
مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ؛ ومن ثم ، قيل إن الحال  
يشبه الظرف في المعنى ؛

والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية ، بالاستقراء ؛ وأنت في الطلبية لست على يقين من  
حصول مضمونها ، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون ؟  
وأما الإيقاعية ، نحو : بحث ، وطلقت ، فإن المتكلم بها لا ينظر ، أيضاً ، إلى وقت يحصل  
فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع ؛ بلى ، يُعرف  
بالعقل ، لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع : وقت وقوع مضمونها ؛

---

(١) أي المضمون غير المتيقن .



قوله : « فالاسمية بالواو والضمير » ، إنما ربطوا الجملة الحالية بالواو ، دون الجملة التي هي خبر المبتدأ ، فإنه اكتفي فيها بالضمير ، لأن الحال يجبي فضلة بعد تمام الكلام . فاحتج في الأكثر إلى فضل ربط ، فصُدِّرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، أعني الواو التي أصلها الجمع ، لتؤذن من أول الأمر بأن الجملة لم تبق على الاستقلال ؛

وأما خبر المبتدأ ، والصلة ، والصفة ، فإنها لا تجبي بالواو ، لأن<sup>١</sup> بالخبر يتم الكلام ، وبالصلة يتم جزء الكلام ، والصفة لتبنيها للموصوف لفظاً ، وكونها لمعنى<sup>٢</sup> فيه معنى<sup>٣</sup> : كأنها من تمامه ، فاكتمى في ثلاثها بالضمير ، بَلَّ ، قد تُصدَّر الصفة والخبر بالواو ، إذا حصل لهما أدنى انفصال ، وذلك بوقوعهما بعد « إلا » نحو : ما حسبتك إلا وأنت بخيل ، وما جاءني رجل إلا وهو فقير ، وأما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال ، فلا تُرى ، أبداً ، مصدرة بالواو ؛

قوله : « أو بالواو ، أو بالضمير » ، اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو : متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعهما أولى ، احتياطاً في الربط ؛

وأما انفراد الضمير ، فقال الأندلسي<sup>٤</sup> : ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال ، وجب الواو أيضاً ، نحو : جاءني زيد وهو راكب ؛ ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة ، في معنى المفرد ، سواء ، إذ المعنى : جاءني زيد راكباً ، فصُدِّرت بالواو إيداً من أول الأمر بكون الحال جملة ، وإن أدَّت معنى المفرد ؛

وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال ، نُظِر ، فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة ، سواء كان مبتدأ ، نحو : جاءني زيد يده على رأسه ، وكلمته فوه إلى في<sup>٥</sup> ؛ أو خبراً نحو قوله :

(١) أني لأنه بالخبر ، فاجمها فسير الشأن حتى يستقيم المعنى .

(٢) أني من جهة المعنى .

(٣) القاسم بن أحمد الأندلسي من علماء المغرب وهو قريب العهد بالرضي ، ويتكرر النقل عنه في هذا الشرح .

(٤) أني في الجملة الواقعة حالا .

١٩٢ - إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي علي سواد<sup>١</sup>  
 فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو ، وذلك لكون الرابط في أول الجملة وان لم يكن مصدرًا ؛  
 بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو ؛  
 وإن كان الضمير في آخر الجملة ، كقوله :  
 ١٩٣ - نَصَفَ النهارُ : المَاء غامِرُهُ ورفيقه بالغيب لا يدري<sup>٢</sup>  
 فلا شك في ضعفه وقوته ؛

وقال جابر الله<sup>٣</sup> : بناءً على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقاً على ما ذهب  
 إليه المصنف : إن قولهم<sup>٤</sup> : جاءني زيد عليه جبة وشي ، بمعنى مستقرّة عليه جبة وشي ؛  
 يريد أنه ليس بجملة ، بل هو مفرد تقديرًا ، فلذا خلا من الواو ، وذلك لأن الظرف إذا  
 اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظاهر ، كما مرّ في باب المبتدأ\* ؛

فإن أراد<sup>٥</sup> أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ، ففيه نظر ، لقوله :  
 ١٩٤ - فألحقه بالماديات ودونه جواهرها في صرّة لم تزيّل<sup>٦</sup>  
 وقوله :

١٩٥ - وإن امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض مومة وبيداء سَمَلِق<sup>٨</sup>

(١) من أبيات لُبّار بن برد . وهو من المحدثين ، في رأي القدماء فلا يستشهد بشعره . والقول فيه كاقول في الاستشهاد بشعر المتنبي .

(٢) الأرجح أن هذا البيت من قصيدة للمسيب بن علس ، خال الأعرشي . وليست للأعرشي كما قال بعضهم . وهو في وصف غواص نزل إلى البحر يبحث عن درة . ولقي في البحث عنها أهوالاً شديدة حتى إنه بقي في البحر زمناً . لا يدري رفيقه الذي يعاونه عنه شيئاً . إلى آخر ما جاء في هذا الجزء من القصيدة .

(٣) أي الزمخشري .

(٤) هذا ما قاله الزمخشري . انظر شرح ابن عيسى ج ٢ ص ٦٥

(٥) ج ١ ص ٢٤٣

(٦) أي الزمخشري . وهذه مناقشة من الرضي له ؛

(٧) من معلقة امرئ القيس . وهو من الجزء الذي يصف فيه فرسه بالسرعة . والماديات : أوائل الوحوش ، والجواهر ما تأخر منها ، والصرّة : الضميج ، وقوله : لم تزيّل أصله تزيّل فعدلت إحدى التاءين .

(٨) البينان من قصيدة الأعرشي التي مدح بها المعلق ، وهي التي كانت سبباً في إقبال الفتيان على الزواج من بنات =

لمحقوقة أن تستجيبى لصوته وأن تعلمى أن المعان موفى  
ولو كان مفرداً لم يجر الواو ، وأيضاً ، تقول : لقيته وإن عليه جبّة وشى ، ولو لم يكن  
جملة لم تدخل عليها « إن » ؛

وان أراد أنه لا يمتنع أن يقدر بمفرد ، فسلم ؛

وحكم الجملة المصدرة بليس ، وان كانت فعلية ، حكم الاسمية ، في أن اجتماع الواو  
والضمير ، أو انفرد الواو ، أكثر من انفرد الضمير ، وذلك لأن « ليس » لمجرد النفي  
على الأصح ، ولا تدل على الزمان ، فهي كحرف نفي داخل على الاسمية ، فالاسمية معها  
كانها باقية على اسميتها ، بخلاف : لا يكون ، و : ما كان ، ونحوهما ؛

وقد تخلو من الرابطين عند ظهور الملابس نحو قولك : خرجت ، زيد على الباب ،  
وهو قليل ؛

قوله : « والمضارع المثلث بالضمير وحده » ، وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل  
لفظاً ، وبتقديره معنى ، فجاء في زيد يركب ، بمعنى : جاء في زيد راكباً ، ولا سيما وهو  
يصلح للحال وضعاً ، وبين الحالين تناسب ، وان كانا في الحقيقة مختلفين ، كما يجيبى ؛  
وقد سُمع : قمت وأصك عينه ، وذلك إما لأنها جملة وان شابهت المفرد ، وإما لأنها  
بتقدير : وأنا أصلك ، فتكون اسمية تقديراً ؛

ويشترط في المضارع الواقع حالاً : خلوه من حرف الاستقبال ، كالسين ولكن ،  
ونحوهما ؛ وذلك أن الحال الذي نحن في بابه ، والحال الذي يدل عليه المضارع ، وان  
تباينا حقيقة لأن في قولك اضرب زيداً غداً يركب : لفظ يركب ، حال بأحد المعنيين ،  
غير حال بالآخر ، لأنه ليس في زمان التكلم ؛ لكنهم التزموا بمجرد صدر هذه الجملة ،  
أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر ، وإن لم

المحقق ، وللمواة : الفلاة الواسعة ، والسملق : المستوية ؛

(١) أي الجملة الاسمية الواقعة حالاً ، وهي موضوع الحديث ؛

(٢) يأتي بعد قليل توضيح هذا المعنى الذي أشار إليه الرضى ؛

يكن التناقض ههنا حقيقياً ، ولئله التزموا « قد » إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً ، مع أن حالتيه بالنظر إلى عامله ، ولقظة « قد » تُقَرَّب الماضي من حال التكلم فقط ، وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية ، فقالوا : جاء زيد العام الأول ، وقد ركب ، فالمجيبى بلفظ « قد » ههنا ، لظاهر الحال ، كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك ؛

قوله : « وما سواهما » ، أي : وما سوى الاسمية ، والمضارع المثبت ، وهو ثلاثة أقسام : المضارع المنني ، والماضي المثبت ، والماضي المنني ، يجوز في كل واحدة منها ، على ما ذكر ، ثلاثة أوجه : اجتماع الواو والضمير ، والاكتفاء بأحدهما ، صارت تسعة ، وهذه أمثلتها :

جاءني زيد وما ركب غلامه ، وما ركب عمرو ، ما ركب غلامه ؛  
جاءني زيد ولا يركب غلامه ، ولا يركب عمرو لا يركب غلامه ؛  
جاءني زيد وقد ركب غلامه ، وقد ركب عمرو ، قد ركب غلامه ؛  
هذا ما قاله المصنف ؛

وقال الأندلسي ، المضارع المنني بلم ، لا بد فيه من الواو ، كان مع الضمير ، أو ، لا ؛ ولعل ذلك لأن نحو لم يضرب : ماضٍ معنى ، كضرب ، فكما أن ضرب ، لمناقضته للحال ظاهراً ، احتاج إلى « قد » المقربة له من الحال ، لفظاً أو تقديرًا ، كذلك ، لم يضرب ، يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية ، لما لم يصلح معه « قد » ، لأن « قد » لتحقيق الحصول ، و « لم » للنفي ؛

- 
- (١) قوله العام الأول . القصد به تأكيد معنى الماضي في الجملة السابقة على الحال ؛  
(٢) أي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت ؛  
(٣) تقدم ذكره قريباً .  
(٤) علّق السيد الجرجاني على هذا بأنه جاء مجرداً عن الواو في قوله تعالى : « فاقبلوا بنعمة من الله وفضل لم يحسمهم سوء » ، آل عمران/ ١٧٤ ، وهو نظر وارد .  
(٥) تعليل لعدم صلاحية المضارع المنني لدخول قد ؛

وإذا انتفى المضارع بلفظ « ما » لم تدخله الواو ، لأن المضارع المجرد<sup>١</sup> يصلح للحال . فكيف لا<sup>٢</sup> ، إذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو « ما » ، فعل هذا ينبغي أن يلزمه الضمير ؛

وإذا انتفى المضارع بـ « لا » لزمه الضمير ، كما يلزم المضارع المثبت ، على ما ذهب إليه النحاة ، والأغلب مجردة عن الواو كالمثبت ، لأن معنى جاءني زيد لا يركب ، أي : غير راكب ، فهو واقع موقع المفرد ، ودخول « لا » لا يغير الكلام في الأغلب عما كان عليه ، لكثرة استعمالها ، فلهذا جاز : إن تزري لا أزرك ، أو : فلا أزورك ، كما تقول : إن تزري أزرك ، أو : فأزورك ، وكذا تقول : كنت بلا مال ؛ لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا ، للواو ، أكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها ، إذ ليس الحال في الحقيقة ، في نحو : لا يركب ، مشابهاً للمفرد لفظاً ومعنى ، كما شابهه في نحو : يركب ، لأن الحال في الأول : انتفاء الصفة ، فـ « لا » مع الجملة ، هو الحال ؛ ولا ينتفي المضارع حالاً بـ « لا » ، لما ذكرنا قبل<sup>٣</sup> ؛

قوله : « ولا بد في الماضي المثبت من قد ، ظاهرة أو مقلدة » ، قد تقدم حلة ذلك ، والأخفش ، والكوفيون غير القراء ، لم يوجبوا « قد » في الماضي المثبت ظاهرة أو مقلدة ، استدلالاً بنحو قوله :

١٩٦ - والي لتعروني لذكرائك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر<sup>٤</sup>  
وقوله تعالى : « أوجاءوكم حصيرت صدورهم » ، وغيرهم أوجبوه ، لما مضى<sup>٥</sup> ، والأول قريب ؛ وقيل إن الماضي في نحو قولهم : اضر به قام أو قعد : حال ، ويجب مجردة عن

(١) أي المجرد من « ما » .

(٢) أي فكيف لا يصلح إذا كان معه « ما »

(٣) وهو وجوب مجريده من علامة الاستقبال ؛

(٤) من قصيدة لصخر التي للبللي ، أوردها البغدادي كلها ، نقلاً عن أمالي القالي ، وشرحها وهي جيدة المعنى . وكلها في الغزل ؛

(٥) الآية ١٩٠ سورة النساء ،

(٦) لأنها تقربه من حال التكلم فيتناسب مع معنى الحال ؛

« قد » ظاهرة أو مقدرة ، والأولى أنه شرط لا حال ، أي : ان قام أو قعد ، كما يجيى .  
في حروف العطف ، ولو كان حالاً لسمع معه « قد » أو الواو ، كما في غيره من الماضي  
الواقع حالاً ؛

وإذا كان الماضي بعد « إلا » ، فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو ، وقد : أكثر ،  
نحو : ما لقيته ألا أكرمني ، لأن دخول « ألا » في الأغلب الأكثر على الأسماء ، فهو  
يتأويل : ألا مكرماً لي ، فصار كالمضارع المثبت ، وقد يجيى مع الواو ، وقد ، نحو قولك :  
ما لقيته إلا وقد أكرمني ، ومع الواو وحدها نحو : ما لقيته إلا وأكرمني ؛ لأن الواو مع  
« ألا » تدخل في حيز المبتدأ فكيف الحال ؟ ، كما تقدم ، ومثاله : ما رجل إلا وله نفس  
أمانة ؛ ولم يسمع فيه « قد » من دون الواو ، نحو : ما لقيته إلا قد أكرمني ؛

وفي غير هذا الموضع<sup>١</sup> يُنظر ، فإن كان مع الماضي المثبت ضمير ، فنبوت « قد »  
معه ، أكثر من تركها ، وقد جاء ذلك أيضاً نحو قوله تعالى : « أوجاءكم حصيرت  
صدورهم<sup>٢</sup> » ، قالوا ان « قد » فيه مقدرة ؛ واجتماع الواو وقد ، حيثل ، أكثر من انفراد  
أحدهما ، وانفراد « قد » أكثر من انفراد الواو ؛ فنحو : جاءني زيد وقد خرج أبوه ،  
أكثر ، ثم : قد خرج أبوه ، ثم : وخرج أبوه ، فان لم يكن معه ضمير ، فالواو مع « قد »  
لا بد منها ، كقوله :

يقول وقد نرّ الوظيف وساقها ألفت ترى أن قد أتيت بمؤيد<sup>٣</sup> - ١٧٦  
ولا يقال : جاءني زيد ، قد خرج عمرو ، ولا جاءني زيد<sup>٤</sup> وخرج عمرو ،

وأجاز الأندلسي على ضعف ، دخول « قد » في الماضي المنفي بما ، نحو : ما قد ضرب  
أبوه ، وليس بوجه ، لعدم السماع ، والقياس ، أيضاً لكون « قد » لتحقق الوقوع ، و « ما »  
لنفيه ؛

(١) أي إذا لم يكن بعد إلا .

(٢) الآية المتقدمة قبل قليل ؛

(٣) تقدم ذكره في أول الحديث عن الحال ؛

(٤) أي لا يقال ذلك على جمل الجملة الثانية حالاً ، وإن كان جائزاً على أن تكون الثانية من عطف الجمل ،  
وهذا بالنسبة للمثال الثاني ، أما الأول فهو موضع نظر ؛

## [ حذف عامل الحال ]

### [ وجوبه في المؤكدة ، معنى المؤكدة ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويمحذف العامل ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ، »  
« ويجب في المؤكدة ، نحو : زيد أبوك عطوفاً ، أي أحسنه ، »  
« وشرطها أن تكون مقررّة لمضمون جملة اسمية » ،

[ قال الرضوي : ]

اعلم أن عامل الحال قد يحذف جوازاً ، وجوباً أيضاً ، في مواضع قياسية ، ولا بدّ من قرينة مع الحذف ، جائزاً كان أو واجباً ، فقرينة ما حذف جائزاً : حضور معناه ، كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ، أي يبرّ راشداً .. أو تقدّم ذكره ، إمّا في الاستفهام ، كقولك ، قائماً ، في جواب من قال : كيف خلّفت زيدا ، أو في غير الاستفهام كقوله تعالى : « أيعسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ، بلى قادرين » ، أي بلى نجتمعها قادرين ،

ومن المواضع التي يحذف فيها قياساً على الوجوب : أن تبين الحال ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً ، مقرونة بالغاء أو ثم ، تقول في الثمن : بعته بدرهم فصاعداً ، أو : ثم زائداً ، أي ذهب الثمن صاعداً أو زائداً ، أي آخذاً في الازدياد ، يقال هذا في ذي أجزاء يبيع بعضها بدرهم والبقية بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءاً من القرآن ،

(١) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة القيامة ؛

فصاعداً ، أو : ثم زائداً ، أي : ذهبت القراءة زائدة ، أي كانت كل يوم في الزيادة ،  
ومنها ما وقع الحال فيه نائباً عن خبر ، نحو ضربي زيداً قائماً ، وقد تقدم <sup>١</sup> ،

ومنها أسماء جامدة ، متضمنة توبيخاً على ما لا ينبغي من التقلب في الحال <sup>٢</sup> ، مع  
هزة الاستفهام ، ويدونها أيضاً ، كقولهم : أتميمياً مرة ، وقيسياً أخرى ، وقوله :

١٩٧ - أي السلم أعياراً جساءً وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك<sup>٣</sup>  
أي : أتتحول تميمياً ، و : أنتقلون أعياراً وأشباه النساء ، وكذا قوله :

١٩٨ - أي السواليم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات<sup>٤</sup>  
وتقول في غير الهزمة : تميمياً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى ، بلا هزة ،

هذا الذي ذكرنا : مذهب السرياني<sup>٥</sup> والزمخشري ، أعني كون هذه الأسماء منصوبة  
على الحال ، ومذهب سيبويه ، وهو الحق ، التصابيها على المصدرية <sup>٦</sup> ، قال المصنف <sup>٧</sup> ،  
انه ليس المراد : أنك تتحول في حال كونك تميمياً ، وأنكم تتقلون في حال كونكم  
أعياراً ، بل المعنى : تتحول هذا التحول المخصوص ،

ومنها ، عند السرياني ، صفات تضمنت توبيخاً على ما لا ينبغي في الحال ، مع الهزمة  
ويدونها ، نحو قولهم : أقالماً وقد قعد الناس ، و : أقاعداً وقد سار الركب ، و : قائماً

---

(١) تقدم ذلك في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على وجوب حذف الخبر ، ج ١ ص ٢٧٦

(٢) المراد بالحال هنا ، ما يكون عليه الإنسان ، وكذلك فيما يأتي عند قوله : صفات تضمنت توبيخاً على ما  
لا ينبغي ،

(٣) الأعيار ، جمع عير بفتح العين وهو الحمار ، وقد غلب في الوحشي منه ، والعوارك جمع عارك وهي المرأة  
الحائض ، وهو بيت مفرد منسوب لهند بنت عتبة تعرض به للمشركين وتبهرهم بعد عودتهم منزمين من إحدى  
المعارك مع المسلمين ،

(٤) هذا البيت غير منسوب لأحد وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٧٢ ولم يكتب عليه البهتادي في الخزائن ،

(٥) أبو سعيد السرياني شارح كتاب سيبويه ، وهو من تردد ذكرهم في هذا الفرع ،

(٦) أي يتغير ما قبلها مؤولاً بفعل من معنى التحول مثلاً ،

(٧) أي ابن الحاجب تليلاً للذهب سيبويه ،



قد علم الله وقد قعد الناس ، تقديره : أنقوم قائماً ، فهو عند السيرا في حال مؤكدة ؛ وأماً عند سيبويه ، والمبرد ، والزمخشري ، فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أنقوم قياماً ؛ ويجوز رفع هذين القسمين ، على أنهما خبران للمبتدأ ، فنقول : أنجمي مرة .. ، و : قائم قد علم الله ... ، أي : أنت مجيبي ، و : هو قائم قد علم الله .. ؛

والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا ، مما هو حال ، كثرة استعماله ؛

قوله : « ويجب في المؤكدة » ، أي يجب حذف العامل في المؤكدة ، هذا على مذهب من قال : ان المؤكدة لا تجيى، إلا بعد الاسمى ، والظاهر أنها مجيى، بعد الفعلية أيضاً كقوله تعالى : « ولا تعثوا في الأرض مفسدين »<sup>١</sup> ، وقوله تعالى : « ثم وليتم مدبرين »<sup>٢</sup> ، وقولهم : تعالى جالياً ، وقم قائماً ، قال تعالى : « والشمس والقمر والنجوم مسخرات »<sup>٣</sup> ، على قراءة النصب في الأربعة ؛

وقال تعالى : « كالتى نقضت غزها من بعد قوة أنكاثاً »<sup>٤</sup> ، ونحالف العامل والحال ، اذن ، أكثر من توافقهما ؛ وللاول\* أن يرتكب أن هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر ، على ما هو مذهب سيبويه في نحو : أقاعدأ وقد سار الركب ؛

وأماً المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة ، وإذا جاءت بعد الاسمى وجب أن يكون جزأها معرفتين جامدين ؛ ومجيى، إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وإما للاستدلال على مضمونه ؛

ومضمون الخبر إما فخر ، كقوله :

(١) الآية ٨٥ سورة هود ،

(٢) الآية ٢٥ سورة التوبة ،

(٣) الآية ٥٤ سورة الأعراف ،

(٤) الآية ٩٢ سورة النحل ،

(٥) يعني من يرى أن المؤكدة لا تجيى بعد الجملة الاسمى ؛

١٩٩ - أنا ابن دارة معروفاً بها نسيي وهل بدارة يا للناس من عار<sup>١</sup>  
 وكقولك : أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو شجاعاً ، اذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة  
 التي دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود ، وعمرو<sup>٢</sup> بالشجاعة ،

وإنما تعظم لغيرك نحو : أنت الرجل كاملاً ، أو تصاغر لنفسك<sup>٣</sup> ، نحو : أنا عبد الله  
 آكلًا كما يأكل العبد ، أو تصغير للغير<sup>٤</sup> ، نحو : هو المسكين مرحوماً ، أو تهديد نحو :  
 أنا الحجاج سفاكاً للدماء ، أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفاً ، و : وهذه ناقة الله  
 لكم آية<sup>٥</sup> ، و : هو الحق مصداقاً<sup>٦</sup> ، فقولك : آكلًا ، ومرحوماً ومصداقاً ، للاستدلال  
 على مضمون الخبر ، وقوله : مشهوراً بها نسيي<sup>٧</sup> ، وقولك كاملاً ، وسفاكاً للدماء ،  
 وآية ، ومعروفاً .<sup>٨</sup> لتقرير مضمون الخبر وتأكيده ، وقولك عطوفاً ، ولكليهما ، وإنما  
 سمّي الكل حالاً مؤكدة ، وإن لم يكن القسم الأول أي الذي هو للاستدلال على مضمون  
 الخبر مؤكداً إذ ليس<sup>٩</sup> في كونه حقاً ، معنى التصديق ، حتى يؤكد بمصداقاً ، وكذلك  
 ليس في كونه مسكيناً معنى المرحومية ، لأن<sup>١٠</sup> مضمون الحال لازم في الأغلب لمضمون

- 
- (١) من أبيات امتلأت بالمجاهة المقلع ، قالها سالم بن دارة يهجو زميل بن أبيير ، أحد بني فزارة ، وكانت بينهما  
 مهاجاة قاسية ، ويروي : مشهوراً بها نسيي ؛  
 (٢) المقصود : عمرو بن معد يكرب الزبيدي وكان مشهوراً بالشجاعة ،  
 (٣) مقابل قوله : إنما فخر ، والمراد هنا التواضع ،  
 (٤) دخول حرف التعريف على كلمة « غير » لا يفره كثير من النحاة ، والراضي يستعمله كثيراً ، ويحاول بعض  
 الباحثين تبريره بما لا يخلو من تكلف ،  
 (٥) الآية ٦٤ من سورة هود ، وتقدمت ،  
 (٦) من الآية ٣١ في سورة طاطر ؛  
 (٧) جرى في توضيح البيت على ما روي لي إنشاده كما أشرنا ، وسيشير إلى الرواية التي أوردتها ، وهذا من اختلاف  
 النسخ الذي برز في هذا المكان من الشرح مما جعلنا نوفق بين عبارة المطبوعة وبين ما أثير إليه بالمأتمش من  
 نسخ أخرى بحيث لم يخرج عن المقصود ، والحمد لله .  
 (٨) إشارة إلى الرواية التي أوردتها في البيت ،  
 (٩) بيان لكونها غير مؤكدة ،  
 (١٠) وهذا بيان لوجه التسمية

الجملة ، فان التصديق لازم لحقية القرآن ، فصار كأنه هو ، وكذا المرحومية في الأغلب لازم للمسكنة ؛

واختلفت في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية ، فقال سيويه<sup>١</sup> : العامل مقدر بعد الجملة ، تقديره : زيد أبوك أحقَّ عطوفاً ، يقال : حققت الأمر أي تحققت وعرفته ، أي أنه تحققه وأثبتته عطوفاً ؛

وفيه نظر ، إذ لا معنى لقولك : تيقَّنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفاً ، وإن أراد<sup>٢</sup> أن المعنى : أعلمه عطوفاً ، فهو مفعول ثانٍ لا حال ؛

وقال الزجاج<sup>٣</sup> : العامل هو الخبر ، لكونه مؤولاً بمسمى ، نحو : أنا حاتم سخياً ؛ وليس بشيء ، لأنه لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم ، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ : هذا المعنى ، وأيضاً ، لا يطرد ذلك في نحو : « هذه ناقة الله لكم آية » ،<sup>٤</sup> و : « هو الحق مصداقاً »<sup>٥</sup> وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علماً ؛

وقال ابن خروف<sup>٦</sup> : العامل المبتدأ ، لتضمنه معنى التنبيه ، نحو : أنا عمرو شجاعاً ، وهو بعيد ، لأن عمل المضمَر ، والعلم في نحو : أنا زيد ، وزيد أبوك ، ممَّا لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم ؛

والأولى عندي : ما ذهب إليه ابن مالك<sup>٧</sup> ، وهو أن العامل معنى الجملة ، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ، أو لغيره<sup>٨</sup> ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ، ويُرحم

(١) انظر سيويه : ج ١ ص ١٩٢ .

(٢) وإن أراد : أي سيويه ،

(٣) الزجاج من مقدمي نحة البصرة ، واسمه إبراهيم بن السري وتكرر ذكره في هذا الفرع ،

(٤) الآية المتقدمة قريباً من سورة هود ،

(٥) الآية ٣١ سورة فاطر وتقدمت قريباً

(٦) ابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد الأشيلي من مشاهير النحاة وتقدم له ذكر في الجزء الأول ،

(٧) الإمام جمال الدين بن مالك صاحب الألفية والتسهيل وغيرهما ، من معاصري الرضي ، ونقل الرضي عنه

كثيراً ، وعبر في بعض المواضع بالمالكي ورجعنا أنه يريد ابن مالك بهذا ، والله اعلم ،

(٨) ص ٣٢٣ من الجزء الأول ،

مرحوماً ، وحق ذلك مصداقاً ، وذلك لأن الجملة ، وإن كان جزأها جامدين جموداً محضاً ، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأها إلى الآخر معنى من معاني الفعل ، ألا ترى أن معنى أنا زيد ، أنا كائنٌ زيداً ، فعلٌ هذا ، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة ، ولا على أحدهما ، لضعفها في العمل ، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها ؛

هذا ، ويموز حذف الحال مع القرينة ، كقولك : لقيته ، في جواب مَنْ قال : أما لقيت زيداً راكباً ، ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في : ضربني زيداً قائماً ، وإذا توقف المراد على ذكرها ، كما تقول في الحصر : لا تأتي إلا راكباً ؛

وقد يلزم بعض الأسماء الحالية ، نحو : كافّة ، وقاطبة ، ولا تضامان ، وتقع « كافّة » في كلام مَنْ لا يؤثّق بحريته<sup>١</sup> ، مضافة غير حال ، وقد سخطوا<sup>٢</sup> ليه ؛

---

(١) الجمهور على أن « كافّة » مختصة بالنصب على الحالية ولا تستعمل إلا في العقلاء وقد وردت في كلام الزمخشري مجرّدة بحرف الجر لغير المائل إذ يقول في المفصل : مشتقاً على كافّة الأبواب - ( مقدمة المفصل ) وكان الرضي يقصده ، وقد صحح بعضهم كلام الزمخشري واستدل لذلك ،

## [ التمييز ]

### [ تعريفه وأنواعه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة » ،

[ قال الرضوي : ]

قوله : « ما يرفع الابهام » ، جنس يدخل فيه التمييز وغيره ، كالحال ، والصفة ، وشبههما ، وقال : عن ذات ، احترازاً عن الحال فإنه يرفع الإبهام ولكن لا عن الذات ، قلت : سلمنا أن الحال يخرج عنه ، لأنها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها ، وكذا التهقري ، في قولك : رجع زيد التهقري ، يرفع الإبهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع ، لأن ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة ، وهي الانتقال إلى ما ابتدأت منه الذهاب ، لكن الصفة في نحو : جاءني رجل طويل ، أو ظريف ، تدخل فيه ، لأن « رجل » ذات مبهمة بالوضع ، صالحة لكل فرد من أفراد الرجال ، فبذكر أحد أوصافه ، تميز عما يخالفه ، كما تميز بطويل ، عن قصير ، فطويل ، إذن ، يرفع الابهام المستقر ، أي الثابت وضعاً ، على ما فسره المصنف<sup>١</sup> ، عن الذات المذكورة ، وكذا يدخل فيه عطف البيان ، نحو : جاءني العالم زيد ، وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو : مررت به زيد ، لأنه رفع الابهام عن المقصود بالضمير ، كما في نعم رجلاً ، وربه رجلاً ، سواء<sup>٢</sup> ،

(١) سيأتي تفسير المصنف في الفصل التالي لهذا ،

(٢) تقديره هما سواء وتكرر ذلك

وَيَدْخُلُ فِيهِ ، أَيْضاً ، الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ : خَاتَمُ فُضَّةٍ ، كَمَا يَدْخُلُ فِيهِ إِذَا انْتَصَبَ ،  
لأنَّ مَعْنَى النِّصْبِ وَالْجَرِّ فِيهِ سَوَاءٌ ، وَكَذَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمَجْرُورُ فِي نَحْوِ : مَائَةٌ رَجُلٍ وَثَلَاثَةٌ  
رَجَالٍ ؛

وَلَهُ ١ أَنْ يَحْتَلِرَ بِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْعَدَدِ ، دَاخِلٌ فِي الْحَدِّ ، وَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَالتَّمْيِيزُ نَفْسُهُ  
قَدْ يَنْجَرُّ ، إِذَا كَانَ جَرَّهُ أَوْحَفَ مِنْ نَصْبِهِ ، كَمَا فِي هَذَا ، كَمَا احْتَلَرَ فِي حَدِّ الْمَفْعُولِ عَنْ  
الْإِعْتِرَاضِ بِنَحْوِ : ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ بِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، لَكِنَّهُ لَمْ يَنْتَصِبْ لِفَرْضِ قِيَامِهِ  
مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَكَذَا فِي : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وَسَيَّرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَفَرَسَخَانُ ؛

قَوْلُهُ : « الْإِبْهَامُ الْمُسْتَقَرُّ » ، قَالَ : ٢ « احْتَرَزْتُ بِالْمُسْتَقَرِّ ، عَنْ الْإِبْهَامِ فِي اللَّفْظِ الْمَشْتَرَكِ ،  
فَإِنَّ صِفَةَ الْمَشْتَرَكِ تَرْفَعُ الْإِبْهَامَ عَنِ الْمَشْتَرَكِ فِي نَحْوِ : أَبْصَرْتُ صَيْتاً جَارِيَةً ، لَكِنَّ الْإِبْهَامَ  
فِيهِ لَيْسَ بِوَضْعِ الْوَاضِعِ ، فَإِنَّ الَّذِي يَثْبُتُ مِنْهُ ٣ « بِوَضْعِ الْوَاضِعِ ، إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنْ يَضَعَ الْوَاضِعُ  
لَفْظاً لِمَعْنَى مَبْهُمٍ صَالِحٍ لِكُلِّ نَوْعٍ ، كَالْعَدَدِ وَالْوِزْنِ ، وَالْكَيْلِ ؛ لَا أَنْ يَضَعَ لَفْظاً لِمَعْنَى  
مَعْيُنٍ ، ثُمَّ اتَّفَقَ ، إِنَّمَا مِنْ ذَلِكَ الْوَاضِعِ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَنْ يَضَعَ ذَلِكَ اللَّفْظَ ، لِمَعْيُنٍ  
آخَرٍ ، فَيَعْرِضُ لَهُ الْإِبْهَامُ عِنْدَ الْمُسْتَعْمِلِ ، لِأَجْلِ الْإِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ ، فَفُتِلَ هَذَا الْإِبْهَامُ غَيْرُ  
مُسْتَقَرٍّ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، بَلْ عَرَّضَ بِسَبَبِ الْإِشْتِرَاكِ الْعَارِضِ ؛

قُلْتُ ٤ : « مَعْنَى الْمُسْتَقَرِّ فِي اللُّغَةِ ، هُوَ الثَّابِتُ ، وَبِ« عَارِضٌ ، ثَابِتٌ لِأَزْمٍ ، وَالْإِبْهَامُ  
فِي الْمَشْتَرَكِ ثَابِتٌ لِأَزْمٍ مَعَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ بَعْدَ اتِّفَاقِ الْإِشْتِرَاكِ ، وَمَعَ الْقَرِينَةِ ، يَتَنَبَّهُ الْإِبْهَامُ ،  
فِي الْمَشْتَرَكِ وَفِي الْعَدَدِ وَسَائِرِ الْمَقَادِيرِ ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ، أَيْضاً ، مِنْ جِهَةِ الْإِبْهَامِ ، وَلَا يَدُلُّ  
لَفْظُ الْمُسْتَقَرِّ عَلَى أَنَّهُ وَضِعِيٌّ كَمَا فُسِّرَ ، وَالْحَدُّ لَا يَتِمُّ بِالْعُنَايَةِ ٥ ، وَالْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ فِي الْحَدِّ  
مُتَّحِلَةٌ بِهِ ؛

(١) أَيُّ لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَحْتَلِرَ عَنْ دُخُولِ الْعَدَدِ ؛

(٢) أَيُّ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَالِيَةِ ،

(٣) أَيُّ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِبْهَامِ

(٤) تَمْهِيدٌ مِنَ الرُّضِيِّ لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ

(٥) يَسْنِي : بَيَانُ الْمَرَادِ مِنَ اللَّفْظِ ، وَيُسَمُّوهُ : تَحْرِيرَ الرَّمَادِ ، وَلِذَا يَقُولُونَ : تَحْرِيرَ الرَّمَادِ لَا يَدْفَعُ الْإِبْرَادَ ؛

قوله : « عن ذات مذكورة أو مقدرة » ، يشمل النوعين : التمييز عن المفرد ، والتمييز عن النسبة ؛

### [ تمييز المفرد ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« فالأول عن مفرد ، مقدار غالباً ، إمّا في عدد ، نحو : نحو :  
« عشرين درهماً ، وسياًتي ، وإمّا في غيره ، نحو : رطل زيتاً  
« ومثنون سمناً ، وعلى الثمرة مثلها زُبْدًا ، فيفرد ، إن كان  
« جنساً ، إلا أن يقصد الأنواع ، ويجمع في غيره ، ثم إن كان  
« بتنوين أو بنون التثنية ، جازت الاضافة ، وإلا فلا ، وعن  
« غير مقدار نحو : خاتم حديدًا ، والخفض أكثر » ؛

[ قال الرضوي : ]

قوله : فالأول ، يعني الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة ،  
قوله : « عن مفرد » ، لفظة « عَنْ » في مثله تفيد أن ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب  
له ، كما يقال : فعلت هذا عن أمرك وعن تقدّمك<sup>١</sup> ، أي أن أمرك سبب لحصوله ،  
فالتمييز صادر عن المفرد ، أي : المفرد ، لابهامه ، سبب له ، أو عن نسبة في جملة أو  
شبهها ، أي : النسبة سبب له ، لأنك تنسب شيئاً إلى شيء في الظاهر ، والمنسوب إليه في  
الحقيقة غيره ، فذلك النسبة ، إذن ، سبب لذلك التمييز ؛

وكذا قوله بعد<sup>٢</sup> : ان كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ، أي للاسم الذي صدر

(١) أي أنك تقدمت إليّ بطلب فعله ؛

(٢) في الفصل التالي لهذا ؛

انتصاب التمييز عنه ، كزيد ، في : طاب زيد نفساً ، لأنه لولا أنك أسندت « طاب » إليه ، لم يكن ينتصب « نفساً » بل كان يرتفع ، إذ هو في الأصل فاعل ، أي : طاب نفس زيد ، فزيد هو سبب الانتصاب « نفساً » ، وكذا معنى قولهم : ينتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام ، أي أن تمامها سبب الانتصاب التمييز ، تشبيهاً بالمفعول الذي يجرى. بعد تمام الكلام بالفاعل ؛ ويجوز أن يقال : إن « عن » في هذه المواضع بمعنى « بعد » ، كما قيل في قوله تعالى : « لتركبن طبقاً عن طبق » ؛ والأول أولى ؛

قوله : « عن مفرد ، مقدار غالباً » ، نقول : التمييز على ضربين : رافع الإبهام عن ذات مذكورة ، ورافعه عن ذات مقدرة ؛

والأول لا يكون إلا عن مفرد ، وذلك المفرد على ضربين : إما مقدار ، وهو الغالب ، أو غير مقدار ، والمقدار : ما يقتلر به الشيء ، أي يُعرف به قدره ويُبَيَّن ، والمقادير إما مقاييس<sup>١</sup> مشهورة موضوعة ليُعرف بها قدر الأشياء كالأعداد ، وما يعرف به قدر المكمل ، كالقفيز والارديب والكر ، وما يعرف به قدر الموزون ، كصنجات<sup>٢</sup> الوزن ، كالطسوج والدائق والدينار والمَن والرطل ، ونحو ذلك ، وما يعرف به قدر المدروع والممسوح ، كالدرع ، وقدر راحة ، وقدر شبر ، ونحو ذلك ؛

أو مقاييس غير مشهورة ، ولا موضوعة للتقدير ، كقوله تعالى : « ملء الأرض ذهباً »<sup>٣</sup> ، وقولك : هندي مثل زيد رجلاً ؛

وأما : غيرك إنساناً ، وسواك رجلاً ، فحمول على « مثلك » بالضدية ؛ وقولك :

(١) الآية ١٩ سورة الإنشقاق

(٢) المراد بالمقاييس هنا : الأشياء التي تعبر معياراً لغيرها وأما المقيس بالمعنى المتعارف فعبّر عنه بالمدروع فيما يأتي ،

(٣) الصنعة ، قلل من حديد ونحوه يجعل أساساً للوزن وكثير مما أورده الرضي هنا ، منقول من لغات مختلفة ، يرجع في تحديد معناها إلى المعاجم وكتب اللُغَب ونحوها ؛

(٤) من الآية ٩١ سورة آل عمران ،



بطولك رجلاً ، وبعرضك أرضاً ، وبغلظه خَنْباً ، ونحو ذلك : من ' المقاييس أيضاً ، فهذه المقادير ، إذا نصبت عنها التمييز ، أردت بها المقدرات ، لا المقادير ، لأن قولك : عندي عشرون درهماً ، وذراع ثوباً ، وطل زيتاً ، المراد بعشرون ، فيه ، هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع : المذروع ، لا ما يلترع به ، وبرطل : الموزن ، لا ما يؤزن به ، وكذلك في غيرهما ؛

وغير المقدار : كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص ، يليه أصله ، ويكون بحيث يصبح إطلاق الأصل عليه ، نحو : خاتم حديدأ ، وباب ساجأ ، وثوب خزأ ، والخفض في هذا ، أكثر منه في المقادير ، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميّز ، ونصب التمييز ، نصراً على كونه مميّزاً ، وهو الأصل في التمييز ، بخلاف الجبر ، فانه عكس الإضافة ، فهو في غير المقدار أولى لأن إبهامه ليس كإبهام المقدار ، مع أن الخفة مع الجبر أكثر . لسقوط التنوين ، والتنوين بالإضافة ؛

وإن لم تتغير تسمية البعض بالتبعض ، نحو : قطعة ذهب ، وقليل فضة ، لم يجر انتصاب الثاني على التمييز ؛ وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالترمو الجبر في العدد من الثلاثة إلى العشرة ، وفي المائة ، والألف ، وما يتضاعف منهما ، لكثرة استعمال العدد ، فأثروا التخفيف بالإضافة ، مع أنه قد جاء في الشذوذ على الأصل : خمسة أثواباً<sup>٢</sup> ، ومائتين عاماً<sup>٣</sup> ؛

وإنما تركوا الجبر في العدد المركب نحو : أحد عشر ، لأن المضاف إليه مع المضاف كاسم واحد لفظاً ، فلو أضيف العدد المركب إلى مميّزة ، والمميز ، من حيث المعنى ، هو المبهم المحتاج إلى التمييز ، لكان جمعاً لثلاثة أسماء كاسم واحد ، لفظاً ومعنى ؛

(١) قوله : من المقاييس ، خبر عن « قولك بطولك رجلاً » الخ ؛

(٢) انظر سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ ،

(٣) ورد هذا في قول الربيع بن ضبع القزاري :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب اللذأة والفتاء

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ وسيأتي شاهداً في باب العدد ؛

وأما نحو : ثلاثة عشر<sup>١</sup> ، فمخالفة المضاف معنى للمضاف إليه سهلت الإضافة ، وكذا تركوا الجر في الأغلب ، في العدد الذي في آخره نون الجمع ، كعشرون ، وأخواته ، مع أنه كثير الاستعمال أيضاً ، وذلك لأن النون فيها<sup>٢</sup> ليست بنون الجمع حقيقة ، كما ذكرنا في صدر الكتاب<sup>٣</sup> ، بل مشابهة لها ، فلم تحذف في الإضافة ، حذفت نون الجمع لمباينتها إياها ، ولم تثبت معها ، لمشابتها لنون الجمع ، فتعذرَّت الإضافة ، لتعذر إثبات النون معها ، وحذفها .

وقد جاء نحو : عشرو درهم قليلاً ، وأكثر منه اضافته إلى صاحبه ، نحو عشرون<sup>٤</sup> ، قال :

٢٠٠ - وما أنت ويك ورسم الديار وستوك قد كبرت تكل  
اجراء له جرى : أحد عشر<sup>٥</sup>

قوله : « وإما في غيره » ، أي في غير العدد ، وليس مراده بقوله : رطل زيتاً ومئونة سمناً ، ومثلها زبد ، بيان أنواع المقادير ، بل بيان ما يتم به الاسم المفرد ، لأنه يتم بأربعة أشياء : إما بنون الجمع ، كعشرين ، وقد ذكرناه قبيل<sup>٦</sup> ، وإما بالتثنية وهو إما ظاهر كما في : رطل زيتاً ، وإما مقلَّر كما في : خمسة عشر ، وفي « كم » ، وإما بنون التثنية كما في : مئونة سمناً وإمّا بالاضافة ، كما في مثلها ..

والمبهم المحتاج إلى التمييز في : ملؤها ، ومثله ، هو المضاف ، لا المضاف إليه ، لأنك لو جئت بالظاهر بدل المضمر وقلت : ملء الاناء ، ومثل زيد ، لاحتاج الكلام أيضاً

(١) بإضافة العدد المركب إلى صاحبه وهو ضمير المخاطب في المثال ،

(٢) أي في عشرين وأخواته .

(٣) ج ١ ص ٩٤

(٤) خلاصة كلامه أن عشرين مثلاً إذا أريد إضافته ، فلا يمكن حذف النون لأنها ليست نون جمع حقيقة . ولا يمكن بقاؤها لمشابتها لنون الجمع فتعذرَّت الإضافة ،

(٥) من قصيدة للكتيب في مدح عبد الرحمن بن عتبة بن سعيد بن العاص ، وهو البيت الثاني بعد مطلع القصيدة . والمراد من قوله : وستوك ، الأعمام الستون التي مضت من همرك .

إلى التمييز ، لاجتماع المثل والمثله ، أي قدر ما يُعْلَمُ به الشيء ، فرجلاً تفسير مثل ، وزُبدًا تفسير ملء ؛

ومعنى تمام الاسم : أن يكون على حالة لا يمكن اضافته معها ، والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ، ومع الاضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية ؛ فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء ، شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل وصار به كلاماً تاماً ، فيشابه التمييز الآتي بعده <sup>١</sup> : المفعول ، لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن للمفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله <sup>٢</sup> . عاملاً ، لمشابهته الفعل التام بفاعله ؛

وهذه الأشياء التي تمَّ بها الاسم ، إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتمُّ الكلام لكونها في آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف ، وإن كان يتمُّ بها الاسم فلا يضاف معها : لا ينتصب التمييز عنه ، <sup>٣</sup> فلا يقال : الراقد خلا ؛

وقد يكون الاسم نفسه تاماً ، لا بشيء آخر ، أعني لا يجوز اضافته ، لينتصب عنه التمييز ، وذلك في شيئين :

أحدهما : الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأغلب ، فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب ، نحو : يا له رجلاً ، ويا لها قصة ، ويا لك ليلاً ، وويلمها خطة ، وما أحسنها فعلة ، ولله دره رجلاً جاءني ، وويحه رجلاً لقيته ، وكذا : ويله ، وكذا : نعم رجلاً ، وبئس عبداً ، و : « ساء مثلاً » ؛

ومن هذا الباب ، أي الذي فيه التفخيم : ربه رجلاً لقيته ، إذ هو جواب في التقدير ، لمن قال : ما لقيت رجلاً ، فكأنه قيل : لقيت رجلاً وأي رجل ، رداً عليه ؛

(١) أي الآتي بعد الاسم المشبه للفعل في التام بأحد الأشياء المذكورة ؛

(٢) أي قبل التمييز ،

(٣) أي عن المعروف باللام .

(٤) من الآية ١٧٧ سورة الأعراف

ولا ريب في أن التمييز في : نعم ، وما بعده : عن المفرد ، وهو الضمير ، وأما فيما قبله ، أعني من : يآله ، إلى : ويله ، فيُنظر ، فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه ، فالتمييز عن المفرد أيضاً ، كقوله <sup>١</sup> ، كَرَّمَ الله وجهه في نهج البلاغة : « يا له مرأماً ما أبعده » ، وقول امرئ القيس :

٢٠١ - فيا لك من ليل كأنَّ مجومه بكلِّ مُغارِ الفتل شدَّتْ بيذبل <sup>٢</sup>  
وقول ذي الرمة :

٢٠٢ - ويلمها روحه والريح مُعَصِفَةٌ والغيث مرهمز والليل مرتقب <sup>٣</sup>  
وان عُرِفَ المقصود من الضمير ، برجوعه إلى سابق معيّن ، كقولك : جاءني زيد ، فيآله رجلاً ، وويلمه فارساً ، ويا ويحه رجلاً ، ولقيت زيدا فلله ذره رجلاً ، أو بالخطاب لشخص معيّن نحو : قلت لزيد : يا لك من شجاع ، ولله ذرك من رجل ونحو ذلك ، فليس التمييز فيه عن المفرد ، لأنه لا إبهام ، إذن ، في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة <sup>٤</sup> ، كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهراً ، نحو : يا لزيد رجلاً ، وكقول الشاعر :

٢٠٣ - ويلم أيام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي <sup>٥</sup>  
وقله در زيد رجلاً ، قال :

(١) أي الإمام علي بن أبي طالب ، وقوله هذا من كلام له في نهج البلاغة طبع دار الشعب بالقاهرة ص ٢٦٦ ،  
(٢) من معلقة امرئ القيس ، من الجزء الذي وصف فيه الليل بالطول ، والمغار بضم الميم المحكم القتل الشديد من الحبال ، ويذبل اسم جبل يقول : كأن مجوم هذا الليل قد ربطت إلى يذبل بأقوى الحبال وأشدّها فلا تتحرك ؛

(٣) من قصيدة لذي الرمة ، وكلمة ويلم أصلها ويل أم فخفض بحذف الهزة من أم ، وقيل في أصله وجوه أخرى ، والروحة المرة من الرواح وهو السير آخر النهار ومعنى قوله : والغيث مرهمز ، أنه لتأنيبه يحدث صوتاً يشبه إنشاء الرجز ؛

(٤) راجع إلى جميع الأمثلة السابقة ومنها المجرور بحرف الجر ، وقد جرى الرضي على أن الجر بالحرف من باب الإضافة ، لأن الحرف يضيف معنى الفعل إلى الاسم ، وسيأتي ذلك في باب الإضافة ،

(٥) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ومنهم علقمة النحل ، وهو من أبيات في حماسة أبي تمام ، وبعدة :  
وقد يعقل النمل الفتى دون هـ وقد كان لولا النمل طلاع أمجد

٢٠٤ - لله دَرٌ أنوشروان من رَجُلٍ ما كان أعرفه بالدون والسَّفل<sup>١</sup> وويل زيد رجلاً ، ومثله قولهم : قال الله عزَّ من قائل ، ولقيت زيدا قاتله الله شاعراً ، أو من شاعر ، .. التمييز في جميع هذا : ظاهره ومضمرة ، كما<sup>٢</sup> في قولهم : كفى بزيد رجلاً ، وحسبك به ناصراً ، وحسبك بزيد شجاعاً ، أعني أن التمييز عن النسبة ، والتمييز نفس المنسوب إليه ، لا متعلقه ، فمعنى لله دَرٌ زيد رجلاً : لله دَرٌ رجل هو زيد ، و : ويلم أيام الشباب معيشة : ويلمَ معيشته هي أيام الشباب ، كما أن معنى كفى بزيد رجلاً : كفى رجلاً هو زيد ،

وأما قولهم طاب زيد عالماً ، وداراً ، فالتمييز فيه ، متعلق المنسوب إليه ، لا نفسه ، لأن المعنى : طاب علم زيد ، ودارُ زيد ، وقد يجيب لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة<sup>٣</sup> ،  
وفانيهما<sup>٤</sup> : اسم الإشارة ، كقوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا مثلاً<sup>٥</sup> » فيمن قال : إنه تمييز ، لا حال ، وكذا قولك : حبذا زيد رجلاً ،

والعامل في التمييز في التسمين : هو الضمير ، واسم الإشارة ، لتأنيدهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله ، فلا تظنَّ أن الناصب للتمييز في : نعم رجلاً ، وبئس رجلاً ، وساء مثلاً ، وحبذا رجلاً : هو الفعل ، بل هو الضمير ، كما في : ربُّه رجلاً ،

قوله : « يفرد إن كان جنساً ، إلا أن يقصد الأنواع ويجمع في غيره » ، ليس بتقسيم حسن ، والحق أن يقال : إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن حَدَد ، أو غيره ، والأول إما أن يكون جنساً أو ، لا ، والجنس إما أن يقصد به الأنواع أو ، لا ، وعلى كلا

(١) المراد : كسرى أو شروان ملك الفرس ، والسَّفل بكسر السين جمع سفلة وهم أراذل الناس ولم ينسب هذا

البيت لأحد معين ، وانفرد الرضي بذكره من بين كثير من كتب النحو ،

(٢) هذا خبر عن قوله : التمييز في جميع هذا ، .

(٣) في الفصل التالي لهذا ،

(٤) أي ثاني التوحيين اللذين يكون فيهما الاسم تأمناً بنفسه ،

(٥) من الآية ٢٦ سورة البقرة ،

(٦) أي في رأي من أعرب مثلاً تمييزاً ،

الوجهين يجب إفراد التمييز ، والأول يجب خلوّه عن تاء الوحدة ، نحو : عشرون ضرباً أو تمرّاً ، والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو : عشرون ضرباً أو تمرّاً ، فالأول لبيان عدد الأنواع ، والثاني لبيان عدد الآحاد ، ولا يجوز أن تقصد الأمرين أي البيّانين ، فتقول : عشرون ضرباً أي أن كل عشرة نوع ، أو تقول : عشرون ضرباً بمعنى اختلاف أنواع آحاده ، لأن الأعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع ، كما يجيئ في بابها ؛

وإن كان عن عدد ليس بجنس ، وجب إفراده ، نحو : عشرون رجلاً أو درهماً ؛  
والذي عن غير العدد ، إن كان جنساً وقصدت الأنواع ، فثنّ إن أردت المثني ، واجمع إن قصدت الجمع ، وإلا فافرد ، نحو : عندي مثله تمرّاً ، أو تمرّين أو تمرّاً ، وإن كان جنساً ولم تقصد الأنواع فالإفراد واجب ، نحو : مثله تمرّاً ؛  
وإن لم يكن جنساً طابقت به ما تقصد ، مفرداً كان ، أو مثني ، أو مجموعاً ، فتقولك : مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً ؛

فقوله<sup>١</sup> : « ويجمع في غيره » ، ليس بصحيح ؛

وبعني بالجنس ههنا : ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه ، على القليل والكثير ، فتمر ، وضرب ، جنس ، بخلاف : رجل ، وفرس ؛

قوله : « ثم<sup>٢</sup> إن كان بالتثنية أو نون التثنية جازت الإضافة » ، إنما جازت ، إشاراً للتخفيف ، وذلك نحو : رطل زيت ، ومئوا سم ، وكان عليه أن يقيّد التثنية بالظاهر ، فإن ما فيه تثنوين مقدّر ، وهو في باين : كم ، الاستفهامية ، والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته : لا يضاف في الأغلب ، إلى التمييز ، كما يجيئ في بابيهما ؛

قوله : « وإلا فلا » ، وذلك إذا كان مع نون الجمع ، والإضافة ، أمّا نون الجمع فلما ذكرنا من أنها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة لها ؛

(١) هذا نتيجة لما شرح به قوله : ليس يتقسم حسن ؛

(٢) التعبير بـ « ثم » هو نص عبارة ابن الحاجب في المتن ، وفي الشرح المطبوع : فإن كان ؛

وأما قولهم في حَسَنُونَ وجهاً ، حَسَنُو وجه ، فليس من هذا الصنف ، لأن التمييز فيه عن نسبة ، وكلامنا في التمييز عن المفرد ، وكذا قولهم ممثلاً ماء ، وممثلان ماء ، ومثلان ماء ، و : « أنا أكثر منك مالاً » ، ليس<sup>١</sup> بما انتصب فيه التمييز عن التثنية الظاهر أو المقدر وعن نون التثنية ، كما ظن بعضهم ، بل التمييز فيه عن النسبة ، كما في : امتلأ الأثناء ماء ، فهو ، إذن ، عن شبه تمام الكلام ؛

وأما الإضافة ، فإنما امتنعت الإضافة معها ، لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال ، إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف ، فإن أضفت مع حذف المضاف إليه ، كما تقول في : عندي مثل زيد رجلاً : مثل رجل ، فسد المعنى ، لأنك تريد : عندي رجل ، ولا تريد : عندي شيء مثل رجل ، وكذا لو قلت في : عندي ملؤه حسلاً ، : ملء حسل ، لأن الملء هو قدر ما يملأ ، ولا معنى لقولك : قدر ما يملأ الحسل ، قوله : « وعن غير مقدار » ، قد ذكرنا ، لمَ كان الجرّ فيه أكثر ؛

#### [ تمييز النسبة ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« والثاني عن نسبة في جملة ، أو ما ضاهاها ، نحو : طاب »  
 « زيد نفساً وزيد طيب أباً وأبوة ، وداراً ، وعلماً ، أو في »  
 « إضافة ، مثل يعجني طيبه أباً وأبوة ، وداراً وعلماً ، وقه دره »  
 « فارساً » ؛

(١) توضيح لما فهم من قوله : وكذا قولهم ممثلاً ماء .. الخ ،

## [قال الرضى : ]

يعني بالثاني : ما يرفع الابهام عن ذات مقترنة ؛  
قوله : « عن نسبة في جملة » ، أي نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة ، وشبه الجملة :  
إمّا اسم الفاعل مع مرفوعه ، نحو : زيد متفقئ شحمًا ، والبيت مشتعل نارًا ؛ أو اسم المفعول  
معه <sup>١</sup> ، نحو : الأرض مفجرة عينًا ، أو أفعّل التفضيل معه <sup>٢</sup> ، نحو : « أنا أكثر منك مالاً » ،  
و : « خير مستقرأ » <sup>٣</sup> أو الصفة المشبهة معه ، نحو : زيد طيب أبًا ، أو المصدر نحو :  
أعجبني طيبه أبًا ، وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو : حسبك يزيد رجلاً ، وويلم زيد  
رجلاً ، ويا لزيد فارساً ؛

قوله : « أو في اضافة » ، عطف على قوله : في جملة ، أي نسبة في اضافة نحو :  
أعجبني طيبه نفساً ، وقد ذكرنا أنه داخل في شبه الجملة <sup>٤</sup> ، أعني : ما ضاهاها ، وأمّا  
قوله : « لله دره فارساً » فقد ذكرنا <sup>٥</sup> انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوماً ، أو كان  
« در » مضافاً إلى ظاهر ، وأمّا إن كان « در » مضافاً إلى ضمير مجهول ، فالتمييز عن مفرد ؛  
والحق ، أن التمييز في نحو : لله در زيد فارساً ، و : ويلم للذات الشباب معيشة <sup>٦</sup> ،  
عن نسبة في شبه جملة ، أيضاً ، لأن فيه معنى الفعل ، أي : عجباً من زيد فارساً ، وعجباً  
من للذات الشباب معيشة ؛

قوله : « أباً ، وأبوة ، وداراً ، وعِلماً » ، تفصيل للتمييز الكائن عن نسبة ، وذلك  
أن يقال : إمّا أن يكون <sup>٧</sup> نفس ما انتصب عنه لا غير ، نحو : كفى زيد رجلاً ، ولله

(١) أي مع مرفوعه ، وكذلك في قوله : أو أفعّل التفضيل ، أو الصفة المشبهة ؛

(٢) الآية ٣٤ من سورة الكهف ، وقد تقدمت مع بعض أمثلة أخرى ؛

(٣) من الآية ٢٤ سورة الفرقان ؛

(٤) لأن المصدر مضاف إلى المرفوع به معنى ؛

(٥) في البحث الذي قبل هذا ؛

(٦) إشارة إلى الشاهد المتقدم قريباً ، والرواية هناك : ويلم أيام الشباب ؛

(٧) أي التمييز ؛



در زيد رجلاً ، فرجل ، هو زيد ، لا غير ، ونعني بما انتصب عنه التمييز : الاسم الذي أقيم مقام التمييز ، حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة ، كزيد ، في : طاب زيد نفساً ، فإن الأصل : طاب نفس زيد ، وكالأرض في قوله تعالى : « وفجرنا الأرض عيوناً »<sup>١</sup> ، فإن أصله : فجرنا عيون الأرض ، وكذا كفى زيد رجلاً ، كان في الأصل : كفى رجل هو زيد ؛

وإنما أن يصلح أن يكون نفسه ، ومتعلقه ، نحو : طاب زيد أباً ، يجوز أن تريد به « أباً » ، نفس زيد<sup>٢</sup> ، وأن تريد به : أباه ؛

وإنما ألا يصلح أن يكون نفسه ، بل يكون صفة نفسه لا غير ، نحو : طاب زيد علماً ، وإنما أن يصلح أن يكون صفة نفسه وصفة متعلقه ، نحو : طاب زيد أبوة ، يجوز أن يكون المعنى : طاب أبوته لغيره ، أو طاب أبوة أبيه ، وإنما ألا يصلح أن يكون نفسه ، ولا صفة نفسه ، بل يكون متعلقاً له لا غير نحو : طاب زيد داراً ؛

والقسمة الحاصرة ههنا أن تقول : إنما أن يصلح أن يكون نفس ما انتصب عنه أو ، لا ، والأول إنما أن يصلح أن يكون نفس متعلقه أيضاً ، كطاب زيد أباً ، أو لا يصلح ، نحو : كفى زيد رجلاً ،

والثاني : إنما أن يصلح أن يكون صفة نفسه أو ، لا ، والأول<sup>٣</sup> ، إنما أن يصلح أن يكون صفة متعلقه أيضاً ، كطاب زيد أبوة أو ، لا ، نحو : طاب زيد علماً ، والثاني نحو : طاب زيد داراً ؛

وإذا قصدنا أن نصرح بالذات المقدرة ههنا<sup>٤</sup> ، قلنا في كفى زيد رجلاً : كفى شيء زيد رجلاً ، وفي طاب زيد نفساً : طاب شيء زيد نفساً أو علماً أو داراً ، فالذات المقدرة

(١) الآية ١٢ من سورة القمر ، وستكرر

(٢) أي بأن يراد أنه أب لغيره ،

(٣) أي من التوضيح اللذين تفرع إليهما الثاني ؛

(٤) كأن الرضي رحمه الله ، يريد هنا إظهار براعته في التطبيق بإعادة التراكيب إلى وضعها الأصلي ؛

هي الشيء المنسوب إليه « كفى » و « طاب » ، فإذا أظهرته صار « زيد » في كفى زيد رجلاً ، بدلاً منه ، وفي طاب زيد نفساً ، مضافاً إليه « شيء » ، ورجلاً تمييز لشيء ، المقدر ، وكذا « نفساً » ، وداراً ، وعلماً ، فان قصدنا أن نرد التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين كان منسوباً إليه الفعل أو شبهه ، ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي ، جعلنا ما انتصب عنه التمييز ، ان كان التمييز نفسه : بدلاً من التمييز ، أو عطف بيان له ، فنقول : كفى رجلاً زيد ، وطاب أب زيد ، وإن كان التمييز متعلقاً لما انتصب عنه ، أمّا وصفاً له أو غير وصف ، أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه ، نحو : طاب أبوة زيد ، وأبو زيد ، وعلم زيد ، ودار زيد ، ونفس زيد ، جعلنا النفس كالمعلق له حتى صحّ إضافتها إليه ؛

#### [ مطابقة التمييز ]

[ لما هو له ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه ، جاز أن يكون »  
« له ولتعلقه ، وألا فهو لمتعلقه ، فيطابق فيهما ما قصد ، إلا أن »  
« يكون جنساً ، إلا أن يقصد الأنواع ، وإن كان صفة ، كانت »  
« له وطبقه ، واحتملت الحال » ؛

[ قال الرضي : ]

يعني أن التمييز عن النسبة أمّا أن يكون اسماً أو صفة ، والاسم إما أن يصلح جعله لما انتصب عنه ؛ يعني ان صحّ أن يكون نفسه ، كآباً ، أو صفة نفسه كأبوة ، جاز أن يكون له ، ولتعلقه ، يعني : جاز أن يكون ما صحّ أن يكون نفسه ، نفس متعلقه أيضاً ، كآباً في : طاب زيد أباً ، فانه يصح أن يكون زيداً ، وأن يكون أباً زيد ، وكذا ، جاز أن يكون

ما صحَّ أن يكون صفة نفسه ، صفةً لمتعلقه أيضاً ، كأبوة في : طاب زيد أبوة ، فانه يصح أن يراد بها أبوة زيد نفسه لأولاده ، وأن يراد أبوه أبيه له ؛

وما كان ينبغي له هذا الاطلاق<sup>١</sup> ، فان «رجلاً» في : كفى زيد رجلاً صحَّ أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لمتعلقه ، وكذا «علماً» ، صحَّ أن يكون صفة لما انتصب عنه ، ولم يصح أن يكون صفة لمتعلقه .

قوله : «ليطابق فيهما» ، يعني بالمطابقة : الافراد ، إن قصد المفرد ، والتثنية ان قصدت التثنية ، واجمع إن قصد الجمع ؛

قوله فيهما ، أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه ، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه ، وقوله ما قصد ، أي المفرد والمثنى والمجموع ؛

تقول فيما جعلته لما انتصب عنه : طاب زيد أباً ، والزيدان أبوين ، والزيدون آباء ، طابقت بالتمييز ما قصدت إليه ، وهو ما انتصب عنه أي زيد ، فثبته ان ثبت زيدا ، وجمعه ان جمعته ؛

وإذا جعلته لمتعلقه ، فإن قصدت آباءه وحده ، أفردت أباً ، لأن المقصود به مفرد ، وإن قصدت أبوي زيد ، ثبت «أباً» فقلت : طاب زيد أبوين ، لأن المقصود به مثنى ، وإن قصدت آباءه ، جمعته ، فقلت : طاب زيد آباء ، لأن المقصود به مجموع ؛

وقد يلتبس الأمر في نحو : طاب زيد أباً ، وطاب الزيدان أبوين ، وطاب الزيدون آباء ، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه ، فليرجع إلى القرائن ، إن كانت ؛

فأما إن اختلف التمييز وما انتصب عنه ، افراداً وتثنية وجمعاً ، ولم يكن التمييز جنساً ، نحو : طاب زيد أبوين أو آباء ، وطاب الزيدان أباً أو آباء ، وطاب الزيدون أباً أو أبوين ، فلا كبس في أن التمييز ليس لما انتصب عنه ، بل هو لمتعلقه ، وإلا طابق ما انتصب عنه ؛

---

(١) هذا تعقيب من الرضي على كلام ابن الحاجب بعد أن شرحه ويُن ما يستفاد منه ؛

وأما إن اختلفا وكان التمييز جنساً ، نحو : طاب الزيدان ، أو الزيدون أبوة ، فاللبس حاصل ، إذ يصح أن يكون لما انتصب عنه ، ولتعلقه ، ولم يطابقه لكونه جنساً ؛ وكذا تطابق به ما تقصده فيما لا يصلح إلا لتعلقه ، نحو : طاب زيد داراً ودارين ودوراً ، وهذا ما قاله المصنف ؛

والأولى أن يقال فيما ليس بجنس ، سواء جعلته لما انتصب عنه ، أو لتعلقه : انه ان لم يُلبس ، فالأولى الافراد وعدم المطابقة ، نحو : هم حَسَنُونَ وجهاً وطيبون عرضاً ، ويمحزون وجوهاً وأعراضاً ، قال الله تعالى : « فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا » ، وقال علي رضي الله عنه : « فطيبوا عن أنفسكم نفساً » ،

وأما إذا ألبس ، فالمطابقة لا غير ، فلا يحوز : زيد طيب أباً وأنت تريد آباءً أو أبوين ، وكذا لا تقول : طاب زيد داراً وأنت تريد دارين ، قال الله تعالى : « وفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْوناً » ، وأما قول الحطيفة :

٢٠٥ - سِرِّي أَسَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى وَالطَّيِّبُونَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا  
فإنما وحد الأب فيه ، لأنهم كانوا أبناءً أبٍ واحد ؛

ويمحزون جمع المثنى إذا لم يُلبس ، نحو : قرَّ زيد عيوناً ، قال أبو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

٢٠٦ - فاصدع بأمرك ما عليك غضاضة وابشر بدالك وقرَّ منه عيوناً\*

(١) من الآية ٤ سورة النساء

(٢) مما جاء في نهج البلاغة ص ٧٧ طبع دار الشعب بالقاهرة

(٣) الآية ١٢ من سورة القمر وتقدمت ،

(٤) من نصيدة للحطيفة ، وخبر « إن » في قوله فإن الأكثرين ، هو قوله بعد ذلك :

كسبهم الألف والأذنان فبرهم ومن يسوي بألف الناقة الدلبا

وهذا البيت هو الذي رفع من شأن بني أنف الناقة وكانوا يُهَيَّرُونَ بلقبهم هذا ويأفون منه ، وأمام : ترخم أمانة ، اسم امرأة ،

(٥) وقرَّ منه أي من هذا الأمر ، ويروي : وقرَّ منك ، وهو كما قال الشارح مما نسب لأبي طالب بن عبد المطلب ، =

قوله : « إلا أن يكون جنساً » ، قد ذكرنا مرادهم بالجنس هنا ، تقول : طاب زيد أبوة ، سواء أردت أبوة نفسه ، أو أبوة أبيه فقط ، أو أبوة آبائه ، وكذا تقول : طاب الزيدان أو الزيدون أبوة ، وتريد الأبوات المذكورة ، وكذا تقول : طاب زيد علماً ، مع كثرة علومه ، إلا أن تقصد الأنواع ، فتقول : طاب زيد علوماً أو علمين ، على حسب ما تقصد ، قال الله تعالى « .. بالأخسرين أعمالاً »<sup>١</sup> ،

قوله : « وإن كان صفة » ، قسم قوله : إن كان اسماً ، يعني أن الصفة لم تبحى صالحة لما انتصب عنه ولتعلقه كما جاء الاسم ، بل لم تبحى إلا لما انتصب عنه فقط ، فيجب ، إذن ، أن تطابقه ، إذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً ، وذلك نحو : لله درك ، أو درّ زيد فارساً ، وكفى زيد شجاعاً ؛

قوله : « واحتملت الحال » ، قال الأكثرون هي تمييز ، وقال بعضهم هي حال ، أي : ما أعجبه في حال فروسيته ، ورجع المصنف الأول ، قال : لأن المعنى : مدحه مطلقاً بالفروسيّة ، فإذا جعل حالاً ، اختصّ الملح وتقيّد بحال فروسيته ، وأنا لا أرى بينهما فرقاً ، لأن معنى التمييز عنده : ما أحسن فروسيته ، فلا يمدحه في غير حال الفروسيّة إلا بها وهذا المعنى هو المستفاد من : ما أحسنه في حال فروسيته ، وتصريحهم بمن في : لله درك من فارس ، دليل على أنه تمييز ، وكذا قولهم : عزّ من قائل<sup>٢</sup> ، والتمييز عن المفرد ، وكذا إن كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو : يا لك من ليل<sup>٣</sup> ، وعزّ من قائل ، وقاتله الله من شاعر ، ومررت برجل هذلي<sup>٤</sup> من رجل ، وحسبك من رجل ، أي هذلي هو ، وحسبك هو ، فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع ؛

١ - وكان معروفاً بقوله إلى جنب ابن أبيه : النبي صلى الله عليه وسلم ومتناصرة له ضدّ قريش ،

(١) من الآية ١٠٣ سورة الكهف ؛

(٢) أي في مثل قولنا : قال الله عز من قائل ، وتقدم ذلك في الشرح ؛

(٣) إشارة إلى بيت امرئ القيس المتقدم في هذا الباب

(٤) سيشرح الرضي هذا المثال ونحوه في قسم الإنشافة اللفظية في باب الإنشافة في هذا الجزء ،

وقد تكلف بعضهم تقدير « من » في جميع التمييز عن النسبة ، نحو : طاب زيد داراً وعلماً ؛ وليس بوجه ؛

وأما معنى قولهم : لله ذلك ، فالنذر في الأصل : ما يلزم أي ما ينزل من الضرع من اللبن ، ومن الغنم من المطر ، وهو ، وهنا ، كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما نسب فعله إليه تعالى ، قصداً للتعجب منه لأن الله تعالى منشئ المعجائب ، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى ، نحو قولهم : لله أنت ، والله أبوك ، فعنى لله دره : ما أعجب فعله ؛

### [ تقدم التمييز ]

[ قال ابن الحاجب :

« ولا يتقدم التمييز ، والأصح أنه لا يتقدم على الفعل ، خلافاً »  
« للمازني والمهرد » ؛

[ قال الرضي :

أي لا يتقدم التمييز على عامله ، إذا كان عن تمام الاسم اتفاقاً ، وكذا ، لا يفصل بين عامله وبينه ، وقوله :  
٢٠٧ - على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً<sup>١</sup>  
ضرورة ؛

---

(١) أي فعل الممدوح

(٢) كميلاً ، أي كاملاً وينسب للمباس بن مرداس وبعضهم عدّه من الأبيات المجهولة القتال ، وهو مرتبط ببيت بعده وهو : يذكرنيك حينين المجلول ونوح الحمامة تدعو هديلاً

وإنما لم يتقدم ، لأن حامله اسم جامد ، ضعيف العمل ، مشابه للفعل مشابه ضميعة ،  
كما ذكرنا ، وهي كونه تاماً ، كما أن الفعل يتم بفاعله ؛

أمّا إذا كان عن النسبة ، فإن كان عن الصفة المشبهة ، أو أفعل التفضيل ، أو المصدر ،  
أو ما فيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلة به نحو : لله دره فارساً أو : درّ زيد فارساً ،  
وويلمّ زيد شجاعاً ، وويح زيد رجلاً ، فلا يتقدم على عامله ، لضعف الصفة والأفعل<sup>١</sup> ،  
وما فيه معنى الفعل ، وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول ؛ وليس العامل في نحو :  
نعم رجلاً زيد ، وحبذا رجلاً عمرو ، هو الفعل غير المتصرف ، بل الضمير واسم الإشارة  
كما تقدم<sup>٢</sup> ، فلا يفرع عليه أنه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف ، كما قال بعضهم ؛

وأمّا إن كان العامل الفعل الصريح ، نحو : طاب زيد أباً ، أو اسم الفاعل أو اسم  
المفعول ، فجوزّه المازني والكسائي والمبرد ، نظراً إلى قوة العامل ، ومنعه الباقون ؛ قبل  
لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور ، كما في طاب زيد أباً ، أو فاعل الفعل المذكور إذا  
جعلته لازماً نحو : « وفجّرنا الأرض حيوناً » ، أي تفجّرت حيونها ، أو فاعل ذلك الفعل  
إذا جعلته متعدّياً ، نحو : امتلأ الإناء ماءً ، أي ملأه الماء ؛ والفاعل لا يتقدم على الفعل ،  
فكذلك ما هو بمعنى الفاعل ؛

وليست العلة بمُرفعية ، إذ ربّما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعي ذلك الأصل ،  
كمفعول ما لم يسمّ فاعله ، كان له ، لما كان منصوباً ، أن يتقدم على الفعل ، فلما قام  
مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل ، فأبى مانع أن يكون للفاعل أيضاً ، إذا صار على  
صورة المفعول ؛ يحكم المفعول من جواز التقديم ؛

وقيل : إن الأصل في التمييزات<sup>٣</sup> أن تكون موصوفات بما انتصبت عنه ، سواء كانت  
عن مفرد ، أو عن نسبة ، وكأنّ الأصل : عندي خلّ راقود ، ورجل مثله وسمن منوان ،

(١) أي أفعل التفضيل .

(٢) في هذا الباب

(٣) أي أنواع التمييز المخطئة ؛

وكذا كان الأصل في طاب زيد نفساً : لزيد نفس طابت ؛

وإنما خولف بها<sup>١</sup> لغرض الإبهام أولاً ، ليكون أوقع في النفس ، لأنه تنشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضاً ، إذا فُسِّرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى ، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً ، لم يستقم ؛

### [ أصل التمييز التنكير ]<sup>٢</sup>

وأصل التمييز : التنكير ، لثُل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود رفع الإبهام وهو يحصل بالكرة ، وهي أصل ، فلو عُرِف ، وقع التعريف ضائعاً ، وأجاز الكوفيون كونه معرفة ، نحو : « سِفِه نفسه »<sup>٣</sup> و« بن رأيه » ، و« بطر عيشه »<sup>٤</sup> ، وألِمْ بطنه ، و« وُفِق أمره » ، ورشِد أمره ، وزيد الحسن الوجهة ،

وعند البصريين ، معنى سِفِه نفسه : سفها أو سِفِه في نفسه ، وألم بطنه متضمن معنى « شكاه » ، و« وُفِق أمره » ، ورشد أمره ، و« بطر عيشه » ، بمعنى : في أمره وفي عيشه ؛ والحسن الوجه ، مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة ؛

### [ ما بعد اسم التفضيل ]

### [ والفرق بين نصبه وجره ]

واعلم أنه لو قيل \* : إن أفعل التفضيل إذا أُضيف إلى شيء ، فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه ، نحو : هذا الثوب أحسن ثوب ، وإن نُصِب ما بعده على

(١) أي غُوت من الصورة الأصلية لها ؛

(٢) استطراد من الرضي في هذا الموضع والذي يليه لاستكمال أحكام التمييز ،

(٣) من الآية ١٣٠ سورة البقرة ،

(٤) ورد مثله في قوله تعالى « وكم أهلكنا من قرية بطرت مهبثها : القصص - ٥٨ »

(٥) جوابه قوله الآتي : أقول وليس هذا بمطرد ؛



التمييز ، فالمنصوب سبب لمن جرى عليه الفعل ، ومتعلقه نحو : زيد أحسن منك ثوباً ،  
ففي قولك : زيد أفره عبد : زيد هو العبد ، وفي قولك زيد أفره منك عبداً ، زيد هو  
مولى العبد ؛

اقول : ليس هذا بمطرّد ، ألا ترى أنك تقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير  
الناس اثنين ، على ما أورده سيبويه ، أي : هو أشجع رجل في الناس ، وهما خير اثنين  
في الناس ، والمنصوب على التمييز ، هو مَنْ جرى عليه الفعل ، لا سببه ، والدليل على أنه  
تمييز : قولك هو أشجع الناس من رجل ، وهما خير الناس من اثنين ، كما تقول : حسبك  
بزيد رجلاً ومن رجل ، قال الله تعالى : « فאלله خير حافظاً »<sup>١</sup> ، انتصب حافظاً على التمييز ،  
أي خير من حافظ ، فهو والجر سواء ، نحو خير حافظ وخير حافظاً ، فهو حافظ في  
الوجهين ؛ وقول الأعمش ؛

٢٠٨ - تقول ابنتي حين جدّ الرحيل أبرحتَ ربّاً وأبرحتَ جاراً<sup>٢</sup>  
أبرحت ، أي جئت بالبرح أو صيرت ذا برح ، والبرح : الشدة ، فعني أبرحت صرت ذا  
شدة وكمال ، أي بلغت وكملت ربّاً ، فهو نحو كفى زيد رجلاً ، أي أبرح جارٌ هو أنت ،  
وكذا قوله :

٢٠٩ - بانئت لئحزننا عَقارة يا جارنا ما أنت جاره<sup>٣</sup>  
لأن « ما » الاستفهامية تفيد التعظيم ، كما في قوله تعالى : « القارعة ، ما القارعة »<sup>٤</sup> ،  
أي كملت جارة فعني ما أنت : كملت ،

(١) الآية ٦٤ سورة يوسف .

(٢) من قصيدة للأعمش في مدح قيس بن معد يكرب الكندي ، ويروي البيت : أقول لما حين .. بقصد راحلته ،  
ثم يقول بعده :

فلا تشعكبنَّ إليَّ السَّفار وطولَ المنا واجليبه اصطباراً

(٣) وهذا أيضاً مطلع قصيدة للأعمش ، وقوله بانئت بالنون من البئن أو بانئت بالناء من قولهم بات يفعل كذا ،

(٤) الايتان الأولى والثانية من سورة القارعة

فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو<sup>١</sup> قولهم : شر أهر<sup>٢</sup> ذا ناب : إن « شر » مبتدأ  
لفظاً ، فاعل معنى ، المنصوب<sup>٢</sup> في مثله ، يتميز عن النسبة تقديرأ ، أي : كائن مبتدأ لفظاً  
بمعنى : كائن لفظه مبتدأ ، وكائن معناه فاعلاً ، ومثله كثير في كلامهم ؛

---

(١) أي في شرح هذا الكلام ،  
(٢) أعاده توكيداً لقوله : المنصوب ، في أول الكلام

## [ المستثنى ]

• • •

### [ تقسيم المستثنى وتعريف كل قسم ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« المستثنى متصل ومتقطع ، فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً »  
« أو تقديرأ ، بالأ وأخواتها ، والمتقطع : المذكور بعدها غير »  
« مخرج » ؛

[ قال الرهوى : ]

اعلم أنه قسم المستثنى قسمين ، وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى ، قال <sup>١</sup> : وذلك لأن ماهيتيهما مختلفتان ، ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد ، وذلك لأن الحد مبين للماهية ، بذكر جميع أجزائها مطابقة وتضمناً ، والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا في حد واحد ، والدليل على اختلاف حقيقتيهما أن أحدهما مخرج ، والآخر غير مخرج ، بكل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ ، لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ ، فيقال المستثنى هو المذكور بعد « إلا » وأخواتها ، هذا آخر كلامه ؛

---

(١) أي ابن الحاجب في شرحه للتعريف ،

وللقال أن يمنع اختلافهما في الماهية ، قوله <sup>١</sup> : « لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج » ، قلنا : لا نسلم أن كون المتصل مخرجاً : من أجزاء ماهيته ، بل حقيقة المستثنى ، متصلاً كان أو منقطعاً : هو المذكور بعد « إلا » وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفيًا وإثباتاً ،

ثم نقول : كون المتصل داخلًا في متعدد لفظاً أو تقديرًا : من شرطه لا من تمام ماهيته ، فعل هذا : المنقطع داخل في هذا الحد ، كما في : جاءني القوم الاحمرار ، لمخالفة الحمار القوم في المجرى ؛

قوله : « من متعدد » ، أي من شيء ذي عدد ، قوله : « لفظاً أو تقديرًا » ، تفصيل للمتعدي ، فإنه قد يكون ملفوظاً به نحو : جاءني القوم إلا زيداً ، وقد يكون مقدرًا نحو : ما جاءني إلا زيد ، أي : ما جاءني أحد إلا زيد ؛

قوله : « بالإثبات وأخواتها » ، ليخرج نحو : جاءني القوم لا زيد ، وما جاءني القوم لكن زيد ، وجاءني القوم ولم يحمي زيد ؛

فالمستثنى الذي لم يكن داخلًا في المتعدد الأول قبل الاستثناء : منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك : جاءني القوم إلا زيداً ، مشيراً إلى جماعة خالية من زيد ، أو لم يكن ، نحو : جاءني القوم إلا حمراً ؛ فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس ، كما ظن بعضهم ؛

ثم إن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته <sup>٢</sup> ، لأن زيداً في قولك جاءني القوم إلا زيداً ، لو قلنا انه غير داخل في القوم ، فهو خلاف الإجماع ، لأنهم أطبقوا على أن الاستثناء المتصل مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول ، فإن جاز الشك في مثله <sup>٣</sup> ، لم يصح في نحو

(١) هذا بيان لثمة اختلاف الماهيتين .

(٢) أي باعتبار كونه معقولاً أي كيفية تصور العقل له .

(٣) أي في مثل جاء القوم إلا زيداً ؛

قوله : له عليّ دينار إلا دانقاً ، للعلم بأن « دانقاً » مخرج من الدينار ، والباقي بعده هو المقر به ، وإن قلنا انه داخل في القوم ، و « إلا » لإخراجه منهم بعد الدخول ، كان المعنى : جاء زيد مع القوم ، ولم يجيئ زيد ، وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن يُجَنَّب كلام العقلاء عن مثله ، وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير ، كقوله تعالى : « فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً » ، فيكون المعنى : لبث الخمسين في جملة الألف ، ولم يلبث تلك الخمسين ، تعالى الله عن مثله علواً كبيراً ؟

فقال ؟ بعضهم : يختار أنه غير داخل ، بل القوم في قولك . جاء القوم ، عام مخصوص ، أي أن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد ، وقوله إلا زيدا ، قرينة تدل السامع على مراد المتكلم ، وأنه أراد بالقوم غير زيد ؟

وليس بشيء ، لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا مع الدخول ، وأيضاً ، يتعدى دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو : له عليّ عشرة إلا واحداً ، لأن « واحداً » داخل في العشرة بقصده ، ثم أخرج ، وإلا كان مريداً بلفظ العشرة : تسعة ، وهو محال ؟ .

وقال القاضي عبد الجبار <sup>١</sup> ، أيضاً ، هو غير داخل ، لكنه قال : المستثنى ، والمستثنى منه ، وآلة الاستثناء ، بمنزلة اسم واحد ، فقولك : له عليّ عشرة إلا واحداً ، بمعنى : له عليّ تسعة ، لا فرق بينهما من وجه ، فلا دخول هناك ، ولا إخراج ؟

وهذا ، أيضاً ، غير مستقيم ، لقطعنا بأن عشرة ، في كلامك هذا ، دالة على المعنى الموضوع هي له مفردة <sup>٢</sup> ، بلا استثناء ، وهو الخمستان ، و « إلا » ، مفيدة للاستثناء ، و « واحداً » هو المخرج ، و « تسعة » لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة ، وأيضاً ،

(١) الآية ١٤ سورة العنكبوت ،

(٢) تفصيل الآراء النحاة في حل هذا الإشكال ،

(٣) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد من علماء القرن الخامس وله كتاب : متشابه القرآن ،

(٤) أي مذكورة في الكلام على غير وجه الاستثناء ،

اجماعهم على أن الاستثناء مخرج ، يُبطله ؛

هذا ، ويلزم مثل ما فُروا منه في بدل البعض ، وبدل الاشتغال ، كقوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ، لأن الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم ، فيكون كأنه قال : والله على جميع الناس : مستطيعهم وغير مستطيعهم ، بل لله على مستطيعهم وحده ؛

وقال آخرون ، وهو الصحيح المنقطع عنه الإشكالات كلها : ما فُروا منه ، وما لزمهم : أن المستثنى داخل في المستثنى منه ، والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه ، والتناقض بمجيب زيد وانتفاء مجيئه في : جاء في القوم إلا زيداً : غير لازم ، وإنما يلزم ذلك ، لو كان المجيب منسوباً إلى القوم فقط ؛ وليس كذلك ، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك « إلا زيداً » ، كما أن نسبة الفعل في نحو : جاءني غلام زيد ، ورأيت غلاماً ظريفاً : إلى الجزأين ، لكنه جرت العادة بأنه إذا كان الفعل منسوباً إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء ، قابل كل واحد منهما للاعراب : أعرب الجزء الأول منهما بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع ، وما بقي من أجزاء المنسوب إليه ، يُجرُّ إن استحق الجر ، كالمنضاف إليه ، ويُتبع إن استحق التبعية ، كما في التوابع الخمسة ، وإن لم يستحق شيئاً من ذلك ، نُصب ، كالمستثنى تشبيهاً بالمفعول ، في مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزءاً للعمدة في بعض المواضع ، نحو : ما جاء في القوم إلا زيداً ، لأن المجموع هو المسند إليه ؛

فَرَبَدَ الكلام : أن دخول المستثنى في جنس المستثنى منه ثم إخراجُه بالاً وأخواتها : إنما كان قبل إسناد الفعل أو شبه إليه ، فلا يلزم التناقض في نحو : جاء في القوم إلا زيداً ، لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد ، جاءوني ، ولا " في نحو : له علي عشرة إلا درهماً ، لأنه بمنزلة قولك : العشرة المخرج منها واحد ، له علي ، وذلك لأن المنسوب إليه

(١) الآية ٩٧ سورة آل عمران .

(٢) أي منظوراً فيه إلى عمومته وشموله لزيد

(٣) أي ولا يلزم التناقض في هذا أيضاً .

الفعل ، وإن تأخر عنه لفظاً ، لكنه لا بدّ له من التقدم وجوداً على النسبة التي يدل عليها  
 الفعل ، إذ المنسوب إليه ، والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ، ففي الاستثناء ،  
 لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه فلا بدّ ، إذن ، من حصول الدخول والإخراج قبل  
 النسبة ، فلا تناقض ؛

### [ أحكام المستثنى ]

#### [ وتفصيل الكلام على العامل ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وهو منصوب ، إذا كان بعد ألا ، غير الصفة ، في كلام »  
 « موجب أو مقدماً على المستثنى منه ، أو مقطوعاً في الأكثر ، »  
 « أو كان بعد خلا وعدا ، في الأكثر ، وما خلا ، وما عدا ، »  
 « وليس ، ولا يكون » ؛

[ قال الرهسي : ]

شرح بيّن اعراب المستثنى ، فبدأ بما يجب نصبه ، إذ هو في باب المنصوبات وهو<sup>١</sup>  
 في مواضع ؛

الأول : ما اجتمع فيه شرطان : وقوعه بعد « ألا » ، وكون الاستثناء في كلام موجب .  
 ولم يحتج<sup>٢</sup> إلى قوله « غير الصفة » ، لأنه في نصب المستثنى ، وما كان بعد « الا » التي  
 للوصف : ليس بمستثنى ؛

(١) أي المصنف ، أي كلامه ،

(٢) أي ما يجب نصبه ، لقوله : الأول ما اجتمع فيه ..

(٣) أي أنه لم يكن بحاجة إلى ذكر هذا القيد ،

وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب ، لأن غير الموجب لا يجب نصب  
مستثناه ، كما يجيئ ؛

واختلف في عامل النصب في المستثنى ، فقال البصريون : العامل فيه : الفعل المتقدم ،  
أو معنى الفعل ، بتوسط « الا » ، لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى ، إذ هو جزء مما نسب إليه  
الفعل ، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابهة المفعول ؛

وقال المبرد ، والزجاج : العامل فيه « ألا » ، لقيام معنى الاستثناء بها ، والعامل ما به  
يتقوم المعنى المقتضى<sup>١</sup> ، ولكونها نائبة عن « أستثني » ، كما أن حرف النداء نائب عن  
« أنادي » ؛

وقال الكسائي : هو منصوب ، إذا انتصب ، بأن مقدرة بعد « إلا » ، محلوفة الخبر ،  
فتقدير قام القوم ألا زيداً : قام القوم ألا أن زيداً لم يقم ؛

وليس بشيء ، إذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب « أن » مع اسمها وخبرها ،  
لأنها في تقدير المفرد ؛

وأما الاعتراض<sup>٢</sup> بأنه يعمل الحرف الموصول مقدراً ، والموصول لا يقدر . فلا يرد  
عليه ، لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول ، كما يجيئ ، وأما تقدير الحرف  
الموصول ، فله أسوة<sup>٣</sup> بالبصريين في تقديرهم « أن » الناصبة للفعل ، لكون الحروف التي  
قبلها كالتائب عنها . فألاً ، عنده ، تكون كالتائب عن « أن » المقدرة ؛

وقال الفراء : « ألا » مركبة من : « إن » و « لا » العاطفة ، حذفت النون الثانية من  
« إن » . وأدغمت الأولى في لام « لا » فإذا انتصب الاسم ، بعدها ، فيأن ، وإذا أتبع  
ما قبلها في الاعراب . فيلاً العاطفة ، فكأن أصل قام القوم إلا زيداً : قام القوم ، إن زيداً

(١) المعنى العام للعامل هو ما به يتقوم المقتضى وتقدم ذلك في أول الكتاب ص ٧٢ ج ١ .

(٢) أي الاعتراض على الكسائي .

(٣) جواب قوله : وأما تقدير الحرف الموصول ؛



لا قام ، أي لم يقم ، فلا ، لنفي حكم ما قبل « ألا » ونقضه ، نفيًا كان ذلك الحكم ، أو إثباتًا ، فهو كقولك : كان زيداً أسد ، الأصل عند بعضهم : إن زيداً كالأسد ، فقدموا الكاف وركبوا مع « أن » ؛

وفيما قال نظر من وجوه : لأن « لا » على المعنى الذي أوردناه <sup>١</sup> ، غير عاطفة <sup>٢</sup> ، ومع التسليم ، فإن « لا » العاطفة ، لا تأتي إلا بعد الإثبات ، نحو : جاءني زيد لا عمرو ، وأنت تقول : ما جاءني القوم إلا زيد ، ولأن فيما قال ، عزلاً <sup>٣</sup> لأن <sup>٤</sup> ، مرة ، ولأن <sup>٥</sup> ، أخرى عن مقتضىيهما . وذلك لأنه ينصب بها مرة ، ويُتبع ما بعدها لما قبلها أخرى ، ولا يجتمع الحكمان معاً في موضع ، ولأن المعطوف عليه قليلاً ما يحذف ، والمتعدد الذي هو المعطوف عليه ، عنده ، مطرد الحذف نحو : ما قام إلا زيد ؛

وقال بعضهم ؛ هو منصوب بأستثني ، كما أن المنادى منصوب بأنادي ، و« ألا » ، وحرف النداء ، دليلان على الفعلين المقدَّرين ، فالمستثنى على هذا القول : مفعول به ، وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير : امتنع ، ولا يلزم ذلك ، لأننا نعمل ما ثبت ووَرَد ، من كلام العرب ، ولو وَرَد الرفع لَكُنَّا نقدر « امتنع » ونحوه ، ولو وَرَد الرفع في نحو : أنت والأسد ، لَكُنَّا نقدر : اهدأ أنت والأسد ونحوه ؛

وقال المصنف في شرح المفصل \* : العامل فيه : المستثنى منه بواسطة « الا » ، قال : لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل ، نحو : القوم إلا زيداً إخوانك ؛ وهذا لا يَرَد إلا على مذهب البصريين ؛ وهم أن يقولوا : ان في « إخوانك » معنى الفعل وإن كان

---

(١) يعني في شرح ملهـب القراء ،

(٢) لأنها لم تُسبق بمعطوف عليه

(٣) أي إبعاداً لكل من الحرفين عما يقتضيه من العمل ،

(٤) أي لا يلزم الاعتراض الذي أوردوه

(٥) لابن الحاجب شرح على مفصل الزمخشري اسمه : الإيضاح ، ينقل الرضي عنه كثيراً ويناقش ابن الحاجب فيما ينقله عنه كثيراً كما ينقل عنه في شرحه على الكافية هذه ؛

من أخوة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوة ، وكذا في أمثاله ، فجاز أن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه<sup>١</sup> ، لتقويته بالأل ، ولا يلزم مثله في المفعول معه ، فإنه لا يتقدم على عامله وإن كان فعلاً صريحاً ، لأن أصل الواو للعطف ، فروعياً ذلك الأصل ؛

ولو لم يكن في الجملة ، أيضاً ، معنى الفعل ، لجاز أن ينتصب المستثنى ، إذ الجملة ليست بأنقص مشابهة للفعل التام كلاماً بفاعله ، من المفرد التي يتم بالنون والتنون فينصب التمييز ، ولا سيما مع تقويها بألة الاستثناء ؛ وإلى مثله يشير كلام سيبويه في مواضع<sup>٢</sup> ، فنقول : عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم<sup>٣</sup> ، هذا كله في المستثنى المتصل ؛

وأما المنقطع ، فذهب سيبويه ، أنه ، أيضاً ، ينتصب بما قبل « إلا » ، من الكلام ، كما انتصب المتصل به ، وذلك قوله في الكتاب : « فحُيِّلَ على معنى « لكن » وعُمِلَ فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم<sup>٤</sup> » ، وما بعد « إلا » عنده ، مفرد ، سواء كان متصلاً أو منقطعاً ، فهي ، وإن لم تكن حرف عطف ، إلا أنها كـ « لكن » العاطفة للمفرد على المفرد ، في وقوع المفرد بعدها ، فلهذا وجب فتح « أن » الواقعة بعدها في نحو قولك : زيد غني ، إلا أنه شقي ، والمتأخرون ، لما رأوها بمعنى « لكن » ، قالوا : إنها الناصبة بنفسها ، نصب « لكن » للأسماء ، وشعرها محذوف ، نحو : قولك : جاءني القوم إلا حماراً ، أي : لكن حماراً لم يجيئ ، قالوا وقد يجيئ خبرها ظاهراً ، نحو قوله تعالى : « إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم<sup>٥</sup> » ؛

(١) أي في المثال المذكور في كلام المصنف ؛

(٢) منها قوله : هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله كما

عمل العشرون في الدرهم ؛ ثم قال : وهذا قول الغليل ، ج ١ ص ٣٦٩

(٣) في بعض النسخ بعد قوله هذا : ( فذهب على هذا أن الجملة حاملة في المستثنى لتمامها ، لا لمعنى الفعل فيها سواء كان معنى الفعل فيه أولاً ، وهو المختار عندي ) ؛

(٤) سيبويه ج ١ ص ٣٦٣ ؛

(٥) الآية ٩٨ سورة يونس

وقال الكوفيون : « إلا » في الاستثناء المنقطع ، بمعنى « سوى » وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل ؛

وتأويل البصريين أولى ، لأن المستثنى المنقطع ، يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا ، كما في « لكن » ، وفي « سوى » لا يلزم ذلك ، لأنك تقول : لي عليك ديناران ، سوى الدينار الفلاني ، وذلك إذا كان صفة <sup>١</sup> ، وأيضاً معنى « لكن » الاستدراك ، والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، مع أنه ليس بداخل فيه ، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه ؛

وإنما وجب نصب في المستثنى من الموجب ، لأن التضييق لا يجوز فيه ، كما يجيء ، والابدال أيضاً لا يجوز في نحو : جاء القوم إلا زيداً ، لأنك لو أبدلت ، كان المبدل منه في حكم الساقط ، فيؤدّي إلى التضييق في الإيجاب فلم يبق إلا النصب ؛

قوله : « أو مقدماً على المستثنى منه » ، يعني إذا كان بعد « إلا » وتقدم على المستثنى منه ، وجب النصب ، لأنه إن كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب ، وإن كان في غير الموجب ، فقد بطل البذل ، لأن البذل لا يتقدم على المبدل منه ، لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ على أنه قد حكى يونس <sup>٢</sup> : أن بعض العرب يقول : ما لي إلا أبوك أحد ، فجعل المستثنى منه ، المؤخر ، بدلاً من المستثنى ، كما قيل : ما مررت بمثله أحد ، و « أحد » بدل من « مثله » ، ويجوز أن تقول : ما لي إلا أبوك صديقاً ، على أن « أبوك » مبتدأ ، و « لي » خبره وصديقاً ، حال ؛ وتقول : من لي إلا أبوك صديقاً ، فن ، مبتدأ ، و « لي » خبره ، و « أبوك » بدل من « من » ، كأنك قلت : أي أحد إلا أبوك ، وصديقاً ، حال ؛ وتقول : ما لي إلا زيداً صديقاً وعمراً ، وعمرو ، فتنصب عمراً على المطف على « زيداً » ، وترفعه على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : وعمرو كذلك ؛

---

(١) أي إذا كان لفظ سوى صفة ؛

(٢) يونس بن حبيب ، أحد المتقدمين من أئمة النحو وواضعي قواعده وهو شيخ سيبويه وغيره من معاصريه ، ويقل عنه سيبويه كثيراً في كتابه ؛

واعلم أنه إذا تقدمت المستثنى على المستثنى منه ، وجب أن يتأخر عما تُسبب إلى المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيداً أحد ، وإن تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه ، نحو : القوم إلا زيداً ضربت ، ولا يجوز ، عند البصريين ، تقديم عليهما معاً في الاختيار ، نحو قولك : إلا زيداً قام القوم ، وقوله :

٢١٠ - وبلدة ليس بها طوري ، ولا ، خلا الجن ، بها انسي .  
شاذ عندهم للضرورة ، وقيل : تقديره : ليس بها طوري ، ولا بها انسي ، خلا الجن ، فأضمر الحكم ، والمستثنى منه ، و : بها انسي ، الظاهر تفسير له ،

فإذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه ، وذلك في الاستثناء المفرغ ، التزم عندهم ، تأخير المستثنى عن عامله ، فلا يجوز : إلا زيداً لم أضرب ، و : زيداً إلا راحباً لم يأتي .

وجوز الكوفيون في السعة ، تقدم المستثنى على المستثنى منه ، والحكم ، معاً ، نحو : إلا زيداً ضربت القوم ، وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو : إلا زيداً لم أضرب .

والأولى مذهب البصريين ، لعدم سماع مثل هذا ، ويمتنع القياس أيضاً ، وذلك لأن المستثنى ، أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً ثم نسب الحكم إلى المجموع ، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً ، لأن الظاهر أنك أخرجت زيداً من المجبى في قولك : جاءني القوم إلا زيداً ، وإن لم يكن في الحقيقة مخرجاً منه ، ومرتبته المخرج أن يكون بعد المخرج منه ، فكان حقه أن يجيى بعد الحكم والمستثنى منه معاً ، لكنه جوز ، لكثرة استعماله ، تقدمه على أحدهما ، نحو : جاءني إلا زيداً القوم ، والقوم إلا زيداً اخوتك ، ولم يجز تقدمه عليهما معاً ،

(١) من أرجوزة للمجاج ، وطوري من الكلمات الملازمة للتي ، بمعنى أحد ، وصوب البغدادي أن الرواية : وخفقه ، أي مفازة ، قال لأن في الأرجوزة قبل ذلك :

وبلدة يباطها . بطي للريح في أقرابها هوي .  
والقصد من هذا التصريح : ألا تتكرر كلمة « بلدة » في الأرجوزة ،

وفي المفرغ الذي ليس فيه إلا الحكم ، لم يحز تقدمه عليه ؛

واعلم ، أيضاً أنه لا يلزم أن يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه ، بل قد يختلفان ، كما في قولك : القوم إلا زيداً أخوتك ، وهذا عند مَنْ جعل العامل في المبتدأ الابتداء ، لا الخبر ،

قوله : « أو منقطعاً في الأكثر » أي منقطعاً بعد « إلا » نحو : ما في الدار أحد إلا حماراً ، أهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً ، لأن بدل الغلط غير موجود في التفصيل من كلام العرب ؛

وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين : أحدهما ما يكون قبله اسم متعدد أو غير متعدد يصح حذفه ، نحو : ما جاءني القوم إلا حماراً وما جاءني زيد إلا عمراً ، فههنا يجوزون البدل ، ثم إن ذلك الاسم الذي يجوز حذفه ، إما أن يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازاً ، أو ، لا ، فالأول نحو قولك : ما في الدار أحد إلا حماراً ، يصح أن يحمل الحمار إنسان الدار ، كما قال أبو ذؤيب :

٢١١ - فإن نَمَسَ في دار برهوة ثاوبياً أنيسكُ أصداء القبور تصيح<sup>١</sup>

ومثله : ما لي عتاب إلا السيف ، فلسبيويه في مثل هذا وجهان إذا أبدلت ؛ أحدهما جَعَلَ المنقطع كالمتصل ، لصحة دخول المبدل في المبدل منه ، والثاني أن الأصل في نحو : لا أحد فيها إلا حماراً أن يقال : ما فيها إلا حمارٌ ، أي ما فيها شيء إلا حمار ، لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف ، المتعدد ، ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له ، كأنك تظن أن المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي ، فقلت لا أحد فيها ، تأكيداً لنفي كون الآدمي بها ، فلما ذكرت ذلك المستبعد ، أثبتت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الأصل ، من الإعراب ، تنبيهاً على الأصل وجعلته بدلاً من ذلك المذكور ، فعلى هذا ، لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الأول ؛

---

(١) من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي في رثاء قريب له ، وهي في ديوان الهذليين ، والبيت من شواهد سبيويه وكثير مما قاله الشارح من كلام سبيويه بلفظه أو بمعناه انظر ج ١ ص ٣٦٤ من كتاب سبيويه ١ وما بعدها ،

وذهب المازني إلى أنه من باب تغليب العاقل على غيره ، كما تقول : الزيدان والحمار جاءوا ، وهذا لا يطرد له في جميع الباب ، نحو قوله تعالى : « ما لهم به من علم إلا اتباع الظن » ، وقولهم : ليس له سلطان إلا التكلف ، ونحو ذلك ؛

والثاني : أي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازاً ، ليس فيه إلا الوجه الثاني من قول سيبويه ، وذلك نحو : ما جاءني زيد إلا عمرو ، وما أحانه إخوانكم إلا إخوانه ، قال :

٢١٢ - والحرب لا يقى بها جميعها التخيّل والمراح<sup>٢</sup>  
إلا الفتى الصّبار في المجدات والقرى الوقاح  
وقال :

٢١٣ - عشية لا تفني الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرف المصم<sup>٣</sup>  
والثاني من القسمين : ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه ، فينعم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه ، كقوله تعالى : « لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رجم » ، أي : من رحمه الله تعالى ، وقال بعضهم : لا عاصم ، أي لا معصوم ، فالاستثناء متصل ؛  
وقال السيرافي : المراد بمن رجم : الراحم ، أي الله تعالى ، لا المرحوم فيكون أيضاً

(١) الآية ١٥٧ من سورة النساء ؛

(٢) هذا من أبيات قلما سعد بن مالك ، من بني قيس . تعريضاً بالحارث بن عبد الله الذي كان قد قعد عن حرب البسوس بين بكر وتغلب ؛ والبيتان من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ ، ومن هذه أبيات قوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها فأنّا ابن قيس لا برّاح  
وتقدم في الجزء الأول ، وسيأتي أيضاً في هذا الجزء ؛

(٣) الاستثناء فيه منقطع لأن المشرفي وهو السيف ليس من جنس النبل والرماح ، وقد ورد هذا البيت بروايتين في قصيدتين أحدهما هذه ، وهي لفرار بن الأزور الصحافي ، والثانية بتكثير مصمم ونصبه على الحال وهو بهله الرواية من قصيدة للمحصن بن الحمام المري ، وهي إحدى المفضليات ؛

(٤) الآية ٤٣ سورة هود

متصلاً ، وأما قوله تعالى : « فلو لا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً »<sup>١</sup> ، وقوله تعالى : « فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس »<sup>٢</sup> ، فلا يجوز الإبدال في الآيتين ، لأن التحضيض كالأمر والشرط ، ولا يجوز : ليقيم القوم إلا زيد<sup>٣</sup> ، و : ان قام أحد إلا زيد<sup>٤</sup> ؛

وكان الزجاج يميز البذل في « قوم يونس » ، لأن معنى لولا كانت قرية آمنت ، ما آمنت قرية ، لأن اللوم على ما فات دلالة على انتفائه ، ومنه قولهم : لا تكونن من فلان إلا سلاماً بسلام ، أي متاركة ووداعاً<sup>٥</sup> ، من قوله تعالى : « وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً »<sup>٦</sup> ، ومعنى : بسلام أي مع سلام ، أي متاركة متتابعة ، ويجوز أن تكون الباء للبدل ، أي تسلم عليه وترد سلاماً بدل سلامه ، ولا محالة بأكثر من هذا ، ومنه قولهم : ما ضرر إلا ما نفع ، وما زاد إلا ما نقص ، و « ما » فيها مصدرية ؛

وأبو سعيد<sup>٧</sup> ، ومبرمان<sup>٨</sup> ، يقدّران الخبر ، أي : ولكن النقصان أمره<sup>٩</sup> ، ولكن النفع أمره ؛

ومذهب سيبويه : أن ما بعد « إلا » في المنقطع مفرد ، كما مر<sup>١٠</sup> ،  
وأما نحو قوله :<sup>١١</sup>

(١) الآية ١١٦ سورة هود

(٢) الآية ٩٨ سورة يونس وتقدم جزء منها ؛

(٣) مصدر وادع مودة ،

(٤) الآية ٦٣ سورة الفرقان

(٥) أي السريالي ، وتقدم ذكره ؛

(٦) مبرمان : محمد بن علي بن إسماعيل من علماء القرن الرابع ، أخذ عن المبرد والزجاج ، وأخذ عنه أبو علي الفارسي ، وهو أحد من شرحوا كتاب سيبويه ، ولي النسخة المطبوعة : ابن مبرمان ، ولا وجه لكلمة ابن ؛

(٧) أي شأنه وصفته ؛

(٨) الاستشهاد باليتين الآيتين استطراد وإن كان الاستثناء فيهما بنفي ، والمناسبة أن غير مثل إلا كما سيأتي ؛

٢١٤ - ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم بهنٌ فلول من قراع الكتائب<sup>١</sup>

وقوله :

٢١٥ - فتى كملت أخلاقه غيرَ أنه جواد لها يُبقي من المال باقياً<sup>٢</sup>  
فظاهر فيه أولٌ وجهي سيويه المذكورين ، وذلك أن الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة  
في المدح ، أي إن كان لا بدّ من العيب ، ففهم عيب واحد ، فحسب ، وهو فلول سيوفهم  
من القيراع ، وفي أخلاقه نقص واحد ، وهو جوده الكامل الممزق لماله ، يُمَلِّتون ما في ظاهره  
أدنى شائبة من النقص وإن كان في التحقيق غاية في الكمال : من جملة<sup>٣</sup> الصوب ، خلواً  
في الشناء ، كما قال بدیع الزمان<sup>٤</sup> : عيبه أنه لا عيبَ فيه ، فني عين الكمال عن معاليه<sup>٥</sup> ؛  
قوله : « أو كان بعد خلا وعدا في الأكثر » ، قال السيراقي : لم أر أحداً ذكر الجُر  
بعد « عدا » إلا الأخفش ، فإنه قرنها في بعض ما ذكر ، بخلا ، في جواز الجر بها ، وقال ،

(١) من قصيدة للناطقة الديبائي في مدح عمرو بن الحارث الساسي مطلعها :

كَلْبِيْني فَمِمَّا أُمِيْمَةٌ لاصِبٌ وَلَيْلٌ أَقاسِيهٌ بَطِيْئٌ الْكَواكِبِ  
وهي من جيد شعر الناطقة ،

(٢) قالته الناطقة السجدي في رثاء أخ له ، من أبيات أوردتها أبو تمام في الحماسة في باب المراثي ، وقيل بيت  
الشاهد قوله :

ألم تعلمي أني رُزئت محارباً فما لكِ مني اليوم شيء ولا ليا  
وبعد فتى تم فيه ما سر صديقه عل أن فيه ما سر الأعداء

(٣) منطلق بقوله : يمدون ما في ظاهره

(٤) بدیع الزمان هو أبو الفضل أحمد بن حسين ، الكاتب الشاعر ، اشتهر بمقاماته ورسائله البليغة ، وكان ذا حظوة  
عند الصالحين بن عباد وكانت حياته أثناء القرن الرابع الهجري ،

(٥) للمعنى : أن من يقول عن إنسان إنه لا عيب فيه إلا الكرم مثلاً ، يني بقوله هذا عين الكمال ، أي عين العاصم  
التي تتجه إلى الشيء الكامل ، بإثباته عيباً للمدح ولو ظاهراً ، وذلك المعنى أجمله الشاعر الذي يقول :

ما كان أحسنج ذا الكمال إلى عيب يسوقه من العين  
ويقول شاعر آخر :

شخص الأنام إلى كمالك فاستند من شر أحينم بهيب واحد



أي السرياني : ما أعلم خلافاً في جواز الجر بخلاً ، إلا أن النصب بها أكثر ، كما ذكر سيبويه <sup>١</sup> ، وأما « خلا » ، فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بين ، نحو : خلت الدار من الأتيس ، وقد يضمن معنى « جاوز » فيتعدى بنفسه كقولهم : اعمل هذا وخلاك ذم ، وألزموها <sup>٢</sup> هذا التضمن في باب الاستثناء ، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالاً ، التي هي أم الباب ، ولهذا القرض ، التزموا اضمار فاعله وفاعل « عدا » ، ولم يظهر معها « قد » مع أنهما في محل النصب على الحال <sup>٣</sup> ، ولهذا أوجبوا اضماراً اسمي ليس ولا يكون . وأما « عدا » فتعد في غير الاستثناء ، أيضاً ؛

وفاعل خلا ، وعدا ، عند النحاة ، « بعضهم » <sup>٤</sup> ، وفيه نظر ، لأن المقصود في جاءني القوم خلا زيداً وعدا زيداً : أن زيداً لم يكن معهم أصلاً ، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إيّاه وخلو بعضهم منه ، مجاوزة الكل وخلو الكل ، فالأولى أن نضم فيهما ضميراً راجعاً إلى مصدر الفعل المتقدم ، أي : جاءني القوم خلاً بحيثهم زيداً ، كقوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » <sup>٥</sup> ، فيكون مفسر الضمير سياق القول ،

والنصب في قولهم : ما النساء ذكركن <sup>٦</sup> ، بعداً ، مضمرة ، وقال بعضهم « ما » مؤول بالاً ، ولم يثبت ؛

قوله : « وما خلا وما عدا » ، إنما لزم النصب بعدهما ، لأن « ما » مصدرية ، وهي تدخل على الفعلية غالباً ، كما يجيء في قسم الحروف ، وفي الاسمية قليلاً ، وليس بعدها

(١) سيبويه ج ١ ص ٣٧٧

(٢) أي ألزموا خلا ،

(٣) مع كونهما جملتين ماضيتين ، فحقهما الاقتران بقد ، حل ما تقدم في باب الحال ،

(٤) أي كلمة بعض مضافة إلى ضمير المستثنى منه ،

(٥) الآية ٨ سورة المائدة

(٦) في لسان العرب مادة « مَهَّ » : تقول العرب : كل شيء مَهَّ أو مَهَّاء أو مَهَّاءة ما النساء وذكرهن ، وفُسِّرَ بأن معنى الكلمات : مَهه ومههه ومههه : الشيء السهل الذي يمكن احتياله ، وقيل المعنى : كل شيء باطل إلا النساء وذكرهن ،

اسمية<sup>١</sup> ، فتتعين الفعلية ، فتتعين كونهما فعلين ، فوجب النصب ، والمضاف محذوف ، أي : وقت ما خلا ههينهم زيداً ، أي وقت خلّو ههينهم زيداً ، وذلك أن الحين<sup>٢</sup> كثيراً ما يحذف مع « ما » المصدرية نحو : ما ذرّ شارق ،

وجوّز الجرّمي<sup>٣</sup> ، الجرّ بعد ما خلا ، وما عدا ، ولم يثبت ، على<sup>٤</sup> أن « ما » زائدة ،

قوله : « وليس ، ولا يكون » ، هما أيضاً في محل النصب على الحال إذا ضمنا معنى الاستثناء ، ولا يستعمل موضع « لا يكون » غيره . نحو : ما كان ، ولم يكن ، ونحو ذلك ، وفاعلهما واجب الإضمار ، وهو ضمير راجع إلى « بعض »<sup>٥</sup> مضافاً إلى ضمير المستثنى منه ، أي ليس بعضهم زيداً ، وذلك لمثل ما قلنا في وجوب إضمار فاعل خلا ، وعدا ، إلا أن الإضمار ههنا ، كما في قوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر »<sup>٦</sup> ، وقوله تعالى : « حتى توارث بالحجاب »<sup>٧</sup> بخلاف ذلك ،

وأجاز الخليل أن يوصف بكيس ، ولا يكون ، منكراً ، أو معرف باللام الجنسية ، نحو : ما جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيداً ، وسُمع من العرب : ما أتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة ، فيلحقهما ، إذن ، ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث ، تقول : ما رأيت رجالاً لا يكونون زيداً وليسوا زيداً ، ولم يجيئ مثل ذلك في خلا وعدا ،

ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفرغ ، على أنه قال الأحموس :

- (١) أي في حال استعمالها في مثل ما خلا زيداً ،
- (٢) أي اللفظ الدال على الزمان ولذلك يسمونها المصدرية الظرفية ،
- (٣) الجرّمي نسبة إلى جرّم بفتح الجيم ، قبيلة باليمن . قيل إنه كان مولدًا لها ، وقيل إنه أقام بها زمناً فنسب إليها . وهو أبو خمر ، صالح بن إسحاق من علماء البصرة ، أدركه سيوفه ولم يلقه توفي سنة ٢٢٥ هـ
- (٤) توجيه لما ذهب إليه الجرّمي ،
- (٥) أي لفظ بعض .
- (٦) أول سورة القدر ،
- (٧) الآية ٣٢ من سورة ص .

٢١٦ - فما تَرَكَ الصَّنْعُ الذي قد صنَعته ولا الفَيْضُ مني ليس جلدًا وأعظمًا<sup>١</sup>  
 أي إلا جلدًا... ولا تستعمل هذه الكلمة إلا في الاستثناء المتصل ، بخلاف « غير » فإنها  
 تستعمل في المنقطع ، أيضاً ، كقوله :  
 ٢١٧ - وكلُّ أبيِّ بأسلٍ غيرِ أنسي إذا عرضت أولى الطرائد أبسل<sup>٢</sup>

[ ترجيح الإبدال ]

[ وجواز النصب ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويجوز فيه النصب ، ويختار البذل ، فيما بعد « ألا » في »  
 « كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه نحو : ما فعلوه إلا »  
 « قليل وإلا قليلاً »

[ قال الرضي : ]

اعلم أنَّ لاختيار البذل شروطاً : أحدها<sup>٣</sup> ، أن يكون بعد « الا » ومتصلاً ، ومؤخراً

(١) الصنع ، بفتح الصاد ، مصدر صنع والمراد : الأمر الذي صنعه والخطاب فيه لعمر بن عبد العزيز ، الخليفة الأموي ، كان ، بعد أن تولي الخلافة اصطفى يزيد بن أسلم ، وجفا الأحموس الأنصاري فقال الأحموس :

أَسْتُ أَبَا حَفْصٍ هَدَيْتَ مَغِيرِي أَيُّ الْحَقِّ أَنْ أَهْصِي وَتُدَيِّ ابْنَ اسْمَا  
 وهذا ما يريد به بقوله : الصنع الذي قد صنعه ،

(٢) هذا البيت من القصيدة المشاة بلامية العرب للشنفرى ، التي يقول فيها مخاطباً قومه وعشيرته :

وَلِي دُونَكُمْ آمَلُونَ سَيْدَ مَعْلَسٍ وَأَرْسَطَ زُهْلُوكَ وَهَرَفَاءَ جِيَالٍ

هَمُّ الْأَهْلِ لَا مَسْتَوِدِعَ السَّرِّ ذَاتِغِ لَدَيْهِمْ وَلَا الْجَانِي بِمَا جَرَّ يَغْتَلِ

وقوله وكلُّ أبيِّ : أي وكل واحد منهم يريد هؤلاء الأهل ،

(٣) لم يقل بعد ذلك ثانياً وثالثاً ، فكان الأولى حذف « أحدها » هذه ،

عن المستثنى منه المشتغل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول به غير مردود به  
كلام تضمن الاستثناء؛ وألا يترانى المستثنى عن المستثنى منه ؛

فقولنا المشتغل عليه استفهام أو نهي أو نفي ، يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء  
بإلا ، على اسم صالح لأن يدل منه ؛ معمول للابتداء أو أحد نواسخه ، نحو قولك :  
ما أحد ضربته إلا زيداً ، يجوز لك الإبدال من هاء ضربته ، لأن المعنى : ما ضربت أحداً  
إلا زيداً فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى ؛ وكذلك إذا كان الضمير  
في صفة المبتدأ ، نحو : ما أحد لقيته كريماً إلا زيداً ؛

ومثال دخول النواسخ : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد ، بالرفع بدلاً من ضمير  
« يقول » لأن المعنى : ما يقول ذلك في ظني إلا زيد ؛

والإبدال من صاحب الضمير أولى ، لأنه الأصل ، ولا يحتاج إلى تأويل ، لكونه  
في غير الموجب ؛

ولو لم يرجع الضمير إلى المبتدأ في الأصل أو في الحال ، لم يميز الإبدال منه على ما  
قيل ، فلا تقول : ما ضربت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع بدلاً من ضمير يقول ، لأن  
القول ليس بمنفي ، بل المنفي الضرب ؛

قال سيبويه<sup>١</sup> : إذا قلت : ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيداً ، ورأيت بمعنى أبصرت ،  
وجب نصب المستثنى ، لأنه ليس من نواسخ الابتداء ،

هذا قوله ، وأنا لا أرى بأساً ، في غير نواسخ الابتداء ، أيضاً ، في الإبدال من ضمير  
راجع إلى ما يصلح للإبدال منه ، إذا شغل النفي عامل ذلك الضمير ، نحو : ما كلمت  
أحداً ينصفني إلا زيد ، لأن المعنى : ما أنصفني أحد كلمته إلا زيد ، ومنه قول عدي بن  
زيد :

(١) مقول بمعناه من سيبويه . ج ١ ص ٣٦١

٢١٨ - في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها<sup>١</sup>  
 و « نرى » من رؤية العين ، وفي جملة من رؤية القلب ، كما ذهب إليه سيبويه ، نظر ،  
 لكونه مخالفاً لظاهر معنى البيت ، فالإنصاف<sup>٢</sup> والحكاية متفيان معنى ؛ بل ، لو قلت :  
 لا أروني أحداً يوحد الله تعالى إلا زيداً ، لم يميز الإبدال من ضمير « يوحد » ، لأن التوحيد  
 ليس بمخفي ، بل الأذى<sup>٣</sup> فقط ؛

وكذا يجوز الإبدال من المضاف ، والمضاف إليه المتعدد ، إذا كان المضاف معمولاً  
 لغير الموجب ، نحو : ما جاءني أخو أحد إلا زيد ، وفي حكمة : ما في وصف معمول  
 غير الموجب ، نحو : ما أتاني غلام لأحد إلا زيد .

قولنا : أو مؤول به ، يدخل نحو : قلما رجل يقول ذلك إلا زيد ، وفي : قل رجل ،  
 وقلما رجل وأقل رجل : معنى التني ؛

قال أبو علي : قلما ، يكون بمعنى التني الصَّرف ، نحو : قلما سرت حتى أدخلها  
 بالنصب لا غير ، ولو كان للإثبات مجاز الرفع ، كما يجيى في نواصب الفعل ، قال :  
 ويجيى بمعنى إنبات الشيء القليل كقوله :

٢١٩ - قلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصباح الأول<sup>٤</sup>  
 والأغلب الأول ،

ولكون « أقل رجل » مؤولاً بالتني . لا يدخله نواسخ الابتداء ، كما لا تدخل على

(١) هذا من أبيات لأحيمه بن الجلاح الأنصاري يقول فيها قبل هذا البيت :

يسا ليشي ليلة إذا هجع الثنا س ونام الكلاب صاحبها

وقال البغدادي بعد أن أورد الأبيات أنه تصفح ديوان حدي بن زيد فلم يجد فيه هذا الشعر .

(٢) الاستفادة من قوله ينصفي في المثال ، والحكاية الاستفادة من قول الشاعر : يحكي علينا ،

(٣) المناسب أن يقول : الإيلاء ، ليناسب مع « أودي » ،

(٤) التعريس : النزول آخر الليل للنوم أو الراحة ، وهجته : أيقظته ، أو أفرغته ، بالتباشير ، أي بظهور التباشير

من الصباح ، والأول جمع أولى صفة للتباشير وهو من شعر لبيد بن ربيعة ،

« ما » النافية ، ومن ثم كان وصف المضاف إليه « أقل » في الأشهر ، فعلاً أو ظرفاً ، لأن أصل النبي دخوله على الفعل ، فلو قلت : أقل رجل ذي جُمّة ، لم يحسن ، على ما قال الأخفش ، قال أبو علي : ووصفه بنحو : صالح ، أيضاً ، لا يجوز في القياس ، قال : ومن جَوِّز ، فلإعطائه معنى الفعل ، ألا ترى أن سيبويه<sup>١</sup> أجاز حكاية نحو : « لبيبة عاقلة » إذا سُمِّي به ، كالجملة<sup>٢</sup> ،

وفاعل « قل » و « قلما » لا يكون إلا نكرة ، وكذا ما أضيف إليه « أقل » لكونه كالمجرور برب ، قال أبو علي : أقل مبتدأ ، حذف خبره وجوباً ، استغناء بوصف المضاف إليه ، كما حذف خبر ما بعد لولا<sup>٣</sup> ،

ولما قال نظر ، لأنه لا معنى لقولك : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود كما لا معنى لقولك : أقائم الزيدان موجود ،

قال<sup>٤</sup> : أو نقول : هو مبتدأ لا خبر له ، لأن فيه معنى الفعل ، كما في : أقائم الزيدان ؛

وقال بعضهم : نحو « يقول ذلك » في : أقل رجل يقول ذلك إلا زيد : خير المبتدأ ، و « إلا زيد » بدل من ضمير « يقول » ، وكذا في : أقل رجلين يقولان ذلك إلا الزيدان ، وأقل رجال يقولون ذلك إلا الزيدون ، قال<sup>٥</sup> : وإنما تُنَيَّ ضمير يقولان ، وجمع ضمير يقولون لأن أفعال التفضيل ، كما يبيى في بابها ، إذا أضيف إلى نكرة ، فإن كانت مفردة فهو مفرد ، وإن كانت مثناة ، أو مجموعة ، فهو مثنى أو مجموع ، بخلاف ما إذا أضيف إلى المعرفة ، نحو : أفضل الرجلين ، وأفضل الرجال ؛

(١) الموجود في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ التسمية بمقالة لبيبة بدون واو ، ولذلك حذفها وهي موجودة في المطبعة الأولى ،

(٢) أي كما تحكي الجملة ،

(٣) للاستغناء عنه بجواب لولا

(٤) أي الفارسي ،

(٥) أي ذلك البعض صاحب هذا الرأي ،

والحق من هذه المذاهب ، ثاني قول أبي علي ، لأنك تقول أقل من يقول ذلك إلا زيد ، وقل من يقول ذلك إلا زيد ، و « من » نكرة ، لا بد لها من وصف ، وأقل رجل يقول ، بمعنى : أقل من يقول ، فالجملة ، إذن ، وصف للنكرة ، كما كانت وصفاً لمن ، ولا يجوز إبدال زيد من لفظ المضاف إليه في : أقل رجل .. ، لأن « أقل » يكون ، إذن ، في التقدير مضافاً إلى ذلك البديل الذي هو مثبت <sup>١</sup> ، وهو لا يضاف إلا إلى ما نئي الحكم عنه ؛

ولا يجوز ، أيضاً ، إبداله من لفظ « أقل » ، إذ لو أبدلت منه طرحته من التفسير فيبقى قولك : يقول ذلك إلا زيد ، ولا يصح <sup>٢</sup> ، فالمرفوع بعد « إلا » في هذا المقام ، معرفة كان أو نكرة ، بدل من المضاف إليه أقل على المعنى المؤول به الكلام ، إذ التقدير : ما رجل يقول ذلك إلا زيد ، أي : ما يقول ذلك إلا زيد ؛

وينبغي أن يكون تأويل النبي ظاهراً ، ومن ثم رد على الزجاج في مجوز الرفع في « قوم يونس » في قوله تعالى : « فلولا كانت قرية آمنت » الآية <sup>٣</sup> ، فجعل التحضيض كالنبي ؛

وقد مجري لفظة « أبي » وما تصرف منها مجرى النبي ، قال تعالى : « فأبى أكثر الناس إلا كفوراً » <sup>٤</sup> ، و : « وأبى الله إلا أن يتم نوره » <sup>٥</sup> ، والمرفع لا يجيء في الموجب إلا نادراً ، فعل هذا ، يجوز نحو : أبى القوم أن يأتوني إلا زيد ، إذ حيث يجوز المرفع يجوز الإبدال ؛

وتأويل النبي في غير الألفاظ المذكورة نادر ، كما جاء في الشواذ : « فشرّبوا منه إلا قليل منهم » <sup>٦</sup> ، أي لم يطعموه إلا قليل منهم ؛ ولا يجوز : مات الناس إلا زيد ، أي لم

(١) لأن النبي أبطل بالآ ،

(٢) لأن ذلك يؤدي إلى التفرغ في الإيجاب ؛

(٣) الآية ٩٨ من سورة يونس وتكررت

(٤) الآية ٨٩ سورة الاسراء

(٥) الآية ٣٢ سورة التوبة ،

(٦) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة ، وهي قراءة الأعمش ، وأبي بن كعب ؛

يعيش الناس إلا زيد ، وكذا لا يجوز في الأمر والشرط ، الإبدال والتفريع ، نحو ليقم القوم إلا زيد<sup>١</sup> ، وإن قام أحد إلا زيداً قمت ،

وكان الزجاج يميز البديل في قوله تعالى : « فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس » لتأويله التحضيض بالنفي ، لأن المعنى : ما آمنت قرية ، إذ اللوم على ما فات دلالة على انتفائه ، وقد رده النحاة<sup>٢</sup> ،

وأما قوله تعالى : « فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً<sup>٣</sup> » ، فبالنصب لا غير ،

وقولنا<sup>٤</sup> غير مردود به كلام تضمن الاستثناء ، احتراز عن نحو : ما قام القوم إلا زيداً ، رداً على من قال : قام القوم إلا زيداً ، إذ النصب ههنا أولى ، لقصد التطابق بين الكلامين ،

وقولنا : وألا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه ، احتراز عن نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالساً ههنا ، إلا زيداً ، فإن الإبدال ليس بأولى ههنا من النصب ، إذ كونه مختاراً لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ، ومع تراخي ما بينهما ، لا يتبين ذلك ،

فاذا تقرّر هذا ، فاعلم أن هذا الاتباع ، إبدال عند البصريّة ، لأن عبرته<sup>٥</sup> بجواز حذف المتبوع ، وهو ههنا جائز ،

وقال الكسائي ، والقراء : « إلا » حرف عطف بهذه الشروط ، ولا خلاف بينهم في معنى « إلا » وأنه للاستثناء ، وإنما جعلناه عطفاً ، لأن البديل والمبدل منه في كلام واحد ، والمستثنى من حيث المعنى في كلام ، والمستثنى منه في آخر ، لأن معنى ما قام القوم إلا زيد :

(١) تقدمت هذه العبارة في هذا الباب ولكل موضع مناسبه ،

(٢) الآية ١١٦ سورة هود وتقدمت في أول الباب ،

(٣) عودة إلى تفسير ما ذكر من الشروط لترجيح الإبدال ،

(٤) أي اعتباره ووجه معرفته ،



ما قام القوم ، وقام زيد ، والجواب : أنهما في اللفظ كلام ، والإبدال معاملة لفظية ؛  
قال بعضهم : لو كان بدلَ البعض ، وجَبَ الضمير ، وليس من بدل الكل ، ولا  
الاشتغال ، فهو شبيه بالغلط ، وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام ؛  
والجواب : أنه بدل البعض ، ولم يحتج إلى الضمير لقريئة الاستثناء المتصل لإفادته  
أن المستثنى بعض المستثنى منه ؛

قال ثعلب<sup>١</sup> : كيف يكون بدلاً ، والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب ؟ والجواب :  
أنه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك ، كما جاز في الصفة ، نحو : مررت برجل لا  
ظريف ولا كريم ، جعلتَ حرف النفي مع الاسم الذي بعده ، صفة لرجل ، والإعراب  
على الاسم ، كذلك يُجعل في نحو : ما جاء القوم إلا زيد ، قولنا<sup>٢</sup> إلا زيد ، بدلاً ،  
والإعراب على الاسم ؛ ولو كان عطفاً ، لم يكن معنى الكلام مع حذف المتبوع ، كمعناه  
مع ثبوته ، إذ ذلك من أحكام البديل لا يزن أحكام العطف ؛

والفراء يمنع النصب على الاستثناء ، إذا كان المستثنى منه منكراً ، فيوجب البديل<sup>٣</sup> .  
في نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، ويميز النصب والإبدال في : ما جاءني القوم إلا زيد ،  
وإلا زيداً ، ولعله قاس ذلك على الموجب ، فانه لا ينتصب المستثنى فيه ، إلا والمستثنى  
منه معرف باللام ، فلا يجوز : جاءني قوم إلا زيداً ، لأن دخول « زيد » في « قوم » المنكر  
غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء ؛

وليس بشيء ، لأن امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول ، وفي غير الموجب :  
المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ، ولهذا إذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى  
منه المنكر ، جاز الاستثناء اتفاقاً ، نحو : له علي عشرة إلا واحداً ؛

(١) هو الإمام أحمد بن يحيى من زعماء الكوفيين - وقد تقدم ذكره باسمه ،

(٢) نائب فاعل لقوله : يميل ،

(٣) هذا تسامح ، لأن الإتياع عند الفراء على جملة عطف نسق كما تقدم ، وكذلك في قوله بعد : ويميز النصب  
والإبدال ،

وذهب بعض القدماء إلى أنه يجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز الإبدال ، إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي ، نحو : ما جاءني القوم إلا زيداً ، فإنه يجوز : جاءني القوم إلا زيداً ، فكما لا يجوز الإبدال في الموجب ، لا يميزه<sup>١</sup> في غير الموجب قياساً عليه ، وهو باطل بقوله تعالى : « ... ولم يكن لهم شهادت إلا أنفسهم »<sup>٢</sup> بالإبدال ، وبقوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليل منهم »<sup>٣</sup> ، فإن الفعل يصلح للإيجاب مع أن البذل هو المختار<sup>٤</sup> ، وأما إذا لم يصلح الفعل للإيجاب ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، وما جاءني رجل إلا عمرو ، فإنه يُميز البذل والنصب ، إذ لا يجوز : جاءني أحد إلا زيداً حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ؛

ومن جعل للقراء<sup>٥</sup> ، ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ، ومن أين لهما ذلك ؟

هذا ، ولما تقرر أن الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة ، وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى : « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك »<sup>٦</sup> ، تكلف<sup>٧</sup> جار الله<sup>٨</sup> ، لئلا تكون قراءة الأكثر محمولة على وجه غير مختار ، فقال : « امرأتك » بالرفع ، بدل من « أحد » وبالنصب مستثنى من قوله تعالى : « فأسر بأهلك »<sup>٩</sup> لا من قوله « ولا يلتفت

(١) أي هذا القائل الذي حُبر عنه بعض القدماء

(٢) الآية ٦ من سورة النور

(٣) الآية ٦٦ سورة النساء

(٤) حله أن القراء السبعة قرأوا به ،

(٥) جمع في رده على هذا بين القراء وهذا القائل لاشتراك الرأيين في قياس غير الموجب على الموجب ؛

(٦) الآية ٨١ سورة هود ،

(٧) جواب قوله : ولما تقرر

(٨) أي الرمخشري ، ورأيه هذا في متن الفصل ، وانظر شرح ابن عيمش عليه ج ٧ ص ٨١ وما بعدها ، ولله

إجابة مفصلة وشرح واف لهذه المسألة ؛

(٩) من الآية السابقة في سورة هود ،

منكم أحد<sup>١</sup> ، فاعترض عليه المصنف<sup>٢</sup> ، بلزوم تناقض القراءتين ، إذن ، ولا يجوز تناقض القراءات ، لأنها كلها قرآن ، ولا تناقض في القرآن ، قال ، وبيان التناقض أن الاستثناء من «أسر» يقتضي كونها غير مُسرى بها ، والاستثناء من «لا يلتفت منكم أحد» ، يقتضي كونها مُسرى بها ،

والجواب أن الإجراء ، وإن كان مطلقاً في الظاهر ، إلا أنه في المعنى مقيد بعدم الالتفات إذ المراد : أسر بأهلك أسرا لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسري بها إسرا مع الالتفات ، فاستثنى على هذا ، إن شئت من «أسر» ، أو ، من «لا يلتفت» ، ولا تناقض ، وهذا كما نقول : امش ، ولا تبختر ، أي امش مشياً لا تبختر فيه ؛

وإذا كان المستثنى بعد المستثنى منه ، قبل صفته<sup>٣</sup> ، نحو : ما جاءني رجل إلا عمرو خير من زيد ، فعند سيبويه<sup>٤</sup> : اتباعه أولى من النصب ، لأن المبدل منه وهو الموصوف متقدم ، وحكي أن سيبويه يختار النصب على الاستثناء ، والممازني يختار ذلك على الإبدال نظراً إلى أن الصفة كجزء الموصوف ، فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه ، وأيضاً فإن الإبدال من شيء علامة الاستغناء عنه ، ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به ، والاعتداد بالشيء بعد الاستغناء عنه ، بعيد ،

### [ الاستثناء المفرغ ]

[ حكمه ، ومعنى يجوز ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويعرب على حسب العوامل ، إذا كان المستثنى منه غير مذكور ، وهو في غير الموجب ، ليفيد ، مثل : ما ضربني »

(١) أي ابن الحاجب في شرحه على الفصل ،

(٢) أي قبل صفة المستثنى منه ؛

(٣) تفصيل ذلك في سيبويه ج ١ ص ٣٧١ وما بعدها ، وفيه كثير من الشرح ظهر ما ذكره المصنف ؛

« إلا زيد ، إلا أن يستقيم المعنى ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، »  
« ومن ثم لم يميز : ما زال زيد إلا عالماً »

[ قال الرضوي :

هذا الذي يسميه النحاة : الاستثناء المفرغ ، والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل « إلا » ،  
لأنه لم يشغل مستثنى منه ، فعيل في المستثنى ؛

واعلم أن المنسوب إليه الفعل أو شبهه ، كما تكرر ذكره ، هو المستثنى منه مع المستثنى ،  
وإنما أحرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب ، دون المستثنى لأنه الجزء الأول ، والمستثنى  
بعده صار في حيز الفضلات فأحرب بالنصب ، ثم إن أمكن إتيان المستثنى للمستثنى منه  
في الإعراب فهو أولى ، كما في : ما قام القوم إلا زيد ، أي دائماً بكونه من تمام المنسوب  
إليه ، وعبرة<sup>١</sup> إمكان اتباعه إياه ، بتجوز حذف المستثنى منه ، وقيام المستثنى مقامه على  
البديل ، وذلك في غير الموجب ، وإن لم يميز حذفه ، كما في الموجب ، لم يميز اتباع  
المستثنى إياه ، بل وجب نصبه ، لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا ؛

وأما علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب ، وجوازه في غير الموجب ، فلأن  
المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه ، يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة ،  
إلا المبرد ، وعند أكثر الأصوليين ، أما المبرد وبعض الأصوليين فإنهم يكتفون ، لصحة  
الاستثناء ، بصحة دخوله تحته ، حتى أجاز بعضهم جاءني رجل إلا زيداً ، والأول هو  
الوجه ، لأن الاستثناء اخراج اتفاقاً وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول ؛

ثم إن المخرج منه ، إنما يصح حذفه إذا قام عليه دليل ، والدليل المستمر دلالة على  
المخرج منه هو المستثنى ، لأنه يُعرف به أن المقدّر متعدد من جنسه ، يعمه وغيره ، وذلك  
المتعدد المقدّر ، لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير معين ، لأنه لا يتحقق ، إذن ،

---

(١) أي طريقة اعتبار ذلك ، وكيفية معرفته ؛

دخول المستثنى فيه ، ولا أن يكون بعضاً معيناً يدخل فيه المستثنى قطعاً لعدم قيام قرينة ، في الأغلب ، على مثل ذلك البعض ، فلم يبق إلا جميع الجنس ، ليحقق دخول المستثنى فيه ، وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب ، نحو : ما قام إلا زيد ، لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها ، أو عليها ، ومخالفة واحد إياها في ذلك ، مما يكثر ويغلب ، وأما اشتراكها في وقوع الفعل منها أو عليها ومخالفة واحد إياها في ذلك ، فلما يقلّ نحو : كل حيوان يحرك فكّه الأسفل في الأكل إلا التمساح ، ويعلم الله تعالى ألا يقدم العالم أو حدوث ذاته ، ويستطيع تعالى إلا المستحيلات ، وقرأت إلا يوم كذا ، وضربته إلا بالوسط ، قال تعالى : « وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَهُدْ دُبُرَهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقَتَالِ ۝١ » ،

ويمكن أن يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه ، دليل ٢ ، كما إذا قيل لك : ما لقيت صناع البلد ، فتقول : لقيت إلا فلاناً ؛ لكن الأغلب ، عدم التفريغ في الموجب ، ويمحوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي ، كما في قوله تعالى : « فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفْرًا ۝٣ » ،

فإذا تقرر هذا قلنا : إن المستثنى منه لماً حلف لقيام القرينة ، والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه ، مع المستثنى وآلة الاستثناء<sup>١</sup> وكان المستثنى منه ، كما تقدم ، أولى بأن يُعرب بما يقتضيه العامل ، لكونه جزءاً أول ، صار المستثنى متعيناً لقبول ما اقتضاه العامل من الأهراب ، إذ لم يبق من أجزاء المنسوب إليه القابلة للأهراب غيره ؛

فعلى هذا ، سقط الاعتراض بأنه كيف يسند الفعل المنفي في : ما قام إلا زيد ، إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه ؟ ؛ لأنه ليس تمام المسند إليه في الحقيقة ، في نحو : ما قام إلا زيد ، كما لم يكن القوم ، تمام المسند إليه في : ما قام القوم إلا زيداً ، بل كل واحد

(١) الآية ١٦ سورة الأنفال

(٢) فاعل يقوم في قوله ويمكن أن يقوم .

(٣) الآية ٨٩ سورة الإسراء

(٤) إشارة إلى ما اختاره في أول باب المستثنى عند حل الإشكال الوارد على معنى الاستثناء ،

منهما جزء المسند إليه حقيقة ، وإن كان كالمسند إليه لفظاً ؟

والاستثناء المفرغ يحمي في جميع معمولات الفعل ، وفي المبتدأ والخبر ، أمّا الفاعل والملمح به<sup>(١)</sup> فنحو : ما ضَرَبَ إلا زيد ، وما ضُرِبَ إلا زيد ، وليس منطلقاً إلا زيد ، والمفاعيل ، نحو : ما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد ، و : « إن نظن إلا ظناً »<sup>(٢)</sup> ، وما رأيت إلا يوم الجمعة ، وإلا فلداًمك ، وما ضربته إلا تأديباً ، وأمّا المفعول مَعَهُ ، فلا يحمي بعد « إلا » لا يقال : لا تمس إلا وزيداً ، ولعل ذلك لأن ما بعد « إلا » ، كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله ، لمخالفته له نفيًا وإثباتاً ، فإلا ، مؤذنة من حيث المعنى بنوع من الانفصال ، وكذا الواو ، فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ، ولهذا لم يقع من التوابع بعد « إلا » : عطف النسق ، فلا يقال : ما قام زيد إلا وعمره ، كما تقع الصفة ، وأمّا وقوع واو الحال<sup>٣</sup> بعدها نحو : ما جاء زيد إلا وغلامه راكب ، فلعدم ظهور<sup>٤</sup> عمل الفعل لفظاً فيما بعد الواو ، بل هو مقدر ؛

ويقع بعد « إلا » من الملحقات بالمفعول : الحال ، نحو : ما جاء زيد إلا راكباً ، والتمييز نحو : ما امتلأ الإناء إلا ماء ؛

ونحو قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم »<sup>٥</sup> ، الواو فيه للحال ، لأن صاحب الحال عام ، وقيل : الجملة صفة للتكرة ، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالأ ، فحصل للصفة ، انفصال من الموصوف بوجهين : بكونها جملة ، وبإلا ، فجاء بالواو رابطة ؛

ونحو ذلك قولهم في خبر ليس و « ما » : ليس أحد إلا وهو خير منك ، وما رجل

(١) أراد به نائب الفاعل ؛

(٢) الآية ٣٢ من سورة المجادلة ؛

(٣) يريد أن يفرق بين وقوع الواو في المفعول معه بعد إلا ، ووقوعها بعدها في الحال

(٤) لأن الحال جملة ،

(٥) الآية ٤ من سورة النجر ،

إلا وأنت خيرٌ منه ، وكذلك في قولك : ما كان أحد إلا وأنت خير منه ، وكذلك المفعول الثاني في باب علمت ، نحو : ما وجدت زيداً إلا وهو فاضل ؛

وربما جاء الواو في خبر كان بغير ألأ ، كقول علي رضي الله عنه : « قد كنت وما أهدد بالحرب » ،<sup>١</sup> تشبيهاً بالحاليَّة ،

وأما التفرُّيع في المبتدأ والخبر وفروعهما ، فنحو : ما زيد إلا قائم ، وما قائم إلا زيد ، ولا غلامٌ رجل إلا ظريف ، ولم يكن زيد إلا حالمًا ، وما ظننتك إلا بخيلاً ، ولم أعلم أن فيها إلا زيداً ، فزيداً : اسم « أن » ، ولو قلت : لم أعلم أن إلا زيداً فيها ، وزيدٌ إلا راكباً ، لم يأتي ، لم يجر ، لما تقدم ، من أن « إلا » لا تتقدم في المفرغ على الحكم ، وفي غير المفرغ ، لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معاً ، فيجوز : كيف إلا زيداً إخوانك ، وأين إلا زيداً إخوانك ، لأن العامل ، أي الحكم : أين ، وكيف ، والمستثنى منه : إنما الضمير فيهما ، وإمّا : إخوانك ؛

وكذا نقول : من إلا زيداً إخوانك ؟ و « من » مستثنى منه ، ونقول : هل عندك إلا زيداً أحد ، وما عندك إلا زيداً أحد ؛ ولا يجوز : ما إلا زيداً عندك أحد ، ولا : هل إلا زيداً عندك أحد ، لتقدم الاستثناء عليهما ،

وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد ، ووقع بعد إلا ، أشكال ، كقوله تعالى : « ان نظن إلا ظناً »<sup>٢</sup> ، وذلك أن المستثنى المفرغ ، يجب أن يستثنى من متعدد مقدّر ، معرب باهراب المستثنى ، مستغرقٍ لذلك الجنس كما تقدم ، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ، ثم يُخرج بالاستثناء ، وليس مصدر « نظن » محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه ؛

(١) هذا مما جاء في نهج البلاغة ، وهو من خطبة له رضي الله عنه في شأن طلحة بن عبد الله بن حنّان وكان من المطالبين بدم حنّان ، ص ٢٠٠ طبع دار الشعب بالقاهرة ،

(٢) الآية ٣٢ سورة الجاثية ، وتقدمت قريباً ،

وَحَلُّهُ أَنْ يُقَالَ : أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ مِنْ حَيْثُ تَوْهَمُ الْمُخَاطَبُ ، إِذْ رُبَّمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ مَثَلًا ، وَقَدْ فَعَلْتُ غَيْرَ الضَّرْبِ مِمَّا يَجْرِي مجَرَاهُ ، كَالْتَهْدِيدِ وَالشَّرُوعِ فِي مَقْدَمَاتِ الضَّرْبِ فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا لِرَفْعِ ذَلِكَ التَّوْهَمِ ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، جَازَ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ جَاءَكَ مَنْ يَجْرِي مجَرَاهُ ، فَقُلْتَ جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ ، لِرَفْعِ هَذَا التَّوْهَمِ ، فَلَمَّا كَانَتْ قَوْلُكَ ضَرَبْتُ ، مُحْتَمَلًا لِلضَّرْبِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ التَّوْهَمُ ، صَارَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي : مَا ضَرَبَ إِلَّا ضَرْبًا ، كَالْمُتَعَدِّدِ الشَّامِلِ لِلضَّرْبِ وَغَيْرِهِ مِنْ حَيْثُ التَّوْهَمِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا فَعَلْتُ شَيْئًا إِلَّا الضَّرْبَ ، قَالَ :

٢٢٠ - أَحَلَّ لَهُ الشَّيْبُ أَثْقَالَهُ وَمَا اخْتَرَهُ الشَّيْبُ إِلَّا اخْتِرَارًا قَالَ ابْنُ بَيْعِشٍ<sup>٢</sup> : هَذَا الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، أَيْ : إِنْ نَحْنُ إِذَا نَظَرْنَا ظَنًّا ، وَمَا اخْتَرَهُ إِلَّا الشَّيْبُ اخْتِرَارًا ، وَهُوَ ثَكْلُفٌ ؛

وَأَمَّا الْإِسْتِثْنَاءُ فِي التَّوَابِعِ ، فَبِالْبَدَلِ نَحْوُ : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ مَفْرُغٍ وَكَلَامُنَا فِي الْمَفْرُغِ ، وَلَا مَنَعَ مِنْ كَوْنِ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْبَدَلِ مَفْرُغَةً نَحْوُ : مَا سَلِبَ زَيْدٌ إِلَّا ثَوْبَهُ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ ، وَمَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا رَأْسَهُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ ، أَيْ : مَا سَلَبَ زَيْدٌ شَيْئًا مِنْهُ إِلَّا ثَوْبَهُ ، وَلَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَضُوًّا مِنْهُ إِلَّا رَأْسَهُ ، وَعَطَفَ النَّسَقُ لَمْ يَجِئْ فِيهِ لَمَّا تَقَدَّمَ<sup>٣</sup> وَكَذَا عَطَفَ الْبَيَانُ وَالتَّأَكِيدُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ لَوْ جَاءَ ، لَكَانَ مُسْتَثْنَى مِنْ مَقْدُودِ مُتَعَدِّدٍ ، هُوَ أَيْضًا عَطَفَ بَيَانٍ ، وَكَوْنُهُ مُتَعَدِّدًا مُخَالَفٌ لِكَوْنِهِ عَطَفَ بَيَانٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا حَكَمَ أَوْ مَخْتَصَصٌ مِثْلُهُ ، وَكَذَا التَّأَكِيدُ ، لِأَنَّهُ لَمْ تَوْضِعْ أَلْفَاظَ عَامَةً شَامِلَةً لِأَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ نَحْوَ عَيْنِهِ وَنَفْسِهِ ، وَكَلَمًا ، وَكَلَامَهُمَا ، وَلِغَيْرِهِمَا حَتَّى نَقْدِرَهَا وَنُخْرِجَ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ مِنْهَا ؛

(١) هَذَا مِنْ قَصِيدَةِ الْأَعْمَى الَّتِي مِنْهَا قَوْلُهُ :

تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جِئْتُ الرَّحِيلَ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جِسَارًا

وَهُوَ الشَّاهِدُ الْمُتَقَدِّمُ فِي بَابِ التَّجْيِيزِ ،

(٢) الْإِمَامُ مَوْفَّقُ الدِّينِ ، بَيْعِشُ بْنُ عَلِيٍّ شَارِحُ الْفَصْلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ، وَهُوَ مِنْ أَمْزَجِ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ السَّابِعِ قَرِيبَ الْمَهْدِ بِالرُّضِيِّ ، وَنَقَلَ عَنْهُ كَثِيرًا ، كَمَا نَقَلَ عَنْ بَعْضِ مُعَاَصِرِهِ مِثْلَ ابْنِ مَالِكٍ ، وَغَيْرِهِ ،

(٣) إِشَارَةٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ قَلِيلٍ فِي عِلْمِ التَّضَرُّعِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ ؛



والوصف ، نحو : ما جاء في أحد إلا ظريف ، وما لقيت أحداً إلا أنت خير منه ، وفيه وفي غير المبتدأ نحو : ما زيد إلا قائم ، وفي الحال نحو : ما جاءني زيد إلا راكباً : إشكال ، لأن المعنى يكون ، إذن ، ما جاءني أحد متصف بصفة إلا بصفة الظرافة ، وما زيد متصف إلا بصفة القيام ، وما جاءني زيد على حال من الأحوال إلا على حال الركوب ، وهذا محال ، لأنه لا بدّ للمتصف بصفة الظرافة من الانصاف بغيرها ، ولو لم يكن إلا التحيز ونحوه ، وكذا في الخبر والحال ؛

وذكر المصنف في حله وجهين : أحدهما : أن القصد بالحصص المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كأن ما دونه في حكم العدم ، وثانيهما أنه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف الثبت ، لأنه معلوم أن جميع الصفات يستحيل انتفاؤها ؛

وقال المالكي<sup>٢</sup> في الصفة : إنها صفة بدل محذوف ، أي : ما جاءني أحد إلا رجلاً ظريف ، ويمكن أن يقال مثله في الحال وغير المبتدأ ، ولكن فيه نظر ، لأنه يلزمه أن يجوز النصب على الاستثناء ، كما لو ظهر موصوفه فنقول ما جاءني أحد إلا طويلاً على الاستثناء ، ولم يُسمع ؛

والفراء يميز النصب على الاستثناء في المفعول نظراً إلى المقدّر ، استدلالاً بقوله :  
 ٢٢١ - يطالبني عمي ثمانين ناقةً وما لي يا حفصاء إلا ثمانيا<sup>٣</sup>  
 ويجوز أن يريد : إلا ثمانية جمال ، فرختم في غير النداء ضرورة ؛

(١) التحيز شغل الذات قدراً من الفراغ وهو أمر يشترك فيه كل جسم ؛  
 (٢) أشرت عند ذكر الرضي للمالكي أول مرة ، أن من الأمور التي جعلني أرجح أنه يريد الإمام ابن مالك ، إشهار الآراء التي ينسبها إلى « المالكي » وأنها معروفة عن ابن مالك ، وذكرت لذلك أمثلة ، ونهيت على كل مثال في موضعه الذي يرد فيه ، وهذا أحد المواضع التي تقوّي ما ذهبت إليه ، فإن الرأي بأن مثل هذا مؤول بأنه صفة بدل محذوف ، كما هو معروف أنه رأى ابن مالك ، نقله عنه الدماميني ، كما نقله عن الأحنفش وأبي علي الفارسي ، وانظر حاشية الصبيان على الأشموني في باب الاستثناء ؛

(٣) قد ذكر الشارح وجهاً لتأويل البيت وإخراجه عن الاستشهاد به ، وفي خزانة الأدب للبهادوي ، قال عند الكلام على هذا البيت ، إنه قد تحرف على من استشده به ، لأنه من قصيدة نونية معروفة لمروء بن حراء =

وما أجازاه مردود ، لوجوب قيام المستثنى مقام المقدّر في الاعراب ، ولا سيّما في الفاعل ، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه ، وهو يميز ما قام إلا زيدا ،

قوله : « وهو في غير الموجّب ليفيد » ، يعني بغير الموجّب : النهي والاستفهام والنفي الصريح أو المؤوّل ، كما ذكرنا ؛

قوله : « ليفيد » ، قد تقدم أنك لو قلت : قام إلا زيد ، لكان المعنى : قام جميع الناس إلا زيدا ، وهو بعيد ، وقرينة تخصيص جماعة من الناس من بينهم زيد ، منتفية في الأغلب ، فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب ؛

قوله : « إلا أن يستقيم المعنى » ، أي يستقيم في الإيجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه ، نحو : قرأت إلا يوم كذا ، إذ لا يبعد أن تقرأ في جميع الأيام إلا اليوم المعين ، وأغلبه أن يكون من الفضلات ، كالظرف ، والجار والمجرور والحال ، كما تقدم ؛

قوله : « ومن ثم » ، أي : ومن جهة أن المفرغ إنما يجيئ في غير الموجب ، امتنع : ما زال زيد إلا عالمًا ، لأن « ما زال » موجب ، إذ النبي إذا دخل على النبي أفاد الإيجاب الدائم ، كما يجيئ في الأفعال الناقصة ، فيكون المعنى : دام زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم ، وهو محال ؛

ولقائل أن يقول : أحيل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يحمل مثله عليها ، مما لا يتناقض ، واستثنى من جملتها العلم ، كما قيل في : ما زيد إلا عالم ، في الصفات المنفية ، أو أحيل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم ، كأنك قلت : أمكن أن يجتمع فيه جميع الصفات إلا صفة العلم ، كما حملت هناك على المبالغة في إثبات الوصف ؛

---

— المذني ، وعفراء محبوبة وصوابه : ومالي يا عفراء غير ثمائر ، ثم أورد البهزادي القصيدة بروايات مختلفة كلها تشهد بصحة ما قال من التحريف ، وعلى ذلك يكون البيت جاريًا على المعروف من القواعد ويخرج عن الاستدلال به ؛

قال المصنف : ووجه آخر ههنا في منع نحو : ما زال زيد إلا عالمًا ، وذلك أنَّ « ما زال » لإثبات خبره ، و « إلا » للنفي بعد ذلك الإثبات ، فيكون خبره مثبتاً منقياً ، ولقائل أن يقول : ما زال ، لإثبات خبره ، إن لم يُعرض ما يقبله إلى النفي ، لا مطلقاً ، كما أن « ليس » لنفي خبره ، إلا إذا عرّض ما يقتضي إثباته نحو : ليس زيد إلا فاضلاً ،

[تعذر البذل]

[على اللفظ]

[قال ابن الحاجب :

« وإذا تعذر البذل على اللفظ ، أبدل على الموضع ، مثل : ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ ، ولا أحدٌ فيها إلا عمرو ، وما زيد شيئاً إلا شيء ... ، لأنَّ من ، لا تتراد بعد الإثبات وما ، ولا ، لا تقدّران حاملتين بعد الإثبات ، لأنهما عملتا للنفي ، وقد انتقض النفي بالآ ، بخلاف : ليس زيد شيئاً إلا شيئاً .. »  
« لأنها عملت للفعلية ، فلا أثر لنقض معنى النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله ، ومن ثمَّ جاز : ليس زيد إلا قائماً ، وامتنع : ما زيدٌ إلا قائماً »

[قال الرهسي :

اعلم أنه يتعذر البذل على اللفظ في أربعة مواضع : في المجرور بين الاستفراقية ، والمجرور بالباء الزائدة للتأكيد غير الموجب ، نحو : ما زيد أو ليس زيد ، أو هل زيد

بشيء<sup>١</sup> ، وفي اسم « لا » التبرئة<sup>٢</sup> ، إذا كان منصوباً ، أو مفتوحاً<sup>٣</sup> ، نحو : لا رجل ، ولا غلام رجل ، وفي الخبر المنصوب بما الحجازية ؛

وإنما تكثر الإبدال من لفظ المجرور بين المذكورة ، لأنها وضعت لتفيد أن عدم الإيجاب شامل لجميع أفراد المجرور بها ، سواء باشرت المجرور ، كما في : ما جاءني من رجل ، أو كان<sup>٤</sup> تابعاً لمباشرها نحو : ما جاءني من رجل ولا امرأة ، و « إلا » الآتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الإيجاب ، ومع بطلان عدم الإيجاب ، كيف يشمل أفراد ما بعدها ؛

وكذا تكثر الإبدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة ، لأنها وضعت لتدل على تأكيد عدم إيجاب مضمون المجرور بها ، سواء كان مجرورها مباشراً لها ، نحو : ما زيد بقائم ، أي قيامه غير ثابت قطعاً ، أو تابعاً لمباشرها<sup>٥</sup> ، نحو : ما زيد بقائم ولا قاعد ، و « إلا » الآتية بعدها مبطلة لعدم الإيجاب ، ومع بطلانه كيف يبقى مؤكداً ؛

وكذا يكثر الإبدال من اسم « لا » ، وخبر « ما » المذكورتين ، لأن صَمَلَ الحرفين إنما كان لأجل تفهيمهما ، كما ذكرنا قبل ، و « إلا » تبطل النفي الذي عملا له ، فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ؛

ولا يجوز ، على مذهب الأخفش ، أيضاً ، الإبدال من لفظ المجرور بين المذكورة ، وإن كان مذهبه مجوز زيادة « من » في الموجب ، نحو : قد كان من مطر ، و : « يغفر لكم من ذنوبكم »<sup>٦</sup> ، لأن كلامنا في « من » الاستغرافية ، ولا يمكنه أن يرتكب جواز

(١) قوله بشيء ، راجع إلى الأمثلة الثلاثة قبله ،

(٢) أطلقوا على لا ، النافية للجنس اسم لا التبرئة من حيث إنها برأت الاسم عن الانصاف بالخبر ،

(٣) أي مبنياً ،

(٤) أي المجرور بها ، وهو في المثال معطوف على المجرور بها ،

(٥) هو كالذي قبله في الكلام على « من » أي أن التالي مجرور بها أيضاً لأنه معطوف ،

(٦) الآية الثالثة من سورة نوح ،

زيادتها في الموجب ، واتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه ،

وكذا الباء المزيدة في نحو : ألقى بيده ، وكفى بالله ، وبحسبك ، غير هذه التي نحن فيها ، أي التي لتأكيد غير الإيجاب ،

وقد أجاز الكوفيون إعمال « من » والباء المذكورتين ، أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد « إلا » إذا كان منكراً نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل فاضل ، وما زيد بشيء إلا شيء حقير ، وأما إذا كان معرفة فلا <sup>١</sup> ،

ولعلمهم نظروا إلى أن عدم الإيجاب ، وإن زال يالاً ، إلا أن « من » الاستفراقية لما لزم المنكر وضعاً ، والباء المذكورة أصلها أن تنخل على النكرة لأن موضعها الخبر ، وأصله التنكير ، فجاز أن تعمل في المنكر ، لمشايبته ما ينهي أن تدخل فيه ، وإن كان في حيز الإيجاب ، وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين ؛

والأولى المنع من ذلك ، لأن العلة المذكورة قبل ، في امتناع جرهما لما بعد « إلا » ، نعم المعروف والمنكر ، وما ذكره ، كان يمكن أن يُعتد به ، لو ثبت في الثقل جر المنكر بعد « إلا » بهما ؛

وقال أبو علي <sup>٢</sup> : إنما لم يجر جرّ البدل في : ما جاءني من أحد إلا زيد ، ونصبه في : لا رجل إلا زيد ، لامتناع دخول « من » الاستفراقية على المعرفة وعمل « لا » التبرئة فيها ؛ ولا يطرد هذا التعليل في نحو : ما جاءني من أحد إلا رجل صالح ، ولا يجوز جره اتفاقاً من البصريين ، ولا في نحو : لا رجل في الدار إلا رجل فاضل فإنه لا يجوز إبداله على اللفظ إجمالاً ؛

ولنا أن نقول : إنما لم يجر الإبدال على لفظ اسم « لا » ، وخبر « ما » ، المذكورتين ، لأن إعمالهما فيما بعد « إلا » ، يقتضي بقاء نفيهما بعدها ، إذ لا يعملان إلا للنفي ، ويجبى

(١) ومثاله : ما زيد بشيء إلا الشيء التامه أو الحقير ،

(٢) أي القارسي ،

« لا » يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض ،

فإن قيل : يلزم مثله في « ليس » ، ويجوز اتفاقاً : ليس زيد شيئاً إلا شيئاً لا يُعْبا به ،  
لأن معنى ليس ، وما ، سواء إجمالاً منهم ،

قلت : سلمنا تساوي معنيهما ، ولا يلزم التناقض ، لأن أعمال « ليس » فيما بعد  
« إلا » لا يقتضي بقاء نفيها بعدها ، إذ عملها ليس للنفي ، بل لكونها فعلاً ، وفعلتها  
لا تزول بإلا ، كما يزول نفيها ،

فإن قيل : فقد أثبت لها معنيين : أحدهما يزول بإلا ، وهو النفي ، والآخر لا يزول  
به ، وهو الفعلية ، و « ما » مثلها في المعنى ، اتفاقاً ، فيلزم أن يكون في « ما » أيضاً معنى  
الفعلية ،

قلت : كان معنى « ليس » في الأصل : ما كان ، وإنما حكنا بذلك ، للحقوق  
علامات الأفعال إياها نحو : ليست ، ولست ، ثم سُلِبت الدلالة على الزمان الماضي ،  
فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقاً ، أو في الحال ، كما يجيء ، ومعنى نفي  
كون مضمون الخبر ، وهو معنى « ليس » ونفي مضمون الخبر وهو معنى « ما » شيء واحد  
في الحقيقة والمغزى ، وإن كان في نفي الكون معنى الفعلية ، وليس في إيجاد معنى النفي في  
لفظ آخر ، ذلك ، وهو معنى « ما » ، فمن ثم قيل إنهما بمعنى واحد في الحقيقة والمغزى  
وربَّ شيئين معناهما الوضعي مختلف ، ومؤداهما شيء واحد ،

فإذا ثبت هذا ، قلنا : إن « إلا » نقضت معنى النفي في « ليس » وبقي معنى الكون ،  
وهو الناصب للخبر ، دون النفي بحاله ، كما كان في : ما كان زيد منطلقاً ،

وأما أن « ليس » ، أيضاً تفيد إيجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر ، وهو الجملة بعدها ،  
فينبغي أن تكون حرفاً ولا يكون فيها معنى الفعلية ،

---

(١) أي معنى الفعلية ليس موجوداً في إيجاد الخ

فالجواب أن ذلك فيها عارض ، وكان أصلها أن تكون بمعنى : ما ثبت ، وما حصل  
فتفيد معنى في نفسها كمائر الأفعال التامة ، فإفادتها للكون المنفي في غيرها وإفادة لفظ  
كان للكون المثبت في غيرها ، عارضة ، كتجرد عسى ، وبش ، عن الزمان ، كما سبق  
في أول الكتاب ١ ،

فإن قلت ٢ : فإذا لم يميز الجر ، ولا النصب فيما بعد « إلا » ، في نحو : ما زيد بشيء  
إلا شيء لا يُعْبَأُ به ، ولم يميز النصب في نحو : ما زيد شيئاً إلا شيء لا يُعْبَأُ به ، فما وجه  
الرفع ؟ ،

قلت : المبتدأ والخبر يتراهان ، كما سبق في حدّ الإعراب ، إلا أن النواسخ إذا  
دخلت على المبتدأ والخبر ، غلبت ٣ ، لكن يبقى عملهما تقديرًا ، إذا كان العامل حرفاً ،  
لضعفه ، فمن كم ، إذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى ، جاز اعتبار ذلك المقدّر ، بلا  
ضرورة ، نحو : أن زيداً قائمٌ وعمرو ، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدّر ، إلا إذا  
اضطر إليه ، كما نحن فيه ، فإنه لم يبق طريق إلا اعتبار ذلك المقدّر ، وسهل ذلك الاعتبار :  
ضعف « ما » الحجازية في العمل ، لعدم لزومها أحد القليلين ، كمائر العوامل ، ولذا لم  
يُعملها بنو نهم ، وهو القياس ، ولضعفها في العمل ، تُلغى بتقدم الخبر ، وبتوسط « إن »  
بينها وبين المصمول ، لكن إذا وُجدت مندوحة ، لم نحمل على هذا الإعراب المحلي ، فلا  
يقال : ما زيد رجلاً ظريفاً ، ولا : ما هو رجلاً وامراً بالرفع ، لأن الحمل على الإعراب  
المحليّ القوي ، إذا وُجد إعراب ظاهر : مرجوح غير كثير ، كما في : أعجبني ضرب  
زيدٍ وعمراً ، حتى قال بعضهم لا يجوز ، فكيف بالمحليّ الضعيف ؟ فأما إذا اضطر إلى  
الحمل عليه ، كما في نحو : ما زيد بشيء إلا شيء ، وفي نحو : ما زيد بقائم أو قائماً ،

(١) ص ٣٩ في الجزء الأول ،

(٢) رجوع إلى موضوع البحث ،

(٣) أي صار العمل لها في الظاهر ،

(٤) يعني إذا كان الحمل على الإعراب المحليّ القوي مرجوحاً مع وجود الإعراب الظاهر فكيف لا يكون مرجوحاً  
مع الإعراب المحليّ الضعيف ؟

بل قاعدٌ ، أو لكن قاعد ، كما مرَّ في خبر « ما » ، فالواجب الحمل عليه ، اجابة لداعي الضرورة ؛

هذا ، وفي رفع ما بعد « ألا » ، في نحو : لا أحد فيها إلا زيد ، وجهان : الإبدال من محلّ « لا أحد » ، والإبدال من الضمير المستكن في قولك « فيها » ، كما قلنا في نحو : ما رأيت أحداً يقول ذلك إلا زيد ، بالرفع ، ولا يمتنع النصب على الاستثناء ، لكنه ههنا أقلّ من النصب في نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، لأن النصب على الاستثناء مطلقاً ، أقلّ من البدل ، على ما تقدم ، وهو ، مع قلته ، ملتبس بما لا يجوز من البدل على اللفظ في نحو : لا رجلٌ فيها إلا زيد ، ولا يلتبس بالبدل غير الجائر في نحو : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً ، وأما في : ما رأيت أحداً إلا زيداً ، فإنه يلتبس ببدل جائز ، فعل هذا ، لا يكاد يجيئ النصب في نحو : لا أحد فيها إلا زيداً ، إلّا في القليل ، قال الشاعر :

٢٢٢ - مهامها وخروفاً لا أنيس بها إلا الضوايح والأصداء والبوما

وقال :

٢٢٣ - أمرتكم أمري بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصي إلا مضيقاً<sup>٢</sup>  
وقال الخليل : مضيقاً ، حال ، وجاز تنكير ذي الحال لكونه عامّاً ، كأنه قال للمعصيّ أمرٌ مضيقاً ؛

وأما نحو قولك : لا إله إلا الله ، ولا فتى إلا علي<sup>٣</sup> ، ولا سيفٌ إلا ذو الفقار<sup>٤</sup> ،

(١) أحد أبيات قصيدة من المفضليات للأسود بن يفر ، والبيت في وصف الناقة والأرض التي قطعها وقبله : -  
والبيتان هما آخر القصيدة ؛

وسمحة للفي شمال قطعتم بها أرضاً يتسارّ بها الهادون ذموماً

الهادون الأولاء الذين يرشدون السائرين لغيرتهم بالطرق ، والذموم الأرض القفرة ،

(٢) للكلمة العرلي ، من بني يربوع واسمه هيرة بن عبد مناف ، وهو من أبيات سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ ، وفي هذا الموضع عبارة الخليل التي نسبها إليه الشارح ؛

(٣) المراد به علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٤) ذو الفقار : سيف غنمه المسلمون في إحدى المعارك فصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم صار من بعده إلى علي كرم الله وجهه ،



فالنصب على الاستثناء فيه ، أضعف منه في نحو : لا أحد فيها إلا زيداً ، لأن العامل فيه ، وهو خبر لا ، محذوف إما قبل الاستثناء وإما بعده ، وفي نحو : لا أحد فيها إلا زيداً ، ظاهر ، وهو خبر لا .

وإذا يقرب مما مر ، من جهة الحمل على المعنى ، فوهم ، وإن كان ضعيفاً تخيلاً ، على ما قال سيوريه <sup>١</sup> ، : إن أحداً لا يقول ذلك إلا زيد ، فتبدل زيداً من الضمير في يقول ، فترفعه ، أو من «أحداً» فتنصبه ، وإنما ضعف ، لأن لفظ أحد ، لا يستعمل في الموجب ، وإنما نفي بعد أن أوجبت ، وإنما اغتر ذلك مع ضعفه ، حملاً على المعنى ، لأن المعنى : لا يقول ذلك أحد إلا زيداً ، كما جاز أن تقول : علمت زيداً ، أبو من هو ، يرفع زيد ، لما كان المعنى : علمت : أبو من زيد ، على ما يبيح في أفعال القلوب ، فلما أجرته مجرى الواقع في حيز المنفي جاز أن يكون «إلا زيداً» بدلاً من لفظ «أحداً» ، كما جاز أن يكون نصباً على الاستثناء ، وإنما جاز ذلك ، لاختصاص «أحد» بغير الموجب ، فكأنه واقع في حيز غير الموجب ، فلا يجوز أن تقول قياساً عليه : أما القوم فما رأيتم إلا زيد ، بالرفع ، بدلاً من القوم ، وإن كان القوم في المعنى ، في حيز النفي أيضاً ، إذ المعنى ، ما رأيتم القوم إلا زيداً ؛

(١) جاء ذلك في سيوريه ج ١ ص ٣٦٣ ، وقال بعد ذكر المثال : وهو ضعيف بحيث وحل ذلك بما قاله الرضي ، ثم إن كثيراً من مسائل هذا الباب متقول بلفظه أو بمعناه عن سيوريه في باب الاستثناء في الجزء الأول ص ٣٥٩

وما بعدها ؛

(٢) أي الكلام المظدم

### [ تكملة <sup>١</sup> ]

#### [ في ذكر أمور أهلها المصنف ]

ولا بأس بأن نذكر بعض ما أحمله المصنف من أحكام الاستثناء وهي أنواع ؛  
أحدها : أن ما بعد « الا » لا يعمل فيما قبلها مطلقاً ، لمثل ما قلناه في فاء السببية  
وإواو العطف وأخواتهما ، في المنصوب على شريطة التفسير <sup>٢</sup> ، ولا يعمل ما قبلها فيما بعد  
المستثنى إلا أن يكون مستثنى منه ، أو تابعاً للمستثنى على ما مر في باب الفاعل <sup>٣</sup> ،  
وثانيها : أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيان بلا عطف ، خلافاً لقوم ، فلا يقال :  
ما ضرب أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمرًا ، على أن كلا الاسمين مستثنى بالأل المذكورة ، بل يقال  
ذلك على أن الاسم الثاني معمول للمضمر <sup>٤</sup> ، أي : ضَرَبَ عمرًا ؛ وقد ذكرنا ما فيه في باب  
الفاعل <sup>٥</sup> ،

وثالثها : أنه لا يمتنع استثناء النصف ، خلافاً لبعض البصريّة ، يقال : له عليّ عشرة  
إلا خمسة ، وكذا لا يمتنع استثناء الأكثر ، نحو : له عليّ عشرة الاسبعة ، أو ثمانية ،  
وفاقاً للكوفيين ؛

ولعل المانعين في الصورتين ، توهموا أن المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه ، إذ يذكر  
لفظ الكل ويريد به البعض ، ثم يعود إلى التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله

(١) هذا استطراد من الرضي كما دلت عليه ، وقد جعل بهذه التكملة قبل الفراغ من باب الاستثناء لأنها متصلة بأحكام  
« الا » وقد فرغ منها ،

(٢) ج ١ ص ٤٤٥

(٣) ج ١ ص ١٩١ وقد أفاض هناك في هذه الأحكام ،

(٤) أي مقدر ،

(٥) ج ١ ص ١٩٣

(٦) أي إلى ذكر الحقيقة ؛

في لفظ ذلك الكل ، كما يسمي التسعة مثلاً : عشرة ، ثم يرجع إلى التحقيق فيخرج الواحد ، إزالة لوهم السامع ، ولا يجوز أن يطلق لفظ الكل إلا على ما يقرب من الكلية والتمام بأن يكون الناقص منه أقل من النصف ، ويعد أن يطلق اسم الكل على نصفه ، وأبعد منه أن يطلق على أقل من نصفه ، وهذا الذي توهموه ، مثل القول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء ، وقد أبطلناه ، فليرجع إليه ،<sup>١</sup> ثم نقول<sup>٢</sup> : الفرض من ذكر المستثنى منه ، والمستثنى : بيان حكيم بأخصر لفظ ، كقولك : جاءني القوم إلا زيداً ، لو قلت : جاءني غير زيد لم يكن نصاً على أنه لم يجئك غير زيد ، ولو قلت : لم يجئني زيد ، لم يدل على أنه جاءك غيره ، وأفدت بجاءني القوم إلا زيداً : الفائدتين ، وكذا في قولهم : لم يجئني القوم إلا زيداً ، على العكس ، وكذا تقول في العمد ، لو قال شخص : لي عليك عشرة ، فقلت : لك علي عشرة إلا درهمين ، كان نصاً في أنه ليس عليك زائد على الثانية ، ولو قلت مكانه : لك علي ثمانية لم يكن نصاً فيه ،

فإذا كان في الاستثناء هذا القرض ، وهو متصور في استثناء النصف والأكثر ، فلا منع منهما ، ونقول ، مع هذا كله ، انك لو قلت ابتداء بلا داع إلى تعيين العشرة : لك علي عشرة إلا خمسة ، أو إلا ستة لاستهجن بلا ريب ، أمّا لو كان جواب من قال : لي عليك عشرة ، أو حصل هناك داع آخر إلى تخصيص العشرة ، لم يستهجن وإن بقي واحد نحو قولك : علي عشرة إلا تسعة ،

ورابعها :<sup>٤</sup> أنه إذا اجتمع شيان فصاعداً ، يصلحان لأن يستثنى منهما ، فإما أن يتفايرا معنى أو ، لا ، فإن تفايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بُعد ، اشتراكا فيه ، نحو : ما برّ أب وابن إلا زيداً ، أي : زيد أب بار ، وابن بار ، وإن لم يمكن الاشتراك ، نحو : ما فضل ابن أبأ إلا زيداً ، أو كان بعيداً نحو : ما ضرب أحد أحدًا

(١) في أول باب المستثنى

(٢) تمهيد للوصول إلى جواز استثناء النصف ،

(٣) هذا جواب قوله : أمّا لو كان ، فحقه أن يقرن بالقاء ،

(٤) أي رابع الأمور التي في التكلفة ،

إلا زيداً ، فإن الأخطب مغايرة الفاعل للمفعول ، نظرت ، فإن تعين دخول المستثنى في أحدهما ، دون الآخر فهو استثناء منه ، وليه أو ، لا ، نحو : ما قدنى نصيباً إلا علياً ؛<sup>١</sup> وإن احتمل دخوله في كل واحد منهما ، فإن تأخر عنهما المستثنى ، فهو من الأخير ، نحو : ما فضل ابن أبا إلا زيداً ، وكذا : ما فضل أبا ابن إلا زيداً ، لأن اختصاصه بالأخرب أولى لما تعدر رجوعه إليهما معاً ، وإن تقدمهما معاً ، فإن كان أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى فالاستثناء منه ، لأن مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده ، وذلك نحو : ما قُضِلَ إلا زيداً أبا ابن<sup>٢</sup> ، أو من ابن ، وإن لم يكن أحدهما مرفوعاً فالأول أولى به لقربه ، نحو : ما فضلت إلا زيداً أحداً على أحد ، ويقدر للأخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل ، وإن توسطهما ، فالتقدم أحق به ، لأن أصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه ، وذلك نحو : ما قُضِلَ أبا إلا زيداً ابن ، ويقدر أيضاً للأخير عامل ؛

وإن لم يتغير معنى ، اشتركا فيه وإن اختلف العاملان فيهما ، نحو : ما ضرب أحد وما قُتل إلا خالدًا ، لأن فاعل « قتل » ضمير « أحد » ، ومثله قوله تعالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً<sup>٣</sup> ، كما يجيئ ؛

ومحاسنها : أنك إذا كررت ألا ، فإمّا أن تكررها للتأكيد ، أو ، لا ، فإن كررتها للتأكيد ، فإمّا أن يكون ما بعدها عطف النسق ، ولا بدّ من حرف العطف قبل « إلا »<sup>٤</sup> ، نحو : ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو ، وإمّا أن يكون بدلاً ، وهو إمّا بدل الكل ، نحو : ما جاءني إلا زيد إلا أخوك ، إذا كان الأخ زيداً ، أو بدل البعض نحو : ما ضربت إلا زيداً إلا رأسه ، أو بدل الاشتغال نحو : ما أعجبني إلا زيد إلا علمه ، أو بدل الغلط نحو :

(١) المراد به علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو إشارة إلى ما كان منه ليلة الهجرة حيث نام في فراش النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي لمحة من التشيع ، وكان رضي شيعياً ، وقد جاءت أمثلة هذا البحث كلها بنصب

المستثنى ،

(٢) الآية ٤ من سورة النور وستأتي ،

(٣) المراد « إلا » الثانية كما في المثال ،

ما جاءني إلا زيد إلا عمرو ، وإما أن يكون عطف بيان ، نحو : ما أتاني إلا أخوك إلا زيد ، إذا كان زيد هو الأخ ،<sup>١</sup>

وإن كررتها لغير التأكيد ، فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه ، أو ، لا ، فإن أمكن ، فإما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذي في غير العدد نحو : جاءني المكيون إلا قريشاً إلا هاشماً إلا عقيلاً ، في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء ، لأنه عن موجب ، والقياس أن يجوز في كل شفع : الإبدال والنصب على الاستثناء ، لأنه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ،

ونعني بالوتر : الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر ، وعلى هذا ، وبالشفع : الثاني والرابع والسادس ، ونحوها ، فكل وتر : مني خارج ، وكل شفع : مثبت داخل ، فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكين غير قريش مع جميع بني هاشم إلا عقيلاً ،

وتقول في غير الموجب : ما جاءني المكيون إلا قريش إلا هاشماً إلا عقيلاً ، فالقياس أن يجوز لك في كل وتر : النصب على الاستثناء والبذل ، لأنه عن موجب والمستثنى منه مذكور ، ولا يجوز في الشفع إلا النصب على الاستثناء ، لأنه عن موجب فكل وتر : مثبت داخل ، وكل شفع ، مني خارج ، فيكون في مسألتنا قد جاءك من المكين مع عقيل جميع قريش إلا هاشماً ،

والذي في العدد ، نحو : له علي عشرة ، إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحداً ، في الموجب ، فكل وتر : مني خارج ، وكل شفع : موجب داخل ، كما كان في غير العدد ، فيلزمك بالإقرار خمسة ، لأننا إذا أخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ، أدخلنا معه ثمانية صارت تسعة ، أخرجنا منها سبعة ، بقي

---

(١) الرضي لا يرى فرقاً بين عطف البيان : وبذل الكل من الكل ، وهو هنا يجري على اصطلاح النحاة في إثبات التوحيين ؟

اثنان ، أدخلنا معها ستة صارت ثمانية ، أخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ، أدخلنا معها أربعة صارت سبعة أخرجنا منها ثلاثة بقي أربعة أدخلنا معها اثنين صارت ستة أخرجنا منها واحداً بقي خمسة ؛<sup>١</sup> والاعراب في الشفع والوتر ، كما مضى في موجب غير العدد ؛

وتقول في غير الموجب من العدد : ما له علي عشرة إلا تسعة ، إلا ثمانية ... إلى آخرها ، فالقياس أن يكون كل وتر داخلياً وكل شفع خارجاً ، فتكون التسعة مثبتة داخلة ، تسقط منها الثمانية يبقى واحد ، تضم إليها سبعة تصير ثمانية تسقط منها ستة يبقى الثاني ، تضم إليها خمسة تصير سبعة ، تسقط منها أربعة يبقى ثلاثة ، تضم إليها ثلاثة تصير ستة تسقط منها اثنين يبقى أربعة تضم إليها واحداً تصير خمسة ، فيلزمه خمسة ؛ والاعراب في الشفع والوتر ، كما في غير العدد الذي هو في غير الموجب ؛

هذا هو القياس ، إلا أن الفقهاء قالوا : إذا قلت : ما له علي عشرة إلا تسعة بالنصب ، لم تكن مقراً بشيء ، لأن المعنى : ما له علي عشرة مستثنى منها تسعة ، أي : ما له علي واحد ، وإذا قلت : إلا تسعة بالرفع على البدل ، يلزمك تسعة ، لأن المعنى : ما له علي إلا تسعة ؛ وفي الفرق نظر ، لأن البدل والنصب على الاستثناء ، كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقاً في نحو : ما جاءني القوم إلا زيد ، أو زيداً ؛

وإن بنوا ذلك على مذهب أبي حنيفة ، رحمه الله ، على وجهه ، وهو أن الاستثناء من المنفي لا يكون موجباً ، تمسكاً بنحو : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، وأنه لا يلزم أن يثبت مع الفاتحة صلاة ، لجواز اختلال سائر شروطها ، كان عليهم ، ألا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء إذ كلاهما استثناء ؛ وعلى الجملة ، فلا أدري صحة ما قالوا ؛

---

(١) قال الرضي قبل قليل : إنك إذا قلت ابتداءً بلا داع : له علي عشرة إلا خمسة لاستهجن ، وفسر الداعي بأن يكون الكلام رداً على من ينهى أن له عشرة ، وفي هذه الصور التي عرض لها لا شك أن الاستهجان يبلغ أقصى درجاته ، مهما يكن الداعي لمثل هذا الكلام ، وكذلك في الصورة التي بعد هذه ، ولكنها البراعة والمقدرة العلمية التي يحرص الرضي على إبرازها في كثير من الحالات ، رحمه الله ؛

وإن لم يمكن<sup>١</sup> استثناء ثالث من مثله ، فإن كان في العدد ، نحو له عليّ عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة<sup>٢</sup> ، فذهب القراء ههنا ، أيضاً ، أن الوتر أي الثلاثة<sup>٣</sup> مني خارج ، والشفع أي الأربعة ، موجب داخل ، فيكون معنى عشرة إلا ثلاثة : سبعة بإخراج ثلاثة من عشرة ، وقولك بعد ذلك إلا أربعة ، تدخل به الأربعة ، وتزيدها على السبعة فتكون أحد عشر ؛

وفيه نظر ، لأن الاستثناء بعد المنفي إنما يكون موجباً إذا كان من ذلك المنفي ، وقولك إلا أربعة ، لا يمكن أن يكون من الثلاثة ، فهو إما من العشرة ، كما أن : إلا ثلاثة منها ، أو من السبعة الباقية بعد الاستثناء الأول ، وكلتاها مثبتتان<sup>٤</sup> ، فتكون الأربعة على التقديرين منفية ، فيكون الإقرار بثلاثة على الوجهين ؛

ومذهب غيره أن الاستثناءين من المستثنى الأول ، فيكون الإقرار بثلاثة ، كما بينا ؛ وإن كان المستثنى الأول أكثر من المستثنى منه ، أو مساوياً له ، بطل الاستثناء قولاً واحداً ، نحو : له عليّ خمسة إلا ستة ، وكذا إذا قلت : له عليّ عشرة ، إلا خمسة إلا ستة ، فالاستثناء الثاني لغو عند غير القراء ، لأنه لا يمكن استثناء خمسة والستة من العشرة ، وعند القراء ، لا يلغو<sup>٥</sup> ، ويلزمه أحد عشر ؛

وإن كان في غير العدد ، فإما أن يكون المستثنى منه واحداً ، أو ، لا ؛ فإن كان واحداً ، ولم يكن الاستثناء مفرغاً ، فإن تقدمت المكررات على المستثنى منه ، فالجميع منصوب على الاستثناء ، نحو : ما جاءني إلا زيداً ، إلا حمراً ، إلا خالداً أحداً ، إذ لا يمكن إبدال أحدها من المستثنى منه ؛

(١) مقابل قوله في التكرار لغو التأكيد : فإن أمكن .. الخ ؛

(٢) المقصود في المثال أن الأربعة لا يمكن دخولها في الثلاثة ؛

(٣) واضح أن المراد من الوتر هنا : اللفظ الواقع في مرتبة الوتر سواء كان مثل الثلاثة والخمسة أو مثل الأربعة والستة ، وأن الشفع هو اللفظ في المرتبة الزوجية بالنسبة لكلام المتكلم ؛

(٤) يجوز في خبر كلا وكلتا مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، فيفرد أو يثنى ؛ والرضي يستعمل الوجهين ؛

(٥) أي لا يعتبر لغواً ،

وإن تأخرت عن المستثنى منه ، فلا أحد المستثنيات ، سواء كان الذي وَلِيَ المستثنى منه أو غيره : النصبُ على الاستثناء ، أو الإبدال ، والباقي واجب النصب بعد الإبدال ، لأن المبدل منه مرة ، لا يُبدل منه أخرى ، إذ صار بالإبدال منه أولاً ، كالمساقط ، ومثاله : ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ ، أو ، إلا زيداً ، إلا عمراً إلا بكرًا إلا خالدًا ؛

وإن توسطها المستثنى منه ، فلما تقدم<sup>١</sup> عليه ، النصب على الاستثناء ، ووحد من التأخرات جائز الإبدال ، والنصب على الاستثناء ، وبقاها واجب النصب بعد الإبدال ، نحو : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً أحدٌ إلا بكرًا أو إلا خالدًا ؛

وإن كان الاستثناء مفرغاً شغل العامل ببعضها ، أيها كان ، ونصب ما سواه على الاستثناء ، لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد ، وامتناع الإبدال ، أيضاً<sup>٢</sup> ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء ، نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً إلا بكرًا إلا خالدًا ؛

ونقل عن الأخفش ، تجويز إضمار حرف العطف في مثله ، فيعطفه على ما اشغل به الفعل ؛ وليس<sup>٣</sup> إضمار حرف العطف بالشيء المشهور ؛

واعلم أن ، في جميع هذه الأقسام ، من المفرغ وغيره ، مستثنياتها مخرجة ، من متعدد واحد ، ظاهر في غير المفرغ ، مقدر في المفرغ ، ففي قولك : ما جاءني أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً إلا خالدًا ، زيد مخرج من أحد ، وعمرو مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد ، أي ما جاءني غير زيد إلا عمراً ؛ وخالد مخرج مما بقي من أحد بعد إخراج زيد وعمرو ، أي ما جاءني غير زيد وعمرو ، إلا خالدًا ، فالكل مستثنى من المتني الأول ، ليكون الكل مثبتاً ؛

وكذا في المفرغ ، نحو : ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً إلا خالدًا ، عمرو ، مخرج من

(١) أي للمقدم على المستثنى منه : النصب .

(٢) لعدم وجود مبدل منه لأن الفرغ أن الاستثناء مفرغ ؛

(٣) هذا رد على ما نقل عن الأخفش ،

(٤) اسم أن لي مثل هذا التركيب ، ضمير شأن محذوف حتى يستقيم الكلام ، وما سوى ذلك يكون تكلفاً ؛



المتعدد المقدر بعد خروج زيد ، وخالده مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو ، وكذا لو كان الأول موجباً ، نحو : جاءني القوم إلا زيداً. إلا عمراً إلا خالداً ، ولا يجوز التضريح والإبدال ههنا ، أي جاءني غير زيد من جملة القوم إلا عمراً ، وجاءني غير زيد وعمرو من جملتهم إلا خالداً ، وكل المستثنيات ههنا منفية ؛

وإن كان المستثنى منه أكثر من واحد<sup>١</sup> ، فإن كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين إلا النصب على الاستثناء ، نحو : ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً ، لأن النفي قد انتقض بالأولى ، فهو استثناء من موجب ، والمعنى كل أحد أكل الخبز فقط إلا زيداً فإنه لم يأكله فقط ، بل أكل معه شيئاً آخر ، أيضاً ، فإن لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الأول كما ذكرنا ، اشتغل العامل به كما رأيت ، وإن ذكرته جاز في المستثنى الأول : الإبدال ، والنصب على الاستثناء ، نحو : ما أكل أحد شيئاً إلا الخبز إلا زيداً ؛

وإن كان الكلام موجباً ، فلا بد من ذكر المستثنى منها ، لأن الموجب لا يفرغ ، على ما تقدم ، تقول : أكل القوم جميع الطعام إلا الخبز إلا زيداً ، والنصب واجب في أول المستثنيين ، لأنه عن موجب ، وأما ثانيهما فالقياس جواز إبداله ، ونصبه على الاستثناء ، لأنه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض إلا لمعنى الإيجاب ، والمعنى : ما أكل القوم الخبز إلا زيداً وإلا زيداً ، وإن كان القوم في اللفظ في حيز الإيجاب ؛

ومادسها : أن الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو ، إذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع ، كقوله تعالى : « فاجلدوهم ثمانين جلدة ، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً .. »<sup>٢</sup> الآية ، فما يقتضيه مذهب محققي البصرة ، وهو أن الجملة بكاملها عاملة في المستثنى عمل « عشرون » في الدرهم ، أو أن العامل معنى الفعل فيها : أن<sup>٣</sup> الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه ، فيكون من باب تنازع العاملين فصاعداً ، لمعمول واحد ، ولو كان العامل جميعهما ، لزم حصول أثر

(١) أي من حيث الواقع ، ولا يكون مذكوراً في اللفظ ، كما يفهم من بقية حديثه ،

(٢) الآية ٤ من سورة النور ، والاستثناء في الآية التالية لها ، وهي : إلا الذين تابوا ... .

(٣) هذا خبر قوله : فما يقتضيه مذهب محقق البصرة ، وما بينهما اعتراض . بين فيه مذهب هؤلاء ،

واحد من مؤثرين مستقلين أو أكثر ، وهذا مما لا يميزونه ، حملاً للعوامل على المؤثرات الحقيقية ، وأما إن كانت الجملة الأخيرة مستأنفة ، والواو للابتداء ، فلا كلام في انفرداها به ، كقولك : أكرم بني نعم ، والنحاة هم البصريون ألا فلاناً ؛

### [ المستثنى المجرود ]

### [ وبقيّة أدوات الاستثناء ]

#### [ قال ابن الحاجب : ]

« ومخفوض بعد غير ، وسوى وسواء ، وبعد حاشا في الأكثر »  
« وأعراب غير كأعراب المستثنى بالا على التفصيل » ؛

#### [ قال الرضي : ]

قوله : « ومخفوض » ، عطف على قوله : وهو منصوب ، في أول باب الاستثناء ؛  
وإنما وجب خفضه بعد هذه الأسماء لكونه مضافاً إليه ؛

وفي « سوى » أربع لغات ، كما في حجة القراءة<sup>١</sup> : فتح السين وكسرها مع القصر ،  
وهما المشهورتان ، وكسر الأول مع المد ، وضمه مع القصر ؛

قوله : « وبعد حاشا في الأكثر » ، ألزم سيبويه حرفية « حاشا » ، لقولهم : حاشائي ،  
من دون نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لم يميز ذلك ، وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطرداً ،  
كخلا وعدا ، يمنع فعليته ، .

---

(١) لأبي علي القاسمي كتاب اسمه : الحجة ، في توجيه القراءات ،

على أنه روى الأنفخس قول الشاعر :

٢٢٤ - رأيت الناس ما حاشا قريشاً فاننا نحن أفضلهم فعلاً<sup>١</sup>  
وما حكى المازني من قول بعضهم : اللهم اغفر لي ولن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن  
الأصبع<sup>٢</sup> ، بفتح<sup>٣</sup> الشيطان ، أي جانب الغفران الشيطان : شاذ<sup>٤</sup> عند سيويه ، وزعم الفراء  
أنه فعل لا فاعل له ، والجبر يعله بتقدير لام متعلقة به محلولة لكثرة الاستعمال ، وهو  
بعيد ، لا تركب محلولين : البات فعل بلا فاعل وهو غير موجود ، وجر بحرف جر  
مقدر وهو نادر ، وعند المبرد يكون تارة فعلاً ، وتارة حرف جر ، وإذا وليته اللام ، نحو :  
حاشا لزيد ، تميم ، عنده ، فعلية ؛

هذا ما قيل ، والأولى أنه مع اللام : اسم ، لمجيئه معها متوناً كقراءة أبي السَّمال<sup>٥</sup> :  
« حاشاً لله »<sup>٦</sup> ، فنقول : انه مصدر بمعنى : تنزيهاً لله ، كما قالوا في سبحان الله ، وهو  
بمعنى حاشا : سبحاناً ، قال :

٢٢٥ - سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به وقبلنا سُبْحَ الجودي والجَمَدِ<sup>٧</sup>  
فيجوز ، على هذا ، أن نتركب كون « حاشا » في جميع المواضع مصدراً بمعنى تبرئة  
ولتنزيهاً ، وأما حذف التنوين في : حاشا لك ، فلاستنكارهم للتنوين فيما غلب عليه مجريده  
منه لأجل الإضافة ، وهذا كما قال بعضهم في قوله :

---

(١) نسبة العيني في الشواهد الكبرى للأخطل ونقل ذلك عنه شراح الشواهد ، وقال البهزادي في خزانة الأدب  
إنه فتش ديوان الأخطل مرتين فلم يجده فيه ، قال : وجدت فيه أبياتاً على هذا الوزن في مجاز جرير ،  
ويرى : فأما الناس .. وبذلك تكون القاء في قوله فاننا في جواب أم ،

(٢) بالفتح للمجمة ويروى وأبأ الأصبع ،

(٣) أي ينصبه على أنه مفعول حاشا ،

(٤) خبر عن قوله : وما حكى المازني الخ

(٥) أبو السَّمال ، بتشديد الميم ولام في آخره ، أحد أصحاب القراءات الشاذة ، واسمه : قنص الأسد ، وهو  
خير ابن السجلك بالكاف في آخره ،

(٦) جزء من الآية ٥١ من سورة يوسف وسألي ،

(٧) الجودي والجَمَد بفتح الجيم والميم جبلان ، والبيت لورقة بن نوفل ، قاله ضمن أبيات حين رأى كفار مكة  
يملكون بلالاً رضي الله عنه ،

٢٢٦ - أقول لما جاء في فخره سبحانه من حلقة الفاخر<sup>١</sup>  
 إن ترك تنوينه لا يدل على علميته ، لأنه لأجل إبقائه على صورة المضاف لما غلب استعماله  
 مضافاً ، كما يجيء في بيان « سوى » ويجوز أن نقول إن « حاشا » الجارة حرف ، وهي في  
 نحو : حاشا لله ، اسم بني لمشايبته لفظاً ومعنى لحاشا الحرقية ؛

واستدل المبرد على فعليته بتصرفه ، نحو : حاشيت زيدا أحاشيه ، قال النابغة :  
 ٢٢٧ - ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد<sup>٢</sup>  
 وليس بقاطع ، لأنه يجوز أن يكون مشتقاً من لفظ « حاشا » حرفاً أو اسماً ، كقولهم :  
 لو كُتبت أي قلت لولا ، ولا كُتبت ، أي قلت : لا ، لا ؛ وسبَّحت ، أي قلت سبحانه الله ،  
 وكُتبت أي قلت لبيك ، وهذا هو الظاهر ؛ لأن المشتق الذي هذا حاله ، بمعنى قول تلك  
 اللفظة التي اشتق منها ، فالتسبيح : قول سبحانه الله ، والتسليم : قول سلام عليك ، والبسمة :  
 قول بسم الله ، وكذا غيره ، ومعنى حاشيت زيدا ، قلت : حاشا زيد ، واستدلاله على  
 فعليته بالتصرف فيه ، والحلف نحو : « حاش لله »<sup>٣</sup> ليس بقوي ، لأن الحرف الكثير  
 الاستعمال قد يحلف منه ، نحو : سوّ أفعل ، في : سوف أفعل ؛

وكرر فيها : حاش ، وقل : حشاً ، لأن الحلف في الأطراف أكثر ، وإذا استعمل  
 « حاشا » في الاستثناء وفي غيره ، فعنا تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو  
 فيه ، فلا يستثنى به إلا في هذا المعنى ؛ وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء ، فيبتدلون  
 بتنزيه الله سبحانه وتعالى من سوء ، ثم يبرّون من أرادوا تبرئته ، على معنى أن الله تعالى

(١) من قصيدة الأعمى في فضيل عامر بن الطفيل حل حلقة بن علاثة ، الصباحي ، وروي أن النبي صل الله  
 عليه وسلم نهى عن روايتها لما تضمنته من هجاء مقلد لحلقة ، قال البغدادي بعد أن روى الحديث وأورد  
 أبياتاً من القصيدة : ولهذا لم أذكرها كلها ،

(٢) من قصيدته التي تعد إحدى المملقات ، والتي أولها :

يا دارمية بالعلياء فالسند أقصوت وطال عليها سالف الأمد

والمقصود من قوله يشبهه : النعمان بن المنذر ، وهو يعتبر إليه في هذه القصيدة ؛

(٣) الآية السابقة من سورة يوسف وستأتي

متَّزَهٍ عن الَّا يظهرُ ذلك الشخصُ مما يعنيه<sup>١</sup> ، فيكون أكد وأبلغ ، قال الله تعالى : « قلنَ حاشَ الله ما علمنا عليه من سوء<sup>٢</sup> » ،

وقد جاء في كلامهم « إلَّا » قبل « ما خلا وما عدا » لا قبل غيرهما ، فيكون تكريراً معنوياً لكلمة الاستثناء ؛

وجوز الكسائي دخول « إلَّا » على « حاشا » الجارة ؛

[ استعمال غير ]

[ والتبادل بينها وبين إلَّا ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وغير ، صفة ، حُمِلت على الَّا في الاستثناء ، كما حُمِلت »  
« هي عليها في الصفة ، إذا كانت تامة لجمع منكر غير »  
« محصور ، لتعذر الاستثناء ، مثل : لو كان فيهما آلمة إلَّا »  
« الله لفسدتا<sup>٣</sup> » ؛

[ قال الرضي : ]

قوله : غير ، مبتدأ ، وصفة : خبره ؛

اعلم أن أصل « غير » : الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ، إمَّا بالذات ، نحو :  
مررت برجل غير زيد ، وإمَّا بالصفات ، نحو : دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت

(١) أي ما يعنيه ويشنيه ،

(٢) الآية ٥١ من سورة يوسف ، وبالمواو قبل قلن جزء من الآية ٣١ من السورة نفسها

(٣) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء ؛

به ، والأصل هو الأول ، والثاني مجاز ، فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب كأنه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات ، وماهية المستثنى ، كما ذكرنا في حده : هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيًا وإثباتًا ، فلما اجتمع ما بعد « غير » وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ، حُمِلت أُمُّ أدوات الاستثناء أي « إلا » في بعض المواضع على « غير » في الصفة ، وحملت « غير » على « إلا » في الاستثناء في بعض المواضع ، ومعنى الحمل : أنه صار ما بعد « إلا » مغايرًا لما قبلها ذاتًا أو صفة كما بعد « غير » ولا تعتبر مغايرته له نفيًا وإثباتًا ، كما كان في أصلها ، وصار ما بعد « غير » مغايرًا لما قبلها نفيًا وإثباتًا ، كما بعد « إلا » ، ولا تعتبر مغايرته له ذاتًا ، أو صفة ، كما كانت في الأصل ، إلا أنَّ حَمَلَ « غير » على « إلا » أكثر من العكس ، لأن « غيرًا » اسم ، والتصرف في الأسماء أكثر منه في الحروف ، فوقع « غير » في جميع مواقع « إلا »<sup>١</sup> ، في المفترغ وغيره ، والمنقطع وغيره ، مؤخرًا عن المستثنى ومقدمًا عليه ، وبالجمله ، في جميع محالّه ، إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا ، لتعلل الإضافة إليها ، ولم يحمل « إلا » على « غير » إلا بالشرائط التي نذكرها ،

فإذا دخل « إلا » على غير ، وإلا ، في الأصل حرف ، لا يتحمّل الأعراب ، زوحي أصلها ، فجعل أعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية ، وإذا دخل « غير » على « إلا » ، وأصل « غير » من حيث كونه اسمًا جواز تحمّل الأعراب ، وما بعده ، الذي صار مستثنى بتطفل « غير » على « إلا » مشغول بالجهر لكونه مضافًا إليه في الأصل ، فجعل أعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور ، أي اشتغاله بالجهر ، على نفس « غير » عارية ،

فعل هذا التقدير ، لا حاجة إلى أن يُعتلّر ، لانتصاب « غير » في الاستثناء بما قال بعضهم ، لمّا رأى انتصابه من دون واسطة ، كما كان في المستثنى بالآ ، وهو أنه إنما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المبهمة بابهامه ،

(١) أي استعمل ، غير ، استعمال الآ ، في جميع أحوالها ،

(٢) أي استعمل استعمالها

(٣) أي ما قاله بعضهم في تعليل انتصاب غير ، والذي قال انه لا حاجة إلى الاعتداد به ،

وإنما لم يُحتج إلى هذا العذر المذكور ، لِمَا يَبَيَّنُ أَنَّ حركة « غير » لِمَا بعدها على الحقيقة ، وهي عليها عارية ، فكأنَّ « غير » هي الوسيلة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة ، والدليل على أَنَّ الحركة لما بعدها حقيقة : جواز المطف على محله ، نحو : ما جاءني غير زيد وعُمرو ، بالرفع عطفاً على محل زيد ، لأن المعنى : ما جاءني إلا زيد ؛

قال القراء : يجوز أن يُبنى « غير » في الاستثناء مطلقاً ، سواء أضيف إلى معرب أو مبني ، لكونه بمعنى الحرف ، يعني « إلا » ،

ومَنَعَه البصريون ، لأن ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به ، وأما إذا أضيف إلى « أن » ، فلا خلاف في جواز بناءه على الفتح كما في قوله :

٢٢٨ - لم يمنع الشربُ منها غيرَ أن نطقت حمامة في حصون ذات أو قال<sup>١</sup> كما يجيئ في باب الإضافة ، ويجوز أن يكون نحو قوله :

٢٢٩ - غيرَ أني قد أستعين على الهمم إذا خفتُ بالثوي النجاء<sup>٢</sup> من هذا الباب ، أي مبنياً على الفتح ، لاضافته إلى « أن » ، كما في قوله تعالى : « مثل ما أنكم تنطقون »<sup>٣</sup> ، ويجوز أن يكون منصوباً لكونه استثناءً منقطعاً ؛

وقوله بيد ، مثل غير ، ولا يجيئ إلا في المنقطع مضافة إلى « أن » وصلتها ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أنا أفصح العرب ، بيدَ أني من قريش »<sup>٤</sup> ، ويجوز أن يقال بينائها لاضافتها إلى « أن » وأن يقال هي منصوبة لكونها في الاستثناء المنقطع ؛

(١) من قصيدة لأبي ليس بن الأُسلت ، وهو في وصف الناقة ، والضمير في قوله منها يعود إلى الناقة حيث يقول قبل ذلك :

لم أرهويت ولقد طال الوقوف بنا ليها ، لصرت إلى وجنساء شمائل والأوقال في بيت الشامد ، جمع وقل ، وهو شجر اللوم أو تمر ؛

(٢) هذا أحد أبيات معلقة الحارث بن جَزْرة الشكري ، ويربط به قوله بعده :

بِرؤوسِ كأنها حقلة أمم رمال دويبة سفهاء

(٣) الآية ٢٣ سورة الماريات ،

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب في الكلام على « بيد » ، إنها تكون بمعنى من أجل ، واستشهد بالحديث ، ويغير المعنى على الوجهين ؛

قوله: «كما حُملت هي عليها في الصفة» أي كما حُملت «الأ» على غير ، في الصفة ، قوله : لجمع ، أي : ما يدل على الجمعية ، جمعاً كان كرجال ، أو ، لا ، كقوم ورجع ، وإنما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفةً حالها أداة استثناء ، وذلك لأنه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد ، لفظاً كان أو تقديرًا ، فلا نقول في الصفة : جاءني رجل إلا زيد ، ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا ، وصفاً ، كما جاز في غير ، وذلك ليكون أظهر في كونها صفة ، وشرط كون الجمع منكرًا ، لأنه إذا كان معرفًا ، نحو : جاءني الرجال ، أو القوم إلا زيد ، احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصنع الاستثناء ، واحتمل أن يُشارَ به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدًا ، فلا يتعذر ، أيضاً ، الاستثناء الذي هو الأصل في «الأ» ، فالسامع يحمل «الأ» على أصلها من الاستثناء ، فاعتبر كونه منكرًا غير محصور ، فلا يتحقق دخول ما بعد «الأ» فيه فيضطر السامع على حمل «الأ» على غير الاستثناء ؛

واشترط أن يكون المنكور غير محصور ، والمحصور شيان : إمّا الجنس المستغرق ، نحو : ما جاءني رجل أو رجال ، وإمّا بعض منه معلوم العدد ، نحو : له علي عشرة دراهم أو عشرون ، لأنه إذا كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد إلا فيه فلا يتعلم الاستثناء فلا يُعدل عنه ، وذلك نحو : كل رجل إلا زيداً جاءني ، وله علي عشرة إلا درهماً ، وربما كان المنكر محصوراً ويجوز الصفة<sup>١</sup> ، لعدم دخوله قطعاً<sup>٢</sup> فيه ، كقولك عندي عشرة رجال إلا زيد ، ففيه الصفة لا غير ، وكذا في المحصور الآخر نحو : ما جاءني رجلان إلا زيد ، وما جاءني رجال إلا عمرو ، فإن معنى ما جاءني رجلان : ما جاءني اثنان من هذا الجنس ، وزيد ليس اثنین منه ، فلا يدخل فيه ، وكذلك : معنى ما جاءني رجال : ما جاءني جماعة من هذا الجنس ، وعمرو ليس جماعة ، فلا يدخل ، فليس في مثله ، إذن ، إلا الصفة ، أو الاستثناء المنقطع ؛

(١) علة اشتراط كونه غير محصور

(٢) أي جمل إلا صفة ،

(٣) المراد القطع بعدم دخوله ؛



هذا كله مبني على أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه ، كما هو مذهب جمهور النحاة ، وأما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ، أيضاً ، لأنه يكفي لصحة الاستثناء ، بصحة الدخول .

وقال الأندلسي والمالكي<sup>١</sup> : لا بدّ لإلا ، إذا كانت صفة من منبوع ظاهر كما ذكر المصنف ، جمع أو شبهه ، منكر أو معرف باللام الجنسية ، قال :  
 ٢٣٠ - أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها<sup>٢</sup>  
 ويجوز في البيت أن تكون « إلا » للاستثناء ، وما بعدها بدل من الأصوات ، لأن في « قليل » معنى النقي ، كما ذكرنا ،

ومذهب سيويه<sup>٣</sup> : جواز وقوع « إلا » صفة مع صحة الاستثناء ، قال : يجوز في قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، أن تكون « إلا زيد » بدلاً ، وصفة ، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله :

٢٣١ - وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أيبك إلا الفرقدان<sup>٤</sup>  
 وقوله عليه الصلاة والسلام : « الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم

(١) الرأي الذي أورده الرضي هنا منسوباً للأندلسي والمالكي ، هو مما عرفت نسبه لابن مالك أيضاً ، وهذا مما يقوي أنه يريد بالمالكي : ابن مالك والله أعلم ،

(٢) من قصيدة لذي الرمة ، وهو من حديثه عن الناقة في أول القصيدة :

ألا غيّلت مسيً وقد نام صبحتي لها نضر التهويم إلا سلامها

طروقاً ، وجلب الرجل مشدودة به سفينة برّ تحت حسني زمانها

وقوله طروقاً ، مصدر طرق ، إذا جاء ليلاً ، وهو متصل بقوله غيّلت أي زار غيلاً ليلاً ، ويرى الشطر الثاني : لها أرق النيام إلا كلامها ، وسفينة البر ، من أحسن ما وصفت به الناقة ، وبلدة ، الأولى : صدر الناقة ، والثانية الأرض ، والبدام صوت الظبية أطلقه على صوت الناقة ؛

(٣) سيويه ج ١ ص ٣٧١ وأشرت فيما سبق إلى أن معظم ما في هذا الباب بلفظه أو معناه منقول عن سيويه في باب الاستثناء ؛

(٤) الفرقدان : نجمان متلازمان منذ وجدوا وقد أورد البغدادي أوجهاً أخرى في توجيه البيت غير ما قاله الشارح والبيت منسوب لعمرو بن معد يكرب ، ولحضرته بن حامر الأسدي ؛

هالكون إلا العالمون ، والعالمون كلهم هالكون إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم ٥

وقال الكسائي : تقدير البيت : إلا أن يكون الفرقدان ، وهو مردود ، لأن الحرف الموصول لا يحذف إلا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع ،

وقال المصنف : في البيت شلوذان : وصف كل ، دون المضاف إليه ، والمشهور وصف المضاف إليه ، إذ هو المقصود ، و « كل » لإفادة الشمول فقط ، وهذا الوصف ضرورة للشاعر ، إذ لو جاز له وصف المضاف إليه ، وهو أن يقول : إلا الفرقدين ، لم يجعل إلا صفة ، بل كان يجعله استثناء ، والشلوذ الثاني : الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل ،

وقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » ، قال سيبويه : لا يجوز هنا إلا الوصف ، لأنك لو قلت : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، لم يحز ، يعني أن البديل لا يجوز إلا في غير الموجب ، وليس الشرط ، وإن لم يكن موجباً صرفاً ، من غير الموجب الذي يجوز معه الإبدال ، .

قال المصنف : ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي ، إلا في : قلماً ، وقلّ رجل ، وأبى ومتصرفاته ، كما مضى ، قال : وأيضاً ، البديل لا يجوز ، إلا حيث يجوز الاستثناء ، ولا يجوز الاستثناء هنا ، لأن « الله » غير واجب الدخول في « آلهة » ، المنكر ، لأنه غير عام ولا محصور ،

ولو وقع ، أيضاً ، الجمع المنكر في سياق النفي ، وقصد به الاستغراق لم يحز استثناء المفرد منه ، كما تقدم ، من أنه لا يقال : ما جاء في رجال إلا زيدا ، على أنه استثناء متصل ، وأجاز المبرد رفع « الله » على البديل ، لأن في « لو » معنى النفي ، إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره ، فكأنه قيل : ما فيهما آلهة إلا الله ، وهذا كما أجرى الزجاج التحضيض

---

(١) الآية ٢٢ سورة الأنبياء ،

في قوله تعالى : « فلولا كانت قرية ...<sup>١</sup> » الآية ، جرى النبي فأجاز البدل في « قوم يونس » ،  
والأولى منع إجراء الشرط والتحضيض في جواز الإبدال والتفريغ معهما ، جرى  
النبي ، إذ لم يثبت ؛  
وأما عدم وجوب دخول « الله » في « آلهة » فلا بضر للبرد ، لأنه يكتفي في جواز  
الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ؛  
قوله : « وهو في غيره ضعيف » ، يعني جملُ « الا » صفة في غير الموضع الجامع  
للشروط المذكورة ، كما في قوله :  
وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان<sup>٢</sup> - ٢٣١  
ضعيف<sup>٣</sup> ؛ هذا عند المصنف ، ولا يضعف عند سيبويه وأتباعه كما تقدم ؛

[ سوى وسواء ]

[ معناهما ، واستعمالهما ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« واهراب سوى وسواء : النصب على الظرف ، على الأصح » ؛

[ قال الرضي : ]

إنما انتصب « سوى » ، لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو « مكاناً » ، قال الله

(١) الآية ٩٨ من سورة يونس وتكرر ذكرها في هذا الباب

(٢) البيت المتقدم قبل قليل ؛

(٣) خبر عن قوله في شرح عبارة المتن : يعني جملُ الا صفة ؛

تعالى : « مكاناً سوى »<sup>١</sup> ، أي مستويًا ، ثم حلف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء الذي كان في « سوى » فصار « سوى » بمعنى : « مكاناً » فقط ، ثم استعمل « سوى » استعمال لفظ مكان ، كما قام مقامه في افادة معنى البذل ، تقول أنت في مكان عمرو ، أي بدله ، لأن البذل ساءٌ مسدٌ المبدل منه وكائن مكانه ، ثم استعمل بمعنى البذل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت جاءني القوم بدل زيد ، أفاد أن زيدا لم يأت ، فجرد عن معنى البدلية أيضاً ، لمطلق معنى الاستثناء ،

فسوى ، في الأصل : مكان مستوٍ ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بذل ، ثم بمعنى الاستثناء ، ولا يجوز في « سوى » القطع عن المضاف إليه كما يجوز في « غير » على ما يجيئ ، والترم بعضهم وجوب إضافته إلى المعارف ، فلا يُجيز : جاءني القوم سوى رجل منهم طويل ، وهو الظاهر من كلامهم ، وعند البصريين ، هو لازم النصب على الظرفية لأنه ، في الأصل ، صفة ظرف ، والأولى في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها : النصب ، فنصبه على كونه ظرفاً في الأصل ، وإلا فليس الآن فيه معنى الظرفية ، والدليل على ظرفيته في الأصل : وقوعة صلة ، بخلاف « غير » ، نحو : جاءني الذي سوى زيد ،

وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية ، والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً ، كغير ، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء ، قال :

٢٣٢ - ولم يبق سوى المدونا ن دنأهم كما دانوا<sup>٢</sup>

(١) من الآية ٥٨ سورة طه ،

(٢) من أبيات للفرد الزماني ، مما قيل في حرب البسوس . يقول فيها :

صفتحنا عن بني ذهل وقلنا : القوم إغوان  
إلى أن يقول :

فلما صرح الشر فأسى وهو عريان  
ولم يبق سوى المدونا .. البيت ،

وقال :

٢٢٣ - مجانف عن جؤ اليمامة ناقي وما قصدت من أهلها لسواك<sup>١</sup>  
ومثله عند البصريين شاذ ، لا يبيح إلا في ضرورة الشعر ؛

وزعم الأخفش أن « سواء » إذا أخرجوه عن الظرفية ، أيضاً ، نصبوه ، استنكاراً  
لرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ؛ ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب  
انتصابه على الظرفية قوله تعالى : « متنا دون ذلك »<sup>٢</sup> ، و : « لقد تقطع بينكم »<sup>٣</sup> ، وتقول :  
لي فوق السداسي ودون السباعي<sup>٤</sup> ؛

[ حلف المستثنى ]<sup>\*</sup>

[ استعمال ليس غير وليس إلا ]

واعلم أن المستثنى قد يحلف من « إلا » و « غير » الكائنين بعد « ليس » فقط ، كما  
يحلف ما أضيف إليه « غير » الكائن بعد « لا » ، تقول : جاءني زيد ليس إلا ، وليس  
غير ، بالضم ، تشبيهاً لغير بالغايات حين حلف المضاف إليه ، كما يبيح في الظروف  
المنبئية ، و « غير » خبر ليس ، أي : ليس الجائي غيره ، وقال الأخفش : يجوز أن يكون  
اسمه وقد حلف المضاف إليه ، وأبقى المضاف على حاله ، كقوله :

---

(١) من قصيدة للأعشى في مدح هذلة بن علي الحنفي ، ويروي : عن جل اليمامة أي عن معظم أهلها وقيله :  
إلى هذلة الوشاح أصملت يلحني أرجي نوالاً فاضلاً من طوائفك  
واستجاد البغدادي هذه القصيدة ، وقال إنها تشبه اشعار المحللين لسهولة ألفاظها ؛

(٢) الآية ١١ من سورة الجن ،

(٣) من الآية ٩٤ سورة الأنعام ،

(٤) الثوب السداسي أو الأزار السداسي : ما كان طوله ست أذرع . والسباعي ما كان طوله سبع أذرع ؛

(٥) من استطرادات الرضي ،

٢٣٤ - خالط من سلمى خياشيم وقل<sup>١</sup>

وهو ضعيف من وجهين : أحدهما أن حذف خبر « ليس » قليل ، والثاني أن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل ،

وقد يقال <sup>٢</sup> : ليس غير ، بالنصب ، على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه ، وقد يتوّن « غير » ، على ما حكاه الأخفش في الحالين ، نحو : ليس غير ، وليس غيراً ، كما يتوّن كل ، وبعض عوضاً عن المضاف إليه ،

وحكى الأخفش ليس غيره وليس غيره ، وهذا مما يقوّي من مذهبه ، من كون : ليس غير بالضم : على حذف الخبر ،

ويجوز أن يقال : حسن حذف خبر ليس ههنا وإن كان قليلاً في غير هذا الموضع ، لكثرة استعماله في الاستثناء ، والنصب على إضمار اسم ليس أي : ليس الجائي غيره ، وإذا أضيف « غير » ظاهراً <sup>٣</sup> ، جاز عند الأخفش أن يأتي بعد « لم يكن » ، نحو : جاءني زيد لم يكن غيره ، وغيره بالرفع والنصب ، على التفسيرين المذكورين ، قال : وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ، ولم يكن غيرك وغيرك ،

### [ لا سيما ]<sup>٤</sup>

وأما « لا سيما » ، فليس من كلمات الاستثناء حقيقة ، بل المذكور بعده مُنبّه على أولويته بالحكم المتقدم ، وإنما حُدّ من كلماته ، لأن ما بعده مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم ،

(١) في تأويل هذا الشاهد أوجه وتأويلات أفاض فيها البهادعي وهو من أوجزة للمعاجز ؛

(٢) مع ضعفه كما ضعف رأي الأخفش

(٣) أي إضافة ظاهرة ، وإلا فهو لا يستعمل إلا مضافاً ولو تقديرًا ؛

(٤) وهذا أيضاً من استطرادات الرضي ،

فإن جرَّ ما بعده ، فبإضافة «سي» إليه ، و «ما» زائدة ، ويحتمل أن تكون نكرة غير موصوفة ، والاسم بعدها بدل منها ،

وإن رُفع ، وهو أقل من الجرِّ ، فغير مبتدأ محذوف ، و «ما» بمعنى الذي ، أو نكرة موصوفة بجمله اسمية ، وإنما كان أقلَّ ، لأن حذف أحد جزأي الاسمية التي هي صلة كقراءة<sup>١</sup> من قرأ : «تماماً على الذي أحسن<sup>٢</sup>» ، أو صفة ، قليل<sup>٣</sup> ؛

وليس نصب الاسم بعد «لا سيما» بقياس ، لكن روي بيت امرئ القيس :  
٢٣٥ - ألا ربُّ يومٍ صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل<sup>٤</sup>  
بنصب «يوماً» ، فتكلفوا لنصبه وجوهاً ، قال بعضهم : «ما» نكرة غير موصوفة ،  
ونُصب يوماً بإضمار فعل ، أي : أهني يوماً ؛

قال الأندلسي<sup>٥</sup> : لا ينتصب بعد «لا سيما» إلا النكرة ، ولا وجه لنصب المعرفة ، وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياساً على أنه تمييز ، لأن «ما» بتقدير التثنية ، كما في : كم رجلاً ، إذ لو كان بالضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة ،

قال الأخفش في قومه : إن فلاناً كريم ولا سيما إن أتيت قاعداً : «ما» ههنا ،  
زائدة ، عوضاً عن المضاف إليه ، أي : ولا مثله إن أتيت قاعداً ؛

واعلم أن الواو التي تدخل على : لا سيما في بعض المواضع كقوله :

ولا سيما يوم بدارة جلجل

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر ، وحيد الله بن أبي إسحاق الضمير وهي شاذة ،

(٢) من الآية ١٥٤ سورة الأنعام .

(٣) غير عن قوله لأن حذف أحد جزأي الاسمية ... ،

(٤) من معلقة امرئ القيس التي تكررت الشواهد منها في هذا الشرح والضمير في منها يعود على امرأتين تحدث

منهما قبل ذلك وذكر قصة جرت بينه وبينهما في مكان اسمه دارة جلجل ؛

(٥) الأندلسي تقدم ذكره في هذا الجزء وفي الجزء الأول وسيكرر ذكره ؛

اعتراضية<sup>١</sup> ، كما في قوله :  
 ٢٣٦ - فأنت طلاق ، والطلاق عزيمة ثلاثاً ومن يفرق أعق وأظلم<sup>٢</sup>  
 إذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ؛

والسمي ، بمعنى المثل ، فعني جاءني القوم ولا سيما زيد ، أي : ولا مثل زيد موجود  
 بين القوم الذين جاءوني ، أي : هو كان أنحص بي ، وأشد إخلاصاً في المجيء ، وخبر  
 « لا » محذوف ؛

وتُصَرَّف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقليل : سيما ، بحذف  
 « لا » ، و : لا سيما بتخفيف الياء ، مع وجود « لا » وحذفها<sup>٣</sup> ،

وقد يحذف ، ما بعد<sup>٤</sup> « لا سيما » على جملة<sup>٥</sup> بمعنى : خصوصاً ، فيكون منصوب  
 المحل ، على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص<sup>٦</sup> من نقل نحو : ...  
 أي الرجل من باب النداء ، إلى باب الاختصاص ، لجامع بينهما معنوي ، فصار لي نحو :

(١) الجملة الاعتراضية لا تنحصر في الواقعة بين شيئين متلازمين ، وذلك عند أهل البيان ، وقد شُعَّ ابن هشام  
 في معنى اللبيب على من حصرها في الواقعة بين شيئين ؛

(٢) هذا أحد أبيات ثلاثة ، نقلناها النحاة والفقهاء ولم ينسبها أحد منهم ، إلا أنهم قالوا إن الكسائي أرسل بها إلى  
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة يسأله الجواب عنها ، وهي :

فإن لرسلي يا هند فالرفق أيمن وإن تحسري يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثاً ، ومن يفرق أحق وأظلم

فيسني بها ، أن كنت غير رفيقة وما لأمري بعد الثلاث ملثم

وفي رواية البيت الذي أوردته الشارح روايات كثيرة يختلف الحكم على كل منها وقد بسط البغدادي الكلام  
 على هذه الروايات ، ويبيِّن ما يستفاد من كل منها من الحكم الشرعي ، وكيفية استخراج هذا الحكم ؛

(٣) قال ابن هشام في معنى اللبيب نقلاً عن ثعلب : من استعمل لا سيما على غير ما جاء في قوله : ولا سيما  
 يوم .. فهو مخطئ ؛ ثم نقل عن غير ثعلب بعض ما قاله الرضي من التصرفات ،

(٤) يقصد الاسم الذي يقع بعد لا سيما ، ويكون أولى من غيره بالحكم ،

(٥) أي جمل لا سيما ، وكذلك في قوله بعد : فيكون منصوب المحل ،

(٦) ص ٤٣٩ من الجزء الأول ،



أنا أفعل كلها أيها الرجل ، .. منصوب المحل على الحال ، مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم « أي » ، ورفع الرجل ؛ كذلك ، « لا سيّما » ههنا ، يكون باقياً على نصبه الذي كان له ؛ في الأصل حين كان اسم « لا » التبرئة<sup>١</sup> ، مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام « خصوصاً » ،

فاذا قلت : أحبُّ زيداً ولا سيّما ركباً ، أو على الفرس ، فهو بمعنى : وخصوصاً ركباً ، وكذلك في نحو : أحبه ولا سيّما وهو ركب ، وكلما : أحبه ولا سيّما إن ركب ، أي وخصوصاً إن ركب ، فجواب الشرط مدلول خصوصاً ، أي : إن ركب أحصه بزيادة المحبة ؛

ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أي اختصاصاً ، فيكون معنى وخصوصاً ركباً ، أي : ويختص بفضل محبتي ركباً ، وعلى هذا ينبغي أن تؤوّل ما ذكره الأخفش أهني قوله : إن فلاناً كريم ولا سيّما إن أتته قاعداً ، أي يختص بزيادة الكرم اختصاصاً في حال عوده<sup>٢</sup> ؛ ويجوز مجيء الواو قبل « لا سيّما » إذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها ، إلا أن مجيئها أكثر ، وهي اعتراضية ، كما ذكرنا ، ويجوز أن تكون عطفاً ، والأول أولى وأهدب<sup>٣</sup> ؛

وقد يقال : لا سواه ما ، مقام : لا سيّما ؛

(١) تكرر وجه تسميتها بذلك ، وهو أنها برأت الاسم من الانصاف بالخير ،

(٢) هذا بيان للمعنى وليس المراد منه أن جملة إن أتته .. جملة حالية ؛

(٣) في بعض النسخ أول وأحرب بالراء ، أي أقرب إلى قواعد الإعراب ؛

## [ الجملة الفعلية ]<sup>١</sup>

### [ بعد إلا ]

واعلم أن أصل « إلا » ، أن تدخل على الاسم ، وقد يليها في المفرغ فعل مضارع ، إما خبراً مبتدأ ، كقولك : ما الناس إلا يعبرون ، وما زيد إلا يقوم ؛ أو حال ، نحو : ما جاءني زيد إلا بضحك ؛ أو صفة ، نحو : ما جاءني منهم رجل إلا يقوم ويقعد ، ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال<sup>٢</sup> ،

وإنما شرط التفرغ ، لتكون « إلا » ملغاة عن العمل على قول<sup>٣</sup> ، أو عن التوصل بها إلى العمل على قول آخر ، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الإسم ، لانكسار شوكتها بالإلغاء ، وشرط كونه مضارعاً لمشابهة للاسم ؛ وأما الماضي ، فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدتين ، وذلك إما باقترانه بقَد ، نحو : ما الناس إلا قد عبروا ، وذلك لتقريبها له من الحال<sup>٤</sup> ، المشبه للاسم ؛ وإما تقدم ماضٍ مني ، نحو : قولهم : ما أنعمت عليه إلا شكر ، وما أتيت إلا أنا ، وعنه عليه الصلاة والسلام : « ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء » ، وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد « إلا » ، بضمون ما قبلها ؛

وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد ، لأن هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء ، في الأغلب ، نحو : إن جئتني أكرمك ، وإنما قلت في الأغلب لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط ، بل يكون مقارناً له في الزمان ، نحو : إن كان هناك نار كان احتراق ، وإن كان هناك احتراق فهناك نار ، وإن كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق ، لكن التعقب المذكور هو الأغلب ؛

- 
- (١) من استطرادات الرضي أيضاً ،
  - (٢) أي لأنه نكرة في سياق النفي ،
  - (٣) أي على القول بأنها هي العاملة ، أو على القول بأنها واسطة في العمل ،
  - (٤) أي المضارع الذي يدل على الحال ؛
  - (٥) يكثر تعبير الرضي بمثل هذا ، أي دخول قد على الفعل المنفي ، وقد أشرت في أكثر من موضع إلى هذا وقالت أنه غير موافق للقواعد ،

فلما كان تعقب مضمون ما بعد « إلا » لمضمون ما قبلها هو المراد ، وكان معنى حرف النفي مع « إلا » يفيد معنى الشرط والجزاء ، أعني لزوم الثاني للأول ، جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي وإلا ، فيصاغ ما قبل إلا ، وما بعدها صوغ الشرط والجزاء ، وذلك إما بكونهما ماضيين ، نحو : ما زرتني إلا أكرمك ، أو مضارعين نحو : ما أزوره إلا يزورني ، ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء ، أعني كونهما ماضيين أو مضارعين ، فجاز كون الماضي الذي بعد « إلا » ههنا مجرداً عن « قد » والواو ، مع أنه حال ، كما ذكرنا في باب الحال <sup>١</sup> وذلك لكونه متضمناً معنى الجزاء ، فيكون ما بعد « إلا » ، على هذا المعنى إما ماضياً مجرداً <sup>٢</sup> ، أو مضارعاً مجرداً ، كما رأيت ، وجاز ، أيضاً ، أن يُنظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة وإن كان فيه معنى الجزاء ، فيؤتى به ماضياً أو مضارعاً مع الواو ، نحو : ما زرتة إلا وأكرمني ، ولا أزوره إلا ويكرمني ، وإنما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال ، نحو : جاءني زيد راكباً ، ولفظه ، أيضاً ، منفصل عن العامل بالآ ، فجاز أن يُستظهر <sup>٣</sup> مطرداً ، في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظاً ، بحرف الربط أي الواو ، فن ثم ، اطرد نحو : ما أزوره إلا ويكرمني ، ونذر : قمت وأصلك عينه ، كما مر في باب الحال ؛

ويجبي في الماضي مع الواو « قد » أيضاً ، نحو : ما زرتة إلا وقد زارني ، ولا يجوز الاختصار على « قد » ، فلا يقال : ما زرتة إلا قد زارني لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال ، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع « قد » ، كما يجبي في بابه ، وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله فليس فيه حرف الربط المذكور .

وإنما قلنا إن الأغلب في الحال مقارنة لمضمونه لمضمون عامله ، لأنه قد يجبي بخلاف

(١) في أول هذا الجزء .

(٢) أي مجرداً من قد والواو ، ومضارعاً مجرداً أي من الواو ،

(٣) أي جاز أن يُستعان في الربط مع هذه المبررات بالواو ، التي هي حرف الربط في باب الحال إلى جانب الضمير .

ذلك كقولهم : خرج الأمير معه صقر صائداً به غذا ، أي عازماً على الصيد ؛<sup>١</sup> وكذلك معنى الخبر<sup>٢</sup> ، أي : ما أبس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء ، إلا عازماً على اتيانهم من قبَلهن ؛ جعلوا المعزوم عليه ، المعزوم به ، كالواقع الحاصل ؛

### [ قَسَمَ السَّوَالُ ]<sup>٣</sup>

[ واسعمال لَمَّا في الاستثناء ]

وقد تدخل « أَلَا » و « لَمَّا » بمعناها على الماضي ، إذا تقدمهما قسم السؤال نحو : نشدتك بالله ألا فعلت ، وقول عمر رضي الله عنه في كتابه إلى أبي موسى : « عزمت عليك لَمَّا ضربت كاتبك سوطاً » ، كتبه إليه لَمَّا كَحَنَ كاتبه في كتابه إلى عمر ، وكتب : من أبو موسى ،

وقولهم : نشدتك الله ، من قولهم : نشدته كلنا فنشده ، أي ذكرته فلذكره ، فنشد المتعدي إلى واحد ، مطاوع للأول المتعدي إلى اثنين ، والمعنى : ذكرتك الله بأن أقسمت عليه به وقلت لك بالله لتفعلن ، أو يكون نشدت بمعنى طلبت ، أي نشدتُ لك الله ، كقوله تعالى : « .. أفيحكم الهأ » ،<sup>٤</sup> أي أبني لكم ، أي طلبت لك الله من بين جميع ما يُقسَم به الناس ، لأقسم به تعالى عليك ، ومعنى إلا فعلت : إلا فعلك ، وإلا ، لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم ، لأنك إذا حلفت غيرك بالله قسمَ الطلب فقد ضيقت عليه الأمر في

(١) ويسمى النحاة : الحال المقدرة أو المتظرة ،

(٢) أي الحديث المتقدم ،

(٣) استطراد أيضاً من الرضي ،

(٤) أي عمر بن الخطاب ، وأبو موسى الأشعري ، رضي الله عنهما ،

(٥) المناسب لتفسيره أن يقول : ذكرته إِيَّاه فلذكره ،

(٦) من الآية ١٤٠ سورة الأعراف ،

فعل مطلوبك ، فكأنك قلت : ما أطلب منك إلا فعلك ، ففعلت ، بمعنى المصدر ، مفعول به لما أطلب ، الذي دلّ عليه نشدتك الله ، وإنما جعلته فعلاً ماضياً لقصد المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب فعل ما تطلبه ، وصار ماضياً ثم أنت تحبر عنه ، فهو مثل قوله تعالى : « وسيق الذين » ، و : « ونادى أصحاب النار » ، وقولهم : رحمك الله ، ومعنى عزمت عليك ، أي أوجبت عليك ، وهو من قسم الملوك ؛

و « لماً » في الاستثناء ، لا تجبى إلا بعد النفي ظاهراً أو مقدرأ كما رأيت ، ولا تجبى إلا في المفترغ نحو قوله تعالى : « وإن كل لماً جميع لدينا محضرون » ٣ ؛

---

(١) صدر كل من الآيتين ٧١ ، ٧٣ في سورة الزمر

(٢) من الآية ٥٠ سورة الأعراف

(٣) الآية ٢٢ سورة يس ١

[ خبر كان ]

[ وأخواتها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« خبر كان وأخواتها ، هو المسند بعد دخولها ، مثل : كان »  
« زيد قائماً ، وأمره على نحو خبر المبتدأ ، ويتقدم معرفة » ؛

[ قال الرضي : ]

لما قال : هو المسند ، دخل فيه خبر المبتدأ ، وجميع ما كان في الأصل كذلك .  
فقوله : بعد دخولها ، يخرجها كلها ، وقد ذكرنا أنه يدخل في حده ، نحو : قائم في  
قولك : كان زيد أبوه قائم ، مع أنه ليس بخبر كان ؛

قوله : « وأمره على نحو خبر المبتدأ » ، أي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ،  
ومفرداً وجملة ، ومتقدماً على المسند إليه ومتأخراً عنه ، وما يجب من تقدمه على الاسم  
إذا كان ظرفاً والاسم نكرة ، نحو : كان في الدار رجل ، واشتأله على الضمير إذا كان  
جملة أو مشتقاً أو ظرفاً ، وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ ؛

وقد يختص خبر « كان » ببعض من الأحكام ، نذكر بعضها هنا ، وبعضها في الأفعال  
الناقصة ؛

فمما قيل إنه من خصائصه ما ذهب إليه ابن درستويه<sup>١</sup> ، وهو أنه لا يجوز أن يقع

---

(١) ابن درستويه هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه ، الفارسي الأصل ، أخذ من البرد ولطب وغيرهما  
من علماء عصره ، توفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ ؛

الماضي خبر « كان » ، فلا يقال : كان زيد قام ، ولعل ذلك لدلالة « كان » على الماضي ، فيقع الماضي في خبرها لغواً ، فينبغي أن يقال : كان زيد قائماً أو يقوم ، وكذا ينبغي أن يمنع نحو : يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة ، سواء ؛

وجمهورهم على أنه غير مستحسن ، ولا يحكمون بمطلق المنع ، قالوا : فإن وقع <sup>١</sup> ، فلا بد من « قد » ظاهرة أو مقدرة ، لتفيد التقريب من الحال ، إذ لم يستفد من مجرد « كان » ، وكذا قالوا في : أصبح وأمسى وأضحى ، وظلّ وبات ، وكذا ينبغي أن يمنعوا <sup>٢</sup> نحو : يصبح زيد يقول وكذا البواقي ، .

والأولى ، كما ذهب إليه ابن مالك : يجوز وقوع خبرها ماضياً بلا « قد » ، فلا تقدرها في قوله تعالى : « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل <sup>٣</sup> » ، و : « وإن كان قميصه قد من دبر » <sup>٤</sup> ، وفي قول الشاعر :

٢٣٧ - وكان طوى كشحاً على مستكنةٍ فلا هو أبداها ولم يتقدم  
ولا في قوله :

٢٣٨ - أضحت خلاصاً وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على ليد <sup>٥</sup>  
إذ لا منع <sup>٦</sup> من قيام شيئين يفيدان معنى واحداً ؛

(١) أي إن وقع خبرها ماضياً ،

(٢) المناسب أن يقول : ينبغي ألا يستحسنوا ،

(٣) الآية ١٥ في سورة الأحزاب

(٤) الآية ٢٧ في سورة يوسف ؛

(٥) من معلقة زهير بن أبي سلمى وقد تضمنت حديثاً عما كان بين حبس وذبيان ، وفيه أن حصين بن ضمضم امتنع عن الصلح ، واستتر من الناس ، وهو المقصود بهذا البيت وقيله :

نمسرري لنصم الحي جر طليهم بما لا يوافقهم حصين بن ضمضم

(٦) هذا من معلقة النابغة الذبياني وتقدمت بعض أبيات منها ، ولید : اسم أحد النسور التي قالوا إن لقمان الحكيم أعطى عمر سبعة منها ، والنسور أطول الطيور أمراً ، ولید كان آخرها ؛

(٧) تدليل لقوله : والأول يجوز وقوع خبرها .. الخ ؛

ومنع ابن مالك ، وهو الحق ، من مضي خبر « صار » و « ليس » و « ما دام » ،  
وكل ما كان ماضياً من : ما زال ولا زال ومرادقتها <sup>١</sup> .

أمّا « صار » فلكونها ظاهرة في الانتقال ، في الزمن الماضي ، إلى حالة مستمرة ،  
وهي مضمون خبرها ، نحو : كنت فقيراً فصرت غنياً ، وإن جاز مع القرينة ألا يستمر  
به الحال المنتقل إليها ، كقول المريض : كنت مريضاً ثم صرت متبالاً ، ثم نكست ،

وكذلك ما زال وأخواتها ، موضوعة لاستمرار مضمون أخبارها في الماضي إلا أن  
تمنع قرينة ، وما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد ، نحو : هذا أسد ، أو الصفة ، نحو :  
زيد قائم ، أو غني ، أو مضروب ، أو الفعل المضارع نحو : زيد يُقَدِّم في الحروب ،  
ويسخو بموجوده ، أي هذه عادته ، لأنه وإن كان في الأصل فعلاً دالاً على أحد الأزمنة ،  
إلا أنه ، لمصارعته اسم الفاعل لفظاً ومعنى ، يستعمل غير مفيد للزمان استعماله <sup>٢</sup> ، فلذلك  
إذا قلت : كنت رأيت زيداً ، لا يدل على الاستمرار ، وإذا قلت : كنت أراه ، فظاهره  
الاستمرار ، فناسب الثلاثة ، أي الجامد ، والصفة ، والمضارع ، لصلاحيها للاستمرار ،  
أن تقع أخباراً ليصار ، وما زال وأخواتها ، بخلاف الماضي ، فإنه لا يستعمل في الاستمرار  
استعمال هذه الثلاثة ، فلم يقع خبراً لهذه الأفعال ؛

وأمّا « ما دام » فلم يقع خبرها ماضياً ، لأن « ما » المفيدة للمدة <sup>٣</sup> . نحو : ما دُر  
شارق ، قلب الماضي في الأغلب إلى معنى الاستقبال ، كما يجيء في قسم الأفعال ،  
فلهذا تقول : اجلس ما دام زيد جالساً ، وقد يجيء بمعنى الماضي ، كقوله تعالى : « ما  
دمت حياً <sup>٤</sup> » ،

وأمّا « ليس » ، فهي للنفي مطلقاً ، كما هو مذهب سيبويه ، على ما تبين في الأفعال

(١) ما فتى . وما برح ببقية الأفعال التي يشترط فيها دخول النفي وكذلك في قوله بعد : ما زال وأخواتها ؛

(٢) أي مثل استعمال اسم الفاعل ،

(٣) أي للزمان ويسمونها المصدرية الظرفية ؛

(٤) من الآية ٣١ من سورة مريم ؛



الناقصة ، والمستعمل للإطلاق من دون تعرض للزمان ، إما جامد ، أو صفة ، أو مضارع  
لشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي ؛

وأجاز الأندلسي وقوع أخبارها جميعها ماضية ، والأولى ما تقدم لعدم السماع ؛

قوله : « ويقدم معرفة » ، هذا بخلاف خبر المبتدأ ، لأنه لم يجر تقدمه على المبتدأ  
إذا كانا معرفتين ولا قرينة للإلباس ، أمّا ههنا فلا لبس وإن كانا معرفتين ، أو متساويين ،  
لأن مخالف اعرابهما رافع لللبس ، ويكتفي ظهور اعراب أحدهما ، نحو : كان زيدٌ هذا ؛  
وينبغي ههنا ، أيضاً ، إذا انتفى الاعراب ولا قرينة : ألا يجوز التقديم نحو : كان  
الفتى هذا ؛

## [ حذف كان ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وقد يحذف عامله في مثل : الناس مجزيون بأعمالهم ، إن »  
 « غيراً فخير ، ويميز في مثله أربعة أوجه ، ويجب الحذف »  
 « في مثل : أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ ، أي لأن كنت » ؛

[ قال الرضي : ]

قوله : « عامله » ، أي عامل خبر « كان » وأخواتها ، وما كان ينبغي له هذا الإطلاق ،  
 لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلّا « كان » ؛

واعلم أنه يجوز حذف « كان » مع اسمها بعد : إن وكو ، إن كان اسمها ضمير ما علم  
 من حاضر أو غائب ، نحو : اطلبوا العلم ولو بالصين ، أي ولو كان العلم بالصين ،  
 وادفع الشر ولو إصبعا ، أي : ولو كان الدفع إصبعا ، أي قليلاً ، وقوله :

٢٣٩ - قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قبلاً

(١) من أبيات لالها النعمان بن المنذر للربيع بن زياد ، وكان مقرّباً إلى النعمان فوثق بينهما ليبد بين ربيعة بقصة  
 جعلت النعمان ينظر من الربيع وينحيه عن مجلسه ، وحاول الربيع أن يني ما نسب له ليبد إليه ويرى نفسه فلم  
 يقبل منه النعمان وقال له أياك لا . أولها :

شرد برحلك عني حيث شئت ولا تكثر علي ودع عنك الأقاويل ،  
 إلى آخر ما قال ومنها هذا البيت ،

أي : إن كان حقاً ، ونقول : لأرتحلن إن غارساً وإن راجلاً ، ولو غارساً ولو راجلاً ،  
أي إن كنت ، ولو كنت ،

وأماً في مثل التركيب الذي في المتن ، أعني أن يكون بعد « إن » اسم ، وجزاؤها بالغاء ،  
وبعد الغاء اسم مفرد ، نحو : المرء مقتول بما قُتل به ، إن سيفاً سيف ، وإن خنجراً فخنجرجر ،  
فنقول : ننظر فيه ، فإن جاز مع « كان » المحذوفة بعد « إن » : تقدير « فيه » أو « مَعَه »  
أو نحو ذلك ، كما في قوله : الناس مجزيون بأعمالهم ... ، فإنه يصح أن يقال : إن  
كان معه ، أو في عمله<sup>١</sup> ، جاز في الأول مع النصب : الرفع أيضاً ،

ولكن على ضعف معنوي ، إذ معنى : إن كانَ معه ، أو في يده سيف ، و : إن كان  
في عمله خير : معنى غير مقصود ، لأن مراد المتكلم : إن كان نفس عمله ، خيراً ،  
وإن كان ما قُتل به سيفاً ، لا : أن له أعمالاً وفي تلك الأعمال خير ، ولا أن في يده ،  
أو في صحبته وقت القتل سيفاً ،

هذا الذي قلنا ، ضعف من حيث المعنى ، وأماً من حيث اللفظ ، فضعيف ، أيضاً ،  
لأن حذف « كان » مع خبره ، الذي هو في صورة المفعول الفضلة ، حذف شيء كثير ،  
ولا سيما إذا كان الخبر جاراً ومجروراً بخلاف حذفه مع اسمه الذي هو كجزئه ، ولا سيما  
إذا كان ضميراً متصلاً ، .

فإن قلت : فقدر للرفع : « كان » الثامنة ،

قلت : بضعف لقلة استعمالها ، ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ، ولكون  
الشبهة دالة على المحذوف ،

وإن لم يحسن تقدير مثل ذلك ، تعين نصب الأول ، نحو : أسيرُ كما تسير ، إن  
راكباً فراكب ، وإن راجلاً فراجل ، أي : إن كنت راكباً فأنا راكب ،

---

(١) المناسب أن يقول في شرح الأثر : إن كان معهم أو في عملهم بصيغة الجمع ،

وربما جرَّ ما بعد «إن» أو ، «إن لا» مع ما بعد فائهما ، إن صبح رجوع ضمير «كان» المقدر إلى مصدر ما عُدِّي بحرف الجر ، نحو : المرء مقتول بما قُتل به : إن سيفي سيفي ، أي إن كان قتله سيف فقتله أيضاً سيف<sup>١</sup> ،

وحكي عن يونس : مررت برجل صالح ، إن لا صالح فطالح ، أي : إن لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ، ومررت برجل : إن زيد وإن عمرو ، وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره ؛

فتبين بما ذكرنا ، أن النصب في الأول ، إمّا مختار ، أو واجب ، وأما الاسم الذي بعد الفاء رفعه أولى ، لأن رفعه بإضمار مبتدأ بعد الفاء ، وهو شائع كثير ، وأما نصبه فإمّا بتقدير «كان» بعد الفاء ، أي : فيكون ما يُقتل به سيفاً ، أو بتقدير فعل لاحق ، نحو : فيجزي خيراً ؛ وحذف المبتدأ أولى ، لأنه مفرد ، من حذف الجملة ، وأيضاً ، حذف المبتدأ ، أكثر من حذف «كان» وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور ؛

وقيل<sup>٢</sup> لأنَّ مجيئ الفاء مع الجملة الاسمية أكثر منه مع الفعلية ، ويجوز أن يقال : إن مجيئ الفاء في الفعلية ، إنما يقلُّ إذا كان الفعل ظاهراً ، وأما إذا كان مقدراً فلا بدَّ من الفاء ، نحو : إن ضربني فزيداً ضربته ؛

فإذا ثبت أن نصب الأول ورفع الثاني أصل ، فعكسه يكون أقبح الوجوه لمخالفة الأصل في الموضعين ، ورفعهما ، ونصبهما ، متوسطان ، لمخالفة الأصل في موضع واحد ؛ قوله : «ويجب الحذف» ، أي : يجب حذف «كان» بعد «أن» عوضاً منها «ما» نحو قوله ؛

(١) أي إن كان القتل الذي وقع منه سيف ، فالقتل الذي يقع عليه ، سيف ،  
(٢) هذا وجه آخر لبيان أرجحية رفع الثاني ، ولكن عقب عليه الرضي بما يتقضه ؛

٢٤٠ - أبأ خراشة أمأ أنت ذا نفسر فإن قومي لم تأكلهم الضبع<sup>١</sup>  
 أي لأن كنت ، فحذف حرف الجر ، جوازاً على القياس المذكور في المفعول له ، ثم  
 حذفت « كان » وأبدل منها « ما » فوجب الحذف ، لثلاً يجمع بين العوض والمعوّض منه ،  
 وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة ، لا عوض ، ولا يستند ذلك إلى  
 سماع ،

ثم أدم<sup>٢</sup> النون الساكنة في المم وجوباً ، فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل  
 به ، فجعل منفصلاً ، فصار : أمأ أنت ، وتقول أيضاً ، أمأ زيد قائماً قمت ،  
 وقال الكوفيون : « أن » المفتوحة ، بمعنى المكسورة الشرطية ، ويجوزون بجبي<sup>٣</sup> « أن »  
 المفتوحة شرطية ، قالوا<sup>٤</sup> : القراءتان في قوله تعالى : « أن تزيل إحداهما .. »<sup>٥</sup> ، أي فتح  
 الهمزة وكسرها بمعنى واحد ، أي بمعنى الشرط ، و « ما » عندهم ، عوض من الفعل  
 المحذوف ،

ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أمأ المعنى فلأن معنى  
 قوله : أمأ أنت ذا نفر ... البيت : إن كنت ذا عدد ، فليست بقرد ، « وأمأ اللفظ ، فلمجيئ  
 الفاء في هذا البيت ،

وفي قوله :

(١) أكل الضبع للناس ، كناية عن ضعفهم ، وذلك أن الناس إذا أجذبوا ولق طعاهم ضبقوا عن الدفاع عن  
 أنفسهم وسقطت قواهم ، فتنشر بينهم الضباع آمنة لا يستطيعون ردّها ، فأكلكم ، والبيت للعباس بن مرداس  
 السلمي ، يخاطب خفاف بن ندبة ، وكنيته أبو خراشة ، وهو أحد فرسان العرب ، وكانت بينه وبين العباس  
 مهاجرة ،

(٢) مرتبط بقوله : حذفت كان وأبدل منها المم .. الخ ، واعترض بينهما بذكر رأي المبرد ،

(٣) أي في الاستدلال على جواز مجيئها شرطية ،

(٤) الآية ٢٨٢ سورة البقرة ،

(٥) يعني إن كان عدد قومك كثيراً ، فليس عدد قومي قليلاً ،

٢٤١ - إمّا أقمت وأنت مرتحلاً فأنه يكلاً ما تأتي وما تلترا مع عطف : أمّا أنت بفتح الهمزة على : إمّا أقمت بكسرهما ، وهي حرف شرط بلا خلاف ، والبصريون يقولون : أمّا أنت منطلقاً ، أنطلق معك بالرفع ، والكوفيون جوّزوا جزمه بأن المفتوحة الشرطية ، وجوّزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفاً حذفاً لازماً ،

ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهراً ، قال سيبويه : دخل في « أن » معنى « إذ » ، فأمّا بمعنى : إذ ما ، وإذ ما ، شرطية بلا خلاف ،

ولا بدّ عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور ، أعني في : أمّا أنت ذا نفر ، الذي هو بمعنى : لأن كنت .. ولا يصلح أن يكون<sup>٢</sup> ذلك : لم تأكلهم ، لأن معمول عبر « إن » لا يتقدم عليها ، وأما نحو : أمّا يوم الجمعة فإن زيدا قائم ، فسيجيئ الكلام عليه في حروف الشرط ، وأيضاً ، ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء إلا مع « أمّا » الشرطية ، إمّا ظاهرة ، كما في قوله تعالى : « وأما بنعمة ربك فحدث<sup>٣</sup> » ، وإمّا مقترنة كما في قوله : « وربك فكبر<sup>٤</sup> » ، كما يجيئ في حروف الشرط ، فيقدر البصريون : أمّا أنت ذا نفر ، تتكبر وتفتخر ،

وينبغي ، على هذا ، أن يكون قوله : فأنه يكلاً ، جواب إمّا أقمت ، والعامل في : أمّا أنت مرتحلاً : محذوف ، أي : يكلؤك الله لأجل ارتحالك ، وكله تكلف ، والأولى أن نقول :

(١) قال البهزادي في الخزانة بعد أن شرح هذا البيت : وهذا البيت ، مع استفاضته في كتب النحو ، لم أظفر بقائله ، ولا بنتمته ، ويريد بنتمته أنه لا يوجد شيء قبله ولا بعده ، وكذلك قال السيوطي في شواهد اللغوي ،

(٢) أي الفعل الذي لا بد من تقديره ليعلق به الجار والمجرور ،

(٣) الآية ١١ سورة الضحى ،

(٤) الآية ٣ سورة المدثر ،

(٥) هذا مرتبط بقوله : ولا بدّ عند البصريين من تقدير فعل ، فهذا نتيجة لرأيهم وبيان لتقدير الفعل في المثال الذي هو موضع البحث ،

أن « إن » الشرطية ، كثيرة الاستعمال ، مع كان الناقصة ، فإن حُذِفَ شرطها جوازاً ، لم يغيّر حرف الشرط عن صورته ، نحو : إن سيفاً فسيف ، وإن حقاً وإن كذباً ؛ وكذا إن حُذِفَ شرطها وجوباً مع مفسّر ، كما في : إن زيداً كان منطلقاً ؛ وإن حُذِفَ شرطها وجوباً بلا مفسّر ، وجب تغيير صورتها ، من كسر الهزمة إلى فتحها ، لأن بقاءها على وضعها الأصلي مع قطعها وجوباً عن مقتضاها الأصلي بلا مفسّر هو كالعوض : مستكره ،<sup>١</sup> فإذا غيّرت عن حالها الوضعي ، سهّل حُذِفَ شرطها على سبيل الوجوب ، لأنها تصبح كأنها ليست في الظاهر حرف الشرط ، ولا بدّ ، إذن ، من « ما » لتكون كالكافّة لها عن مقتضاها ، أعني الشرط ؛ ثم لا يخلو حالها عند ذلك من أن تحذف منها « كان » مع اسمها وغيرها ، أو تحذفها وحدها ، فإن كان الأول ، وجب في جزائها الفاء لتؤذن بها أنّ « أمّا » في الأصل حرف شرط ، لأن الفاء علّم السببية ، فجئى بها لمّا تغيّرت صورة حرف السببية أعني « إن » ؛ وسقط على سبيل الوجوب جميع أجزاء السبب ، أعني : كان مع اسمها وغيرها ، وذلك نحو : أمّا زيد فنطلق ، أي : أمّا يكن في الدنيا شيء ، فزيد منطلق ، أي إن يكن شيء موجوداً ، يوجد انطلاق زيد ، أي هو منطلق لا محالة ، فلا بدّ ، إذن ، من إقامة جزء من أجزاء مقام الشرط ، لأنه لم يبق منه شيء ، كما يجيى في حروف الشرط ؛

وإن كان الثاني ، فالفاء غير لازمة ، بل يجوز حذفها والإتيان بها ، نحو : أمّا زيد منطلقاً ، انطلقت ، وأمّا أنت ذا نفر فإن قومي ... ؟

وأمّا فتح هزمة « إن » الشرطية ، من دون حذف الشرط ، كما أثبت الكوفيون فليس بمشهور ؛

وقد تحذف « كان » بعد « إمّا » المكسورة قليلاً ؛ وقال سيبويه<sup>٢</sup> : لم يجر حذف الفعل مع « إمّا » المكسورة ؛ وقال أبو علي<sup>٣</sup> : لأن « ما » التي بعدها ، أشبهت اللام في تأكيد

(١) خبر عن قوله : لأن بقاءها ، وقوله قبل ذلك : هو كالعوض ، صفة لمفسّر ؛

(٢) ج ١ ص ١٤٨ ، وهو بمقتضى ؛

(٣) أي الفارسي ، تعليلاً لقول سيبويه ؛

الفعل، فن كمّ جاز في : « وإمّا مخافن<sup>١</sup> » ، و :

٢٤٢ - ومن عِضِه ما يَنْبَتُ شَكيْرُه<sup>٢</sup>

النون<sup>٣</sup> ، كما جازت مع اللام في نحو : لنفعلن<sup>٤</sup> ، كما يجيئ في نون التوكيد ، فلم يحسن حذف الفعل ، مع ثبوت ما يؤكده ؛

وقد جاءت كان الناقصة محذوفة بعد « لدن » ، وأخواته<sup>٥</sup> ، نحو رأيتك كدُن قائماً ، أي لدن كنت قائماً ، قال .

٢٤٣ - من كدُ شولاً طَلَى إِتلاها<sup>٦</sup>

أي : من كدُ كانت شولاً ، والإِتلاء : أن تلد الناقة ، فتصير ذات بَلْوٍ<sup>٧</sup> ؛

---

(١) الآية ٥٨ سورة الأنفال

(٢) العِضه بالماء : واحدة الضياء نوع من الشجر وقيل إنه بالناء في آخره محذوف اللام مثل شفة والشكير ما ينبت حولها من الشوك ، أو من صغارها ، وهو مثل يضرب بشابهة الولد لأبيه وقد أورده سيوريه هكذا ج ٢ ص ١٥٣ من غير إشارة إلى أنه شعر ، ولعل ذلك هو السبب في أن شارح شواهد لم يكتب عليه ؛ وقد ورد هذا المثل ضمن بيتين من الشعر ، صدر في أحدهما ، وعمامة : قد يما ويقطع الزناد من الرند ، وعجز في الآخر وصدره : إذا مات منهم سيد سرقه أبنه ، ولم ينسب أي منهما إلى قائل ،

(٣) أي نون التوكيد ، وهو فاعل لقوله فن كمّ جاز في وإمّا مخافن الخ ،

(٤) يريد : اللغات المستعملة في لدن ،

(٥) هذا من شواهد سيوريه التي لم يعرف لها قائل ، وهو في سيوريه ج ١ ص ١٣٤ ، ومثاله : ومن قول العرب ..

وربما كان ذلك دليلاً على أنه مثل وليس شعراً ؛ والشول جمع شائل ، وهو غصن بالناقاة التي تنبتاً للحمى ،

وإلى إتلاها أي إلى أن تلد كما قال الشارح ،

(٦) التلر بكسر التاء : ولد الناقة لأنه يتلوها أي يبعثها ،



[ اسم انّ ]

[ وأخواتها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« اسم انّ وأخواتها ، هو المسند إليه بعد دخولها ، مثل إنّ زيدا »  
« قائم »

[ قال الرضي : ]

ينتقض بمثل : أخوه ، في قولك : إنّ زيدا قائم أخوه <sup>١</sup> ،

[ المنصوب ]

[ بلا التي لنفي الجنس ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند إليه بعد دخولها ، »  
« يليها ، نكرة ، مضافاً أو مشبهاً به ، مثل : لا غلام رجل لك ، »

---

(١) هكذا اقتصر الرضي على هذه العبارة في شرح كلام ابن الحاجب هنا ،

« ولا عشرين درهماً لك ؛ فإن كان مفرداً فهو مبني على ما »  
 « ينصب به وإن كان معرفة ، أو مفصلاً بينه وبين لا ، وجب »  
 « الرفع والتكرير ؛ ونحو : قضية ولا أبا حسن لها ، متأول » ؛

### [ قال الرضي : ]

لم يقل : اسم « لا » التي لنفي الجنس ، كما قال : اسم « ان » وأخواتها ، لأن كلامه  
 في المنصوبات ، وجميع ما هو اسم « لا » المذكورة ليس منصوباً<sup>١</sup> ، بل بعضه مبني ،  
 نحو : لا رجل ، فلما قصد المنصوب ، احتاج إلى التمييز ، بالتقييدات المذكورة ، لأن  
 اسم « لا » ، لا يكون منصوباً إلا باجتماعها ، وهي ثلاثة ، كونه نكرة ، وكونه مضافاً ،  
 أو مشبهاً به ، وأن يليها ، فلو احتل واحد منها ، لم ينتصب ، كما يجيء ، ولو قصد إلى  
 اسم « لا » من حيث كونه اسمها ، لكان يكفي أن يقول ، كما هي عادة : هو المسند إليه  
 بعد دخولها<sup>٢</sup> ؛

قوله : يليها ، ونكرة ، ومضافاً : أحوال مترادفة ، والعامل فيها « المسند » وذو الحال :  
 الضمير المجرور في « إليه » ؛

قوله : « لا غلام رجل لك » ، مضاف ، وقوله : لا عشرين درهماً لك : مضارع  
 له ، وقد بينا المضارع للمضاف في باب المتأدى<sup>٣</sup> ؛

قوله : « فإن كان مفرداً » ، أي : فإن كان اسم « لا » مفرداً ، ولم يمر ذكر اسم  
 « لا » تصريحاً ، لكن سياق الكلام يدل عليه ؛ ولا يعود الضمير إلى قوله : المنصوب بلا ،  
 لأن المنصوب بلا ، لا يكون مفرداً ؛

(١) حقه أن يقول : وليس جميع ما هو اسم لا منصوباً بل بعضه مبني ،

(٢) أي كان يكفي أن يقتصر على هذه العبارة بدون ذكر شروط أخرى ،

(٣) ص ٣٥٤ من الجزء الأول ،

قوله : « على ما ينصب به » ، هذا أولى ، كما مر في المنادى ، من قولهم : مني على الفتح ، فلدخل فيه نحو : لا غلامين لك ، ولا مسلمين لك ، ويعني بالمفرد : ما ليس بمضاف ولا مضارع له ، فلدخل فيه المثني والمجموع ؛

والفتحة في : « لا رجل » عند الزجاج والسيرافي : اعرابية ، خلافاً للمبرد والأخفش وغيرهما ، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك أنه قال : 'أ' و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولةا لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمترلة اسم واحد كخمس عشرة ؛ فأول المبرد قوله : تنصب بغير تنوين ، بأنها نصبت أولاً لكثرة بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء ، كما حذف في خمسة عشر ، للبناء ، اتفاقاً ؛ وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه مع كونه معرباً ، مركب مع عامله لا يفصل عنه ، كما لا يفصل عشر ، من خمسة ، فحذف التنوين مع كونه معرباً لتناقله بالتركيب مع عامله ؛

قال أبو سعيد : 'ب' وإنما ركب مع عامله ، لإفادة « لا » التبرئة 'ج' ، للاستفراق كما أفادته « من » الاستفراقية في : هل من رجل في الدار ، لأن « لا رجل في الدار » جواب : هل من رجل ، فركبوا « لا » مع النكرة ، كما أن « من » مركبة معها ، تطبيقاً للجواب بالسؤال ، ثم حذف التنوين لتناقل الكلمة بالتركيب ، مع كونها معربة ؛

والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه ، لأن حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون ، لغير الإضافة والبناء : غير معهود ، وأيضاً : التركيب بين « لا » والمنفي ، ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور ، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين ؛

(١) هذا في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ ، وما بعدها ، وكذلك النقل الآتي قريباً عن سيبويه ، وكثير مما نقله هنا ، وارد بمنه أو بلفظه في هذا الموضع من سيبويه

(٢) أي السرافي ،

(٣) وضحاها فيما سبق معنى تسميتها لا التبرئة ؛

وقال سيبويه : إنما حذف التنوين من المنّي ، لأن « لا » ، لا تعمل إلا في النكرة ، و « لا » ومعموها في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها ، خولف بلفظها ، يعني أن اختصاصها بالتنكير ، وكون ما بعدها مبتدأ : سبب بناء معمولها ، على مذهب من قال بينائه ، أو سبب حذف تنوين معمولها عند من قال بأعرابه ، لأنها بمجموع الشيتين خالفت سائر العوامل ، كأنها وأخواتها ، فخولف بمعمولها سائر المعمولات ؛

وهذا ضعيف ، أعني بناء المفعول ، أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل أخواته ؛ والحق أن نقول : أنه مبني لتضمنه لمن الاستفراقية ، وذلك لأن قولك : لا رجل ، نص في نفي الجنس ، بمنزلة : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فإنه وإن كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، لكن لا نصاً بل هو الظاهر ، كما أن : ما جاءني من رجل ، نص في الاستفراق ، بخلاف : ما جاءني رجل ، إذ يجوز أن يقال : لا رجل في الدار ، بل رجلان ، وما جاءني رجل ، بل رجلان ، ولا يجوز : لا رجل في الدار ، بالفتح ، بل رجلان ، وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض ، فلما أرادوا التنصيص على الاستفراق ، ضمّنوا النكرة معنى « من » فبنوها ؛ وإنما بنيت على ما تنصب به ، ليكون البناء على حركة استحققتها النكرة في الأصل قبل البناء ؛

ولم يُبنِ المضاف ، ولا المضارع له ، لأن الإضافة ترجع جانب الاسمية ليصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل ، أعني الإعراب ، ولا يكون مضاف مبني إلا نادراً ، نحو : خمسة عشر ك ، ونحوه ؛

ومن قال : المنّي معرب حذف تنوينه ، دلالة على كونه مركباً مع « لا » ، قال : لم يركب المضاف ، والمضارع له ، لأنه لا يركب أكثر من كلمتين ؛

وأما نحو : لا رجل ظريف<sup>١</sup> ، فسيجيء حكمه ؛

ونحو : لا مسلمين ولا مسلمين ، مبني خلافاً للمبرد ، فإن قال<sup>٢</sup> به لأن النون كالتنوين

(١) أي بتركيب الاسم مع صفته ،

(٢) فإن قال أي للمبرد ، به أي بالإعراب المستفاد من قوله : مبني خلافاً للمبرد ،

الذي هو دليل الإعراب ، فنقوض بنحو : يا زيدان ، ويا زيدون ، وهما مبنيان مع وجود النون ، إذ لو كانا معرفين لقبل : يا زيدَين ويا زيدَين ، والنون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في أول الكتاب <sup>١</sup> ، ونُقِل عنه <sup>٢</sup> أنه قال : لأن المتن والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه : مضارع للمضاف فيجب النصب ، ووردَ بأن المعطوف في باب « لا » مبنى ، نحو : لا رجل وامرأة ، وله أن يقول <sup>٣</sup> : أردت عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد ، كما ذكرنا في النداء في نحو : ثلاثة وثلاثين ، ولا شك أن المتن والمجموع مثل هذا المنسوق ، لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون : وقيل : إنما قال ذلك ، لأنه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع ، والجواب : أنه لم يقدّم دليل قاطع على أن « لا » مركب مع المتن ، كما يجيب بيبانه ، ولو سلمنا ، فليس بناؤه للتركيب كما مر بيبانه ، وإن سلمنا فنحن نقول : حضرموتان ، وحضرموتون ، في المسعى بحضرموت ، كما يجيب في باب المتن ؛ وأما جمع سلامة المؤنث فيعضهم بينه على الكسر مع التنوين ، قياساً لا سماعاً ، نظراً إلى أن التنوين للمقابلة ، لا للتمكن ، بدليل قوله تعالى : « من عرفاتٍ <sup>٤</sup> » ،

وهو منقوض <sup>٥</sup> بنحو : يا مسلمات ، مجرداً عن التنوين ، اتفاقاً ؛

والجمهور يكسرونه بلا تنوين ، لأنها <sup>٦</sup> وإن لم تكن للتمكن ، فهي مشبهة لتنوين التمكن ، فيكون على هذين القولين داخلان في عموم قوله : يبنى على ما ينصب به ؛

(١) ص ٨٣ من الجزء الأول

(٢) عنه أي عن البورد في تعليل القول بالإعراب ،

(٣) أي له أن يطر عن الرد بأن المعطوف مبنى ؛

(٤) جزء من الآية ١٩٨ سورة البقرة ،

(٥) وهو منقوض ، أي القول ببناء جمع المؤنث على الكسر مع التنوين ؛

(٦) يتكرر في كلام الرضي التعبير عن التنوين وعن بعض الأدوات ، مرة بالذكر ومرة بالمؤنث وذلك جاز باعتبار ذلك لفظاً ، أو كلمة ، ولكنه قد يجمع بين الأسلوبين في وقت واحد ، وقد أصلحت ما سهل إصلاحه من ذلك ؛

والمازني يفتحه بلا تنوين ، نحو قوله :

٢٤٤ - إن الشباب السذي مجد عواقبه فيه تَلَدٌ ولا لَسَدَاتٌ للشيب<sup>١</sup>  
حذراً<sup>٢</sup> من مخالفته في الحركة لسائر المبنى بعد « لا » الثبوتية ، مما كان معرباً بالحركة قبل  
دخولها ، وهذا أولى مما قبله ، طرداً للباب على نسق واحد ؛

واعلم أن الجار ، إذا دخل على « لا » الثبوتية ، منع من بناء المبنى بعدها ، نحو قولك :  
كنت بلا مال ، وغضبت من لا شيء ، وذلك لتعذر تقدير « من » بعدها ، إذ لا يجوز :  
بلا من مال ، وأيضاً ؛ فإن عمل « لا » إنما كان لمشايتها « أن » ، كما يجيء ، وتوسطها  
يبطل الشبه . لأن « إن » لا بد لها من التصدير ، وربما فتح<sup>٣</sup> ، نظراً إلى لفظ « لا » ،  
ف قيل : كنت بلا مال ، وذلك كما بُني مع « لا » الزائدة ، نظراً إلى لفظها ، كما أنشد  
الأخفش :

٢٤٥ - لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إذن ، كَلَامٌ ذُوو أحسابها عمراً<sup>٤</sup>  
فلأ ، زائدة ، وقد اعتبرت في الاسم لها ، فها ظنك بجواز البناء ، مع عدم زيادتها ،  
لكنه مع ذلك ، قليل ؛

ونحو قوله تعالى : « لا تريب عليكم » ، عند سيبويه ، وجمهور النحاة ، الظرف  
بعد المني لا يتعلق بالمني ، وإلا كان مضارعاً للمضاف فانتصب ، كما في : لا خيراً من  
زيد عندنا ، بل الظرف متعلق بمحذوف ، وهو خبر المبتدأ كما في قولك : عليك تريب ،  
و « اليوم » معمول لمليكم ، ويجوز العكس ؛ .

---

(١) هذا البيت من قصيدة لسلامة بن جندل السعدي ، وهي إحدى المفضليات ، وقيل :

أردى الشباب حميداً ذو التماجيـب أودى وذلك شأو غير مطلوب

(٢) لتليل لما ذهب إليه المازني .

(٣) أي الاسم الواقع بعد لا المسبوقة بحرف الجر ، وقوله فتح ، أي بني على الفتح ،

(٤) هذا من قصيدة للفرزدق في هجاء عمر بن هبيرة الفرزاري وقيل :

يـا أيـها النـابـح المـساوي لثـقـولـه إـليك ، أخـبـرك عـما يـجـهـل الخـبر

ومعنى بيت الشاعر : لو لم تكن غطفان مذنية ، لقام كبارها وذو الرأي فيها بلوم عمر ، ومنعه من التعرض لي ،

(٥) الآية ٩٢ سورة يوسف .

وكذا قوله تعالى : « لا عاصمَ اليوم من أمر الله »<sup>١</sup> ، اليومَ خبر المبتدأ ، [ وقوله : من أمر الله ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : العصمة المنفية من أمر الله ، وهذه الجملة التبيينية لا محل لها ، كما قلنا في سقياً لك ، ان التقدير : هو لك ، وإنما لم يكن للجملة الميية محل ، لأنها مستأنفة لفظاً ، ]<sup>٢</sup> أو قوله : من أمر الله متعلق بما دلَّ عليه : لا عاصم ، أي : لا يعصم من أمر الله ؛

فلا تظنَّ أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمتني ، وإن أوهمت ذلك في الظاهر ، بل مثله متعلق بمحذوف ، وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر ، يجوز جعل ذلك الجارَ خبراً عن ذلك المصدر ، مثبتاً كان أو منفيّاً ، كما تقول : الاكحال عليك ، وإليك المصير ، ومنك الخوف ، وبك الاستعانة ، وما عليك المعول ، وليس بك الالتجاء ، ومنه : « لا تريب عليكم » ، وذلك لأن الخبر المقدَّر ههنا ، أعني ما يتعلق به الجار ، فيه معنى المبتدأ لتضمنه خبره ، ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل ، فلا تقول : بك مارٌ ، على أن « بك » خبر عن « مار » ؛

فلذا قلنا مدلول « لا عاصم » لقوله<sup>٣</sup> « من أمر الله » ؛

وتقول : لا مصليةً في الجامع ، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ، أي : ليس في الوجود من يصلِّي في الجامع ، ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلِّي في غيره ، وإذا قلت : لا مصليةً في الجامع ، فالمعنى : ليس في الجامع مصل ، سواء صلي في الجامع أو في غيره ؛

هذا وحكى أبو علي عن البغداديين أنهم يجوزون كون الظرف والجار في : لا آثرَ

(١) الآية ٤٣ سورة هود . وتقدمت

٢ (٢) جاءت العبارة التي بين القوسين في النسخة المطبوعة وجاء بعضها عبارة وقوله من أمر الله . وهي ليست في بعض النسخ كما في تعليقات الجرجاني ، وكان إصلاح « وقوله » إلى « أو قوله » مفيداً ، ليكون وجهاً آخر .

(٣) أي ليتعلق به الجار والمجرور وهو : من أمر الله ،

بالمعروف ، ولا عاصمَ اليوم من أمر الله ، من صلة المنّي ، وفيه نظر ، لأن المضارع للمضاف لا ينفي ؛

وذهب ابن مالك ، إلى أن مثل هذا مضارع 'معرب' ، لكنه انتزع تنوينه ، تشبيهاً بالمضاف ؛

قوله : « وإن كان معرفة أو مفصولاً بينه وبين لا ، وجب التكرير والرفع » ، اعلم أن « لا » التبرئة إنما تعمل لمشابتها لأن ، ووجه المشابهة أن : « إن » للمبالغة في الإثبات ، إذ معناها التحقيق لا غير ، و « لا » التبرئة للمبالغة في النفي ، لأنها لنفي الجنس <sup>٢</sup> ، فلما توغلنا في الطرفين ، أعني في النفي والإثبات ، تشابهتا ، فأعيلت عملها ، وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين : أحدهما أن أصلها التي هي « إن » ، إنما تعمل لمشابتها الفعل ، لا بالأصالة ، فهي مشبهة بالمشبهة ، والثاني أن الظاهر أن بين « إن » و « لا » التبرئة تنافياً وتناقضاً ، لا مشابهة ولا مقارنة .

فعل هذا نقول : إنما لم تعمل في المعرفة ، لأن وجه المشابهة ، وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة ، إذ ليست المعرفة لفظ جنس ، حتى ينتفي الجنس بانتفاءها ، وكذا ، لم تعمل في المفصول بينه وبينها ، لما ذكرنا من ضعف عملها ، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها ، وكما ، لم يميز العمل في المفصول ، لم يميز بناؤه أيضاً ، لأن الموجب للبناء ، تضمن « من » الاستغراقية ، ودليل تضمنها : « لا » التبرئة ، فلما بعد دليلها ضعف أمر التضمن ؛

ومن قال : إن الفتحة إعرابية ، قال : إنما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب ، وقد انتهى التركيب بالفصل ؛

(١) أي مضارع للمضاف وهو معرب ؛

(٢) أشرت عند تفسير قولهم : لا التبرئة ، أن معناه أنها برأت جنس الاسم عن الانصاف بالخبر ، وهذا اصطلاح



وقيل : إنما لم يُبين مع الفصل ، لأنهما لما مُزجا ، تعدى البناء من « لا » إلى المنفى بسبب التركيب ، فإذا انتفى التركيب ، انتفى تعدى البناء إليه ،  
ثم نقول : ويجوز ، لما ذكرنا من ضعف عملها ، أن تلغيا مع كون المنفى نكرة غير مفصلة ؛

ويجب في المواضع الثلاثة التي ألغيت فيها « لا » ، إمّا وجوباً ، كما في المعرفة والمفصول ، وإمّا جوازاً ، كما في النكرة المتصلة ، تكريراً ' « لا » ، ولا يجب ذلك إذا أعملتها ، أو بنيت اسمها ، وذلك لأن المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس ، وعملها عمل ' إن ' أو بناء اسمها كافٍ في هذا القرض ، إذ لا يكونان إلا مع « لا » الثبوتية ، أما إذا ألغيت ، فإنه جعل تكريرها منهاً على كونها لنفي الجنس في التكرات ، لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة ، وأمّا في المعارف ، فالتكرير جُبران لما لها من نفي الجنس الذي لا يمكن أن يحصل في المعرفة ؛

وأجاز أبو العباس<sup>٢</sup> ، وابن كيسان<sup>٣</sup> ، عدم تكرير « لا » في المواضع الثلاثة ، أمّا مع المعرفة فنحو : لا زيد في الدار ، وقولهم : لا نولك أن تفعل كذا ، وأمّا مع المفصول فنحو : لا فيها رجل ، قال :  
٢٤٦ - بكت جَزَعاً واشترجعت ثم آذنت كتابها أن لا إلينا رجوعها<sup>٤</sup>  
وأمّا مع المنكر المتصل ، فنحو : لا رجلٌ في الدار ، قال :  
٢٤٧ - وأنت امرؤٌ منا خُلِفْتَ لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجع<sup>٥</sup>

(١) فاعل قوله : ويجب في المواضع الثلاثة ،

(٢) أي المبرد ، وهذه كتيبه وتقدم ذكره ،

(٣) وكذلك ابن كيسان تقدم ذكره في هذا الجزء والذي قبله ،

(٤) قال البغدادي إنه من أبيات سيويه التي لم يعرف لها قائل ، والبيت في سيويه ج ١ ص ٣٥٥ ،

(٥) نقل البغدادي عن شراح شواهد سيويه ، أن هذا البيت لرجل من بني سلول ، لم يذكر اسمه ثم نقل عن الحمصري وغيره نسبة إلى الضحاك بن هشام ، ثم قال : وزاد الحمصري بعده بيتين ، أحدهما قوله :  
وليك خصال صالحات يشينها لديك جفاء عتله الرد ضائع

ومثله قولهم : لا سوا ، وقوله :

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا بَراح<sup>١</sup> - ٨٠  
وقوله :

٢٤٨ - تركني حين لا مالٌ أعيش به وحينَ جُنَّ زمان الناس أو كَلِّيا<sup>٢</sup>

وأجيب بأن قولهم : لا نوْلُك أن تفعل كذا ، بمعنى : لا ينبغي لك أن تفعل فهي في المعنى ، هي الداخلة على المضارع ، وتلك لا يلزم تكريرها ، والنول ، مصدرٌ بمعنى التناول ، وهو ههنا بمعنى المفعول ، أي : ليس متناولك ومأخوذك هذا الفعل ، أي لا ينبغي لك أن تأخذه وتتأوله ؛

وبشذوذ<sup>٣</sup> قوله : أن لا إلينا جوعُها ، ولا نفعٌ ، ولا بَراحٌ ، ولا مستصرخ<sup>٤</sup> ، ولا مال ، وقولهم : لا سوا ؛

أو يكون « لا » في : لا سوا عوضاً من المبتدأ المحذوف ، إذ لا يقال : هما لا سوا ، على ما ذهب إليه سيبويه ،<sup>٥</sup> وأما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال ؛

أو بأن : لا بَراح ، ولا مستصرخ ، ولا مال ، بمعنى : ليس ؛ وقد ذكرنا في المرفوعات أنه لم يثبت أعمال « لا » عملَ ليس<sup>٦</sup> ؛

والأولى حمل ذلك كله على الضرورة والشذوذ ، وإلّا فهو تحكّم ؛

---

(١) من الأبيات التي قالها سعد بن مالك من بني قيس يعرض فيها بالحارث بن عباد الذي قعد عن المشاركة في الحرب ، وقد أشرنا إليها عند الشاهد رقم ٢١٢ في هذا الجزء .

(٢) من أبيات لأبي الطفيل ، حامر بن وائلة الصحابي . في رثاء ابنه ، الطفيل ، يقول فيها :

فإن سلكت سبيلاً كنت سالكها ولا محالة أن يسألني الذي كتبنا  
فما لفتفتك من ربي ولا شيع ولا ظففت لبالي الميش مسرقها

(٣) معطوف على قوله : وأجيب بأن قولهم ... وكذلك ما يأتي بعده ؛

(٤) هذا في سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ ، وليس من الأمثلة التي ذكرها الرضي ، ولعله في بعض النسخ

(٥) عبارة سيبويه : ألا ترى أنك لا تقول : هذان لا سوا .. ج ١ ص ٣٥٧ ؛

(٦) في هذا الموضع اضطراب في النسخ أمكن بتوفيق الله إصلاحه إلى ما أثبتناه ؛

فعل هذا نقول : يجب في الاختيار ، تكرير « لا » المهيمة الداخلة على غير لفظ الفعل ، إلا في موضعين ، أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقديرًا ، وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر ، نحو : لا مرحبًا ، أي : لا لقيت مرحبًا ، أو لا رَحْبَ موضعك ، ولا أهلاً ، أي : لا أتيت أهلاً ، ولا سهلاً ، أي : لا وُطِئت سهلاً ، ولا نعمة ، أي : لا نعت عبتك نعمة ، وكذا ، لا مسرة ، ولا كرامة ؛

أو إذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء ، نحو لا سلام عليك ، ولا بك السوء ، لأن الدعاء بالفعل أولى وأكثر ، لأنه في الأصل أمر أو نهى ، فكأنه قيل ، لا سلّمت سلاماً ، كما ذكرناه في أول المبتدأ ، ولا أصابك السوء<sup>١</sup> ، أو إذا دخلت على « نولك » نحو : لا نولك أن تفعل كذا ، أي لا ينبغي كما مر ؛

وإنما لم نكرر « لا » في هذه المواضع ، لأنها إذا دخلت على الفعل ، لم يجب تكريرها ، إلا إذا كان الفعل ماضياً غير دعاء ، نحو قوله تعالى : « فلا صدق ولا صلى »<sup>٢</sup> ،

وثانيهما<sup>٣</sup> : أن تكون « لا » بمعنى « غير » مع أحد ثلاثة شروط : أحدها أن تدخل على لفظ « شيء » ، سواء انجرّ بالإضافة ، نحو : هو ابن لا شيء ، أو بحرف الجر ، أي حرف حرف كان ، نحو : كنت بلا شيء ، وغضبت من لا شيء ، وما أنت إلا كلاً شيء ، وخلقت من لا شيء ، أو انتصب نحو : انك ولا شيئاً سواء ؛ أو ارتفع ، نحو : أنت لا شيء ، وثانيها أن ينجرّ ما بعد « لا » بباء الجر قبلها ، نحو : كنت بلا مال ، ولا ينجرّ ، إذا لم يكن لفظ شيء ، إلّا بها من بين حروف الجر ، ولم يثبت انجراره بالإضافة ؛ وأما قول جرير :

٢٤٩ - ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين<sup>٤</sup>

(١) هو تفسير للمثال الذي ذكره ، بمعنى ، وإلا فالمناسب أن يكون تقديره مثلاً : لا لك بك السوء ،

(٢) الآية ٣١ سورة القيامة ،

(٣) أي ثاني الموضوعين اللذين لا يجب فيها تكرار « لا » ؛

(٤) هذا مطلع قصيدة لجرير ، وهي في هجاء الفرزدق ، وبعد المطلع :

فالأولى أن « لا » زائدة ، كما في قوله :

٢٥٠ - في بئر لا حور سرى وما شمر

أي : علّك الشيب في وقت : وقت الشيب ، أي لم تشيب قبل أوانه ، أي في وقت يكون في أثنائه وقت الشيب ، والأول ، أي الوقت الأول<sup>٢</sup> : من الثلاثين إلى ما فوقها ، مثلاً ، فأضاف الأول إلى الثاني لاشتتاله عليه ،

وقال أبو علي : « لا » غير زائدة ، على تأويل : وقت لا وقت اللهو ، كما فوق الثلاثين ، وأما قول الشاعر :

٢٥١ - حنت قلوصي حين لا حين محن<sup>٣</sup>

فحين ، الأول ، مضاف إلى الجملة ، أي : حين لا حين حاصل ،

والثاني<sup>٤</sup> : أن يعطف ما بعد « لا » على المجرور بغير ، كقوله تعالى : « غير المغضوب عليهم ولا الضالين » ، وقولك : زيد غير الفارس ولا الشجاع ، ولا يجوز : أنت غير زيد ولا عمرو ، قالوا : لأنهم<sup>٥</sup> راعوا صورة « لا » غير مجعولة بمعنى « غير » فإنها يلزم تكريرها مع الكلم<sup>٦</sup> ؛

---

للفانيات وصال لست قاطعه على سواهيد من مختلف وتلويين

وقد كتب البغدادي على الشاهد الذي بعده قبل أن يكتب عليه ، وذلك راجع إلى ما أشرنا إليه كثيراً من اختلاف نسخ هذا الشرح ، فكان الرضي ذكر لي بعض النسخ ، الشاهد الآتي ، قبل أن يذكر هذا الشاهد ، وإن كان سياق الكلام يرجع هذا الترتيب للشاهدين المذكورين ؛

(١) هذا من أرجوزة طويلة للمحتاج في مدح عمر بن عبيد الله ، وكان قد وجهه عبد الملك بن مروان لقتال بعض المعتزدين من الخوارج ، أوما : قد جبر الدين لأنه فجبر ، والقفل : جبر ، الثاني ، لازم ، مطاوع للأول المتعدي ، أي جبره فاجبر ، والحدود : للمهلكة التي يهلك فيها السائر ؛

(٢) قصده : الأول من لفظي الوقت المذكورين في تفسيره لمعنى البيت ؛

(٣) المحن مصدر ميمي بمعنى الحنين ، أي حين لا وقت حنين ، قال البغدادي : هو من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٣٥٨

(٤) أي ثالث الشروط التي يجب أن يتحقق أحدها لعدم تكرير « لا » ؛

(٥) آخر سورة الفاتحة ؛

(٦) هذا تعليل لعدم جواز المثال : أنت غير زيد ولا عمرو ؛

وأما المعرف باللام فإن التعريف فيه غير مقصود قصده ، فهو في حكم المنكر ، ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى « غير » ، نحو : لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم ؛

وأما المعرف باللام مع « لا » التبرئة ، فلا بد معه من تكريرها في نحو : لا الرجل في الدار ولا المرأة ؛ استضعف هذا التعريف بعد خروج « لا » إلى معنى « غير » ، ولضعفها أيضاً بهذا الخروج ، فجوز عدم تكريرها ، نحو : أنت غير الفارس ولا الشجاع ، وألزمنا التكرير قبل خروجها لقوتها ؛

هذا ، وإن كانت « لا » بمعنى « غير » ، مجردة عن هذه الشروط ، لزم تكرارها ، أيضاً ، نحو قوله تعالى : « .. إلى ظل ذي ثلاث شعب ، لا ظليل ولا يغني من اللهب »<sup>١</sup> ، وقولك : زيد لا راكب ولا ماش ، وجاء في زيد لا راكباً ولا ماشياً ؛

وأما قول العوام : أنا لا راكب ، واللا إنسان أعم من اللاحيون فغير مستند إلى حجة ؛

وجواز ترك التكرير مع الشرط الأول ، معلل بكثرة استعمال « لا » مع شيء ، وهو مع الشرط الثاني معلل بعدم « لا » عن أصلها أعني كونها للتبرئة ، وذلك بتعلل تقدير « بين » الاستفراقة بعد « لا » ، لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر ، فلذا جاز : جئت بلا زيد ، من غير تكرير مع العلم ، وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة ، لأن « غير » بمعناها ؛

ونعني بكون « لا » بمعنى « غير » ، كونها لنفي الاسم الذي بعدها ، كغير ، فلا يكون لها صدر الكلام ، وبكونها للتبرئة : أنها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدير ؛

واعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال ، بنكرة<sup>٢</sup> ، فينتصب بلاء<sup>٣</sup> التبرئة ،

(١) الآيتان ٣٠ ، ٣١ سورة المرسلات ؛

(٢) أي ترك التكرير ، أو جواز ترك التكرير ، وكلما فيما بعده ،

(٣) متعلق بقوله : قد يؤول العلم ،

(٤) تقع كلمة « لا » في كلام الرضي كثيراً جمزة في آخرها ، ووجهه أنه قصد لفظها وأمرها ، فريدت لي -

ويتزعم منه لام التعريف إن كانت فيه ، نحو : لا حسن ، في : الحسن البصري ، وكذا : لا صديق ، في الصديق<sup>١</sup> ، أو لما أضيف إليه<sup>٢</sup> ، نحو : لا امرأ قيس ، ولا ابن زبير ، ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي : عبد الله ، وعبد الرحمن ، إذ « الله » و « الرحمن » ، لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما ، قال :

٢٥٢ - لا هيثم الليلة للمعلي<sup>٣</sup>

- وقال :

٢٥٣ - أرى الحاجات عند أبي غنيب نكيدن ولا أمية في البلاد<sup>٤</sup>

ولتاويله بالمنكر وجهان : إما أن يقدر مضاف هو « مثل » فلا يتعرف بالإضافة لتوغلّه في الإبهام ، وإلما يجعل في صورة المنكر يتزعم اللام ، وإن كان المنى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرف كان ، لرعاية اللفظ وإصلاحه ، وبين ثم قال الأخفش : عل هذا التأويل يتمتع وصفه ، لأنه في صورة النكرة ، فبتمتع وصفه معرفة ، وهو معرفة في الحقيقة ، فلا يوصف بنكرة ؛

وإلما أن يجعل العلم<sup>٥</sup> لاشتباهه بتلك الخلّة ، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، لأن معنى قضيته ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها ، إذ هو ، كرم الله وجهه ، كان فيصلاً في الحكومات ، عل ما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أقضاكم علي » ، فصار

آخرها ألف للتضعيف وللبت هزة ، كما هو حكم كل ثنائي الوضع إذا انتقل إلى الاسمية وقصد اعرابه ،

(١) الصديق : هو خيريلد بن نفيل من بني كلاب كان قد أصيب بقرية في رأسه جعلته يصنع كلما سمع صوتاً قوياً ، وليل في سبب تسميته غير ذلك ،

(٢) أي أو يتزعم اللام بما أضيف إليه

(٣) شطر من الرجز نسبة الفراء إلى رجل من بني فخير ، وهيثم : اسم رجل كان مشهوراً بحسن حذاء الإبل وحسن رعايتها ، ورودا بعده : ولا فنى مثل ابن خيري ، وقالوا : المراد بابن خيري : جميل بشة ،

(٤) أبو غنيب بصيغة المصغر ، هو عبد الله بن الزبير بن العوام وقائل الشعر هو عبد الله بن الزبير ، بفتح الزاي ، الأسدي ، وقد عل ابن العوام قاصداً عونه فلم يستجب له فخرج من عنده يقول شعراً منه هذا البيت ،

(٥) الوجه الثاني من وجهي التأويل .

اسمه ، رضي الله عنه ، كابجنس المفيد لعنى الفصل والقطع ، كلفظ الفصيل ، وعمل هذا يمكن وصفه بالمتكرر ، وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى ، أي : لكل جبار قهار ، فيُصرف فرعون ، وموسى ، لتذكيرهما بالمعنى المذكور ؛

وجوز القراء إجراء المعرفة بجرى النكرة بأحد التأويلين ، في الضمير واسم الإشارة أيضاً ، نحو : لا إله هنا ، أو : لا هذا ، وهو بعيد غير مسموح ،

### [ تكرر لا ]

#### [ وأوجه الاعراب فيها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وفي مثل : لا حول ولا قوة إلا بالله ، خمسة أوجه : »  
« فتحهما : ونصب الثاني ، ورفعهم ، ورفع الأول »  
« على ضعف ويكون لا ، بمعنى ليس ، وفتح الثاني » ،

[ قال الرضي : ]

يعني إذا كررت « لا » ، مع أن عقيب كل منهما <sup>١</sup> بلا فصل : نكرة ، جاز في المجموع خمسة أوجه :

الأول : فتحهما ، ووجهه أن يجعل « لا » في الموضعين للتبئة ، فتنبئ اسميها ، كما لو انفردت كل منهما عن صاحبها ، ويجوز ، على مذهب سيبويه <sup>٢</sup> ، أن تقدر بعدهما

(١) ثلثة الضمير في منهما باعتبار أن التكرار محتاه ذكر الشيء مرتين ، أو أكثر ،

(٢) انظر سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ ؛

خبراً لهما معاً ، أي : لا حول ولا قوة لنا ، أي موجودان لنا ، لأن مذهبه أن « لا » المفتوح اسمها ، لا تعمل عمل « إن » في الخبر ، فهما في موضع الرفع ، فلا قوة ، معطوف على مبتدأ ، والمقدر مرفوع بأنه خبر المبتدأ ، لا خبر « لا » ، فيكون الكلام جملة واحدة ، نحو : زيد وعمرو ضاربان ، ويجوز ، أيضاً ، عنده ، أن تقدّر لكل واحد منهما خبراً ، أي لا حول موجود لنا ، ولا قوة موجودة لنا ، فيكون الكلام جملتين ،

وأما على مذهب غيره ، وهو أن « لا » المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل « إن » فيه ، كما عملت « لا » المنصوب اسمها فيه ، فيجوز ، أيضاً ، أن تقدّر لهما خبراً واحداً ، وذلك الخبر يكون مرفوعاً بلا ، الأولى ، والثانية معاً ، وهما ، وإن كانا عاملين ، إلا أنهما متاثلان ، فيجوز أن تعمل في اسم واحد عملاً واحداً ، كما في : إن زيداً وإن عمرواً قائمان ، كأنهما شيء واحد ، وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة ، عملاً واحداً في معمول واحد ، قياساً على امتناع حصول أثر واحد من مؤثرين ، ويجوز ، أيضاً ، عندهم أن تقدّر لكل واحد منهما خبراً على حiale .

والثاني : فتح الأول ونصب الثاني ، على أن تكون « لا » الثانية زائدة لتأكيد نفي الأولى ، كما في قولك : ما جاءني زيد ولا عمرو ، فكأنك قلت : لا حول وقوة ، كقوله : ٢٥٤ - فلا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا<sup>١</sup> على ما يجيئ ، فلا يجوز ، عند سيبويه : أن تقدّر لهما خبراً واحداً بعدهما لأن خبر : لا حول ، مرفوع عنده بالابتداء ، وخبر : قوة ، مرفوع بلا ، لأن الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر ، وفاقاً لغيره ، فيرتفع الخبر بماملين مختلفين ولا يجوز ، فيجب أن تقدّر لكل منهما خبراً على حiale ؛ وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما ، لأن العامل فيه عندهم ، إذن ، « لا » وحدها ، ويجوز أن تقدّر عندهم لكل خبراً ،

(١) المراد : مروان بن الحكم وابنه عبد الملك ، والبيت غير منسوب لأحد ، غير ما نقله البغدادي عن ابن هشام أنه لرجل من بني عبد مناة ؛ وعنده بعضهم من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها ، وهو في سيبويه ، ج ١ ص ٣٤٩ ؛



والثالث : فتح الأول ورفع الثاني ، على أن « لا » زائدة ، كما في الوجه الثاني ، إلا أن العطف ههنا على المحل ، كما يبيى في : لا أَبَ وأبْنُ ،

فعند سيبويه : يجوز أن تقدّر لهما معاً خبراً واحداً ، أي : لا حولٌ وقوةٌ موجودان ، لكونه خبر المبتدأ ، وعند غيره ، لا بد لكل واحد من خبر منفرد ، لئلا يجتمع الابتداء ولفظ « لا » في رفع الخبر ، ويجوز أن يجعل « لا » غير زائدة ، بل لنفي الجنس ، لكن تلغيا عن العمل ، لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كونه اسمها نكرة غير مفصولة ، لضعف « لا » في العمل ، وقد حصل ههنا شرط الإلغاء ، كما تقدم ، وهو تكرير « لا » ، لأن التكرير حاصل سواء أُلغيت الأولى والثانية معاً ، كما في : لا حولٌ ولا قوةٌ ، أو أُلغيت الأولى دون الثانية ، كما في : لا حولٌ ولا قوةٌ ، على ما يبيى بعهدٌ ، أو أُلغيت الثانية دون الأولى ، كما في مسألتنا ، وهي : لا حولٌ ولا قوةٌ ،

وتقدير الخبر مع جعل الثانية « لا » التبرئة ، مثله مع جعلها زائدة ، سواء ؛ ولا نقول إن « لا » الثانية ههنا تحمل عمل « ليس » ، كما قال بعضهم ، لما قلنا : أنه لم يثبت في كلامهم عمل « لا » عمل « ليس » ، بل لم يروا : ألا كون الاسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوف ، نحو : لا براحٌ ، ولا مستصرخ فظنوا أنها عاملة عمل « ليس » ، والحق أنها « لا » التبرئة ، ملغاة ، لم تكرر للضرورة <sup>١</sup> ،

والرابع : رفعهما على ما ذكرنا أنه يجوز الغاء « لا » التبرئة لضعف عملها ، ويلزمها التكرار ، كما تقدم ، فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء و « لا » الثانية إما زائدة ، كما في الوجه الثاني وإما ملغاة غير زائدة ، كلاً ، الأولى ، ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر ، في هذا الوجه ، واحد ، إذ لا عامل ههنا إلا الابتداء فقط ، فلما أن تقدّر لكل واحد منهما خبراً ، والكلام جملتان ، أو تقدّر لهما معاً خبراً واحداً ، والكلام جملة واحدة ، والخامس : رفع الأول وفتح الثاني ، على أن « لا » الأولى للتبرئة لكنها ملغاة ، لما

(١) تقدم هذا مستوفى في الجزء الأول في باب اسم ما ولا ، وأعادته في هذا الجزء قبل قليل ،

ذكرنا من جواز ذلك ، لضعفها ، وقد حصل شرط الإلغاء ، وهو التكرير ، ولا يلزم من تكرير « لا » أن يتوافق الاسمان بهما<sup>١</sup> في الإعراب ، إذ التكرير هو الشرط فقط ، وقد حصل ، كما ذكرنا ؛

١- لا تخفون هذا ، فلا حاجة بنا إلى ما ذكر المصنف من قوله : ورفع الأول ، على ضعف إمكانه بمعنى ليس ؛ فإننا لا نضعف هذا الوجه ، بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء ، في حصول التكرير ، وتطابق الاسمين إعراباً ، ليس بشرط ؛ و « لا » في الجميع للتبرئة ، فكيف ، فلم يبق فيها النصوصية<sup>٢</sup> ، على الاستفراق ، وتقدير الخبر في هذا الوجه ، كما في الثالث ، سواء ؛ على المذهبين ؛

منه من حيث

[ دخول الهزمة على لا ]

[ وأثر ذلك ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا دخلت الهزمة لم تغير العمل ، ومعناها : الاستفهام ،  
« والقرئ ، والتمني » ؛

[ قال الرضي : ]

قال الأندلسي : لا أعرف أحداً يقول : تلتق ألف الاستفهام أداة النفي فتكون لمجرد الاستفهام ، بل ، لا بد أن تكون إما زائدة للإنكار ، أو للتوبيخ ، أو للتمني أو للعرض ؛

(١) أي بعد الأداة المكررة ، كما تقدم مظهر في أول هذا البحث ؛

(٢) أي الدلالة القاطعة على الاستفراق ، وهي كلمة مولدة ومعناها كون الشيء دالاً على معنى لا يحتمل التأويل ، وهي من قبيل المصادر الصناعية ؛

وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه ، لأنه قال <sup>١</sup> : اعلم أن « لا » في الاستفهام أو العرض ، تعمل فيما بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ،

فإن ذلك قول حسان :

٢٥٥ - ألا طعان ألا فرسان عادية ألا بمحشوكم حول التنانير<sup>٢</sup>  
وفي مثل : ألا قِمَاص بالعبير<sup>٣</sup> ، يضرب لمن ذلَّ بعد حرَّة ، فعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ، ولم يذكر سيبويه أن حال « ألا » في العرض كحال قبل الهزمة ، بل ذكره السيرافي ، وتبعه الجزولي والمصنف ، ورد ذلك الأندلسي وقال : هذا خطأ ، لأنها إذا كانت مَرَضاً ، كانت من حروف الأفعال كإن ولو ، وحرف التحضيض ، فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو : ألا زيداً تكومه ،

وأما إذا كان « ألا » بمعنى التثني ، كقوله :

٢٥٦ - ألا سبيلَ إلى خمير فأشربها ألا سبيلَ إلى نصر بن حجاج<sup>٤</sup>  
فالمازني والمبرد ، قالا : حكها حكم المجردة ، فيجوز عندهما ، العطف والوصف على الموضع ، نحو : ألا مالٌ كثيرٌ ، أنفقه ، و : ألا ماء وخمراً أشربهما ، وخبرها عندهما إما ظاهر أو مقدر ، كما في المجردة ،

---

(١) حجارة سيبويه في ج ١ ص ٣٥٨ ، ليس فيها ذكر العرض ، والشارح نفسه سينبه على ذلك ،

(٢) من أبيات لحسان بن ثابت الأنصاري في هجاء بني الحارث بن كعب يقول فيها :

حارب بن كعب ألا أحلام ترجركم حني وأتم من الجوف الجمالير  
لا بأس بالقوم من طول ومن غلظ جسم البغال وأحلام المصارير

(٣) المعروف في المثل : لا قِمَاص بالعبير ، والقِمَاص بضم القاف وبكسرهما ما يديه الحيوان من حركات تدل على نشاطه وقوته ، فعنى للمثل : اختيار بأنه أصبح لا يستطيع ذلك ،

(٤) لهذا البيت وما يتصل به قصة حدثت في عهد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وامتلأت بها كتب الأدب ، وصاحبة الشعر امرأة سمها عمر ، وهو يمر ليلاً ، وهي تتلفن بهذا الشعر وقد أطلقوا على هذه المرأة اسم : المثمنية ، واستدعى عمر ، نصر بن حجاج فوجده جميل الصورة ففاه ، وقد أورد البهتادي هذه القصة بروايات مختلفة ، وذكر ما لقيه نصر بن حجاج بسبب جماله من نفي وتشريد ،

واختار المصنف والجزولي مذهبهما ، وقال سيويه : لا يجوز حمل التابع على الموضع ، ولا خبر لها ، إذ التمني يغنيها عن الخبر ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فعنى ألا غلاماً : أتمنى غلاماً ، فلا تحتاج إلى خبر ، لا ظاهر ولا مقدر ، فهو كقولهم : اللهم غلاماً ، أي : هب لي غلاماً ؛

وأما ما يلي « لا » أي اسمها فلا خلاف بينهم أن لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة ، من النصب في المضاف والمضارع له ، والبناء في المفرد المنكر ، وأما قوله :  
 ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة بليت - ١٥٨ -  
 والبيت مضمّن<sup>٢</sup> ، فقال يونس : ثبوته ضرورة ، وقال الخليل : ألا ، حرف تحضيض ، كهلأ ، وسيدكر في قسم الحروف ، والفعل محذوف ، أي : هلا ثروتي رجلاً ؛  
 وروي الإلغاء في « ألا » التي للتمني ، نحو : ألا رجلاً جزاه الله خيراً ، وروي : ألا رجلاً بالجر ، أي : ألا من رجل ؛

### [ التعت والعطف ]

[ بعد اسم لا ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ونعت المبنى الأول ، مفرداً يليه : مبني ، ومعرب رفعاً ونصباً »

(١) تقدم هذا البيت في الجزء الأول من هذا الشرح في باب المنصوب على شريطة التفسير ، وهو لأعرابي أراد  
 أراد أن يتزوج فقال أيتها ، هذا أولها وبعدة :

لـرـجـلٍ لـيـتـي وـنـتـمَّ لـيـتـي وأعطيتها الاتاوة إن وضيت

(٢) أي أن معناه مرتبط بالبيت الذي بعده ، وثبت ما سبق أن البيت التالي له يتضمن خبر قوله بيت ، والتضمين من حيوب الشعر ؛

« نحو : لا رجلَ ظريفَ ، وظريفًا وظريفٌ ، وألاً فالأعراب ، »  
« والمعطف على اللفظ وعلى المحل جائز ، مثل : لا أبَ وأبناً ، »

[ قال الرضي : ]

قوله : نعت ، مبتدأ ، و : الأول ، صفته ، و : مبني : خبره ، وقوله : مفرداً ،  
يليه ، حالاً من الضمير في « مبني » ، والعامل : مبني ، أي : مبني النعت إذا ولي مبني  
« لا » وكان مفرداً ،

وإنما جاز بناء النعت المذكور ، مع انفصاله عن « لا » ، التي هي سبب البناء ، إذ بها  
يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن « من » ، لاجتماع ثلاثة أشياء فيه : أحدها كونه  
في المعنى هو المبني الذي وليا ، أهني اسم « لا » ، وفي اللفظ متصلاً به ، والثاني كون النفي  
في المعنى داخلاً فيه ، لأن المنفي في قولك : لا رجل ظريف ، هو الظرافة لا الرجل ،  
فكان « لا » دخلت عليه ، فكأنك قلت : لا ظريف ، فلذا ، لم تُبن صفة المنادى في نحو :  
يا زيدَ الظريف ، لأن النداء متعلق بالموصوف ، والثالث قربه من « لا » التي هي سبب  
البناء ، إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحداً هو « لا » ،

فلبناء النعت أربع شرائط : أن يكون نعتُ المبني بلا ، لا نعتُ المرب ، احترازاً عن  
نحو : لا غلامَ رجلَ ظريفًا ، وأن يكون النعتُ الأول ، لا الثاني وما بعده ، فلا يُبنى « كريم »  
في نحو : لا رجلَ ظريفَ كريم ، وأن يلي النعتُ المبني ، فلا يفصل بينهما ، فلا يُبنى  
الوصف في نحو : لا رجلَ حسنَ الوجه<sup>١</sup> ،

وإنما لم يُبن نعتُ المرب ، لانقضاء الوجه الأول والثالث فيه ، من الأوجه الثلاثة

(١) حلة جواز البناء في النعت ،

(٢) أي هو اسم لا في المعنى لأنهما شيء واحد ،

(٣) هكذا ورد المثال في المطبوعة ، وكأنه محرف عن : لا رجل في الدار حسن الوجه مثلاً حتى يتحقق فيه ما  
قال من أنه لا يبقى المقصود ،

المذكورة <sup>١</sup> ، إذ ليس هو المبني بلا ، وأيضاً ، بعدُ منها ، ولم يُنِ النعت الثاني وما بعده لانتهاء الأول <sup>٢</sup> والثالث ، ولانتقالهما لم يُنِ النعت المفصول من المبني بغير النعت أيضاً ، وإنما لم يُنِ النعت المضاف ، والمضارع له ، لأنهما لا يبنيان إذا وليا « لا » اسمين لها فكيف يبنيان بحريهما مجرى اسمها ؟

ولا نقول في هذا النعت المبني إنه مركب مع المنعوت كخمسـة عشر ، لأنه يحتاج ، إذن ، في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات ، كلمة واحدة إلى تكلفات مستهجنة ؛

.. وقال ابن تـرهان ، والسـيرافي ، تفصيلاً <sup>٣</sup> من هذا ، ليست « لا » في هذا الموضع خاصة ، مركبة مع المنـي ، بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته ، تعمل في محلها ، كما تعمل في خمسة عشر ، إذا قلت : لا خمسة عشر ؛

ولنا مندوحة ، على ما ذكرنا ، من ارتكاب تركب « لا » مع المنـي في هذا الموضع وفي غيره ، وعن تركب المنـي ههنا مع نعت ؛

قوله : « ومعرب رفعاً ونصباً » ، سواء كانت الصفة مفردة أو مضافة أو مضارعة لها ؛

وقال يحيى بن معطر <sup>٤</sup> : صفة المبني المضافة ، منصوبة لا غير ، نحو : لا عبد كريم الجـسب ؛ ولعلّه قاسمها على صفة المناذى المبني المضموم مضافة ؛ ولفارق أن يفرق ، بأن « يا » لو باشرت المضاف ، لم يكن فيه إلا النصب فلزمه النصب لماً وقع صفة ما باشرته ، ويموز في المضاف الذي باشرته « لا » رفعه ، وذلك إذا كررت « لا » ، نحو : لا غلامٌ

(١) أي الشروط المذكورة ؛

(٢) المراد : الأول في كلام ابن الحاجب وهو كونه نعت الأول ، وهو الثاني في كلام الرضي ؛

(٣) أي مختصاً بما أشار إليه الشارح من التكلف المستهجن في دفع الاعتراض الوارد على تركيب ثلاثة أشياء ؛

(٤) هو زين الدين يحيى بن معطر من علماء النحو البازيين وهو الذي أشار إليه ابن مالك في مقدمة ألفيته ، وأحد من شرحوا كتاب سيبويه وقال السيوطي في بنية الرواة أنه بدأ في نظم صحاح الجوهري ولم يكمله ، توفي سنة ٦٢٨ هـ

رجل في الدار ولا غلام امرأة ، فلم يلزمه النصب لئلا وقع صفة ما باشرته ، وأيضاً ، الضم في المنادى بنائي ، فكان حملُ وصفه ، المضاف ، الذي يجب نصبه لو وقع منادى ، على النصب الذي هو حركته الإعرابية ، واجباً ، بخلاف المنى بلا ، فإن القتح فيه بنائي على قول ، واعراني ضعيف على آخر ، والرفع اعراني فكان حمل وصفه المضاف ، الذي لا يتمتع رفعه لو وقع منفياً ، على الرفع الذي هو حركته الإعرابية جائزاً ،

وذهب ابن برهان إلى أن اسم « لا » إذا انتصب بكونه مضافاً أو مضارعاً له ، لم يميز رفع وصفه ، بل الواجب نصبه كالموصوف ، وإلى هذا ذهب المصنف ، كما مر في غير « لا » الثبوتية ،<sup>١</sup>

ومذهب ابن برهان ، أيضاً ، أن رفع وصف مبنى « لا » في : لا غلام ظريف ، دليل على أن « لا » غير حاملة في محل الاسم ولا في الخبر ، بل هي ملغاة ، والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدأ ، إذ لو عملت النصب في المبتدأ ، وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليّة ، ولعل ، وكأن ونحوها فلم يميز رفع وصف اسمها ، كما لم يميز رفع أوصاف أسماء تلك ، لانتهاء معنى الابتداء معها كلها ،

ولقائل أن يفرق بين « لا » وبين ليت ولعل ونحوها ، بضمف حمل « لا » ، ألا ترى أنه يبطل بالفصل ، ويدخلها على المعرفة ، ويجواز الإلغاء مع التكرير ، ومن دونه أيضاً ، على رأي المبرد ، فهي عامل ضعيف ، تعمل لمشابتها بالمشبهة ، أعني « إن » ، مشابهة ضميّة ، فلا جزم ، يجوز اعتبار اسمها الأصلي<sup>٢</sup> ، أعني الرفع ، فعلى هذا يجوز : لا غلام أو : لا غلام رجل ظريف أو حسن الوجه ، فيرفع وصف المنى ، مضافاً كان المنى أو مفرداً ، ومضافاً كان الوصف أو مفرداً ،  
هذا ، والإعراب في النعت المذكور أكثر من البناء ؛

وإنما جاز الرفع ، حملاً على المحل ، بل كان هو القياس ، لأن التوابع تتبع متبوعاتها

(١) ص ٢٩٠ من الجزء الأول ،

(٢) أي اعتبار محله ،

في الإحراب ، لا في الحركة البنائية ، نحو : جاءني هؤلاء الكرام بالرفع ،

وإنما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشايتها الإعرابية بعروضها مع عروض « لا » ، وزوالها بزوالها ، فكأنها عاملة محدثة لها ، كما مرّ في نحو : يا زيد الظريف ؛ ويجوز أن نقول : إن النصب في الصفة ، حملاً على محل اسمها المنصوب ، لأنها تعمل حمل « أن » فحمل اسمها المبني : رفع ونصب ، .

قوله : « والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز » ، لِمَا قلنا في الصفة ، سواء ، هذا إذا لم يكن المعطوف معرفة ، فإن كان معرفة فرفعه واجب ، نحو : لا غلام لك والعباس ، وكذا في سائر توابع المنفي المبني ؛

ومن قال : ربّ شاة وسخّلها<sup>١</sup> ، لم يمنع نحو : لا غلام لك وأخاه ، لأن مثل هذا المضاف نكرة ، كما يبيح في باب المعرفة ؛

ولا يجوز البناء في المعطوف ، كما جاز في الوصف ، لانتهاء مصحح البناء ، وهو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة ، فلا يجوز : لا أبَ وأبنَ ، كما قلت في النداء : يا زيدَ وصمرو ، وذلك لضعف « لا » عن التأثير إلّا فيما يليها ، أو كان في حكم ما يليها ، أي النعت المذكور ؛

على أنه قد يُقِلّ نحو : لا رجلَ وامرأة بالفتح في المعطوف ؛

وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس « لا » لا المبتدأ ، أنه لا يُجيز رفع المعطوف حملاً على المحل ، إلّا بعد الخبر ، كما في « إن » ؛

وقال الأندلسي<sup>٢</sup> : الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف ، من البذل وعطف البيان والتوكيد اللفظي ، فلا نصّ لهم فيها ، لكن ينبغي أن يكون حكمها<sup>٣</sup> مع اسم « لا » النكرة :

(١) أي يعطف الاسم المشتغل على ضمور النكرة ، على تلك النكرة ،

(٢) أي التوابع الباقية ،



حكما مع المنادى المضموم ، ففي البذل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرة ، نحو : لا رجل صاحب لي ،

وقال ابن مالك : البذل إن كان نكرة ، كان مرفوعاً أو منصوباً ، وإن كان معرفة وجب رفعها ؛

وقول الأندلسي أقرب ، إذا لم يُفصل البذل المفرد المنكر عن المنى لأنه لا يقصر عن النعت الذي ينشأ جوازاً ، إذا جُمع الشرائط ، بل يرى<sup>١</sup> عليه من حيث كونه هو المقصود بالنسبة ؛

ولعل ابن مالك فرق بين البذل والوصف بأن الوصف متركب كالوصف فتركيب « لا » مع الموصوف فتركيبها مع الوصف ، وأما البذل فيجعل البذل منه في حكم الساقط ، فلا يبقى البذل مركباً مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ، ولا مع « لا » لأنها داخلة على البذل في التقدير ، والتركيب أمر لفظي لا تقديري ،

أقول : قد تقدم أنه لم يقم دليل على التركيب بين « لا » واسمها ولا بين الوصف والموصوف ؛ وأما عطف البيان فهو البذل ، كما يجيء في باب « ونذكر في باب البذل » أنه يجوز اعتبار البذل تارة مستقلاً ، وأخرى غير مستقل في باب « لا » التثنية ، وباب النداء ، كما تقول : لا مثله أحد ، ولا كزيد رجل ، ولا كعمرو أحد ؛ قال امرؤ القيس :

٢٥٧ - وَيَلْمُهَا فِي هَوَا الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ<sup>٢</sup>

وهذا يدل على أنه يجوز رفع صفة المضاف ، حملاً على المحل ، إذ لا فرق بين عطف البيان والوصف ، وإذا حملت على اللفظ قلت : لا مثله أحدٌ ولا كزيد رجلاً ، ويجوز

(١) أي يزيد عليه ؛

(٢) من قصيدة له بدأها بوصف الخيل ومدحها . ثم أخذ يصف الفرس فشبّه بقباب في الجو ، لاح لها ذهب ، فأعلنت تطارده ، وقد عظم من شأن الذهب وشأن العقاب ممّا ، ليكون ذلك أقوى في تشبيه الفرس بالعقاب ، وقوله ويلمها أصله : ويل أمها ، أو ويل لأُمها ، وتقدم الكلام عليه في التمييز ؛

أن يحتمل انتصاب مثل هذا على التمييز ، كما في قولك : لي مثله رجلاً ، وملؤه عسلاً ،  
وأما قول جرير :

٢٨- يا صاحبي دنا الرواح فسيراً لا كالعشية زالراً ومزوراً<sup>١</sup>

ف قيل : انتصاب « زائراً » بتقدير فعل ، أي : لا أرى كعشية اليوم ، أي كزائر عشية  
اليوم زائراً ، كما تقول : ما رأيت كالـيوم رجلاً ، وذلك أن العشية ليست بالزائر حتى  
يكون عطف بيان لها ،

وأقول : مع تقدير : كزائر عشية اليوم زائراً ، صار الآخر هو الأصل الأول ، كما  
في قولك : لا كالعشية عشية وعشية ، فيجوز أن يكون « زائراً » تابعاً على اللفظ ،

وأما التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المنفي تأكيداً معنوياً ، لأن المنكر لا يؤكد ذلك  
التأكيد ، كما يبيح في باب التأكيد ، وإن كان لفظياً فالأولى ، كما ذكرناه في المنادى :  
كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين ، وجاز الرفع والنصب ، كما ذكرناه هناك ،

وإن كررت مبنى « لا » بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ، ثم وصفت الثاني ، نحو :  
لا ماء بارد ، فإن شئت بنيت الثاني ، نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً ، وإن شئت أهربته  
رفعاً ونصباً ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع وصفه ، كأنه وصف للأول ، كالحال  
الموطئة في نحو قوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربياً<sup>٢</sup> » ، فالإعراب في المكرر الموصوف  
أولى ، نظراً إلى كونه كالصفة ، من<sup>٣</sup> الإعراب في المكرر غير الموصوف ، وأما وصف  
المكرر ، أهني « بارداً » فليس فيه إلا الإعراب ،

(١) من قصيدة جرير يهجو الأسطل ، مطلعها :

صَرمَ الخليل لساناً وبكروا وحبت بينهم عليك يسيرا

ولها بيت من شواهد سبويه ج ١ ص ٨١ وهو :

تفتق الخواجر لسمهن مع الثرى حتى ذهبن كسلا كلاً وصمدورا

(٢) الآية الثانية من سورة يوسف

(٣) متعلق بقوله : أولى ،

[ استعمال ]

[ لا أبأ له ، وأمثالها ]

[ قال ابن الحاجب :

« ومثل : لا أبأ له ، ولا غلامِي له ، جائر لشبهه بالمضاف »  
« لمشاركته له في أصل معناه ، وبين لم لم يجر : لا أبأ فيها ، »  
« وليس بمضاف لفساد المعنى ، خلافاً لسيبويه »

[ قال الرضي :

يعني أن الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامِي له ، فيكونان مبنيين ، على ما ذكرنا ،  
وجاز ، أيضاً ، على قلة ، لكن لا إلى حد الشلوذ ، في المثني وجمع المذكر السالم ، وفي  
الأب والأخ من بين الأسماء الستة ، إذا وليا لام الجر : أن تعطي حكم الإضافة بحذف  
نوني التثنية والجمع وإببات الألف في الأب والأخ ، فيقال : لا غلامِي لك ، ولا مسليبي  
لك ، ولا أبأ له ، ولا أخأ له ، فتكون معرفة اتفاقاً ،

وأجاز سيبويه<sup>١</sup> أن يكون : لا غلام لك ، مثله ، أعني أن يكون مضافاً واللام زائدة  
فيكون معرباً ،

ثم اعلم أن مذهب الخليل وسيبويه ، وجمهور النحاة ، أن هذا المذكور مضاف  
حقيقة باعتبار المعنى ، فقليل لهم : اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه ، بل تقدر ،  
أجابوا بأن اللام ههنا ، أيضاً مقدرة ، وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة ، كتم ، الثاني  
في : يا تيم تيم عدي<sup>٢</sup> ، على مذهب من قال إن « تيم » الأول مضاف إلى « عدي » الظاهر ،

(١) طاعل جازي قوله : جاز أيضاً على قلة ،

(٢) هذا مما جاء في سيبويه في الموضع الذي أشرنا إليه في أول هذا الباب

(٣) إشارة إلى الشاهد المتقدم في باب المتأدي ، ص ٣٨٥ من الجزء الأول ،

فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل ، فقليل لهم : ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدرة باللام ، أجابوا بأنهم قصدوا نصب هذا المضاف المَعْرُوف ، بلا ، من غير تكريرها تخفيفاً ، وحق المعارف المنفية بلا : الرفع مع تكرير « لا » ، ففصلوا بين المتضايقين لفظاً ، حتى يصير المضاف بهذا الفصل ، كأنه ليس بمضاف ، فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير « لا » ، والدليل على قصدهم<sup>١</sup> لهذا الفَرَض ، أنهم لا ياملون هذه المعاملة : الخني المضاف إلى النكرة ، فلا يقولون : لا أبا لرجل حاله كذا ، ولا غلامي لشخص نعمته كذا ، والدليل على أنه مضاف ، قوله :

٢٥٩ - وقد مات شماغ ومات مزُود وأي كريم لا أباكُ بِمُثْلِهِ<sup>٢</sup>  
فصرَّح بالاضافة ، وهو شاذ ، لا يقاس عليه ، فلا يقال : لا أخاك ، و : لا يَدَيْكَ ، وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الفَرَض ، في المنادى ، وهو شاذ ، كقوله :

يا يؤس للجهل ضراراً بأقوام<sup>٣</sup> - ١٠١

قال المصنف : لا يجوز أن يكون مضافاً حقيقة ، إذ لو كان كذا ، لكان معرفة ، فوجب رفعه وتكرير « لا » ، والجواب : لم يُرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة ، والفَرَض من الفصل باللام : ألا يُرفع ولا يكرر<sup>٤</sup> ، فكيف يُرفع ويكرر مع الفصل باللام ، وقال أيضاً : لا أبا لك ، ولا أب لك ، سواء في المعنى اتفاقاً ، و : لا أب لك ،

(١) أي قصد التكلمين بهذه الكلام ،

(٢) المراد : شماغ بن ضرار الشاعر ، ومزُود : أخوه ، وقوله بِمُثْلِهِ ، صوب البغدادي أنه : يمتع من المنعة بانتاء أو يمتع من المنعة بالنون ، قال : لأن البيت من قصيدة لمسكين الدارمي ، ذكر لها كثيراً ممن ماتوا قبله وذكر أسماءهم وفيها مواظ وعيكم ، يقول فيها :

ولست بأحيا من رجال رأيتم لكل امرئ منهم جسام ومصرع

وقوله بأحيا ، أي بأطول حياة ،

(٣) هذا شطر بيت للناطقة الديبائي وتقدم ذكره كاملاً في الجزء الأول من هذا الشرح ص ٣٢٧

(٤) على البيان الذي نقله عن النحاة قريباً ،

نكرة بلا خلاف ، فكذا يلزم أن يكون : لا أبا لك ، إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى ، والجواب أنهم اتفقوا على أن معنى الجملتين ، أعني : لا أبا لك ولا أب لك سواء ، ولم يتفقوا على أن : أبا لك ، وأب لك بمعنى واحد ، وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً ، مع أن المسند إليه في إحداها معرفة ، وفي الأخرى نكرة ، فالمسند ، أي خبر « لا » في : لا أبا لك ، محذوف ، أي : لا أبا لك موجود ، وأما في : لا أب لك ، فهو « لك » أي : لا أب موجود لك فالجملة الأولى بمعنى : لا كان أبوك موجوداً ، والثانية بمعنى : لا كان لك أب ، ولا خلاف في اتحاد فعوى الجملتين مع كون المسند إليه في إحداها معرفة وفي الأخرى نكرة ،

ثم قال المصنف : إن الوجه في مثله أن يقال : هو ، وإن لم يكن مضافاً للفساد المذكور ، لكنه مشابه للمضاف ، فأعطى حكم المضاف من إثبات الألف في : أبا ، وأخا ، وحذف النون في : غلامي ومسيلبي ،

ولا يريد بمشابهته للمضاف أنه مضارع للمضاف بالضمير الذي مر في باب المنادى ، إذ لو كان كذلك لوجب تنوينه ، كما في : لا حسناً وجهه ، ولا حافظاً لكتاب الله ، وأيضاً ، فإن أبا لك وأب لك عنده شيء واحد ، من حيث المعنى ، و « لك » في : لا أب لك إما خبر « لا » ، أو صفة لاسمها ، واسم « لا » لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعاً للمضاف ، بدليل أنك تقول : لا رجل في الدار ، ولا غلام ظريفاً ، ولو كان مضارعاً للمضاف ، لقلت : لا رجلاً في الدار ، ولا غلاماً ظريفاً ،

قوله : « لمشاركته له » ، أي لمشاركة نحو : أبا لك ، لإباك ، المضاف في أصل معناه ، أي في أصل معنى المضاف ، وذلك أن أصل معنى المضاف الذي هو « أبوك » ، وأصله « أب لك » ، كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط ، ثم لما حذف اللام وأضيف ، صار المضاف معرفة ، ففي « أبوك » تخصيص أصل وتعريف حادث بالإضافة كما يجيء في باب الإضافة ، و « أب لك » يشارك « أبوك » في التخصيص الذي هو أصل معناه ، ومن ثم لم يجز ، أي من جهة أن اعطاه حكم المضاف لمشاركته له في أصل معناه ، لم يجز : لا أبا فيها ، ولا رقيبتي عليها ، لأن المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى في ، وعلي ،

قوله : « لفساد المعنى » ، يعني أن المَعْرُوف لا يكون بمعنى المنكر ، كما ذكرنا من قبله .

ولو كان كما ذكر المصنف ، لجاز ، أيضاً في المنكر : لا أبا لرجل طويل ونحوه ، تشبيهاً بالمضاف ، ولم يختص هذا الحكم بالمعروف ،

فإذا قلت : لا غلامين ظريفيْن لك ، لم تحلف النون من غلامين ، اتفاقاً ، أمّا على ملجَب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ، وأمّا على مذهب المصنف ، فللفصل بين شبه المضافين بما لا يُفصل به بينهما ،

وأمّا إن فصلت بالظرف أو الجار والمجرور الناقص ، دون الظرف المستقر نحو : لا يَدَيْ بها لك ولا غلامي اليومَ لك فأجازه يونس اختياراً ، لأن الفصل كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ،

ولم يجزه سيبويه والخليل ، بل أوجبا إثبات النون ، إلا لضرورة الشعر ، كقوله :  
٢٦٠ - كأن أصسوات من يغالطن بنا أواخر الميس إنقاصُ القراريج<sup>(١)</sup>

---

(١) من نصيدة لذي الرمة ، والبيت في وصف الإبل ، وشدة سيرها حتى أن الرجال حين يحك بعضها بعضاً تحدث صوتاً شبيهاً بصوت صغار الدجاج ، والميس : شجر تتخذ منه الرجال ، وأراد به الرجال هنا ، والإنقاص ، مصدر : انقضت الحاجة أي صوّت ،

## [ حذف اسم لا ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويحذف في مثل : لا عليك » ،

[ قال الرضي : ]

أي : لا بأس عليك ، أي يحذف اسم « لا » في : لا عليك ، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر ، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم ، لئلا يكون إجماعاً ،

وقولهم : لا كزيد ، إن جعلنا الكاف اسماً ، جاز أن يكون « كزيد » اسماً والخبر محذوف ، أي : لا مثله موجود وجاز أن يكون خبراً ، أي لا أحد مثل زيد ؛

وإن جعلنا الكاف حرفاً فالاسم محذوف ، أي لا أحد كزيد ؛

## [ خبر ما ولا ] [ المشبهتان بليس ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« خبر ما ، ولا ، المشبهتان بليس ، هو المسند بعد دخولهما ، »  
« وهي حجازية ، وإذا زيدت إن ، مع ما ، أو انقضى النفي »  
« بالأ ، أو تقدم الخبر ، بطل العمل ، وإذا عطف عليه »  
« بموجب فالرفع »

[ قال الرضي : ]

قوله : « المسند بعد دخولهما » ، أي دخول « ما » في مسألتها ، و « لا » ، في مسألتها ،  
لا أنهما مجتزمان معاً ، والاعتراض عليه كما في خبر « كان » ،  
قوله : « وهي حجازية » أي هذه اللغة ، وهي إعمال « ما » و « لا » عمل « ليس » ،  
وقد ذكرنا أنهم لا ينقلون عن أحد ، لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم « لا »  
ونصب خبرها في موضع ، فاللغة الحجازية إذن ، إعمال « ما » وحذفها دون « لا » عمل  
ليس بشروط ستجيب ؛  
وغير الحجازيين وهم بنو تميم ، لا يعملونها مطلقاً ؛

---

(١) وضح الشارح هذا المعنى في باب اسم ما ولا ، في الجزء الأول وتكرره في باب خبر لا الثبوت السابق على هذا الباب ؛



قوله : « وإذا زيدت إن مع ما » ، هذه شروط عملها عمل ليس : أحدها : ألا يليها « إن » كقوله :

٢٦١ - وما إن طَبْنَا جُبْنَ ولكن منايانا ودولة آخرينا<sup>١</sup>

اعلم أن الأصل في « ما » : ألا تعمل ، كما في لغة بني تميم ، إذ قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه ، من الاسم ، أو الفعل ، لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها ، و « ما » مشتركة بين الاسم والفعل ،

وأما الحجازيون فإنهم أعملوها مع عدم الاختصاص ، لقوة مشابهتها لليس ، لأن معناها في الحقيقة سواء ، وذلك لأن معنى « ليس » في الأصل : ما كان ، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان ، فبقيت مفيدة لنفي الوجود ، ومعنى « ما » مجرد النفي ، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه ، سواء ، من حيث الحقيقة ، كما ذكرنا في باب الاستثناء<sup>٢</sup> ، وعند النحاة أن « ما » و « ليس » ، كلاهما لنفي الحال ، والحق ، أنها لمطلق النفي ، كما يبيى في الأفعال الناقصة ؛

فلما كان<sup>٣</sup> قياس إعمالها ضعيفاً ، انزلت لأدنى عارض ؛ فن ذلك ؛ مجيئ « إن » بعدها ، وإنما عزلتها ، لأنها وإن كانت زائدة ، لكنها تشابه « إن » النافية لفظاً ، فكان « ما » النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت « إن » كالأل ، الناقضة لنفي « ما » في نحو : ما زيد إلا منطلق ، ويجوز أن يقال : إنما انزلت

(١) من أبيات لمزوة بن مسيك المرادي يقول فيها :

فإن تطلب فقلوبون قلسا وإن تطلب فغير ملبينا

والتب بكسر الطاء : الملة والداء ، يقول : لم يكن سبب انزعاجنا حلة اللجين والخور ولكن القدر جرى بمنايانا وانتصار غيرنا ؛

(٢) انظر في هذا الجزء ص ١١٠

(٣) حودة بالحديث إلى « ما » وعملها وأنه ضعيف ونتيجة ذلك ؛

(٤) أي من الأمور التي تعرض لضعفها عن العمل ،

بالفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ،

وقد جاءت « إن » بعدها غير كائنة ، شلوداً ، وهو عند المبرد قياس ، أشد أبو علي :  
٢٦٢ - بني خدانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريعاً ولكن أنتم الخزف<sup>١</sup>  
« إن » العازلة<sup>٢</sup> عند الكوفيين ، نافية لا زائدة ، ولعلمهم يقولون : هي نافية زيدت  
لتأكيدها ، « ما » ، وإلا<sup>٣</sup> ، فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ،

ورد عليهم بأنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفي المعنى ، إلا مفصولاً بينهما ، كما في  
إن زيدا لقام<sup>٤</sup> ، وأما الجمع بين اللام وقد في نحو : لقد سمع<sup>٥</sup> ، مع أن في كليهما  
معنى التحقيق والتأكيد ، فلأن « قد » يشوبها معنيان آخران ، وهما التقريب والتوقع ، فلم  
تكن نعتاً للتحقيق ، وكذا في : ألا إن<sup>٦</sup> ، مع أن في « ألا » معنى التحقيق ، لأن فيها معنى  
التثنية ، أيضاً ، وأنشد القراء :

٢٦٣ - ألا أوارى ما إن لا أيتها والنوى كالحوض بالظلمة المجدد<sup>٧</sup>  
بالجمع بين ثلاثة أحرف نافية ، والرواية : لا يا ما أيتها ،

ومما يعزها عن العمل : انتقاض نفيها ، لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت

---

(١) خدانة بضم الخاء المعجمة : حى من بني يربوع من نهم والمراد بالصريف : الفضة ، والظرف ما يصنع من  
الطين لم يحرق قال البغدادي : ولم أجد من نسب لأحد مع كثرة وروده في كتب النحو ،

(٢) أي التي تمنع ما من العمل ،

(٣) أي وإذا لم يكن هذا هو وجهة نظر الكوفيين ،

(٤) يعني الجمع بين أن واللام

(٥) أول الآية ١٨١ سورة آل عمران ،

(٦) أي جاز الجمع بين ألا وإن لأن في ألا معنى التثنية ،

(٧) هو البيت الثاني من قصيدة النابغة الذبياني ، التي تعد إحدى المعلقات عند بعض العلماء ، ويرى : ألا أوارى  
بالتعريف ، وهو جمع أرى ، أي محبس الخيل ، والألأى البطء ، والنوى بضم النون حفرة حرك الضياء لمنع  
المطر ، شبه بالحوض الذي يحفر في الأرض لغير غرض الإقامة ، فتكون الأرض مظلومة بحفره فيها ،  
والجلد : الأرض الصلبة ،

« ليس » فكيف تعمل مع زوال المشابهة ؟

ونقل عن يونس أنه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالآ ، وأنشد في ذلك :  
٢٦٤ - وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً<sup>١</sup>  
وأجيب بأن المضاف مخلف من الأول ، أي : دَوْران منجنون ، وكذا « معذباً »  
مصدر ، كقوله تعالى ، « ومزقناهم كلَّ مَزْقٍ »<sup>٢</sup> ، فيكون مثل قولك ما زيد إلا سيراً ،  
على ما مضى في المعقول المطلق<sup>٣</sup> ،

ومن ذلك : أن يتقدم نفس الخبر ، ظرفاً كان أو غيره ، نحو : ما قائم زيد ، وما  
في الدار زيد ، وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف في العمل بأن تعمل النصب قبل  
الرفع ، كالفعل ؛

وقال ابن عصفور<sup>٤</sup> ، وتبعه العبدي<sup>٥</sup> ، لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً  
أو جاراً ومجروراً ، لكثرة التوسع فيه ، كما تعمل « إن » وأخواتها ؛  
قال أبو علي : زعموا أن قوماً جَوَّزُوا اعمالها متقدمة الخبر ، ظرفاً كان ، أو غيره ،  
قال الربيعي<sup>٦</sup> : الأعمال عندني هو القياس لبقاء معنى النبي ؛

---

(١) المنجنون : الدولاب الذي يستقي به الماء ، شبه به الدهر في تقلبه ودَوْرانه بأهله ، وعرجه بضمهم على أوجه  
أخرى غير ما قال الشارح منها أن التقدير : كمنجنون يحذف أداة التشبيه ، ويرى : أرى الدهر .. ولي  
مخرجه تكلف ، والميم في منجنون أصلية ، وقد كتب ابن جني في شرحه على تصريف المازلي على هذه الكلمة  
ما فيه منقح للباحث . والبيت غير منسوب كما قال البغدادي بأكثر من قول ابن جني إنه لبعض العرب ؛  
(٢) الآية ١٩ من سورة ص ،

(٣) فيكون المعنى يلحق دَوْران منجنون ، ويعلِّب معذباً أي تعذيباً  
(٤) ابن عصفور هو علي بن مؤمن ، قال عنه السيوطي إنه حامل لواء العربية في زمنه ، توفي سنة ٦٦٩ هـ وهو  
معاصر للرضي ؛

(٥) العبدى هو أحمد بن بكر ، من علماء القرن الرابع أخذ عن السرياني وقد ذكر في الجزء الأول ،  
(٦) الربيعي نسبة إلى ربيعة : أبو الحسن علي بن عيسى من علماء القرن السادس ، وتقدم ذكره في الجزء الأول ،

وأما قول الفرزدق :

٢٦٥ - فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

فإن سيويه ، حكى أن بعض الناس ينصبون « مثلهم » وقال : هذا لا يكاد يعرف ،  
وقيل إن خبر « ما » محذوف أي : إذ ما في الدنيا بشر ، ومثلهم : حال من بشر ، مقدم  
عليه ، وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف أي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفع ،  
ويروى : ما مسيئاً من أعتب ،<sup>١</sup>

قالوا : ونحو قوله :

٢٦٦ - لو انك يا حسين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخلق

دليل<sup>٢</sup> على جواز تقديم الخبر المنصوب ، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب ، دون  
المرفوع ، وعلى هذا بنى أبو علي ، والزمخشري : امتناع دخولها على خبر « ما » التيمية ،  
وأجازه الأخفش ، وهو الوجه ، لأنها تدخل بعد « ما » المكفوفة بأن ، اتفاقاً ، نحو :  
ما إن زيد بقاتم ، قال :

٢٦٧ - لعمرك ما إن أبو مالك بواو ولا بضميف قواه<sup>٣</sup>

---

(١) هذا من قصيدة للفرزدق في مدح عمر بن عبد العزيز ، الخليفة الأموي رحمه الله ، وفي تحريج البيت أوجه  
أخرى غير ما قاله الرضي ؛

(٢) مأخوذ بنصه من سيويه ج ١ ص ٢٩ ، مع البيت المذكور ؛

(٣) الأكثر في روايته الرفع ، والإعتاب : إزالة العتب ، وهو كلام يجري مجرى المثل ؛

(٤) يروى أما والله أن لو كنت حراً ، وعلى رواية الخارج هو مبيوق بقسم في بيت قبله وهو :

أما والله عالم كسل غيب ودب الحجر والبيت العليل  
ولم ينسب البيتان لأحد ؛

(٥) دليل ، غير من : نحو قوله ،

(٦) أي الباء

(٧) هذا أول أبيات للمحتفل المهمل في ولاء أبيه ، ومنها قوله :

إذا سدت سدت مطواحةً ومهما وكلت إليه كفاه

ومنع أبو علي والأخفش دخولها على خبر «ما» المتقدم ، خلافاً للرَّبَعي ، والبیت المذكور شاهد له <sup>١</sup> :

ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاص النفي بالأ ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي ، فلا تدخل بعد انتقاصه ؛ وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد «هل» نحو : هل زيد بخارج ، وفي الخبر المنفي في باب «ظن» نحو : ما ظننته بخارج ؛ وقد تزداد في خبر «لا» التبرئة ، نحو : «لا خيرَ بخير بعده النار» <sup>٢</sup> ، وقيل ، هي بمعنى «في» ؛

وربما زيدت في الحال المنفية <sup>٣</sup> ، نحو : ما جاءني زيد براكب ، وفي خبر «أن» الآتية بعد باب «رأيت» منفياً ، كقوله تعالى : «أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يميَّ مخلقهنَّ بقادر» .. ،

وقد تزداد بعد «ليت» ، قال :

٢٦٨ - نَدِمْتُ عَلَى لِسَانِ كَانَ مِنِّي فَلَيْتَ بِأَنَّهُ فِي جَوْفِ عَكْمٍ\*

ومما يطلَّ عمل «ما» ، أن يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر ، فلا يجوز : ما زيداً عمرو ضارباً ، بخلاف ما إذا كان ظرفاً . كقوله تعالى : «فما كنتم

---

(١) شاهد له أي لما ذهب إليه أبو علي والأخفش ، ومراده بالبیت : لو أنك يا حسين الخ ...

(٢) هذا مما جاء في نيج البلاغة المنسوب إلى سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ ودوايته في النيج : ما غيرَ بخير بعده النار ، وما شر بشر بعده الجنة ، انظر ص ٤١٦ من نيج البلاغة طبع دار الشعب بالقاهرة لتحقيق الأستاذين محمد البنا ، ومحمد عاشور ؛

(٣) استشهدوا له بقول التحيث العقيلي :

لَمَّا رَجَعْتُ بِشَابَةِ رِكَابٍ حَكَمَ بَيْنَ اللَّيْبِ مَشَاهَا

(٤) الآية ٣٣ سورة الأحقاف ،

(٥) من أبيات السطحية قالها في بني سهم بن مالك بعد أن تحول عنهم فقدم ، حيث يقول :

لَمَّا نَلَمْنِي عَلَى سَهْمِ بْنِ سَوْدٍ نَدَامَةً مَا سَفَهْتُ وَهْلًا حَلَمِي

نَلَمْتُ نَدَامَةً الْكُفْمِي لَمَّا شَرِيتُ رَضَا بَنِي سَهْمِ بِرَغْمِي

وشرت بمعنى بعت ، ويروى : فليت بيانه ، أي بيان لسائي ، ولا شاهد فيه على هذا ؛

من : أحل عنه حاجزين <sup>١</sup> ؛

وأما الخبر إذا تقدم وكان ظرفاً ، فقد ذكرنا حاله ؛ وقال الكوفيون : الاسمان بعد «ما» مبتدأ وخبر ، وانتصاب الثاني بترج الخافض أعني الباء ، وليس بشيء ، لأن الباء زائدة ، فإذا لم تثبت لم يحكم بأنها محذوفة ، وأيضاً ، ليس المجرور بها مفعولاً حتى ينتصب بالفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل إليه ، كما في : استغفرت الله ذنباً <sup>٢</sup> ، وذلك لأن الناصب ليس نزع الخافض ، بل الناصب هو الفعل أو شبهه ، ينصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً ، إذ لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار ، فإذا عدم الجار ، ظهر عمله المقدر ، هذا ، مع أن حذف الجار ونصب المفعول بعده ، أيضاً ، ليس بقياس إلا مع «أن» و «أن» ؛

وأجاز الأخفش حذف اسم «ما» ، استغناءً ببطل موجب نحو : ما قائماً إلا زيد ؛ وليس بشيء ، لما ذكرنا أن المستثنى في المفعول قائم مقام المتعدد المقدر ، فيكون ، قد عمل «ما» ، على هذا ، في الاسم مع تأخره عن الخبر ، وانتقاض النفي ، وأحدهما مبطل لعمليهما فكيف إذا اجتماعا ؟ ؛

ولا يجوز أن يقال : ما إلا زيد قائماً ، لتقدم المستثنى المفعول على الحكم ، ولا يجوز ، أيضاً ، أن تعمل «ما» مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي ؛

قوله : «وإذا عطفت عليه» ، أي على خبر «ما» ، سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة ؛ قوله : «بموجب» <sup>٣</sup> ، وذلك إذا عطفت عليه بكل ، أو لكن ، لأنهما للإثبات بعد النفي ، كما يبيى في حروف العطف .

قوله : «فالرفع» ، أي الرفع واجب ، وذلك لزوال علة العمل وهي النفي ؛ وقد

(١) الآية ٤٧ من سورة الحاقة ؛

(٢) إشارة إلى بيت شعر مجهول القائل تقدم في الجزء الأول ص ٥٠٣ . وقد اعتبره البندادي شاهداً وكتب عليه .

وهو في سبويه ج ١ ص ١٧ .

(٣) بكسر الجيم ، أي مفيد للإيجاب والتثبيت فيما بعده ،

ذكرنا وجه الرفع فيه ، في باب الاستثناء<sup>١</sup> ، فلا نعيده ،

وقال عبد القاهر<sup>٢</sup> : هو خبرٌ لمبتدأ محذوف ، أي : ما زيد بقائم ، لكن هو قاعد ، فعل هذا ، ليس هذا عنده ثم نحن فيه ، أي من باب عطف المفرد على المفرد ، ولا يمكن أن يكون منه ، لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده ، إذ يلزمه الت نصب عنده ، فهو ، على هذا من باب القطع ، كما يجيء في باب العطف ؛

وقال ابن جعفر<sup>٣</sup> : هو عطف على التوهم ، لأنه كثيراً ما يقع خبر « ما » ، مرفوعاً ، عندما تنزل عن العمل ، فتوهوا أن الأول مرفوع ، وهذا كتوهم الجر في قوله :  
٢٦٩ - مثاليهم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناصحوا إلا بين غرابها<sup>٤</sup>  
وليس ما ذهب إليه بشيء ، لأن مثل ذلك ليس بمطرد ، ولا في سعة الكلام ؛

وإذا عطف على خبر « ما » أو خبر « ليس » المجرور بالباء : متنياً ، نحو : ما زيد بقائم ولا قاعد ، جاز في المعطوف الجر ، حملاً على اللفظ ، والنصب حملاً على المحل ، قال :

معاوي إننا بشر فأصبح فلسنا بالجبال ولا الحديد<sup>٥</sup> - ١٢٠

---

(١) انظر في هذا الجزء . ص ١٠٨

(٢) الإمام عبد القاهر الجرجاني صاحب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة وتقدم ذكره في الجزء الأول ،

(٣) الأرجح أنه يريد : محمد بن جعفر الأنصاري المزي ( يفتح الميم ) من مرسية بالمغرب ، وهو من علماء القرن السادس وتقدم ذكره في الجزء الأول ؛ وقد يكون المراد : ابن درستويه ، واسمه عبد الله بن جعفر ، وهو ممن ينقل عنهم الرضي ، وقد يذكر بعض من ينقل عنهم بهذه الصورة كقولهم عن الزجاج : ابن السري ، لأن اسمه إبراهيم بن السري ،

(٤) من قصيدة للأحوص يلوم قومه على قبولهم الدية من بني دارم الذين قتلوا واحداً من قومه ، وبني دارم هم المقصودون بقوله : مثاليهم ... ويقول في هذه القصيدة مخاطباً قومه :

فإن أنتم لستم تنقلوا بأعيكم فكسولوا بفايا بالأكف عياها

العياب بكسر العين جمع عيبة ، وهي الحقيبة وما يشبهها ، مما يمسك باليد وفيه بعض الخيط ؛

(٥) البيت منسوب إلى عقبة بن الحارث<sup>٦</sup> ، أو عقبة بن هيرة الأسدي والمخاطب به معاوية بن أبي سفيان وقد =

ويمحز الرفع ، على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة ، والمبتدأ محذوف ،  
أي : ولا هو قاعد ؛

وقد يُحذف المعطوف على خبرهما المنصوب أيضاً ، مع الرفع والنصب ، نحو : ما زيد  
قائماً ، ولا قاعداً ، ولا قاعداً ، ولا قاعداً ، وذلك لتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما ،  
وذلك كما في قوله :

مشائهم ليسوا مصلحين عشيرة ... البيت<sup>١</sup>

وأما في غير خبرهما<sup>٢</sup> ، نحو : هل زيد خارج أو داخل بالجر ، فضعيف نادر ،  
لأنه لا تكثر الباء في مثله حتى يكون المعلوم كالثابت ؛

وقد يعامل هذه المعاملة : المعطوف على منصوب اسم الفاعل ، بشرط اتصال المنصوب  
باسم الفاعل ، على توهم إضافته إليه ، نحو : زيد ضارب عمرأ وبكر<sup>٣</sup> ؛

فإن عطفت على خبر ليس أو « ما » المنصوب ، وصفاً متقيماً مرتفعاً به بعده ما هو  
من سبب اسمها ، نحو : ما زيد قائماً ، ولا قاعداً خلاصه ، جاز لك في ذلك الوصف  
وجه آخر ، وهو أن ترفعه ، على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي :  
ما زيد قائماً ، لا على : « زيد قائماً » ، فيكون عطف اسمية على اسمية<sup>٤</sup> ، ويمحز مثل ذلك  
في نحو : ما كان زيد قائماً ولا قاعداً خلاصه ، فيكون من عطف اسمية على فعلية ، ويكون  
مضمون المعطوف عليه ههنا ماضياً ، لأن ما كان ، لثني الماضي ، ومضمون المعطوف حال ،

---

- ورد في شعر منصوب القوالي ، وآخر جردها فكان كلاً من الشعرين لأحد الشاعرين المذكورين ، فلا وجه  
لإنكار من أنكر رواية النصب وتقدم هذا البيت في الجزء الأول من هذا التمرح ، وهو في سيبويه ج ١ ص ٣٤  
وتكرر في مواضع أخرى منه ، وانظر بحوالاة الأدب ،

(١) الشاهد المتقدم قبل قليل ،

(٢) المناسب أن يكون الضمير : وأما في غير خبرهما ؛

(٣) هذا واضح بالنسبة للمثال الذي في أوله « ما » ، وأما المصدر ليس فهو من قبيل ما سيأتي في المعطوف بعد  
ما كان .. ؛



لأنه ليس مبنياً على : ما كان ، بل هو كقولك : غلامه قاعد ، فظاهره الحال ؛

وأما في : ما ، وليس ، فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال ، رفعت الوصف الذي بعد حرف المعطف أو نصبته ، لأن « ما » و « ليس » ، للنفي المطلق ، فظاهرها الحال ؛

وتقول<sup>١</sup> ، على هذا ، ما كان زيد قائماً ، ولا عمرو قاعداً أو قاعداً ، فإذا انصبت فالقيام والعقود منفيان في الماضي ، وإذا رفعت فالقيام منتف في الماضي ، والمقود في الحال ؛ وأما في : ما زيد ، أو ليس زيد قائماً ، ولا عمرو قاعداً أو قاعداً ، فالجملتان حاليتان ، رفعت قاعداً ، أو نصبته ، لما ذكرنا ؛

فنصب « قاعداً » في المواضع الثلاثة ، أعني : ما كان ، وليس ، وما ، عطف على الاسم والخبر ، ورفعه على عطف الجملة على : ما كان زيد قائماً ، و : ليس زيد قائماً ، و : ما زيد قائماً ؛

ويجوز في : ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه ، برفع « قاعد » ، أن يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إلا أنه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل « ما » ، ولا يجوز ذلك في : ما كان زيد قائماً ولا قاعداً أبوه ، ولا في « ليس » ، إذ لا يَبطل عملهما بتقديم خبرهما على اسمهما ، بل يجب أن يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ؛

ويجوز في نصب « قاعداً » في : ليس زيد قائماً ولا قاعداً أبوه ، أن يكون لأجل عطف الخبر على الخبر ، وأبوه ، فاعله ، ويجوز هذا الوجه في : ما زيد قائماً ولا قاعداً أبوه ، وأن يكون لكونه خبراً مقدماً على الاسم ، ولا يجوز هذا الوجه في : ما كان ؛

ويجوز في هذه المسألة ، جرّ المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ، ويكون من عطف المفرد على المفرد ؛ ولو جملناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، جاز في : ليس ، على تقدير جواز المعطف على عاملين مختلفين ، على ما سيجي من مذهب

---

(١) ما سلكه الشارح هنا إلى نهايته مما تمّ الاستطراد إليه ، وهو أشبه بالتطبيق وتكرير القواعد والأحكام ؛

الأخفش ، وجاز في « ما » على تقدير جواز دخول الباء على خبر « ما » المتقدم ، وكذا إن أظهرت الباء في هذه المسألة في « قائماً » نحو : ليس زيد أو ما زيد بقائم ، ولا قاعد أبوه ، جازاً لك في « قاعد » الرفع والنصب والجهر ، على الوجه المذكور ، سواء ؛<sup>٢</sup>

ولو جعلت مكان السبب المذكور أعني « أبوه » اسم « ما » مكرراً قللت : ما زيد قائماً ولا قاعد زيد ، فالرفع أجود من النصب والجهر ، لأن الكلام مع الرفع جملتان ، ومع النصب والجهر جملة واحدة ، وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير ، نحو : زيد ضربت زيداً ؛ على إقامة الظاهر مقام الضمير ، لأن الضمير أخف ، ألا أن يكون في موضع التضمين نحو قوله تعالى : « القارعة ما القارعة » ، وأما في الجملتين ~~هكذا~~ ، وإن اتصلتا ، كقوله تعالى : « لن تؤمن حتى تؤتي مثل ما أوحي رسول الله ، الله أعلم » ،

وإن جعلت موضع السبب اسمه<sup>٦</sup> بلا ضمير يرجع إلى الاسم<sup>٧</sup> ، نحو : ما زيد قائماً ~~حزراً~~ ، وعمره أبو زيد ، لم يجز ، لأنك لم تجعله في اللفظ مربوطاً به ، بخلاف تكرير الاسم في نحو : ما زيد ضارباً زيد ، فإن فيه ربطاً ، بتكرار الاسم لفظاً ، فلذا جازمعه ضنعه على ما ذكرنا ؛

ولو قلت : ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمة أمها ، لم يجز نصب مقيمة ، لخلوها مع المرفوع بملها من العائد إلى الاسم ، أي : أبو زينب ؛

(١) هذا تفسير لما فهم من التشبيه في قوله : وكذا إن أظهرت الباء .. الخ

(٢) أي المسألتان سواء ؛ وهو تعبير يتردد كثيراً في كلامه ،

(٣) حلة الضمير في إقامة الظاهر مقام الضمير في الجملة الواحدة ،

(٤) الآيتان ١ ، ٢ من سورة القارعة ،

(٥) الآية ١٢٤ سورة الأنعام

(٦) أي الاسم المرفوع لذلك السبب .

(٧) أي اسم « ما » ،

وإن جعلت موضع السبي أجنياً ، نحو : ما زيد بقائم أو قائماً ، ولا قاعد عمرو ، فليس ، مع « ما » نصبُ قاعد ، لأن « عمراً » لا يصلح أن يكون فاعلاً لقاعد ، على عطف الخبر على الخبر ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ، وقد وجب في المعطوف عليه أن يكون فيه ، أو في معموله ضمير يرجع إلى اسم « ما » لكونه مشتقاً ، فكذا يجب في المعطوف الذي هو « قاعد » ، ولا ضمير فيه لو رفع « عمرو » ، ولا في معموله ، فإذا لم يميز عطف الخبر على الخبر ، لم يبن إلا عطف الجملة على الجملة ، فوجب إمّا رفع « قاعد » ، لتقدمه على الاسم ، أو جرّه ، إن جوّزنا دخول الباء على خبر « ما » المتقدم على الاسم ، على ما هو مذهب الرّبيّ<sup>١</sup> ،

هذا في « ما » ، وأمّا في « ليس » فيجوز نصب « قاعد » على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، ويجوز الرفع على عطف الاسم على الفعلية ، ويجوز الجرّ ، على ما ذهب إليه الأخفش من مجوز العطف على عاملين مختلفين ، لأنه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الأول مجزوراً والثاني منصوباً أو مرفوعاً ، كما يجيئ في باب العطف ؛

وبعض القدماء ، منع من نحو : ما زيد قائماً ، ولا عمرو ذاهباً ، ونَقَضَ<sup>٢</sup> سيبويه عليهم ذلك بجواز : ما زيد ولا أبوه ذاهبين ؛ إجماعاً ، والعامل في المعطوف عنده ، هو العامل في المعطوف عليه ، لا المقترن ، كما يجيئ في التوايح<sup>٣</sup> ؛

• • •

وأجاز المبرد إعمال « إن » النافية عملَ « ليس » مستشهداً بقوله :

(١) تقدم ذكر الرّبيّ وبيان مذهبه قريباً في هذا الجزء

(٢) هذا وما يتصل به مستفاد من كلام سيبويه ج ١ ص ٢٩ وما بعدها ؛

(٣) هذا آخر ما استورد إليه الرّضي مما أشرنا إلى أنه أخبه بتطبيق لتثبيت التواحد ،

٢٧٠ - إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين<sup>١</sup>  
وليس بمشهور ؛

وجميع النحاة جؤزوا إعمال « لا » عمل ليس ، على الشذوذ ، وفيه النظر الذي تكرر  
ذكره<sup>٢</sup> ؛

قال الأندلسي<sup>٣</sup> : ينبغي في « لا » العاملة عمل « ليس » مراعاة الشروط المعتبرة  
لإعمال « ما » ، بل هي فيها أولى ، فإنها أضعف من « ما » ؛  
قال : لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم إلا شرطاً واحداً ، وهو كون مفعولها نكرة ،  
اسماً كان أو خبراً ، قال : ومن رأى إعمال « إن » عمل « ليس » يعتبر ، أيضاً ، هذه  
الشروط ؛

وقد تلحق « لا » التاء ، نحو : لات ، فتختص بلفظ الحين مضافاً إلى النكرة ، نحو :  
« ولات حين مناص » ، وقد تدخل على لفظة « أوان » ولفظة « هنا » أيضاً ، وقال الفراء :  
تكون مع الأوقات كلها ؛

وأشد :

٢٧١ - نلیم البئاة ولات ساعة مندم والبنی مرتع مَبْتغیه ونعيم<sup>٤</sup>

---

(١) اختلطت الروايات في لفظ هذا البيت ولكنها لا تخرجه عما استشهد به لأجله ، وقال البهزادي إن قائله غير معروف .

(٢) هو ما أشار إليه في المرفوعات وكرره في أول هذا الباب من أنه لم يسمع خبرها مرفوعاً ،

(٣) تقدم ذكره وتكرر في الجزء الأول

(٤) الآية ٣ سورة ص

(٥) البيت هكذا نسبته العيني لمحمد بن عيسى بن طلحة ، ولعل أنه لمهلل بن مالك الكتاني ، نقل ذلك البهزادي  
ثم قال والله أعلم بحقيقة الحال ، وجملة : ولات ساعة مندم وردت في بيت شعر آخر هو كما رواه ابن  
السكيت :

ولتفرن<sup>٥</sup> خلقتاً مشمولة ولتندمن<sup>٦</sup> ولات ساعة مندم =

والثاء في «لات» للتأنيث ، كما في : رُبْتُ وَثُمْتُ ، قالوا : إِمَّا لتأنيث الكلمة ،  
أي «لا» ، أو لمبالغة التني ، كما في «علامة» ؛  
فإذا وليها «حين» ، فنصبه أكثر من رفعه ، ويكون اسمها محذوفاً ، و«حين» خبرها ،  
أي : لات الحين حين مناص ؛

وتعمل عمل ليس ، لمشابتها لها بكسح<sup>١</sup> الثاء ، إذ تصير على عدد حروفها ساكنة  
الوسط ، ولا يجوز أن يقال بإضمار اسمها كما يجيء في نحو : عبد الله ليس منطلقاً ، لأن  
الحرف لا يضم فيهِ ، وإن شابه الفعل ؛

وإذا رفعت «حين» على قلته ، فهو اسم «لا» والخبر محذوف ، أي : لات حين  
مناصٍ حاصلاً ، ولا تستعمل إلا محذوفة أحد الجزأين ؛

هذا قول سيوريه ، وعند الأخفش أن «لات» غير عاملة ، والمنصوب بعدها بتقدير  
فعل ، فعلى لات حين مناص ، أي : لا أرى حين مناص ، والمرفوع مبتدأ محذوف الخبر ؛  
وفيه ضعف ، لأن وجوب حذف الفعل الناصب ، أو خبر المبتدأ ، له مواضع معينة ؛

ولا يمتنع دعوى كون «لات» هي «لا» التبرئة ، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف  
«حين» إليه ، فإذا انتصب «حين» بعدها فالخبر محذوف ، كما في : لا حول ، وإذا  
ارتفع ، فالاسم محذوف ، أي : لات حين حين مناص ، كما في : لا عليك ؛  
ونقل عن أبي حنيد<sup>٢</sup> : أن الثاء من تمام «حين» ، كما جاء :

---

١ - وقد ذكره البندادي في الخزانة وتكلم عليه كلاماً كثيراً ؛

(١) الكسح في الأصل : الضرب باليد على مؤثر الإنسان ، واستعمله العلماء في إلحاق الشيء بالشيء وصار  
اصطلاحاً عندهم فلهذا قلنا أنها بإلحاق الثاء لها في آخرها تشبه ليس النع ؛

(٢) أبو حنيد (بدون تاء) هو القمام بن سلام صاحب كتاب الغريب المصنف وهو أشهر كتبه ، وله غريب  
القرآن ، وغريب الحديث وغيرها ، وهو تلميذ أبي حنيفة (الثاء) : مقرر بن المثنى ؛

٢٧٢ - الصاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم<sup>١</sup>  
وفيه ضعف ، لعدم شهرة « تحين » في اللغات ، واشتهار : لاتَ حين ، وأيضاً ، فإنهم  
يقولون : لات أوان ، ولات هنا ، ولا يقال : تأوان ولا : تنها ؛

وأما : لات أوان بكسر النون ، فعند الكوفيين ، « لات » حرف جر ، كما ذكر  
السيرائي عنهم ، وليس بشيء ، إذ لو كان ، لجرَّ غير « أوان » ، واختصاص الجار ببعض  
المجرورات نادر ، ولم يسمع : لات حين مناص بجرَّ « حين » إلا شاذاً ، وأيضاً ، لو كان  
جاراً ، لكان لا بدَّ له من فعل أو معناه يتعلق به ، وأوان ، عند السيرائي والمبرد مبني لكونه  
مضافاً في الأصل إلى جملة ، فعنى قوله :

٢٧٣ - طلبوا صلحنا ولات أوان<sup>٢</sup> فأجبنا أن ليس حين بقاء<sup>٣</sup>  
أي : لات أوان طلبوا ، ثم حذفت الجملة ، وبني « أوان » على السكون ثم أبدل التنوين  
من المضاف إليه كما في : يومئذ ، فكسر النون لثلاثة سواكن<sup>٤</sup> ، كما كسر ذال « إذ » ،  
أو نقول : حذفت الجملة ، وبني على الكسر للساكنين ، لا على السكون لثلاث يلزم اجتماع  
ساكنين<sup>٥</sup> ، ثم أتى بتنوين عوض ، ولا يعوّض التنوين في المبنيات من المضاف إليه إلا

(١) قاله أبو وجزة السعدي ، يمدح آل الزبير بن العوام . والبيت ملفق من بيتين . وهما قوله بعد بيت آخر :

وإني ذُرا آل الزبير بفضلهم  
نعم الذُرا في التنايات لنا : همُ  
الساطفون تحين ما من عاطف  
والمسبون يدأ إذا ما أنصموا  
واللاطفون جفانهم نعم النوا  
والمطعمون زمان أين المطعمُ

وعلى رواية الشارح : ما من مطعم ، يكون في البيت إقواء ؛

(٢) من أبيات لأبي زيد الطائي ، وكان رجلاً من بني هيبان قتل رجلاً من طيس<sup>٦</sup> ، فغمر بذلك بنو هيبان وكان  
القاتل اسمه : المغاء ، فقال أبو زيد في ذلك :

غمرتُنا الركبان أن قد غمرت  
وفرحتم بضرمة المغاء

وأشار بعد ذلك إلى ما كان من طلب بني هيبان الصلح ، وهو معنى بيت الشاهد ؛

(٣) هي الألف والنون المفروضة أنها بنيت على السكون ، والتنوين ،

(٤) يتقد الرضي بعض عبارات لابن الحاجب تكون غير واضحة المعنى ، ولكنه يقع في مثل ذلك كما هنا ،

إذا كان جملة ، فلا يبدل<sup>١</sup> في نحو : من قبل ؛

وقيل : إن أوان مجرور بين مقدرة بعد «لات» أي : لات من أوان<sup>٢</sup> ، فكذا يكون :  
«ولات حين ينص» على القراءة الشاذة ، كما قالوا : لا رجل<sup>٣</sup> ، أي : لا من رجل ؛

وأما : لات هنا ، فهنا في الأصل للمكان ، استعير للزمان ، قال :  
٢٧٤ - حنَّت نوار ولاتٌ هنا حنَّت وبدا الذي كانت نوارٌ أجنَّت<sup>٤</sup>

وهو يضاف إلى الجملة الفعلية ، وقد يقطع عن الإضافة ، قال :  
٢٧٥ - أي أثر الأظلمان عينك تلمح نعم ، لات هنا إن قلبك مَنِيح<sup>٥</sup>  
أي : ليس هنا تلمح ،

ورفع ما بعد «ألا» في نحو : ليس الطيب إلا المسك ، لغة حميم ، وذلك لحملهم  
«ليس» على «ما»<sup>٦</sup> ؛ وقال أبو علي : في «ليس» ضمير الشأن ، والجملة بعدها خبرها ؛  
ولا يطرد ذلك العذر<sup>٧</sup> ، لو رده<sup>٨</sup> في كلامهم نحو : الطيب ليس إلا المسك ، بالرفع ،

---

(١) يعني فلا يترك بالتونين بدلاً من المضاف إليه ؛

(٢) نوار إسم امرأة ، والبيت منسوب إما إلى شبيب بن جُهيل ، وإما إلى حَجَل بن نضلة ، وكلاهما من شعراء  
الجاهلية ، وأورد البغدادي بعده بيتاً آخر وقال : لا ثالث لها ، والبيت الثاني هو :

لما رأت ماء السَّل مشروباً والقنوت يصصر في الانشاء أرئت

والبيتان في وصف ما لحقهم من شدة جملتهم يشربون ماء السَّل ، وهو ما يوجد من ماء داخل المشيمة بعد  
الولادة ، وجملتهم يصرون لثوث الماشية لشرب ما يسيل منه وقوله مشروباً لا يستقيم به وزن البيت وإنما يستقيم  
لو قال : مشروبها ، أو مشروباً ، وأرئت أي صوّلت من سوء ما رأت ؛

(٣) هذا مطلع قصيدة للراعي النخيري في مدح بشر بن مروان ، والمَنِيح بكسر الميم وسكون التاء وفتح الياء ،  
وبالحاء المهملة : العود الذي يأخذ في كل جهة لعدم استقراره . أي أن قلبه يميل إلى كل شيء ولا يستقر ،

(٤) لما شربها لها في النبي فأحملت ليس حملاً على ما لأنها لا تعمل حملهم

(٥) أي لا يطرد هذا التحليل ،

(٦) يريد أن يقول : لأنه ورد من كلامهم ما لا يحتمل ضمير الشأن لأن في ليس ضميراً يعود على الطيب في  
مثل ما ذكره ؛

وجوز أيضاً أن يكون « إلا المسك » : إما بدلاً من الطيب ، أو صفة له ، والخبر  
محلوف ، أي ليس إلا المسك في الدنيا ، ويشكل ذلك بلزوم حذف الخبر بلا ساد مسدّه ،  
إذن ، ولم يثبت ؛



## [ المجزوات ] [ معنى المجزور ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« المجزوات : هو ما اشتمل على عَلم المضاف إليه » ،

[ قال الرضي : ]

يُشَيَّن شرحه بما مضى في حدِّ المرفوعات ؛ وعَلم المضاف إليه ، كما مضى ، ثلاثة :  
الكسر ، والفتح ، والياء ؛

## [ المضاف إليه ] [ تسمية المجزور بحرف مضافاً إليه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر ،  
لفظاً ، أو تقديرأ ، مرادأ » ؛

[ قال الرضي : ]

بَنَى الأمر أولاً ، على أن المجزور بحرف جر ظاهر : مضاف إليه ، وقد سماه سيويه

أيضاً مضافاً إليه ، لكنه خلاف ما هو المشهور الآن ، من اصطلاح القوم ، فإنه إذا أطلق لفظ : المضاف إليه ، أريد به : ما انجرَّ بإضافة اسم إليه ، بحذف التنوين من الأول للإضافة ، وأما من حيث اللغة فلا شك أن « زيداً » في قولك : مررت بزيد : مضاف إليه ، إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر ؛

قوله : لفظاً ، نحو : زيد ، في : مررت بزيد ، قوله : تقديرأ ، كما في : غلام زيد ، وخاتم فضة ؛

والظاهر أن انتصاب : لفظاً ، وتقديرأ ، على الحال ، وذو الحال : « حرف جر » وإن كان نكرة ، لاختصاصه بالإضافة ، والعامل : معنى واسطة ، أي : يتوصل بالحرف ، ظاهراً أو مقدراً ، قوله : مرادأ ، حال بعد حال ، أي : مقدراً مرادأ ؛ قال : احترزت بمرادأ ، عن المفعول فيه ، والمفعول له ، لأن الحرف مقدر فيهما ، لكنه غير مراد ؛

ولقال أن يقول : إن أردت أنه غير مراد معنى ، لم يجز ، إذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهراً<sup>١</sup> ، وأيضاً أنت مقرّر بتقدير الحرف فيهما ، وكل مقدّر : مرادأ معنى ، إذ لا معنى له إلا هذا ؛ وإن أردت أنه غير مراد لفظاً ، أي ليس في حكم الملقوظ به من حيث إنه لم يجز ، والمقدر في الإضافة مراد ، أي عمله وهو الجرُّ باق ، كان<sup>٢</sup> كأنك قلت : المضاف إليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر ، فيكون ، على ما أنكرت من حدّهم العرب<sup>٣</sup> بأنه ما يختلف ، ويفضي إلى الدور ، كما ألزمتهم ، إذ كون المضاف إليه مجروراً ، يحتاج إلى معرفة حقيقة المضاف إليه ، حتى إذا حُرِفَ حقيقته ، جرَّ بعد ذلك ،

(١) أي معنى الظرفية في الظرف ، والتعليل في المفعول لأجله ، ظاهر ، وهو معنى حرف الجر ؛

(٢) جواب قوله : وإن أردت .. وتقديره كان قولك هذا كأنك قلت ، أو كان الحال والثبات ،

(٣) احترض ابن الحاجب على تعريف النحاة للمعرب بأنه يؤدي إلى الدور .. الخ ص ٥٢ ج ١

كما قلت في الفاعل ، إنما نحله ليعرف فيرفع ، ثم جعلت<sup>١</sup> من حدك معرفة حقيقته محتاجة إلى كونه مجروراً ، إذ معنى « مراداً » على ما ذكرنا : باقياً على عمله في الجر ،

واعلم أن المضاف إليه إضافة لفظية ، خارج عن هذا الحد ، إذ ليس « الوجه » في قولنا : زيد حسن الوجه ، مضافاً إليه « حسن » بتقدير حرف الجر ، بل : هو هو ، وكذا في : ضارب زيد ، لأن « ضارب » وإن كان مضافاً إلى « زيد » لكنه بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافاً إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيقناً ، ولم يحتج في إضافته إليه ، لا في حال الإضافة ولا قبلها ، إلى حرف جر ،

بلى ، قد يدعم اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وإن كان من فعل متعد بنفسه ، نحو : أنا ضاربٌ لزيد ، لكونه أضعف عملاً من الفعل ،

هذا ، وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم ، كما مر في أول الكتاب<sup>٢</sup> ، وفي العامل في المضاف إليه اللفظي ، إشكال ، إن قلنا إن العامل هو الحرف المقدر ، إذ لا حرف فيه مقدراً ، وكذا إن قلنا إن العامل معنى الإضافة ، لأننا لا نريد بها مطلق الإضافة ، إذ لو أردنا ذلك لوجب إجمار الفاعل والمفعول والحال ، وكل معمول للفعل ، بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر ، وكذا إن قلنا إن العامل هو المضاف ، لأن الاسم ، على ما قال أبو علي ، في هذا الباب لا يعمل الجر ألا لنيابته عن الحرف العامل ، فإذا لم يكن حرف ، فكيف ينوب الاسم عنه ؟

ويموز أن يقال<sup>٣</sup> : عمل الجر ، لمشابهته للمضاف الحقيقي ، بتجرده عن التنوين أو النون ، لأجل الإضافة ،

---

(١) أي في تعريفك للمضاف إليه هنا ، ويريد الرضي أن تعريف ابن الحاجب هنا يؤدي إلى الدور ، ولكنه لم

يزد على ذلك ،

(٢) ص ٧٧ من الجزء الأول ،

(٣) لدفع ما أشار إليه من الإشكال ،

قال جار الله<sup>١</sup> ، الإضافة مقتضية للجر ، والفاعلية للرفع ، والمفعولية للنصب ، وهي غير العوامل ، يعني أن العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في أول الكتاب ، وإنما نسب العمل إلى ما تقوم به المقتضي ، لا إلى المقتضي ، فقيل : الرفع هو الفعل ولم نقل هو الفاعلية ، لكون المقتضي أمراً خفياً معنوياً ، وما تقوم به المقتضي أمراً ظاهراً جلياً في الأغلب ؛

### [ متى يقدّر حرف الجر ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« فالتقدير ، شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها » ؛

[ قال الرضي : ]

قال في الشرح<sup>٢</sup> : القَرَضُ أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي ، ثم ينفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد : فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معموها ؛

وفيه نظر ، لأن اللفظي ، كما ذكرنا ، كالحسن الوجه ، ومؤدّب الخُدّام ، وضارب زيد ، ليس الحرف فيه مقدراً ، فكيف يندرج في التقديري ؛

وإنما قال : اسماً ، ليخرج المضاف بالحرف الظاهر ، نحو : مررت بزيد ، فإن المضاف فيه ، يكون فعلاً ، أو بمعنى الفعل ؛

قوله : مجرداً تنوينه ، أي التنوين ، أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع ، وكذا

(١) أي الزمخشري وتكرر ذكره ،

(٢) المراد شرح ابن الحاجب على هذه الرسالة ،

ما ليس فيه التنوين والنون ، يقدر أنه لو كان فيه تنوين لحذف لأجل الإضافة ، كما في :  
 كم رجل ، ومن حواج بيت الله ، والضارب الرجل ، وإنما حذف التنوين أو النون ،  
 لأنها دليل تمام ما هي فيه ، كما ذكرنا في إعراب المثني والمجموع ، فلما أرادوا أن يمزجوا  
 الكلمتين مزجاً تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص ، حذفوا من الأولى  
 علامة تمام الكلمة ، وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث إذا أُمين اللبس كقوله تعالى :  
 « وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة »<sup>١</sup> ، وقولهم : هو أبو علرها<sup>٢</sup> ، ولا يقاس على ذلك ،  
 وقالوا إن القراء يقيس عليه ؛

(١) الآية ٧٣ سورة الأنبياء ؛

(٢) المعلقة : البكارة في المرأة ، ومنه يقال لتي لم تتزوج علرها ، لعنى قولهم أبو علرتها وأبو علرها : الذي  
 افترض بكارة المرأة ، لم يستعمل لكل من يأتي بشيء لم يسبق إليه ؛

## [الإضافة المعنوية]

[قال ابن العاجب:]

« وهي معنوية ولفظية ، فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة »  
 « مضافة إلى معمولها ، وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف »  
 « وظرفه ، أو بمعنى مین ، في جنس المضاف ، أو بمعنى في »  
 « في ظرفه ، وهو قليل ، نحو : غلام زيد ، ونحاتم فضة »  
 « وضرب اليوم ، وتفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً مع »  
 « النكرة ، وشرطها تمييز المضاف من التعريف ، وما أجازته »  
 « الكوفيون من : الثلاثة الأبواب ، وشبهه من العدد ، ضعيف »

[قال الرضي:]

اعلم أنه لا تلتبس المعنوية إلا باللفظية ، ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون  
 المضاف صفة مضافة إلى معمولها فقال : المعنوية ألا يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها ،  
 أي : هي على ضربين ، إما ألا يكون المضاف صفة نحو : غلام زيد ، أو يكون صفة ،  
 لكن لا تكون الصفة مضافة إلى معمولها ، نحو : مُصارع مصر ، والله خالق السموات ،  
 لأن اسم القاعل بمعنى الماضي لا يعمل ، فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه ،

ثم قسم المعنوية ثلاثة أقسام : إما بمعنى اللام ، أو بمعنى مین ، أو بمعنى في ، قوله :  
 « فيما عدا جنس المضاف » ، « ما » كناية عن المضاف إليه ، أي في مضاف إليه هو غير  
 جنس المضاف ، وغير ظرفه ، ويعني بكون المضاف إليه جنس المضاف : أن يصح إطلاقه  
 على المضاف ويصح على غيره ، أيضاً ، فيكون نحو : بعض القوم ، ونصف القوم ، ولهم :

بمعنى اللام ، لأنك تريد بالقوم : الكل ، والكل لا يطلق على بعضه ، وكذا : يَدُّ زيد ، ووجهه ، بمعنى اللام ، وإن كان يقال : بعضٌ منه ، ونصفٌ منه ، ويدٌ منه ، لأن « من » التي تتضمنها الإضافة ، هي التبيينة ، كما في : نحاتم حديد ، وأربعة دراهم ، وشرط « من » المبينة أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى : « فاجتنبوا الرجس من الأوثان »<sup>١</sup> ،

وأما قولك ثلاثة دراهم ، وراقود خلٍّ ، فإنما كتبت فيه بالمقدار عن المقدّر ، كما يجيئ في باب العدد ، فالثلاثة هي الدراهم ، والراقود هو الخل ، ومن ثمّ تقول : دراهم ثلاثة ، وخلٍّ راقودٌ ، وثوبٌ ذراهران ، وإن كان المقدار في الأصل غير المقدّر به ،

وبقولنا : يصح إطلاقه على غير المضاف ، أيضاً ، خرج نحو : جميع القوم ، وعينٌ زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، فجميعها ، إذن ، بمعنى اللام ، وكذا سعيد كرز ، ومسجد الجامع ، على ما يجيئ من التأويل ، لأن الثاني ، أصني الجامع غُلبَ ومُخصَّصٌ ، حتى إذا أُطلق لم يتناول إلا الأول ، فالجامع في العرف ، هو المسجد لا غير ؛

ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك : طور سيناء ، ويوم الأحد ، بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله ، فالأولى ، إذن ، أن تقول : نحو ضربُ اليوم ، وقتيل كربلاء<sup>٢</sup> ، بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ، ولا تقول : إن إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى « في » ، فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام ، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه : خُدْ طَرَفَكَ ، ونحو : كوكب الخرقاء<sup>٣</sup> لسهيل ، وهي التي يقال لها إضافة

(١) الآية ٣٠ سورة الحج ؛

(٢) كربلاء مكان بأرض العراق قتل فيه الحسين بن علي رضي الله عنهما ويقال له أيضاً قتيل الطفّ ، وهو اسم جزء معين من أرض كربلاء ؛

(٣) هذا تعبير يريدون به النجم المعروف باسم سهيل ، وضمت الإشارة لي الجزء الأول إلى أن البغدادي اعتبره شاهداً لأنه ورد في بيت شعر : هو قول الشاعر :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل ، أذاخت فوهها في القرائب ؛

لأدنى ملايسة ، فنقول : كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف بالتفسير الذي مر ، من الإضافة المحضة ، فهو بمعنى اللام ، وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف ، فهي بتقدير « من » ولا ثالث لهما ؛

قوله : « وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة » ، يعني أن الإضافة المعنوية بخلاف اللفظية ؛ وإنما أفادت تعريفاً مع المعرفة ، لأن وضعها لتفيد أنَّ لواحداً مما دل عليه المضاف ، مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي ، معه <sup>١</sup> ، مثلاً ؛ إذا قلت : غلام زيد ركب ، ولزيد غلمان كثيرون ؛ فلا بدَّ أن تشير<sup>٢</sup> به إلى غلام من بين غلمانه ، له مزيد خصوصية يزيد ، إما بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره ، أو بكونه غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب ، وبالجمل ، بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان ؛

وكذا كان الحال في : ابن الزبير ، وابن عباس ، قبل العلمية ؛ هذا أصل وضعها ، ثم ، قد يقال جاء في غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين ، وذلك ، كما أن أصل ذي اللام في أصل الوضع لواحد معين ، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين ، كما في قوله :

ولقد أمرُ على اللثم يسبني فاعف ثم أقول لا يعني<sup>٣</sup> - ٥٦  
وذلك على خلاف وضعه ؛

فلا تظنَّ من إطلاق قولهم في مثل : غلام زيد ، إنه بمعنى اللام ؛ أن<sup>٤</sup> معناه ومعنى :

(١) أي ليست لبقية أفراد المضاف مع المضاف إليه كما سيوضح ذلك بالمثال ؛

(٢) أي قصد به ،

(٣) تكرر ذكر هذا البيت في هذا الشرح ، ولا يخرج الفرض من ذكره في كل مرة عن بيان وقوع المعرفة باللام الجنسية موصوفاً بالجملة لأنه لا يراد به معين ، ومعلوم أنه يجوز النظر إلى لفظه فتعرب الجملة حالاً ؛

(٤) مفعول قوله : فلا تظنن ؛



غلام لزيد ، سواء ، بل معنى غلام لزيد : واحد من غلمانه غير معين ، ومعنى غلام زيد ، الغلام المعين من بين غلمانه إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد ؛

قوله : « ونخصيصاً مع النكرة » ، نحو قولك : غلام رجل ، إذ مخصص بين غلام<sup>ين</sup> امرأة ، ،

قوله : « وشرطها » ، أي شرط الإضافة الحقيقية : مجريد المضاف من التعريف ، فإن كان ذا لام ، حذفت لامه ، وإن كان علماً ، نُكِّرَ ، بأن يُجعل واحداً من جملة من سُمِّيَ بذلك اللفظ نحو قوله :

حَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ بَأْيِضٍ مَاضِي الشَّفَرَيْنِ يَمَانِي<sup>١</sup> - ١١٤  
ولا يجوز إضافة سائر المعارف ، من المضمرات والمبهمات لتعلم تنكيرها ، وعندني<sup>٢</sup> أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ، إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا ، كما فتوا<sup>٣</sup> في باب النداء<sup>٤</sup> ، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى ، نحو : زيد الصديق ، يجوز ذلك ، وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ، ومثله قولهم : مضر الحمراء ، وسأجاز الشاء ، وزيد الخيل<sup>٥</sup> ، فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق<sup>٦</sup> ،

(١) تقدم هذا البيت في الجزء الأول وبعده بيت آخر يربط بمعناه وهو قوله :

فَإِنْ تَقَطَّعُوا زَيْدُكُمْ بِزَيْدٍ فَهِيَ أَمَّا أَهْلُكُمْ السُّلْطَانُ مَثَلُ زَمَانٍ

(٢) انظر ص ٣٧٣ في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٣) مضر وأمار وريبعة أيضاً ، أبناء نزار ، وكل منهم أبو قبيلة من العرب ، وسمي كل منهم بما وُثِرَ من أبيه ، فقد قالوا إن مضر وُثِرَ الذهب ، وأمار وُثِرَ الغنم ، وريبعة وُثِرَ الخيل فقليل لهم : مضر الحمراء وأمار الشاء وريبعة القرس ، وقيل في سبب التسمية غير ذلك ، وأما زيد الخيل فهو زيد بن مهلهل من طيء ، أدرك الإسلام وأسلم وسماه النبي صلى الله عليه وسلم : زيد الخير ، وكان من فرسان العرب وصاحب خيل كثيرة ، وله شعر جيد ؛

(٤) أي الحاصل اتفاقاً بدون قصد

هذا ، وإنما يجرد المضاف في الأغلب<sup>١</sup> من التعريف ، لأن الأهم من الإضافة إلى المعرفة : تعريف المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلاً للحاصل ، والغرض من الإضافة إلى المنكّر : تخصيص المضاف ، وفي المضاف المرفوع : التخصيص مع الزيادة وهي التبيين ؛

### [ الأسماء الموصولة ]<sup>٢</sup>

#### [ في الإيهام ]

#### [ وحكمها في الإضافة ]

واعلم أن بعض الأسماء قد توغل في التنكير ، بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية ، نحو : هيرك ، ومثلك ، وكل ما هو بمعناها من : نظيرك ، وشبهك ، وسواك وشبهها ، وإنما لم يتعرف « هيرك » لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى ، إذ كل ما في الوجود إلا ذاته<sup>٣</sup> ، موصوف بهذه الصفة ، وكذا ماثلة زيد ، لا تخص ذاتاً ، بل ، نحو مثلك ، أخص من : هيرك ، لكن المثلثة ، أيضاً يمكن أن تكون من وجوه ، من الطول والقصر ، والشباب والشيب ، والسواد ، والعلم ، وغير ذلك مما لا يحصى ؛

قال ابن السري<sup>٤</sup> : إذا أضفت « غيراً » إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف « غير »

(١) هذا استعمله على ما قال من جواز إضافة العلم مع بقائه تعريفه

(٢) استطراد من الرضي كعادته في استكمال المباحث

(٣) أي ذات المقصود بهذه الكلمة

(٤) المراد به : الزجاج واسمه ابراهيم بن السري ، والذي اختبر باين السري هو أبو بكر بن السراج ولعل أن يذكر الرضي الزجاج بهذا الاسم ،

لانهصار الغيرية ، كقولك : عليك بالحركة غير السكون ، فلذلك كان قوله تعالى :  
« غير المغضوب عليهم » ، صفة : « الذين أنعمت عليهم » ، إذ ليس لمن رضي الله  
عنهم ضد ، غير المغضوب عليهم ، فتعرف « غير المغضوب عليهم » لتخصيصه بالرضي  
عنهم ،

وكذا إذا اشتر شخص بمائتلك في شيء من الأشياء ، كالعلم أو الشجاعة ، أو:  
نحو ذلك ، فقول : جاء مثلك ، كان معرفة إذا قصد : الذي يماثلك في الشيء القلبي ،  
واعتبار المعرفة والنكرة بمائتيهما ، فكل شيء خلكس لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة ،  
وقدح ابن السراج<sup>٣</sup> في قوله<sup>٤</sup> هذا ، بقوله تعالى : « نعمل صالحاً غير الذي كنا  
نعمل » ، مع أن معنى « غير الذي كنا نعمل » أي الصلاح لأن عملهم كان فساداً ،  
ويقول الشاعر :

٢٧٦ - إن قلت خيراً قال شراً غيره أو قلت شراً مدّه بمداد

والجواب<sup>٥</sup> : أنه على البدل ، لا الصفة ، أو حيل « غير » على الأكثر ، مع كونه  
صفة ، لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه ،

وقد جاء قبل « غير » ، معمول لما أضيف إليه « غير » نحو : أنا زيداً غير ضارب ،

(١) الآية الأخيرة من سورة الفاتحة ،

(٢) يعني أن الحكم على الألفاظ بالتعريف أو التنكير راجع إلى ما تدلّ عليه من المعنى ،

(٣) هذا هو أبو بكر محمد بن السراج الذي أشرنا إليه في التعليق على قول الرضي قال ابن السري ،

(٤) أي في قول الزجاج الذي عبر عنه الرضي بابن السري ،

(٥) الآية ٣٧ سورة فاطر ،

(٦) هذا من شعر الأسود بن يخر في صاحب حديد مولع بالمخالفة حتى لا يستريح الإنسان إلى عشرته ، وبعده  
قوله :

فلئن أقمّت لأظفرنّ بيلد وثئن علّمت لأرسينّ أو تسادي

(٧) الجواب عما قاله ابن السراج في رده على الزجاج ،

مع أنه لا يجوز احوال المضاف إليه فيما قبل المضاف فلا تقول : أنا زيداً مثل ضارب ، وإنما جاز هذا<sup>١</sup> ، لحملهم « غير » على « لا » فكأنك قلت : أنا زيداً لا ضارب ، وما بعد « لا » يعمل فيما قبلها ، وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة ، من حمل « لا » على « غير »<sup>٢</sup> ، والدليل على تأنيبهما : العطف على « غير » بتكرير « لا » ، كما في قوله تعالى : « غير المنصوب عليهم ولا الضالين »<sup>٣</sup> ، كأنه قال : لا المنصوب عليهم ولا الضالين ؛

وسمع سيبويه : في عشرون مثله ، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع : عشرون غيره ، ومنعهما الفراء ، والسماع لا يُردّ ، ولا سيما إذا عضده القياس ، وكلمهم منعوا : عشرون أيما رجل وأي رجل لعدم السماع ، وإن لم يمنعه القياس ؛

قالوا : ولفظ شبه ، يتصرف بالإضافة ، لانحصار الشبه في جميع الوجوه ، وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب<sup>٤</sup> ، كما في : علم وسميع ، لعني مررت بالرجل شبيهك ، أي : من يشبهك في جميع الوجوه ؛

وقال أبو سعيد<sup>٥</sup> : في ، مثلك ، وغيرك ، وما في معناها ، أنها لم تنصرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، أي : مماثلك ، ومشابهك ومغاييرك ؛

فإن قيل<sup>٦</sup> : غير ، وشبه ، مطلق<sup>٧</sup> ، وإضافة اسم الفاعل ، إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال ؛

(١) أي في المثال الذي فيه غير

(٢) انظر في هذا الجزء ، ص ١٦٣ .

(٣) هي الآية السابقة من سورة الفاتحة مع زيادة هنا ؛

(٤) أي اللفظ المنصوب على هذا الوزن ،

(٥) أي السرياني ،

(٦) اعتراض على ما ذهب إليه السرياني ، ورد الرضي عليه ،

(٧) أي غير محدد بزمان معين .

فالجواب : أنه لما فاتت موازنة المضارع ، لم يشترط فيه أحد الزمانين أو تقول : شرط كون إضافة اسمي الفاعل والمفعول لفظية : ألا يكونا بمعنى الماضي ، لا أن يكونا بمعنى الحال أو الاستقبال ، كما سيجيء في هذا الباب ، أو الاستمرار<sup>١</sup> ، كما يجيء بعد ، والإطلاق يفيد الاستمرار ؛

وقالوا في : حسبك ، وشرعك ، وكافيك ، وناهيك ، وكحكك ونهيك ، ونهاك ، إنها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل ، لأن معنى حسبك زيد : ليحكك زيد ، وكذا أخواته ، وإنما بُني قدك ، وقطك ، ويحكك دون حسبك وأخواته ، لأنها<sup>٢</sup> صارت أسماء أفعال ، كما يجيء في باب اسم الفعل ، بخلاف حسبك وأخواته ، ويدخل عليها<sup>٣</sup> من نواسخ الابتداء « إن » فقط ، كقوله تعالى : « فإن حسبك الله »<sup>٤</sup> ، لأنها لا تغير معنى الكلام ، ولا تقع إذا جاوزت هذا الموضع إلا موقعاً يصح وقوع الفعل فيه ، لأدائها معنى الفعل ، وتكون صفة للنكرة ، نحو : مررت برجل حسبك وكحكك ، وحالاً من المعرفة ، نحو : هذا عبد الله حسبك وشرعك ، منصوبين ؛

ولم يُتصرف في هذه ، إلا في الإعراب ، فلم تنَّ ولم يجمع ، لمشابهة قدك وقطك ، غير المتصرفين ، وعلى هذا قالوا : مررت برجل كافيك من رجل ، وبرجلين كافيك من رجلين<sup>٥</sup> ، وبامرأة كافيك من امرأة ، اجراء له في عدم التصرف مجرى : قدك وقطك ؛

وقد استعمل « ناهيك » على أصله من التصرف ، فقول : برجلين ناهيك من رجلين ، وبامرأة ناهيك من امرأة ، وكذا سائر تصرفاته ؛ وقالوا : مررت برجل هلك من رجل ، وبرجلين هلك من رجلين ، وبرجال هلك من رجال ، وبامرأة هلك من امرأة ؛

(١) أي نقول ان الشرط هو أن يكونا للاستمرار ، والإطلاق الذي تلت عليه غير ، مفيد للاستمرار .

(٢) أي قدك وما بعده ،

(٣) أي على حسب وأخواته ،

(٤) الآية ٦٢ من سورة الأنفال ؛

(٥) في بعض الأمثلة هنا زيادة ليست في المطبوعة أو هي موجودة في بعض النسخ التي أشير إليها بالهامش ، رأيت أن إثباتها فيه استيفاء للأمثلة ؛

ومعنى ذلك : أي أفتلك وصف محاسنه ، فأجروه مجرى : قَتَلَكَ ، في عدم التصرف ، لإلادته فألادته ؛ وربما جاء فعلاً متصرفاً ، نحو : برجلين هَذَا من رجلين ، وبرجال هُنَاكَ ، وبأمرأة هُنَاكَ ، وبأمرأتين هُنَاكَ ، وبسوة هُنَاكَ ؛ ويحوز أن يقال في حسبك ، وهنك ، ونهيك ، ونهاك ، وشرعك : أنها لم تنصرف ، بل كونهما في الأصل مصادر ؛

فبعض العرب يجعل « واحد أمه » و « عبد بطنه » : نكرتين ، قال حاتم : ٢٧٧ - أمأوي ، اني رُبُّ واحدٍ أمه أخذت فلا قتل عليه ولا أمراً . وليست العلة في تنكيرهما : ما قال بعضهم ، ان « واحد أمه » ، مضاف إلى أم ، و « أم » مضاف إلى ضمير « واحد » ، فلو تُعرِفَ بضميره لكان كُتِرَ الشئ بنفسه ؛ وذلك ، لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول ، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف ، نحو : ربُّ رجل واحد أمه ، فالهاء عائدة إلى « رجل » ، وكذا في قوله : ربُّ واحد أمه ، أي ربُّ رجل واحد أمه ، وسيجيء في باب المعرفة والنكرة ، أن الضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة : نكرة ، كقولك : ربُّ شاةٍ وسخلتها ، فإن كان ذلك المضاف معرفة تُعرِفُ المضاف ، لكون الضمير معرفة ، نحو : زيد واحد أمه ، وكذا ان كان نكرةً مختصة ، نحو : رأيت رجلاً هو واحد أمه ؛ وكذا ينبغي أن يكون قولك : صَدُرَ بلده ، وليس قبيلته ، وابن أمه ، ونادرة دهره ، ونحو ذلك ؛ وأجاز ابن كيسان<sup>١</sup> تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف ، لنية الانفصال ،

(١) هذا من نصيدة جيدة لحاتم الطائي ، أولها :

أمأوي ، قد طال التجنب والمجر وقد علوتني في طيالكسـ  
وقد بدأ كثيراً من أبيتها بمثل هذا الهمد : أمأوي ؛ ومنها قوله :

أمأوي ، ما يعني الثراء من القتي إذا حشرت يوماً وضاق بها الصدر

(٢) تعليل لقوله : وليست العلة في تنكيرهما ... الخ ؛

(٣) أبو الحسن ، محمد بن أحمد من مشاهير النحاة ، تقدم ذكره في هذا الجزء وفي الجزء الأول ؛

نحو : ما جاء في غلام زيد ، ظريفٌ ، أي : غلام لزيد ، كما يجوز ذلك في المعروف باللام ، كقوله :

ولقد أمر على اللثم يسبي<sup>١</sup> - ٥٦

وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف إليه ، إن حسن الاستثناء في الكلام الذي هو فيه ، عنه ، بالمضاف إليه ، يقال : سقطت بعض أصابعه ، إذ يصبح أن يقال : سقطت أصابعه ، بمعناه ، قال :

٢٧٨ - لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجلال الخشم<sup>٢</sup>  
إذ يصبح أن يقال : تواضعت المدينة ، وقال :

٢٧٩ - إذا بعض السنين تعرفتنا كفى الأيتام قد أبى البيت<sup>٣</sup>  
وقال :

٢٨٠ - سر الليالي أسرع في نقضي أخذن بعضي وتركن بعضي<sup>٤</sup>  
إذ يقال : السنون تعرفتنا ، والليالي أخذن ، ومنه قوله :

٢٨١ - لما حب الديار شغفن قلبي ولكن حباً من سكن الديارا<sup>٥</sup>

---

(١) تكرر هذا البيت وأشرنا قريباً إلى ذلك وأن الغرض من إيرادها في كل مرة لا يغير ؛  
(٢) هذا البيت من قصيدة لجبرير في هجاء الفرزدق وإن كان البيت يبدو أنه رثاء ، ولكن القصيدة تضمنت كثيراً من الطعن في قوم الفرزدق وأن من عيوبهم ما فعله ابن جرموز للجاشعي من قتل الزبير بن العوام غيلة ؛  
(٣) وهذا البيت أيضاً من قصيدة لجبرير ، وهي في مدح هشام بن عبد الملك بن مروان ، يقول عنه فيها :  
وأنت إذا نظرت إلى هشام هرقتَ جدار متخبط كرمير  
يسرى للمسلمين عليه حقاً كفضل الوالد الرؤف الرحيم ،  
الرؤف بدون مدح .

(٤) من أرجوزة قيل إنها للأعرج السجلي ، أولها :  
أصبحت لا يحمل بعض بعضي نطها أروح مثل الضفير  
(٥) مما نسب إلى مجنون بن حامر ، قيس بن الملوح ، قال البغدادى إن قبله بيتاً ولا ثالث لهذا ، وهو :

فاكتسب التأنيث والجمع ، وقد يكتسب المضاف البناء من المضاف إليه ، كما يجيء في الظروف المبينة ؛

قوله : « وشرطها تجريد المضاف من التعريف » ، قد مرَّ وجهه ، وقوله : وما أجازوه الكوفيون ... ؛ نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف إلى معدوده نحو : الثلاثة أبواب .. إلى العشرة ، والمائة درهم والألف رجل ، وهو ضعيف قياساً واستعمالاً<sup>١</sup> ، أمَّا القياس فلأن تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه ، فيكون اللام في المضاف ضاعاً ، وإثبات الاستعمال فلأنهم نقلوه عن قوم غير فصحاء ، والفصحاء على غيره ؛

قبل : وجهه ، حل ضعفه ، أن المضاف<sup>٢</sup> من حيث المعنى هو المضاف إليه ، والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو ، فصرف المقصود بالنسبة ، تعريفاً من حيث ذاته ، لا تعريفاً مستعاراً من غيره ، ثم أضيف بعد التعريف ، لغرض تبين أن هذا المعرّف من أي نوع هو ، كأنك كنت ذكرت أولاً أن عندك ثلاثة ، مثلاً ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرها فقلت : بعت الثلاثة ، أي تلك الثلاثة ثم بيّنت نوعها فقلت : الثلاثة الأبواب ؛

وهذا هو الوجه لمن قال : الثلاثة أبواب ، وإن كان أقيح من الأول ، لإضافة المعرفة إلى النكرة ، ولا نظير له ؛ لا في المعنوية ، ولا في اللفظية ، كأنهم لما عرفوا الأول ، استغنوا عن تعريف الثاني ، لأنه هو ، ولأن الإضافة لبيان نوعه لا للتعريف ؛

وفي هذا الاعتذار نظر<sup>٣</sup> ، أمّا أولاً ، فلأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز ، وإنما جيء بالعدد لتوضيحه كمية المميز ، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو رجل ، ورجلان ،

---

— أسر على الديار ديار ليل أقبل ذا الجدار وذو الجدار

(١) مع قول الرضي هذا ، هو يستعمل الرأي الذي أنكره على الكوفيين ، وقد أشرنا إلى ذلك في عدد من المواضع ؛

(٢) أي في نحو : الثلاثة دراهم ؛

(٣) هو ما تضمنته قوله : قبل وجهه على ضعفه .. الخ

(٤) أشرنا من قبل إلى أن هذا اللفظ مستحدث يراد به كون الشيء نصاً في المقصود منه لا يحتمل غيره ؛



لَمْ دَلًا عَلَى التَّصَوُّفِ لَمْ يُوْت بِالْعَدِيدِينَ ، وَأَيْضًا ، الْأَغْلَبُ وَصَفَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ ، لَا الْمُضَافَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ »<sup>١</sup> ، وَأُمًّا ثَانِيًا ، فَلَا أَنْ كُلُّ مَا ذَكَرَ ، حَاصِلٌ لِي : خَاتَمُ فَضَّةٍ ، وَلَمْ يَسْمَعْ الْخَاتَمُ الْفَضَّةَ ، وَلَا : الْخَاتَمُ فَضَّةً<sup>٢</sup> ،

---

(١) مِنَ الْآيَةِ ٤٣ سُورَةِ يُوسُفَ ،

(٢) أَيْ بِإِضَافَتِهِ إِلَى خَاتَمٍ ، سِوَاهُ مَعَ تَعْرِيفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَوْ تَنْكِيرِهِ ؛

## [ الإضافة اللفظية ]

## [ معناها وفائدتها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« واللفظية : أن يكون صفة مضافة إلى معمولها ، مثل : ضارب »  
 « زيد وحسن الوجه ، ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ ، ومن ثم »  
 « جاز : مروت برجل حسن الوجه ، وامتنع : مروت بزيد »  
 « حسن الوجه وجاز : الضارب بزيد ، وامتنع : الضارب بزيد »  
 « خلافاً للفراء ، وضُعت : الواهب المائة الهجان وعبدها <sup>١</sup> »  
 « وإنما جاز : الضارب الرجل ، حملاً على المختار في : »  
 « الحسن الوجه ، والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاب ، »  
 « حملاً على : ضاربك » ؛

[ قال الرضي : ]

قوله : « أن يكون صفة » ، أي يكون المضاف صفة ، احتراز عن نحو : غلام زيد ،  
 وباب ساج ؛ قوله : « مضافة إلى معمولها » ، أي إلى مرفوعها ، أو منصوبها ، وهو احتراز  
 عن الصفة المضافة لا إلى معمولها ، نحو : مُضارب مصر ، وخالق السموات ، وزيد مضروب  
 صرو ، فإن جميعها مضافة لا إلى معمولها ، فإضافتها محضة ؛

(١) شطر بيت سيأتي كاملاً ، في الشرح ،

قال المصنف : ومن ذلك : « مالك يوم الدين »<sup>١</sup> ، على الأصح ،

وهذا منه عجيب ، وذلك أن « يوم الدين » ، إما أن يكون بمعنى « في » كما يدعي المصنف في : ضرب اليوم ، فيكون المضاف إليه مفعولاً فيه من حيث المعنى ، فيكون معمولاً اسم الفاعل ، فهو صفة مضافة إلى معمولها ، وليس كضرب اليوم ، لأنه ، وإن كان مضافاً إلى معموله ، لكنه ليس صفة ، فإضافته حقيقية<sup>٢</sup> ، وإما أن يكون ممّا كان مفعولاً فيه فالتبعية فيه فالحق بالمفعول به ، كما يدعي النحاة في نحو :

يا سارق الليلة أهل الدار<sup>٣</sup> - ١٦٨

فهو أيضاً معمول الصفة ، فتكون الإضافة غير محضة ، قال :

٢٨٢ - ربّ ابن عمّ لسلمي مشمعل<sup>٤</sup> طبّاخ ساعات الكرى زاد الكسل

ولعلّ المصنف جعل « مالك يوم الدين » بتقدير اللام ، كمصارع مصر ، فلذا قال : ومن ذلك : مالك يوم الدين ، لكن ذلك مخالف لإطلاق قوله قبل ، أو بمعنى في في ظرفه ؛

والوجه في تعرف مالك يوم الدين ، حتى وقع صفة « لله » : أنه بمعنى اللام ، نحو : قتيل كربلاء<sup>٥</sup> ، رضي الله عنه ؛ أو أنه بمعنى الماضي ، كأنه قال : ملك يوم الدين أي :

(١) الآية ٤ من سورة الفاتحة ،

(٢) قصد المثال المتقدم الذي هو : ضرب اليوم ؛

(٣) تقدم هذا الشطر في باب المفعول فيه من الجزء الأول ، والاستشهاد به هناك على أن الظرف قد يتوسع فيه فيعامل معاملة المفعول به حتى أنه يضاف إلى المصدر وإلى الوصف المشتق ، وقال هناك : إن معناه ظرفاً باتياً على ظرفيته ، ومتوسماً فيه : واحد ؛ وهو من شواهد سيبويه ، ج ١ ص ٨٩ ،

(٤) المشمعل : الضيف في كل ما يأنطد فيه من عمل ، وهذا من رجز ، لابن أخي الشياخ بن ضرار ، وكان مع القوم في رحلة فطلبوا منه أن يجعل الأيل ، فاربحوا قالاً :

قالت سلمى لست بالحدادي المذل سالك لا تملك أعضاد الأيسل

(٥) المراد : الحصن بن علي وتقدم وجه التسمية قريباً ،

أمر يوم الدين ، فيكون كخالق السموات<sup>١</sup> ، وإيراده ماضياً على طرز قوله تعالى : « وسبق الدين<sup>٢</sup> .. » و : « ونادى أصحاب النار<sup>٣</sup> » لكونه من الأمر المحتوم ، فكأنه وَقَعَ ومضى ؛ وقيل : مالك يوم الدين ، نكرة ، جَرَتْ على الله ، تعالى ، على وجه البذل ، والأول أولى ؛

والمتفق عليه من الإضافة اللفظية ، ثلاثة أشياء : اسم الفاعل المضاف إلى فاعله أو مفعوله ، كما يجيء ، واسم المفعول المضاف إلى مفعول ما لم يُسمَّ فاعله أو إلى المنصوب المفعول<sup>٤</sup> ، والصفة المشبهة المضافة إلى ما هو فاعلها معنى<sup>٥</sup> ، بعد جمعه في صورة المفعول لفظاً ، على ما يجيء في بابها إن شاء الله تعالى ؛

والمختلف فيه ، هل هو لفظي أو معنوي : ثلاثة أشياء : إضافة ما ظاهره أنه موصوف مضاف إلى صفته ، وما ظاهره أنه صفة مضافة إلى موصوفها ، وإضافة أفعل التفضيل بمعنى « بين » ، وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى ؛

أما إضافة اسم الفاعل والمفعول إضافة لفظية فنقول :

كون إضافة الصفة إضافة لفظية مبني على كونها عاملة في المضاف إليه رفعاً أو نصباً ، وذلك لأنه إذا كان كذا ، فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجروراً في الحقيقة ، والتنوين المحذوف في اللفظ مقلد منوي<sup>٦</sup> ، فتكون الإضافة كلاإضافة ، وهو المراد بالإضافة اللفظية ؛

فالصفة ، إما أن تكون صفة مشبهة ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو أفعل تفضيل ؛

أما أفعل التفضيل فسيجيء حكمه بعد ، وأما الصفة المشبهة فهي أبداً ، جائزة العمل ،

(١) في كون إضافته حقيقية .

(٢) صدر كل من الآيتين ٧١ ، ٧٣ سورة الزمر ،

(٣) من الآية ٥٠ سورة الأعراف .

(٤) يعني إذا كان اسم المفعول من المتصدي إلى اثنين ؛

فإضافتها ، أبداً ، لفظية ، وأما اسمها الفاعل والمفعول ، فعملهما في مرفوع هو سبب <sup>١</sup> ، جائز مطلقاً ، سواء كانا بمعنى الماضي ، أو بمعنى الحال ، أو بمعنى الاستقبال ، أو لم يكونا لأحد الأزمنة ، بل كانا للإطلاق المستفاد منه الاستمرار ، نحو : زيد ضامرٌ بطنه ، ومسودَّ وجهه ، ومؤدَّبٌ خدامُه ، وذلك لأن أدنى مشابهة للفعل تكفي في عمل الرفع ، لشدة اختصاص المرفوع بالفعل ، وخاصةً إذا كان سبباً ، ألا ترى إلى رفع الظرف ، والمنسوب في نحو : زيد في الدار أبوه ، على مذهب أبي علي <sup>٢</sup> ، ونحو : مررت برجل مصري حمأره ، وكذا برجل خز صفةً سرجه <sup>٣</sup> ، وإذا كانا كذا <sup>٤</sup> ، فإضافتهما إلى سبب هو فاعلها معنى : لفظية دائماً من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى ، فلأن المضاف في الحقيقة نعت المضاف إليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم الغلام ، فالمعنى : له غلام قائم ، وكذا مؤدَّب الخدام ، وحسن الوجه ، والتنت هو المعين للموصوف والمختص له ، لا المتعين منه والمختصص ، فلم يمكن تعيين هذه الثلاثة بما أضيفت إليه ، ولا تخصصها منه ، بخلاف : خاتم فضة ، وغلام زيد ، فإن المضاف إليه في الحقيقة ههنا : صفة للمضاف ، لأن المعنى : خاتم من فضة وغلام لزيد ،

ويعمل ، أيضاً ، اسمها الفاعل والمفعول : الرفع في غير السبب ، بمعنى الإطلاق ، كانا ، أو بمعنى أحد الأزمنة الثلاثة ، نحو : مررت برجل نائم في داره عمرو ، ومضروب على بابي بكرٌ ، لكن لا يضافان إلى مثل هذا المرفوع ، إذ لا ضمير فيه يصبح انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها ، فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ، ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل ، كما سيجيء ، وكذا يعملان في الظرف ، والجار والمجرور مطلقاً ، لأن الظرف يكفي راحة الفعل ، نحو : مررت برجل ضارب أمس في الدار ، ومضروب أول من أمس

(١) المراد به الاسم المرفوع للشئ على ضمير يعود على الموصوف باسم الفاعل أو اسم المفعول ، ويطلق عليه : السبب ،

(٢) أي الفارسي ، واشتهرت نسبة هذا الرأي إليه ،

(٣) صفة السرج : أعله ، وصفاً البيت جانب منه ،

(٤) أي كما شرحنا ،

بالسوط ، وكذا ينبغي أن يكون « الحال »<sup>١</sup> ، لمشابهته للظرف ، وكذا المفعول المطلق ، لأنه ليس بأجنبي ،

وأما عمل اسمي الفاعل والمفعول ، في المفعول به ، وغيره من المفعولات الفعلية<sup>٢</sup> ، فحتاج إلى شرط ، لكونها أجنبية ؛ وهو<sup>٣</sup> مشابهتهما للفعل معنىً ، ووزناً ، ويحصل هذا الشرط لهما ، إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال ، أو الإطلاق المفيد للاستمرار ، لأنهما ، إذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة ، الموازن على الاطراد ، لاسم الفاعل والمفعول ، بخلاف الماضي ؛ أما صلاحيته<sup>٤</sup> للحال والاستقبال فظاهرة ، وأما صلاحيته للإطلاق المفيد للاستمرار ، فلأن العادة جارية منهم ، إذا قصدوا معنى الاستمرار أن يُصبروا عنه بلفظ المضارع ، لمشابهته للاسم الذي أصل وضعه للإطلاق ، كقولك : زيد يؤمن بالله ، وعمر يسفو بموجوده ؛ أي : هذه عادته ؛

فإذا ثبت أن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي ، إذا كانا بأحد هذه المعاني الثلاثة ، فإضاقتهما ، إذن ، إلى ذلك الأجنبي لفظية لأن هذا مبني على العمل ، كما تقدم ؛ وأبينة المبالغة ، لما كانت للاستمرار ، لا ، لأحد الأزمنة ، عملت ، نحو : إنه لمنحار بوائكها\* ، و :

٢٨٣ - ضروبٌ بتصل السيف سوق سيمانها إذا عديموا زادًا فإنك عاقر<sup>٥</sup>  
واسم الفاعل ، واسم المفعول ، لا يضماfan ، من بين مطلوباتهما ، إلا إلى الفاعل والمفعول

(١) المراد الاسم المنصوب على أنه حال ؛

(٢) أي متعلقات الفعل المختلفة ،

(٣) أي الشرط المطلوب ،

(٤) أي المضارع ،

(٥) البوائك جمع بالكة ، وهي الناقة السمينة ، ومنحار : كثير النحر ، لهذا النوع من الابل ،

(٦) نسب هذا البيت إلى أبي طالب بن عبد المطلب ، وهو من قصيدة في رثاء أمية بن المغيرة المخزومي ، ونسبًا البندادي من قال إن الشعر في مدح النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره ؛

به والمفعول فيه ، لشدة طلبهما لها ، دون سائر معمولاتهما ؛

وقد جاء بعض الأسماء مؤوَّلاً باسم الفاعل المستمر ، فكانت إضافته لفظية ، كقوله :

بمتجرد قيد الأوابد هيكل<sup>١</sup> - ١٧٧

أي : مقيد الأوابد ، ومنه قولهم : هذه ناقة عبَّر المهاجر<sup>٢</sup> ، أي عابرة كقوله :

يا سارق الليلة أهل الدار<sup>٣</sup> - ١٦٨

وأما إذا كانا بمعنى الماضي ، فإضافتهما محضة ، لأنهما لم يوازنا الماضي ، فلم يعمل عملهما ، إلا عند الكسائي فإنه<sup>٤</sup> عنده يعمل ، فتكون إضافته عنده لفظية ؛ والدليل على أن كونهما<sup>٥</sup> بمعنى الماضي محضة ، قوله تعالى : « الحمد لله فاطر السموات والأرض جاعل<sup>٦</sup> الملائكة رسلاً<sup>٧</sup> » ؛ جعل « فاطر » و « جاعل » صفتين للمعروف ؛

هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى ، فلأن ملابسة المضاف للمضاف إليه قد حصلت في الماضي واشتهرت ، في نحو : ضارب زيد أمس فيصح أن يتخصص المضاف به كتخصص الغلام يزيد في : غلام زيد ، حين اشتهر بمملوكيته ، وأما الحال فلم يتم بعد حصوله ، والمستقبل مترقب ، فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف إليه بحيث يتعين المضاف بها أو يتخصص ؛

واسم الفاعل أو المفعول المستمر ، يصح أن تكون إضافته محضة ، كما يصح ألا يكون كذلك ، وذلك لأنه وإن كان بمعنى المضارع ، إلا أن استمرار ملابسة المضاف

---

(١) هو حجر بيت من معلقة امرئ القيس في وصف فرسه ، وتقدم البيت شاهداً في أول باب الحال ؛

(٢) المهاجر جمع هاجرة وهي شدة الحر ، يعني أنها تدبر الأماكن التي تشد فيها الحرارة لا تنالها لقوتها ،

(٣) تقدم ذكره قريباً ؛

(٤) فانه : أي الوصف ، للملك أفرد الضمير ،

(٥) أي على أن إضافتهما ..

(٦) الآية الأولى من سورة فاطر ،

للمضاف إليه ، يصحّ تعينه به أو تخصيصه ، ولا سيما<sup>١</sup> إذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضحي ؛ فإن وضعه على الحدث ؛

قال سيويه<sup>٢</sup> : تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، كما تقول مررت بعبد الله صاحبك ، أي : المعروف بضربك ، كما تقول : يزيد شبيهك ، أي المعروف بشبهك ، فإذا قصدت هذا المعنى ، لم يعمل الفاعل<sup>٣</sup> في محلّ المجرور به نصباً ، كما في « صاحبك » ، وإن كان أصله اسم فاعل من : صَحِبَ يصحِّب ، بل نقدره كأنه جامد ، قال تعالى : « حَمَّ ، تنزيلُ الكتابِ من الله العزيزِ العليم ، غافر الذنبِ وقابل التوب »<sup>٤</sup> ؛

ومثال اسم المفعول المضاف إلى الأجنبي ، أي المنصوب قولك : زيد معطى الدار ، أي يُعطى الدار ، وعمرو مكسو الجبة ، أي يكسى الجبة ؛ وحاله كحال اسم الفاعل المضاف إلى المنصوب ، كما مرَّ ؛

واعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة ، فإن إضافته إلى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى ، أمّا لفظاً ، فلعدم موازنته ، وأمّا معنى فلائنه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته إلا مع ضمنية وهي « أن »<sup>٥</sup> ، بخلاف الصفة فإنها تؤدي معنى الفعل بلا ضمنية ، تقول : أعجبتني ضربُ زيدٍ عمراً ، أي : أن ضربَ زيدٍ عمراً ، وتقول : زيد ضاربٌ عمراً ، أي : يضرب عمراً ، فلقوة شبه الصفة ، لم يكن لها بدٌّ من مرفوعٍ إمّا ظاهر أو مضمّر ، بخلاف المصدر كقوله تعالى : « أو إلهامٌ في يوم ذي مسغبةٍ يتيماً »<sup>٦</sup> ، فإنه مجرد عن المرفوع ، وكقولك : أعجبتني ضرب ، فإنه مجرد عن المرفوع والمنصوب ؛ فلما

(١) يريد أن يقول إن الأصل في الفعل وضعه على الحدث وذلك بما يقوي دعوى أن إضافة المستمر محضة ،

(٢) هذا منقول بمعناه من سيويه ج ١ ص ٢١٣ ،

(٣) أي اسم الفاعل ،

(٤) الآيات الثلاث من أول سورة غافر ؛

(٥) هو معنى لو لم يدر في شرط حمل المصدر : أن يكون مفسراً بأن والفعل ،

(٦) الأتيان ١٤ ، ١٥ سورة البلد ،



كانت الصفة أقوى شياً بالفعل ، كانت أولى بعملها عمل الفعل ، فكان تقدير الانفصال<sup>١</sup> فيها ، أظهر ، فن ثم كانت إضافتها إلى معمولها لفظية ، وإضافة المصدر إلى معموله محضة ، فيختص المصدر ، أو يعرف ، بنسبته إلى فاعله أو مفعوله ، لاشتهاره به ، كاختصاص الغلام برجل ، وتعرفه بزيد ؛

فإن قلت : فقتضى ما ذكرت ، أن يكون عملُ الصفة عملَ الفعل ، أولى من عمل المصدر عمله ، والأمر بالعكس وذلك أن المصدر في عمله لا يحتاج إلى شرط ، بخلاف الصفة ، فإنها تحتاج إلى الاعتماد ، واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان إلى كونهما بمعنى المضارع ، مع الاعتماد ، كما سيأتي في أبوابها ؛

قلت : إن الأمر كذلك ؛ إلا أن المصدر أطلب<sup>٢</sup> لما هو فاعل له ، ومفعول من الصفة ، لأنه يطلبها لكونها من ضرورياته عقلاً ، لا وضعاً ، فبعد حصولها له ، يكفيها للعمل فيهما أدنى مشابهة للفعل ، واسما الفاعل والمفعول ، يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما ، فبعد حصولهما ، كهما ، يحتاجان إلى مشابهة قوية مع الفعل ، وشروط ، حتى يعمل عملُ الفعل ؛

فالمحصول<sup>٣</sup> ؛ أن طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته ، وعمله فيها ضعيف ، لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظاً ومعنى ، فلهذا كان المصدر المضاف إلى أحدهما أكثر استعمالاً من المصدر المُعْمَلُ فيهما ، وطلب الصفة<sup>٤</sup> ، للفاعل والمفعول ، ضعيف ، لكونه يتضمن المصدر ، وعملها فيهما قوي ، لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظاً ومعنى ، فلهذا ، إذا جرّرت في اللفظ فاعلها فلا بد من تقدير ضمير فيها قائم مقام الفاعل ،

(١) الذي هو معنى الإضافة اللفظية .

(٢) أي أشد طلباً منهما .

(٣) هذا تلخيص للكلام السابق : أي الذي يمكن تحصيله من الكلام السابق ، ويعبر عنه المؤلفون بقولهم :

والحاصل كذا ؛

(٤) المراد ما يشمل اسم الفاعل واسم المفعول ،

منه، لأن لم يكن في الحقيقة فاعلاً ، كقائم الغلام<sup>١</sup> ، وحسن الوجه ، فإذا كانت  
أفعول المضاف من المصدر ، كانت إضافتها بتقدير الانفصال ، أولى من المصدر ، لأن  
الانفصال بإضافة مبنى على العمل ، كما ذكرنا ، لا على طلب الفاعل والمفعول ،

قوله : « ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ » ، وذلك إما قلنا ان مشابقتها للفعل قوية ،  
فكانت إحصاؤها حمل الفعل أولى ، إلا أنه يُطلب التخفيف اللفظي ، والتخفيف في اسمي الفاعل  
والمفعول المضافين إلى الأجنبي ، لا يكون إلا في المضاف ، وذلك بحذف التنوين أو النونين ،  
فالمضاف إليه زيد ، ومُضَى الأجرة ، وضارباً عمرو ، ومكسوة الفراء ، وأما في اسمي  
الفاعل والمفعول المضافين إلى السببين ، والصفة المشبهة ، فقد يكون<sup>٢</sup> في المضاف والمضاف  
إليه ضمناً ، نحو : زيد قائم الغلام ، ومؤدب الخدام وحسن الوجه ، فالتخفيف في المضاف  
بحذف التنوين ، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستثارة في الصفة ، وقد يكون في  
المضاف وحده ، كقائم غلاميه ومؤدب خدامه ، وحسن وجهه عند من جاز ذلك ، كما  
سيجيء في أبوابها ، وقد يكون في المضاف إليه وحده ، كالقائم الغلام ، والمؤدب الخدام ،  
والحسن الوجه ؛

فإن قلت : كيف ادّعت أنها لم تفيد إلا التخفيف ، وقد علمنا بالضرورة أن التخصيص  
الذي في : ضارب زيد ، لا ينقص عملاً في : غلام رجل ، إن لم يزد عليه ؛

قلنا : التخصيص لم يحصل بإضافة ضارب إلى زيد ، بل كان حاصله لضارب من  
زيد ، حين كان منصوباً به أيضاً ، بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ، ومقصودنا  
أن الإضافة غير مخصصة ولا معرّلة ؛

قوله : « ومن لم يجاز : مرت برجل حسن الوجه » ، أي من جهة أنها لم تفد تعريفاً ،  
بل أفادت تخفيفاً ، فمن جهة أنها لم تفد تعريفاً جازت هذه المسألة ، وامتنع : بزيد حسن

(١) لأن الفاعل في الحقيقة هو المضاف إليه في المثالين .

(٢) فقد يكون : أي التخفيف .

الوجه ، فلو أفادت تعريفاً لم يجر الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ، ولجازت الثانية ، لكون المعرفة ، إذن ، صفة للمعرفة ، ومن جهة أنها تفيد تخفيفاً ، جاز : الضارباً زيد ، لحصول تخفيف بحذف النون ، وامتنع : الضارب زيد ، لعدم التخفيف ، لأن التنوين في الأول<sup>١</sup> سقط للألف واللام ، لا للإضافة ؛

قال المصنف : أجاز القراء نحو : الضارب زيد ، إمّا لأنه توهم أن لام التعريف دخلته بعد الحكم بإضافته ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ، ثم عرفت باللام ، وإمّا لأنه قاسه على : الضارب الرجل ، والضاربك ؛ فإن جازت<sup>٢</sup> الإضافة فيهما مع عدم التخفيف ، فلتجز فيه أيضاً ؛ قال : وكلا الأمرين غير مستقيم ، أمّا قوله : لأن لام التعريف دخلت بعد الحكم بإضافته ، فإنه رجم بالغيب ، ومن أين له ذلك ؟ ونحن لا نحكم إلا بالظاهر ، فإنه ، وإن أمكن ما قال ، إلا أننا نرى اللام سابقة حساً على الإضافة ، والاضافة في الظاهر إمّا أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام ، فكيف يُنسب حذف التنوين إلى الإضافة بلا دليل قاطع ، ولا ظاهر مرجع ؛

وأما قياسه على : الضارب الرجل ، فليس بوجه ، وذلك أن الضارب الرجل ، وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف ، ومثبه به ، وذلك هو<sup>٣</sup> : الحسن الوجه ، والجرح فيه هو المختار ، وذلك لأنك لو رفعت الوجه ، لخلت الصفة من الضمير ، وهو قبيح ، كما يأتي في باب الصفة المشبهة ، وأما النصب في مثله فتوطئة للجرح ، وذلك أنهم لما أرادوا الإضافة في : الحسن وجهه بالرفع ، قصدوا للتخفيف ، حذفوا الضمير ، واستتر في الصفة ، وجيء باللام في المضاف إليه ، ليتعرف الوجه باللام ، كما كان متعرفاً بالضمير المضاف إليه ، واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام<sup>٤</sup> مطرداً ،

(١) أي في أول اللفظين وهو المضاف ؛

(٢) يعني : بحيث جازت هنا فلتجز هنا .

(٣) أي المحمول عليه ؛

(٤) أي في باب الصفة المشبهة ؛ وهو مطرد فيها .

وفي غيره أيضاً ، عند الكوفيين ، كما في قوله :

٦٨٤ - لحائي لحاف الضيف والبرد برده ولم يُلْهني عنه غزال مقنع<sup>١</sup>  
والأولى أنه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير ، كما في البيت المذكور ، أما في الصلة  
أو الصفة إذا كانت جملة ، وغير ذلك مما يشترط فيه الضمير ، فلا ،

سحب<sup>٢</sup> باللام مع قصد الإضافة ، نصبوا أولاً ، ما قصدوا جعله مضافاً إليه ،  
تشبيهاً بالمفعول ، فقيل : الحسن الوجه ، كما يقال الضارب الرجل ، لتصح الإضافة إليه ،  
لأنهم لو أضافوا إلى المرفوع ، لكان إضافة الوصف إلى موصوفه ، إذ الراجع من الصفات ،  
نعت للمرفوع ، بخلاف الناصب مع المنصوب ، ألا ترى أن في قولك : زيد ضاربٌ غلامه  
حبراً : الضارب هو الغلام ، دون عمرو ، وهم يراعون في الإضافة اللفظية حال الإضافة  
المحضة ، فكأن لا يجوز في المحضة إضافة الصفة إلى موصوفها على الأصح ، كما يجيء ،  
لم يميزوا في اللفظية ، أيضاً ، مثل ذلك ، لكونها فرعاً ، فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب ،  
حتى لا تكون كأنك أضفت الصفة إلى موصوفها ،

فتبين من هذا التطويل<sup>٣</sup> ، أن المختار في : الحسن الوجه ، جرّ الوجه ، وأن نصبه  
تشبيهاً له بالمفعول في نحو : الضارب الرجل ، وأن التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير  
واستاره ،

ثم نقول : كما شبه : الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل ، مع أن حقه الرفع ،

---

(١) هذا أحد يبين نقلهما البهاري من حماسة أبي تمام ، منسوين لمسكين النازمي ، ورواية الحماسة : والبيت  
بيته ، والبيت الثاني هو :

أحدثه إن الحديث من القري وتعلم نفسي أنه سوف يبع  
وموضع الشاهد قوله : والبرد ، أي ويردي ، أو يبيته بيته كما في رواية الحماسة ؛

(٢) مرتبط بقوله : وجبى باللام في المضاف إليه ، قبل قليل ، وما بينهما استطراد ،

(٣) جميل من الشارح للمحقق : الرضي أن يعترف بأن هذا تطويل ، وهو كذلك حقاً ، لكنه مفيد ،

ليصح إضافة الصفة إليه على ما تقدم : شبه : الضارب الرجل ، على سبيل التقاص<sup>١</sup> ،  
في الجبر ، بالحسن الوجه ، مع أن حقه التصبب ؛

وليس للقراء أن يقول : فليشبه : الضارب زيد ، بالحسن وجه ، وذلك لأن : الحسن  
وجه ، لا يجوز ، لما ذكرنا أن الأضافة اللفظية مجرأة مجرى المحضة ، فكما لا يجوز في  
المحضة إضافة المعرفة إلى النكرة ، فكذلك لم يجوزوا ذلك في اللفظية ؛

ونسب ابن مالك إلى القراء أنه يميز إضافة نحو : الضارب ، إلى المرفوع من العكس  
وغيره ، أما إلى المنكر فلا ، فعلى هذا ، له أن يقول : الضارب زيد ، يشابه : الحسن  
الوجه ، أيضاً ، من حيث كون المضاف إليه مرفوعاً ، وإن اختلف التعريفان ؛

والظاهر أن القراء لا يفرق بين المرفوع والمنكر ، كما نقل عنه السيرافي ، فإنه قال :  
إن القراء يميز : هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ، ويضم أن تأويله : هذا « الـ<sup>٢</sup>  
هو » ضارب زيد ، وهذا « الـ هو » ضارب رجل ، أي : هذا الذي هو ضارب زيد ،  
وضارب رجل ، فيجعل ما بعد الألف واللام جملة اسمية في التقدير ، ولا يوجب كون  
صلة الألف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة<sup>٣</sup> ؛

قال السيرافي : هذا قول فاسد ، قال : ويلزمه : هذا الحسن وجه على تقدير : هذا  
الذي هو حسن وجه ، وهذا الغلام زيد ، أي : هذا الذي هو غلام زيد<sup>٤</sup> ،

قال المصنف : وأما قياسه<sup>٥</sup> ، على الضاربك ، فلا يجوز ، وذلك لأن في : الضاربك

---

(١) أي بأن يقتض كل منهما من الآخر ، فيأخذ منه مثل ما أعطاه ،

(٢) سيوضح الشارح معناه ،

(٣) يقول النحاة : إن صلة الألف واللام جملة فعلية في الأصل ، لكنهم جاءوا بها على صورة المشتق استنكاراً  
للتحول حرف التعريف على الأفعال ولو في الظاهر ؛

(٤) يعني وهذا لا يجوز ؛

(٥) رجوع إلى مناقشة رأي القراء ،

قولين : « كما يجيء عن قريب : أحدهما أنه ليس بمضاف ، بل الكاف منصوب على أنه مفعول به ، فقياس الفراء ، حيثئذ ، عليه منقطع من أصله ، والثاني أنه مضاف ، إلا أنه محمل في صيغة الإضافة ، وإن لم يحصل بها تخفيف على ضاربك ، فإنه أضعف بلا نظر إلى التخفيف ، وإنما قلنا إن إضافة ضاربك ليست للتخفيف ، لأنها لو كانت لأجله ، لم تلزم ، لأن الإضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة ، كما في : ضارب زيد ، وضارب زيداً ، وإنما لزم نحو ضاربك ، الإضافة ، لأن في آخره إماتة أو نوناً ، وهما شجران بتمام الكلمة ، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول ، فلم يحدفاً ، ولم نصف الكلمة ، لزم كون الضمير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة ، فلما التزموا الإضافة في : ضاربك ، من غير نظر إلى تخفيف ، حمل : الضاربك عليه ، فأضعف ، أيضاً ، بلا تخفيف ، لأنهما من باب واحد ، لا فرق بينهما إلا اللام ؛

هذا زبدة كلام المصنف<sup>٢</sup> ، وفيه نظر ، وذلك أن للفراء أن يقول : إذا جاز لك حمل ذي اللام في : الضاربك في وجوب الإضافة ، على المجرد منها لعل في المجرد ، دون ذي اللام ، وهي اجتاع النقيضين<sup>٣</sup> لو لم يصف ، لما ذكرت أنهما من باب واحد ؛ فهلاً جاز لي : حمل ذي اللام في : الضارب زيد ، على المجرد منها ، وهو : ضارب زيد في صيغة الإضافة ، لعل حاصلة في المجرد ، دون ذي اللام ، وهي حصول التخفيف بناءً على أنهما من باب واحد ؛

هذا ، وينبغي أن يعرف حال إضافة اسم الفاعل واسم المفعول مجردين من اللام ، ومعها ، وكذا حال الصفة المشبهة ؛

فاعلم أولاً أن اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى ما هو من سببهما ، في حكم الصفة

(١) أي الثوب والثوبين ،

(٢) ما تقدم كله مناقشة من المصنف للفراء ، نقلها الرضي وتصرف فيها ويقول إن هذا كله زبدة كلامه بعد احتراؤه بأنه تطويل ،

(٣) يعني أداء ذلك إلى جعل الضمير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة ؛

المشبهة ، كما يجيء ، وأما اسم الفاعل والمفعول المضافان إلى الأجنبي المنصوب بهما فنقول :  
 إما أن يكون كل واحد منهما مجرداً عن اللام ، أو معها ، وكل واحد منهما إما أن  
 يليه مفعول ظاهر أو مضمّر ؛

فالظاهر إن وُلِيَ المجرد ، جازت إضافته إليه ولم يحجب ، نحو : ضارب زيد ، وإن  
 ولي المقرون باللام ، جازت الإضافة إذا كان المقرون بها مثني أو مجموعاً بالواو والنون ،  
 لحصول التخفيف بحذف النونين ، نحو : الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، وكذا يجوز  
 إن كان المفعول به معرفاً باللام وإن كان الوصف المقرون بها خالياً من نون المثني والمجموع ،  
 نحو : الضارب الرجل ، والضاربات الرجل ، والضارب الرجل ، لمشابهة للحسن  
 الوجوه ، كما تقدم ، أو مضافاً<sup>١</sup> إلى المقرون بها .. وهلمّ جرّاً<sup>٢</sup> ، نحو : الضارب وجه  
 فرس ، غلام ، أخي الرجل ، قال ابن مالك : أو مضافاً إلى ضمير المعرفة بها ، نحو :  
 الرجل الضارب غلامه ؛ وذلك لجري ضمير المعرفة باللام ، عنده ، مجرى المعرفة باللام ؛

وكان على قياس قوله : انه يجوز : الضاربه ، على الإضافة إذا عاد الضمير على ذي  
 اللام ، ومذهبه ، أن : الضاربه ليس بمضاف ؛ بلى ، قد يجعل ضمير المعرفة باللام مثل  
 المعرفة باللام في التابع ، كقوله :

٢٨٥ - الواهب المائة الهجان وعبدها عوداً تزجّج خلفها أطفالها<sup>٣</sup>  
 لأنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ، كما يجيء عن قريب ؛

وإن وُلِيَ المقترن باللام المجرد عن التنوين ، غير ما ذكرنا من المظهرات ، لم يجوز  
 إضافته إليه ، خلافاً للفراء ، كما مر ؛

(١) معطوف على قوله : معرفاً باللام في قوله وكذا يجوز إن كان المفعول به .. الخ ؛

(٢) بأن يكون هنالك أكثر من مضاف بحيث ينتهي الأمر في الأخير منها إلى المقترن باللام ، كما مثل ،

(٣) هذا من قصيدة للأعشى في مدح قيس بن معد يكرب الزبيدي ، مطلعها :

رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غَدوةً أَجْمَالَهَا غَضِي عَيْلِكَ ، فَا - تقول - بدالها

وتقول - بمعنى تظن ، وسيأتي البيت في الشرح مرة أخرى ويوضح الشارح معناه ،

وإن وليَّ المجرّد عن اللام ، أو المقرون بها مضمر ، فحذف النون ، أو التثوين فيهما واجب ، على الصحيح المشهور ؛

وحكى بعضهم جوازَ : ضاربُك ، وضاربِي<sup>١</sup> ، في الشعر ، وأنشد :  
٢٨٦ - ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملي إلا ابن حمّال<sup>٢</sup>  
وقيل : بل النون للوقاية ، وأنشد أيضاً :

٢٨٧ - هم الفاعلون الخير والآمرون إذا ما حشّوا من محدّث الأمر معظما<sup>٣</sup>  
قال سيبويه : البيت مصنوع ، وأنشد أيضاً :

٢٨٨ - ولم يرتفق والناس محضرونه جميعاً وأيدي المعفين رواقه<sup>٤</sup>  
قال سيبويه : هذا لضرورة الشعر ، وجعل الهاء كناية<sup>٥</sup> ، وقال المبرد : الهاء في : الآمرونه ، ومحضرونه ، للسكت ، لم يحذفها إجراءً للوصول مجرى الوقف ، وحركتها تشبيهاً لها بهاء الضمير لمّا ثبتت وصلاً ؛

ثم إن الضمير بعد المجرد ، في موضع الجرّ بالإضافة ، ألا عند الأخفش ، وهشام<sup>٦</sup> ،  
فانه ، عندهما ، في موضع النصب ، لكونه مفعولاً ، وحذف التثوين والنون ليس ، عندهما ،

- 
- (١) أي حل اعتبار أن هذه النون هي التثوين وكسرت لأجل ياء المتكلم ، ومقابلته أنها نون الوقاية كما سيقول في البيت ، وكلامها شاذ ،  
(٢) هذا أحد أبيات أوردها المبرد في الكامل منسوبة لأبي مطّح السعدي في مدح طلحة بن حبيب ، وقبل هذا البيت .

- طلحة بن حبيب حين تسأله أنسدي وأكرم من يند بن هطال  
ورواية المبرد : وليس يحملني ، ولا شاهد فيه ؛ ولند بن هطال أحد كرام العرب ،  
(٣) أجمع النحاة على أن البيت مصنوع وحجارة سيبويه : زعموا أنه مصنوع ج ١ ص ٩٦ .  
(٤) وهذا البيت أيضاً مصنوع ، وبجرم البغدادي بذلك ، وحجارة سيبويه في هذا البيت لا تشير إلى أنه مصنوع كما فعل في الذي قبله في الموضع نفسه ؛  
(٥) كناية أي ضمير ويقابله أنها للسكت كما قال المبرد ،  
(٦) المراد : هشام بن معاوية الضرير من علماء الكوفة وتقدم ذكره في هذا الجزء وفي الجزء الأول ،



للإضافة ، بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر<sup>١</sup> ، وأما الضمير بعد ذي اللام ، فقال سيبويه : إن لم يكن ذو اللام مثنى أو مجموعاً بالواو والنون ، فهو منصوب لا غير ، نحو : الضاربه ، لاعتباره المضمير بالمظهر<sup>٢</sup> ، فالضاربه ، عنده ، كالضارب زيداً ، لا يجوز فيه إلا النصب ، ويحتمل ، عنده ، بعد المثنى والمجموع بالواو والنون : أن يكون مجروراً على الإضافة ، ومنصوباً ، كما في قوله :

٢٨٩ - والحافظو عسرة العشرة لا يأتيهم من وراءها وكف<sup>٣</sup>  
بالنصب ؛

وقال الرماني<sup>٤</sup> والمبرد ، في أحد قوليه ، وجار الله\* ، ان الضمير بعد ذي اللام ، مفرداً كان ، أو مثنى ، أو مجموعاً : مجرور بالإضافة ؛

هذا كله فيما أضيف إليه اسم الفاعل والمفعول ؛ وأما في تابع المضاف إليه ، فسيبويه يُجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع ، فأجاز : الضارب الرجل ، وزيد ، وهذا الضارب الرجل زيد ، على أن يكون « زيد » عطف بيان ، وهو في الحقيقة البدل ، على ما يأتي في بابه<sup>٥</sup> ، فإن قدرت البدل قائماً مقام المبدل منه ، لم يجز ذلك ، وإن لم تقدره كذلك ،

(١) يعني لأن النون والنون يدلان على تمام الكلمة ، وكون الضمير متصلاً بتالي ذلك ، بالإضافة تؤدي إلى جعل الضمير متصلاً منفصلاً كما قال من قبل ؛

(٢) أي لقياسه الضمير على الاسم الظاهر ، والظاهر لا يجوز أن يضاف إلى ما فيه الألف واللام ؛

(٣) ينسب إلى عمرو بن أمية القيس الخزرجي ، واعتلط على بعض الناس نسبته إلى قيس بن الخثلم ، وله قصيدة على هذا الوزن ، وبما يصل بيت الشاهد : البيت المشهور :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك واضر والسراي مخطوف

(٤) أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ، وأحد من شرحوا كتاب سيبويه توفي سنة ٢٨٤ هـ .

(٥) أي الزمخشري ، ورأيه هذا في القصل ، انظر شرح ابن عيمش ج ٢ ص ١٢٣ ،

(٦) يحرص الرضي على إبراز ما ذهب إليه في عدم الفرق بين عطف البيان وبدل الكل ، كلما تبيأت المناسبة لذلك ؛

جاء ، كما ذكرنا في باب المنادى في نحو : يا عالم زيد ، ويا عالم زيد وزيداً ،

وقال المبرد : لا يتبع مجرور اللام إلا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه ، وأنشد :

٢٩ - أنا ابن التارك البكري بشراً عليه الطيرُ ترقبه وقسوعاً  
بنصب « بشر » ، لا غير ، حملاً على محل البكري ، وقال : قد يطف على مجرور ذي  
اللام ، ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه ، يعني المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام ،  
لأنه في قوة المضاف إلى ما فيه الألف واللام ، كقوله .

الواهب المائة الهجان وعندها ٢ - ٢٨٥

وتقديره : وبعد المائة ، قال : وأما إذا عطف عليه نحو : زيداً ، وغلماً زيد ، فليس فيه  
إلا النصب ، حملاً على محل المجرور ؛

ومذهب سيويه قوي ، إذ قد يُحتمل في التابع ما لا يُحتمل في المتبوع ، لأن القبح  
فيه ليس بظاهر ، بل يظهر بالتقدير ، ألا ترى إلى جواز قولهم : يا زيد والحارث ، وغير  
ذلك ؛

وأما الصفة المشبهة ، واسما الفاعل والمفعول اللزمان ، فلما أن تكون مجردة من اللام  
أو مقرونة بها ؛

فإن ولي المجردة منها ظاهر سببي مرفوع بها ، جاز إضافتها إليه بعد نصبه ، كما ذكرنا ،  
وجاز تركها ؛ سواء كان ذلك الظاهر محلياً باللام بدرجة أو درجات ، أو منكرأ

(١) هذا البيت للرمز القمعي ، وبشر المذكور ابن عمرو بن مرثد قتلته رجل من قمص فافتر المرار بذلك  
وبعد البيت :

علاء بشريسة تمت بليل نواحه وأرخصت البضوعا

ومعنى : أرخصت البضوعا ، أن قتله كان سيأ في تعرض نساءه للنسي لدم وجود من يحمين ويدافع عنهن ؛  
(٢) تقدم هذا الشاهد مع بقية وسألي مرة أخرى ،

(٣) أي ترك الإضافة ؛

(٤) بأن يعتمد المضاف حتى ينتهي إلى المعرفة باللام .

كذلك ، نحو قولك : حسن الوجه ، وحسن وجه أي الغلام ، وحسن وجه ، وحسن  
وجه أي غلام ، أو مضافاً إلى ضمير ذي اللام كذلك ، إذا لم يكن ذو اللام صاحب  
الصفة ، نحو : حسن وجه الأخ جميل فعله ،

وقد تضاف إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ، نحو : زيد حسن وجهه ، وهو  
قبيح عند سيئويه ، إلا للضرورة ، قال :

٢٩١ - أقامت على ربهما جارتنا صفا كميّنا الأعالي جونتنا مصطلاهما<sup>١</sup>  
وكذا ما هو في حكم المضاف إلى ذلك الضمير ، كقوله :

٢٩٢ - رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجسّ الندامى بضمة المتجرّد<sup>٢</sup>  
إذا حذفت التثنية من « رحيب » ؛ ومثل هذا جائز مطلقاً عند الكوفيين ،

وقال المبرد : الضمير الذي في « مصطلاهما » للأعالي ، لأن المعنى : كميّنا الأعليّين  
فيكون مثل : حسن وجه الأخ جميل فعله ؛

وقد يجيء<sup>٣</sup> في باب الصفة المشبهة ، علة استباحهم لمثل : زيد حسن وجهه ، بالإضافة ،  
والرواية الصحيحة في بيت طرفة : رحيب بالتثنية ؛

---

(١) هذا هو البيت الثاني بعد المطلع من قصيدة للشياخ بن شرار ، والمطلع هو :

أين ومئين عرس الركب فيهما يحفل الرضاعي قد أنى لإلهما

حقل الرضاعي اسم موضع به شجر السدر البري ، قوله : أي بالنون بمعنى حان ، وفاعله : يلاهها ، واللام  
زائدة ، أي حان فنالوها ، وفي تخريج بيت الشاهد كلام كثير أفاض فيه البغدادي ، والبيت في سيئويه  
ج ١ ص ١٠٢ .

(٢) من معلقة طرفة بن العبد التي أوفى :

لخولة أطال ببرقة شمرد تلوح كبالي الوهم في ظاهر اليد

وقبل هذا البيت المستشهد به :

لندامي يهش كالنجوم وقينة روح عشنا بين بُرد ومُجند

رحيب قطاب الجيب ... « البيت »

وقد ورد بالروايتين : تثنية « رحيب » وفتح قطاب ، وإضافة رحيب إلى قطاب ،

(٣) هكذا يعبر الرضي عند الإشارة إلى ما سيجي من الموضوعات ، ومرة يقول : وسيجي ،

وإن وَلِيَ المجردة ضمير بارز هو فاعلها ، وجب إضاعتها إليه ، نحو : زيد حسن الغلام كرميه ، خلافاً للكسائي ، على ما نقل عنه ابن مالك ؛  
ولعله يجوز النصب فيه تشبيهاً بالمفعول ، كما في : حسن الوجه ، ويحذف التنوين والنون للمعاقبة ' ، لا للإضافة كما ذكرنا من مذهب الأختفش وهشام في اسم الفاعل المجرد ؛

وإن وَلِيَ ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها ، فإن أضفتها إليه وجب أن يكون ذا لام بدرجة أو درجات ، نحو : الحسن وجه أبي الغلام ، إذ لا يجوز : الحسن وجه ، ولا : الحسن وجهه ، كما يبيح في باب الصفة المشبهة ؛

وجوز ابن مالك أن يكون مضافاً إلى ضمير المرفوع باللام ، نحو : الحسن الأخ والجميل وجه غلامه ، وليس بوجه ، إذ ليس في الإضافة ، إذن ، تخفيف ، وأيضاً ، يلزم مجرور : الحسن الغلام والجميله ، ولا يجوز اتفاقاً ؛ بل ، القياس جواز إضافة ذات اللام التي فيها نون المثني والمجموع ، إلى أي ضمير كان ، أو إلى المضاف إلى الضمير ، لحصول التخفيف بحذف النون ، كقولك : مرت بالرجلين الحسنتي غلاميهما والجميلتي ، وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميل وجهه ؛ ويبيح في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح إن شاء الله تعالى ؛

ولا تضاف الصفة إلى مرفوع بها غير سببي ، نحو قولك : مرت برجل طيب في داره نومك ، لثلاث تبقى الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر ، كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول ؛

قوله : « المائة الهجان » ، أي : مائة الناقة ، والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع ، كالفلك ، على ما يبيح في باب الجمع ؛

(١) أراد به ما تقدم من مذهبيهما وهو ما يؤدي إليه ذلك من جعل الضمير مصلاً منفصلاً في حالة واحدة ، وتقدم ذلك قريباً ،

قوله : « وعندها » ، أي العبد الذي يرفعها ، وتمام البيت : <sup>١</sup>

هوذا تزجي خلفها أطفالها

المؤذ جمع هالذ ، وهي الحديثة التناج ، وزجي أي ساق ،

---

(١) تقدم البيت وأشارنا إلى مجيئه هنا ،

## [ إضافة الصفة إلى الموصوف ]

[ وما يتصل بذلك ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ولا يضاف موصوف إلى صفته ، ولا صفة إلى موصوفها ،  
 « ونحو : مسجد الجامع ، وجانب الغربي ، وصلاة الأولى ،  
 « وبقرة الحمقاء متأول ، ومثل : جرد قطيفة ، وأخلاق  
 « ثياب ، متأول ، ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في  
 « العموم والخصوص كليث وأسد ، وحيس ومنع ، لعدم  
 « الفائدة ، بخلاف : كل الدراهم وعين الشيء ، فإنه يختص ،  
 « وقولهم : سعيد كرز ونحوه متأول »

[ قال الرضي : ]

اعلم أن الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء واحد ، على ضربين ، إما أن يكون في  
 أحدهما زيادة فائدة ، كالصفة والموصوف ، والاسم والمسمى ، والعام والخاص ، أو لا  
 يكون ،

والأول على ضربين : إما أن يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر اتفاقاً ، كالمسمى إلى  
 الاسم ، والعام إلى الخاص ، أو يجوز على الخلاف ، كالصفة والموصوف وعلى العكس ،  
 والمتفق على جواز إضافة أحدهما إلى الآخر ، إما أن يحتاج ذلك إلى التأويل ، أو لا  
 يحتاج ، فالذي لا يحتاج إلى التأويل ، العام ، غير لفظي : « الحي » ، و « الاسم » ،

إذا أضيف إلى الخاص ، نحو : كل الدراهم ، وعين<sup>١</sup> زيد ، وطور سيناء ، ويوم الأحد ، وكتاب المفضل ، وبلد بغداد ، ونحو ذلك ،

وإنما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ، ولا يتمكس الأمر ، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم ، لتحصيل الإبهام ، فلا يقال مثلاً : زيد عين ، لأن المعلوم المتعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام ،

والذي يحتاج إلى التأويل : المسمى المضاف إلى الاسم ، كالاسم المضاف إلى لقبه ، نحو : سعيد كرز ،<sup>٢</sup> ونحو : ذو ، وذات ، مضافين إلى المقصود بالنسبة ، نحو : ذا صباح ، وذات يوم ، وكذا لفظ « الاسم » المضاف إلى المقصود بالنسبة ، كاسم السلام ، واسم الشيب ، ولفظ « الحي » ، مضافاً إلى المقصود بالنسبة ، نحو : قاله<sup>٣</sup> حي رباح ،

أمّا الاسم المضاف إلى اللقب فنقول : إذا اجتمع الاسم مع اللقب ، وجب تأخير اللقب ، لأنه أبين وأشهر من الاسم ، كما يجيء في باب التكم ، ويجيء هناك أنه يجوز نصب اللقب المؤخر ، ورفع على القطع ، سواء كانا مفردين ، أو مضافين ، أو أحدهما مفرداً ، دون الآخر ، وأنه إذا كانا مفردين أو أولهما ، جاز إضافة الاسم إلى اللقب ، وهي الأكثر ،

وظاهر كلام البصريين أنك إذا لم تقطع الثاني رفعاً أو نصباً وجب إضافة الأول إليه ، وقد أجاز الزجاج والقراء الإتيان أيضاً على أنه عطف بيان ، وهو الظاهر ، نحو : جاءني قيس قفّة ؛

وإن كانا مضافين أو أولهما ، لم يجز الإضافة ، بل يجب : إمّا القطع ، لنضمن اللقب

(١) المراد : ذات زيد ، وليس المراد ميتة التي هي عضو منه ،

(٢) الكرز في الأصل : شرج الراعي الذي يضع فيه متاعه ، وقد يراد به الحاذق ، أو الخبيث اللئيم ؛

(٣) سمع الأنطش أعرابياً يشهد شعراً فقال له لمن هذه الأبيات ، فقال الأعرابي : قاله<sup>٣</sup> حي رباح ، بكسر الراء وبالياء الموحدة .

مدحاً أو ذمّاً ، أو الإتياع ، على أن الثاني عطف بيان ، لأنه أشهر ،

فإذا تقرر هذا ، قلنا : ان تأويل نحو : سعيد كرز ، أن يقال : المراد بالمضاف الذات ، وبالمضاف إليه : اللفظ ، وذلك أنه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله ، يطلق أيضاً مع القرينة ، ويراد به ذلك اللفظ الدالّ ، تقول مثلاً : جاءني زيد ، والمراد : المدلول ، وتكلمت بزيد والمراد اللفظ ، فعني جاءني سعيد كرز : أي ملقّب هذا اللقب ، ولا ينعكس التأويل ، أي لا يقال ان الأول دالّ والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز : اسم هذا المسمّى ، لأنهم ينسبون إلى الأول ما لا يصبح نسبته إلى الألفاظ نحو : ضربت سعيد كرز ، وقال سعيد كرز ،

فإن قلت : فلم لم يُقدّموا اللقب ، مضافاً إلى الاسم أو غير مضاف ؟ قلت ، قد تقدم أن المقصود ذكرهما معاً ، ولو قدّم اللقب لأغنى عن الاسم ، إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف تمدّح به الذات أو تذلّم ، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم ،

وأما : « ذو » ، و « ذات » وما تصرف منهما إذا أُضيفت إلى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور ، إذ معنى جئت ذا صباح ، أي وقتاً صاحب هذا الاسم ، ف « ذا » ، من الأسماء الستة ، وهو صفة موصوف محذوف ، وكذا : جئت ذات يوم ، أي مرّة صاحبة هذا الاسم ، واختصاص « ذا » بالبعض ، و « ذات » بالبعض يحتاج إلى سماع ،

وأما : ذا صَبوح وذا غبوق ، فليس من هذا الباب ، لأن الصَّبوح والغبوق ليسا زمانين ، بل ما يشرب فيهما ، فالعنى : جئت زماناً صاحب هذا الشراب فلم يصف المسمّى إلى اسمه ، وقوله :

٢٩٣ - اليكم ذَوِي آلِ النَبِيِّ تَطَلَّعْتُ نَوَازِعَ مِنْ قَلْبِي ظِلْمَاءَ وَأَلْبَبُ<sup>١</sup>

---

(١) الألب ، جمع لبّ ، وفك الادغام لي الجمع شاذ ، وظلّماء جمع ظلمان ، وهذا البيت من قصيدة طويلة -



أي أصحاب هذا الاسم ، وجاءني ذوا سيبويه ، أي صاحباً هذا الاسم كما يجيء في باب  
الجمع ،

وأما قولهم : آل حامم ، وآل مرامر<sup>١</sup> ، في السور ، فليس من هذا الباب ، إذ معناه :  
السور المنسوبة إلى هذا اللفظ ، كما أن : آل موسى ، بمعنى : الجماعة المنسوبة إلى موسى ،  
وأما «حي» في نحو قولهم : هذا حيّ زيد ، فتأويله : شخصه الحيّ ، فكأنك قلت :  
شخص زيد ، فهذا من باب إضافة العام إلى الخاص ، وإنما ذكروا لفظ «حيّ» ، مبالغة  
وتأكيداً بمعنى هذا حيّ زيد : أي : المشار إليه عينه وذاته لا غيره ، وإنما ذكروا الذات  
بلفظ «حيّ» ، توغلاً في باب المبالغة ، فإذا قلت : فعَلَهُ حيّ زيد ، فكأنك قلت : فعله  
هو بنفسه ، وهو حيّ موجود ، لا أنه نُسب إليه الفعل وهو مضموم ، وهذا حيّ زيد : أي  
هو هو بعينه حياً قائماً لا زَيْب فيه ، ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى : ذاته وعينه ،  
وإن كان المشار إليه ميتاً ، قال :

٢٩٤ - ألا قُبِحَ الإله بني زيادٍ وحيّ أبهم قُبِحَ الحمار<sup>٢</sup>  
وقال :

---

من جهد شعر الكعيت بن زيد ، في ملح آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، هي من أول ما قال من الشعر ،  
أولها :

طربت ومسا شوقاً إلى البيض أطرب ولا لبساً مني وفو الشيب يلعب  
إلى أن قال :

ولكن إلى أهمل الفضائل والنقى وعسير بسني حواء ، والخير يطلب  
(١) يريد سرور القرآن الكريم المبدوءة بحم ، أو المر ، ونحوها ، والنوع الأول لا خيار عليه لأنها كلها مبدوءة  
بلفظ حم ، وأما النوع الثاني فقال السيد الجرجاني في تعليقه على النسخة المطبوعة : إن ذلك ربما كان سهواً ،  
وأن بعض النسخ جاء فيها : آل آل ، كما ينطق بها عند التلاوة ، ثم قال : لأن مرامر : اسم رجل قيل إنه  
أول من وضع حروف الهجاء ... ،

(٢) المعنى على ما قال الشاعر : قبح الله بني زياد وأباهم ، وهو أحد أبيات ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ،  
والمراد ببني زياد : أبناء زياد بن سميه ، أو كما كانوا يسمونه : زياد بن أبيه ،

٢٩٥ - يا قَرَّ إنَّ أباك حيٌّ نحويلد قد كنت خائفه على الإحماق<sup>١</sup>

وقد حكم بعض النحاة بإلغاء لفظ «حيٌّ» ، وزيادته في مثل هذا الموضع ، كما حكوه بزيادة لفظ «الاسم» في قوله :

٢٩٦ - إلى الحصول ثم اسم السلام عليكما وَمَنْ يَلِكْ حولاً كاملاً فقد اعتلر<sup>٢</sup>  
سؤالي قوله :

٢٩٧ - بَداعين باسم الشَّيب في متلَّم جوانبه من بَصرة وسِلَام<sup>٣</sup> - ٨  
ولي قوله :

٢٩٨ - لا ينعش الطرف إلا ما مَحْنُوهُ داح يناديه باسم الماء مبعوم<sup>٤</sup>  
وبالإلغاء لفظ «المقام» في قول الشماخ :

---

(١) وهذا البيت في المعنى كالذي قبله يعني : أن أباك نحويلد<sup>١</sup> ، ونسبه أبو زيد الأنصاري إلى رجل اسمه جتبار بن سلمى ، جاهلي ، هكذا نقل البغدادي عن نوادر أبي زيد ، وقُرَّ : مرغم فُرَّة ، والإحماق مصدر أحمق الرجل إذا وُلِدَ له ولد أحمق ،

(٢) من أبيات قلها لبُيد بن ربيعة حين حضرته الوفاة ، أولها :

نمئي ابتسائي أن يمش أبوهما وهل ألسا إلا من ربيعة أو مضر  
وقوله : إلى الحصول متعلق ببيت قبله ، يقول فيه :

فَقُومُوا وَلَوْلاَ بِالسَّيِّ تَلَمَّاهُ وَلَا تَحْمِشُوا وَجْهًا وَلَا تَحْلُقُوا شَعْرَ

(٣) وهذا من قصيدة لذي الرمة ، يصف الأيل حين ترد الماء ، والشَّيب حكاية صوت مشافرها وهي تجرع الماء ، ولقدّم هذا البيت في الجزء الأول .

(٤) من قصيدة لذي الرمة أيضاً وهو مرتبط بالأبيات الأولى من القصيدة حيث يقول :

أَنَّ تَوَحَّمت من غرغاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم

كأنها أم ساجي الطرف أشتطبا مستودع حمر الوصاء مرغوم

وهو يريد بساجي الطرف : ولد الظبية ، أي أن طرفه منكسر لا يرفعه إلا إذا سمع من يدعو ويناديه باسم الماء ، أي بكلمة « ماء » وهو صوت أمه ؛

٢٩٨ - ذعرت به القطا ونفيت عنه مقام الذئب كالرجل اللعين<sup>١</sup>

والحق ، ان الاسم في هذه المواضع المذكورة له معنى ، فقلوه : اسم السلام ، أي : لفظه الدال عليه وكلمته ، يعني : سلام عليكم ، واسم الماء واسم الشئب ، أي : صوت الماء ، وصوت الشئب ، إذ الاسم هو اللفظ والصوت ، والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت ، والدليل على أن زيادة الاسم في مثله للتنصيص على أن المراد هو اللفظ ، لا المدلول ، أنهم لا يقولون : جاءني اسم زيد ، بزيادة « اسم » ، بل لا يكون لفظ « اسم » المحكوم بزيادته ، إلا مع ما يتعلق باللفظ ، نحو : تداعين ، ويناديه ؛

فاسم السلام ، من باب : عين زيد ، لأن السلام : لفظ ، وكذا اسم الماء ، واسم الشئب ، أي صوت الماء ، وصوت الشئب ، فإن الماء والشئب صوتان<sup>٢</sup> ، وأما قوله : مقام الذئب ، فهو من باب الكنايات ، تقول : مكانك مني بعيد ، أي أنت مني بعيد ، لأن من بُعد مكانه فقد بُعد هو ، وإذا بُعد الذئب فقد بُعد مكانه الذي هو فيه ؛

والمختلف<sup>٣</sup> في جواز إضافة أحدهما إلى الآخر : الموصوف وصفته ، فالكوفيون جوزوا إضافة الموصوف إلى صفته ، وبالعكس ، استشهداً للأول بنحو : مسجد الجامع ، وجانب الغربي<sup>٤</sup> ، ولثاني بنحو : جرد قطيفة وأخلاق ثياب ، وقالوا : إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين ، كما في جرد قطيفة ، أو بحذف اللام ، كمسجد الجامع ،

---

(١) من قصيدة للشهاخ بن ضرار في مدح عرابة الأوسي ، وهي التي يقول فيها :  
إذا ما رايت رقصت لمجد تلتها عرابة باليمن

ومنها قوله يخاطب راحته ،

إذا يلقي وحملت رحلي عرابة فاشركي بدم السويح  
وقد عيب عليه قوله هذا ، وأنه أساء جزاءها حيث يدعو عليها بأن تدبج وتشرق بدمها الذي يسيل منها ، بعد أن أوصفته إلى غايته ،

(٢) أي من أسماء الأصوات .

(٣) القسم الثاني مما أشار إليه أول البحث ،

(٤) جزء من الآية ٤٤ سورة القصص .

إذ أصلهما قطيفة جردٌ ، والمسجد الجامع ، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم ، إذ تلك لا تخصص ولا تعرف ، بخلاف هذه ، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى ، لأنهما موصوف وصفته ، فنخصص الثاني وترفعه ، يُخصص الأول ويرفعه ؛ وأما نحو : الحسن الوجه ، فالحسن ، وإن كان هو الوجه معنى ، إلا أنك جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه ، الراجع إلى غيره ، فبعده في اللفظ عن المجرور به غاية التبجيد ، فعلى هذا نقول : هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة ؛

والبصريون ، قالوا : لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ، ولا العكس ، ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه ، في نحو : حسن الوجه ، كما مر ، وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد ، فهو إضافة الشيء إلى نفسه ؛

ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين ، لأنهم يجوزون إضافة الشيء إلى نفسه ، مع اختلاف اللفظين ، كما يجيء من مذهب القراء ، ولولم يجوزوه أيضاً ، لجاز هذا ، لأن في أحدهما زيادة فائدة كما في : نفس زيد ؛

وقال المصنف : لا يجوز ذلك <sup>١</sup> ، لأن توافق الصفة والموصوف في الإعراب واجب ؛ وليس بشيء ، لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له ، وهو موضع النزاع ؛

فعند البصريين ، نحو بقلة الحمقاء ، كسيف شجاع <sup>٢</sup> ، أي المضاف إليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور ، إلا أنه حلف وأقيمت صفته مقامه ، أي بقلة الحب الحمقاء ، وإنما نسبوها إلى الحق لأنها تنبت في مجاري السيول ، ومواطي الأقدام ؛ ومسجد الوقت الجامع <sup>٣</sup> ، وذلك الوقت هو يوم الجمعة ، كأن هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلاة ،

(١) أي إضافة الصفة إلى الموصوف ،

(٢) بالإضافة وتقديره : سيف وجبل شجاع ،

(٣) يقصد أن تأويل : مسجد الجامع هو ما ذكره ، والمبارة مقتضبة ؛ وقد سار على ذلك في بقية الأمثلة ،

وجانب المكان الغربي ، وصلاة الساعة الأولى ، أي أول ساعة بعد زوال الشمس ؛

ويجملون نحو : جرد قطيفة بالتأويل ، كخاتم فضة ، لأن المعنى : شيء جرد ، أي بالو ، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها ، كما كان « خاتم » محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها ، فالإضافة بمعنى « من » ؛

ويجوز ، عندي ، أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء ، وذلك بأن يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً ، والغربي جانباً مخصوصاً ، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ؛ ثم يضاف المسجد والجانب ، والصلاة ، والبقلة ، المحتملة<sup>١</sup> ، إلى هذه المختصة ، لفائدة التخصيص ، فتكون صلاة الأولى ، كصلاة الوتيرة<sup>٢</sup> ، وبقلة الحمقاء ، كبقلة الكزبرة ، وجانب الغربي ، كجانب اليمين ؛

وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة ، كمشط الثوب وليث أسد ، فالغراء يميز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف ، قال<sup>٣</sup> : إن العرب يميز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، كقوله :

٢٩٩ - فقللت أنجسوا عنها نجاً المجلد انه سبرضيكما منها سنام وغاربه<sup>٤</sup>  
والنجا هو المجلد ، والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه ، كما في نهج البلاغة : « لنسخ

(١) المحتملة صفة راجعة إلى الأشياء المذكورة وهي المسجد وما عطف عليه ، أي تضاف هذه الألفاظ المحتملة ،

(٢) المراد صلاة الوتر ، يفتح الواو وكسرهما ، وفي القاموس أن « الوتيرة » : الثَّار ، أو الظلم في أخذه ، فعل ما جاء هنا تحريف ،

(٣) أي الغراء .

(٤) يعني أزيل عنها المجلد فإن تحته ما يرضيكما ، ونسب البيت إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت قال البندادي : ونقل الحنفي عن العباب للصاهغالي أن البيت لأبي الفهر الكلبي وقد نزل عليه ضيفان فنحسهما نائلة فقال له إنها هزيلة فقال لهما : أنجسوا عنها النج معتزلاً قال البندادي بعد هذا : وقد فتشت المباب فلم أجده فيه شيئاً مما قال والله أعلم بحقيقة الحال ؛

الرجاء منهم شفقاتٌ وجَلَّهم<sup>١</sup> ، وقوله<sup>٢</sup> : «ورِثَاءُ الدَّعَةِ ؛ وسَكَالِكَ الْهَوَاءِ<sup>٣</sup> ، ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقاً لاحتجنا إلى تصفّات كثيرة ؛

- 
- (١) جاء في إحدى خطب سيدنا علي في وصف المؤمنين : ولم يستظموا ما ملئ من أعضائهم ، ولو استظموا ذلك لُنسخ الرجاء منهم .. الخ ص ١١٠ طبع دار الشعب بالقاهرة ،  
(٢) أي سيدنا علي بقرينة ما قبله من عبارة نَجِّ البلاءة .  
(٣) عبارة : رِثَاءُ الدَّعَةِ وردت في ص ٨٢ من التيج ، الطبعة المذكورة ؛ وسَكَالِكَ الْهَوَاءِ في ص ٢٦ ، فهما ليسا من كلام واحد .

## [ إضافة اسم التفضيل ]<sup>١</sup> [ وتفصيل الكلام عليه في الإضافة ]

ومما اختلف فيه ، هل إضافته محضة أو ، لا<sup>٢</sup> ، على ما تقدم : أفعل التفضيل ، فنقول : هو في حال الإضافة على ضربين : أحدهما يراد به تفصيل صاحبه على كل واحد من أمثاله التي دلّ عليها لفظ المضاف إليه ؛ ولانيهما ، لا يراد به ذلك ، وقد يبيّ ذكر أحكامه في بابه ، والمقصود ههنا أن إضافته بالمعنى الأول ، فيها الخلاف ، فعند ابن السراج ، وعند القاهر ، وأبي علي ، والجزولي<sup>٣</sup> ، هي غير محضة ، لكونها بمعنى «ين» فإن الجار في قولك : أفضل من القوم ، لا ابتداءً للغاية ، والجار والمجرور مفعول «أفضل» ، فأفضل ، في أفضل القوم ، صفة مضافة إلى معمولها الذي هو المجرور بعده ، سواء انجرّ بين ، ظاهرة ، أو مقدّرة ، فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، نحو : ضارب زيد ، ومعنى «ين» الابتدائية في نحو : أفضل من القوم ، أنه ، ابتداءً زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم ، بعد مشاركتهم له في أصل الفضل ، إلا أنه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل ، عن الصفات المشبهة ، كما يبيّ في بابه ، لا يرفع فاعلاً مظهرًا ، إلا بشرائط تأتي في بابه ، ولا ينصب مفعولاً صريحاً ، ولا شبهة مفعول ، فلا يقال : أحسن الوجوه ، بل يرفع مضمراً ، ويعمل نصباً في محل الجار والمجرور ، لضمعه ، وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ، أيضاً ، كما في : عشرون درهماً ، نحو : أحسن وجهاً ، ودليل تنكيره قول الشاعر :

- 
- (١) استكمال للاسم التي ذكرها أول البحث من المتفق على نوع إضافته والمختلف فيها ،  
(٢) عر في النسخة المطبوعة بأم ، ور بما كان تحريفاً ، ويقول الرضي في باب العطف أن وقوع أم بعد هل شاذ ؛  
(٣) كل هؤلاء تقدم لهم ذكر في ههنا الجزء وفي الجزء الأول ،

٣٠٠ - مَلِكٌ أَضْلَعُ الْبَرِيَّةَ لَا يُورِ جَدُّ فِيهَا لِمَا لَدَيْهِ كَيْفَاءُ<sup>١</sup>

وقوله :

٣٠١ - وَلَمْ أَرِ قَوْمًا مِثْلَنَا خَيْرَ قَوْمِهِمْ أَقْلٌ بِهِ مِثًا عَلَى قَوْمِهِمْ فَخِرًا<sup>٢</sup>

ومذهب سيويوه أن إضافة أفعل التفضيل حقيقية مطلقاً ، وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين : أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه ، كأيّ ، فيدخل فيه ، دخول « أي » فيما أضيف إليه ، فإن « زيداً » في قولك : زيد أغرف الناس ، مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من أفراد الناس ، فالمعنى : بعضهم<sup>٣</sup> الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقي منهم بعده ، ولا يلزمه تفضيل الشيء على نفسه ، لأنك لم تفضله على جميع أجزاء المضاف إليه ، بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل منه ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، كما في قولك : بعض القوم وثلثهم وأحدهم ، ولو كان بتقدير « من » الابتدائية ، لجاز : زيد أفضل عمرو ، كما يجوز : زيد أفضل من عمرو ، ولو كان بتقدير « من » الميئنة ، كما في : خاتم فضة ، لوقع<sup>٤</sup> اسم المضاف إليه مطرداً على المضاف كما ذكرنا في صدر هذا الباب<sup>٥</sup> ، ولا يقع<sup>٦</sup> ، كما في نحو : هذا أفضل القوم ، فإذا كانت إضافته بهذا المعنى ، كإضافة بعض القوم ، فهو بتقدير اللام مثله ، فتكون محضه ، بدليل قوله تعالى : « فبارك الله أحسن الخالقين »<sup>٧</sup> ؛

---

(١) هذا البيت من معلقة الحارث بن حذافة الشكري وتقدمت بعض شواهد منها والمقصود من قوله « ملك »

الملك بن ماء السباء وجاء اسمه صريحاً في بيت آخر من أبيات القصيدة ،

(٢) قال الهندادي إن هذا البيت ورد في جميع نسخ الحماسة بدون واو في أوله ، وقال إن البيت لزيد بن زيد

من بني الحارث بن سعد ، يمدح قومه بأنهم لا يفلون على بعض وجاء بعده في الحماسة :

وَلَا تَرَوْهِنَا الْكَبِيرِيَاءَ عَلَيْهِمْ إِذَا كَلَمُونَا أَنْ نَكْلَهُمْ نَزَرَا

(٣) بعضهم في كلامه هذا كناية عن زيد في المثال أي هو بعضهم الزائد ؛

(٤) أي لأطلق بأطراد ،

(٥) يعني في بيان الإضافة التي للبيين ،

(٦) أي وهو لا يقع ،

(٧) الآية ١٤ من سورة المؤمنون ،



وقوله : ملك أضلعُ البرية<sup>١</sup> ، خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو أضلع البرية ، و :  
غير قومهم<sup>٢</sup> ، نصب على المدح ؛

وثانيهما<sup>٣</sup> : أن يكون «أفعل» مفضلاً على جميع أفراد نوعه مطلقاً ، ثم تضيفه إلى  
شيء للتخصيص ، سواء كان ذلك الشيء مشتملاً على أمثال المفضل ، نحو : زيد أفضل  
أخوته ، أو لم يكن ، نحو : زيد أفضل بغداد ، أي أفضل أفراد نوع الإنسان وله اختصاص  
ببغداد ، فالإضافة لأجل التخصيص كما في : غلام زيد ، ومُصارع مصر ، لا لتفضيله  
على أجزاء المضاف إليه ، فهذه الإضافة محضة اتفاقاً بمعنى اللام ؛

ثم نقول<sup>٤</sup> : أفعل بالمعنى الأول ، إمّا أن تضيفه إلى المعرفة ، أو إلى النكرة ، فإن  
أضفته إلى المعرفة ، لم يجوز أن تكون مفردة ، نحو : أفضل الرجل وأفضل زيد ، إذ لا  
يمكن كونه بعض المضاف إليه ، بل ، إذا كان ذلك الواحد من أسماء الأجناس التي يقع  
لفظ مفردهما على القليل والكثير ، نحو : البرّي أفضل الثمر<sup>٥</sup> ، جاز<sup>٦</sup> ، والرجل ، ليس  
جنساً بهذا المعنى ، فتقول : زيد أفضل الرجلين ، أي أحدهما المفضل على الآخر ، وأفضل  
الرجال ، أي أحدهم المفضل على كل واحد من الباقيين ؛

وإمّا إذا أضفته إلى نكرة ، فيجوز إضافته إلى الواحد والمثنى والمجموع ، نحو : زيد  
أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال ، فيتطابق صاحب أفعل ،  
والمضاف إليه ، المراداً وتثنية وجمعاً ؛

ويجوز المراد المضاف إليه وإن كان صاحب أفعل مثنى أو مجموعاً ، قال الله تعالى :

(١) يعني في البيت الذي استدلوا به على تنكيره .

(٢) يعني في الشاهد الثاني الذي استدلوا به على تنكير أفعل التفضيل وأن إضافته للفظية ،

(٣) أي ثاني الوجهين المذكورين في بيان مذهب سيوريه ؛

(٤) استئناف لاستكمال أحكام أفعل التفضيل .

(٥) البرّي . كلمة معربة عن : «برنيك» بمعنى : الجميل الجيّد .

(٦) يعني جاز أن يضاف .

« ولا تكونوا أول كافر به » ،

وحكم « أي » في الإضافة ، حكم أفضل ، يعني أنك إذا أضفت « أيًا » إلى المعرفة ، فلا بد أن يكون المضاف إليه مثنى أو مجموعاً ، وإذا أضفته إلى نكرة ، جاز كون المضاف إليه مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، والعلة في ذلك : أن « أيًا » ، استظهاماً كان أو شرطاً ، موضوع ليكون جزءاً من جملة<sup>٢</sup> معينة بعده مجتمعة منه ومن أمثاله ، وكذا المضاف بالمعنى الأول ؛

فقلنا : جزءاً من جملة<sup>٣</sup> ، يخرج نحو : الفرس أفره البغال ، ويوسف أحسن اخوته ، فإنه لا يجوز مثله ، بالمعنى الأول ، إذ ليس جزءاً من جملة بعده ، وقلنا معينة ، ليخرج نحو : زيد أفضل رجلين وأفضل رجال ، فإنه لا يجوز ، إذ لا فائدة في كونه أفضل ، من بين جملة غير معينة من عرض الرجال ، وكذا يخرج نحو : أي رجلين زيد ؟ وأي رجال هو ؟ فإنه لا يجوز ، إذ وضع « أي » للثنين ، وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة ؟

وقولنا مجتمعة منه ومن أمثاله ليخرج نحو : وجه زيد أحسنه ونحو قولك : أي زيد أحسن ؟ أو وجهه أم يده أم رجله ، فإنه لا يجوز ، لأن زيداً لم يجتمع من الوجه وأمثاله ، وكذا لا يجوز : أي بغداد أطيب ، أي : أي دورها أطيب ، ألا أن يُقدَّر المضاف ، أي : أحسن أعضائه<sup>٤</sup> ، و : أي أعضائه زيد ، و : أي دور بغداد ؟ فأَي : موضوع لثنين بعض من كل معين ، وأفضل ، بالمعنى الأول : لتفضيل بعض من كل معين بعده ، على سائر أعضائه ؛

فإذا تقرر هذا ، قلنا ، لم يجز زيد أفضل الرجل ، وأي الرجل هذا ، لأن الرجل

(١) الآية ٤١ سورة البقرة ،

(٢) أي من شيء متعدد .

(٣) أي الذي ينطبق على كل من أي وأفضل التفضيل ؛

(٤) يعني في تقدير المثال الأول : وجه زيد أحسنه وبقية الأمثلة على الترتيب ،

ليس كلاً يشمل زيداً وغيره ، بخلاف قولك : البرني أطيب التمر ، وقولك : أي التمر هذا ؟ لكون التمر جنساً يقع على الكثير ، وجاز : أفضل الرجلين ، وأي الرجلين ، وأي الرجال ، سواء أردت بهذا الجمع معهودين معينين ، أو جنس الرجال ، إذ هو على كلا التقديرين جملة معينة ؛

وإنما جاز : أي رجل هو ؟ وأي رجلين هما ؟ وأي رجال هم ؟ مع أن المجرور في جميعها ، ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا ؛ لأن المراد بكل واحد من هذه المجرورات : الجنس مستغرقاً مجتمعاً من المستول عنه ومن أمثاله ، فتكون ، في الحقيقة ، منقسمة إلى المستول عنه وأمثاله ، كما شرطنا ؛

فإن أي رجل : أي قسم من أقسام الرجال إذا قسموا رجالاً رجالاً ، وأي رجلين ، أي : أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسم رجلين رجلين ، وأي رجال ، أي : أي قسم من أقسام هذا الجنس إذا قسموا رجالاً رجالاً ؛

وكذا في أفضل ، نحو : زيد أفضل رجل ، أي : أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه رجلاً ، والزيدان أفضل رجلين ، أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، أي أفضل أقسام هذا الجنس إذا كان كل قسم منه رجالاً ؛

فأفعل ، سواء أضفته إلى المعرفة أو إلى النكرة : لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من أجزاء ما بعده ، أفراداً أو ثنية أو جمعاً ، فلهذا لم يميز : الزيدان أفضل الرجلين ، لأن الرجلين ليس لهما أجزاء مثل الزيدتين ثنية ، بل هو جزء واحد مثل الزيدتين ، وجاز : زيد أفضل الرجال ، والزيدان ، أو الزيدون أفضل الرجال ، لأن الرجال يصح تميزها رجلاً رجلاً كزيد ، ورجلين رجلين ، كالزيدين ، ورجالاً رجالاً ، كالزيدين ولا نلظن أن صاحب أفعل التفضيل مفضل على مجموع أقسام المضاف إليه ، فتقول

في زيد أفضل الرجال : انه أفضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعاً ، فإنه غلط ، بل معناه أنه أفضل من كل رجل رجل ، هو قسم من أقسام الرجال ، كما كان في النكرة ، سواء <sup>١</sup> ؟

وكذا « أي » ، لتعيين قسم من أقسام المضاف إليه ، معرفة كان أو نكرة ، فلا يجوز : أي الرجلين هذان ؟ إذ ليس للرجلين أقسام كل واحد منها مثنى حتى يُعين أحد تلك الأقسام ، ويجوز : أي الرجال هذا ؟ وأي الرجال هذان ، أو هؤلاء ؟ لأن الرجال ، كما قلنا ، يصح مجزئتها أفراداً ، أو مثنيات أو جموعاً ؛

فإن قيل : فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس بأحد أفراده في النكرة ، حتى قلت : أفضل رجل وأفضل رجلين وأفضل رجال ، ولم يميز ذلك في المعرفة ؟

قلت : لأن المنكر لا يختص في أصل الوضع بواحد بعينه ، فصح أن يُعبر به عن كل واحد واحد ، على البدل ، إلى أن يفني الجنس تحقيقاً ، بخلاف المعرفة ، فإنها لتخصيص بعض الأجزاء وتعيينه ، فلا تطلت مع ذلك التعمين على غيره ، و « أي » و « أفضل » ، لا يضافان إلا إلى جملة ذات أجزاء ، كما قلنا ؛ ولا يضافان إلى ما يكون مجزؤه بالعطف ، نحو : أي زيد وعمرو ، ولا : زيد أفضل زيد وعمرو ؛

فإن تكرر المجزور بالعطف فيهما ، فلاجل تكرر المستول عنه في « أي » والمفضل في « أفضل » ، نحو : زيد وهند ، أفضل رجل وامرأة ؛ وأي رجل وامرأة هذا وهذه ؛

وأما قولهم : أي وأنتك ، فالمراد به : أيتها ، لكنهم فصلوا التنصيص على أن المراد المتكلم والمخاطب ، إذ كان لا يدل عليه <sup>٢</sup> الضمير في « أيتها » ، فصرّحوا بالضميرين ، فوجب إعادة « أي » للمحافظة على اللفظ لا المعنى ، كما في قولك : بيني وبينك ، مع أن مثل هذا <sup>٣</sup> ، لا يكون إلا في ضرورة الشعر ، قال :

(١) أي : الأمران سواء ، ويتكرر ذلك كثيراً ،

(٢) أي على التنصيص على المتكلم والمخاطب ،

(٣) أي تكرر أي بالعطف ،

٣٠٢ - فَأَيُّ ، ما ، وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فقييد إلى المقامة لا يراها

وجاء مثله في الضرورة :

٣٠٣ - يا ربَّ موسى اظلمني واطلمه فاصبَّ عليه ملكنا لا يرحمه

و : « أَيَّ » معرب ، مع أن فيه ، إنما معنى الشرط ، أو الاستفهام ، أو هو موصول ،  
للزومه الإضافة المرجحة لجانب الاسم المقتضية للإعراب ، ولا يحذف المضاف إليه إلا مع  
قيام قرينة تدل عليه ، نحو قوله تعالى : « أَيُّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » ، أي :  
أَيُّ اسم

ويجريدها من التاء مضافة إلى مؤنث أفصح من إلحاق التاء ، كما يجيء في الموصول ،  
قال الله تعالى : « بَأَيِّ أَرْضٍ يَمُوتُ »

قوله : « ولا يضاف اسم بمائل للمضاف إليه في العموم » ، أي لا يقال : كل الجميع ،  
ولا جميع الكل ، فإنهما متاثلان في العموم

قوله : « كليث وأسد ، وحبس ومنع » ، مثالان للخصوص ، إلا أن الأول حين ،  
والثاني معنى

---

(١) يدعوا على من هو شر من الاثنين بأن يعنى فيحتاج إلى من يقوده إلى المقامة أي مكان اجتماع الناس في مجلسهم ،  
وهذا من شعر العباس بن مرداس السلمي يخاطب خطاف ابن لدية في أمر شجر بينهما ، ويقول في أول  
هذا الشعر :

ألا آمن مبلغ عني خطافا أوكسا بيت أهلك متباعا

والأوك : الرسالة

(٢) هذا رجز ، قال البغدادي إن الفارسي رواه عن ثعلب ولم يذكر نسبه لأحد ، وزوي الشطر الثاني : سَلَطَ  
عليه ملكاً ...

(٣) الآية ١١٠ من سورة الإسراء ،

(٤) الآية ٣٤ من سورة لقمان ،

قوله : « غين الشيء » ، يريد بالشيء شيئاً معيناً ، كزيد وعمر ، كما تقول : عين زيد ، وإلا ، فالشيء أعم<sup>١</sup> من التين ،

[ تكملة ]<sup>٢</sup>

[ في ذكر أحكام الإضافة ]

[ تركها المصنف ]

وقد أغفل المصنف ببعض أحكام الإضافة ، فلا بأس أن نذكرها ،  
أحدها : حذف المضاف ، إذا أُمِنَ اللبس ، وجاء ، أيضاً ، في الشعر مع اللبس ،  
قال :

٣٠٤ - لهل لكسم فيها إلّ لسانيّ بصير بما أعيانا النظائريّ<sup>٣</sup> حذيراً<sup>٤</sup>  
أي ابن حذيم ، فإذا حذف ، فالأول والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب ،  
كقوله تعالى : « وسأل القرية<sup>٥</sup> » ،

وقد يترك ، عند سيبويه<sup>٦</sup> ، على إعرابه ، إن كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً

(١) لأن الشيء معناه الموجود ، حيث كان أو معنى ، و « عين » معناه : الذات ،

(٢) هذا استمرار للكلام الرضي ،

(٣) ابن حذيم الذي عر عنه الشاعر بهلذيم ، رجل من نهب الرباب كان خبيراً بالطبيب ، وقيل إن اسمه هكذا ،  
حذيم . فلا ضرورة في البيت ، وهو من شعر أوس بن حجر ، ومعنى قوله : هل لكم فيها : هل لكم في  
ردها إلّ . يريد معزى له كان قد ضمنها قوم من العرب انتقاماً منه فقال يناطهم طالباً ردها إليه ، ومعنى  
الشطر الثاني أنه يقدر تغيرته ومقدرته ، على أن ينتقم منهم ،

(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف ،

(٥) تفصيل ذلك في سيبويه ج ١ ص ٣٣ ،

إلى شيء ، كما يقال في المثل : ما كل سوداء نمرة ، ولا بيضاء شحمة ، أي : ولا كل بيضاء ، قال : ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول ، لكان عطفاً على عاملين مختلفين ، ولا يجوز عنده ، وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافاً ،

ونقول : ما مثل عبد الله يقول ذلك ، ولا أخيه ، وما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك ، أي : ولا مثل أخيه ، ولا مثل أبيك ، قالوا : يجب اضممار المضاف ههنا ، فيكون ثمة حذف المضاف فيه وأبقى المضاف إليه على إعرابه . وذلك لأن « أخيه » لو كان معطوفاً على « عبد الله » لكان المعنى : ما رجل هو مثلهما يقول ذلك ، وليس هو المراد ، بل المعنى : ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك ، وأيضاً ، لو كان معطوفاً عليه ، لكان قد فُعِلَ بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور ، أجنبي ، وذلك لا يجوز ، كما يجبي في باب العطف ، ولو كان « أبيك » في المسألة الثانية عطفاً على « أخيك » لم يقل : يقولان ، بل : يقول ، وأيضاً ، لو لم يقدر المضاف في المسألتين لكان الداخل عليه « لا » الزائدة لتأكيد النفي ، معطوفاً على غير ما نسب إليه الحكم المنفي ، ولا يجوز ، لأنك تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو ، ولا يجوز : ما جاءني غلام زيد ولا عمرو ، بجر عمرو ، إذ أن المجيء ليس منفياً عن زيد ، بل عن غلامه ،

وأجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بأن « مثل » ههنا ، كناية ، وليس بمقصود ، فكأنه معدوم ، يقال : مثلك لا يفعل هذا ، أي : أنت لا ينبغي أن تفعل ، وذكر المثل كناية ، ولو كان مقصوداً لم يكن المخاطب مراداً ، وعند ذلك يفسد المعنى ، لأنه لا يمتنع ، حينئذ ، أن يكون المعنى : مثلك لا يفعله وأنت تفعله ، كما تقول : أخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله ، لما كان الأخ مقصوداً ، فكأنهم قالوا : ما عبد الله ولا أخوه ، وما أخوك ولا أبوك ، فلا يجبي الفساد المذكورة ،

قال بعضهم : إن في هذا الجواب نظراً ، وذلك لأنه ، وإن كان المثل مقحماً ، وإن

(١) أي على معمولي عاملين مختلفين وفي التعبير اختصار ،

(٢) المراد التقدير لا الإضمار الاصطلاحي ،

حيث المعنى ، والمقصود هو المضاف إليه ، لكن المعاملة لفظاً مع هذا المضاف ، ألا ترى أنك لا تقول : مثلي إلا أقول ، ومثلك لا تقول بالتاء ، ومثلكما لا تقولان ، ومثلكم لا تقولون ؛

أقول<sup>٢</sup> : أداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم ، كأسماء الأجناس ، فإنه يصح إطلاقها على المثنى والمجموع ، وكذلك استعمال المجرد من علامة التأنيث مجرى<sup>٣</sup> المؤنث ، كثير ، فعل هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التأنيث ، والتثنية والجمع من المضاف إليه ، إن حسن الاستغناء ، في الكلام الذي هو فيه ، عن المضاف ، بالمضاف إليه ؛ أمّا التأنيث فكما مر من قوله :

طول الليالي أسرع في تقضي<sup>٤</sup> - ٢٨٠

وأمّا التثنية ، فكقولك : ما مثل أخيك ولا أهلك يقولان ، وأما الجمع فكقوله :

وما حبّ الديار شغفن قلبي<sup>٥</sup> - ٢٨١

وأمّا أداء ألفاظ الغيبة معنى الخطاب ، فلم يجيء إلا مع حرف الخطاب ، نحو : يا زيد ، فن ثمة لم يجر : ما مثلك تقول بالخطاب ، / كما جاز في المثنى : ما مثل أخيك وأهلك يقولان ، وفي التأنيث ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « ما رأيت مثل الجنة نام طالها »<sup>٦</sup> ؛

---

(١) يعني بمراجعة المضاف إليه ، وإنما يراعى المضاف وهو مثل ، وكذلك في بقية الأمثلة ؛

(٢) مناقشة من الرضي للنظر الذي أورد به بعضهم على المصنف ،

(٣) أي استعماله ، وهو تعبير منظور فيه إلى المعنى ، أو يؤول الاستعمال بالأجراء ؛

(٤) تقدم هذا الشاهد عند الكلام على الأمور التي يكتبها المضاف من المضاف إليه .

(٥) وكذلك هذا الشاهد ، تقدم كالتالي قبله ،

(٦) ظاهر عبارته أنه حديث إذ لم يؤلف منه كثيراً مثل هذا الدعاء لسيدنا علي رضي الله عنه وإن كان مذهبه فيه تشيع ، وربما كان حديثاً نبوياً ولكن ورد في نهج البلاغة ص ٥٤ طبع دار الشعب ، وهو من خطبة جاء فيها : لم أر كالجنة نام طالها ولا كالتار نام هاربها ، وتعبير الرضي بمثل لعله رواية ؛



وقد يقوم المضاف إليه مقام المضاف في التذكير ، قال :

٣٠٥ - يسقون مَنْ وَرَدَ السريص عليهم بَرْدَى يصفق بالرحيق السلسل<sup>١</sup> ،  
أي : ماء بارد ، وهي نهر ، فقال : يصفق بالتذكير ، ويقوم مقامه في التأنيث ، أيضاً ،  
نحو : قطعت السارق فاندملت ، أي قطعت يده ، وفي العفل ، كقوله تعالى : « وكم من  
قرية أهلكتها فجاءها بأسنا يباتاً أو هم قائلون »<sup>٢</sup> ، فقال : هم ؛

وقال الخليل : يقوم مقامه في التنكير إن كان معرفة أضيف إليها « مثل » ، كما ذكرنا  
في المفعول المطلق في قوله : فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار<sup>٣</sup> ، برفع « صوت » الثاني ، أي :  
مثل صوت حمار ، فأجاز أن تقول : هذا رجل أخو زيد ، أي مثل أخي زيد ، واستضعفه  
سيبويه<sup>٤</sup> ، وقال : لو جاز هذا ، لجاز : هذا قصير الطويل ، أي مثل الطويل ، وهو  
ليبيح جداً ؛

وأما قولهم : قضية ولا أبا حسن لها ، فليجعل التلم المشترك بمعنى ، كالجنس الموضوع  
لذلك المعنى ، نحو : لكل فرعون موسى<sup>٥</sup> ، كما ذكرنا في : « لا » التبرئة<sup>٦</sup> ؛

وقد يحذف مضاف بعد مضاف ، وهلم جرا<sup>٧</sup> ، لقيام المضاف إليه الأخير مقامه ،  
كقوله :

٣٠٦ - فأدرك إبقاء العرادة ظلها وقد جعلتني من حزيمة إصبعا<sup>٨</sup>  
أي : ذا مقدارٍ مسافةٍ اصبع ؛

---

(١) هذا من قصيدة مشهورة لحسان بن ثابت في مدح آل جعنة ، ملوك الشام ،

(٢) الآية ٤ من سورة الأعراف ؛

(٣) في الجزء الأول ص ٣١٩

(٤) تفصيل ذلك مع الرأي الذي نقله الشارح عن الخليل موجود في سيبويه ج ١ ص ١٨١ ،

(٥) تكررت الإشارة إلى وجه تسميتها بذلك ،

(٦) قال ابن هشام إن هذا تعبير موكد وأنه يتوقف في حريته وقد حله بلحي من التجوز خلاصته : أن المعنى :

وهلم أي استمر ، في سبب الحكم وجره أي تطبيقه على كل ما أشبهه ،

(٧) من قصيدة للكحلبة العنزي ، ويريد : حزيمة بن طارق من بني تغلب ، وكان حزيمة قد أغار مع نفر من قومه

والتيها<sup>١</sup> : حذف المضاف إليه ، فإن كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كقبيل ،  
وبعده ، في الزمان ، وأمام وخلف ، في المكان ، أو مشبهاً به في الإيهام ، كخير ، وحسب ،  
ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المحذوف ، فالبناء على الضم ،  
وتسمى الظروف غايات ، ومنها : قط ، وعروض ، ومنذ ، وحيث ، كما يبيء في الظروف  
المنية جميع أحكامها ؛

وإن كان عطف على ذلك المضاف مضاف آخر إلى مثل ذلك المنوي ، سواء كان  
المضاف الأول من الظروف المذكورة ، كقبيل وبعيد ، أو من غيرها كقوله :

يا من رأى صارضاً أَسْرُ به بين ذراصي وجهة الأسد<sup>٢</sup> - ١٣٢  
وقوله :

إلا حلالة أو بُدا هـه صاحب نهد الجُزارة<sup>٣</sup> - ٢٣  
لم يُبدل من المضاف إليه تنوين ، ولم يُن المضاف ، لأن المضاف إليه كالتالي بما يفسره<sup>٤</sup>  
الثاني ؛

على بني يربوع عشيرة الكلجة ، وهو في هذا البيت يشير إلى أنه لم يترك حرية لطارياً عرض لقرمه وذلك  
قوله :

لإن كنتج منها يا حريم بن طاروق فقد تركت ما خلعت ظهره بالقمصا  
والمرادة : اسم قرمه ، والإبقاء ما تنسره الخيل من قوتها إلى وقت الحاجة يقول إن الظلم أي المرج أصاب  
الفرس فحال بينها وبين الانطاع بما تلبه من قوة جريها ، بعد أن قرب ما بينه وبين حزيمة ولولا ذلك لأدركه ؛  
(١) تالي الأحكام التي اضطرد إليها لتكثرة أحكام الإضافة .

(٢) هذا من شعر الفرزدق ، وتقدم الاستشهاد به في الجزء الأول في باب المنادي عند شرح قولهم يا يتم يتم هدي ؛  
(٣) هذا من قصيدة للأخفى وهو يصنف ما يحدث عندما يفترو قومه أعداءهم ، يقول

وهمسائه يكلب فلنكسم أن لا اجصاع ولا زبارة

وهو من القصيدة التي تقدم فيها في التمييز هذا القاعد :

بمائت لتصونتنا حفارة يا جارتنا ما أنت جارة ؛

وتقدم الاستشهاد بالبيت الذي هنا في الجزء الأول .

(٤) أي بسبب تفسير الثاني له ؛

هذا على قول المبرد ، ومذهب سيبويه : أن الأول مضاف إلى المجرور الظاهر ، والثاني مضاف في الحقيقة إلى ضميره ، والتقدير : إلا علالة سايح أو بداهته ، ثم حذف الضمير ، وجعل المضاف الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه ، ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف ، على ما ذكرنا في باب النداء في :

يا تيم تيم عدى لا أبا لكم<sup>١</sup> - ١٢٨

ومذهب سيبويه في : زيد وعمر قائم ، أن خبر المبتدأ الأول محذوف ، وهو مغاير لمذهب هنا ؛<sup>٢</sup>

ومذهب المبرد أقرب ، لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة ، وأما نحو : يا تيم تيم عدى فربما يختصر فيه ، لأن الفاصل بلفظ المضاف ومعناه ، فكأنه لا فصل ؛

وإن لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ، ولم يعطف عليه ما ذكرنا ، وجب إبدال التنوين من المضاف إليه ، وذلك في : كل ، وبعض ، وإذ ، وأوان ، كقوله تعالى : « وكلًا ضربنا له الأمثال<sup>٣</sup> » ، و : « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات<sup>٤</sup> » ،

وإذا قطع كل وبعض ، عن الإضافة ، فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما ، وبعضهم جوزه ؛

وقد ينصب « كل » على الحال ، نحو : أخذ المال كُلاً ، وذلك لكونه في صورة المنكر ، وإن كان معرفة حقيقة ، لكونه بتقدير « كله » ،

وقد حكى الخليل في المؤنث : كلتهن ، وليس بمشهور ؛

(١) تقدم ذكره مع بقیه في باب النداء من الجزء الأول ،

(٢) حلیه عن هذا في الجزء الأول ص ٩١

(٣) الآية ٣٩ سورة الفرقان

(٤) الآية ٣٢ سورة الزخرف ،

والثالثها : الفصل بين المتضامين ، اعلم أن الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور ، غير عزيز ، كقوله :

٣٠٧ - لما رأيت سائديما استعبرت      لله دُرُ اليومَ مَنْ لاميها<sup>١</sup>  
وقوله :

كأن أصوات من يغلفن<sup>٢</sup> بنا      أواخرِ الميس إنقاض الفراريج<sup>٣</sup> - ٢٦٠  
وبغيرهما عزيز جداً ، نحو قوله :

٣٠٨ - تمر على ما تستمر<sup>٤</sup> وقد شفت      غلائلَ عبدِ القيس منها صدورها<sup>٥</sup>  
وحكى ابن الأعرابي<sup>٦</sup> : هو غلام ، إن شاء الله ، ابن أنعيك ،

وقد يفصل في السمة بينهما قليلاً بالقسم ، نحو : هذا غلام ، والله ، زيد ، وذلك لكثرة دَوْره<sup>٧</sup> في الكلام ،

وقد جاء في السمة ، الفصل بالمفعول ، إن كان المضاف مصدرأ ، والمضاف إليه فاعلاً له ، كقراءة ابن عامر<sup>٨</sup> : ... قتل أولادهم شركائهم<sup>٩</sup> ، وهو مثل قوله :

---

(١) من أبيات لعمرو بن قتيبة أو قتيبة ، رفيق امرئ القيس في رحلته إلى ملك الروم للاستنجاد به في الأخذ بالنار من قاتلي أبيه وهو الذي يقصده امرؤ القيس بقوله :

يكسى صاحبي لما رأى للدرب دونه      وأيقن أنا لاحتقان بهيصرا  
فقلت له ، لا تترك عينك إنما      نحاول ملكاً أو نموت لنمصدرا

(٢) تقدم هذا الشاهد في هذا الجزء ، وهو من شعر ذي الرمة .

(٣) قال البغدادى إن هذا شعر غير موثوق به ، وهو أحسن ما جاء في الشعر مما دعت إليه الضرورة ، ثم قال وهو مصنوع وقائمه مجهول ، وتقديره : وقد شفت عبد القيس منها غلائلَ صدورها ،

(٤) محمد بن زياد بن الأعرابي ، أحد موالى بني هاشم ، من أئمة اللغة والنحو ، وأظهر ما ألفه كتاب النواحر ، وكان من رواة الشعر ، وأكثر السماع عن المغضيل الضبي<sup>١٠</sup> ،

(٥) أي دَوْرته ووقوعه في الكلام ،

(٦) ابن عامر أحد القراء السبعة ، وهو عبد الله بن عامر الشامي ، ويكنى أبا عمران ، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ .

(٧) الآية ١٣٧ سورة الأنعام ،

## ٣٠٩ - فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مرادة<sup>١</sup>

وقوله :

٣١٠ - تنني يداها المحصى في كل هاجرة نني الدراهم تنقاد الصياريف<sup>٢</sup>  
عند من روى : ينصب الدراهم ، وسر تنقاد ؛

وأذكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت ، مع قلته وقبحه ، والفصل بغير الظرف في الشعر ، أقبح منه بالظرف ، وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر أقبح منه في الشعر ، وهو عند يونس<sup>٣</sup> قياس ، كما مر في باب « لا » التبرئة<sup>٤</sup> ، والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقبح من الكل<sup>٥</sup> ، مفعولاً كان الفاعل ، أو ميمناً أو غيرهما ، فقراءة ابن عامر ليست بذلك ، ولا نسلم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين<sup>٦</sup> ؛

(١) قيل أن هذا بيت مصنوع ، أو من شعر للمولدين فلا يصلح حجة ، وفي كلام البغدادي في غزاة الأدب تفصيل طيب عن مثل هذه الأساليب ، وفيه رد على الرضي فيما سيذكره عقب ذلك من إنكار لتواتر القراءات .

(٢) للفززدق في وصف راحلته وأنها تسرع سيرها في الهاجرة تضرب الحصى فينتثر ، فيقرع بعضها بعضاً ، فيشبه صوت الدراهم حين يتقدها الصبيري فيبني منها الزائف ، والأشهر في رواية البيت جر الدراهم ووقع تنقاد ؛

(٣) تقدم ذكر يونس بن حبيب في هذا الجزء وفي الجزء الأول ؛

(٤) تكرر وجه تسميتها بذلك ،

(٥) ذكر الرضي قبل قليل ، أن لفظ « كل » وبعض ، يمتنع دخول اللام عليها ، ثم نقل عن بعضهم جواز ذلك ؛

(٦) يسلك الرضي في هذا مسلك الزمخشري وأمثاله ممن يتكرون تواتر القراءات السبع ، أو يرون أنها أخذت بال رأي والاجتهاد من رسم المصحف . وفي هذا الشرح أمثلة كثيرة لهذا الاتجاه منه ، وسيأتي قريباً في هذا البحث نقده لقراءة نافع وحزمة ، وهما من القراء السبعة كابن عامر ؛ وعبارته هنا قريبة من عبارة الزمخشري في الكشف في نقد لقراءة ابن عامر ؛ في سورة الأنعام ؛

## [ المضاف إلى ياء المتكلم ]

### [ وأحكامه ]

في

الكتاب

### [ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملقب به ، إلى ياء المتكلم »  
 « تكسّر آخره والياء مفتوحة أو ساكنة ، فإن كان آخره ألفاً »  
 « ثبّت ، وهذيل تقلبها لغير الثنية ياء ، وإن كان ياء »  
 « أدغمت ، وإن كان واواً قلبت ياء وأدغمت ، وفتحت »  
 « والياء للساكنين »

### [ قال الرضي : ]

قوله : « الاسم الصحيح » ، الصحيح في اصطلاح النحاة : ما حرف إعرابه صحيح كعمرو ، ودعد ، وزيد ، ويعني بالملحق به : ما آخره ياء أو واو ، قبلها ساكن ، كظبي ، ودلو ، ومدحور ، وكروسي وأبي ، ومعنى الحاقه بالصحيح : إعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح ، وإنما احتملها ، لأن حرف العلة يخف النطق به ، وإن كان متحركاً ، إذا سكن ما قبله ، كما يخف النطق به ، إذا سكن هو نفسه ؛

قوله : « كسّر آخره » ، إنما ألزم ما قبل ياء المتكلم الكسر ، دون الفم والفتح ، ليناسبها ، ولهذا جوّز هذيل<sup>١</sup> قلب ألف المقصور ياء وإن كان الألف أخف من الياء ،

(١) هذيل اسم قبيلة ولكنه تحدث عنه بلغة التكسير باعتبار : قوم هذيل

فقالوا : قني<sup>١</sup> ، ولهذا ، قالوا في الألفصح : قني<sup>١</sup> ، بقلب الواو ياء ، كما يجيء ،

قوله : « والياء مفتوحة أو ساكنة » ، يعني الياء اللاحقة للصحيح والملاحق به ، وأما اللاحقة لغيرهما مفتوحة ، للساكنتين ، كما يجيء ،

وقد تقدم في باب المنادى : الخلاف في أن أصلها السكون أو الفتح ، ويموز حذف الياء قليلاً في غير المنادى كما تقدم هناك<sup>٢</sup> ،

قوله : « فإن كان آخره ألفاً » ، يعني إن لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً ، والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة ، للثنية ، كانت ، كمسلمائى ، أو ، لا ، كفتائى وحيلائى ، ويعزائى ، وهذيل يميز قلب الألف التي ليست للثنية ياء ، كأنهم لمّا رأوا أن الكسر يلزم ما قبل الياء ، للتناسب في الصحيح والملاحق به ، ورأوا أن حروف المد من جنس الحركة ، على ما ذكرنا في أول الكتاب ، ومن ثم<sup>٣</sup> نابت عن الحركة في الإعراب : جعلوا<sup>٤</sup> الألف قبل الياء كالفتحة قبلها ، فغيروها إلى الياء لتكون كالكسرة قبلها ،

وأما ألف الثنية ، فلم يغيروها ، لثلاثا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الألف ، وأما في المقصور ، فالرفع والنصب والجر ، ملتبس بعضها ببعض ، لكن لا بسبب قلب الألف ياء ، بل لو أبقيت الألف أيضاً ، لكان الالتباس حاصلاً ،

فإن قيل : فكان الواجب على هذا ، ألا يقلب واو الجمع في : جاءني « مسلموي » ، لثلاثا يلتبس الرفع بغيره ،

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أصل الألف حذم القلب قبل الياء ، لخفتها ، كما

---

(١) المراد : قو ، للمضاف إلى ياء المتكلم ،

(٢) ص ٣٨٩ في الجزء الأول ،

(٣) يعني لأنها من جنس الحركة ،

(٤) جواب « لا » في قوله : كأنهم لا رأوا ، أو غير كان ، في كأنهم ..

هو اللغة المشهورة الفصيحة ؛ وإنما جَوِّزَ هذيل قلبها لأمر استحساني ، لا موجب عندهم أيضاً ، فالأولى تركه ، إذا أدَّى إلى اللبس ، بخلاف قلب الواو في « مسلموي » فإنه لأمر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما ، ولا يُترك هذا الأمر المطرد اللازم ، لالتباس يَمْرُضُ في بعض المواضع ، ألا ترى أنك تقول ، مختار ، ومضطر ، في الفاعل والمفعول معاً ؟

وقد جاء في الشعر قلب الألف ياء مع الإضافة إلى كاف الضمير ، قال :

٣١١ - يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنييتنا اليك  
لنضربن سيفنا قفيكا<sup>١</sup>

قوله : « وإن كان ياء » ، أي إن كان آخر الاسم ياء ، وذلك في المنفصوص ، نحو : قاضي ، وفي المثني والمجموع نصباً وجراً ، نحو : مسلمي ومسلمي<sup>٢</sup> ؛

قوله : « وإن كان واواً » ، وذلك في المجموع بالواو والتون رفعاً ، وإنما قلبت الواو ياء ، لأن قياس لغتهم ، كما يمي في التصريف ، إذا اجتمعت الواو ، والياء ، وسكنت أولاهما ، قلب الواو ياء ، وإدغام أولاهما في الثانية ، وإنما لم تبقى كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة ، أي اللين ، فخفض بالإدغام ، فقلب أقلهما أي الواو ، إلى الأضعف ، أي الياء ، وسهل أمر الإدغام تعرضهما له بسكون الأول ، وتقلب الواو ياء ، سواء كانت أولاً ، كطلي ، أو ثانياً كسيد ، وأصلهما : طوي وسبود ، فإذا حصل الإدغام ، فإن كان قبل الياء الأولى فتحة بقيت على حالها لخفتها ، نحو : مصطفي وأهل<sup>٣</sup> ، في : مصطفون وأهلون<sup>٤</sup> ، وإن كان قبلها ضمة ، فإن لم تؤد إلى كبس وزن بوزن ، وجب قلبها كسرة ، لأجل الياء ، كما في : مسلمي ، وسهل ذلك قربها من الأخير الذي هو محل التغيير ، فلهذا<sup>٥</sup>

(١) عصيكا ، أي عصيت فاهدت الله كالألف ، وعنييتنا أي سببت لنا العناء والتعب بالمسير إليك ونسبه أبو زيد

في نواصره إلى رجل من حمير ، ولم يذكر اسمه ، والمقصود : عبد الله بن الزبير بن العوام ،

(٢) يعني : مصطفي وأهل ، مضامين إلى ياء المتكلم

(٣) أي لأن القرب من الطرف مبرر للتغيير ،



لم تقلب في : سِيل ومِيل<sup>١</sup> ، وأيضاً ، فانهم لما شرعوا في التخفيف في « مسلي » بالإدغام  
تمموا بقلب الضمة كسرة ، بخلاف « مِيل » ؛

وإن أذى إلى اللبس ، فأنت مخير في قلبها كسرة وإبقائها ، نحو : كَي ، في جمع  
ألوي ، إذ يشبهه فعل بفعل<sup>٢</sup> ؛

قوله : « وفتحت الياء للساكنتين » ، يعني إذا كان قبل ياء الضمير ألف ، أو ياء ،  
أو واو ساكنة ، فلا يجوز فيها السكون ، كما جاز في الصحيح والملحق به ، وذلك لاجتماع  
الساكنين ، وقد جاء الياء ساكناً ، مع الألف في قراءة نافع<sup>٣</sup> : « ومحياي وممائي »<sup>٤</sup> ، وذلك ،  
إنما لأن الألف أكثر مداً من أخويه ، فهو يقام مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ،  
وإنما لإجراء الوصل مجرى الوقف ، ومع هذا فهو ، عند النحاة ، ضعيف ؛

وجاء في لغة بني يربوع فيها : الكسر مع الياء قبلها ، وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء ،  
كما في : فيه ولديته ، ومنه قراءة حمزة<sup>٥</sup> : « وما أنتم بمُصْرِحِي »<sup>٦</sup> ، وهو عند النحاة  
ضعيف ؛ قال :

٣١٢ - قال لها : هل لكِ ياتا ، في<sup>٧</sup>

---

(١) جمع سائل ومائل ،

(٢) أي وزن فعل يغم القاء يوزن لعل بكسرها ؛

(٣) نافع : هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعم الليثي المدني أحد القراء السبعة توفي سنة ١٦٩ هـ .

(٤) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

(٥) حمزة بن حبيب بن حمارة الزيات أحد القراء السبعة وهو كوفي ، توفي سنة ١٥٦ هـ .

(٦) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم .

(٧) قيل إنه للأغلب المعجل ، أحد رجاء السرب ، ولي الخزانة أن يعضهم قال : هو غير معروف القائل ؛ وهو

حديث عن رجل أتى امرأة فعرض عليها نفسه فأبته ، ويروون بعده : قالت له ما أنت بالمرضي ؛ قال البغدادي :

والله أعلم بحقيقة الحال ؛



## [ الأسماء الستة ]

### [ مع ياء المتكلم ]

[ قال ابن الحاجب :

« وأما الأسماء الستة ، فأبي وأخي ، وأجاز المبرد : أبي وأخي » ،  
« وتقول : حبي وهني ، ويقال : في ، في الأكثر ، وفي » ،

[ قال الرضي :

هذا حكم الأسماء الستة عند إضافتها إلى ياء المتكلم ، وهي ، باعتبار الإضافة ، على  
ضربين : ضرب لا يقطع عن الإضافة ، ولا يضاف إلى مضمَر ، وهو : « ذو » وحده ،  
فلا كلام فيه في هذا الباب ، إذ نحن نتكلم على المضاف إلى ياء المتكلم وهي ضمير ،  
وضرب يقطع ، ويضاف إلى مضمَر ، وهو الخمسة الباقية ، وهي على ضربين : ضرب  
إعرابه عين الكلمة ، ولأمها محذوف ، وهو : فوك ؛ وضرب إعرابه لام الكلمة وهو  
الأربعة الباقية ، أعني : أبوك ، وأخوك ، وهنوك ، وحموك ؛

أما « فوك » فعالاته ثلاث : قطع الإضافة ، وإضافته إلى ياء المتكلم ، وإضافته إلى  
غيرها ، أما في حال القطع ، فيجب إبدال الواو ميماً ، لامتناع حذفه وإبقائه ، أما

---

(١) اختار الرضي في إعراب الأسماء الستة ، في الجزء الأول ، أن يعضها معرب بين الكلمة نفسها ، وبعضها إعرابه  
لام الكلمة ، وهذا من بين الآراء المتجلة التي أوردناها هناك ؛ ص ٧٦

(٢) أي الراو ،

الحذف<sup>١</sup> ، فلبقاء الاعم المتمكن على حرف واحد ، ولا يجوز ، لأن الإعراب إنما يدور على آخر الكلمة ، فلا يدور على كلمة آخرها أولها ؛

وأما الإبقاء ، فلأدائه منوناً إلى اجتماع الساكنين ، فيؤول أمره إلى البقاء على حرف ، وذلك لأن أصله « قَوْه » بفتح القاء وسكون العين ، أما فتح القاء فلأن « قَمْ » بفتح القاء أكثر وأفصح من الضم والكسر ، وأما سكون العين ، فلأنه لا دليل على الحركة ، والأصل السكون ، فحذفت لامه نسياً منسياً ، فلو لم تقلب الواو ميماً ، لدار الإعراب على العين كما في : يد ، ودم ، فوجب قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيلتي ساكتان : الألف والتونين ، فتحذف الألف ، فلماً امتنع حذفها وإبقاؤها ، قلبت إلى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهو الميم ، لكونهما شفويين ، وأما قوله :

خالط من سلمى نياشيم وفا<sup>٢</sup> - ٢٣٤

فقليل : حذف المضاف إليه ضرورة ، وأصله : وفاها ، قال أبو علي ، يجوز أن يكون على لغة من لم يبدل من التونين ألفاً في النصب ، كما في الرفع والجرح ، كما قال :

٣١٣ - كسى بالنأي من أسماء كاف وليس لعبها إذ طال شائي<sup>٣</sup>

وقال :

٣١٤ - إلى المرء قيس أطيل السرى وأخذ من كل حي عصم<sup>٤</sup>

(١) يعني أما حالة عدم إمكان حذفه وكذلك في قوله وأما الإبقاء

(٢) تقدم هذا الشطر شاهداً في باب المستثنى من هذا الجزء ؛

(٣) هذا مطلع قصيدة لبشر بن أبي خازم في مدح أوس بن حارثة ، وبشر شاعر جاهلي ، وكان يهجو أوساً فتمكن منه أوس فأمره ثم أطلقه فعاد إلى مدحه والإشادة به ،

(٤) من قصيدة للأعشى في مدح قيس بن معد يكرب الكندي وله فيه مدائح كثيرة ، ومن هذه القصيدة قوله قبل هذا البيت في وصف رحلته وراحته ؛

ويهماء تمزق جئائها مناهلها آثبات أجسم  
فلمت برسامة جئمتة وعشني طيبا القسود السجم  
القيم بكسر القاف : القيم ،

وهذه لغة حكاها الأخفش ، فالألف عين الكلمة ، فلا يبقى العرب على حرف ؛

وأما إضافته إلى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين : أشهرهما « في » في الأحوال الثلاث ، وقياس أصله : كوي ، كقدي ، ثم : فاي ، لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها ، إلا أنه لما جرت العادة فيما أحرب بالحركات إذا أضيف إلى الياء أن يقتصر من جملة الحركات الثلاث على الكسر للتناسب ، وكانت العين ههنا ، كالحركة الإعرابية ، الواو كالضممة ، والياء كالكسرة ، والألف كالفتحة : ألزمت الياء في الأحوال الثلاث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة ، وإن لم تكن الكسرة إعرابية ، تشبيهاً للكسرة التي ليست بإعراب ولا بناء ، عند المصنف ، أو الكسرة البنائية عند النحاة<sup>١</sup> ، بالكسرة الإعرابية لمروضا ، وذلك كما شبهت الضمة البنائية في : يا زيد ، بالإعرابية ، فجاء بدلها بالواو ، والألف في : يا زيدان ويا زيدون ؛ وكما شبهت الفتحة البنائية في : لا رجل ، بالإعرابية فجاء بدلها بالياء ، فقبل : لا رجلين ولا مسلمين ؛ كل ذلك للمعرض ، فلما صارت الياء التي هي عين في : « في » ، مشبهة بالإعرابية وما قبل الياء الإعرابية في الأسماء الستة مكسور ، كسرت الفاء في « في » ؛

وقد يقال : في وفه ، ولم زيد<sup>٢</sup> ، في جميع حالات الإضافة ، قال :

٣١٥ - كالحوت لا يرويه شيء يُلقمه يصبح ظمآن ولي البحر فـ<sup>٣</sup>

والأول أصبح وأفصح ، لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميماً عند القطع عن الإضافة ، هي خوف سقوط العين للساكنين ، ولا ساكنين في حال الإضافة ، إذ لا تنوين في المضاف ، فالأولى ترك إبدالها ميماً ؛

(١) يشير هنا إلى ما تقدم في أول الكتاب من أن الكسرة قبل ياء المتكلم للمناسبة وحركات الإعراب مقدرة ، وهو رأي المصنف وبعض النحويين فهي لا إعرابية ولا بنائية ، وأن بعض النحاة يرون أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى والكسرة حركة بناء ،

(٢) هذه اللغة الثانية ، المقابلة لقوله : أشهرهما « في » ،

(٣) من أرجوزة طويلة للمهاجر في مدح أبي العباس السفاح أول خلفاء عباسيين ، وروايتها على طريقتين كانت سبباً في حظرة الأصمعي عند هارون الرشيد ،

وقد جتمع الشاعر بين الميم والواو ، قال :

وكانت نفسي في في من قوتها على النابح العاوي أشد رجاء  
وحوصلت بين البذل والمبدل منه ؛

وتكلف بعضهم معتدلاً بأن قال : الميم بدل من الهاء التي هي لام ، قدمت على العين ؛  
وأما الإضافات إلى غير المتكلم ، فالأعراف فيها : إعرابه بالحروف ، كما ذكرنا ، وجاء :

بمعنى الأربعة الباقية<sup>٢</sup> ، فلها ، أيضاً ، ثلاثة أحوال<sup>٣</sup> ، إحداها القطع عن الإضافة ؛  
والأعراف فيها حذف لاماتها ، وقد ثبتت في بعضها ، كما يجيء في ذكر لغاتها ؛ وثانيها :  
الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، فالأعراف ، إذن ، في : أبوك ، وأخوك : جعل لاميتهما  
إعراباً ؛ وفي : حم وهن : حذف اللام ، كما يجيء في لغاتها ، وثالثها : الإضافة إلى  
ياء المتكلم ، قال الجمهور : يجب حذف اللامات ، إذ ردها في حال الإضافة إلى غير  
ياء المتكلم ، إنما كان لغرض جعلها إعراباً ، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم ،  
فلا معنى لردها معها ؛

وأجاز المبرد ، قياساً على الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، ردّ اللام في أربعتها كما نقل  
عنه ابن يعيش<sup>٤</sup> ، وابن مالك ، وفي : أب وأخ ، فقط ، كما نقل عنه جار الله<sup>٥</sup> والمصنف ؛

---

(١) هذا البيت من قصيدة للفرزدق قالها في آخر حياته حين تاب إلى الله مما فرط منه من هجاء الناس وقلف  
المحسسات ، وفيها ذم لإبليس وأعرافه يقول فيها :

أطعك يا إبليس سمعين حجة قلما انتهى شبي وتسم نمامي  
فرسعت إلى ربي وأيقنت أنني ملاق لأيام الحوف حمامي

والضمير المثنى لي : هما نفعا ، يعود إلى إبليس وأبيه ، وقد ذكره في بيت سابق ؛

(٢) أي بقية الأسماء الستة ؛

(٣) هكذا قال ثلاثة فجري على أن الحال مذكر ثم قال : إحداها وثانيها الخ ،

(٤) انظر شرح ابن يعيش على الفصل ج ٣ ص ٣٦

(٥) أي الومشري وانظر الموضع السابق من ابن يعيش ،

ولمّا ردّها ألزم الياء ، لما قلنا في « في » على الأصح ، وشبهته قول الشاعر :

٣١٧ - قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي مالكَ ذو المجاز بدار'  
وأجيب بأنه يحتمل أن يكون جمعاً لأب ، مضافاً إلى الياء ، إذ يقال في ، أب ، أبون ،  
قال :

٣١٨ - فلما تبين أصواتنا بكين وفديتنا بالأينا'  
كما قيل في أخ : أخون ، قال :

٣١٩ - وكان لنا فزارة عمّ سوء وكنتُ له كثرُ بني الأعينا'  
والمذهب لا يثبت بالمحتملات ؛

#### [ اللغات المستعملة ]

#### [ في الأسماء الستة ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا قطعت قيل : أخ وأب وحم وحن وفم ، وفتح الفاء »

---

(١) أحد بيتين للمؤرخ السدي السلمي شاعر إسلامي أموي ، وهو المجاز أحد أسواق العرب مثل عكاظ ،  
وتلديره عند المبرد : وحق أبي ،

(٢) يروى : فلما تبين ألباحنا ، وهو من أبيات لزياد بن واصل من شعراء الجاهلية ، افتخر فيها بأبائه وأمهات  
آبائه من بني هاجر ، وهو في هذا الجزء من القصيدة يصف عودتهم من إحدى المعارك ظاهرين وأن نساء القبيلة  
حين رأينهم رحبن بهم ولأنهم لم يلبسوا بألباننا ،

(٣) هذا من أبيات تنظي من وصفاً لما يحدث بين الأقارب من جفوة ، وما يترتب على ذلك من آثار وهي منسوبة  
لرافع بن هريم ، كما نقل البندادي عن صاحب الباب ، وقال : لم أجده في ديوان رافع إلا هذين البيتين :

فصارت عليّ ولعمري مالي وعجز عن أناس أعمرينا  
فهلا غير حمكم ظلمتم إذا ما كنتم متظلمينا

وقال إن بيت الفاهد لطيف بن حلق ، ولا يرتبط بأبيات رافع بن هريم ،

« أفصح منهما ، وجاء « حَم » مثل : يد ، وخبء ، ودلّو »  
« وعصاً ، مطلقاً ، وجاء : « هن » مثل يد ، مطلقاً ، وذو »  
« لا يضاف إلى مضمر ، ولا يقطع » ١

[ قال الرضوي : ]

أعلم أن في : أب ، وأخ ، أربع لغات ، وفي : أخ ، خامسة ،  
فاللغات المشتركة : أن يكونا محلوفي اللام مطلقاً ، أي مضافين ومقطوعين ، فيكونان  
كبيد ، فتثنيتهما : أبان وأحان ، والجمع : أبون ، وأخون ، كما مر ١

والثانية ، أن يكونا مقصورين مطلقاً ، كعصى ، والثالثة أن يكونا مشدّدي العين مطلقاً  
مع حذف اللام ، والرابعة ، وهي أشهرها : حذف اللام والإعراب على العين ، مقطوعين ،  
وإعرابهما بالحروف مضافين ،

واللغة المختصة بأخ : أخو ، كدلو ، مطلقاً ،

وفي « حَم » ست لغات ، ابتدئ منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب ، أولها ،  
إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، ونقصه حال القطع عنها ، وإعرابه على العين ،

ولانيتها : أن يكون كدلو مطلقاً ، أي في الإضافة والقطع ،  
والثالثة : أن يكون كعصى ، مطلقاً ، والرابعة : أن يكون كبيد مطلقاً ،  
والخامسة : أن يكون كخبء مطلقاً ، والسادسة أن يكون كرشأ ، مطلقاً ،

وأما « هن » ، ففيه ثلاث لغات : أشهرها : النقص مطلقاً ، كبيد ، وبعدها : الإعراب  
بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء ، والنقص في غيرها ،

(١) تقدم ذكر هذه اللغة في الفصل الذي قبل هذا مع الاستعداد لها ،



ولما لم تكن هي المشهورة ، زعم صدر الأفاضل <sup>١</sup> ، أنه ليس من الأسماء الستة ، ولم يذكرها ، أيضاً ، الزجاجي <sup>٢</sup> فيها ، وثالثها تشديد نونه مطلقاً ؛

وأما إسكان النون في الإضافة نحو قوله :

٣٢٠ - رحست وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المستر<sup>٣</sup>  
فلضرورة ، وليس بلغة رابعة ؛

وفي « فم » لغات ؛ أشهرها وأفصحها : إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ؛  
وفتح الفاء مع خفة ' الميم حال القطع ، وإبدال الواو ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم ؛

والثانية ، والثالثة ، والرابعة : فمٌ مثلث الفاء ، محذوف اللام نسباً ، مطلقاً مع إبدال  
الواو ميماً ؛ وتثنية الفاء ، بناء على أن الواو التي أبدلت منها الميم : تنقلب في حال الإضافة  
ألفاً وياء ، فتكون الفاء في الحالات الثلاث ، إذن ، مثلثة ، لا للإعراب ، فيجوز تثنيها  
في الأفراد لغير الإعراب ؛

والخامسة والسادسة والسابعة : كمّا ، مثلث الفاء مقصوراً مطلقاً ، وكأنه جمع بين  
البذل والمبذل منه ، أو : الميم بدل من اللام قديمت على العين ، كما مر ، \* فيكون قوله :  
فويهما ، مثني « كمّا » ؛

(١) صدر الأفاضل : لقب : أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم للطبرزي تلميذ الزمخشري ، نحوي أديب من أهل  
خوارزم ، واستحق هذا اللقب لقدمه في اللغة والأدب وفي الفقه أيضاً ؛

(٢) الزجاجي ياء مشددة في آخره ، منسوب إلى الزجاج ، الإمام المعروف في النحو لأنه كان تلميذه وقدم  
ذكره في هذا الجزء وفي الجزء الأول ؛

(٣) من أبيات لأبيشير السعدي ، وكان قد سكر مرة فسقط لبثت عورته ، ولامته أراته بعد أن ضحكت ،  
فقال يصور هذه الحكاية :

تقول يا شيخ أما تتحي من هربك الخمر على المكبر  
قللت : لو باشرت مشيولة صبا كلون الفرس الأفقر  
رحست وفي رجلك .. ..... البيت

(٤) أي مخفي

(٥) تقدم هذا في الكلام على أوجه إعرابها في الجزء الأول ص ٧٦

.. والظلمة والتاسعة : فَمَ ، مشدد الميم مطلقاً ، ومضموم الفاء أو مفتوحها ، قال :

٣٢١ - حتى إذا ما خرجت من فَمَ

قال ابن جني : هو للضرورة ، وليس بلمعة ، وكان الميمين مبدلان من العين واللام ،  
والصحيح : إمام

المباشرة : اتباع الفاء الميم في الحركات ، نحو : هذا فَمٌ ، ورأيت فَمًا ، ونظرت إلى  
فيم ، وكأنه نظر فيها إلى حالة الإضافة بلامهم ، أمني : فوك ، وفلك ، وفليك ،

وقد يتبع فاء « مرء » أيضاً حرف إعرابه فيقال : مرءاً ومرءاً ، ويرعى ، وعين « ابرى »  
و « اهنم » تاهتان لحرف الإعراب اتفاقاً ،

ولي « دم » ثلاث لغات : القصر كمصى ، والتضعيف ، كمد ، وحذف اللام مع  
تخفيف العين ، وهو المشهور كيد ،

قوله : « ذو لا يضاف إلى مضممر ولا يقطع » ، إنما لم يقطع ، لأنه ليس مقصوداً  
لذاته ، وإنما هو وصلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة ، وذلك أنهم أرادوا ، مثلاً ، أن  
يصفوا شخصاً بالذهب فلم يتأت لهم أن يقولوا : جاء رجل ذهب ، فجاءوا بلو ، وأضافوه  
إليه ، فقالوا : ذو ذهب ،

ولما كان جنس المضممرات والأعلام مما لا يقع صفة ، كما يجيء ، لم يتوصل بلو ،  
إلى الوصف بها ، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف إليه ،  
وأما أسماء الأجناس التي هي نحو : الضرب والقتل ، لأنها ، وإن لم تكن مما يوصف به ،  
إلا أنها من جنس ما يقع صفة ، أي : اسم الجنس كضارب وقاتل ، وأيضاً لو حذف  
المضاف الموصوف به ، والمضاف إليه ضمير ، أو حتم ، لم يميز قيامهما مقامه ، لامتناع  
الوصف بهما ،

(١) يروى : يا ليتنا قد خرجت . وجاء بعده : حتى يعود الملك في أسطحه : ولم ينسب إلى أحد ،

(٢) راجع إلى ذو ،

وأما قولهم : صلى الله على محمد وذويه ، فشاذ ، كما أن قطعه عن الإضافة ، وإدخال اللام عليه في قوله :

فلا أعني بذلك أسفليكم ولكني أريد به اللؤيسا<sup>١</sup> - ١٦  
شاذان ، وذلك لإجرائه مجرى صاحب<sup>٢</sup> ،

وأما قولهم : ذو زيد ، وذوي آل النبي<sup>٣</sup> ، فإنما جاز ، لتأويل العَلَم بالاسم ، أي :  
صاحب هذا الاسم ، وأصحاب هذا الاسم ؛

### [ أصل الأسماء الستة ]

قالوا : وأصل الأسماء الستة كلها : فَعَل ، بفتح الفاء والعين ، الا : فُوك ، كما ذكرنا ، فكان قياساً أن تكون في الأفراد مقصورة ، لكن لما كثرت الإضافة فيها ، وصار إعرابها معها بالحروف ، كما مر في أول الكتاب ، ولم تكن فيها مقصورة ، حملوها في ترك القصر ، مفردات ، على حال الإضافة ؛

أما كون أب ، وأخ ، وحَم ، مفتوحة العين ، فلجملتها على أفعال ، كآباء ، وأخاء ، وأحماء ، لأن قياس فَعَل صحيح العين : أفعال ، كجبل وأجبال ؛

وأما ذو ، فلا دليل في «أذواء» على فتح عينه ، لأن قياس فَعَل ساكن العين معتلها :  
أفعال ، أيضاً ، كحوض وأحواض وبيت وأبيات ؛

---

(١) هذا من قصيدة طويلة للكثير وتقدم ذكره في الجزء الأول ، وهو يقصد به أهل اليمن ، والمراد باللؤين :  
المسمون بلؤي كلها نحو ذو نواس وذو يَزَن . وكان ذلك من القباب أهرامهم ؛

(٢) تعطيل لإدخال اللام على ذو ، وإن كان ذلك شاذاً كما قال ؛

(٣) إشارة إلى بيت الكثير في مدح بني هاشم وتقدم ذكره في الكلام على إضافة المسمى إلا الاسم ، وهو قوله :  
اليكس ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء وألب

(٤) أي عدم الإضافة ، وكذلك فيما يأتي من قوله : حملوها في ترك القصر مفردة ؛

ودليل تحريك عينه : مؤنثه ، أعني : ذات ، وأصلها ذواة ، كنواة ، لقولهم في مثناها : ذواتنا<sup>١</sup> ، فحذفت العين في « ذات » لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين ، لقلت في المؤنث : ذِيَّة ، كطَيَّة ،

وقال الخليل : وزن « ذو » فعل ، بالسكون ، واللام محلوقة في جميع متصرفات « ذو » إلا في : ذات ، وذوات ،

وقال الفراء : الأخ ساكن العين في الأصل ، ولعله قال ذلك ، لفظة « آخاء » ،

وأما « هن » فلم يُسمع فيه : أهناء ، حتى يستدل به على تحريك عينه ، ومؤنثه وهو « هنة » بالتحريك لا يدل على تحريك عينه ، لأنه يمكن أن يكون ساكنها ، لكن لما حذفت اللام فتحت العين ، لأن ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحه ، وكذا . لا دليل في : هنوات ، لأنه يمكن أن يكون ككَمَرَات ،

وأما « فوله » فأصله « فَوْه » بسكون الواو كما ذكرنا ، إذ لا دليل على حركتها ، وأفواه ، لا يدل عليها ، كما لا يدل أذواء ، ولام « فوله » هاء ، لقولهم أفواه ، وقُويَه ،

ولام « ذو » ياء ، لأن عينه واو ، بدليل : ذواتا ، وذوات وأذواء ، وباب طويت أكثر من باب القوة ، والحمل على الأكثر أولى ، إذا اشتبه الأمر ، ولام أب ، وأخ ، وحم ، وهن : واو ، لقولهم : أبوان وأخوان وحمّوان وهنوات ، وإخوة ، وأخوات ، وأما هنية في : هنية فلأن لامه ذات وجهين<sup>٢</sup> ، وكلها لام « حم » قد تكون همزة ، كما تبين<sup>٣</sup> ،

(١) كما في قوله تعالى : « ذواتنا أنفان » ، سورة الرحمن الآية ٤٨

(٢) فهو مثل سنة وشقة ،

(٣) تبين ذلك في ذكر اللغات الواردة في الأسماء الستة . قبل قليل ،

## [ التوابع ]

### [ معنى التابع ]

### [ وبيان العامل فيه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« التوابع : كل ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة » ،

[ قال الرضى : ]

قوله : « كل ثان » ، يشمل التوابع ، وخبر المبتدأ ، وكل ما أصله خبر المبتدأ ، كخبري « كان » و « إن » ، وأخواتهما ، ويشمل الحال ، وثاني مفعولي « أعطيت » ، . قوله « بإعراب سابقه » ، أي : مع إعراب سابقه ، يخرج الكل ، إلا خبر المبتدأ ، وثاني مفعولي : ظننت ، وأعطيت ، والحال عن المنصوب ، نحو : ضربت زيدا مجرداً ، والتمييز عن المنصوب نحو : « وفجرنا الأرض عيولاً »<sup>١</sup>

قوله : « من جهة واحدة » ، قال المصنف : يخرج هذه الأشياء<sup>٢</sup> ، لأن ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ ، وارتفاع الخبر من جهة أخرى ، وهي كونه خبر المبتدأ ، وكذا ،

---

(١) الآية ١٢ من سورة القمر وسيدكرها مرة أخرى ؛

(٢) جاء بهامش المطبوعة التركية كلام كثير لبيان وجه خروج هذه الأشياء ، رأيت أن ما هنا أوضح وأسهل عبارة

منه ،

انتصاب أول المفعولين ، من جهة كونه أولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما ، وانتصاب الأول<sup>١</sup> في : ضربت زيداً قائماً ، من جهة كونه مفعولاً به ، وانتصاب الثاني من جهة كونه حالاً<sup>٢</sup> وكذا في : « ولجئنا الأرض صيوناً » ، انتصاب الأول ، من جهة كونه مفعولاً به والثاني من جهة كونه تمييزاً ؛

وفي نظر<sup>٣</sup> ، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة ، وهي كونهما حملي الكلام ، كما نقرر في أول الكتاب ، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهي كونها فضلات ؛ وإن قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من : الأول ، والثاني ، فلنا أن نقول : ارتفاع « زيد » في : جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلاً ، وارتفاع الظريف ، من جهة كونه صفة ، وكذا باقي التوابع ؛ ثم نقول : الأخبار المتعددة لمبتدأ ، نحو : « وهو الغفور الودود » ، ذو العرش المجيد<sup>٤</sup> الآية ، وكذا المسندات في نحو : علمت زيداً عالماً عالماً ظريفاً ، وكذا الأحوال المتعددة نحو : « فتقدم مدموماً مخدولاً »<sup>٥</sup> ، وكذلك المستثنى بعد المستثنى ، نحو : جاءني القوم إلا زيداً ، إلا حمراً ، لا تتغير أحوالها ، ولا جهات إعرابها ، فينبغي أن تدخل في حد التوابع ؛

ولو قال : كل ثانٍ أهرّب بإعراب سابقه لأجله ، أي إعراب الثاني لأجل إعراب الأول ، لم يرد عليه ما ذكرنا ؛

وقوله : « كل ثانٍ » فيه نظر أيضاً ، لأن المطلوب في الحد ، بيان ماهية الشيء ، لا قصد حصر جميع مفرداته ؛ ويدخل في قوله « ثانٍ » : التمت الثاني لما فوقه ، وكذا التأكيد المكرر ، وعطف النسق المكرر ، لأن كلاً منها : ثانٍ للمتبوع كالتابع الأول ؛

وأما الكلام في حوامل التوابع ففيه تفصيل ؛

(١) المراد اللفظ الأول من الاسمين ، وكذا في بقية المثال وفي مثال التمييز ؛  
(٢) تصدق السيد الجرجاني رد هذا النظر ، وناقش الرضي فيما قاله وذلك في تعليقاته التي بهامش المطبوعة التركية ،  
(٣) الأيمان ١٤ ، ١٥ من سورة البروج ،  
(٤) الآية ٢٢ من سورة الإسراء

أما الصفة ، والتوكيد ، وعطف البيان ، ففيها ثلاثة أقوال :

قال سيبويه<sup>١</sup> : العامل فيها هو العامل في المتبوع ، وقال الأخفش : العامل فيها معنوي ، كما في المبتدأ أو الخبر ، وهو كونها تابعة ، وقال بعضهم : إن العامل في الثاني مقلد من جنس الأول ؛

ومذهب سيبويه أولى : لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم ، منسوب إليه مع تابعه ، فإن المجيء في جاءني زيد الظريف ، ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً ، بل إلى زيد المقيّد بقيد الظرافة ، وكذا في : جاءني العالم زيد ، وجاءني زيد نفسه ؛ فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنىً ، حتى صار التابع والمتبوع معاً كمفرد منسوب إليه ، وكان الثاني هو الأول في المعنى ؛ كان الأولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً يُلفظ بالمعنى ؛ أمّا إذا قلت : جاءني غلام زيد ، فالمنسوب إليه ، وإن كان الغلام مع زيد ، إلا أن الثاني ليس هو الأول معنىً ، فلم يعمل العامل فيهما معاً ؛ وجمله معنوياً ، كما ذهب إليه الأخفش ، خلاف الظاهر ، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة لللفظي ، كالشاذ النادر ، فلا يحمل عليه المتنازع فيه ؛

وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً ، فلا يُصار إلى الأمر الخفي ، إذا أمكن العمل بالظاهر الجلي ؛

وأما البديل ، فالأخفش ، والرماني ، والفارسي ، وأكثر المتأخرين ، على أن العامل فيه مقدر من جنس الأول ، استدلالاً بالقياس والسماح ،

أمّا السماع فنحو قوله تعالى : « لجعلنا لِمَن يكفر بالرحمن لِيُؤتوهم » ، وغير ذلك من الآتي ، والأشعار ؛

---

(١) حديث سيبويه عن التتابع في الجزء الأول ص ٢٠٩ وما بعدها ، وقد تضمن كلام الرضي هنا كثيراً مما جاء

في سيبويه ، يلفظه أو بمناه ؛

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف ،

وأما القياس فلكونه مستقلاً ، ومقصوداً بالذكر ، ولذا لم يُشترط مطابقتها للبديل  
منه تعريفاً وتنكيراً ؛

والجواب عن الأول ، أن « لبيوتهم » ، الجار والمجرور ، بدل من الجار والمجرور ،  
والعامل ، وهو « بلعلنا » غير مكرر ، وكذا في غيره ،

فإن قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلاً من المجرور ، لم يسم هذا بدل الاشتغال ،  
بل إنه بدل المجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور ، بل البيت مشتمل على الكافر ،  
وكامل في قوله تعالى : « للذين استضعفوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ » : مَنْ آمَنَ ، بعض الذين  
استضعفوا ؛

قلنا : لما لم يحصل من اللام فائدة إلا التأكيد ، جاز لهم أن يجعلوه كالعدم ، ويسمونه  
بذلك الاشتغال ، نظراً إلى المجرور ؛ ولا يكرّر في اللفظ في البديل من العوامل إلا حرف الجر ،  
لكونه كـ بعض المجرور ؛

والجواب عن القياس أن استقلال الثاني وكونه مقصوداً ، يؤذن بأن العامل هو الأول ،  
لا مقدر آخر ، لأن المتبوع ، إذن ، كالمسقط فكأن العامل لم يعمل في الأول ولم يباشره ،  
بل عمل في الثاني ؛

ومذهب سيبويه ، والمبرد ، والسيراfi ، والزمخشري ، والمصنف ، أن العامل في  
البديل هو العامل في المبدل منه ، إذ المتبوع في حكم الطرح فكأن عامل الأول باشر الثاني ؛  
هذا ، وصتصرف في باب عطف البيان : أنه في الحقيقة هو البديل ، فحكمه فيما ذكرنا  
حكم البديل ؛

وأما عطف النسق ، ففيه ثلاثة أقوال : قال سيبويه : العامل في المعطوف هو الأول

(١) مناقشة رأي القائلين بأن العامل في البديل مقدر ،

(٢) الآية ٧٥ من سورة الأعراف ؛



بواسطة الحرف ، وقال الفارسي في الإيضاح الشعري وابن جنّي في سر الصناعة : إن العامل في الثاني مقدّر من جنس الأول ، لقولك : يا زيد وعمرو ؛

وأقول : لا دليل فيه ، إذ علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعلوف عليه ، مع عدم المانع من البناء ، كما كان<sup>١</sup> في : يا زيد والحارث أعني اللام ، وإنما كان اللام مانعاً ، لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبناء ، فلما ارتفع المانع<sup>٢</sup> ، صار كأن حرف النداء باشر التابع ، لا أنه يقدر له حرف آخر ؛

واستدل<sup>٣</sup> أيضاً بقولهم : قيام زيد وعمرو ، وقال : التّرض الواحد لا يقوم بمحلّين ؛ والجواب : أن القيام ههنا ليس بترّض واحد ، بل هو مصدر ، والمصدر يصلح للقليل والكثير ، بلفظ الواحد ، والمراد ههنا : القيامان بقرينة قولك وعمرو ؛ وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو ، إذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ، ولو كان العامل مقدّراً ، لوجب تعدد الغلام في : جاءني غلام زيد وعمرو ، وهو متحدّ ، ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم : كل شاة بدرهم ، وكلّ سخلتها بدرهم ، والمراد : هما مأ بدرهم ؛

وأيضاً ، لم يميز : يا زيد والحارث ، ولم يميز : ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً ، و : ليس زيد وعمرو ذاهبين ، إذ لا يميز تقدير « ما » و « ليس » بعد « لا » ، وأيضاً لم يميز : زيد ضربت عمراً وأخاه ، إذ يبقى خبر المبتدأ بلا ضمير ، مع كونه جملة ؛ وقال بعضهم<sup>٤</sup> : العامل حرف العطف بالنيابة ، وهو بعيد لعدم لزومه لأحد القبيلين ، كما هو حق العامل ؛

(١) أي المانع ، وهو حرف التصريف ،

(٢) يعني في المثال الذي قاسوا عليه ،

(٣) أي الفارسي ، ويلزم منه استدلال ابن جنّي ، وكان يمكن أن يقرأ بالبناء للمجهول لولا قوله بعد ذلك ، وقال ،

أي الفارسي ؛

(٤) هذا هو القول الثالث بعد قول سيهويه ، وقول الفارسي وابن جنّي ،

وفائدة الخلاف في هذا كله : جواز الوقف على المتبوع دون <sup>١</sup> التابع عند مَنْ قال :  
 العامل في الثاني غير الأول ، وامتناعه عند مَنْ قال العامل فيهما هو الأول ؛  
 هذا ؛ وإنما قدّم <sup>٢</sup> المصنف النعت على سائر التوابع ، لكونه أكثر استعمالاً

---

(١) يعني يدون أن يذكر المتبوع معه لاستغلال كل منهما على هذا الرأي ؛  
 (٢) هذا تعجيل من الرضي لوجه تقديم المصنف للنعت ، وكان يمكن جملة في بدء حديثه عن شرح كلام المصنف  
 في النعت ،

## [ النعت ]

## [ تعريفه ]

[ قال ابن الحاجب :

« النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً ،

[ قال الرضي :

قال في شرح المفصل<sup>١</sup> : الصفة تطلق باعتبارين : عام ، وخاص ، والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية ، جرى تابعاً أو ، لا ، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو : زيد قائم ، وجاءني زيد راكباً ، إذ يقال هما وصفان ؛ ونعني بالخاص : ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعاً ، نحو : جاءني رجل ضارب ؛ قال : حدّ العام : ما دلّ على ذات باعتبار معنى هو المقصود ؛

وينتقص<sup>٢</sup> حدّه بأسماء الآلة ، والمكان والزمان ، إذ : المقتل مثلاً دالّ على ذات ، وهو الموضع ، باعتبار معنى ، وهو القتل ، هو المقصود من وضع هذا اللفظ ، على ما فسر ؛

ثم سأل نفسه وقال : إن أسماء الأجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات ، فإن « رجلاً » موضوع للذات باعتبار الذكورة والإنسانية ؛

(١) لابن الحاجب شرح على مفصل الزمخشري كما اشترنا إلى ذلك غير مرة ،

(٢) أهاب الجرجاني في تعليقاته عن هذا النقض في تطبيقه طويلاً بهامش المطبوعة التركية ؛

قال : والجواب أنا احتزنا عن مثله بقولنا هو المقصود ، فإن أسماء الأجناس : المقصود بها هو الذات ، والصفات : المقصود بها المعنى لا الذات ؛

ولقائل أن يمنع في الموضوعين ، أي في الأسماء والصفات ؛ ويقول : إن أردت بقولك في أسماء الأجناس : أن المقصود بها الذات وحدها ، من دون المعنى ، فلا نسلم ، إذ قصد الواضع بوضع « رجل » : ذات فيها معنى الرجولية ، بلا خلاف ، وإن أردت أن المقصود الذات ، سواء كان المعنى ، أيضاً مقصوداً معها أو لا ، فلا ينفعك ، لأن الصفات أيضاً ، إذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها ، وكذا إذا ذكرتها مع متبوعاتها ، لأن معنى « ضارب » : ذو ضَرْب ، ولا شك أن معنى « ذو » : ذات ، ومعنى « ضَرْب » معنى في تلك الذات ، ولو لم يدل إلا على المعنى ، لكانت الصفة هي الحدث ، كالضرب والحبس ؛

ثم نقول : قولك في الصفات : إن المقصود بها المعنى ، لا الذات ، مناقض لقولك في حد الصفة العامة : ما دال على ذات باعتبار معنى ، وكيف تدل بالوضع على الذات مع أن المقصود بها ليس ذاتاً ، وهل دلالة اللفظ على شيء إلا مع القصد بذلك اللفظ إلى ذلك الشيء ؟ ؛

وإن قال : المراد بالقصد : القصد الأهم ، فإن نحو ضارب ، وإن دل على الذات ، إلا أن المقصود الأهم به : الحدث القائم بالذات المطلقة ، التي دل عليها هذا اللفظ ؛ فلما منع أن يمنع أن المقصود الأهم من هذا اللفظ بيان المعنى ، بل المعنى كان يدل عليه تركيب « ضارب » ؛ فلم تُفَضَّح منه هذه الصيغة المختصة إلا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى ، وكذا نحو : المضروب والمحبوس ، فإنه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس ؛

قال<sup>١</sup> : والوصف الخاص : تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً ، قال<sup>٢</sup> : تابع ،

(١) أي المصنف في شرح المفصل أيضاً ، بعد أن فرغ من تعريف الوصف العام ؛

(٢) المراد ابن الحاجب أيضاً ، لشرح هذا التعريف الذي قاله ؛

يدخل في «تابع» جميع التتابع ، ويخرج منه خبر المبتدأ ، والمفعول الثاني ، لما ذكرنا في حدّ التابع ، وقولنا يدل على معنى في متبوعه ، يخرج عنه ما سواه ؛

قلت : يدخل فيه البديل في نحو قولك : أعجبني زيد علمه ، ولو قال : يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه ، لكان أهم<sup>١</sup> ، للدخول<sup>٢</sup> نحو : مررت برجل قائم أبوه ، فيه ، ثم نقول : أمّا خروج البديل<sup>٣</sup> ، وعطف البيان ، وعطف النسق والتأكيد الذي هو تكرير لفظي ، أو معنوي ، فظاهر ، وأمّا التأكيد<sup>٤</sup> المفيد للإحاطة فداخل في هذا الحدّ ، إذ «كلهم» في : جاءني القوم كلهم ، يدل على الشمول الذي في القوم ؛

فإن قال : شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف : ألا يفهم من المتبوع ، والشمول يفهم من القوم ، وكذا في : جاءني الزيدان كلاهما ؛

فالجواب : أن ذكر هذا الشرط ليس في حدّك ، مع أنه يلزم منه ، ألا يكون : واحدة ، واثنين في قوله تعالى : «نسخة واحدة» ، و : «الذين اثنين» «نعتاً» ؛

قوله : «مطلقاً» ، قصّد به إخراج الحال في نحو : قولك : ضربت زيداً مجرّداً ، فإن «مجرّداً» دال على معنى في زيد ، لكن لا مطلقاً ، بل مقيّداً بحال الضرب ؛

أقول : قد خرج الحال عن الحدّ بقوله : تابع ، بزعمه<sup>٥</sup> ، لأنه ليس بإعراب سابقه من جهة واحدة ؛

- 
- (١) أي ليدخل ، وهذا لتليل لكونه أهم ، وقوله فيه بعد ذلك متعلق بدخول ؛  
(٢) هذا جري على اصطلاح النحاة في التفرقة بين عطف البيان والبديل ، أما رأيه هو فلا فرق بينهما عنده وهو يبرز هذا المعنى كلما سنحت الفرصة ،  
(٣) جرى الرضي على أن قسماً بما يسميه النحاة توكيداً معنوياً وهو التوكيد بالنفس والعين ، من باب التكرير المعنوي كما سيأتي في التوكيد ،  
(٤) الآية ١٣ سورة الحاقة ،  
(٥) الآية ٥١ سورة النحل ،  
(٦) خبر قوله يلزم ألا يكون ..  
(٧) يعني كما هو في تعريفه للتابع ؛

هذا ، ولا يَبْعِدُ<sup>١</sup> ، لو حَدَدْنَا الوصف العامَ ، أي ما وضع من الأسماء وصفاً ، سواء استعمل تابعاً ، أو ، لا ، بأن نقول : هو اسم وضع دالاً على معنى غير الشمول وصاحبه ، صحيح التسمية لكل ما يخصص صاحبه ؛

فقولنا : اسم ، يخرج الجمل الاسمية والفعلية ، وإن صح وقوعها نعتاً تابعاً في نحو : جاءني رجل ضَرَبَ أبوه ، أو : أبوه ضارب ؛ وقولنا : وُضِعَ ، يخرج ألفاظ العدد في نحو : جاءني رجال ثلاثة ، لأن وضعها لمجرد العدد ، وكذا سائر المقادير ، نحو : عندي زيت رطل ، ويخرج أسماء الأجناس سواء وقعت صفات ، نحو : .. برجل أسد ، أو ، لا ، نحو : زيد أسد ؛ فإنها ، وإن دلت على معاني ، لكنها ليست كذلك بحسب الوضع ، وكذا يخرج نحو : صوم وعَدَل في : .. برجل صوم وعَدَل ، لأنه ليس بالوضع ، فلا يدخل في الصفات العامة ؛ بَلَى ، يدخل في حد الصفة الخاصة ، كما يجيء ، فيقال : إن أسد ، وصوم ، في : برجل أسد ، وبرجل صوم ، صفة ، وكذا نحو : أي رجل ؟ ، لأنه في الأصل للاستفهام ؛

وقولنا : على معنى ، يخرج ألفاظ التوكيد إلا التي للشمول ، فإن نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء ، بل مدلوله نفس متبوعه ، وقولنا : غير الشمول يخرج ألفاظ الشمول في التوكيد ، نحو : كلاهما ، وكله ، وأجمع ومرادفاته ؛ وجاءني القوم ثلاثهم ، عند التمييزين ، كما مر في الحال<sup>٢</sup> ، إذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه ، أي : جميعها أو جميعهم ، وقولنا : وصاحبه يخرج المصادر ويدخل أسماء الزمان والمكان والآلة ، وقولنا : صحيح التسمية ، يخرج هذه الأسماء ، لأنها لم توضع صحيحة التسمية لغيرها ، بل لو جَرَتْ صفات في بعض المواضع نحو : رجل مُتَقَبِّ<sup>٣</sup> ، فليس ذلك من حيث الوضع ، كحمار

(١) هذا متعقب من الرضي بعد أن لقد تعريف ابن الحاجب باختباره تعريفاً للوصف العام ، ثم يأتي بعده اختياره

في تعريف الوصف الخاص ،

(٢) في نحو : مريت برجل أي رجل .

(٣) انظر في هذا الجزء . ص ٢١ .

(٤) بصيغة اسم الآلة . يعني نافذ الرأي .

في : مررت برجل حمار ، وقولنا : لكل ما يخص صاحب ، يخرج أسماء الأجناس ، فإنها لا يصح أن تتبع بالوضع إلا المبهم فقط ، دالة على معنى فيه ، نحو : هذا الرجل ، وأنها الرجل ، ومع هذا ، فهي أسماء لا صفات عامة ، وكذا يخرج اسم الإشارة لخصوصه ، كما يجيء ، ببعض الموصوفات ، ويدخل في قولنا صحيح التبعية : الحال ، وخبر المبتدأ ، وغير ذلك ، في نحو : جاءني زيد ركباً ، وزيد عالم ، والعالم زيد ، فإنها صفات ، وإن لم تتبع شيئاً ، لكنه يصح تبعيتها وضماً ؛

وتقول في حد الوصف الخاص ، أي التابع : هو تابع ذال على ذات ومعنى غير الشمول ، في متبوعه أو متعلقه مطلقاً ، فيدخل فيه التابع في نحو : هذا الرجل ، وبرجل أي رجل ، وبرجل تميمي ، وبرجل حسن وجهه ، وبرجل حمار ، وغير ذلك ، ويخرج البدل في نحو : أعجبني زيد علمه ؛

### [ فائدة الثمت ]

[ قال ابن الحاجب :

« وفائدته تخصيص أو توضيح ، وقد يكون مجرد التناء أو الدّم »  
« أو التأكيد ، نحو : نفخة واحدة » ؛

[ قال الرضي :

معنى التخصيص في اصطلاحهم : تقليل الاشتراك الحاصل في التكرات ، وذلك أن « رجل » في قولك : جاءني رجل صالح ، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع ، فلما قلت : صالح ، قللت الاشتراك والاحتمال ، ومعنى التوضيح عندهم :

---

(١) أي لاختصاصه ببعض الموصولات ،

رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أعلاماً كانت ، أو ، لا ، نحو : زيد العالم ، والرجل  
الفاضل ؛

قوله : « وقد يكون لمجرد الثناء .. » ، لفظة « قد » التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة  
بأن مجيئه لمجرد الثناء ، أو الدم ، أو التأكيد : قليل ؛

وإنما يكون لمجرد الثناء أو الدم ، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب ، سواء  
كان جماً لا شريك له في ذلك الاسم ، نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » ، إذ لا شريك  
له ، تعالى ، في اسم « الله » ، ونحو : « أحوذ بالله من الشيطان الرجيم » ، أو كان جماً له شريك  
فيه ، نحو : « أتاني زيد الفاضل العالم ، أو الفاسق ، الخبيث ، إذا عرف المخاطب زيدا »  
الآتي ، قبل وصفه ، وإن كان له شركاء في هذا الاسم ؛

وإنما يكون الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحاً به بالتضمن  
نحو : « نفخة واحدة »<sup>١</sup> و : « إلهين اثنين »<sup>٢</sup> ، فإن كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع ،  
شمولاً ، أو إحاطة ، فالتابع تأكيد ، لا صفة ، نحو : الرجلان كلاهما والرجال كلهم ،  
وإن لم يكن ، فهو صفة كما في قوله تعالى : « إلهين اثنين إنما هو إله واحد »<sup>٣</sup> ، وإن كان  
معنى التابع معنى المتبوع سواء ، بالمطابقة ، فالتابع تأكيد تكرير ، نحو : الرجل نفسه  
وزيد زيد ، وقد يجيء لمجرد الترحم ، نحو : أنا زيد البائس الفقير ؛

(١) البسملة آية من القرآن اتفاقاً في سورة النمل ، الآية ٣٠ / وليها هذا ذلك موضع خلاف ،

(٢) تقدمت في البحث السابق ،

(٣) وكذلك هذه الآية .

(٤) الآية السابقة مع زيادة هنا . وفي الزيادة استشهاد على الموضوع نفسه ،



## [ الاشتقاق في النعت ]

### [ وحكمه ]

#### [ قال ابن الحاجب : ]

« ولا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره ، إذا كان وضعه لغرض »  
« المعنى ، عموماً ، مثل : تميمي ، وذئ مال ، أو خصوصاً »  
« مثل : مررت برجل أي رجل ، ومررت بهذا الرجل ويزيد »  
« هذا »

#### [ قال الرهسي : ]

قال في الشرح : <sup>١</sup> يعني أن معنى النعت : أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه ،  
فإذا كانت دلالاته كذلك ، صح وقوعه نعتاً ، ولا فرق بين أن يكون مشتقاً أو غيره ،  
لكن ، لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق ، توهم كثير من النحويين  
أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، هذا كلامه ،

اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق ، فلذلك استضعف سببويه :  
مررت برجل أسد ، وصفاً ، ولم يستضعف : يزيد أسداً ، حالاً ، فكأنه يشترط في الوصف ،  
لا الحال ، الاشتقاق ، وفي الفرق نظر ؛

والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً ، والمصنف لا يشترطه فيهما ، ويكتفي بكون الوصف  
دالاً على معنى في متبوعه ، مشتقاً كان ، أو ، لا ، وبكون الحال : هيئة للفاعل أو  
المفعول ؛

قوله : « إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً » ، أي وضع للدلالة على معنى في

(١) المراد هنا شرح ابن الحاجب نفسه على الكافية ،

(٢) أي ويكتفي بكون الحال .. الخ ؛

متبوعه في جميع استعمالاته ، كالمنسوب ، و « ذو » المضاف إلى اسم الجنس ، فإنهما موصوفاً في جميع المواضع ، إمّا ظاهراً ، أو مقدّراً ، فالمراد بالموضوع لفرض المعنى عموماً :  
الوصيف العام ، وقد حددناه ؛

« ومن الجاهل الموضوع كذلك : كل موصول فيه الألف واللام ، كالذي ، والتي ،  
وفروجهما » و « ذو » الطائفة ، لأن « الذي قام » بمعنى القائم ؛

قوله : « أو مخصوصاً » يعني به أن يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته ،  
وهي ، كاسم الجنس الجاهل بالنظر إلى اسم الإشارة ، نحو : هذا الرجل ، كما ذكرنا  
في باب النداء ، أمّا إذا جعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو : مرتت يزيد الرجل ، أي  
الكاامل في الرجوليّة ، فليس الجنس موضوعاً لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجل بمعنى  
الكاامل في الرجوليّة ليس وضعياً ، كما أن استعمال أسد ، بمعنى شجاع في قولك :  
مرتت برجل أسد ، ليس وضعياً ،

فإن قيل : لم كمّ يمز أن يوصف بأسماء الأجناس باقياً معناها على ما وُضعت له ،  
سأثر المبهات التي هي غير أسماء الإشارة ، كما جاز وصفها بها ، فيقال : مرتت بشخص  
رجل ، وبسبع أسد ، كما يقال : بهذا الرجل وبذلك الأسد ، فإن شخصاً وسبعاً ، مبهمان ،  
كاسم الإشارة ؟

قلت : لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس  
لو لم تقع صفات ، إذ قولك : مرتت برجل ، يفيد الشخصيّة ، وأسد ، يفيد السبئيّة ،  
بخلاف : رجل طويل ، ورجل عالم ، فإن العلم والطول يكونان في غير الرجل أيضاً ،  
ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب ، مع قرينة دالة عليه ، نحو قوله :

٣٢٢ - ربّاء شاء لا يأوي لقلّتها ألا السحاب وإلا الأين والسبل<sup>٢</sup>

(١) نائب فاعل للفعل « يوصف » في قوله : لم كمّ يمز أن يوصف ...

(٢) هذا البيت من قصيدة للمتّشغل الغليل ، يرثي بها ابنه أليّة ، وأولها :

ما بال عينك أمست دمعها خطيل كما وهى سرب الأحزاب منبيل

وكالآ ورق ، في الحمام ، والأطلس في الدتب ، والغبراء ، والخضراء ، في الأرض والسماء ،  
أماً قولك : هذا الرجل ، فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً معيّناً ، وفي : يا  
أيها الرجل : للموصوف فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ،  
ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصاً ، على ما قال المصنف : « أي » ،  
واسم الإشارة ، في نحو : مررت برجل أي رجل وبزيد هذا ، فأَي إنما تقع صفة للنكرة  
فقط ، بشرط قصدك للمدح ، واسم الإشارة يقع وصفاً للعلم ، وللمضاف إلى المضمر ،  
وإلى العلم ، وإلى اسم الإشارة ، لأن الموصوف أخص ، أو مساو ، وأماً في غير هذه المواضع  
فلا يقع صفة ،

والذي يَقْوَى عندي ، أن « أي رجل » ، لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل  
هو منقول عن « أي » ، الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ،  
وذلك لا يكون إلا عند جهالة المستؤل عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى ين  
المعاني والتعجب من حاله ، والجامع بينهما : أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يُعْجَبُ  
منه ؛ يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه ؛ ومن ثم ، قال القراء ، في ما  
أحسن زيدا : إن « ما » استفهامية ، ولهذا المعنى : شرط في « أي » الواقعة صفة أن تكون  
صفة للنكرة حتى تضاف إلى النكرة ، لأن المضافة إلى المعرفة ليس فيها إبهام كامل ، إذ  
معنى أي الرجلين ؟ : من هو من بين هذين الرجلين ؛ وكلذا : أي الرجال ؛ ، بخلاف :  
أي رجل هو ؟ ، فعنا : أي فرد هو من أفراد هذا الجنس ، كما مر في باب الإضافة <sup>١</sup> ،

إلى أن يقول :

أقول لما أتاني الناصحان به لا يبعد الرمح ذو النصلين والرجل  
وقوله : ربّاه . صيغة مبالغة من : ربّأ ، ومنه قولهم هو ريبة القوم للذي يتقدمهم ، وتقدير الكلام : هو  
ربّاه ، وشماه مفعول به لربّاه ، أي ربّاه هضبة شماء ، مرتفعة لا يصل إلى قمها إلا السحاب وإلا الأوب  
وهو النحل ، وهو المطر أيضاً ، وقد يكون هذا مرجحاً لتفسير الأوب بالنحل ، وقد شرح البغدادي عدداً  
من أبيات هذه القصيدة ، قال : لأن كثيراً من أبياتها قد ورد شاعداً في هذا الشرح ، وهي قصيدة جميلة حقاً ؛

(١) انظر في هذا الجزء ، ص ٢٥١

وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيد أي رجل ، ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه لفظاً ، إذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجارية أيما أمّة ، وأيها أمّة ،

وأما اسم الإشارة فإنما يقع وصفاً للعَلم ، والمضاف إلى المضمر ، وإلى العَلم وإلى اسم الإشارة ، لأن الموصوف أخص أو مساو ، وأمّا في غير هذه المواضع فلا يقع صفة ، فلذا حُدّ من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصاً ،

وجميع ما ذكر من الجوامد ، قياسي ، عموماً كان<sup>١</sup> ، كالمنسوب ، وذو ، والموصول ذي اللام ، وذو ، الطائفة ، أو خصوصاً ، كأي ، التابع للنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا ،

وقد بُني من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهي على ضربين : قياسي وسماعي ،

فن القياسي : كلّ ، وجدّ ، وحق ، تابعة للجنس ، مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً ومعنى ، نحو : أنت الرجل كلّ الرجل ، وجدّ الرجل ، وحق الرجل ، هذا<sup>٢</sup> هو الأُغلب الأحسن ، ويجوز ، على ضعف : أنت المرء كل الرجل وجدّ الرجل وحق الرجل ،

ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كل الرجل .. وذلك لأن الوصف بهذه الألفاظ الثلاثة كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يحسن أنت المرء كل الرجل ، وليس في لفظ زيد ، معنى الرجوليّة حتى يؤكد بكل الرجل ، ويوصف بها النكرات أيضاً ، فيقال : أنت رجل كل رجل ، وحق رجل ، وجدّ رجل ،

ومعنى كل الرجل : أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ، ومعنى

(١) أي سواء كان بمعنى الوصف العام أو الوصف الخاص ، بالاصطلاح الذي تقدم فيهما ،

(٢) أي كون هذه الكلمات مضافة إلى مثل ما قبلها لفظاً ومعنى ،

جد الرجل ، أي كأنَّ ما سواك هزل ، وحق الرجل ، أي مَنْ سواك باطل ، وهي من باب جَرَد قטיפَة<sup>١</sup> ،

ويقال أيضاً ، في الذم : أنت اللثم جد اللثم وحق اللثم ، وأنت لثم جد لثم وحق لثم ، ومنه قولك : ما شئت من كذا مقصوداً على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجل ما شئت من رجل ، و « ما » إمَّا نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين ، والجملة صفة للنكرة ، أي : هو الذي شئت ، أو هو شيء شئت ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها ؛

وإنما استعمل « ما » دون « مَنْ » ، لأن « ما » للمبهم أمره وإن كان من أولي العلم ، كقوله تعالى : « وما رب العالمين »<sup>٢</sup> ، وقوله تعالى : « ألي ندرت لك ما لي بطني محرراً »<sup>٣</sup> ، وما نحن فيه موضع الإيهام ؛

ولي معنى قولك رجل ما شئت من رجل : عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ، ورجال نبيك أو نهاك أو كفيك من رجال ، ورجل همك من رجل ، وهكذا من رجل ، كما ذكرنا في باب الإضافة<sup>٤</sup> ؛

والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس ، إذا صُنِّفوا رجلاً رجلاً ، ورجلين رجلين ، ورجالاً رجالاً ، كما قلنا في : أفضل رجل ، وأفضل رجلين ، وأفضل رجال<sup>٥</sup> ؛

ويجيء مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب ، نحو : يا لك من ليل ، والله دَرَّ زيد من رجل ، وقائله الله من شاعر ، وقال عز من قائل ، والمعنى في الجميع واحد ،

(١) يعني من باب ما ظاهره إضافة الصفة إلى الموصوف ،

(٢) الآية ٢٣ من سورة الشعراء ،

(٣) الآية ٣٥ من سورة آل عمران ،

(٤) تقدم شرح هذه الأمثلة في باب الإضافة ، في هذا الجزء ، وسيشرح بعضها هنا ؛

(٥) انظر إضافة اسم التفضيل في هذا الجزء . ص ٢٤٨ .

أي شيء هو المدح والمصعج منه خاصة من جملة هذا الجنس ، إذا فصلوا وقسموا هذا القسم ،

رغم : **عندي** : منك من رجل ، مصدر بمعنى المفعول ، أي : مهمومك أي مقصودك ،  
نه أو **بمن** : أي أذابه أي يذيك وصف محاسنه ، كقولهم : هذك من رجل ، أي ينقل  
بمنه **عندي** ، من هذته الحسنية ، أي : أوهنته وكسرتة ،

**عندي** : **عندي** ، أيضاً أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو : صدق ، وسوء نحو :  
عندي رجل ، رجل صدق ، وحمار ، وحمار سوء ، والمراد بالصدق في مثل هذا المقام :  
الصدق ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم ،  
حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة ، فيقال ثوب صدق ، وخل صادق الحموضة ،  
كما أن الكذب مستهجن عندهم ، بحيث إذا قصدوا الإغراء بشيء ، قالوا : كذب عليك ،  
قال عمرو بن معد يكرب ، لمن شكاً إليه المَقَص : كذب عليك العسل ، أي العسلان ،  
بمعنى : عليك به ، والزمه ، ويجوز أن يريد بالعسل : العسل المعروف ، وقال :

٣٢٣ - وذيانية أوصت بنيا بأن كذب القراطيف والقروف<sup>١</sup>  
أي عليكم بها ،

والإضافة في نحو : رجل صدق ، و « دائرة السوء » ، للملابسة ، وهم ، كثيراً  
ما يضيفون الموصوف إلى مصدر الصفة ، نحو : خير السوء ، أي الخير السيئ ، فعنى  
رجل صدق : رجل صادق أي جيد ، فكأنك قلت : عندي رجل ، رجل صادق ،

(١) نزع من المشي ،

(٢) قاله معمر الباري ، من بارقة إحدى قبائل اليمن وسيوضح الشارح معنى الإغراء بقولهم كذب عليك في  
باب أسماء الأفعال ، والقراطيف جمع قرطف على وزن جعفر وهو الكساء المخمل ، والقروف جمع قرف  
يفتح القاف وسكون الراء : وهاء يتخذ لوضع نوع من الأطعمة ، والمعنى أنها تعجنها على أن يحرصوا في  
منازلهم ومعاركهم التي يخوضونها على كسب هذه الأشياء ،

(٣) جزء من الآية ٦ سورة القنق ،

فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني ، صفته ، صار رجل ، مع صفته صفةً للأول ، كما مرَّ في باب « لا » التبرئة في نحو : لا ماء ماءً بارداً ، ويموز أن يكون الثاني بدلاً من الأول ، كما قيل في قوله تعالى : « بالناصية ناصيةً كاذبةً خاطئة »<sup>١</sup> ، إلا أن وجوب تطابقهما تعريفياً وتكثيراً يرجع كونه صفة ؛

ومن القياسي : الوصف بالمقادير ، نحو عند رجال ثلاثة ، قال عليه الصلاة والسلام : « الناس كأبل مائة ، لا تجد فيها راحلة واحدة » ،

وتقول : عندي برّ قفيزان ، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ، وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك ؛

والسماحي<sup>٢</sup> على ضربين : إما شائع كثير ، وهو الوصف بالمصدر ، والأغلب أن يكون بمعنى الفاعل نحو : رجل صوم ، وعذل ؛ وقد يكون بمعنى المفعول ، نحو : رجل رضى أي مرضى ؛ قال بعضهم هو على حذف المضاف ، أي : ذو صوم ، وذو رضى ؛ والأولى أن يقال : أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة ، كأنهما من كثرة الفعل ، مجسماً منه ؛

وإما غير شائع ، وهو ضروب :

أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعالي بوصف به جنس آخر ، كقولك : برجل أسد ، قال المبرد : هو بتقدير « مثل » أي مثل أسد ، ويقوي تأويله قولهم : مررت برجل أسد شدةً ، أي يشابه الأسد شدةً ، فانتصاب « شدة » على التمييز عن نسبة « مثل » إلى ضمير المذكور ، كما في قولك : الكوز ممتلئ ماءً ، على ما ذكرنا في الحال في قولهم : هو زهيرٌ شعراً<sup>٣</sup> ،

(١) من الآيتين ١٥ ، ١٦ سورة العلق ،

(٢) النوع الثاني مما أشار إليه في قوله : وبقي من الجوامد الواقعة صفة ... وهي على ضربين قياسي وسماحي ،

(٣) انظر في هذا الجزء ، ص ٣٨ .

وقد يقال : برجل الأسد شدة ، وهو يدل عند سيويه ، ويجوز ، عند الخليل . أن يكون صفة بتأويل : مثل الأسد ، كما ذكرنا في قولهم : له صوتٌ صوتُ حمار<sup>١</sup> ؛

ويقولون : مررت برجل نارٍ حمرة ، أي مثل نارٍ حمرة ؛ ويجوز أن يكون : أسد شدة ، ونار حمرة ، بمعنى كامل شدة ، وكامل حمرة ، فلا يكون بتقدير المضاف ، بل يكون كقولهم : أنت الرجل علماً ، كما ذكرنا في باب الحال<sup>٢</sup> ؛

والمنصوب في هذا الوجه أيضاً ، تمييز عن نسبة « الكامل » إلى ضمير المذكور ؛

وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهري<sup>٣</sup> في مثل هذا ، بما يليق به من الأوصاف فعنى : برجل أسد ، أي جريء ، وبرجل حمار ، أي بليد ، ولا معنى للتمييز في نحو : برجل أسد شدة على هذا التأويل ، قال الشاعر :

٣٢٤ - وليل يقول الناس من ظلماته سواةً صحيحات العيون وعورها<sup>٤</sup>  
كان لنا منه بيتاً حصينةً مسوحاً أعاليها وساجاً ستورها  
أي : سوداً أعاليها ، وكثيفاً ستورها ؛

وثانيها<sup>٥</sup> : جنس يوصف به ذلك الجنس ، فيكرر اللفظ ، بمعنى الكامل ، نحو : مررت برجل رجل ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسداً أسداً ، أي : كاملاً ،

وثالثها : جنس مصنوع منه الشيء ، يوصف به ذلك الشيء ، نحو : هذا خاتم

(١) باب المفعول المطلق ج ١ ص ٢١٩ .

(٢) انظر في هذا الجزء ، ص ٣٧ .

(٣) أي اسم الذات الذي وقع نعتاً ،

(٤) هذا من شعر مفرس بن ربيعة الأسدي كما قال البغدادي ، وقال إن هذا من أحسن ما وصف به الليل وسواده ، والسوح جمع مسح بكسر الميم وهو كوس سميك النسيج يوضع فيه الحب ، وهو غالباً ينسج من الشعر الأسود ، والساج نوع من الشجر يتخذ منه الخشب وهو أسود أيضاً ، وهذا مما يبرر قول البغدادي إنهما من أحسن وأقوى ما وصفت به ظلمة الليل ؛

(٥) أي الضرب الثاني من ضروب غير الشائع ،



حديثاً ، قال سيبويه <sup>١</sup> : يستكره نحو : خاتم طين ، وصُفَّة خَزْ ، وخاتم حديد ، وبابُ ساج في الشعر أيضاً ، قال السيرافي : إذا قلت : مررت بسرج خَزْ صَفْتَه ، وبصحيفة طين خاتمها ، وبرجل فضة حلبة سيفه ، وبادار ساج بابها ، وأردت حقيقة هذه الأشياء ، لم يحز فيها غير الرفع ، فيكون كقولك مررت بداية : أسد أبوها ، وأنت تريد بالأسد : السبع بعينه ، لأن هذه جواهر ، فلا يجوز أن يُنعت بها ، وأن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز ، هذا كلامه <sup>٢</sup> ، قلت ، وما ذكره خلاف الظاهر ، لأن معنى : فضة حلبة سيفه : أنها فضة حقيقية ، وكذا في : طين خاتمها ، لكنه جَوَّز على قبح ، الوصف بالجواهر ، على المعنى ، بتأويل معمول من طين ، ومعمول من فضة ؛

وقريب منه قولهم : مررت بقاع عرفج كله ، أي : كائن من عرفج ، ومررت بقوم عرب أجمعون ، أي : كائنين عرباً ، أجمعون ؛ وإن أريد التشابه ، كان معنى ، بسرج خَزْ صَفْتَه ، أي بسرج لِنِ صَفْتَه كالخز ، وليس بخز ، وكذا : فضة حلبة سيفه ، أي مشرقة وإن لم تكن فضة ؛ وأماً : طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ؛

ومن غير الشائع قولهم : مررت برجل أبي عشرة ، وأخ لك وأب لك ؛

## وصف النكرة

### بالجملة

[ قال ابن الحاجب : ]

« وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ، ويلزم الضمير » ؛

(١) قلنا في أول هذا الباب أن حديث سيبويه عن التوابع وأولها النعت : في الجزء الأول ص ٢٠٩ وما بعدها فلا

حاجة بنا إلى تحديد كل موضع يرد ،

(٢) أي كلام السيرافي وعقب عليه بقوله : قلت .

## [فصل الرضي : ]

ففيها : أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة ، لأن التعريف والتذكير من عوارض الذات ، إذاً الجملة : جعل الذات مشاراً بها إلى خارج ، إشارة وضعية ، والتذكير : ألا يشار بها إلى خارج في الوضع ، كما يجيء في باب المعرفة والنكرة ، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً ، فليست لها التعريف والتذكير ، فيخصص قولهم : النعت يوافق المنعوت في التعريف والتذكير ، النعت المفرد .

فإن قيل : فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة ، فلمَ جاز نعت النكرة بها دون

## المعرفة ؟

قلت : لمناسبتها للنكرة ، من حيث يصح تأويلها بالنكرة ، كما تقول في ، قام رجل ذهب أبوه ، أو : أبوه ذاهب : قام رجل ذاهب أبوه ، وكذا تقول في ، مرت رجل أبوه زيد : إنه بمعنى : كائن أبوه زيداً ،

وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها<sup>١</sup> ، فلتلك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، والمضاف إليه ؛

ولا نقول إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد ، كما يقول بعضهم ، وإن الجملة إنما كانت لها محل لكونها فرع المفرد ، لأن ذلك دعوى بلا برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل : وقوعها موقفاً يصح وقوع المفرد هناك<sup>٢</sup> ، كما في المواضع المذكورة ؛ وقال بعضهم : الجملة نكرة ، لأنها حكم ، والأحكام نكرات ؛ إشارة<sup>٣</sup> إلى أن الحكم

(١) مقامها ، أي موقعها ، وهو تعبير منظور فيه إلى المعنى ، أي يصح وقوع المفرد موقعها ، أو : يصح قيام المفرد مقامها ، ويكثر مثله في كلام الرضي ،

(٢) تعطيل لقوله : ولا تقول .. الخ ...

(٣) هناك إشارة إلى « موقفاً » أي يصح وقوع المفرد فيه ،

(٤) يعني أن هذا البعض اعتمد في حكم على الجملة بأنها نكرة بأن الأصل في الحكم أن يكون مجهولاً .. الخ

بشيء على شيء ، يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب إذ لو كان معلوماً ، لوقع الكلام لغواً ، نحو : السماء فوقنا ، والأرض تحتنا ؛

وليس بشيء ، لأن معنى التذكير ، ليس كون الشيء مجهولاً<sup>١</sup> ، بل معناه في اصطلاحهم : ما ذكرتُ الآن<sup>٢</sup> ، أعني كون الذات غير مشار بها إلى خارج إشارة وضعية ، ولو سلمنا أيضاً ، أن كون الشيء مجهولاً ، وكونه نكرة بمعنى واحد ، قلنا : إن ذلك المجهول المنكر ، ليس نفس الخبر ، والصفة ، حتى يجب كونهما نكرتين ، بل : المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافاً إلى المحكوم عليه ، كـعلم زيد ، في جاءني زيد العالم ، و : زيد هو العالم ، وكذا زيدية<sup>٣</sup> المتكلم هي المجهولة في : أنا زيد ، فلا يلزم من تذكير المضمون : تذكير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ، ولو لزم ذلك ، لزم تذكير كل خبر وكل نعت ، لأنهما حكان ، فكان يلزم بطلان نحو : جاءني زيد العالم ، و : أنا زيد ، وجواز هذا مقطوع به ؛

وإنما وجب في الجملة التي هي صفة ، أو صلة ، كونها خبرية ، لأنك إنما تبيح بالصفة والصلة ، لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبين ، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ، من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة ، فلا يجوز ، إذن ، إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الخبرية ، لأن غير الخبرية إما إنشائية نحو : يمت ، وطلقت ، وأنت حر ، ونحوها ، وإما طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتعني والعرض ، ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما إلا بعد ذكرهما ؛

ولمّا لم يكن خبر مبتدأ معرفاً للمبتدأ ، ولا مخصصاً له ، جاز كونه إنشائية ، كما مرّ في بابها ؛

(١) عبارة قلقة ، وحققا أن تكون : لأنه ليس معنى التذكير كون الشيء مجهولاً .

(٢) هو ما ذكره في مقدمة الفصل ؛

(٣) أي كون المتكلم مسمى بزيد

(٤) التنبيه راجعة إلى التوضيح اللذين ذكرهما وهما : الإنشائية ، والطلبية ،

ويتبين بهذا وجوب كون الجملة ، إذا كانت صفة أو صلة ، معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول ؛

« وقد يوصف بالجملة ، معرّف بلام ، لا تشير بها إلى واحد بعينه ، كقوله :

ولقد أمرُ على التَّهمِ يسبي<sup>١</sup> - ٥٦

لأن تعريفه لفظي ، على ما يجيء في باب المعارف ؛ ولا تقدير على إدخال الألف واللام<sup>٢</sup> في الوصف ليطابق الموصوف لفظاً في التعريف ؛

وهذا كما قال الخليل في التثنية المفرد في نحو : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك ، وما يحسن بالرجل غير منك أن يفعل ذلك : ان « مثلك » وغير منك ، نعتان ، على نية الألف واللام ؛

وإنما جرّأهم على ذلك اجتماع شيئين ، كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنى تحتّه ، فلا يجوز في العلم : ما يحسن بعبد الله مثلك ؛ وكون الوصف مما يمتنع جملة مطابقاً للموصوف بإدخال اللام عليه ، فلا يجوز : ما يحسن بالرجل شبيه بك ، لأن تقدير على ادخال الألف واللام نحو : بالرجل الشبيه بك ؛

ولا يكون ذلك<sup>٣</sup> في كل جملة ، بل في الجملة المصدرة بالمضارع ، فلا نقول : .. بالرجل قال ، ولا بالرجل أبوه قائم ، وذلك لأن اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرأ ، وإنما تقدّر اللام في الاسم ، أو في المضارع للاسم ، نحو : يقول ، ويفوه ، ونحوه ؛

وقال ابن مالك : غير منك ، ومثلك ، بدل لا صفة ؛

---

(١) تكرر ذكر هذا الشاهد من قبل ، ولا يخرج الاستشهاد به في كل مرة عن المعنى الذي من أجله أوردته هنا ؛

(٢) في هذا البحث تكرر تبصير الشارح من أداة التعريف باللام مرة والألف واللام مرة أخرى ، وذلك مبني على الخلاف في وضعها ؛

(٣) أي وصف التكررة بالجملة ،

قوله : « ويلزم الضمير » ، إنما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصوف وصفته ، والموصول وصلته ، فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصفة والصلة ، فيحصل لهما بهذا الانصاف تخصص أو تعرف ، فلو قلت : مرتت برجل قام عمرو ، لم يكن الرجل متصفاً بقيام عمرو بوجه ، فلا يتخصص به ، فإذا قلت : قام عمرو في داره ، صار الرجل متصفاً بقيام عمرو في داره ؛

وقد يحذف الضمير ، كما مر في خبر المبتدأ ؛

وقد تقع الطلبية صفة ، لكونها محكية بقول محلوف ، هو النعت في الحقيقة كقوله :

جاءوا بملق ، هل رأيت الذئب قط ٢ - ٩٤

أي بملق مقول عنده ، ٣ هذا القول ؛ كما تقع حالاً نحو : لقيت زيدا أخبرتني ، أو اقلته ، أي مقولاً في حقه هذا القول ؛ ومفعولاً ثانياً في باب ظن ، نحو : وجدت الناس : أخبرتني ؛

(١) انظر ص ٢٣٨ من الجزء الأول ؛

(٢) تقدم هذا الشطر ، في باب المفعول المطلق من الجزء الأول .

(٣) أي عند رؤيته ، أو عند حضوره ومشاهدته ،

(٤) أي مقولاً في شأنهم : أخبر ، أي أخبر ، قلته ، أي قلتي وتنبض ، وهو مضارع مجزوم والماء المسكت .

وقيل إنه حديث نبوي شريف ، وقد جاء الجزء الأخير منه : « أخبر قلته » في نهج البلاغة ص ٢٢ طبع

دار الشعب ، وقال الشريف الرضي إن مما يرجع كونه من كلام أمير المؤمنين : ما حكاه نعلب عن ابن الإعرابي .

قال المأمون : لولا أن علياً ، قال أخبر قلته ، لقلت : اقلته بخبر ، يريد المأمون أن المجر يكشف حقيقة

الناس ويبين مدى صدق مودتهم ،

## [ الحقيقى والسببى من النعت ]

### [ وحكم كل منهما ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه ، نحو : مررت  
 « برجل حسن غلامه ، فالأول يتبعه في الإعراب ، والتعريف ،  
 « والإفراد ، والتنثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والثاني  
 « يتبعه في الخمسة الأول ، وفي البواقي كالفعل » ؛

[ قال الرضى : ]

قوله « بحال الموصوف » ، الجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل يوصف <sup>١</sup> ،  
 أي يُجعل حال الموصوف ، أي هيئته : وصفاً له ، وهو الكثير ، كما في : رجل قائم ،  
 ومضروب ، وحسن ، وقد يُجعل حال متعلق الشيء وصفاً لذلك الشيء ، لتنزيله منزلة  
 حاله ، نحو : .. برجل مصري حماره ، في حصول الفائدة بذلك ، وهذا السببى ،  
 إن كان منوناً فهو يجري على الأول رفعاً ونصباً وجراً ، بلا خلاف فيه بينهم ، نحو :  
 مررت برجل ضارب أبوه زيداً ، وضارب أباه زيدٌ ، ولا يكون ، إذن ، اسماً الفاعل  
 والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين ، لما تقدم من أنهما لا ينصبان مفعولاً به ، بمعنى

(١) في المطبوعة : فاعل يوصف ، ولا بد من وضع كلمة نائب : وإن كان من الممكن التكلف بجعل المراد بقوله  
 « فاعل » أنه مرفوع يوصف أو نحو ذلك من التأويل ،

(٢) متعلق بقوله : لتنزيله ،

الماضي<sup>١</sup> ، وإن كان<sup>٢</sup> مضافاً ، فلا يخلو من أن يكون صفة مشبهة ، أو غيرها ،

والصفة يجب إضافتها إلى فاعلها إن أضيفت ، نحو : برجل حسن الوجه ، إذ لا مفعول لها ، وغير الصفة ، إما أن يكون ماضياً<sup>٣</sup> ، أو غيره ، فالماضي اللازم : مضاف إلى الفاعل نحو : برجل قائم الغلام ، ولا يتعرف لإضافته إلى مفعوله ، ولا يجوز إضافة الماضي المتعدي إلى الفاعل ، لأنك إن أضفته إلى الفاعل ، بلا ذكر المفعول به ، نحو : برجل ضارب الغلام ، التبس الفاعل بالمفعول ، فلا يعلم أن اسم الفاعل سبي ، وإن ذكرت المفعول به ، لم يميز أيضاً ، لأن اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولاً به ، وإن أضفته إلى المفعول به ، فلا بد من ذكر الفاعل بعينه مرفوعاً ، نحو : يزيد ضارب عمرو غلامه أمس ، ويزيد ضارب غلامه عمرو أمس ، إذ لو لم تذكر الفاعل لكان اسم الفاعل غير سبي ، ويتعرف بالإضافة ، لأنه مضاف إلى غير مفعوله ؛

وإن لم يكن السبي ماضياً ، جاز ، عند سيبويه ، أن يُنته به مطلقاً كما في المتن ، سواء كان حالاً أو مستقبلاً ، نحو : برجل ضارب غلام زيد ، الآن أو غداً ، وسواء كان علاجاً ، وهو ما كان محسوساً يرى ، كالقائل والضارب ، أو غير علاج ، كالعالم ، والعارف ، والمخالط والملازم ؛

وقال يونس<sup>٤</sup> : لا يخلو من أن يكون حالاً أو مستقبلاً ، فالحال يجب نصبه على الحال ، وإن كان عن نكرة ، سواء كان علاجاً ، أو ، لا ، نحو : مررت برجل ضاربه عمرو ، ويزيد مخالطه داه ؛

وألزمه سيبويه : يجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة<sup>٥</sup> ، لأن المانع عنده من

---

(١) أي لا يعمدان إذا كانا بمعنى الماضي ،

(٢) أي السبي الواقع صفة ،

(٣) أي بمعنى الماضي ، أو غيره أي بمعنى الحال أو الاستقبال ،

(٤) رأى يونس هذا ، ورد سيبويه الذي أشار إليه الشارح بقوله وألزمه سيبويه ، موجود في كتاب سيبويه ج ١

ص ٢٢٦ .

(٥) أي معرفة بال ، كما هو واضح من التمثيل ومن المثال الثاني المقرون بالضمير ،

إجرائه على الأول : الإضافة ، فينبغي أن يجوز : يزيد الضارب الرجل غلامه ، بنصب الضارب ، على الحال ؛

وأما نصبه في : يزيد المخالطة داء ، فربما لا يلزمه ، لارتكابه أنه ليس بمضاف إلى الضمير ، وكلامنا في المضاف ، بل نقول : الضمير في محل نصب ، على أنه مفعول ، كما مر في باب الإضافة على مذهب بعضهم ؛

والمستقبل ، عند يونس ، يجب رفعه ، علاجاً كان ، أو ، لا ، على أن يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية ، صفة للنكرة ، نحو : مرت رجل ضارباً عمرو ؛

وهيوية يوافقه في جواز النصب في الأول والرفع في الثاني ، ويخالفه في وجوبهما ، مستشهداً بقول ابن ميادة :

٣٢٥ - ونظرن من خلل الستور بأعين مريضى مخالطها السقام صحاح  
واسم الفاعل هنا للإطلاق ، وحكمه حكم الحال والمستقبل ، كما مر في باب الإضافة ، قال : ٣ : الرواية : مخالطها بالجور ؛ وأنشد غيره :

٣٢٦ - حَمَيْنَ المراقيب العصا وتركته به نفسٌ عالي مخالطه بُهر<sup>١</sup>  
يرفع مخالطه ؛ وليونس أن يحمل رفعه على الابتداء ؛

---

(١) انظر في هذا الجزء ، ص ٢٣٠ .

(٢) قبله : وارتش حين أردن أن يرميتا نبلاً مقلدة بشير سداح  
الارياش أن يحمل للسهم ريشاً ، واقتداح جمع قذح بكسر القاف ، وهو عود السهم قبل أن يركب عليه الريش ، وأورد سيبويه البيتين معاً في مناقشته ليونس ؛

(٣) أي سيبويه . وفي قوله إن الرواية بجر مخالطها ، الدليل على جواز الإتيان كما يرى ،

(٤) الضمير في « حَمَيْنَ » يعود على الإبل المذكورة في بيت سابق ، ويربط هذا بقوله :

إذا أنزرو الحادي الكيش وثَوَّمَت سوافها الركبان والحلق الصفر

ومعنى حمين المراقيب : أن الإبل تسرعها حمت حراقبها من عصا الحادي الذي يضربها وجعلته يتمب

ويلث من جريه خلقتها ، والبيت للأخطل ؛

(٥) فلا يصلح دليلاً ،



وقال عيسى بن عمر<sup>١</sup> : إن كان علاجاً ، وجب رفعه على الابتداء ، حالاً كان ، أو مستقبلاً ، وأما غير العلاج ، فإن كان حالاً ، وجب نصبه على الحال وإن كان مستقبلاً وجب إتيانه للأول ؛ وسيبويه ينازعه في الوجوب لا في الجواز ؛ وألزمهما<sup>٢</sup> سيبويه بما لا محيص عنه ؛ وذلك أنه قال : المضاف إضافة لفظية ، كالمنون ، عند العرب وعند النحاة ، والمنون ، سبباً كان أو غيره ، يجوز جريه على الأول ، علاجاً كان أو ، لا ، حالاً كان أو مستقبلاً ؛

وكذا ينبغي أن يكون المضاف المنون تقديرًا ، ولا سبب في الإضافة عارض لإيجاب الرفع ، فإيجاب أحدهما بلا موجب : تحكُّم .

هذا كله ، إذا أردت إعمال اسم الفاعل عملَ الفعل ، أما إذا لم ترد ذلك ، وجعلته اسماً فليس فيه إلا الرفع على كل حال ، نحو : مررت برجل ملازمه رجل ، أي صاحب ملازمته رجل ؛ جعلت « ملازمه » بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل ، كما يجعل : صاحبه ، كذلك ؛ فلي هذا تقول في المثني والمجموع : برجل ملازمه الزيدان ، وملازموه بنو فلان ؛

ومما يقع سبباً قياساً من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة : الاسم المنسوب ، نحو : برجل مصري حماره ، لكونه بمعنى منسوب ، فيعمل عمله ؛ .

ومما جاء من ذلك سماعياً على قبح ؛ « سواء » ، نحو : مررت برجل سواء هو والعدم ، وسواء أبوه وأمه ، والفصيح المشهور : رفع سواء ، على الابتداء والخبر ؛ ففعل هذا يقبح كون : « أنذرهم أم لم تنذرهم » في محل الرفع بأنه فاعل سواء ، في قوله تعالى : « سواء عليهم أن أنذرهم<sup>٣</sup> أم لم تنذرهم » ؛ على أن يكون « سواء » وحده مرفوعاً على أنه خبر « أن » ؛ بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر ؛

(١) عيسى بن عمر اللقي أحد شيوخ سيبويه وتقدم ذكره في الجزء الأول

(٢) أي أئزم كلاً من يونس وعيسى بن عمر ، وهذا في كتابه ج ١ ص ٢٢٨ ؛ .

(٣) من الآية ٦ سورة البقرة ؛

.. فقلت جاء : مررت برجل سواء درهمه ، أي تام ، فيطلب فاعلاً واحداً ، بخلاف  
القول له لأنه بمعنى « مستوي » ، فهو من الثين فصاعداً ؛

لأن السماعي القبيح قولك : برجل حبيك فضله ، ومررت برجل رجل أبوه ،  
وكذا المقادير نحو : برجل عشرة غلمان ، وبجبة ذراع طولها ، وكذا الجنس المصنوع  
منه كقوله : نحو : بسرج خز صفته ، وبكتاب طين خاتمه ، وكذا قولك : برجل مثله  
أبوه ، وبرجل أبي عشرة أبوه ، وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات على القياس<sup>١</sup> ،  
كما تقدم ذكرها ؛

قوله « فالأول يتبعه .. » ، أي الوصف بحال الموصوف ، يتبع الموصوف في أربعة  
أشياء من جملة العشرة الأشياء<sup>٢</sup> المذكورة ،

أحد تلك الأربعة : واحد من الثلاثة التي هي الإفراد والتثنية والجمع ، وأما برمة أشعار  
وأكسار ، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج ، فلأن البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ،  
ونهي قطعها ، والثوب مؤلف من قطع ، كل واحد منها سهل أي خيلاق<sup>٣</sup> ، والنطفة مركبة  
من أشياء كل منها مشيج ، فلما كان مجموع تلك الأجزاء : ذلك الشيء المركب منها ،  
جاز وصفها بها ، وجزأهم على ذلك كون « أفعال » جمع قلة فحكمه حكم الواحد ، قال  
الله تعالى : « نسقيكم مما في بطونه »<sup>٤</sup> والضمير للأعنام ؛

وقال سيبويه<sup>٥</sup> : « أفعال : واحد لا جمع ؛

(١) لا منافاة بين هذا وبين قوله قيل إنها من السباعي القبيح ، فإن ما تقدم حكم بأنها ثمانية من غير رفعها للظاهر  
السبعي .

(٢) يتكرر استعمال الرضي لهذا الأسلوب في تعريف العدد وهو رأي الكوفيين ، وقد أنكره وبين وجه ضعفه في  
باب الإضافة وسيكرر ذلك في باب العدد ،

(٣) قول بكسر الميم وفتحها وكذلك خلق بفتح اللام وكسرهما .

(٤) الآية ٦٦ سورة النحل .

(٥) قال سيبويه ج ٢ ص ١٧ : وأما أفعال ، فقد يقع للواحد ، وهذه من مجموع القلة في ج ٢ ص ١٤٠ ، فهو  
لم يقل إنه غير جمع ،

وجاء قميص شراذم<sup>١</sup> ، ولحم خراذيل ؛

ولانيتها<sup>٢</sup> : واحد من التعريف والتذكير ؛ وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة ،  
فيما فيه مدح أو ذم ، استشهاده بقوله تعالى : « ويل لكل همزة لمزة » الذي جمع مالا<sup>٣</sup> ؛  
والجمهور على أنه بدل ، أو نعت مقطوع رفعا أو نصباً ، كما يجيء في موضعه<sup>٤</sup> ؛

وأجاز الأنخض وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة ، قال : الأوليان ، صفة لآخران  
يقومان مقامهما<sup>٥</sup> ، والأولى أنه بدل ، أو خبر مبتدأ محذوف .

وفالها : واحد من التذكير والتأنيث ؛ ورابعها : واحد من أنواع الإعراب التي هي  
الرفع والنصب والبحر ؛

وإنما تجه في هذه<sup>٦</sup> العشرة ، لكونه إياه في المعنى ؛

قوله : « والثاني يتبعه في الخمسة الأول » ، أي : النعت بحال المتعلق يتبع الموصوف  
في الثنين من جملة الخمسة الأول ، أعني : واحد من ثلاثة أنواع الإعراب<sup>٧</sup> ، وواحد من  
التعريف والتذكير ؛

---

(١) تقدم الاستشهاد له في الجزء الأول ص ١٥١ بقوله الرازي :

جاء الشفاء وقميصي أخلاق شراذم يصجب منه التوافق

وهو الشاهد رقم ٣٤

(٢) أي ثاني الأمور التي يتبع فيها النعت منصوبه ،

(٣) الأيتان ١ ، ٢ من سورة الحمزة ،

(٤) في الكلام حل قطع النعت في هذا الباب ،

(٥) إشارة إلى الآية ١٠٧ من سورة المائدة وهي قوله تعالى : « فإن عثر على أنها استحقا انما لآخران يقومان

مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان » ؛

(٦) أي فيما يوجد منها في المنوت ،

(٧) وهنا استعمل الرضي رأي البصريين في تعريف العدد ، وتكررت الإشارة إلى أنه يستعمل الوجهين في هذا  
الشرح مع أنه نقد كلا منهما ، وإن كان نقده أشد لرأي الكوفيين ؛

قوله : « وفي البواتي كالفعل » ، أي : هذا السبي في الخمسة البواتي ، أي الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كالفعل ، أي ينظر إلى فاعله ، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً : أُفرد السبي ، كما يُفرد الفعل ، وإن كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً ، طابقه السبي ، كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث ، أو يذكر إذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث أو حقيقياً مفصلاً ، كالفعل ؛

ولو نظرت حقَّ النظر ، لوجدت الأول ، وهو الوصف بحال الموصوف أيضاً ، في الخمسة البواتي ، منظوراً إلى فاعله ، وكأننا كالفعل ، لأن فاعله ، حيثئذ ، الضمير المستكن فيه ، الراجع إلى موصوفه ، والفعل إذا أُسند إلى الضمير ، يلحقه الألف في التثنية ، والواو في جمع المذكر العاقل ، والنون في جمع المؤنث ، ويؤنث في الواحد المؤنث ، فلذلك قلت : .. برجل ضارب وبرجلين ضاربين ، وبرجال ضاربين ، وبامرأة ضاربة ، وبامراتين ضاربتين ، وبنسوة ضاربات ، كما تقول في الفعل : <sup>١</sup> يشرب ، ويضربان ويضربون ، وتضرب وتضربان ويضربن ؛

### نتائج

### لما تقدم

[ قال ابن الحاجب : ]

« ومن كمّ : حسنٌ : قام رجل قاعد غلماناه ، وضعف : »  
« قاعدون ، ويجوز : قعودُ غلماناه » ؛

[ قال الرضي : ]

أي ومن جهة أن السبي في هذه الخمسة كالفعل ، حسنٌ : قاعد غلماناه ، كما حسنٌ :

---

(١) كل مثال مما يأتي راجع إلى ما يقابله من أمثلة التمت باسم الفاعل السابقة ؛

يقعد غلمانہ ، وحسنٌ أيضاً : قاعدة غلمانہ ، لأن القاعل مؤنث غير حقيقي <sup>١</sup> ، كما حسنٌ ،  
تقعد غلمانہ ، وضَعُفٌ : جاء في رجل قاعدون غلمانہ ، لأنه بمنزلة : يقعدون غلمانہ ، ولحاق  
علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند إلى ظاهر <sup>٢</sup> المثنى والمجموع ، ضعيفٌ ، كما يجيء في  
آخر الكتاب ؛ لكن ضَعُفٌ : قاعدون غلمانہ أقل من ضَعُفٌ : يقعدون غلمانہ ، لأن الألف  
والواو ، في الفعل ، فاعل في الأغلب الأكثر ، ويجريدهما <sup>٣</sup> علامتين للتثنية ، والجمع ،  
ضعيفٌ كما يجيء ، بخلاف الألف والواو في مثنى الاسم ومجموعه ، فإنهما ، حرفان ونحوهما ،  
علامتين للمثنى والمجموع ، كما مضى في أول الكتاب ، ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي  
النصب والجر ، نحو : رأيت قاعدتين وقاعدتين ؛ بل هما في المشتق ، مثلهما في غير المشتق  
الذي لا فاعل له ، نحو : الزيدان والزيدون ؛

وإنما جاز : قام رجل قعود غلمانہ ، وإن كان « قعود » جمعاً ، كقاعدون ، لأنك  
إذا كسرت الاسم المشابه للفعل ، خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته ، لأن الفعل لا يكثر ،  
فلم يكن في : قعود غلمانہ ، شبه اجتباع فاعليْن ، كما كان في : قاعدون غلمانہ ، لمشابهة  
ليقعدون غلمانہ ، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر ، إلا أن تخرج الواو عن الاسمية إلى  
الحرفية ، أو تجعل المظهر بدلاً من المضمر ، أو تجعل الفعل خبيراً مقدماً على المبتدأ ، فعل  
هذا ، يضعف : مررت برجل قاعدتين أبواه ، لأنه كيقعدان أبواه ، بل الوجه : قاعد أبواه ،  
أو برجل قاعدان أبواه ؛

(١) لأنه جمع تكسير ولو كان لعاقل ،

(٢) ينحى إلى الظاهر من المثنى والمجموع ،

(٣) أي كونهما مجردين للملازمة ، والمراد في حالة اتصالهما بالفعل ، كما هو المفروض في البحث ؛

(٤) فيكون الوصف بجمله اسمية ،

[ الضمير لا يوصف ]

[ ولا يوصف به ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« والمضمر لا يوصف ولا يوصف به » ،

[ قال الرضوي : ]

اعلم أن المضمر لا يوصف ولا يوصف به ، أمّا أنه لا يوصف ، فلأن المتكلم والمخاطب منه : أعرف المعارف ، والأصل في وصف المعارف ، أن يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل ، وأمّا الوصف المفيد للمدح أو الذم ، فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف ،

ولم يوصف الغائب ، إمّا لأن مفسره في الأغلب لفظي ، فصار بسببه واضحاً غير محتاج إلى التوضيح المطلوب في وصف المعرف في الأغلب . وإمّا لحمله على المتكلم والمخاطب لأنه من جنسهما ،

وأمّا أنه لا يوصف به ، فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون أخصّ أو مساوياً ، ولا أخصّ من المضمر ، ولا مساوياً له ، حتى يقع صفة له ،

وقول بعضهم : لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى ، فيه نظر . إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره . فلو رجع إلى دال على معنى كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، لدل . أيضاً عليه . كقولك : زيد كريم وأنت هو ،

وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى : « لا إله إلا هو العزيز الحكيم » . وقولك : مررت به المسكين ، والجمهور يحملون مثله على البذل ،

(١) وهو كونه للتوضيح ، والوصف لمجرد المدح أو الذم بخلاف الأصل فامتناعه أولى ،

(٢) الآية ٦ سورة آل عمران .

ولم يذكر المصنف<sup>١</sup> أنه لا يوصف بالضمير ، لأنه يتبين ذلك من قوله بعد : والموصوف  
أخص أو مساو ، فإنه لا شيء أخص من المضمير ولا مساوي له ؛

### [ شرط الموصوف ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« والموصوف أخص أو مساو ، ومن ثم ، لم يوصف ذوهُ  
« اللام الا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله » ؛

[ قال الرضوي : ]

ينبغي أن تعرف أولاً ، أنه ليس مرادهم بهذا أنه ينبغي أن يكون ما يطلق عليه لفظ  
الموصوف من الأفراد : أقل مما يطلق عليه لفظ الصفة أو مساوياً له ، فإن هذا لا يطرد ،  
في المعارف ولا في النكرات ؛

أمّا في المعارف ، فأنت تقول : جاء في الرجل العاقل ، وهذا الرجل ، ولقيت الشيء  
المعجب ، وأمّا في النكرات فأنت تقول : رأيت شيئاً أبيض ، وهذا ذات قديمة ، أو واجبة  
الوجود ؛

بل مرادهم أن المعارف الخمس ، أعني المضمرات ، والأعلام ، والمبهمات وذا اللام ،  
والمضاف إلى أحدها ، لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها ، إلا أن يكون  
الموصوف أخص ، أي أعرف من صفته ، أو مثلها في التعريف ؛ فقولك : الرجل العاقل ،  
الثاني فيه وإن كان أخص من الأول من جهة مدلول اللفظ ، إلا أنهما من جهة التعريف

---

(١) يبدو من هذه العبارة مدى اختلاف النسخ في هذا الشرح فإن النسخة المطبوعة التي نقلنا عنها تضمنت هذه  
الجملة التي يقول الشارح إن المصنف لم يذكرها ، ولم يرد في التعليقات التي بهامشها ما يدل على شيء من  
اختلاف النسخ ؛

الطائر على مدلوليهما الوضعيين ، متساويان ، وفي قولك : هذا الرجل ، لفظ « هذا » أهم من الرجل من حيث إنه يصبح أن يُشار به بوضع واحد إلى أيّ مَشار إليه كان ؛ لكن التعريف الاشاري أقوى من تعريف ذي اللام ، كما يجيء .

لعلّ هذا ، يختص قولهم : الموصوف أخصّ أو مساو ، بالمعرفة ، فينبغي أن تعرف مراتب المعارف في كون بعضها أقوى من بعض ، حتى تبني عليه الأمر في قولهم : الموصوف أخصّ أو مساو ؛

فالمنقول عن سيبويه ، وعليه جمهور النحاة ، أن أحرفها المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم اسم الإشارة ، ثم المعرفة باللام والموصولات ؛

وكون المتكلم أحرف المعارف : ظاهر ، وأمّا الغائب فلأن احتياجه الى لفظ يفسره ، جعله بمنزلة وضع اليد ؛

وإنما كان العلم أخصّ وأحرف من اسم الإشارة ، لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضح كما عند المستعمل ، بخلاف اسم الإشارة فإن مدلوله عند الوضع : أي ذات معينة كانت ، وتعيينها إلى المستعمل ، بأن يقترب به الإشارة الحسية ، فكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية ، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم ؛

ولذا لم يُفصل بين اسم الإشارة ووصفه ، لشدة احتياجه اليه ، وإنما كان اسم الإشارة أخصّ وأحرف من المعرفة باللام ، لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً ، ومدلول ذي اللام ، يُعرّف بالقلب دون العين ، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين ، أخصّ بما يُعرف بأحدهما ، ولضعف تعرف ذي اللام ، يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى : « لئن أكله الذئب »<sup>١</sup> كما يجيء في باب المعرفة والنكرة ، والموصول كذی اللام ، وأمّا

(١) يعني أنه غير مستحق للتعريف بذاته بل استفاده من مفسره ؛

(٢) الآية ١٤ سورة يوسف



المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه ، سواء ، لأنه يكتسب منه التعريف ؛

هذا عند سيبويه ؛ وأما عند المبرد فإن تعريف المضاف أُنقص من تعريف المضاف إليه ، لأنه يكتسب التعريف منه ، ولذا يوصف المضاف إلى المضمير ، ولا يوصف المضمير ، فعنده ، نحو « الظريف » في قولك : رأيت الرجل الظريف ، بدل لا صفة ، وعند سيبويه ، هو صفة لغلام ؛

ومذهب الكوفيين أن الأحرف : العَلَم ، ثم المضمير ، ثم المجهول ، ثم ذو اللام ، ولعلمهم نظروا إلى أن العلم من حين وُضع ، لم يقصد به إلا مدلول واحد معين ، بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفق مشاركته ، فبوضع ثانٍ ، بخلاف سائر المعارف ، كما يجيء في باب المعارف .

وعند ابن كيسان : الأول المضمير<sup>١</sup> ، ثم العَلَم ثم اسم الإشارة ، ثم ذو اللام والموصول وعند ابن السراج : أعرفها اسم الإشارة لأن تعريفه بالعين والقلب ، ثم المضمير ثم العَلَم ثم ذو اللام ؛

وقال ابن مالك ، أعرفها ضمير المتكلم ، ثم العَلَم الخاص ، أي الذي لم يتفق له مشارك ، وضمير المخاطب ، جَمَلهما في درجة واحدة ، ثم ضمير الغائب السالم من الإبهام ، أي الذي لا يشبهه مفسره<sup>٢</sup> ، ثم المشار به والمنادى ، ثم الموصول وذو الأداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه ؛

أقول : المشهور : الذي عليه الجمهور ؛

فاذا تقرر ذلك ، فإن وجدت الأخص في مذهب ، تابعاً لغير الأخص ، فهو بدل

(١) هذا موافق لما ذكره من رأي سيبويه وقال إن عليه جمهور النحاة ؛

(٢) أي بحيث يتحدد كونه مرجعاً لهذا المضمير .

عند صاحب ذلك المذهب لا صفة ؛ فاسم الإشارة في قولك : يزيد هذا ، يدل عند ابن السراج ، صفة عند غيره ، وعليه فليس ؛

وإن لم يميز أن يكون النعت أخص من المنعوت ، لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بالخاص ثم العام ، فكان كفى به المخاطب فذاك ، ولم يحتج إلى نعت ، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة ؛

فإذا ثبت ذلك ، رجعنا إلى التفصيل ، وبيننا على مذهب سيبويه<sup>١</sup> في ترتيب المعارف ، أنه هو أولى وأشهر ، فنقول :

المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم ؛ والعلم لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا للذات المعينة ، لا ليعنى في ذات ، ولذلك ، إذا نقل إلى العلمية عن الجنسية ، اسم دال على معنى ، انحى ذلك المعنى بالتسمية نحو أحمر ، وأشقر ، إذا سميت بهما ؛

ولا يقع من الموصولات وصفاً إلا ما في أوله اللام ، نحو الذي والتي ، واللائي ، وبأبها ، لمشابهة لفظاً للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة أحرف فصاعداً ، بخلاف من وما ، وأما أي ، الموصول فلم يقع وصفاً ، لأن الأغلب فيه : الشرط والاستفهام ووقوعه موصولاً قليل فروعياً ذلك الأكثر ؛

وإنما يوصف بالو ، الطائفة وإن كانت على حرفين كما في قوله :

٣٢٧ - فقولاً لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم فان المشرفي الفرائض<sup>٢</sup> لمشابهة لدو ، الموضوع للوصف بأسماء الأجناس نحو : رجل ذو مال ؛

وأما وقوع الموصول موصوفاً ، فلم أعرف له مثلاً قطعياً ؛ بلى ، قال الزجاج : إن

(١) سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٢) لشاعر أموي اسمه ثوال الطائي ، وكان الطائيون قتلوا حامل الصدقات بعد أن منعوا أيام الفتنة وقال البندادي إن رواية البيت : قولاً لهذا المرء ، بدون فاء ، قال لأنه أول الكلام ، وبعده بيت آخر فيه الاستشهاد نفسه وهو قوله :

أظنك دون المال ذو جئت تبغي سطقاك يرض للنفس هواي

« الموفون <sup>١</sup> » صفة ، لمن آمن ، كما يجيء ، والظاهر أنه مستغن بالصلة عن الصفة ،

فالْعَلَمَ ينعت بالمبهين <sup>٢</sup> وذو اللام ، وبالمضاف إلى الْعَلَمَ وإلى أحد المبهين وإلى ذي اللام ، ولا ينعت بالمضاف إلى المضمَر ، لأنه أعرف من الْعَلَمَ ، إذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف إليه ،

وأما اسم الإشارة فلا يوصف إلا بذوي اللام والموصول لما يجيء ، وكان القياس أن يوصف بكل واحد من المبهين وبذوي اللام وبالمضاف إلى أحد هذه الثلاثة ،

وذو اللام لا يوصف إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله ، أو بالموصول ، لأنه مثله ، على ما بينا ، وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات ، فأجاز : بالرجل صاحبك ، وصاحب زيد ، قال : والمنع منه تعسف ،

وعلى مذهب سيبويه ، لو جاء مثل ذلك فهو بدل ، لا صفة ،

فإن جعلنا المضاف موصوفاً قلنا : المضاف إلى المضمَر يوصف بكل واحد من المبهين وبذوي اللام وبالمضاف إلى المضمَر وإلى العلم ، وإلى كل واحد من المبهين وإلى ذي اللام ، وأما المضاف إلى اسم الإشارة ، فينعت بكل من المبهين وبذوي اللام ، وبالمضاف إليه ، وكذا المضاف إلى الموصول ، ينعت بهما ، هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ، ولك ، بعد أن عرفت مذهب غيره ، أن تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهم ، وإن جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم ، فهو بدل عنده لا وصف ، على ما مر ، وقد تبين مما ذكرنا ، معنى قوله : « ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله ، أو بالمضاف إلى مثله » ، ويوصف بالموصول أيضاً كقوله :

... لهذا المرء ذو جاء ساعياً <sup>٣</sup> - ٣٢٧

(١) إشارة إلى الآية ١٧٧ من سورة البقرة ، وسيعود إلى ذكرها في الحديث عن قطع التمت بعد قليل ،

(٢) المراد أسماء الإشارة والمقرون باللام من الموصولات .

(٣) البيت السابق قريباً ،

[ اسم الإشارة ]

[ ولزوم وصفه بلدي اللام ]

[ قال ابن الحاجب :

« وإنما التزم وصف باب « هذا » بلدي اللام ، للإيهام ومن ثم »  
« ضعف : مروت بهذا الأبيض » ؛

[ قال الرضي :

كأنه سُئِلَ ، فقيل ؛ كان الواجب بناءً على قولك ان الموصوف أخص أو مساو ،  
أن يوصف اسم الإشارة بكل واحد من المبهمين ، وبلدي اللام ، وبالمضاف إلى أحد هذه  
الثلاثة ، و « هذا » ، لا يوصف إلا بلدي اللام والموصول ، نحو : بهذا الرجل ، وبهذا  
الذي قال كذا ، وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية ؛

فأجاب بقوله : للإيهام ، أي : اسم الإشارة مبهم الذات ، وإنما تتعين الذات المشار  
إليها به ، إما بالإشارة الحسية ، أو بالصفة ، فلما قصد تعيينه بالصفة ، لم يمكن تعيينه بمبهم  
آخر مثله ، لأن المبهم مثله لا يرفع الإيهام ، فلم يبق إلا الموصول وذو اللام ، أو المضاف  
إلى أحدهما ، وتعريف المضاف بالمضاف إليه ، والأليق بالحكمة أن يرفع إيهام المبهم بما هو  
متعين في نفسه ، كذي اللام ، لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره لم  
يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار . فالتصريح على ذي اللام ، لتعيينه في نفسه ، وحمل الموصول  
عليه ، لأنه مع صلته بمعنى ذي اللام ، فالذي ضرب ، بمعنى الضارب ، وأيضاً ، الموصول ،  
الذي يقع صفة : ذو لام ، وإن كانت زائدة ، إلا « ذو » الطائية ؛

وقد ذكرنا طرفاً من حال المبهم الموصوف بلدي اللام في باب المناهى فليرجع إليه <sup>١</sup> ؛

---

(١) انظر ص ٣٧٣ في الجزء الأول ،

وقد ذكرنا هناك ، أن بعضهم يقول إنَّ ذا اللام ، عطف بيان لاسم الإشارة ،

قوله : « ومن ثمَّ ضَعُف » ، أي من جهة أن المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار إليها ، ضَعُف : بهذا الأبيض ، لأن الأبيض عامٌّ ، لا يخص نوعاً دون آخر ، كالأإنسان والفرس والبقر ، وغيرها ، بخلاف : هذا العالم ، فإنَّ « العالم » مختص بنوع من الحيوان فكأنك قلت : بهذا الرجل العالم ؛

### [ تكملة ]

[ في ذكر أحكام للنعمة ]

[ أهملها المصنف ]

ولا بأس أن نذكر بعض ما أغفله المصنف من أحكام النعمة وهي أقسام :

أحدها : جمع الأوصاف مع تفرُّق الموصوفات :

اعلم أنه إذا كان العامل واحداً ، وله معمولان متفقان في الإعراب بسبب عطف أحدهما على الآخر ، فإن اتفقا تعريفاً وتكثيراً ، جاز إفراد كل واحد منهما بوصف ، وجاز جمعهما في وصف واحد ؛

فالأول نحو : جاءني زيد الطريف ، وعمرو الطريف ، والثاني نحو : جاءني زيد وعمرو الطريفان ، ورأيت رجلاً وامرأة ظريفيْن<sup>١</sup> ، وإذا جمعتهما في النعمة غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت ، والعقل على غيره نحو : مررت بالزيدين وفرنسيهما المقيلين ، وكذا في خبر المبتدأ ، والحال ونحوهما ، نحو : الزيدان والحُمُرُ مقبلون ، وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين ؛

---

(١) لم يذكر مثلاً لتفريق النعتين مع التذكير لأنه واضح ؛

وإن اختلفا تعريفاً وتنكيراً ، لم يمكن جمعهما في وصف واحد ، فلا تقول : هذه  
 نعت فصلهما الإتيان ، ولا : راعان ، لامتناع مخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً ،  
 فإنما أن يفرد كل واحد منهما بنعت ، أو بجمعهما في نعت مقطوع ، نحو : جاء في رجل  
طريقين ؟

وإن اتفقا إعراباً لا بسبب العطف ، نحو : أعطيت زيداً أباه ، فلا يجوز جمعهما  
 في وصف واحد ، بل تفرد كل منهما بوصف ، أو بجمعهما في نعت مقطوع ، لأن التابع  
 في حكم المتبوع إعراباً ، فلا يكون اسم واحد مفعولاً أول وثانياً ؛

فإن كان العامل واحداً ، ومفعولاه مختلِفِي الإعراب ، فإن اختلفا معنى أيضاً لم يجوز  
 جمعهما في وصف واحد فإنما أن تفرد كل منهما بوصف ، أو بجمعهما في نعت مقطوع ،  
 فإن أفردت ، فالأولى أن يكون نعت كل واحد إلى جنبه ، نحو : لقي زيداً الطريفَ عمرأً  
 الطريفَ ، ويجوز جمعهما <sup>١</sup> ، نحو : لقي زيداً عمرأً الطريفَ الطريفَ ، نعت الثاني يمجبه  
 ونعت الأول جمع نعت الثاني ، لأنه إذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ، لفصل  
 أحدهما من صاحبه ، أولى من فصلهما معاً ، كما مضى مثله في الحال <sup>٢</sup> ؛

وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو : ضارب زيداً عمرأً .

وأجاز هشام <sup>٣</sup> ، وتعلب : جمعهما في نعت ، نظراً إلى المعنى ، إذ كل واحد منهما  
 فاعل ومفعول من حيث المعنى ، إلا أن هشاماً ، يغلب مراعاة جانب الفاعل ، لأنه معتمد  
 الكلام فيرفع الوصف ، نحو : ضارب زيداً عمرأً الطريفان ، وتعلب يسوي بين الرفع  
 والنصب لتساويهما في المعنى ؛

وإن لم يكن العامل واحداً فإنما أن يكون العمل واحداً ، أو ، لا ؛ ولي الأول : إن  
 كان العامل مكرراً للتوكيد ، جاز جمعهما في وصف نحو : قام زيد وقام عمرو الطريفان

(١) أي ذكرهما معاً بعد ذكر المنعوتين لأنه في مقابل قوله .. نعت كل واحد إلى جنبه .

(٢) انظر في هذا الجزء ، ص ١١ .

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير وتقدم ذكره ، وهو وتعلب من زعماء الكوفيين ؛

وإن لم يكن مكرراً للتأكيد ، فإن كان العاملان من نوع واحد ، أي كانا رافعين أو ناصبين ، أو كانا اسمين جازئين ، أو مبتدئين أو خبرين ، وكان أحدهما معطوفاً على الآخر ، والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدئين ، جاز ، عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف ، إذا اتفقا تعريفاً وتنكيراً ، نحو : قام زيد وقعد عمرو الظريفان ، وضربت زيدا وأكرمت بكرأ الطويلين وجاءني غلام زيد وأبو عمرو الظرفين ، وأخوك زيد وأبوك عمرو الظريفان ، سواء كان « الظريفان »<sup>١</sup> صفة للمبتدئين أو للخبرين ؛

والبرد والزجاج ، وكثير من المتأخرين ، يأتون جواز ذلك إلا إذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة ، نحو : جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان ؛

والبرد يمنع نحو : هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الإشارة قريباً وبعداً ، خلافاً لسبويه ، فإنه جعل خبريهما كفاعل الفعلين المختلفين ؛

فإن لم يعطف أحدهما على الآخر ، أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص ، أو لم يتفقا تعريفاً وتنكيراً ، لم يجر جمعهما في وصف ، فلا تقول : هذه جارية أخوتي ابنتين لفلان كرام ، على أن « كرام » وصف لأخوتي ، وابنتين ، معاً ، بل تقول : كراماً على القطع ، وكذا تقطع نحو : هذا فرس أخوي ابنيك : العقلاء الحكماء ، وذلك لأن أحدهما ليس معطوفاً على الآخر ؛

وكذا لا تقول : هذا رجل وفي الدار آخر : كريمان<sup>٢</sup> ، لأن المعمولين لم يشتركا في اسم خاص ، لأن أحدهما مبتدأ ، والآخر خبر ، وكذا لا تقول : جاءني زيد وذهب رجل كريمان ؛ بل تقطع ، لاختلاف المعمولين تعريفاً وتنكيراً ؛

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقاً ، لأن العامل في التعت والنموت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين ؛

(١) يعني في المتأخرين الأخيرين ؛

(٢) محل منه إذا قصد الإتيان ، فلا مانع من القطع على أنه خبر مبتدأ محذوف ،

وإن لم يكن العاملان من نوع واحد ، نحو ضربت زيداً ، وإن عمراً قائم ، ونحو :  
هذا إغلام زيد ، فالحجهور منعوا جمعهما في وصف واحد ، وأجازهم بعضهم ، نحو : ..  
بإغلام زيد الظرفيين ؛

وإن اختلف العاملان والعمل معاً ؛ فالحجهور على إيجاب قطع التثنية المشتركة فيه ،  
إلا الكسائي ، فإنه أجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو : ضربت زيداً ،  
ولم يمان عمرو ، الظرفيان ، لأن زيداً وعمراً ممانان معاً ؛

واعلم أنه لا يجوز نحو : من عمرو ؟ وهذا زيد : الرجلان الصالحين على القطع ،  
لأنك لا تأتي إلا على من أثبتته وحلمته ، ولا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم ، فتجعلهما  
بمثلة واحدة ؛

#### وقالها ٢ : تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ؛

اعلم أن الموصوف إذا كان مجموعاً متغاير الصفات ، فإما أن يجيء بالصفات على  
وفق عدده ، أو أقل ، ففي الأول ، يجوز الإتيان والقطع إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ،  
أو مبتدأ محذوف الخبر ، تقول : مررت بثلاثة رجال : شاعر ، وكاتب ، ويزاز ٣ ؛  
وإذا رفعت فالتقدير ٤ : بعضهم شاعر ، وبعضهم كاتب وبعضهم يزاز ، أو : هم شاعر  
وكاتب ويزاز ، أو : منهم شاعر ، ومنهم كاتب ومنهم يزاز ؛

ولو مخالفاً ٥ تعريفاً وتذكيراً ، فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولى ، إن لم يكن هناك  
للحال معنى ، نحو : بالرجلين : قصير « وطويل » ، ويجوز قطعه إلى النصب أيضاً ،  
على الحال إن كان لها معنى ، نحو : بالرجلين ضاحكاً وباكياً ، ولا يجتمع في الوجهين :  
الإتياع على البند ؛

(١) إغلام جار مجرور خبر هذا ، وزيد مضاف إليه ،

(٢) ثاني الأحكام التي استعمل بها الكلام على التثنية مما أغفلها المصنف وقد طال الكلام على الأول منها ؛

(٣) اليزاز باع البز ، وهي الثياب ؛

(٤) التقدير إن الأولان على جملة التثنية خبراً لمبتدأ محذوف والأخير على جملة مبتدأ محذوف الخبر ؛

(٥) أي التثنية والمثنوية ؛



ويجوز القطع إلى الرفع في خبر نواسخ الابتداء ، نحو قوله :

٣٢٨ - فلا تجمل ضيئاً ضيفاً مقرب وآخر معزول عن البيت جانباً<sup>١</sup>  
أي منهما ضيف مقرب ، ومنها آخر معزول ، وقوله :

٣٢٩ - فأصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف<sup>٢</sup>  
أي منهم طليق ، .. وقوله : مزعف ، أي أزعه الموت أي قاربه ؛

وفي الثاني<sup>٣</sup> ، أي فيما كانت الصفات فيه أقل<sup>٤</sup> : الرفع لا غير ، على القطع ، نحو :  
رأيت ثلاثة رجال : كاتب وشاعر ؛

وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجاً بقوله :

٣٣٠ - كأن حورهم لنا استقلت ثلاثة أكلب يتطاردان<sup>٥</sup>  
وأما إن كان الموصوف متحداً<sup>٦</sup> ، والصفات متعددة ، نحو : مررت برجل شاعر كاتب  
بزاز ، فالأول الإبتاع ، ويجوز القطع على تقدير : هو شاعر ... ولا يجوز تقدير : منهم  
كاتب ، ولا : بعضهم كاتب ؛

---

(١) من شعر العجير السلوي يخاطب امرأته ، يقول لها سوي بين ضيئي ، وليس مراده الثانية بل المراد الضيف  
للمتعدد ، وقال سيوري في هذا المعنى : إن النصب جيد كما قال النابغة الجعدي :

وكانت تثير شامقاً بصديقها وأخضر مزرباً عليه وذارياً

انظر سيوريه ج ١ ص ٢٢٢ ؛

(٢) هذا من قصيدة طويلة للفرزدق امتلأت بالفخر والحديث عن أجداد قومه يقول فيها نصفاً أجداده :

وأضياف ليل قد قلنا قيراهم إيتنا فأتلفنا المنايا وأتلفوا

أي جعلنا المنايا متلفة لهم كما جعلوها متلفة لنا ، وهذا من الإنصاف ؛

(٣) مقال قوله في الأول ؛

(٤) قال الهمداني في الخزانة : لم أر هذا البيت إلا في كتاب « المعايمة » للأخفش ، وهو على طريقة أبيات المعالي ،

أي الأبيات التي تحتاج إلى تأمل في معناها ، ثم قال تقلأ عن بعضهم ( ولم يذكر اسمه ) : إن هذا شعر مصنوع ،

وضع على الخطأ ليعلم السائل كيف فهم المثلث ، والخلاصة أنه من باب الإلغاز ؛

(٥) أي واحداً في المعنى وهو مقال قوله إذا كان مجموعاً ؛

### وثالثها : قطع الصفة رلفاً أو نصباً ؛

رأى أعلم أن جواز القطع مشروط ، بالأى يكون النعت للتأكيد ، نحو : أمس الدابر ، و :  
« نسخة واحدة »<sup>١</sup> ، لأنه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى ، لأن الموصوف في مثل  
ذلك ، نص في معنى الصفة دال عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيد في : جاء في القوم أجمعون  
لكنهم ... ١

والشرط الآخر أن يعلم السامع من انصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه  
إن لم يعلم ، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت لبيته ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة ؛ وكذلك  
إذا وصفت بوصف لا يعرفه المخاطب ، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر ، فلك القطع  
في ذلك الثاني اللازم ، نحو : مررت بالرجل العالم المبجل ، فإن اليلم في الأغلب مستلزم  
للتبجيل ؛

ومع الشرطين ، جاز القطع وإن كان نعتاً أول ، كقوله تعالى : « وأمرأته حمالة  
الحطب »<sup>٢</sup> ، وقولك : الحمد لله الحميد ، وشرط الزجاجي في القطع تكرار النعت ؛  
والآية رد عليه ،

فتقول : إن كان النعت المراد قطعه معرفة ، وجب ، ألا يكون المنعوت اسم الإشارة  
لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته لبيان ذاته ؛

وإن كان نكرة ، فالشرط سببه نعت آخر مبين ، وألا يكون النعت الثاني ، أيضاً ،  
لمجرد التخصيص ، لأنه إذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجر القطع ، إذ لا  
قطع مع الحاجة ؛

والأعرف بمبنى نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل ، إذ ظاهر النكرة  
محتاج إلى الوصف ، فأكد القطع بحرف هو نص في القطع ، أحيى الواو ، قال :

(١) الآية ١٣ سورة الحاقة وتكررت

(٢) الآية ٤ سورة المد

ويأوي إلى نسوة عُطِّل وشعثاً مراضيع مثل السعال<sup>١</sup> - ١٤٨

ويجوز في المعرفة ، أيضاً ، القطع مع الواو ، كقول الخرق :

٣٣١ - لا يَبْعَدَن قسومي الذين هم سَمَّ العداة وآفة الجزر<sup>٢</sup>  
النازلون بكل معترك والطيبون معاهد الأزر

والواو في النعت المقطوع ، اعتراضية ، نصبته أو رفعته ؛

ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت ، ترفيهاً وتذكيراً ، كقوله تعالى : « ويل لكل هُمْزة لَمْزة ، الذي جَمَعَ مَالاً وَعُدَّدَهُ »<sup>٣</sup> ؛

وإذا كثرت نعوت شيء معلوم : أُتْبِعَتْ ، أو قُطِعَتْ ، أو أُتْبِعَ بعض دون بعض بشرط تقديم الإتياع ، إذ الإتياعُ بعد القطع قبيح ؛

والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحاً أو ذماً أو ترحماً ؛ نحو : الحمد لله الحميدُ ، ومررت بزيد الفاسقُ ، وبعمرو المسكين ، وقد يكون تشبيهاً ، نحو : .. بزيد الغاصبُ حقِّي ؛

وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات<sup>٤</sup> ؛ ويونس ، أوجب الإتياع

---

(١) هذا من قصيدة لأمية بن أبي طالب الملقب أولها :

ألا يا قسومي لطيف الغيال آرق من نازح ذي دلال

والبيت الشاهد في وصف الصياد ، يعني أنه يعود إلى مأواه بعد غيبته للصيد فيجد نساءه في أسوأ حال ، من شمت الشعر وفتح المنظر لعدم حنايتهن بأنفسهن في غيبته ، وتقدم هذا الشاهد في الجزء الأول في باب الاختصاص .

(٢) من شعر الخرق بنت بدر بن هُفان وهي أغت طرفة بن العبد لأمة ، وهذا الشعر دعاء لمن بقي من قومها ومدحهم بأهل الصفات وأكرمها ، هكذا قال بعضهم ، وقيل إنه رثاء لمن مات منهم ، وأخرجه مخرج النداء للنحوي ، كما كانوا يفعلون ، أمّا استظفاعاً لموت من مات وإنكاراً له ، فيدعون له كأنه ما يزال حياً ، وأما دعاء له ببقاء ذكره فلا يهلك الحديث عنه كما هلك هو ؛

(٣) الأبيات ١ ، ٢ من سورة الهُزْة وتقدم ذكرهما قريباً ؛

(٤) يقصد بيان محل جملة النعت المقطوع وأنها إما استثنائية فلا محل لها ، أو في موضع الحال فتحلها النصب ،

في الترسُّم ، إمَّا على النعت فيما أمكن ، وإمَّا على البدل ، فيما لم يمكن ، نحو : رأيتَه  
البائس ومررت به المسكين ؛

والخليل أجاز قطعه رفعاً ونصباً ، كما في المدح والذم ؛  
ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعاني المذكورة ، لم يجوز قطعه كقولك يزيد البرَّاز ،  
أو صاحب الثياب ، إلا بعد بل ، ولكن ، فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع ، قصدت  
المعاني المذكورة<sup>١</sup> ، أو ، لا ، وسواء كان المعطوف عليه نعتاً ، أو ، لا ؛ لأنهما حرفان  
للإضراب والاستدراك ، فهما مؤذنان بالقطع ، تقول : مررت برجل قائم ، بل قاعدٌ ،  
وفي غير النعت : ما زيد قائماً بل قاعدٌ ، أو لكن قاعدٌ ؛

وربما قطع النعت الأول بالواو ، والاتباع باقي بحاله ، إذا طال ذيل المنعوت ، كما  
قال الزجاج في : « ولكن البرُّ مَنْ آمَنَ » إلى قوله : « والموفون بهم<sup>٢</sup> » ، إن « الموفون »  
صفة « مَنْ آمَنَ » ؛

وهذا الذي ذكرناه من شروط النعت المقطوع ، إنما يعتبر إذا جاز الاتباع على النعت  
أيضاً ، فأما إذا لم يجوز ، كما في الأمثلة المذكورة في القسم الأول ، أي في جمع الأوصاف  
مع تفرق الموصوفات ، فلا ؛

ورأيها<sup>٣</sup> : حلف الموصوف ؛

اعلم أن الموصوف يحلف كثيراً ، إن عَلِمَ ، ولم يوصَفْ بظرف أو جملة ، كقوله  
تعالى : « وعندهم قاصرات الطرف عِينٌ<sup>٤</sup> » ؛ فإن وُصِفَ بأحدهما جاز كثيراً ، أيضاً ،  
بالشرط المذكور بعدُ ، لكن ، لا كالأول في الكثرة لأن القائم مقام الشيء ينهي أن يكون

(١) التي هي المدح والذم والترحم ؛

(٢) من الآية ١٧٧ سورة البقرة ، وتقدمت ؛

(٣) رابع الأحكام الخاصة بالنعت

(٤) الآية ٤٨ سورة الصافات .

مثله ، والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف ، وكذا الظرف والجائر ، لكونهما مقدّرين بالجملة على الأصح ،

وإنما يكثر حذف موصوفهما ، بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله المجرور بين أو لي ، قال تعالى : « ومينا دون ذلك »<sup>١</sup> ، وقال : « ومينا إلا له مقام معلوم »<sup>٢</sup> ، أي : ما بين ملائكتنا إلا ملك له مقام معلوم ، وقال الشاعر :

٣٣٢ - وما الدهر إلا تارتان فنهما أموت وأخرى أبغني العيش أكدح<sup>٣</sup>  
أي : منهما تارة أموت فيها .. ، وحكى سيويه : ما منهم مات إلا رأيته في حال كذا<sup>٤</sup> ،  
وقال :

٣٣٣ - وكلمتها رُتتين كالماء منهما وأخرى على لوح آخر من الجمر<sup>٥</sup>  
وقال :

٣٣٤ - لوقلت ما في قومها ، لم يئثم بفضلها في حسب وميسم<sup>٦</sup>

---

(١) الآية ١١ سورة الجن ،

(٢) الآية ١٦٤ سورة الصافات ،

(٣) هذا من شعر نجم بن أبي بن مقبل وهو شاعر إسلامي ، وبعد هذا البيت :  
وكلتاها قد غطت لي في صحيفتي فلا العيش أموى لي ولا الميت أروح

وقوله : أموى معناه : أكثر هوى ، وأروح أي أكثر راحة ؛

(٤) قد يريد أنه رأى ، في مثانه ، كل من مات قبله وعرف حاله بعد موته من نعم أو عذاب ،

(٥) هذا من أبيات منسوبة لشاعر اسمه أبو الميمثل وهو عبد الله بن خالد ، وفي رواية البيت اختلاف في ألفاظه ،  
وقد استوفى البغدادي الكلام عليه في غرارة الأدب ؛

(٦) من رجز لحكم بن ميمّة الرّبيعي ، من بني ربيعة ، وهو شاعر إسلامي معاصر للمصنّاع ، وبعد هذا الشاعر :  
حفيفة الجيب حرام الحرم من آل قيس في النصاب الأكرم

وقوله : لم يئثم بكسر التاء : أصله تأثم مضارع أئثم ، وبعد كسر حرف المضارعة كما هو لغتهم ، أبدلت الحفرة ياء جوازاً والميسم بكسر الميم من الوسامة وهي الحسن ،

فإن لم يكن كذا ، لم تقم الجملة ، والظرف مقامه إلا في الشعر ، قال :  
 أنسا ابن جلاً وطلاع الشيايا متى أضح العمامة تعرفوني<sup>٢</sup> - ٣٨  
 وقال :

٣٣٥ - مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر  
 ترمي بكفي كان من أرمي البشر<sup>٣</sup>

وقال :  
 ٣٣٦ - كأنك من جمال بني أقيش يقطع بين رجله بشن<sup>٤</sup>  
 وإنما كثر بالشرط المذكور ، لقوة الدلالة عليه يذكر ما اشتمل عليه قبله ، ليكون  
 كأنه مذكور ،

ثم اعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه ، جاز تقديمه وإبدال المنعوت منه ،  
 نحو : مررت بظريف رجل ، قال :

٣٣٧ - والمؤمن العائذات الطير يحسها ركبان مكة بين الفيصل والسند<sup>٥</sup>

---

(١) لأن لم يكن . أي المنعوت كذا . أي مستوفياً للشرط المذكور وهو كونه مسبوفاً باسم يشمله مجرور بمن أو في  
 كما تقدم ،

(٢) هذا من شعر سحيم بن وثيل الرهاصي وتقدم في باب ما لا ينصرف في الجزء الأول  
 المراد بالكبداء : القوس التي يملأ مقلبيها الكفت ، ولا يعرف لقال هذا الرجز ويقول البهادي : هذا الرجز :  
 قلما خلا من كتاب نحوي ، ومع ذلك لا يعرف لقاله ، وتقدير القطر الأخير : ترمي بكفي رجل أو رام  
 أو نحو ذلك .

(٣) هذا من قصيدة للناطقة الديبائي مخاطبة عبيدة بن حصن القرظري ، وكان له وقف إلى جانب بني عبيد بن  
 قضبة ثم عبيد بن أسد وهم خلفاء لبني ديبان .

(٤) هذا من الأحكام التي استورد إليها . وكذلك ما بعده .

(٥) من معللة النابتة الديبائي التي أولها

يا دارمة بالعليا عالسند

وقوله : والمؤمن : المراد للقصم ، يعني وقف الذي يؤمن بطير التي تعود بالحرم . حتى إن ركبان الحجاج  
 مسحها فلا تنزع منها ،

وغريب منه قوله تعالى : « وغرايب سود »<sup>١</sup> ، لأن حق « غريب » أن يتبع « أسود »  
لكونه تأكيداً له ، نحو : أحمر قاني<sup>٢</sup> .

وإن لم يصلح لمباشرة العامل إيّاه ، لم يقدم إلّا ضرورة ، والثبوت به التأخير ، كما تقول  
في : إن رجلاً ضربك ، في الدار<sup>٣</sup> : إنَّ ضَرْبَكَ رجلاً ، في الدار ؛

وإذا وصفت النكرة بمفرد ، وظرف أو جملة ، قدم المفرد ، وأخر أحد الباقيين ، في  
الأغلب ، كقوله تعالى : « وهذا ذكر مبارك أنزلناه »<sup>٤</sup> ، وليس ذلك بواجب ، خلافاً  
لبعضهم ، والدليل عليه قوله تعالى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك »<sup>٥</sup> ، وقوله : « فسوف  
يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة .. »<sup>٦</sup> ، وقال الشاعر :

كليني لهم يا أميمة ناصب      وليل أفاقيه بطيء الكواكب<sup>٧</sup> - ١٣٣  
وربّما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها ، قال :

٣٣٨ - ألا أيها الطير المربصة بالضحي      حل خالد لقد وقعت على لحم<sup>٨</sup>  
أي : لحم أي لحم ؛

---

(١) الآية ٢٧ سورة طاهر

(٢) أي شديد الحمرة ، كما أن غريب معناه شديد السواد ؛

(٣) في الدار هو الغير ، وجملة ضربك هي التمت في المكانين ،

(٤) الآية ٥٠ من سورة الأنبياء ،

(٥) أي حل عدم وجوبه

(٦) من الآية ٧٠ سورة الأنعام

(٧) من الآية ٥٤ سورة المائدة ؛

(٨) مطلع قصيدة للناطقة الدنيائي من اعتقاداته للتمتع وتقديم ذكره في الجزء الأول أكثر من مرة ؛

(٩) المقصود بهذا البيت : خالد بن زهير ، ابن أخت أبي ذؤيب الهللي ، والبيت من قصيدة نسبت إلى أبي خراش

الهللي ، وقيل إن البيت من شعر خراش ابن أبي خراش الهللي ، في رثاء خالد بن زهير وكان قد قتل ؛

والمرثية : للقيمة الملازمة لجهته ، من أقرب المكان أي أقام ؛

وإذا قيل التعت «لا» أو «إمّا» وجب تكريره ، كما ذكرنا في الحال ، قال الله تعالى : «... لا غارضٌ ولا بكرٌ»<sup>١</sup> ، وتقول : لقيت رجلاً إمّا عالماً وإمّا جاهلاً ؛

وقد يوصف المضاف إليه لفظاً ، والتعت للمضاف ، إذا لم يُلبس ؛ ويقال له : الجُرّ بالجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، فجعل ما هو نعت للأول معنىً ، نعتاً للثاني لفظاً ، وذلك كما يضاف لفظاً ، المضاف إليه ، إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف ، نحو : هذا جحر ضبٌّ ، وهذا حبٌّ ربّاني ، والذي لك : هو الجحر والحبُّ ، لا الضبُّ ، ولا الزمان ؛ والخليل يشترط في الجرّ بالجوار : توافق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنثياً ، فلا يميز ، إلا : هذان جحرا ضبٌّ غربيّان ، ولا يميز : غربيّين<sup>٢</sup> ، خلافاً لسيبويه ؛

واستشهد سيبويه<sup>٣</sup> بقوله :

٣٣٩ - فإِبْأَكَمْ وَحِيَّةً بطن وادِّ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسَيِّئٍ<sup>٤</sup>  
بحر هموز ؛

وقال بعض النحويين : إن التقدير : هذا جحر ضبٌّ غربيّ جُحره ، بحذف المضاف إلى الضمير ، فاستتر الضمير المرفوع في «غربيّ» لكونه مرفوعاً ، لقيامه مقام المضاف

(١) من الآية ٦٨ سورة البقرة ،

(٢) يعني لا يميز جره بالجوار ، لعدم موافقه لما قبله في الإفراد ؛

(٣) لم يستشهد سيبويه بهذا البيت ، وإنما استشهد بقول المجاج :

كأن نسج المنكبوت المرسل

بحر المرسل وهو صفة النسج وذلك في الكتاب ص ٢١٧ من الجزء الأول ، وفيه مناقشة للخليل .

(٤) البيت من شعر الحليّة وهو يحلّل أفعاله من التثنية له ؛ ويريد نفسه بالحية فهو يقول الي أحمي مرضي

كما تحمي الحية بطن الوادي الذي تقع فيه ؛



المرفوع ، فيكون أصل قوله : هموز الناب : هموز نابٍ حَيْثُ ، ثم حذف المضاف أي « حَيْثُ » فبقي : هموز نَابُهُ ، ثم لما أضيف هموزٌ إلى الناب : استتر الضمير فيه ، كما في حسن الوجه<sup>١</sup> .

• • •

---

(١) في النسخة المطبوعة كتب السيد الجرجاني بعد قوله : كما في حسن الوجه ، كتب ما يأتي : وفي كبير أناس في يجاد مزمل ، يشير إلى بيت امرئ القيس :  
 كَانَ بُهْرًا فِي هَرَاتَيْنِ وَبَلَ كَبِيرِ أَنَاسٍ فِي يَجَادٍ مَزْمَلٍ  
 والمقصود أنه يؤوّل كما أول غيره بتحويل الإسماعيل ، لكن الجرجاني لم يشر كمادته أن ذلك الشاهد في بعض نسخ الشرح ، وكان هذا البيت موجود في النسخة التي كتب عليها البغدادي فقد اعتبره شاهداً وكتب عليه :



## [ عطف النسق ]

[ قال ابن الحاجب :

« العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين »  
« متبوعه أحد الحروف العشرة ، وستأتي ، نحو : قام زيد »  
« وعمره » ؛

[ قال الرضى :

قوله : « مقصود بالنسبة » ، يخرج الوصف ، وعطف البيان والتأكيد ، على ما قال <sup>١</sup> ،  
لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ، وذلك لأنك تبين بالوصف ، المتبوع بذكر معنى  
فيه ، وتوضح بعطف البيان ، المتبوع بذكر أشهر اسميه ، ولا شك أنك إذا بينت شيئاً بشيء ،  
فالمقصود هو المبين والبيان فرعه ، وكذا ، إنما نجيء بالتأكيد : إنما لبيان أن المنسوب إليه  
مقدماً هو المنسوب إليه في الحقيقة ، لا غيره ، لم يقع فيه غلط ، ولا مجاز في نسبة الفعل  
إليه ، وإنما لبيان أن المذكور باق على عمومته ، غير خاص ؛

ويعني بالنسبة <sup>٢</sup> : نسبة الفعل إليه ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، ونسبة الاسم إليه إذا كان  
مضافاً ؛

قوله : « مع متبوعه » ، يخرج البديل ، لأنه هو المقصود ، عندهم ، دون متبوعه ،

---

(١) أي المصنف في شرحه على الكافية ،

(٢) أي في التعريف المذكور للعطف ،

وسندكر الكلام عليه في بابہ ونذكر أن عطف البيان هو البدل .

ويخرج بقوله : مع متبوعه ، العطف بلا ، ولكن ، وأم ، وإما ، وأو ، لأن المقصود بالنسبة معها : أحد الأمرين : من المعطوف والمعطوف عليه ؛

قوله : « يتوسط بينه » إلى آخره ، ليس من تمام الحدّ ، بل هو شرط عطف النسق ، ذكره بعد تمام حدّه ، قال : ولم أستغنر في الحدّ بقولي : تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، لأن الصفات يعطف بعضها على بعض ، كقوله :

إلى الملك القرم وابن الحمام وليث الكتبيّة في المزدحم<sup>١</sup> - ٧٤  
وقوله :

٣٤٠ - يا عطف زبابة للحارث الـ صابح فالغانم فالآيب<sup>٢</sup>  
ويجوز أن يفترض على حدّه بمثل هذه الأوصاف ، فإنه يطلق عليها أنها معطوفة ، إلا أن يذمّي أنها في صورة العطف ، وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز ؛

[ العطف على الضمير ]

[ المرفوع والمجرور ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا عُطِفَ على المرفوع المتصل ، أكّد بمفصل ، مثل : »

---

(١) تقدم الاستشهاد بهذا البيت في باب المبتدأ والخبر من الجزء الأول  
(٢) البيت لشاعر جاهلي قيل اسمه : سلمة بن ذهل وقيل غير ذلك وكتبته ابن زبابة ، وزبابة اسم أمه ، وقيل اسم أبيه والحارث هو الحارث بن همام بن بني شيبان ، والمقصود من البيت التكمين من الحارث بذكر ما يزعمه نفسه من الشجاعة وأنه يفزو صباحاً فينضم لفرج سالم ، وكان قد هدد ابن زبابة لردّ عليه بهذا وبعد هذا البيت يقول ابن زبابة :

واثّ لو لاقيته خالياً لأب سبانا مع الغلاب

« ضربتُ أنا وزيد ، إلا أن يقع فصل ، فيجوز تركه مثل : »  
 « ضربتُ اليومَ وزيد ؛ وإذا عُطِفَ على المضمر المجزوء ، أعيد »  
 « الخافض ، مثل : مرت بك وزيد »

[ قال الرضي : ]

إنما أكد بالمنفصل في الأول ، لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله ، كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ، ومعنى من حيث إنه فاعل ، والفاعل كالجزء من الفعل ، فلو عطف عليه بلا تأكيد ، كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة ، فأكد أولاً بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل ، منفصل من حيث الحقيقة ، بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده ، فيحصل له نوع استقلال ؛

ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد الظاهر ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فكان يلزم ، إذن ، أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل ، وهو محال ؛

فإن كان الضمير منفصلاً نحو : ما ضربتُ إلا أنت وزيد ، لم يكن كالجزء لفظاً . وكذا إن كان متصلاً منصوباً ، نحو : ضربتكُ وزيداً ، لم يكن كالجزء معنى ؛ ويجوز تأكيد المتصل المرفوع ، لا لفرض العطف ، نحو : ضربتُ أنت ، وضربتُ أنا ؛

قوله : « إلا أن يقع فصل فيجوز تركه » ، سواء كان الفصل قبل حرف العطف ، كقوله :

٣٤١ - فليست بنازل إلا ألمت برحلي أو خيالتي الكلوب<sup>١</sup>  
 أو بعده ، كقوله تعالى : « ما أشركنا ولا آباؤنا<sup>٢</sup> » ، فإن المعطوف هو آباؤنا ، و « لا » زائدة ، لتأكيد النفي ؛

(١) هذا أحد أبيات وردت في ديوان الحماسة غير منسوبة ومنها البيت المشهور :

فقد جعلت قلوب بني زياد من الأكوام مرتعها قريب

(٢) من الآية ١٤٨ سورة الأنعام ،

... ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل ، كقوله تعالى : « فَنَكَّبُوا فِيهَا هُم وَالْفَاوُونَ »<sup>١</sup> ،  
و : « ما عبثنا من دونه من شيء نحن ولا آبائنا »<sup>٢</sup> ، وقد لا يؤكد<sup>٣</sup> ، والأمران متساويان .  
فلذا قال : ويجوز تركه ، وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يعني عمّا هو الواجب ،  
ليجذف طلباً للاختصار ، نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، و :  
الحافظو عورة المشيرة<sup>٤</sup> ... ٢٨٩

بالتعجب ، وكيف لا يعني عما ليس بواجب بل هو الأولى ، وذلك أن مذهب البصريين أن  
المتصل بالمتصل هو أولى ، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل ، لكن على قبح ، لا أنهم  
يعتبرون أن يجوز أن يرتكب ،

والمتكلمون يجوزون العطف المذكور بلا تأكيد ولا فصل من غير استقبح ،

بأنه إذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض ، إنما لزم ذلك ، لأن  
اتصال المضمر المجرور بجارّه ، أشد من اتصال الفاعل المتصل ، لأن الفاعل إن لم يكن  
ضميراً متصلاً جاز انفصاله ، والمجرور لا يتفصل من جارّه سواء كان ضميراً أو ظاهراً ،  
فكرة العطف عليه ، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، فن كم ، لم يمز ،  
إذا عطف المضمر على المجرور ، إلا إعادة الجار أيضاً ، نحو : مررت بزيد وبك ،  
والمال بين زيد وبينك ، وليس للمجرور ضمير منفصل ، كما يجيء في المضمرات ،  
حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه ، كما عمّل في المرفوع المتصل ، فلم يبق إلا إعادة  
العامل الأول ، سواء كان اسماً ، نحو : المال بيني وبين زيد ، أو حرفاً نحو : مررت بك  
وبزيد ؛

ولا يُعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يُشكَّ أنه لم يُجلب<sup>٥</sup> إلا لهذا الغرض ، وأنه لا معنى

(١) الآية ٩٤ سورة الشعراء ،

(٢) الآية ٣٥ سورة النحل ،

(٣) أشرنا غير مرة إلى ضعف هذا التصير ،

(٤) الشاهد المتقدم وبقيته : لا يأتيهم من وراءها وكف ؛

(٥) يعني أنه لا يعاد الخافض إلا في حالة التأكيد من أن الغرض من اجتلابه هو تصحيح العطف فقط

وأنه غير مفيد لمعنى جديد ؛

له ، كما في قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان : بين بالنسبة إلى زيد وحده ، وبين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده ، لأن البيئية أمر يقتضي طرفين ، فعلمنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط ؛ فإن ألبس ، نحو : جاءني غلامك و غلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما ، لم يحز ، بلى ، يجوز ، إذا قامت قرينة دالة على المقصود ؛

فإن قلت : فما تقول بعد إعادة الخافض ؟ أقول : الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ، أم تقول : المجرور عطف على المجرور ؟

قلت : النظر المستقيم يقتضي أن القول بالثاني أولى ، وذلك لأن القول به في نحو : المال بيني وبينك ، متعين ، إذ لا معنى للمضاف الثاني ، كما مر ، فلا يمكن عطف المضاف على المضاف للمعاد المعنى ؛

وفي نحو : مررت بك وبزيد ، وإن أمكن أن يكون للباء الثانية فيه معنى ، إذ لا تقتضي الباء الأولى من حيث المعنى ، اسمين ينجران بها ، كما اقتضى معنى « بين » ذلك ، إذ يمكن أن يكون استؤنف معنى الجار والمجرور ، فيكون بسبب الاستئناف ، للباء الثانية معنى ، ولا يمكن ذلك في « بين » الثانية ؛ إلا أننا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلبت له « بين » الثانية ، بعينه ، وجب الحكم بكون المجرور عطفاً على المجرور ههنا ، كما في مسألة « بين » ؛

فإذا تقرر هذا قلنا أن نقول : المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجروراً به قبل تكرره ، أعني العامل الأول ، لأن وجود الثاني لأمر لفظي ، وهو من حيث المعنى كالعدم ، كما قال سيبويه في نحو : لا أبا لزيد ، إن جرّه بالإضافة ، لا باللام الظاهرة ؛ والأولى أن نحيل جرّه على العامل المتكرر ، إذ ليس بأقل من الحروف الزائدة ، نحو : كفى يزيد ، فإنها لا تلتقي مع زيادتها ؛

(١) لا يخفى هذا مع ما استظهره وأقام الدليل عليه من أن المجرور معطوف على المجرور ، وربما كان قصده هنا راجعاً إلى المثال الذي قال عن رأي سيبويه فيه إن جرّه بالإضافة لا باللام ؛

وهذا الذي ذكرنا أعني لزوم إعادة الجأز في حال السعة والاختيار : مذهب البصريين ، ويجوز عندهم تركها<sup>١</sup> اضطراراً ، كقوله :

٣٤٢ - فاليوم قُربت تهجوناً وتشتمناً فاذهب فابك والأيام من عجب<sup>٢</sup>  
وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستلدين بالأشعار ، ولا دليل فيها ، إذ  
الضرورة حاملة عليه ، ولا خلاف معها ، ويقول تعالى : « تساءلون به والأرحام<sup>٣</sup> » ، بالجر ،  
في قراءة حمزة<sup>٤</sup> ؛

وأجيب بأن الباء مقدرة ، والجر بها ؛ وهو ضعيف ، لأن حرف الجر لا يعمل مقدراً  
في الاختيار إلا في نحو : الله لأفعلن<sup>٥</sup> ، وأيضاً لو ظهر الجأز فالعمل للأول ، كما ذكرنا ،  
ولا يجوز أن تكون الواو للقسم لأنه يكون ، إذن ، قسم السؤال ، لأن قبله : « واتقوا الله  
الذي تساءلون به » وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء<sup>٦</sup> .

والظاهر أن حمزة جَوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ، ولا نسلم تواتر  
القراءات<sup>٧</sup> ؛

ومذهب الجرمي<sup>٨</sup> وحده ، إلى جواز العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجأز ،  
بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو : مررت بك أنت وزيد ، قياساً على العطف  
على الضمير المتصل المرفوع ؛ وليس بشيء لأنه لم يُسمع ذلك ، مع أن تأكيد المجرور

(١) أي ترك الإعادة ؛

(٢) قُربت أي أُخِلت وشرعت ، ولم ينسب البيت إلى كاتل مع كثرة في كتب النحو ، وقال البهزادي انه من

أبيات سيويه التي جَولَ قالوها ؛

(٣) من الآية الأولى في سورة النساء ،

(٤) حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة وتقدم ذكره ،

(٥) ينسب في باب القسم آخر الكتاب ، وتقدم للرعي حديث عنه في آخر باب الاستثناء من هذا الجزء ؛

(٦) تنكر من الرعي هذا الظن في القراءات السبع وإنكار تواترها ، وتقدم له مثل ذلك في الفصل بين المضاف  
والمضاف إليه ؛

(٧) صالح بن إسحاق الجرمي عن تكرار ذكرهم في هذا الشرح ،



بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف ؛

فلان قيل <sup>١</sup> : كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو : جاموني كلهم ، والاببدال منه ، نحو : أعجبتني جمالك ، من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ، وجاز أيضاً ، أعجبتُ بك جمالك من غير إعادة الجار ، ولم يجر العطف في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل ، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار ؟

فالجواب أن التأكيد والبديل ليسا بأجنيين منفصلين عن متبوعهما ، لا لفظاً ولا معنى ، أمّا معنى فلأن البديل ، في الأغلب : إمّا كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه ، والتعلق قليل نادر ، والتأكيد حين المؤكّد ، وأمّا اللفظ فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يُنكر جرّي ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ، ومتصل به ، وأمّا عطف النسق فبمنفصل من متبوعه لفظاً بحرف العطف ومعنى من حيث إن المعطوف ، في الأغلب ، غير المعطوف عليه ، فأُنكر جرّي ما هو مستقل وكالأجنبي من متبوعه ، على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع ؛

فلان قلت : فهلاً طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد ، إذ كلها متصلة بمتبوعاتها كما قلت ، ولمَ أفردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل ، أولاً بالمنفصل ، قبل التأكيد ؛

قلت : ذلك لعله أخرى ، وذلك لأن النفس والعين كثيراً ما يليان العامل ويقعان غير تأكيد ، نحو : طابت نفسُ فلان ، ولقيتُ عينه ، فلو لم نؤكد معهما أولاً بالمنفصل ، لالتبس الفاعل إذا كان غائباً أو غائبة بالتأكيد نحو : زيد جاءني نفسه ، وهند جاءتني نفسها ، ثم طُرد الحكم في البوأي ، مع أن ضايرها بارزة ، نحو : ضربتني أنت نفسك ، وإن لم يلتبس ؛

---

(١) هذه المناقشة راجعة إلى الأمرين السابقين في العطف على الضمير مرفوعاً ومجروراً ؛

وأما كل ، وأجمع ، فلا يلتصان بالفاعل<sup>١</sup> في نحو : الكتاب قرئ كله ، لأن  
 « كلا » لا يلي العوامل الظاهرة أصلاً فلا تقول<sup>٢</sup> : جاءني كلکم ، ولا قتلْتُ كلکم ،  
 ولا مررت بکلکم ، بلى ، قد استعمل مبتدأ ، لا غير ، إمّا لأن العامل معنوي ، كما هو  
 مذهب الجمهور ، أو لأن مرتبته التأخر ، أعني خبر المبتدأ ، كما اخترنا في أول الكتاب ؛  
 وهذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقديم تأكيد مؤكدهما بالمنفصل ،  
 بأنهم كرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل ، قال : لأن النفس تستعمل غير تأكيد  
 ونفـي « كل » لا يستعمل إلا تأكيداً ؛ وهذه العلة تبطل عليه في قولهم : مررت بك  
 نفسك ، فالأولى ما قدمناه ؛

### [ المعطوف في حكم المعطوف عليه ] [ معنى ذلك وأثره ]

[ قال ابن الحاجب :

« والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، ومن ثم لم يجز في ما زيد  
 » بقائم أو قائماً ولا ذاهبٌ عمرو إلا الرفع ، وإنما جاز : الذي  
 » يطهر فيغضب زيد : الدباب ، لأنها فاء السببية »

[ قال الرضي :

لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه : أن كل حكم يثبت للمعطوف  
 عليه مطلقاً ، يجب ثبوت مثله للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس ؛

(١) يكثر من الرضي التعبير عن نائب الفاعل بالفاعل ، وهو سائل لأنه قائم مقامه أو أنه يريد المسند إليه مع الفعل ؛  
 (٢) مع هذا التصريح من الرضي يقع منه استعمال كل تالية للعوامل اللفظية ، وأشرنا إلى ذلك كثيراً عند ورود  
 مثل ذلك منه ؛

بل المراد : أن كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله ، لا بالنظر إلى نفسه ، يجب ثبوته للمعطوف ، كما إذا لزم في المعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد إليه<sup>١</sup> لكونه صلة له ، لزم مثله في المعطوف ، وكما إذا اقتضى ما قبله كونه نكرة ، كـ «مجرور رب» ، أو المجرور «بكم» ، وجب كون المعطوف كذلك ، فلذا ضُتِفَ :

الواهب المائة الهجان وعندها<sup>٢</sup> ... - ٢٨٥

وتقول في : رب شاة وسخلتها : إن المعطوف نكرة ، كما يجيء في باب المضممرات ؛ وكان يجب على الأصل المتقدم ألا يجوز نحو قوله :

علفتها تبناً وماءً بارداً<sup>٣</sup> - ١٧١

وقوله :

٣٤٣ - يا ليت زوجك قد خدا متقلداً سيفاً ورمحاً<sup>٤</sup> ، لكنه إنما جاز لأن المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لمعامل مقدر معطوف على العامل الأول ، حذف اعتماداً على فهم المراد ، أي : علفتها تبناً وسقيتها ماءً بارداً ، ومتقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً ،

وكذا وجب ، بناءً على الأصل المتقدم<sup>٥</sup> ، ألا يجوز : يا زيد والحارث لوجوب

(١) أي إلى المتقدم على المعطوف عليه ،

(٢) تقدم هذا الشاهد كاملاً في باب الإضافة من هذا الجزء ،

(٣) هذا شطر ورد صندراً وصحيراً وتقدم ذكره في باب المفعول معه من الجزء الأول ص ٢٠٥

(٤) لعبد الله بن الزهري ، كما قال الأخفش وقد ورد في عدد من كتب اللغة والنحو ، ورواه صاحب الانصاف :

يا ليت يهلك في الوهي ، وصحة الرواية ما أثبتناه هنا ، وله تأويل آخر غير ما ذكره الرضي وهو أن يكون قد ضمن « متقلداً » معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه معاً كأن يكون التقدير مثلاً : يا ليت زوجك حاملاً سيفاً ورمحاً ؛

(٥) وهو أن المعطوف في حكم المعطوف عليه بالتضير الذي ذكره ،

يُجرّد المعطوف عليه من اللام . بالنظر إلى « يا » . لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ، ولم يمتعما حال كون اللام في المعطوف ، جاز ، كما في : يا أيها الرجل ، وإن وُجِبَ للمعطوف عليه حكم بالنظر إلى نفسه وإلى غيره معاً ، وُجِبَ مثله للمعطوف ، إن كان في نفسه مثل المعطوف عليه ، فلذا ، وُجِبَ بناء المعطوف في : يا زيد وعمر ، لأن ضم المنادى بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً معرفة ،

وكان يجب بناء المعطوف ، على هذا الأصل في : لا رجل وامرأة ، كما في النداء ، لكن العلة قد تقدمت<sup>١</sup> في المنصوب بلاء التثنية<sup>٢</sup> ،

وإن لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وُجِبَ في المعطوف عليه . فلذا لم يُضْمَرِ المعطوف في : يا زيد وعبد الله . لأن ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط ، بل لذلك ولكونه مفرداً معرفة . كما قلنا ،

وكذا لم ينصب المعطوف في : لا رجل ولا زيد عندي . لأن نصب اسم « لا » ، بالنظر إلى « لا » وإلى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له ، لا بالنظر إلى « لا » وحدها . فنقول<sup>٣</sup> :

يموز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو : زيد أحمر ورجل شجاع ، وذلك لأن الضمير في المشتق الواقع خبراً . لم يجب لكونه خبراً فقط ، إذ خبر المبتدأ يتجرّد أيضاً عن الضمير إذا كان جامداً . بل بالنظر إلى نفسه أيضاً وهو كونه مشتقاً . إذ الخبر المشتق لا يذم من ضمير فيه أو في معموله ،

فالمقصود<sup>٤</sup> : أن المعطوف يجب أن يكون بحيث لو حُذِفَ المعطوف عليه . جاز قيامه مقامه ،

(١) انظر في هذا الجزء . ص ١٧٣

(٢) يتّأ في غير موضع وجه تعبير الرضي بلاء التثنية من جهة وجود الهزة في « لا » ومعنى كونها للتثنية .

(٣) نرفع آخر على الأصل الذي أثبت وبين معناه .

(٤) هذه خلاصة أحيرة لمنى أن المعطوف في حكم المعطوف عليه .

قوله : « ومن ثم لم يميز في ما زيد بقائم أو قائماً ، ولا ذاهب عمرو إلا الرفع » ، وذلك لأنه لما وجب لقولك : بقائم ، أو : قائماً ، الضمير لكونه خبراً مع كونه مشتقاً ، وجب أن يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه ، وهو قولك : ولا ذاهب عمرو ، لأن الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه خبراً وإلى كونه مشتقاً ، والمعطوف مشتق مثله ، ولا ضمير في : ذاهب عمرو ، بالجر ، ولا في : ذاهباً عمرو ؛

فإن قلت : فجوز : ولا ذاهباً عمرو ، على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، قلت : ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب ، لأن الاسم في الأول مقدم على الخبر ، فجاز عمل « ما » فيهما ، بخلاف الثاني ، فصار في عطف الجملة على الجملة ، مثل : لا كلام رجل ، ولا زيدٌ عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في « ذاهب » على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ، إذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر ، لما تقدم من عدم الضمير ؛ وقد ذكرنا وجوه هذه المسألة مستوفاةً قبل<sup>١</sup> ، فليُرجع إليه ؛

وإنما جاز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، وإن لم يكن في « قاعدين » ، ضمير راجع إلى الموصوف ، حملاً على المعنى<sup>٢</sup> ، لأن المعنى : لا قاعد أبواه ، فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير ، وذلك لأن الضمير المستكن المتني في « قاعدين » راجع إلى المضاف مع المضاف إليه ، أعني « أبواه » ، والمضاف إليه ضمير راجع إلى الموصوف ؛ وكذا قولك : برجلٍ حسنَةٍ جاريتُهُ لا قبيحة ، لأنه بتقدير : لا قبيحة جاريتُهُ ؛

قوله : « وإنما جاز : الذي يطير فيغضب زيد : الذباب » جواب عن سؤال مقدّر ، وهو أن يقال : أنك إذا أخبرت<sup>٣</sup> عن الذباب في قولك : يطير الذباب فيغضب زيد ، تقول : الذي يطير فيغضب زيد : الذباب ، فقولك : يغضب زيد ، عطف على يطير ، الذي هو صلة ، فوجب أن يكون فيه ضمير ، كما في المعطوف عليه ، وهو خالٍ

(١) في باب إسمال ما عمل ليس ، من هذا الجزء

(٢) حلة لجواز الصورة المذكورة ،

(٣) المراد : الاخبار الذي يقصد به التثمين أو التدريب ، وسيأتي تفصيله في باب الموصول

بمنه فوجب ألا يجوز ،

بـتـ وأجـابـ أن هذه الفاء للسببية لا للعطف المجرد ، وكلامنا في المعطوف ، هذا الذي قاله المصنف ، والذي يقوى عندي : أن الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ ، والصفة ، والمفعلة ، إذا عطف عليها جملة أخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى ، يكون مضمونها بعد مضمون الأولى ، متراعياً ، أو ، لا ، أو بنير ذلك ، جاز مجرّد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط ، اكتفاء بما في أختها التي هي قرينتها وكجزئها ، سواء كان مضمون الأولى سبباً لمضمون الثانية ، كما في مسألة الذهاب ، أو ، لا ، كما تقول مخبراً<sup>٢</sup> عن زيد ، في : جاءني زيد فغربت الشمس : الذي جاء فغربت الشمس : زيد ، لأن المعنى : الذي يعقب مجيء غروب الشمس : زيد ، وتقول مخبراً عن الشمس : التي جاء زيد فغربت : الشمس ، فكأن مجيء زيد سبباً لغروب الشمس ،

وكذا يجوز مع « ثم » إذ مضمون معطوفها بعد مضمون الأولى وإن كان متراعياً ، نقول : الذي جاء ثم غربت الشمس : زيد ، إذ المعنى : الذي تراخى عن مجيء غروب الشمس : زيد ، وكذا ، التي جاء زيد ثم غربت : الشمس ،

وكذا نقول في خبر المبتدأ : زيد قام فغربت الشمس ، وزيد غربت الشمس فقام ، لا منع من جميع هذا ، وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير . انما ظاهراً نحو : زيد ضربته وحمراً ، أو تعطف ضميراً على بعض أجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو : زيد ضربت حمراً وأباه ، وإنما جاز ذلك لأن في أجزاء الجملة المذكورة ضميراً ، لأن ذلك المفرد المعطوف صار من جملة أجزائها بسبب العطف ، إذ لا يستقل المفرد ، فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم ، وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة ، لتعقب مضمونها مضمونها ، صارت كأحد أجزائها ، فاكفى بالضمير في إحداهما ،

(١) أي المصنف ، يعني أنه يقوله : وإنما جاز .. الخ أجاب عن هذا السؤال المفسر الذي أورده الرعي ،

(٢) هذا وما يأتي بعده من الأمثلة مثل ما سبق ، من أن المراد بالأخبار النوع الذي يراد به الترتيب ،

وأما إن لم يكن للجملة تعلق معنوي بالمعطوف عليها ، نحو : الذي قام وقعدت هند : زيد ، لم يجوز <sup>١</sup> ، إلا أن يتعلق المضمون بالمضمون معنى فنقول : الذي قام وقعدت هند في تلك الحال : زيد ، والذي تزول الجبال ولا يزول : أنا ، والذي تقوم القيامة ولا ينتبه . أنت ، لأن الاقتران معلوم من قرينة الحال ، وإذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجوز ، لأن الواو لمطلق الجمع ، لا دلالة فيها على الاقتران وغيره ، كما كان في الفاء وثم ، تعلق معنوي بين المضمونين ؛

هذا ، وقولك : هند لقيت زيدا وإياها ، جائز اتفاقاً ، وفي المسألة إذا ذكرت مقام <sup>٢</sup> الواو : الفاء ، أو ثم ، أو « أو » خلاف ؛

فلا يميزها قوم ، لأن الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم وأو ، فيحتاج إلى تقدير فعل آخر للمعطوف ، فتبقى الجملة الأولى بلا ضمير عائد على المبتدأ ، بخلاف الواو ، لأنها للجمع فلا تحتاج إلى تقدير فعل ؛

وليس بشيء <sup>٣</sup> ، لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف ، كما تبين في حد التوابع ؛ ولو سلمنا أيضاً ، جازت على ما ذكرنا ، لأن للجملة الثانية مع الفاء وثم وأو ، تعلقاً معنوياً بالأولى ؛

وأما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو ، نحو : زيد أكرمت عمراً وأكرمت أباه ، فإن قصدت بالتكرير التأكيد ، جازت المسألة ، وإن قصدت الاستئناف ، امتنعت الأولى لخلو الجملة المخبرية <sup>٤</sup> عن الضمير ؛

(١) لم يجوز ، جواب قوله : وأما إن لم يكن ، فحقه الفاء وكان يمكن أن يقول : وإن لم يكن . . . لم يجوز ، ويقع ذلك كثيراً في كلامه ،

(٢) أي أقيمت مقام الواو ، فهو ضمير منطوق فيه إلى المعنى ، وتكرر مثله ،

(٣) رد على الرأي الذي ذكره ،

(٤) أي الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ ،

[ العطف ]

[ على عاملين مختلفين ]

[ تفصيل الكلام عليه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا عطف على عاملين لم يجوز ، خلافاً للقراء ، إلا في نحو :  
« في الدار زيد ، والحجرة عمرو ، خلافاً لسيبويه » »

[ قال الرضي : ]

معنى قولهم : العطف على عاملين : أن تعطف بحرف واحد ، معمولين ، مختلفين كانا في الأعراب كالمنصوب والرفوع ، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين ، على معمولي عاملين مختلفين ، نحو : إن زيدا ضربَ عمراً ، وبكراً خالداً ، وهذا عطف متلقي الأعراب على معمولي عاملين مختلفين ، وقولك إن زيدا ضربَ غلامه ، وبكراً أخوه ، عطف متلقي الأعراب ، ولا يعطف الممولان على عاملين ، بل على معموليهما ، فهذا القول منهم على حذف المضاف ،

وأما عطف معمولين ، متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد ، فلا بأس به ، نحون : ضربَ زيدَ عمراً ، وبكراً خالداً ، وظننتَ زيدا قائماً وعمراً قاعداً ، وأعلمَ زيدُ عمراً بكراً فاضلاً ، وبشرُ خالداً محمداً كريماً . وذلك لأن حرف العطف كالعامل . ولا يقوى حرف واحد أن يكون كالعاملين ، ويجوز أن يكون كعامل واحد يعمل عملين أو ثلاثة ، أو أكثر ،

واعلم أن الأخفش يميز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً ، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجزور . نحو : دخلَ زيدٌ إلى عمرو ، وبكراً خالداً ، فهذا لا يجوز إجماعاً منهم ، ممن جَوَزَ العطف على عاملين ، ومن لم يجوز ، أمّا عند مَنْ جَوَزَ للفصل

(١) الأحسن أن يقرأ ضربَ غلامه بالبناء للمجهول ، حتى لا يحتاج إلى تقدير المفعول ،



بين العاطف الذي هو كالجائر ، وبين المجرور ، وأما عند مَنْ لم يجوز ، فهذا وللعطف على عاملين ؛

وليس الأمر كما زعم المصنف من قوله : يميزه بعض الكوفيين ، فإن كلهم<sup>١</sup> أطبقوا على المتع بما ذكرنا ، لما ذكرنا ؛

فإن وَلِيَّ المجرور في المسألة المذكورة حرفُ العطف نحو : زيد في الدار ، والحجرة عمرو ، أجازاه الأَخفش ، على ما نقل عنه الجزولي<sup>٢</sup> وغيره ؛ لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجائر وبين المجرور ، ولا يجوز ؛ كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف ، فهذا جَوَزُ الأَخفش ؛ ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرو ؛

ومنع سبويه العطف على عاملين مطلقاً ، وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين ، فنحو قولهم : مررت إلى الفزو بجيش ، والحبج بركب ، لا يجوز إجماعاً ، أيّ اليمين أوليت حرفَ العطف ، إذ الآخر يبقى مفصولاً بينه وبين العاطف الذي هو كالجائر ، ولا يجوز ذلك ؛ سواء كان الفاصل ظرفاً نحو : مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ، أو غيره ، بل يجب أن تقول : وأمس بعمرو ؛

وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب ، فمختلف فيه ، منع منه الكسائي والقراء وأبو علي في السعة ، وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفاً ، بل يكون معمولاً من غير عطف ، لعامل المعطوف المرفوع ، أو المنصوب الذي بعده ، نحو : ضرب زيد ، وعمراً بكرٌ ، وجاءني زيد واليوم عمرو ؛ وقد فصل الشاعر بالظرف ، قال :

٣٤٤ - أنعرف أم لا رسم دار معطلاً من العام يفشاه ومن عام أولاً<sup>٣</sup>  
قطار وتارات خريق كأنها مضلة بو في رعيل تعجلاً ؛

(١) تقدم قريباً إنكار رضي لمثل هذا التعبير حيث قال ان لفظ كلهم لا يلي العرائل الظاهرة أصلاً ،

(٢) الجزولي : حسي أبو موسى تقدم ذكره في هذا الجزء والذي قبله ؛

(٣) قال البغدادي ان هذين البيتين لشاعر جاهلي اسمه القحيف العقيلي ، وقال إنهما من خمسة أبيات أوردتها ابن -

مما جعلنا كان الفاصل ، أيضاً ، معطوفاً على مثله ، لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب ،  
وفي عدم جوازه في المجرور ، نحو : جاءني أمس عمرو ، واليوم زيد ، وضرب زيد عمراً ،  
ويجوز خالداً ، ولا يجوز : مررت اليوم بزيد وأمس عمرو ، كما لا يجوز : مررت بزيد  
وأمس خالد ،

قال أبو علي : إنما قُبِحَ الفصل بين العاطف ، والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف ،  
لأن العاطف كالنائب عن العامل ، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل  
بين العامل ومعموله ،

وأيضاً : ذلك غيرهم في السعة ، لجواز الفصل بين الرفع والناصب ، ومعموليهما ،  
وامتناع ذلك بين الجاز والمجرور ،

ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف ، غير المجرور ، بالقسم ، نحو : قام زيد ،  
ثم : والله ، عمرو ، إذا لم يكن المعطوف جملة ، فلا تقول : ثم والله قعد عمرو ، لأنه  
تكون الجملة ، إذن ، جواباً للقسم فيلزمها حرف الجواب ، فلا يكون ما بعد القسم عطفاً  
على ما قبله ، بل الجملة القسمية ، إذن ، معطوفة على ما قبلها ،

ويجوز الفصل بالشرط ، أيضاً ، نحو : أكرم زيداً ، ثم ، إن أكرمتني ، عمراً ،  
وبالظن ، نحو : خرج محمد ، أو ، أظن ، عمرو ، بشرط ألا يكون العاطف الفاء أو  
الواو ، لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ، ولا « أم » لأن « أم »  
العاطفة أي المتصلة ، يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب ، كما يلي  
في حروف العطف ،

ولنرجع إلى العطف على عامين ، فنقول :

الاهرابي في آخر التوارد ثم قال : ليس بين هذين البيتين وبين الثلاثة الأخرى ارتباط ، فلذلك تركتها ،  
والقطار : المطر ، والغريق : الريح الباردة ، ومشقة بر ، يريد به الناقة التي فقدت ولدتها ، وقوله تسجلاً أي  
أسرع ، ولي البيت التضمين وهو أن قطار في البيت الثاني فاعل ينشأ في البيت الأول ،

الأخفش لا يمنع ، من صور المعطف على عاملين ، إلا ما كان فيه الفصل بين العاطف والمجرور ، لا غير ، كما ذكرنا ؛

وسيبيويه يمنعه مطلقاً ؛ والفراء ، كما نسب إليه ابن مالك ، يوافق سيبويه ويخالف الأخفش ، وهما ، أي سيبويه والفراء ، يضمران الجائر في كل صورة توهم المعطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم : ما كل سوداء ثمرة ، ولا بيضاء شحمة ، أي : ولا كل بيضاء ، وقوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة » ، أي : وللذين ، واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى : « واختلاف الليل والنهار » ، إلى قوله « آيات » ، وآيات<sup>١</sup> ، على القراءتين<sup>٢</sup> ، بأن « آيات » أحييت توكيداً للأولى لما طال الكلام وليس بمعطوف ؛ فذهب المتقدمين : الجواز مطلقاً ، كما هو مذهب الأخفش ، أو المنع مطلقاً إلا بإضمار الجائر ، كما هو مذهب سيبويه والفراء ؛

وأما المتأخرون ، فإن الأعلام الشتمري<sup>٣</sup> ، منع نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو ، مع تقديم المجرور إلى جانب العاطف ، قال : لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله ، قال : فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، جاز لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبر على المخبر عنهما ؛

قلت<sup>٤</sup> : يلزمه مجوز مثل قولنا : زيد خرج غلامه ، وعمرو أخوه ، و : إن زيداً خرج غلامه وبكراً أخوه ، لاستواء أول الكلام وآخره وهو لا يميزه ؛  
والمصنف جواز بالقيد الذي ذكره الأعلام ، أيضاً ، وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف

(١) الآية ٢٧ سورة يونس ؛

(٢) الآية ٥ سورة الجاثية ؛

(٣) النصب قراءة حمزة من القراء السبعة ، وبالقيم على قراءة الرفع ، وفي الآية قراءات أخرى ،

(٤) الأعلام الشتمري : أبو الصجاج يوسف بن سليمان من مدينة شتمرية بالأندلس ، لقب بالأعلام لانفتاح شفته العليا ، وهو نحوي أديب ، شرح شواهد كتاب سيبويه ؛

(٥) اعتراض من الرضي على الأعلام ،

عليه ، ويتأخر المنصوب أو المرفوع ، ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب ، نحو :  
 في الدار زيد ، والحجرة عمرو ، وان في الدار زيداً والحجرة عمراً ، لكن لا للعلة التي  
 ذكرها الأعلام ، بل قال : لأن الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على  
 عاملين ، هو المضموط بالمضابط المذكور فوجب أن يقتصر عليه ، ولا يقاس عليه غيره ،  
 إذ الجلف على عاملين مختلفين مطلقاً خلاف الأصل ، فإن اطرء في صورة معينة دون  
 غيرها لم يقس عليها ، فلم يلزم المصنف ما لزم الأعلام من تمييز الصورتين المذكورتين<sup>١</sup> ؛  
 لكن يبقى الإشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها ، وإذا كان  
 العطف على عاملين مختلفين مخالفاً للأصل ، فهلاً اعتذر بإضمار الخافض كما فعل سيبويه  
 والقراء ، حتى لا يكون تحكماً ؟

قوله : « خلافاً للقراء » يعني أن القراء يميزه مطلقاً ، وفي هذه الاحالة نظر<sup>٢</sup> على  
 ما قلنا ، قوله : « إلا في نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو » أي يجوز مطلقاً ويقاس  
 عليه إذا كان بالمضابط المذكور ، قوله : « خلافاً لسيبويه » ، أي : لا يجوز عنده مطلقاً ،  
 وإن كان بالمضابط المذكور ؟

### [ من أحكام العطف ]<sup>٣</sup>

ولنذكر بقية أحكام العطف ؛

فنها : أنه قد يحدث واو العطف مع معطوفه ، مع القرينة ، كما إذا قيل : من الذي اشترك  
 هو وزيد ، فقلت : اشترك عمرو ، أي : اشترك عمرو وزيد ، قال الله تعالى : « لا يستوي  
 منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل »<sup>٤</sup> ، الآية ، أي : لا يستوي من أنفق من قبل الفتح  
 ومن أنفق من بعده ، وكذا « أم » مع معطوفها كقولك لمن قال أنا أصلي ليلاً ونهاراً : أي

(١) اللتين احترض بهما على الأعلام ،

(٢) وجه النظر أن مذهب القراء مفيد بحالة معينة وكلام ابن الحاجب يلبس بجوازه مطلقاً ،

(٣) من استطرادات الرضي لاستكمال ما لم يعرض له ابن الحاجب ؛

(٤) الآية ١٠ سورة الحديد ،

الليل تصلي أكثر ؟ يعني : أم في النهار ؟

وقد تحلف الواو من دون المعطوف ، قال أبو علي في قوله تعالى : « ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت ' .. » ، أي : وقت ، وحكى أبو زيد <sup>٢</sup> : أكلت سمكاً لبناً نمراً ؛

وقد تحلف « أو » كما تقول لمن قال : آكل اللبن والسمك : كلّ سمكاً لبناً . أي : أو لبناً ، وذلك لقيام القرينة على أن المراد أحدهما ؛

وقد يحلف المعطوف عليه بعد « بلى » وأخواتها <sup>٣</sup> ، تقول لمن قال ، ما قام زيد ، بلى وعمرو ، أي بلى قام زيد وعمرو ، لأنها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت ، كما يجيء في بابها ؛

وكذا تقول : بلى فزيد ، وبلى ثم زيد ، وبلى أو زيد ، وبلى لا زيد ، لأن « بلى » للإيجاب بعد النفي فيكون التقدير : بلى قام عمرو لا زيد ؛

وتقول لمن قال ، ما قام بكر : نعم ، لكن زيد ، أي : نعم ما قام بكر لكن زيد أي لكن قام زيد ، لأن « نعم » مقررّة لما سبقها ، نفيّاً كان أو إثباتاً ، ولكن ، للاثبات بعد النفي في عطف المفرد ، كما يجيء في حروف المعطف ؛

وتقول لمن قال ما مات الناس : بلى حتى الأنبياء ، وتقول لمن قال ما قام زيد : بلى ، بل عمرو ، أو نعم ، بل عمرو ، أي : بلى قام زيد بل عمرو ، ونعم ، ما قام زيد بل عمرو ؛

ولا يحلف المعطوف عليه بعد حروف التصديق إذا كان العاطف « أم » و « إمّا » ، وذلك لأن « أم » المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق المضمرة ؛ و « إمّا » تقتضي سبق « إمّا » ،

(١) الآية ٩٢ سورة التوبة ،

(٢) أبو زيد الأنصاري صاحب التواضع وتقديم له ذكر في الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٣) المراد حروف الجواب وسياقي تفصيل الكلام عليها والفرق بينها في الاستعمال ، في قسم الحروف ؛

أخرى كما يحس في حروف العطف ؛

« أم مَنْ هو قانت آناه الليل .. »  
أي : أم مَنْ هو قانت ؛

يجوز تقديم المعطوف بالواو ، والقاء ، وثم ، وأو ، ولا ، في ضرورة الشعر على  
عمرأ ، زيدا ، بشرط : ألا يتقدم المعطوف على العامل ، فلا يجوز : وزيد قام  
مررت وزيد بعمر ، وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف  
على متبوعه وعلى متبوعه أي العامل في متبوعه ، فلا يقال : والأسد إِيَّاكَ ، لأنه  
يكون ، إذن ، متقدماً على العامل ؟

وكذا ، لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله بهامله ، فلا يقال : وزيد ضربت  
أنت ، بالعطف على التاء ؛

ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر ، دخله حرف ناسخ ، أو ،  
لا ، فلا يجوز : أن وعمرأ زيدا قائمان وما ، وزيد ، عمرو قائمين ، لضعف الحرفين  
فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف ، وكذا لا تقول : أمّا وعمرو زيد فنطلقان ، والذي  
وأبو زيد صاربان : أنا ، وهل وزيد عمرو قائمان ، وكيف وعمرو زيد قائمان ، لأنه  
يتقدم على العامل أيضاً ، وهو إمّا الابتداء ، أو الخبر ، على المذهبين ؛

فإذا تقدم الخبر نحو : قائمان وزيد عمرو ، وكيف وزيد عمرو ، جاز اضطراباً ،  
لتأخره عن العامل ، على المذهبين ؛

(١) الآية ٩ سورة الزمر ،

(٢) لفظ زيدا مرتبط بكل الأمثلة التي قبله على أنه مفعول ضربت في كل منها

(٣) أي حرف العطف

(٤) أي المعطوف

ويشترط ، أيضاً ، في تقديم المعطوف اضطراباً ، ألا يكون المعطوف عليه مقروناً بالآء ، أو معناها ، فلا تقول : ما جاءني وزيدٌ إلا عمرو ، ولا : إنما جاءني وزيد عمرو ، وذلك لما تقدم في باب الفاعل ، أن ما بعد « إلا » في حيزٍ غير حيزٍ ما قبلها ، لتخالفهما نغياً وإثباتاً ، كما مرَّ في باب الفاعل ،<sup>١</sup> فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيزٍ ما بعدها ، ومنها<sup>٢</sup> ، أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو ، أو « حتى » مع المعطوف عليه ، يطابقهما مطلقاً ، نحو : زيد وعمرو جاءاني ، ومات الناس حتى الأنبياء ، وقنوا ، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ؛

وأما قوله تعالى : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها »<sup>٣</sup> فالمنى : ولا ينفقون الكنوز ، لدلالة يكتزون على الكنوز ؛

وقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه »<sup>٤</sup> ، أي يرضوا أحدهما ، لأن إرضاء أحدهما إرضاء للآخر ؛

ويجوز : زيد وعمرو قام ، على حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني وكذا يجوز : زيد قام وعمرو ، على حذف الخبر من الثاني اكتفاءً بخبر الأول ، أي : وعمرو كذلك ، وفي الموضعين : ليس المبتدأ وحده عطفاً على المبتدأ ، إذ لو كان كذلك لقلت : قاما ؛

وأما إلقاء وثم ، فإن كان الضمير في الخبر ، عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ، ففي مطابقتها لهما خلافاً ، قال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما ، إما من الأول نحو : زيد فعمرو قام ، وزيد ثم عمرو قام ، أي : زيد قام ، فعمرو قام ، وإما من الثاني نحو : زيد قام فعمرو ، أي فعمرو قام ، أو : فعمرو كذلك ، قالوا<sup>٥</sup> : ولا يجوز

(١) انظر ص ١٩١ من الجزء الأول ،

(٢) أي من أحكام المطف التي استطرد إلى ذكرها ،

(٣) الآية ٣٤ سورة التوبة ،

(٤) الآية ٦٢ سورة التوبة أيضاً ،

(٥) أي أصحاب هذا الرأي المعبر عنهم بقوله : قال بعضهم ، ومقابله : قوله وأجازاه الباقون ؛

المطابقة ، لأن تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار ، وأجاز الباقون مطابقة الضميرين ، وهو الحق ، نحو : زيد ثم عمرو قاما ، إذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انطباق الترتيب ، فتنقض الفاء ولم ، إذ قد يقال : قام الرجلان مع ترتيب قيامهما ، والأخبار والإختلاف في هذا سواء ، فقاما ، وقام الرجلان ، مثلاً في احتمال اجتماع القيامين ، والوجه الثاني : بطلان

وإن لم يكن الضمير في الخبر المذكور ، وجبت المطابقة اتفاقاً ، نحو : جاءني زيد فعمرو ، فقلت لهما .. ، وجاءني زيد ثم بكر ، وهما صديقا ،

وأما «أو» ، و«لكن» ، و«بل» و«أم» ، و«أو» ، و«إما» ، فمطابقة الضمير معها ، وتركها موكولان إلى قصدك ، فإن قصدت أحدهما ، وذلك واجب في الاختيار من المخطوف بها مع المخطوف عليه مبتدئين : وجب المراد الضمير ، نحو : زيد لا عمرو جاءني ، وزيد بل عمرو قام ، وزيد أو عمرو أتاك ، وكذا تقول : زيد أو هند جازوني ، ولا تقول جاءني إذ المعنى : أحدهما جاءني ، والغلبة للتذكير ،

وتقول في غير الخبر : جاءني إما زيد وإما عمرو فأكرمته ، و : أزيداً ضربت أم عمرو فأكرمتها ، و : ما جاءني زيد لكن عمرو فأكرمته ،

وإن قصدت بالضمير كليهما ، وجبت المطابقة ، نحو : زيد لا عمرو جاءني مع أيّ دونهما ، و : زيد أو عمرو جاءني وقد جئتهما وأكرمتهما ،

وتقول في «أو» التي للإباحة : جالس الحسن أو ابن سيرين وباحته ويجوز : وباحتهما ، وكذا تقول : هذا إما جوهر أو عرض ، أو : وأما عرض ، ثم تقول : وهما محدثان ، قال الله تعالى : «إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما» ، وليس «أو» بمعنى الواو كما قاله بعضهم ، بل نقول : جواب الشرط محذوف ، والمعنى : إن يكن غنياً أو فقيراً فلا بأس فإن الله أولى بالغني والفقير معاً ؛



وإنما قال الله تعالى : « وإذا رأوا نجارة أو لهما انفضوا إليها »<sup>١</sup> ، بافراد الضمير ، مع أن الانفضاض كان إليهما معاً ، لأن الضمير راجع إلى الرؤية المدلول عليها بقوله : رأوا ؛

ولا يُستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو ، مع المعطوف عليه ، وإن كان المراد أحدهما ، لأنه ، لما استعمل « أو » كثيراً في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، صار كالواو ولهذا جاز قوله :

٣٤٥ - وكان سيان : ألا يسرحوا غنياً أو يسرحوه بها واغبرت السوح<sup>٢</sup> فقال ، مع سيان ، أو يسرحوه ، والحق<sup>٣</sup> . ويسرحوه ؛

وتقول : أزيداً ضربت أم عمراً ، وهما مستحقان للضرب ، و : ما جاءني زيد لكن عمرو ، أو : بل عمرو ، وقد دعوتهما ؛

ومنها<sup>٤</sup> : أنه يعطف الفعل على الاسم ، وبالعكس ، إذا كان في الاسم معنى الفعل ، قال الله تعالى : « فالتق الاصباح وجعل الليل سكناً »<sup>٥</sup> ، على قراءة عاصم<sup>٦</sup> ، أي قلن الاصباح ؛ وكذا قوله تعالى : « صافآت ويقبضن »<sup>٧</sup> ، أي : يصففن ويقبضن ، قال :

---

(١) الآية ١١ سورة الجمعة ؛

(٢) قال البغدادي إنه ملحق من يبين لأبي ذؤيب الحلبي من قصيدة ، وأصل البيتين :

وقال راميهم سيان سيركم وأن تقيموا به واغبرت السوح

وكان مظهر أن لا يسرحوا غنياً حيث استرادت مواضعهم وتريح

ثم قال : ولا شاهد فيه على هذه الرواية ،

(٣) يريد أن الأصل في مظهر المعطوف بالواو ، لأن « سيان » تقتضي اثنين

(٤) أي من الأحكام الخاصة بالمعطف ،

(٥) من الآية ٩٦ سورة الأنعام

(٦) عاصم بن أبي النجود وكتبته أبر بكر ، وهو أحد القراء السبعة ، كوفي ، مات سنة ١٢٨ هـ

(٧) من الآية ١٩ سورة الملك

٣٤٦ - بساط بعثيسا بغضب بـائر يقصد في أسوقها وجائلر<sup>١</sup>  
أي : ويحور ، ولا يحوز : مررت برجل طويل ويفرب ، على العطف ، إذ الاسم ليس  
في تقدير الفعل ؛

٣٤٧ - وبخطف الماضي على المضارع وبالعكس ، خلافاً لبعضهم ، قال تعالى : « والذين  
يسبحون بالكتاب وأقاموا الصلاة »<sup>٢</sup> ونحو : « إن الذين كفروا ويصدون »<sup>٣</sup> ، و :  
« أرسل الرياح فتثير سحاباً »<sup>٤</sup> ؛

٣٤٨ - بكذا يحوز : لم يقعد زيد ، ولا يقعد زيد غداً ، وبالعكس ،  
وكذا يحوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس ، إذا مجانسا بالتأويل ، نحو :  
زيد أبوه كريم ، وعالم إخوته ، لكن عطف الجملة على المفرد أولى من العكس ، لكونها  
لرهماً عليه في كونها ذات محل من الأعراب ، فالأولى كونها تابعة له في الأعراب ، فنحو :  
مررت برجل شريف وأبوه كريم ، أولى من نحو : برجل أبوه كريم وشريف ، ولا سيما  
إذا كانت الجملة والمفرد صفتين ، لأن تطابق الصفة والموصوف ، أكثر من تطابق المبتدأ  
والخبر ، والحال وصاحبها ؛ ألا ترى أن الأولين يتطابقان تعريفاً وتذكيراً ، دون البواقي ،  
فقولك : جئتك أخاف ، وراجياً ، وهند أبوها كريم وشريفة ، ليس في القبيح نحو :  
برجل أبوه كريم وشريف ؛

ويحوز عطف الاسمية على الفعلية ، وبالعكس ، قال ابن جني\* : وذلك بالواو ،  
دون الفاء وأخواتها ، لأصالة الواو في العطف ؛

- 
- (١) الغضب : السيف ، الأسواق جمع ساق ، ووجه الشاهد فيه بينه والشارح ، قال البخاري إن هذا البيت لم  
ينسبه أحد من استشهدوا به على كثرتهم ولم يذكر أحد منهم شيئاً يصل به ؛  
(٢) الآية ١٧٠ سورة الأعراف ،  
(٣) من الآية ٢٥ سورة الحج ،  
(٤) من الآية ٩ سورة فاطر ،  
(٥) الإمام أبو الفتح عثمان بن جني - العالم المشهور - أحد من نقل عنهم الرضي كثيراً في هذا الشرح ؛

واعلم<sup>١</sup> أنه يجوز المخالفة في الاعراب ، إذا حرف المراد ، نحو : مررت بزيد ، وعمر ، أي : وعمر كذا ، ولقيت زيدا وعمر ، أي : وعمر كذا ، قال :

٣٤٧ - وعص زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتاً أو مجلف<sup>٢</sup> المسحت : المذهب ، والمجلف : المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية ، فقوله : مجلف حملاً على المعنى ، إذ معنى لم يدع إلا مسحتاً : لم يبق من جوره<sup>٣</sup> إلا مسحت ، ويجوز أن يكون المعنى : أو هو مجلف ، و « أو » منقطعة<sup>٤</sup> ، أي : بل هو مجلف ، كما يجيء في حروف العطف ، أو يكون « مجلف » مصدرًا عطف على « عص » ، كما مر في قوله تعالى : « ومزقناهم كل ممزق »<sup>٥</sup> ،

---

(١) هذا حكم من أحكام العطف التي استورد إليها فكان حقه أن يقول : ومنها كما فعل فيما سبق ،  
(٢) من قصيدة للفرزدق وفي هذا البيت كلام كثير للعلماء لا يحلو من تكلف ، وفيه اختلاف في رواية البيت وقد  
شرح الرضي ألفاظه وبين بعض ما فيه من التأويل ،

(٣) أي من جود الزمان

(٤) أي للاضراب

(٥) من الآية ١٩ سورة سبأ ،



## [ التأكيد ]

### [ معناه والغرض منه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول » ؛

[ قال الرضى : ]

قوله : « يقرر » التقرير ههنا : أن يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتاً في المتبوع ، ويكون لفظ المتبوع يدل عليه ضريحاً ، كما كان معنى « نفسه » ثابتاً في قولك : جاءني زيد نفسه ، إذ يفهم من زيد : نفس زيد ؛

وكذا ، كان معنى الإحاطة الذي في « كلهم » مفهوماً من القوم في : جاءني القوم كلهم ، إذ لا بد أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ، ثم إن التأكيد يقرر ذلك الأمر ، أي يجعله مستقراً متحققاً بحيث لا يُظن به غيره ، فربّ لفظ دالّ وضعاً على معنى ، حقيقة فيه ، ظنّ المتكلم بالسامع أنه لم يحمله على مدلوله ، إمّا لغفله ، أو لظنه بالتكلم الغلط ، أو لظنه به التجويز ؛

فالغرض الذي وُضِعَ له التأكيد : أحد ثلاثة أشياء :

أحدها : أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه ، وثانيها : أن يدفع ظنه بالتكلم الغلط ، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين ، فلا بد أن يكرر اللفظ الذي ظنّ غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظنّ به الغلط فيه ، تكريراً لفظياً ، نحو : ضرب زيد زيد ، أو : ضرب

ضرب زيد ، ولا ينجع هنا التكرير المعنوي ، لأنك لو قلت : ضرب زيد نفسه ، فربما ظن بك السامع أنك أردت : ضرب عمرو ، فقلت : نفسه ، بناء على أن المذكور عمرو ، وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ، فقولك : نفسه ، لا ينفعك ؛

وربما يكرر غير المنسوب ، والمنسوب إليه <sup>١</sup> ، لظنك غفلة السامع عنه ، أو لدفع ظنه إلى المنسوب ، وذلك إما في الحرف ، نحو : أن زيداً قائم ، أو في الجملة نحو قوله تعالى : <sup>٢</sup> فإن مع العسر يسراً ، إن مع العسر يسراً <sup>٣</sup> ؛

ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف ، لأنه يقرر أمر المتبوع ولكن لا في النسبة والشمول ، ولا يضره ذلك <sup>٤</sup> لأنه في حد التأكيد الاسمي . والغرض الثالث : أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به مجزئاً ، وهو ثلاثة أنواع ؛

أحدها أن يظن به مجزئاً في ذكر المنسوب ، فربما تنسب الفعل إلى الشيء مجازاً وأنت تريد المبالغة ، لا أن عين ذلك الفعل منسوب إليه ، كما تقول : قُتِل زيد ، وأنت تريد : ضرب ضرباً شديداً ، أو تقول : هذا باطل ، وأنت تريد : غير كامل ، فيجب ، أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « أيما امرأة نكحت بغير إذن زوجها ، فنكاحها باطل باطل باطل » ؛

والثاني : أن يظن السامع به مجزئاً في ذكر المنسوب إليه المعين ، فربما نسب الفعل إلى الشيء ، والمزاد ما يتعلق بذلك المنسوب إليه ، كما تقول : قطع الأمير اللص ، أي قطع غلامه بأثره ، فيجب ، إذن ، إما تكرير لفظ المنسوب إليه ، نحو : ضرب زيد زيد ، أي ضرب هو ، لا من يقوم مقامه ، أو تكريره معنى ، وذلك بالنفس والعين ، ومتصرفاتهما لا غير ؛

(١) أي لا يفيد في دفع هذا الظن ،

(٢) أي الفعل والقائل ، أو المبتدأ والخبر

(٣) الآيات ٥ ، ٦ سورة ألم نرح

(٤) يعني لا يقدح في تحريمه للتأكيد ؛

(٥) يعني انقلبهما من الأفراد إلى التثنية والجمع ،

والثالث : أن يظن السامع به مجزأً ، لا في أصل النسبة ، بل في نسبة الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه ، مع أنه يريد النسبة إلى بعضها ، لأن العمومات المتخصصة كثيرة ، فيدفع هذا الوهم بذكر « كله » ، و : « أجمع » وأخواته ، و : « كلاهما » ، وثلاثتهم وأربعتهم ، ونحوها ؛

فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد ؛

قوله : « أمر المتبوع » ، أي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور إليه ، أو كونها شاملة عامة له ، فالتكرير لفظاً أو معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه منسوباً إليه الفعل ، وألفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع ، من انصافه بكون ما نسب إليه عاماً لأجزائه شاملاً ، وقوله : « في النسبة أو الشمول » ، بيان للأمر المراد به صفة المتبوع وشأنه ، كما يقال : شألك في العلو أعظم من أن يوصف ، وأمرى في الفقر ظاهر ، أي : في باب العلو ، وباب الفقر ؛

فالمنعنى يقرر أمر المتبوع في باب كونه منسوباً إليه ، وفي باب كون النسبة شاملة عامة لأفراده ؛

فعلی هذا ، يخرج عن حد التأكيد ، نحو قوله تعالى : « لا تتخذوا إلهين اثنين » ، إنما هو إله واحد <sup>١</sup> ، فإن « اثنين » و « واحد » ، وإن قررا وحققا أمر متبوعهما ، وهو الاثنينية والوحدة ، لكن لم يكن ذلك الأمر من باب كون المتبوع منسوباً إليه الاتحاد الذي في قوله تعالى : « لا تتخذوا » ، ولا من باب شمول الاتحاد للآخرين ؛ وكذا في قوله تعالى : نفخة واحدة <sup>٢</sup> ، فلفظ « واحدة » لم تقرر كون « نفخة » منسوباً إليها قوله : « نفخ » ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة ، إذ لا آحاد لها ؛

وقد أورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة ، فقال : إن لفظة « واحدة » تقرر الوحدة التي في « نفخة » فيجب أن تكون تأكيداً ؛ وأجاب بأن « نفخة » وإن دلت

(١) الآية ٥١ سورة النحل وتكررت

(٢) الآية ١٣ سورة الحاقة ، وتكررت ؛

على الوحدة: لكن ذلك دلالة تضمن لا مطابقة ، لأن مدلولها بالمطابقة : نفعٌ موصوف بالوحدة ، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمناً لا مطابقة ؛

ولفائل أن يقول<sup>١</sup> : المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول لمتبوع ، هو أمر ذلك المتبوع وشأنه ، سواء كان ذلك مطابقة أو تضمناً أو التزاماً ، وأيضاً : أجمعون ، في قولك : جاءني الرجال أجمعون ، يقرر مدلول الرجال تضمناً لا مطابقة ، ~~اللفظ~~ كونهم مجتمعين في المعنى بحيث لم يخرج منه أحد منهم : مدلول اللفظ<sup>٢</sup> من حيث كونه ~~مطلقاً~~ مبرهاً باللام المشار بها إلى رجال معينين ، لا مدلول أصل الكلمة أعني كونهم رجالاً ~~مطلقاً~~ ، وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم ؛

وسئل : جاءني الرجلان كلاهما ، لفظة « كلا » موضوعة للثنائية التي هي مدلول « الرجلان » ضمناً ، وهو مع ذلك تأكيد ؛

فإن قلت : بل معنى « كلاهما » في : جاءني الزيدان كلاهما : كلا الزيدين وكلا الزيدتين : هما الزيدان ، ففهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة ؛

قلت : هذا وهم ، لأن التأكيد هو : كلا ، المضاف ، ومعناه : الاثنان ، لا « هما »<sup>٣</sup> ، ~~التي~~ هو المضاف إليه الذي مدلوله مدلول الزيدتين فعني : كلا الزيدتين : اثناهما ، إلا أنه لم يستعمل لفظ « اثناهما » ، والاثنان ، مدلول لفظ الزيدتين تضمناً لا مطابقة ؛

واعلم أنهم إذا أرادوا الوحدة ، والاثنيّة والاجتماع ، لا باعتبار نسبة الفعل ، لم يضيفوا الألفاظ الدالة على هذه المعاني ، نحو : جاءني رجل واحد ، ورجلان اثنان ورجال جماعة ، ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول : رجال ثلاثة أو أربعة أو خمسة ، وعلى هذا القياس ؛

(١) هذه متأنفة لما أجاب به المصنف من الاعتراض ،

(٢) أي لفظ الرجال ؛

(٣) يعني لفظ « هما » في : كلاهما ،



أما إذا أرادوا الوحدة والائتنيّة والاجتماع باعتبار نسبة الفعل ، أضافوا ' الألفاظ الدالة على هذه المعاني ، إلا لفظ « جميع » ، فإن الأغلب فيه ، كما يبيح ، قطعه عن الإضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل ، وهذه الألفاظ باعتبار هذا المعنى على ضروب : فبعضها لم يبيح إلا منصوباً على الحال وهو « وحده » فقط ، تقول : جاءني زيد وحده ، أي لم يشاركه أحد في المجيء ، وبعضها لم يبيح إلا تابعاً على أنه تأكيد ، وهو « كلا » ، ومعناه : اثنان ، كما ذكرنا ، إلا أن « اثنان » لم يستعمل مضافاً في المشهور القصيص ، استغناء بكلاً ، ويستعمل العوام : بالزيدين اثنيهما ؛

وأجمعون ومتصرفاته مثل « كلا » ، لا يبيح إلا تابعة مضافة في التقدير ، على رأي الخليل ، وربما نصبت « جمعاء » و « جُمع » حالين . كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل جمع ، وهو قليل ، وقد يضاف أجمعون ، إضافة ظاهرة ، فيؤكد به لكن بياء زائدة ، نحو : جاءني القوم بأجمعهم<sup>٢</sup> ، ولا يقال : جاءني القوم أجمعهم ، بخلاف : « عينه » فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونها ، نحو : رأيته عينه وعينه ؛

وأما جميع ، فهو بمعنى « أجمعين » ، ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه ، إما مقطوعاً عن الإضافة ، حالاً ، كقوله تعالى : « عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً »<sup>٣</sup> ، أي بهم أجمعين ، وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء ، وإن أردت ذلك المعنى قل : يأتيهم بهم معاً ، بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد ، اجتمعوا في الإتيان أو افرقوا ، كأجمعين ، من حيث المعنى سواء ،

وإما مضافاً غير تأكيد تالياً للعوامل ، نحو : مررت بجميع القوم ، ورأيت جميعهم ؛ وإما مضافاً تأكيداً ، وهو أقل الثلاثة ، نحو : جاءني القوم جميعهم ؛

(١) يتكرر مثل هذا التعبير من الرضي وقد أشرنا إلى ذلك ، ولفظ « أضافوا » جواب قوله « أما » فحقه الفاء ، أو يقول فإذا أرادوا ؛

(٢) ورد فيه مع الباء : ضم الميم ؛

(٣) من الآية ٨٣ سورة يونس

فإنه لو لم يكن كذلك لاستعمل مرة تالفاً على التأكيد ، ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة فما فوقها ، كما  
 في قوله تعالى : وجاءني ثلاثهم ، وجاءني ثلاثهم ، ولا يؤكد بثلاثة  
 وأصل هذا الاستعمال أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن  
 تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو : جاءني رجال ثلاثة ؛

فإنه لو لم يكن كذلك لاستعمل مرة تالفاً على التأكيد ، ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة فما فوقها ، كما  
 في قوله تعالى : وجاءني ثلاثهم ، وجاءني ثلاثهم ، ولا يؤكد بثلاثة  
 وأصل هذا الاستعمال أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن  
 تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو : جاءني رجال ثلاثة ؛

فإنه لو لم يكن كذلك لاستعمل مرة تالفاً على التأكيد ، ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة فما فوقها ، كما  
 في قوله تعالى : وجاءني ثلاثهم ، وجاءني ثلاثهم ، ولا يؤكد بثلاثة  
 وأصل هذا الاستعمال أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن  
 تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو : جاءني رجال ثلاثة ؛

فإنه لو لم يكن كذلك لاستعمل مرة تالفاً على التأكيد ، ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة فما فوقها ، كما  
 في قوله تعالى : وجاءني ثلاثهم ، وجاءني ثلاثهم ، ولا يؤكد بثلاثة  
 وأصل هذا الاستعمال أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن  
 تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو : جاءني رجال ثلاثة ؛

فإنه لو لم يكن كذلك لاستعمل مرة تالفاً على التأكيد ، ومرة حالاً ، وذلك من الثلاثة فما فوقها ، كما  
 في قوله تعالى : وجاءني ثلاثهم ، وجاءني ثلاثهم ، ولا يؤكد بثلاثة  
 وأصل هذا الاستعمال أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد ، وإلا لم يكن  
 تأكيداً ، بخلاف الوصف في نحو : جاءني رجال ثلاثة ؛

أقول : إن كان معنى التقرير ما ذكرت ، وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل  
 عليه ، فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع ، نحو : جاءني العالم  
 زيد ، والفاضل عمرو ، إذ لا دلالة للعالم على زيد ، بل ، ربما دل بعض متبوعاته عليه ،  
 [ لكن لا بعينه ]<sup>١</sup> ، وذلك مع قلة الاشتراك نحو :

٣٤٨ - أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>٢</sup>

(١) انظر في هذا الجزء ، ص ٢١ .

(٢) جملة لكن لا بعينه زيادة جاءت في بعض النسخ وفي إثباتها توضيح للمعنى ،

(٣) سيأتي هذا الشاهد مشروفاً مشروحاً في كلام الرضي في باب البدل ،

إذا فرضنا أنه ليس هناك من سُمِّيَ بأيِّ حفص إلا اثنان أو ثلاثة ، وإن كان المراد بالتقرير :  
التوضيح ، فالوصف داخل أيضاً ، وإن كان شيئاً آخر فليس بواضح ، ويتبني صيانة  
الحدود عن مثل هذه الاحتمالات ؛

### [ أقسام التوكيد ]

#### [ الألفاظ المستعملة في المعنوي ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وهو لفظي ومعنوي » ، فاللفظي تكرير اللفظ الأول ، مثل «  
جاءني زيد زيد ، ويمر في الألفاظ كلها ، والمعنوي «  
بألفاظ محفوظة ، وهي : نفسه ، وحيته ، وكلاهما ، وكله «  
« وأجمع وأكثع وأبتع وأبضع » فالأولان بعثان باختلاف «  
« حينئذ هما وضميرهما ، تقول : نفسه نفسها ، أنفسهما «  
« أنفسهم ، أنفسهن والثاني ، للمثنى : كلاهما . كـتـاهاهما «  
« والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في : كله ، وكلها «  
« وكلهم ، وكلهن » ، والصيغ في البوأي : أجمع ، جمعاء «  
« أجمعون ، جُمع » ؛

[ قال الرضي : ]

اعلم أن التأكيد ، إما لتقرير شمول النسبة ، وهو بأن يكرر من حيث المعنى ، ما فهم  
من المتبوع تضمناً لا مطابقة ، وذلك ، بكلاً ، وكل ، وأجمع ، وثلاثتهم وأربعتهم ،  
ونحو ذلك ؛

وإما لتقرير أصل النسبة ، وهو إما بتكرير لفظ الأول ، أو بتكرير ما دل عليه المتبوع  
مطابقة ، وذلك بالنفس والعين ، وما يتصرف منهما ؛

والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ كلها ، أسماء كانت ، أو أفعالاً ، أو حروفاً ،  
مفردة كانت أو جملاً ، أو غير ذلك ؛

والمكرر إما مستقل أو غير مستقل ، والمستقل : ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه ،  
وغيره المحتقل : ما لا يجوز فيه ذلك ، كالضمير المتصل وكل حرف ، إلا التي تؤدي  
معنى الجملة وتحلف معها الجملة في الغالب ، وهي : لا ، ونعم ، وبلى ، فإن جميعها  
يصح الوقف عليها مع الابتداء بها ؛

فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ، ولام الابتداء ، أو كان  
مفعلاً يوجب اتصاله بأول نوع<sup>١</sup> من الكلم ، كحروف الجر لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها ،  
أو بآخر نوع منها ، كالضمانر المتصلة ، فإنه لا يكرر وحده إلا في ضرورة الشعر ، نحو  
قوله :

فلا والله لا يُلغى لـابي ولا لـلـما بهم أبداً دواء<sup>٢</sup> - ١٣٠  
وقوله :

#### وصاليات ككما يؤتقين<sup>٣</sup> - ١٣١

والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور ؛ بل يكرر مع حماده نحو :  
مرت بك بك ، وانك انك ، وضربت ضربت ؛

وإن كان العماد في الأول معمولاً ظاهراً ، فالمختار : حمد الثاني بضميره ، لا بظاهره ،  
كقولك : زيد قائم في الدار فيها ؛

وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال ، جاز تكريره وحده ،  
نحو : إن إن زيدا قائم ، والأحسن الفصل بينهما نحو : إن في الدار ان زيدا قائم ، وليت  
بكرراً لئنه قائم ، ويجوز حمده بظاهر ، أيضاً ؛

وقد جُوزوا في تكرير الضمير المتصل وجهاً آخر غير تكرير العماد وهو أن تكرر

(١) يعني يكون من الألفاظ التي تتصل بأوائل بعض الكلمات أو بأواخرها ؛

(٢) تقدم ذكر هذا البيت في باب النداء حيث ذكر هناك استطراداً ،

(٣) وكذلك هذا الشطر ، تقدم في الموضع السابق ، من الجزء الأول

منفصلاً ، فتقول في المرفوع : ضربت أنت ، وهو من باب تكرير اللفظ ، وإن كان الثاني مخالفاً للأول لفظاً ، إذ الضرورة داعية إلى المخالفة ، لأنه لا يجوز تكريره متصلاً بلا عماد ،  
لئلا يصير المتصل غير متصل ؛

وتقول في المجرور : مررت بك أنت ومررت به هو ، لأنه لا ضمير للمجرور .  
منفصل حتى يؤكد به ، فاستعير له المرفوع ؛

وأما المنصوب المتصل فأصله : ألا يؤكد إلا بالمنصوب المتفعل ، إذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال : رأيتك إياك ، ورأيت به إياه ، لكنهم كما أجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل ، نحو : رأيتك أنت ورأيت به هو ، فالمرفوع المنفصل يقع تأكيداً لفظياً لأي متصل كان ، مرفوعاً أو منصوباً ، أو مجروراً ، وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل . لقوته وأصالته ، إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور ،  
فُتَصَرَّف فيه أكثر ؛

ومن ثم لم يقع الفصل ١ ، إلا بصيغة المرفوع المنفصل ، كما يجيء في باب الضمائر ؛  
ولولا هذا النظر ، لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل ، لما بين  
الجر والنصب من الأخوة ، كما مر في باب المثني وجمعي التصحيح ٢ ، وباب ما لا يتصرف ٣  
وقال النحاة : إن المنفصل في نحو : ضربتك أنت : تأكيد ، وفي : ضربتك إياك  
بدل ، وهذا عجيب ، فإن المعنيين واحد ، وهو تكرير الأول معناه فيجب أن يكون  
كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين ، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد  
كل منهما ؛

وقال الزمخشري في : مررت بك بك ٤ : إن الثاني بدل ، وهذا أعجب من الأول ،

(١) المراد ما يسموه ضمير الفصل ،

(٢) يعني في الكلام على أوجه إعرابها ص ٨٣ ج ١

(٣) ص ١٠٠ ج ١

(٤) شرح ابن عيسى على الفصل ج ٣ ص ٦٩ ،

إذ لم يزد في التكرير لفظاً ومعنى ، فهو تأكيد لا بَدَل ، وهذا مثل قوله في باب المنادى :  
 يا زيدا زيد ، يزداد زيد : بدل ، وجميع ذلك تأكيد لفظي ، بلى يمكن في بدل البعض  
 وبذلك الاشتغال : إبدال الضمير المنصوب من المنصوب ، نحو : ثلث الرغيفين أكلتهما  
 يا زيدا ، يزداد زيد : استحسنتهما إياه ، كما يجيء في باب البدل ، ولا يجوز ، إذن ،  
 كمال البدل والبدل منه فلا يقال : أكلتهما هو ، كما جاز ذلك في التأكيد ، لأن المقصود  
 في البدل هو الثاني ، فكأنه باشره الناصب ، فلا يجيء مرفوعاً ، ألا ترى أنك تقول في  
 يا زيدا : يا زيد أخ ، فتجعله كالتداء المستقل ؛

في هذا كلامي غير المستقل ؛ وأما المستقل فتكرره بلا فصل ، نحو جاءني زيد زيد ،  
 قاله في باب البدل

٣٤٩- قنّان إلى أين النجاء بيفلتي أتاك أذاك الملاحقون احبس احبس  
 وقال في الحرف المستقل :

٣٥٠- لا لا أنوح بحب بشنة انها أخذت عليّ موافقاً وعهوداً  
 أو منع فصل ، كقوله :

٣٥١- تراكها من إبل تراكها  
 وقال تعالى : وهم بالآخرة هم كافرون ٥٠

ويحسن التكرير ، إذا ذكرت ما يطلب شيئين ، أولهما له ذيل ، فيكرر المقترض

- 
- (١) قال هذا البيت مجهول ، والاستنباط به كثير في كتب النحو ، ولم ينسب أحد من استعملوا به ؛
  - (٢) من كلام جميل بن معمر ، الذي اشتهر بجميل بيته ، وبيته في البيت هو اسمها ، وصغيره بيته ؛
  - (٣) مقابل لقوله : فتكرره بلا فصل ؛
  - (٤) تراك اسم فعل بمعنى اترك ، وقيل إن هذا الرجز لطيف بن يزيد الحارثي وكان قد أخرج على إبل له فلحقه  
 بالمغربين وهو يشهد هذا الرجز ، وفي البيت روايات وحكايات كثيرة أوردها البهتادي في الخزائن ،
  - (٥) من الآية ٣٧ سورة يوسف ، وهي أيضاً جزء من الآية ٧ سورة فصلت ؛

بعد تمام ذيل الأول ، نحو قوله تعالى : « لا تحسبن » بالثاء <sup>١</sup> ، « الذين يفرحون بما آتوا ويحزون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم » بالثاء أيضاً ، « بمفازة من العذاب » <sup>٢</sup> ، فإنه طال المفعول الأول بصلته ،

ثم ، التأكيد اللفظي على ضربين ، لأنك إما أن تميد لفظ الأول بعينه نحو : جاءني زيد زيد ، وجاءني جاءني زيد ، أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير <sup>٣</sup> ، ويسمى اتباعاً ، وهو على ثلاثة أضرب : لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر ، نحو : هنيئاً مريئاً ، وهو سرّ برّ ، أو لا يكون له معنى أصلاً ، بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى ، وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى ، نحو قولك : حسن بسن فسن <sup>٤</sup> ، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو : خبيث نبيث ، من نبث الشيء ، أي استخرجته ،

وقولهم : أجمعون ، أكتمون أبتمون أبصعون ، قيل من القسم الثاني أي لا معنى لها مفردة ، وقيل من الثالث ، مشتقة من : حول كتيع أي تآم ، ومن تبصع العرق إذا سال أو من بصع أي روي ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ،

وعلى الوجهين يمكن أن يحمل ما قال ابن برهان <sup>٥</sup> : إن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون ،

---

(١) هكذا جاء مجيئ الرضي ، وأراد بذلك أن يحدد القراءة التي استشهد بالآية على أساسها ومن أجل هذا فصل بين أجزاء الآية ،

(٢) الآية ١٨٨ سورة آل عمران ،

(٣) وهو بذلك يكون من حيث اللفظ ، نوعاً من الجناس ، ويكون الاتفاق في غير الحرف الأخير أيضاً كما يتضح من الأمثلة ،

(٤) أي حال استصماله وحده ،

(٥) هكذا جاء هذا المثال بذكر الكلمة الثالثة ، ولم أجد لها في لسان العرب ولا في القاموس وشرحه مع أنهم ذكروا بسن هل أنه اتباع لحسن ،

(٦) تقدم ذكره ،

لأنه يؤكد الأول ، فكانه جعلها إما من القسم الثاني أو من الثالث ، لأنها بالنسبة لأجمعون ، كحسن بسن أو : خييت نيث ؛

وباب الاتباع بعضه مبني ، كحَيَّصَ يَيْصُ ، وحَيَّثَ يَيْثُ ، كما يجيء في المركب ، ويحوي أن يراعى مجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو « بَوَّصَ » يا ، ، وأصله : بَوَّصَ بَوَّصَ ؛

وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو : والله ثم والله ، وقوله تعالى : « فلا تحسبهم » بعد قوله : لا تحسبن ، بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ، ولا يقطع ، كما جاز العطف والقطع في الوصف ، فلا يقال : جاءني القوم كلهم وأجمعون ولا جاءني القوم كلهم أجمعين ، لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه مستغنياً عما تقدم عليه ، وجاز القطع فيه تنبيهاً على المدح أو الذم أو الترحم ، الذي فيه ، وألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ، ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع ، فلو عطفت أو قطعت ، لكان كمعطف الشيء على نفسه ، وقطع الشيء عن نفسه ؛

وقد يفيد بعض الإبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد ، وذلك قولهم : ضُرب زيد ظهره وبطنه ، أو : يده ورجله ، وهو بدل البعض من الكل في الأصل ، ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى « كله » ، فيجوز أن يكون ارتقاءهما على البذل ، وعلى التأكيد ،

وكذا قولهم : مطيرنا سهلنا وجبَّلنا ، ومطيرنا زرعنا وضرعنا ، والمراد بالضرع : المواشي<sup>٢</sup> ومطير قومك ليلهم ونهارهم ، هذه الثلاثة في الأصل بدل الاشتغال فجرت مجرى التأكيد ، لأن المعنى : مطيرت أمانتنا كلها ، ومطرت أموالنا كلها ، ومطرت أوقاتهم كلها ،

(١) الآية ١٨٨ من سورة آل عمران ،

(٢) لأنها إذا شئت امتلأت ضرعوها باللبن ،



على حذف المضاف من متبوعاتها ، فيجوز أن يكون ارتفاعها على التأكيد ، ولجريها مجرى « أجمعون » جاز حذف الضمير منها ، ولا يطرّد ذلك في بدل البعض وبدل الاشتغال ، فقيل <sup>١</sup> : ضُرب زيد الظهر والبطن ، وضُرب عمرو : اليد والرجل ، ومطرنا السهل والجبل ، ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار ، وقولنا مطرت أوقاتهم ، كقولهم : صيد عليه يومان ، على إسناد الفعل المبني للمجهول إلى الزمان ؛

وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوباً ، نحو : ضرب زيد ظهره وبطنه ، إمّا على أنه مفعول ثانٍ <sup>٢</sup> ، أي على ظهره وبطنه ، كقوله تعالى : « واختار موسى قومه » <sup>٣</sup> ، أي من قومه ، أو على الظرف ، أي : في ظهره وبطنه ، نحو : دخلت البيت ، ومشيت الشام ؛ وعلى الوجهين ، لا يقاس عليه <sup>٤</sup> ، فلا يقال : ضرب زيد اليد والرجل ؛

وتقول : مطّرتهم السماء ظهراً وبطناً <sup>٥</sup> ، نصب على الظرف أو المفعول الثاني ، أو البديل ، وكذا تقول : مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذاً ، قال الخليل : يقال أيضاً : مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على أنه ظرف أو مفعول ثانٍ ، وتقول : مطر قومك الليل والنهار ، على الظرف ؛

وهذا جميع ألفاظ التوكيد ؛

قوله : « فالأولان » ، يعني نفسه وعينه ، قوله : « يعمان » أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع ، في المذكر والمؤنث ، فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط ، تقول في نفسه وعينه : نفسها وعينها ، وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما ، نحو : الرجلان أو المرأتان أنفسهما وأعينهما ، وقد يقال : نفساهما وعيناهما ، على ما حكى

(١) مرتبط بقوله : جاز حذف الضمير منها ،

(٢) أي مفعول ثانٍ بواسطة الحرف ،

(٣) من الآية ١٥٥ سورة الأعراف ،

(٤) يعني في حالة النصب ،

(٥) هكذا في الأصل ويمكن أن يكون معناه : ما ظهر من أماكنهم وما بطن فيكون مثل : سهلنا وجبلنا ؛

ابن كيسان: نحن بعض العرب ، والأول أولى ، لأن نحو : قلوبكما ، أولى من : قلبكما  
 كقولهم : في باب المثني ، وتقول : الرجال أنفسهم وأعينهم ، والنسوة أنفسهن وأعينهن ؛  
 قوله : والثاني ، يعني « كلا » لمثنى المذكر ، و « كلتا » لمثنى المؤنث ، تقول  
 « كلتا » و « كلتاهما » و « كلتاكما » ؛

والثالث : « والباقي » ، أي : كله ، وأجمع ، إلى : أبصع ، لغير المثني أي : للمفردين ،  
 والجمعين باختلاف الضمير فقط في « كله » و « كلها » و « كلهم » و « كلهن » ،  
 « جميعهم » ، وإن لم يذكره المصنف ؛ باختلاف الصيغ في البواقي ، يعني في :  
 « أجمع » وما بعده ، تقول للواحد المذكر : أجمع أكتع أبتع أبصع ، وللواحدة : جمعاء  
 كتعاء بتماء بصعاء ، وجمع المذكر العاقل : أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون ، وجمع  
 المؤنث : أجمعن كتعن بتماء بصعن ، عاقلاً كان أو غيره ؛

ويجوز لك إجراء ما للواحدة : أعني جمعاء وأخواتها على كل جمع إلا جمع سلامة  
 المذكر ، لأنه لا يؤنث كما يجيء ، فتقول : بالرجال أو بالنسوة أو بالقصور أو بالزينات  
 أو بالدور ، كلها جمعاء كتعاء بتماء بصعاء ، لتأويلك لها كلها بالجماعة ؛

ويجوز لك ، أيضاً ، إجراء جميع المجموع ، إلا جمع المذكر السالم ، مجرى جمع  
 المؤنث نحو : بالقصور أو بالدور كلهن أجمع كتع بتماء بصع ، كما تقول : بالنسوة  
 وبالزينات كلهن جمع كتع بتماء بصع ؛

وجوز الأندلسي<sup>١</sup> في جمع المذكر العاقل إذا كان مكمراً أن تقول : بالرجال كلهن<sup>٢</sup>  
 جمع كتع ... على تأويل الجماعات مستشهداً بقول جرير :

٣٥٢ - أبلى من شبلان أو وادي خيسم على قلاص مثل خيطان السلم<sup>٣</sup>

(١) ابن كيسان : أبو الحسن محمد بن أحمد بن تقدم ذكرهم في هذا الجزء والذي قبله ؛

(٢) القاسم بن أحمد الأندلسي تقدم ذكره في هذا الجزء والذي قبله ؛

(٣) من أرجوزة لجرير ، في مدح الحكم بن أيوب الثقفي ، ابن عم الحجاج وبعمه ؛

حتى أعتاقها إلى باب الحكم خليفة الحجاج غير اللهم ؛

ومنه قولهم . الخوارج ، جمع خارجة ، أي فرقة خارجة ، وقوله تعالى : « والصفات صفاً »<sup>١</sup> ، أي الطوائف الصفات ؛

وليس بشيء<sup>٢</sup> ، لأن ذلك إنما جاز في نحو : الخوارج والصفات ، لكون واحدها مؤنث اللفظ ، كما ذكرنا ؛

وقد أجاز الكوفيون والأخفش : لثنى المذكر ، أجمعان أكتعان أبتعان أبصعان ، ولثنى المؤنث : جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع ؛

[ التأكيد بكل ]

[ وشرطه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ولا يؤكد بكل وأجمع ، إلا ذو أجزاء يصح افتراقها حساً ،  
« أو حكماً ، نحو : أكرمت القوم كلهم ، واشتريت العبد<sup>٣</sup> ،  
« كله ، بخلاف : جاء زيد كله ، »

[ قال الرضي : ]

يعني بالذي يصح افتراق أجزائه حساً ، نحو : القوم ، والرجال ، فإن له أفراداً يتميز في الحس بعضها من بعض ؛ وبالذي يصح افتراق أجزائه حكماً ، مفرداً متصل الأجزاء ، كالعبد والدار وزيد ، فإنه تفترق أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال ، كالشراء والبيع ، فيجوز توكيده ، إذن ، بالكلّ نحو : اشتريت العبد كله ، فإنه يصح شراء بعضه دون الباقي ، ولا تفترق<sup>٣</sup> أجزاؤه حكماً بالنسبة إلى بعضها ، كالمجيء والذهاب فلا تقول :

---

— والاستشهاد بهذا البيت ضعيف وغير واضح لأنه يمكن أن يقال ان نون النسوة في أقبلن باعتبار الجماعات ؛

(١) أول سورة الصفات

(٢) رد من الرضي على رأي الأندلسي ؛

(٣) معطوف على قوله : فإنه تفترق أجزاؤه حكماً ؛

جاءني العبد كله ، وذهب زيد كله ، فإن أجزاء العبد لا تفرق بالنسبة إلى المجيء ، بأن يجيء بمضيه ولا يجيء الباقي ؛

فعل هذا القياس : لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدين لا يصح افتراقهما بالنسبة إلى الاختصاص ، إذ هو لا يكون إلا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأخفش ، اختصم الزيدان كلاهما ، وهو مردود بما ذكرنا ، وبعدم <sup>بالتصريح</sup> السماع ؛

وقد كان يحتمل نحو : اشترت العبدَيْن واشترت العبيد ، من افتراق الأجزاء حكماً ، ما احتمل المفرد ، أعني نحو : اشترت العبد كله ، لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتأكيد ، إذ لو قلت : اشترت العبيدَ كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكماً ، لاشتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء حساً ، والاحتمال الثاني أظهر ، لكون الافتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم إليه ، فلا يحصل المقصود ، فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشترت جميع أجزاء العبدَيْن وجميع أجزاء العبيد ؛

وإذا كان الاسم نكرة ، لم يؤكد ، إذ التأكيد ، كما ذكرنا لرفع احتمال عن أصل نسبة الفعل إلى المتبوع ، أو عن عموم نسبه لأفراد المتبوع ، ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وأنه أي شيء هو ، أولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته ، أي الاحتمال في النسبة ، فوصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها ؛

ويستثنى من الحكم المذكور ، أعني منع تأكيد النكرات ، شيء واحد ، وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « فنكاحها باطل باطل باطل »<sup>١</sup> ومثله قوله تعالى : « دُكَّتْ الأرض دكاً دكاً »<sup>٢</sup> ، فهو مثل : ضرب ضرب زيد ، وأما تكرير المنكر في نحو قولك : قرأت الكتاب سورة سورة ، وقوله تعالى : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً »<sup>٣</sup> ، فليس في الحقيقة تأكيداً ، إذ ليس

(١) تقدم ذكره بتمامه في أول الباب ،

(٢) الآية ٢١ سورة القمر ،

(٣) الآية ٢٢ سورة القمر ؛

الثاني لتقرير ما سبق ، بل هو لتكرير المعنى ، لأن الثاني غير الأول معنى ، والمعنى : جميع السور ، وصفوفاً مختلفة ؛

وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو مؤقتاً ، كدراهم ودينار ، ويوم وليلة وشهر ، بكلّ وأخواته لا بالنفس والعين . وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعل هذا ، لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً عندهم ؛ خلافاً للبصريين ، وأما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده ؛

واستشهد الكوفيّة لجواز ذلك بقوله :

٣٥٣ - يا ليتني كنت صبياً مرضعاً تحملني اللذفاء حولاً أكتما<sup>١</sup>  
وقول الآخر :

قد صرّت البكرة يوماً أجماً<sup>٢</sup> - ٢٥

وأما قوله :

٣٥٤ - أولئك بنو خيرٍ وشرٍ كليهما جميعاً ومعروف ألمٍ ومنكسر<sup>٣</sup>  
فحمل « كليهما » على البذل ، عند أهل المصرين<sup>٤</sup> ، أولى ، لأن : خير ، وشر ، ليسا بمؤقتين ؛

---

(١) قال البغدادي نقلاً عن القيد : نظر أعرابي إلى امرأة جميلة تحمل طفلاً كلما بكى قبلته فقال : يا ليتني كنت صبياً .. الخ وبعد هلين الفطرين :

إذن ظلت الدهر أبكى أجماً ؛ ولم يذكر أحد نسبته لأحد ، واللقاء مؤث أذلف ، والذلف استقامة الأنف وهو من علامات الجمال ،

(٢) تقدم الاستفهام بهذا البيت في الجزء الأول ص ١٢٠

(٣) هذا آخر أبيات أربعة لمسافع بن حليفة العبسي أوردتها أبو تمام في باب المرائي من الحماسة ، والشاعر يرثي بها قومه ، وأول هذه الأبيات :

أبسد بني عمرو أسراً بمقبل من العيش أو آسى على إثر مدبر

(٤) يعني البصريين والكوفيين ،

« ويجوز مجيء « كليهما » غير تأكيد ، إذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى :  
 « إِنَّمَا يَلْفُظْنُ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا »<sup>١</sup> ، فإنه عطف على « أحدهما » وليس لفظ  
 « أحدهما » تأكيدا ، والمعلوف في حكم المعلوف عليه ، وفي قراءة<sup>٢</sup> : « إِنَّمَا يَلْفُظَانِ » ،  
 هو يلفظ ، لأنه معلوف على البدل ؛

وقد يحذف المؤكد ، وأكثر ذلك في الصلة كقولك : جاءني الذي ضربت نفسه ،  
 « ضربته نفسه » ، وبعدها الصفة نحو : جاءني قوم ضربت كلهم ، أجمعين ، وبعدها  
 خبر المبتدأ نحو : القبيلة أعطيت كلهم أجمعين ، وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون  
 الحذف الضمير من الصلة ، أولى منه في الصفة ، وكونه في الصفة أولى منه في خبر المبتدأ<sup>٣</sup> ،  
 وبعضهم منع من حذف المؤكد ، لأن الحذف للاختصار والتأكيد للتطويل ، فتناوبا ؛

وقال هشام<sup>٤</sup> : إذا عطف على شيء لم تحتج إلى تأكيده ، ولعله نظر إلى أن العطف  
 عليه دالٌّ على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك  
 ربما مجوزت<sup>٥</sup> في نسبة الضرب إلى زيد ، أو ربما غلطت في ذكر زيد وأردت : ضرب  
 بكر ، وعطف بناء على أن المذكور بكر ؛

[ تأكيد الضمير ]

[ المتصل المرفوع ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل »

(١) من الآية ٢٣ سورة الإسراء ،

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي ، من الكوفيين وبقيّة القراء السبعة على قراءة : « إِنَّمَا يَلْفُظْنُ » ،

(٣) ص ٢٤٠ من الجزء الأول ،

(٤) هشام بن معاوية من زعماء الكوفيين ؛

(٥) أي في ظن السامع ، كما تقدم في بيان الغرض من التأكيد ،

« نحو : ضربتَ أنتَ نفسك »

[ قال الرضی : ]

قد مضى شرحه في باب العطف <sup>١</sup> ،

[ ترتيب ألفاظ التأكيد ]

[ إذا اجتمعت ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وأكثع وأخواته : اتباع لأجمع ، فلا تتقدم ، وذكرها دونه  
« ضعيف » <sup>٢</sup> »

[ قال الرضی : ]

اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي ، قدمت النفس ثم العين ، ثم الكل ثم أجمعين ، ثم أخواته من أكتمين إلى أبصمين ؛

أمّا تقديم النفس والعين على الكل ، فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها ، فتقديم النفس على صفتها أولى ، وأمّا تقديم النفس على العين فلأن النفس ، لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ، ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة ، كالوجه في قوله تعالى :  
« كل شيء هالك إلا وجهه » <sup>٣</sup> أي ذاته ؛

وأمّا تقديم الكل على أجمع فلكونه جامداً واتباع المشتق للجامد أولى ، ولا سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة ، وهو أفعل ، وأيضاً ، ان « كلاً » قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع إلا تأكيداً ؛

(١) انظر في هذا الجزء ، ص ٣٣٣ .

(٢) من الآية ٨٨ سورة القصص ؛

وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدلّ على معنى الجمعية المرادة من جميعها<sup>١</sup> ،  
وأما تقديم أكتع ، في الصحيح ، على أخويه ، فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما ،  
لأنه من قولهم : حول كتيع أي تام وهذا المعنى خافٍ فيهما ؛

وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك الاقتصار على أيها شئت ، ومن « النفس »  
إلى « أجمع » لا يلزم أن يكون الأختير تابعاً للمقدم بل لك أن تذكر العين من دون النفس ،  
وإن أجمع ومتصرفاته وأخواته ، من دون كل ؛

وأما أكتع وأخواته ، فالصريون ، على ما حكى عنهم الأندلسي ، جعلوا النهاية :  
أبصع ومتصرفاته ، ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته ، قال : وهذا يدل على قلته ، والبغدادية<sup>٢</sup>  
جعلوا النهاية أبتع وأخواته<sup>٣</sup> ، فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع ، وكذا ذكر الجزولي<sup>٤</sup> ؛

والزمخشري<sup>٥</sup> قدّم أبتع ، على أبصع ، وتبعه المصنف ، ولا أدري ما صحته ؛  
والمشهور : أبصع بالصاد المهملة ، وقيل : بالضاد المعجمة ؛

والمشهور أنك إذا ذكرت أخوات أجمع ، وجب الابتداء بأجمع ثم يجيء بأخواته  
على هذا الترتيب : أجمع ، أكتع أبصع أبتع ، ولا خلاف في أنه لا يجوز تأخير أجمع  
عن إحدى أخواته ؛

وقال ابن كيسان : تبدأ بأيها شئت بعد أجمع ، والقول الثالث أنه يجوز حلف أجمع  
مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية ؛ والقول الرابع : جواز حلف أجمع ،  
مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض ؛

وسمع : جاء في القوم أكتعون ، وسمع أيضاً : أجمع أبصع ، وجمع أبصع ، وأيضاً :

(١) أي بقية الألفاظ للتوابع لأجمع ،

(٢) المراد ومتصرفاته من ثنية وجمع وتأنيث ؛

(٣) تقدم ذكره في هذا الجزء وفي الذي قبله ،

(٤) انظر شرح ابن عيش على الفصل ج ٣ ص ٤٦ ، وقوله وتبعه المصنف أي ابن الحاجب ،



جُمع بُع ، وأيضاً : جُمع بُع بصُع ،

ولا خلاف أنك إذا أردت ذكر النفس والعين والكل وأجمع معاً ، وجب الترتيب المذكور ؛

قال ابن برهان<sup>١</sup> ، إذا قلت : جاءني القوم كلهم أجمعون أكتون أبصعون أبتعون ، فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم ، وكذا البواقي : كل واحد منها تأكيد لما قبله ؛ وقال غيره : الصحيح أن كلها<sup>٢</sup> تأكيد للمؤكد الأول ، كالصفات المتتالية ؛

وقال المبرد ، والزجاج في قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون »<sup>٣</sup> : ان « كلهم » دال على الإحاطة ، وأجمعون : على أن السجود منهم في حالة واحدة ؛ وليس بشيء لأنك إذا قلت : جاءني القوم أجمعون فعناه الشمول والإحاطة اتفاقاً منهم ، لا اجتماعهم في وقت واحد ، فكنا يكون مع تقدم لفظ « كلهم » ، وكأنهما كرها<sup>٤</sup> ترادف لفظين لمعنى واحد ؛ وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة ؛

---

(١) تكرر ذكره ،

(٢) قال الرضي في هذا الباب ان لفظ « كلهم » لا يقع تالياً للعوامل اللفظية ، وهو يستعمله كذلك كثيراً ، ونهينا على ذلك ؛

(٣) الآية ٣٠ سورة الحجر ، وهي أيضاً الآية ٧٣ سورة ص ؛

(٤) محاولة لترير رأي المبرد والزجاج ردّ عليها بعد ذلك بقوله : وأي محذور في ذلك ،



[ البذل ]  
[ تعريفه وصلته بعطف البيان ]

[ قال ابن الحاجب : ]

البذل تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه ،

[ قال الرضوي : ]

قوله : « مقصود بما نسب إلى المتبوع » يخرج التأكيد والوصف ، وعطف البيان ، كما قال <sup>١</sup> ،

قوله : « دونه » يخرج عطف النسق ، لأن المقصود هناك : التابع والمتبوع معاً ، والمقصود بالنسبة من البذل والمبذل منه : الثاني دون الأول ، هنا قوله ، ولا يطرد ما قاله في نحو : جاءني زيد بل عمرو ، فإن المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق ،

أقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البذل ، كما هو ظاهر كلام سيويه ، فانه لم يذكر عطف البيان ، بل قال <sup>٢</sup> : أمّا بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن <sup>٣</sup> أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ،

---

(١) أي ابن الحاجب في شرحه لهذا التعريف ؛

(٢) سيويه ج ١ ص ٢٢٤ وما بعدها ، ونقل عنه المصنف إلى آخر البيتين الآتين ،

(٣) أي المتكلم ،

ومثله قوله تعالى : « وانك لتهدى إلى صراط مستقيم ، صراط الله » ، ومن البذل ، أيضاً ، قولك : مررت بقوم : عبد الله وزيد وخالد ، والرفع جيد ، أي : هم عبدُ الله وزيدٌ وخالدٌ ؟ قال :

٣٥٥ - يا مِيَّ إن تفقدي قوماً ولدتهم أو تخلسهم فإن الدهر خلّاسٌ  
عمرٌ وعبدٌ منافٍ والذي عهدت ببطنٍ عَرَّحَ آبي الضمِّ عباس

قالوا : ٣ الفرق بينهما أن البذل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنه بيان ، والبيان فرع الميِّن فيكون المقصود هو الأول ،

والجواب : أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال ، إلا الغلط ، فإن كون الثاني فيه هو المقصود دون الأول ظاهر ،

وإنما قلنا ذلك ، لأن الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر ، كما يذكر في الأبدال الثلاثة ، صوناً لكلام القصباء عن اللغو ، ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، فادعاء كونه بغير مقصود بالنسبة ، مع كونه منسوباً إليه في الظاهر ، واشتغاله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها : دعوى خلاف الظاهر ، ثم تقول في بدل الكل : إن الفائدة في ذكرهما معاً : أحد ثلاثة أشياء بالاستقراء : إما كون الأول أشهر والثاني متصفاً بصفة ، نحو : يزيد رجل صالح ، أو كون أولهما متصفاً بصفة والثاني أشهر ، نحو : بالعالم زيد ، ورجل صالح زيد ، وقد يكون الثاني لمجرد التضمير بعد الإبهام ، مع أنه ليس في الأول فائدة

(١) الآيتان ٥٢ ، ٥٣ سورة الشورى ؛

(٢) اختلفت في نسبة هذا البيت والأرجح أنه لأبي ذؤيب اللخمي ولكنه نسب إلى شاعرين آخرين ، وانظر غزاة الأبد للبخاري ،

(٣) أي النعمة وهذا تمهيد لما نقشتهم في عطف البيان وأنه هو والبذل شيء واحد ؛

(٤) أي أنه سيبين في الأبدال الثلاثة الفائدة من ذكر المبدل منه ؛

(٥) هذا هو الشيء الثالث من الأمور التي ذكر أنها فوائد ذكر البذل والمبدل منه بالاستقراء ؛

ليست في الثاني ، وذلك لأن الإبهام أولاً ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً في النفس ، ليس للإتيان بالمفسر أولاً ، وذلك نحو : برجل زيد ، فإن الفائدة الحاصلة من « رجل » . تحصل من زيد ، مع زيادة التعريف ، لكن الفرض : ما ذكرنا ، ولا يجوز العكس نحو : يزيد رجل ، إذ لا فائدة في الإبهام بعد التفسير ،

ثم يسمى بمعطف البيان من جملة بدل الكل : ما يكون الثاني فيه موضعاً للأول ، وذلك إما بأن يكون لشيء اسمان هو بأحدهما أشهر من الآخر وإن لم يكن أخص منه نحو قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر<sup>١</sup>

فإن ابن الخطاب رضي الله عنه ، كان ، بعمر ، أشهر منه بأبي حفص ، ولو فرضنا أنه ليس في الدنيا من اسمه عمر ، ولا من كنيته : أبو حفص إلا إياه ،

وإما بأن يكون اسمان مطلقان على ذات ، ثانيهما جامد وهو بعض أفراد الأول ، سواء كان أشهر من الأول لو أفرد ، أو ، لا ، كما إذا كان لك خمسة إخوة اسم أحدهم زيد ، وهناك خمسة رجال مسمين يزيد : أحدهم أخوك ، فإذا قيل : جاءني أخوك زيد فزيد أحد أفراد « أخيك » أي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ « أخيك » وكذا إن عكس فقيل : جاءني زيد أخوك ، فأخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد ، فالثاني في الصورتين أخص من الأول عند الاقتران ، وأما عند الانفراد فأحدهما مساو للآخر في الشهرة لأن كل واحد منهما يطلق على خمسة ،

والأغلب أن يكون البديل جامداً ، بحيث لو حذفت الأول لاستقل الثاني ولم يحتج إلى متبوع قبله ،

(١) تقدم ذكر هذا الشاهد في أول باب التأكيد ، وسيأتي ذكره مرة أخرى يستوفي الشارح فيها الكلام عليه ويذكر قصة هذا الشعر ،

سفلان لم يكن جامداً كقوله :

٣٥٦ - فسلاً وأبيك خبر منك إنسي ليؤذني التَّحْنُحُم والصَّهِيل<sup>١</sup>

قدّر الموصوف ، أي فلا وأبيك رجل غير منك ، بخلاف الصفة ، فانك لو حدثت الأول في جاني زيد العالم ، لاحتاج الثاني إلى مقدر قبله ، لأن الوصف لا بد له من موصوف ، فلذا قيل إن الثاني في : العائدات الطير<sup>٢</sup> ، بدل ، وفي : الطير العائدات : صفة ، وبخلاف التأكيد ، فإنه وإن كان جامداً ، لكن كون معناه مفهوماً من المتبوع لو سكت عليه ، منع من اعتباره مستقلاً ، ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج إلى المتبوع ، كما احتاج الوصف ، ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأكيد : جاز اعتباره مستقلاً لفظاً ، أي صالحاً لأن يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الأول جاز أن يعتبر خبر مستقل ، أخرى<sup>٣</sup> ، فالأول نحو : يا زيد أخ ، ويا أخانا زيد مبنين ، والثاني نحو : يا غلام بشر وبشراً معرباً بالوجهين ، ويا أخانا زيداً بالنصب ، وكذا قوله :

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً<sup>٤</sup> - ٢٩٠

بالجر ، وكذا المنسوق يجوز جملة مستقلاً ، نحو : يا زيد وعمرو ، وغير مستقل نحو ياتزيه والخاوث ، للمعلة المذكورة بعينها ؛

---

(١) قاله شمر بن الحارث الضبي وهو جاهلي في ضمن أبيات يذكر فيها حبه للخليل ورجسته أن يرزقه الله بشيء منها ، وأول هذه الأبيات :

دعوت الله حتى غشت أن لا يكون الله يسمع ما أقول

قالوا : إن يسمع بمعنى يوجب . أما قوله ليؤذني التَّحْنُحُم النغ فقد اختلف في معناه بعد معرفة أن الشاعر يذكر حبه للخليل . فقيل إن التقدير ليؤذني فقدما ، وأعجبني ما ذكره البندادي من رأي بعضهم أنه محرف عن : ليؤذني بتولين أي يجعلني آذن أي أصني إلى ذلك لحبي له ؛

(٢) إشارة إلى بيت النابغة الذبياني : والمؤمن العائدات الطير يمسحها .. النغ وتقدم في باب الإضافة

(٣) أي مرة أو تارة أخرى ؛

(٤) تقدم ذكره في باب الإضافة من هذا الجزء .

وإنما لم يجوز : يا زيد وعمرا ، ولا : يا زيد وعمرو بالتونين ، كما جاز : يا غلام بشر وبشراً في البدل ، لأن العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له ؛

والفائدة في بدل البعض والاشتغال : البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام ، لما فيه من التأثير في النفس ، وذلك أن المتكلم يحقق<sup>١</sup> بعد التجوز والمسامحة بالأول ، تقول : أكلت الرغيف ثلثه ، فتعصد بالرغيف ثلث الرغيف ، ثم تبين ذلك بقولك ثلثه ، وكذا في بدل الاستغال ، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني نحو : أعجبني زيد علمه ، وسلب زيد ثوبه ، فانك قد تقول : أعجبني زيد ، إذا أعجبك علمه ، وسلب زيد ، إذا سلب ثوبه على حذف المضاف ، ولا يجوز أن تقول : ضربت زيدا وقد ضربت غلامه ؛

وقال سيويو<sup>٢</sup> في قولهم : رأيت قومك أكثرهم ، وصرفت وجوهها أولها : انك .. أردت : رأيت أكثر قومك وصرفت وجوه أولها ولكنك ثبتت<sup>٣</sup> الاسم توكيداً ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون »<sup>٤</sup> ، وهذا الذي قاله قريب ، إلا أنه بالتفسير بعد الابهام أشبه ؛

قالوا<sup>٥</sup> : والفرق الآخر : أن البدل في حكم تكرير العامل ، ولو سلمنا ذلك فيما تكرر فيه العامل ظاهراً ، فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ، ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل ؛

ولفروا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً بخلاف عطف البيان ؛

(١) أي يأتي بالحقيقة بعد المجاز ؛

(٢) الظر الكتاب ج ١ ص ٧٥ ؛

(٣) يعني كبرته ؛

(٤) الآية ٧٣ سورة ص ولقد تمت قريباً ؛

(٥) أي النحاة ؛

والجواب : يميز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً ،  
هذا الذي ذكرت ، هو الذي يقوى عندي ؛

### [ أقسام البدل ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وهو بدل الكل ، وبدل البعض ، وبدل الاشتغال ، وبدل  
« الغلط ، فالأول : مدلوله مدلول الأول ، والثاني جزؤه  
« والثالث بينه وبينه ملازمة بغيرهما ، والرابع أن تقصد إليه  
« بعد أن غلطت بغيره » ،

[ قال الرضي : ]

قوله : « فالأول مدلوله مدلول الأول » فيه تسامح ، إذ مدلول قولك : « أخيك »  
في : « يزيد أخيك » لو كان عين مدلول زيد ، لكان تأكيداً ، و : « أخوك » يدل على  
أخوة المخاطب ، ولم يكن يدل عليها زيد ، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة ،  
وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر ،

قوله : « والثاني جزؤه » ، أي بدل البعض : جزء الأول ، نحو كسرتُ زيداً يده ،  
قوله : « والثالث بينه وبينه ملازمة » بغير الكلية والجزئية ، وهذا الإطلاق يدخل فيه بدل  
الغلط ، نحو : جاءني زيد غلامه ، أو حمارة ، ولقيتُ زيداً أخاه ، ولا شك في كونها  
من بدل الغلط ؛

وإنما قيل لهذا : بدل الاشتغال ، قال ابن جعفر<sup>١</sup> : لاشتغال المتبوع على التابع ، لا

---

(١) محمد بن جعفر الأنصاري المروسي ، تقدم ذكره في هذا الجزء ، وفي الجزء الأول ؛



كاشتهال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه دالاً عليه اجمالاً ومتقاضياً<sup>١</sup> له بوجه ما ، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول مشوقة إلى ذكر ثانٍ ، منتظرة له ، فيجيبُ الثاني ملخصاً لما أُجمل في الأول مبيّناً له ؛

وقال المبرد ، والقولان<sup>٢</sup> متقاربان : سُمي بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند إلى المبدل منه على البذل ، ليفيد ويتم ، لأن الإعجاب في قولك : أعجبني زيد حسنه ، وهو مسند إلى زيد ، لا يُكتفى به من جهة المعنى لأنه لم يعجبك للحمة ودمه ، بل لمعنى فيه ؛

وكذا : سُلِب زيد ، ظاهرٌ في أنه لم يُسلب هو نفسه ، بل سلب شيء منه ، وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى : « يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه »<sup>٣</sup> ، غير مفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه غير معين ، وكذا : « قتل أصحاب الأخدود »<sup>٤</sup> ، مطلق غير مفيد ، إلا لفعلهم بذلك الأخدود ما استحقوا به اللعن ، بخلاف : ضربت زيدا عبده ، فإنه بدل الغلط لأن ضُرب زيد مفيد غير محتاج إلى شيء آخر ؛

ولا نقول في بدل الاشتغال\* ، نحو قتل الأمير سيّافه ، وبنى الوزير وكلاؤه ؛ لأن شرط بدل الاشتغال ، ألا يستفاد هو من المبدل منه معيناً ، بل تبقى النفس مع ذكر الأول متشاقة إلى البيان للاجمال الذي فيه ، وهنا : الأول غير مجمل ، إذ يستفاد عرفاً من قولك قتل الأمير ، أن القاتل سيّافه ، وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الإبدال مطلقاً ؛

ودليل حصر الأبدال في الأربعة : أنه لا يخلو مدلول الثاني من أن يكون مدلول الأول ، أو ، لا ؛ الأول بدل الكل ، والثالث إمّا أن يكون الثاني فيه بعض الأول ، أو ، لا ؛ والأول بدل البعض ، والثاني إمّا أن يكون فيه الفعل المسند إلى المبدل منه مشتملاً على

(١) أي طالباً ومستنداً له ،

(٢) أي قول المبرد وقول ابن جعفر ،

(٣) من الآية ٢١٧ سورة البقرة ،

(٤) الآية ٤ سورة البروج ، وفي النسخة المطبوعة : كين ، وهو تحريف ،

(٥) يريد أنه لا يصح التمثيل لبذل الاشتغال بما ذكر من الأمثلة ؛

الغلط : أي مقاضياً له بوجه ما ، أو ، لا ، والأول بدل الاشتغال ، والثاني بدل الغلط ؛ وهذا الذي يسمى بدل الغلط ، على ثلاثة أقسام ؛ إما بُدَاء ، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ، ثم تُوهِم أنك غلط ، لكون الثاني أجنبيّاً ، وهذا ، يعتمد الشعراء كثيراً لليليلفة واللفظ في الفصاحة ، وشرطه أن يرتقي من الأدنى للأعلى ، كقولك : ههنا نجمٌ بدرٌ ، شمسٌ ، كأنك ، وإن كنت معتمداً<sup>(١)</sup> للذكر النجم ، تغلط نفسك ، وتُريه أظلم من المقصد في الأول إلا تشبيهاً بالبدر ، وكذلك قولك : بدر شمس ؛ وإما غلط صريح محقق ، كما إذا أردت ، مثلاً ، أن تقول : جاءني حمار فسبق لسابقك إلى رجل ، ثم تداركت فقلت : حمار ؛ وإما نسيان ، وهو أن تعتمد ذكر ما هو غلط<sup>(٢)</sup> ، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن نسيان المقصود ، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ؛ ولا يجيء الغلط العرّف ، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء ، وما يصدر عن روية وطمأنينة<sup>(٣)</sup> ، فلا يكون في شعر أصلاً ؛ وإن وقع في كلام فحقه الاضراب عن الأول المخلوط فيه ببل ؛ ومعنى بدل الغلط : البديل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه ، لا أن البديل هو الغلط ؛ وبديل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث فقط ، لا في التعريف والتنكير ؛ وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما أيضاً ؛

(١) أي قاصداً ومريداً للذكر ،

(٢) أي الذي تبين أنه غلط

(٣) يعني فيما يصدر بعد إعمال الفكر فيما يريد المتكلم أن ينطق به ،

[ التتابع والتخالف ]  
[ بين المبدل والمبدل منه وصور ذلك ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين ، وإذا كان نكرةً من »  
« معرفة ، فالنعت ، مثل : بالناحية ناحية كاذبة » ؛

[ قال الرضوي : ]

اعلم أن البدل والمبدل منه ، في الأبدال الأربعة ، يقعان معرفتين ، ونكرتين ، والأول  
معرفة والثاني نكرة ، وهما العكس ؛

والأربعة في أربعة : ستة عشر ،

فأمثلة الكل من الكل : يزيد أخيك ، برجل أخ لك ، يزيد أخ لك ، برجل أخيك ؛  
وأمثلة البعض : يزيد رأسه ، برجل رأس له ، يزيد رأس له ، برجل رأسه ؛  
وأمثلة الاشتغال : يزيد علمه ، برجل علم له ، يزيد علم له ، برجل علمه ،  
وأمثلة الغلط : يزيد الحمار ، برجل حمار ، يزيد حمار ، برجل الحمار ؛

قوله : « وإذا كان نكرة » ، أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة ، فنعت تلك النكرة  
واجب ، وليس ذلك على الإطلاق ، بل في بدل الكل من الكل ؛

وإذا رُوي « نكرة »<sup>١</sup> بالنصب ، فالمنعى : وإذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة ،  
قال أبو علي في الحجة<sup>٢</sup> ، وهو الحق ، يجوز تركه ، أي ترك وصف النكرة المبدلة من  
المعرفة ، إذا استغيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى : « بالواد المقدس طوى »<sup>٣</sup> ،

(١) أي لفظ نكرة الواقعة في كلام المصنف أي إذا قرئت ،

(٢) المراد أبو علي الفارسي وله كتاب في توجيه القراءات اسمه حجة القراءات ،

(٣) الآية ١٢ سورة طه ،

إذا لم يحمل « طوى » اسم الوادي بل كان مثل : حُطِمَ وَخُتِعَ<sup>١</sup> ، من الطي<sup>٢</sup> ، لأنه قدس مرتين ، فكانه طوي بالتقديس ، وكقول الشاعر :

٣٥٧ - إنا وجدنا بني جُلَّان كلهم كساعِدِ الضب لا طول ولا قصر<sup>٣</sup>  
أي : لا ذي طول ، ولا ذي قصر ، وقوله :

فلا وأبيك خير منك ... البيت<sup>٤</sup> - ٣٥٦

لأنه لم تعد التكررة ما أفاده الأول ، لم يجر<sup>٥</sup> ، لأنه يكون إيهاماً بعد التفسير نحو :  
يزيد رجل ، وقد مر أنه لا فائدة فيه ،

[ إبدال الظاهر من الضمير ]

[ وعكسه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويكونان ظاهرين ، ومضميرين ومختلفين ، ولا يبدل ظاهر »

« من مضمير بدل الكل ، إلا من الغائب نحو : ضربته زيداً » ،

[ قال الرضي : ]

هذه قسمة أخرى للإبدال الأربعة ، وهي بهذا الاعتبار ، أيضاً ، ستة عشر : فهذه قسمة  
البدل باعتبار الإظهار والإضمار ، وتلك كانت باعتبار التعريف والتذكير ،

(١) الخُتِعَ من أسماء الضميج ويستعمل بمعنى الرجل الحافق البصير بالأمور

(٢) معنى التشبيه في قوله كساعِدِ الضب يقصد به التساوي كقولهم هم كَأَسنان المشط قال البغدادي : المراد أنهم

يتساوون في رفق السام لا يضافون في ذلك ، وقال بعد ذلك : لم أقف على فائده ولا نفعه ،

(٣) تقدم هذا الشاعر قريباً ،

(٤) يعني لم يجر الإبدال ،

فأمثلة الكل من الكل وهما مظهران : يزيد أخيك ، وإذا كانا مضمرين : فنحو :  
لقيتهم إياهم ، إذا تقدم لفظا الزيدين ، وإخوتك ، وكان الزيدون إخوة المخاطب ، نحو :  
جاءني الزيدون اخوتك<sup>١</sup> ، والنحويون يوردون في هذا المقام نحو : زيد ضربته إياه ،  
وهو تأكيد لفظي لرجوعهما إلى شيء واحد ، وقد اتفقوا كلهم في مثل : « اسكن أنت  
وزوجك الجنة »<sup>٢</sup> ، على أن « أنت » تأكيد ، وكذا في : مررت بك أنت ، وبه هو ،  
فكذلك هنا ؛

والمضمر من المظهر نحو : أخوك ، لقيت زيدا إياه ، بتقدير أن زيدا أخوك ، ولو  
رجع « إياه » إلى « زيد » على ما يورده النحاة لكان تأكيداً لفظياً ، أيضاً ، لأنه يكون  
كقولك : رأيت زيدا زيدا ، كما أن : مررت بك أنت ، تكرير لفظي عندهم ، اتفاقاً ،  
والمظهر من المضمر نحو : أخوك ، لقيته زيدا ، والأخ هو زيد ، وأمثلة البعض :  
قطعت زيدا يده ، والمضمر من المضمر : كسرت زيدا يده ثم قطعت إياها ، والمضمر من  
المظهر نحو : كسرت يد زيد وقطعت زيدا إياها ، والنحاة يوردون في مثله نحو : يدُ  
زيد قطعت زيدا إياها ، ويقولون هو تكلف ، لإعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ،  
ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ، إن كان من أجله ، والمظهر من المضمر نحو :  
زيد قطعت يده ؛

وأمثلة الاشتغال : كرهت زيدا جهاته ، والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهاته  
وأبغضته إياها ، والمضمر من المظهر : كرهت جهالة زيد وأبغضت زيدا إياها ، والمظهر  
من المضمر : زيد كرهته جهاته ؛

وأمثلة الغلط : كرهت زيدا دابة ، والمضمر من المضمر نحو : كرهته إياها ، إذا  
تقدم ذكر زيد والدابة ، والمضمر من المظهر : كرهت زيدا إياها مع تقدم ذكر الدابة ،  
والمظهر من المضمر : زيد كرهته الدابة ؛

(١) تخيل تقدم مرجع الضميرين في المثال المذكور

(٢) الآية ٣٥ سورة البقرة ،

وربما سئى بعضهم بدل البعس من الكل ، بدل الاشتال أيضاً ، لاشتال الأول على الثاني ، لكونه كلاً له ، ولكن المشهور إفراجه بالتسمية ببدل البعس ،

ولا بد في بدل البعس والاشتال إذا كانا ظاهرين من ضمير راجع إلى المبدل منه ، حتى يُعرف تعلقهما بالأول وأنها ليسا ببديل الغلط ؛

بلى ، يجوز ترك الضمير إذا اشتهر تعلق الثاني بالأول ، كقوله تعالى : « قتل أصحاب الأخدود النار »<sup>١</sup> ، لاشتار قصتهم وأنهم ملأوا الأخدود ناراً ؛

وقال الكوفيون : يجوز سد اللام مسد الضمير ، نحو قولهم : مطرنا السهل والجبل ، أي مطرت أرضنا السهل والجبل على حذف المضاف ، أي : سهلها وجبلها ، فهو نحو قوله :

لحائي لحاف الضيف والبرد بُرده ولم يلهمني عنه غزال مقنع<sup>٢</sup> - ٢٨٤  
قال ابن الخشاب<sup>٣</sup> : لا يجوز جاءه زيد الأخ ، أي أخوه ، اتفاقاً وأماً الاعتدال عن نحو : مطرنا السهل والجبل ، فقد مضى في باب التأكيد ؛

قوله : « ولا يبدل ظاهر من مضمير » إلى آخره ، اعلم أن بدل البعس والاشتال والغلط ، إذا كان ظاهراً ، يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بديل البعس :

٣٥٨ - أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شتنة المناسم<sup>\*</sup>

(١) الآية ٤ من سورة البروج وتقدمت

(٢) تقدم هذا الشاهد في باب الإضافة

(٣) ابن الخشاب : هو أبو محمد : عبد الله بن أحمد البغدادي عن تقدم ذكرهم في الجزء الأول من هذا الشرح ، توفي في منتصف القرن السادس الهجري ،

(٤) انظر في هذا الجزء ١ ص ٣٦٩ .

(٥) نقل البغدادي عن ياقوت والبيهي : أن هذا البيت للمدبل بن القرخ ، شاعر إسلامي في دولة بني مروان ، كان حياً الحجاج ثم هرب ، في قصة طويلة ، وقال أن ابن السيد قال : لا أعلم قائل هذا الرجز ، والله أعلم بحقيقة الحال ؛

وقال في بدل الاشتغال :

٣٥٩ - ذريني ان أمرك لن يطاعا وما ألقيني جلي مضاعفا  
بمخلاف بدل الكل من الكل ، فإن غير الأخفش لا يميز نحو : يمي المسكين مررت ، ولا :  
عليك الكريم المعول : قالوا<sup>٢</sup> : لأن البدل ينبغي أن يفيد ما كم يفده المبدل منه ، ومن ثم  
لم يميز : يزيد رجل ، وإفادة بدل البعض والاشتغال والغلط ذلك : ظاهرة ، لأن مدلول  
هذه الثلاثة غير مدلول الأول ، وأما بدل الكل فمدلوله مدلول الأول فلو أبدلنا فيه الظاهر من  
أحد الضميرين ، أي المتكلم والمخاطب ، وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص في  
التعريف من المبدل منه ، فيكون أنقص في الإفادة منه ، إذ المدلولان واحد وفي الأول  
زيادة تعريف ؛

وجواب الأخفش بمنح اتحاد المدلولين في بدل الكل ، كما ذكرنا في هذا الباب<sup>٣</sup> ،  
ولو اتحدا ، لكان الثاني تأكيداً لا بدلاً ، وإفادة الثاني في المثالين زيادة فائدة ، من صفة  
المسكنة والكرم : ظاهرة ، ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الأول ، ألا ترى إلى  
جواز : مررت بزيد رجل عاقل ، فرب نكرة أفادت ما لا تفيدته المعرفة ، وإن كان في  
المعرفة فائدة التعريف التي ليست في النكرة ،

واستدل الأخفش بقوله تعالى : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا »<sup>٤</sup>  
والباقون يقولون إنه نعت مقطوع للدم أمّا مرفوع الموضع أو منصوبه ، ولا يلزم<sup>٥</sup> أن يكون  
كل نعت مقطوع ، يصح اتباعه نعتاً ، بل يكفي فيه معنى الوصف ، ألا ترى إلى قوله تعالى :  
« ويل لكل همزة لمزة ، الذي جمع مالا<sup>٦</sup> » ،

(١) من أبيات لعمري بن زيد البهادي وهو شاعر جاهلي ؛

(٢) قالوا أي النحاة غير الأخفش على ما تقدم ،

(٣) وضح الشارح هذا المعنى في أول الباب ،

(٤) الآية ١٢ سورة الانعام ،

(٥) رد عما يمكن أن يقال ان الأول في الآية ضمير وهو لا ينعت ،

(٦) أول سورة الحمزة وتقدمت

وقال ابن مالك : لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار ، وهو في : « المعلن » أمراً ، و « تفعل » في الخطاب ، و « أفعل وتُفعل » ، وإذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدّر من جنس الأول ، نحو : تعجّني جمالك ، أي : تعجّني : يعجّني جمالك ، ولعل ذلك <sup>١</sup> ، استقباحاً لإبدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهراً ولا بارزاً ؛

وإذا أبدل ممّا تضمن معنى الاستفهام ، فلا بدّ من اقتران الهزمة بالبدل ، نحو : من لقيت ؟ أزيداً أم عمراً ، لبيان أنه بدل من متضمن الاستفهام ، وأمّا قوله تعالى : « عمّ يتساءلون » عن النّبأ العظيم <sup>٢</sup> ، فهو كأنه جواب الاستفهام وليس يبدل ؛

واختلف النحاة في المبدل منه ، فقال المبرد : إنه في حكم الطرح معنى ، بناءً على أن المقصود بالنسبة هو البدل لا المبدل منه ؛

وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل منه ، يتبيّن أن الأول ليس في حكم الطرح معنى إلاّ في بدل الغلط ؛

ولا كلام لي أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً ، لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض وبدل الاشتغال ، وأيضاً في بدل الكل إذا كان ضميراً لا يستغنى عنه نحو : ضربت الذي مررت به أخيك ، أو ملتبساً بضمير كذلك نحو : الذي ضربت أخاه ، زيد : كريم ؛

وقد يُعتبر الأول في اللفظ دون الثاني ، قال :

٣٦٠ - وكأنه لحق السّراة كأنه ما حاجييه معيّن بسواد<sup>٣</sup>  
ولم يقل معيّنان ؛ وقال :

(١) التّاس وجه لبرير ما ذهب إليه ابن مالك ؛

(٢) أول سورة النّبأ ،

(٣) الشاهد فيه أنه أبدل الحاجين من الضمير في كأنه ، وما ، زائدة ، ثم قال معيّن فراهي الضمير المبدل منه ، والبيت في تشبيه البحر في نشاطه بالثور الوحشي الأبيض ، والسراة أصل الظهر ، وفي سيبويه ج ١ ص ٨٠ نسبة إلى الأعمى ولكن اليندادي قال انه من الأبيات الخمسين التي لم يقفوا لها على قائل ؛



٣٦١ - إن السيوف غلّوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب<sup>١</sup>  
ولو كان في حكم الطرح لفظاً لم يعتبر هو دون الثاني ؛

وقد يبدل الفعل من الفعل ، إذا كان الثاني راجع البيان على الأول ، كقوله تعالى :  
« وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً ، يضاعف له العذاب »<sup>٢</sup> ، وكقول الشاعر :

٣٦٢ - إن عليّ الله أن تُبَايَعَا      تؤخذ كرهاً أو بحبيء طائعا<sup>٣</sup>  
ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء ، لكان تأكيداً لا بدلاً ، نحو : إن تنصر تُعِزْ :  
أنصرك ، ولا أحرف له شاهداً ؛

والذي يفصل به مذكور ، إن كان وافياً بما في المذكور من الاعداد ، جاز في  
التفصيل ، الإتيان والقطع رفعاً كقوله تعالى : « قد كان لكم آية في فتنتين اتقتا ، فئة تقاتل  
في سبيل الله »<sup>٤</sup> ، أي : منهم فئة ، وقال الشاعر :

٣٦٣ - وكنت كلّي رجلين : رجل صحيحة      ورجل رمى فيها الزمان فشلت<sup>٥</sup>  
، يروى : رجل ، رفعاً وجراً ؛

وإن لم يضر ، تعين الرفع نحو : مروت برجال ، رجل فاضل ، ورجل كريم ،  
وقد جاء نصب الواو وغيره في البديل باضمار « أعني » كما مرّ في باب الوصف<sup>٦</sup> ؛

---

(١) هذا البيت للأخطل التثلي في مدح العباس بن محمد حميد العباس بن عبد المطلب . من قصيدة أولها :

بأن الشباب وروما حلقه بالغانيات وبالشراب الأصهب

وبعد أن مدح العباس المذكور ، انقلب الكلام وانتقل إلى قوله :

إن السيوف غلّوها ورواحها . . . إلى آخر ما قال .

(٢) من الآيتين ٦٨ ، ٦٩ سورة الفرقان ؛

(٣) قال الهمداني : قلما خلا منه كتاب نحوي ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلوها ، وهو

في سيبويه ج ١ ص ٧٨ .

(٤) الآية ١٣ من سورة آل عمران ؛

(٥) من قصيدة كثير حزة المشهورة التي أولها :

طليطي هذا ربيع حزة فاحقلا      قلوبكم كما لم أنزلا حيث حلت

(٦) انظر في هذا الجزء ١ ص ٣٢٢ .

### [ ترتيب التواضع ]

واعلم أن التواضع إذا اجتمعت ، بُدئ بالتعنت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق ،  
أما الابتداء بالتعنت قبل التأكيد فلما مرَّ في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد ، وابن كيسان  
يقدم التأكيد على التعنت ، إذ التعنت يفيد ما لا يفيد الأول بخلاف التأكيد ، وإنما يقدم  
التأكيد على البدل ، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ، ومدلول التأكيد  
مدلول متبوعه ، وأما تقديم البدل على المنسوق ، فلأن البدل نسبة معنوية إلى المبدل منه ،  
إما بالكلية أو بالعضوية ، أو بالاشتغال ، وأما بدل الغلط فنادر ، والمنسوق أجنبي من  
متبوعه ؛

### [ عطف البيان ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« عطف البيان تابع غير صفة ، يوضح متبوعه ، مثل : أقسم »  
« باقعه أبو حفص عمر ، وفصله من البدل لفظاً ، في مثل : أنا »  
« ابن التارك البكري بشر » ؛

[ قال الرضوي : ]

قوله : « يوضح متبوعه » ، يخرج التأكيد ، لأنه لا يوضح المؤكَّد ، بل يحقق أصل  
نسبته ، أو شمول النسبة لأجزائه ، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهراً ، وكذا البدل ،  
عند النحاة ، لأن الأول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعلوم ، فلم يبق إلا الصفة  
وعطف البيان ، فلما قال : غير صفة ، خرجت الصفة ؛

والأولى أن يُحدَّ بهذا الحد : الأبدال الثلاثة ، فيدخل فيها عطف البيان ، كما ذكرنا ،

(١) لأنه غيره غالباً ،

ويحدّ بدل الغلط ، بما حدّ به المصنّف مطلق البدل ؛

قوله : « أقسم بالله أبو حفص عمر »<sup>١</sup> ، قصته : أنه : أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال : ان أهلي بعيد ، واني على ناقة دبّراء عجفاء نقباء ، واستحملة لفظه كاذباً فلم يحمله ، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسّها من نقب ولا دبّر<sup>١</sup> - ٣٤٨  
اغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال : اغفر له اللهم إن كان فجر ، قال : اللهم صدق ، حتى التفتا ، فأخذ بيده فقال : ضَع عن راحلتك فوضع فإذا هي نَقَبَة عجفاء ، فحملة على بعيره ، وزوّده وكساه ؛

قوله : في مثل : أنا ابن التارك البكري بشر<sup>٢</sup> - ٧٩٠  
قال : إنما قلت « في مثل » ، إشارة إلى أن الفرق يقع في غير هذا الباب أيضاً ، كقولك : يا أخانا الحارث ، ولا يجوز كَوُجُعُ بدلاً ، لعدم جواز يا الحارث ، وكذا : يا غلام زيد وزيداً ولو جُعِل بدلاً لوجب الضم ؛

وقد ذكرت ما عليه في باب البدل<sup>٣</sup> ؛  
والفراء<sup>٤</sup> يجوز : الضارب زيد ، فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل ، والمبرد أنكر رواية الجر وقال : لا يجوز في « بشر » إلا انصبب بناء على أنه بدل ، والبدل يجب جواز<sup>٥</sup> قيامه مقام المتبوع ؛

(١) تقدم ذكر هذا الشاهد وهنا استوفى الرضي الكلام على معناه ، وذكر قصته ولم يذكر اسم قائله ، وفي القصة

روايات أخرى غير ما هنا ؛

(٢) تقدم في باب الإضافة ، وسيدكر الشارح تكلّفه ويشرحه ؛

(٣) أي ابن الحاجب

(٤) انظر في هذا الجزء ١ ص ٣٨٧ .

(٥) ردّ آثر على ما قاله ابن الحاجب ، وكلّلك ما يأتي من المبرد ؛

(٦) يعني يجب أن يكون صالحاً لقيامه مقام المتبوع ؛

والبيت للمرار الأسدي ، وتماه :

عليه الطير ترقبه وقوعا

فعلية الطير : ثاني مفعولي : التارك ، إن جعلناه بمعنى المصير<sup>١</sup> والا فهو حال ، وقوله :  
ترقبه ، حال من الطير إن كان فاعلاً له « عليه » وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير  
المستكن في عليه ؛

ونحو قولهم : أعجبني من زيد علمه ، ومن عمرو جوده ، الثاني فيهما كأنه عطف  
بين المخطوف عليه محذوف والأصل : أعجبني شيء من أوصاف زيد : علمه ، وخصلة  
من خصال عمرو : جوده ، وكذا : كسرت من زيد يده ، أي كسرت عضواً من  
أعضائه ، يده ؛ حذف المخطوف عليه<sup>٢</sup> ، وأقيم المخطوف مقامه ، كما يحذف المستثنى  
منه ويقوم المستثنى مقامه في نحو : ما جاءني الأزيد ؛

[ قال الرضي : ]<sup>٣</sup>

وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء والحمد لله رب العالمين وصلّى الله على سيدنا  
محمد وآله الطاهرين ، وصحبه أجمعين ، ثم الحمد لله على ذكر المسؤل وبلوغ المأمول ،

ثم الجزء الأول بحمده تعالى وحسن تأييده ؛

---

(١) أي المخطوف عليه عطف بيان ؛

(٢) بهذا ختم الرضي الجزء الأول من الشرح حسب تقسيمه الذي جاءت عليه النسخ المطبوعة ، وقد رأيت أن  
أكمل الجزء الثاني حسب التقسيم الذي اخترته هذه الطبعة ، ببعض المباحث من قسم المبتنيات حتى يكون  
تقسيمي للكتاب إلى أربعة أجزاء متناسقاً ، لأن الجزء الثاني من تقسيم الشارح أكبر حجماً من الجزء الأول ؛  
وقد اتفق التقسيم الذي اخترته مع ما أثير إليه بهامش المطبوعة من أن الجزء الأول ينتهي لي تقسيم الشارح  
بنهاية باب اسم الإشارة وأن الجزء الثاني يبدأ بالموصول في بعض النسخ ،

وان الله الموفق والمعين على الإكمال بفضلہ وجعل تيسره وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؛

[ قسم المبنيات ]

[ من الأسماء ]

- - - -

[ المبنى وتعريفه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« المبنى : ما ناسب مبنى الأصل ، أو وقع غير مركب »

[ قال الرهسى : ]

المبنى ، كما مرَّ في حدِّ المعرب ، ضربان : إمَّا مبنى لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب<sup>١</sup> ، كالأسماء المعدَّة ، كواحد ، اثنان ، ثلاثة : و : ألف ، با ، تا ، ثا ، و : زيد ، عمرو ، بكر ،

وإمَّا مبنى لوجود المانع من الإعراب ، مع حصول موجب ، وذلك المانع : مشابهة الحرف ، أو الماضي ، أو الأمر ، وهي التي سمَّاها : مبنى الأصل ، أو كونه اسم فعل ، كما يبيح :

قال<sup>٢</sup> : ولا يفسد الحد بلفظة « أو » ، لأنها لمجرد أحد الشئين ههنا . لا للشك الذي ينال تبيين ماهية ، قال : ولم أقل في حدِّه : ما لا يختلف آخره ، كسائر النحاة ، لأن معرفة انتفاء الاختلاف : فرع على تعقل ماهية المبنى ، فلا يستقيم أن يُجعل تعقل ماهية

---

(١) أي وقوع الاسم جزء كلام ،

(٢) أي ابن الحاجب في شرحه على الكافية وكذلك ما يأتي من قوله : قال ولم أقل ،

المبني فرعاً على معرفة انتفاء الاختلاف ، فيؤدّي إلى الدور ، كما ذكر في حد الإعراب ؛  
 هذا كلامه ، وقد مرّ الكلام عليه في حدّ المغرب فلا نعيده ' ، وهذا الحد لا يصح  
 لأنّه يعرف ماهية المبني على الإطلاق ، ولا يعرف الاسم المبني ، ولو لم يعرفها لكان تعريفاً  
 للمبني بالمبني ، لأنّه ذكر في حدّ المبني لفظ المبني ؛

### [ ألقاب البناء ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وألقابه : ضم وفتح وكسر ووقف » ؛

[ قال الرضي : ]

أي ألقاب حركات أواخره وسكونها ، والضم والفتح والكسر : ألقاب مطلق الحركات  
 وعندها ، سواء كانت حركات المبني كقولك : حيث مبني على الضم ، أو حركات المغرب  
 كقولك ، في « زيد » : إنه متحرك بالضم في حال الرفع ، أو ، لا هذا ولا ذاك ، كقولك  
 في جيم « رجل » : إنه متحرك بالضم ؛

ولا تقع على حروف البناء ، فلا يقال إن : يا زيدان مبني على الضم ، وأمّا ألقاب  
 الإعراب ، فإنها كما تطلق على الحركات ، تطلق على الحروف أيضاً فيقال في نحو :  
 جاء في زيد ، والزيدان ، والزيدون : إنها مرفوعة ؛

هذا على مذهب المصنف ، والذي يغلب في ظني ، أن المتقدمين لم يضعوا ألقاب  
 الإعراب أيضاً ، أعني الرفع والتصبب والجر ، إلا للحركات المعينة ، فالرفع كالضم ،

(١) ص ٥٥ من الجزء الأول

(٢) في بعض النسخ بعد هذا : وسكبه أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ، ولم أثبتها لأن الرضي لم يكتب عليها  
 في الشرح ، وكأنّها غير موجودة في النسخة التي شرحها ؛

والنصب كالفتح ، والجعر كالكسر ، ثم إنهم يطلقون على الحروف ، لقيامها مقام حركات الإعراب ، أسماء الحركات مجازاً ، فقوهم في نحو : رأيت الزيدَين : إن « الزيدَين » منصوب : مجاز ، وكذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض ، أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازاً ، فقالوا في « السموات » و « أحمد » في : خلق الله السموات ، وبأحمد : إن الأول منصوب والثاني مجرور ، فأَيْش<sup>١</sup> المانع ، على هذا ، أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء : اسم تلك الحركات مجازاً فيقال في : لا رجلَين ، إنه مفتوح ، وكذا في : لا مسلمَين ، عند مَنْ يكسر ، ويقال في : يا زيدان ، ويا زيدون : انهما مبنيان على الضم ، مجازاً ، فلا يكون . إذن ، لُردِّ المصنّف على النحاة إطلاقهم أن يا زيدان مبني على الضم ولا رجلَين ، على الفتح : وجه<sup>٢</sup> ،

هذا ، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدمهم ومتأخرهم : تقريب على السامع ؛

وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما ؛

### [ حصر المبني من الأسماء ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وهي المضمرات ، وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات » .  
« والكنايات ، وأسماء الأفعال والأصوات ، وبعض الظروف » ؛

[ قال الرضي : ]

حَصَرَ جميع المبنيات جملة ، فليُطلب لكل واحد منها علة البناء لأن الأصل في

(١) كلمة « أَيْش » مختصرة من قولهم : أي شيء وهي مستحدثة فيما رجحه أئمة اللغة وبعضهم ينكر استعمالها ، وتقع كثيراً في استعمال الرضي ، وقد نبهنا على ذلك ؛  
(٢) يعني فلا يكون لُردُّه على النحاة وجه ، فكلمة وجه اسم يكون ؛

الأسماء الإهراب ، كما مرّ في أول الكتاب ،

وإن كان مبنياً على الحركة ، فليطلب ، مع ذلك ، هلتان أخريان : إحداهما للبناء على الحركة ، فإن أصل البناء : السكون ، لأنه ضد الإهراب وأصله الحركة ، وأخرى للحركة المبنية ولم تختيرت دون الباقيين ؛

و

الحركة

و

و

و



[ الضمائر ]  
 [ علة بنائها ، والغرض من وضعها ]  
 [ أنواعها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« والمضمر ما وضع للتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم »  
 « ذكره لفظاً ، أو معنىً ، أو حكماً » ؛

[ قال الرضي : ]

اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس ، فإن « أنا » ، و « أنت » ،  
 لا يصلحان إلا للمعينين ، وكذا ضمير الغائب ، نص<sup>١</sup> في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو :  
 جاءني زيد وإني<sup>٢</sup>ا ضريت ، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس : الاختصار ؛

وليس كذا : الأسماء الظاهرة ، فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلمتهما<sup>٣</sup> فرُبما  
 التباس ، ولو كرر لفظ المذكور<sup>٤</sup> مكان ضمير الغائب فرُبما توهم أنه غير الأول ؛

وإنما بنيت المضمرات ، إمّا لشبهها بالحروف وضماً ، على ما قيل ، كالتاء في  
 « ضريت » والكاف في « ضَرَبَك » ، ثم أُجريت بقية المضمرات نحو : أنا ، ونحن ،  
 وأنتا : مجراها<sup>٥</sup> ، طرداً للباب ؛

(١) أي بالاسمين الموضوعين علمين لهما ، وفي نسخة بينهما ، ورأينا أن ما أثبتناه أوضح ،

(٢) المراد به مفسر الضمير ،

(٣) يعني مجرى التاء والكاف ونحوهما ،

وإنما لشبهها بالحروف<sup>١</sup> لاحتياجها إلى التفسير ، أعني الحضور للمتكلم ، والمخاطب ، وتقدم الذكر في الغالب ، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الافرادي ، وإنما لعدم موجب الاعراب فيها ، وذلك أن مقتضى إعراب الأسماء : توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة ، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني ، عن الاعراب ، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص ؟

قوله : « ما وضع لتكلم » ، يخرج قولَ مَنْ اسمه « زيد » : زيد ضَرَبَ ، وقولك لزيد : يا زيدُ افعل كذا ، وقولك لزيد<sup>٢</sup> الغالب : زيد فعل كذا ، فإن لفظ « زيد » وإن أطلق على التكلم والمخاطب والغالب<sup>٣</sup> إلا أنه ليس موضوعاً للتكلم ولا للمخاطب ولا للغالب المتقدم الذكر ، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً ، لا باعتبار تقدم الذكر ، فحينئذ قلت : يا تميم كلهم ، نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء ، ولهذا يقول المسمى يزيد : زيدُ ضرب ، ولا يقول : زيد ضربت ، وكذا لا تقول للمسمى يزيد : زيدُ ضربتَ ، لكنها ليست لغالب تقدم ذكره ، كهو ، وهي ، ونحوهما ؛

وإنما جاز : يا تميم كلكم ، لأن « يا » ، دليل الخطاب ، وليس في : زيد ضرب ، دليل التكلم ؛

ويدخل في حده لفظ المتكلم والمخاطب ، إلا أن يقال<sup>٤</sup> : ما وضع لتكلم به ، أو للمخاطب به ، أي للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع ، وللمخاطب به ،

وكذا في حد أسماء الإشارة ، ينبغي أن يقيد فيقال : ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ « المشار إليه » ؛

قوله : « لفظاً ، أو معنى ، أو حكاً » ، قسم التقدم اللفظي قسمين ، أحدهما متقدم

(١) يعني لشبهها بالحروف في المعنى ، فهو غير الوجه الأول ؛

(٢) أي في الحديث عنه ،

(٣) في الأمثلة التي ذكرها

(٤) في تفسير معنى التكلم وما معه

لفظاً تحقيقاً ، نحو : ضرب زيدٌ غلامه ، والآخر متقدم لفظاً تقديرأ نحو : ضرب غلامه زيد ، إذ « زيد » متقدم في اللفظ تقديرأ لكونه فاعلاً ، وقسم ، أيضاً ، التقدم المعنوي قسمين ، أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بأن يكون المفسر جزءاً مدلول ذلك اللفظ ، كقوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى »<sup>١</sup> ، أي : العدل أقرب ، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان ، والثاني أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً ، لا تضمناً ، كقوله تعالى : « ولأبويه لكل واحد منهما .. »<sup>٢</sup> ، لأنه لما ساق الكلام قبل ، في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثمَّ مَوْرَث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى ،

هذا تقرير كلامه ، رحمه الله ، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة ، لأن عادته جعل التقديم قسم اللفظ ، لا قسمه ، كما قال في أول الكتاب في العرب ، « لاختلاف العوامل لفظاً ، أو تقديرأ »<sup>٣</sup> ، وقال بعيداً :<sup>٤</sup> « التقديم فيما تقرر » ، ثم قال : « واللفظي فيما عداه » ؛

فجعل نحو : ضرب غلامه زيداً مما تقدم معنى ، أول ، إذ هو متقدم معنئاً وتقديراً ، لا لفظاً ، فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال : ليس لفظ المفسر مذكوراً قبل الضمير ، فكيف يكون التقدم لفظياً ؛

فإن قال : أردت كأنه متقدم لفظاً من حيث التقديم ، قيل : فمذ نحو : « اعدلوا هو أقرب » ، أيضاً من هذا القسم لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضاً في التقديم ، ولا فرق بينهما ، إلا أن المفسر في نحو : ضرب غلامه زيد ، ملفوظ به ، بخلاف المفسر في نحو : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » ، والتقدم في كليهما ليس لفظياً ، بل هو تقديري ، وكلامنا في التقدم اللفظي ، لا في المفسر الملفوظ به أو المقدّر ،

(١) الآية ٨ سورة المائدة

(٢) الآية ١١ سورة النساء ؛

(٣) انظر ص ٥٥ من الجزء الأول ،

(٤) أي بعد ذلك بقليل ،

... وقد قرّر على الصواب ، في باب الفاعل <sup>١</sup> ، وهو قوله في : ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ،  
لا بدّ من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدماً لفظياً ، أو معنوياً ، وهو راجع إلى « زيد »  
وهو متأخر لفظاً ، فلولا أنه متقدم عليه من حيث المعنى ، لم يجوز ، فجمعه من باب المتقدم  
معنيّاً لفظياً ، وهو الحق ؛

وقد علّمنا ، فالحق أن يقول : ، التقديم اللفظي : أن يذكر المفسّر قبل الضمير ذكرًا  
مصرحاً ، سواء كان من حيث المعنى ، أيضاً ، متقدماً ، نحو : ضرب زيدٌ غلامه ،  
لأنّ الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول ، أو كان من حيث المعنى متأخراً ، كقوله  
تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » <sup>٢</sup> ، لأنّ المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل ؛

وأعلم أنه إذا تقدم ممّا يصلح للتفسير شيثان فصاعداً ، فالمفسّر هو الأقرب لا غير ،  
نحو : جاءني زيدٌ وبكر فضرِبته ، أي ضربت بكراً ، ويجوز ، مع القرينة ، أن يكون  
للأبعد ، نحو : جاءني عالم وجاهل ، فأكرمه ؛

والتقدم المعنوي ألا يكون المفسّر مصرحاً بتقديمه ، بل هناك شيء آخر غير ذلك  
الضمير يقتضي كون المفسّر قبل موضع الضمير ، وذلك ضروب : كمعنى الفاعلية ،  
المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة ، كضرب غلامه زيد ، ومعنى الابتداء المقتضى  
لكون المتبدأ قبل الخبر ، نحو : في داره زيدٌ ؛ ومعنى المفعول الأول ، المقتضى تقدمه  
على الثاني ، نحو : أعطيت درهماً زيداً ، وكذا نحو <sup>٣</sup> : ضربت في داره زيداً ، وكلفظ  
الفعل المتضمن للمصدر المفسّر لضمير متصل بذلك الفعل نحو :

هذا سراقته للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب <sup>٤</sup> - ٨١  
أو منفصل عنه نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » <sup>٥</sup> ، وقوله تعالى : « بل

(١) ص ١٨٧ من الجزء الأول ،

(٢) الآية ١٢٤ سورة البقرة ؛

(٣) لأن في داره مفعول ثانٍ بواسطة الحرف ،

(٤) تقدم الاستشهاد بهذا البيت في الجزء الأول

(٥) الآية ٨ من سورة المائدة وتقدمت قريباً ؛

هو شرحهم<sup>١</sup> ، وكذا الصفة<sup>٢</sup> ، كقوله :

٣٦٤ - إذا رُجر السفينة جَرَى إليها وخالف والسفيه إلى خلاف<sup>٣</sup>  
أي : إلى السفة ، وكسباق الكلام المستنزم للمفسر ، استنزافاً قريباً ، كقوله تعالى :  
« ولأبويه<sup>٤</sup> » ، لأن سياق ذكر الميراث دالٌّ على المورث دلالة الترابية ؛ أو بعيداً<sup>٥</sup> ،  
كقوله تعالى : « حتى توارت بالحجاب<sup>٦</sup> » ، إذ العشي<sup>٧</sup> يدل على توارى الشمس ،  
وكقوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر<sup>٨</sup> » ، إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر  
رمضان ، دليل على أن المنزل هو القرآن ، مع قوله تعالى : « شهر رمضان الذي أنزل فيه  
القرآن<sup>٩</sup> » ، وكذا قوله تعالى : « ما ترك على ظهرها من دابة<sup>١٠</sup> » ، فإن ذكر الدابة مع  
ذكر « على ظهرها » دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض ، وكذا الفناء مع لفظة « على » في  
قوله تعالى : « كل من عليها فان<sup>١١</sup> » ، وكذا قوله تعالى : « وإن كانت واحدة<sup>١٢</sup> » ، أي  
إن كانت الوارثة واحدة ، إذ هو في بيان الوارث ؛

والتقدم الحكمي : أن يكون المفسر مؤخراً لفظاً ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على

---

(١) من الآية ١٨٠ سورة آل عمران ؛

(٢) مقابل قوله كلفظ الفعل المتضمن للمصدر الخ ؛

(٣) استشهد به كثير من أئمة النحو ، ولم ينسبه أحد ، ويرى إذا نهي ، وهو البناء للمجهول مثل رُجر ،  
ومعنى قوله : والسفيه إلى خلاف : أن ذلك من شأنه ودأبه ، وبيان الشاهد ما قاله الشارح من أن مرجع الضمير  
ما تضمنه الوصف من المصدر ، أي إذا رُجر السفينة جرى إلى السفة ؛

(٤) من الآية ١١ سورة النساء ، وتقدم بعضها ؛

(٥) أي استنزافاً بعيداً ،

(٦) من الآية ٣٢ سورة ص ،

(٧) المذكور في قوله : إذ عرض عليه بالمشي الصافات الجباد ، في الآية التي قبل ذلك ،

(٨) أول آية في سورة القدر ،

(٩) الآية ١٨٥ في سورة البقرة ،

(١٠) من الآية ٤٥ سورة فاطر ؛

(١١) الآية ٢٦ سورة الرحمن ،

(١٢) جزء من الآية ١١ سورة النساء وتهدمت ،

محل الضمير ، إلا ذلك الضمير ، فنقول : إنه وإن لم يتقدم لفظاً ولا معنى <sup>١</sup> ، إلا أنه ليحكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب . وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لأنه وضعه الواضح معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهماً متكرراً لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده ، وتذكيره بخلاف وضعه ؛ فإن قلت : فأيش <sup>٢</sup> الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه ؛ قلت : قصد التضخم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر ، بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً ، يعني يشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس ، وأيضاً ، يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين ، بالإجمال أولاً ، والتفصيل ثانياً ، فيكون كد

فإن قلت : فهذا الضمير الذي هذا حاله ، أبقى على وضعه معرّفاً أم يصير نكرة ، لعدم شرط التعريف ، أضي تقدم المفسر ؟

قلت : الذي أرى أنه نكرة ، كما يبيح في باب المعرفة ، وعند النحاة : يبقى معرّفاً ، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول <sup>٣</sup> ، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهماً ، فقبل الوصول إلى التفسير ، فيه الإيهام الذي في النكرات ، ولهذا جاز دخول «رَبِّ» عليه ، مع اختصاصها بالنكرات ؛

وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف ، لأنه حصل جبران ، ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل ، فهو كالمضاف الذي يكتبني التعريف من المضاف إليه ، أمّا الجبران في ربه رجلاً ، ونعم رجلاً ، ويئس رجلاً ، و : «ساء مثلاً» <sup>٤</sup> فظاهر ؛ لأن الاسم للمميز المنصوب لم يؤت به إلا لفرض التمييز والتفسير ، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله

(١) يعني بالتفسير المتقدم للتقدم اللفظي والمعنوي .

(٢) المعنى : أي شيء وتقدم التنبية عليها في أول الباب ،

(٣) أي حالة تقدم المفسر ،

(٤) مصدر قليل الاستعمال بمعنى التصريح عما فات ويصممه الرضي كثيراً ،

(٥) جزء من الآية ١٧٧ في سورة الأعراف ؛

عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم ، فالجيران ، في مثله في غاية الظهور ؛ وقريب منه : ضمير يُبدل منه مفسره نحو : مررت به زيد ، إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير ؛

وأما في ضمير الشأن والقصة <sup>١</sup> ، فالجملة بعده ، وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير ، إلا أن قصدهم لتفخيم الشأن يذكره مجملًا ثم مفصلاً مع اتصال الخبر بالمفسر بالابتداء ، سهل الإتيان به مبهماً فهذا التفسير دون الأول ؛

وأما تأخر المفسر في باب التنازع نحو : ضربني وضربت زيداً ، على مذهب البصريين ، فالحق أنه بعيد ، لأنَّ مجوز تأخير المفسر لفظاً ومعنى : قصد تفخيم المفسر مع الإتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلاً زيد ، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن ، والثلاثة في ضمير التنازع معلومة ، أعني قصد التفخيم والإتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير ؛ فضعف <sup>٢</sup> ، فن ثم ، حذف الكسافي الفاعل في مثله ، مع أن فيه محلوراً أيضاً ؛

وما أجازاه المبرد والأخفش من نحو : ضرب غلامه زيداً ، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية <sup>٣</sup> ، لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد ، أكبر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع ؛

قال المصنف : أردت بالتقدم الحكمي : أنك إذا قصدت الإبهام للتفخيم ، فتعطلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب ، وأعدت الضمير على ذلك المتعطل ، فكانه راجع إلى المذكور قبله ، فذلك المتعطل في حكم المفسر المتقدم ؛

ولا يتم ما ذكره في باب التنازع إذ لا يقصد هناك التفخيم ؛

---

(١) سيأتي الكلام عنهما . وأراد هنا بيان جبر ما فات من تقدم مفسره عليه : كما بين ذلك في المجرور برب ، وفاعل نعم وليس الخ ؛

(٢) أي ضعف بسبب تأخير مفسره من غير تعويض وجبر له ومن غير وجود أحد الأشياء الثلاثة المذكورة فيه ؛

(٣) يعني في باب التنازع ، والمراد أنَّ ما ذهب إليه الأخفش والمبرد أقوى مما ذهب إليه البصريون في باب التنازع ؛ وإن كان منجهما في ذاته ضعفاً ؛

## [ المتصل والمنفصل ]

### [ في الضمائر ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وهو متصل ومنفصل ، فالمنفصل : المستقل بنفسه والمتصل »

« غير المستقل »

[ قال الرضي : ]

يعني بالمستقل بنفسه : أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتمتة لها بل هو كالظاهر ، سواء انفصل عن عامله نحو : « أمر ألا تعبدوا إلا إياه »<sup>١</sup> ، و : ما ضربت إلا إياك ، أو اتصل به نحو : ما أنت قائماً ، عند الحجازية ، وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو : ما اليوم أنت قائماً ، فليس كالجزم مما قبله ، وإلا لم يميز انفصاله عما قبله ،

والمتصل : ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتمتة لذلك العامل وكبعض حروفه ، كالضمائر المستترة في نحو : زيد ضَرَبَ ، وضرب ، وهند ضربت وتضرب ، واضرب ، أمراً ، واضرب ، وتضرب ، وتضرب في خطاب المذكر ، وفي الصفات نحو : زيد ضارب والزيدان ضاربان إلى آخر تصاريدها<sup>٢</sup> : كلها متصلة ، كما يجيء تحقيقها ، وليس المستتر فيها : ما يبرز في نحو : زيد ضرب هو وعمرو ، و : « اسكن أنت وزوجك الجنة »<sup>٣</sup> ، وهند زيد ضاربه هي ؛ بل البارز تأكيد للفاعل ، لا فاعل ، كما يجيء شرحه ، وهو منفصل بدليل قولك : زيد ضَرَبَ اليوم هو وعمرو ، واسكن اليوم أنت وزوجك . وهند زيد ضاربه اليوم هي ؛

(١) من الآية ٤٠ سورة يوسف ،

(٢) جاء في بعض النسخ ذكر هذه التصاريث كلها ، وهي واضحة ،

(٣) من الآية ٣٥ سورة البقرة ؛



[ تقسيم الضمائر ]  
[ من حيث الإعراب ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وهو مرفوع ومنصوب ومجرور ، فالرفوع والمنصوب متصل  
« ومنفصل ، والمجرور متصل ، فذلك خمسة أنواع ، الأول :  
« ضَرَبْتُ وضَرَبْتُ إلى ضَرَبْتُ وضَرَبْتُ ، والثاني : أنا .. إلى  
« هن ، والثالث : ضَرَبْتُ إلى ضَرَبْتُ ، والرابع : إِيَّاي إلى  
« إِيَّاهُنَّ ، والخامس : غَلَامِي ، وَلِي ، إلى غَلَامِهِنَّ وَلَهُنَّ » ؛

[ قال الرضي : ]

اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، لأن الضمير كما قلنا ، قائم  
مقام الظاهر ، لرفع الالتباس وحده ، أو لزه ، وللاختصار ، فيكون كالظاهر مرفوعاً  
ومنصوباً ومجروراً ؛

وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً ، لأن المتصل ، كما ذكرنا ، هو الذي يكون  
كالبجزء الأخير لعامله ، يعني يبيح العامل أولاً ثم يبيح الضمير بعده على وجه لا يمكن  
معه الفصل بينهما ، والمجرور كذلك ؛

فإن قيل : ليس الفصل جائزاً بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ؟ قلت : ذلك  
مع الظاهر قبيح<sup>١</sup> ، فامتنع في المضمير الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر ؛

وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة<sup>٢</sup> ، يكون لثمانية عشر معنى<sup>٣</sup> ؛ لأن كل واحد  
منها ، إما أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وكل واحد من هذه الثلاثة إما أن يكون

(١) للرضي رأي في الفصل بين المتضامتين أدى إلى إنكاره لتواتر القراءات كما في باب الإضافة ،

(٢) المستفادة من كلام المصنف ،

المفرد أو مثنى أو مجموع ، صارت تسعة ، وكل واحد من التسعة إما أن يكون المذكور أو مؤنث ، فصارت للمتكلم ستة ، وللمخاطب ستة وللغائب ستة ، وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة ، كضربتُ وضربنا ، ففُتِرَتْ مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث وضربنا بين الأربعة : المثنى المذكور والمثنى المؤنث ، والمجموع المذكور والمجموع المؤنث ، وإنما شركوا في المتكلم بين المذكور والمؤنث ، مفرداً كان أو غيره ، لأن المشاهدة تكفي في الفرق ، وإنما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة وهي « نا » وكذلك قولك « نحن » ، ولم يزدوا للمثنى ألفاً ، وللجمع واواً كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه ، لأن مثناهما <sup>١</sup> : اسم انضم إليه لفظ آخر مثله ، بدليل أنك إذا قيل لك : فصل « أنتما » قلت : أنت يا زيد وأنت يا عمرو ، وهذه حقيقة المثنى كما يبيح ، وكذلك في الجمع إذا قيل لك : فصل « أتم » قلت : أنت يا زيد ، وأنت يا عمرو ، وأنت يا خالد ، وأما إذا قيل نحن ، وأردت المثنى ، فقيل لك فصل ، قلت <sup>٢</sup> : أنا وزيد ، أو أنا وأنت ، أو أنا وهو ، وتقول في الجمع : أنا وزيد وعمرو ، وليس كل أفراد « أنا » ، فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين أو الأسماء في اللفظ ، حاصلاً لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق ما أجري عليه سائر التثاني <sup>٣</sup> والجمع ، فارتجلوا للمثنى صيغة ، وشركوا معه الجمع للأمن من اللبس بسبب القرائن ،

وكثيراً ما يبيح في غير هذا الباب ، أيضاً ، المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى :  
« فَقَدْ صَنَتْ قُلُوبُكُمَا <sup>٤</sup> »

وقد يقول المظم <sup>٥</sup> : فعلنا ، ونحن ، وإيانا ، حاداً لنفسه كاجتماعه ،

(١) يريد مثنى المخاطب ،

(٢) تكررت الإشارة إلى استعمال الرضي هذا ، وهو المبيح بجواب أنا هكذا بدون فاء وكان أسهل لو قال :  
وإذا قيل لك ... قلت ،

(٣) أي سائر أنواع التثنية ،

(٤) من الآية ٤ سورة التحريم ،

(٥) أي المظم لنفسه ،

ووضعوا منها للمخاطب خمسة ألفاظ : أربعة منها نصوص ، وهي : ضربتَ وضربتَ ، وضربتَ وضربتَ ، وواحد مشترك بين المثني المذكر والمثني المؤنث ، وهو ضربتَ ؛

وحكم الغائب حكم الغائبة في النصوصية<sup>١</sup> والاشتراك ، نحو : ضَرَبَ وضربتَ وضرباً وضربتَ وضربوا وضربنَ ، والضمير هو الألف المشترك بين المثنيتين<sup>٢</sup> ، والتاء حرف تأنيث ؛

ويجب أن يكون المقدّر في : ضَرَبَ وضربتَ متغايرين ، كما في البارز نحو : هو ، وهي ؛

هذا ، وبقية الأنواع الخمسة ، جارية هذا المجرى أعني أن للمتكلم لفظين ، وللمخاطب خمسة ، وللغائب خمسة ، لصار المجموع ثني عشرة كلمة ، لثمانية عشر معنى ؛

### [ التلّج ]

#### [ في وضع الضمائر ]

#### [ قال الرضي<sup>٣</sup> : ]

واعلم أن أوّل ما بُدئ بوضعه من الأنواع الخمسة : ضمير المرفوع المتصل ، لأن المرفوع مقدّم على غيره ، والمتصل مقدم على المنفصل ؛ لكونه أخصر ، فنقول :

(١) أي كون اللفظ نصّاً في شيء لا يحتمل غيره ، وأشرنا إلى أن هذا تعبير مستحدث وهو من المصادر الصناعية ،

(٢) يعني فيكون المجموع خمسة أيضاً ؛

(٣) هذا استطراد من الرضي كما دلت في كثير من المباحث ، وقد أتى فيه بشيء عجيب ، إذا كان يدل على قدرة فائقة في التوليد والاختراع فإننا نشير إلى أن الرضي كثيراً ما يرد على غيره ثم يُوردون بعض الآراء الغريبة بقوله : من أين لهم هذا ، أو بقوله : إن هذا من قبيل الرجم بالغيب ، وفي هذا الشرح كثير من مثل هذه الاستطرادات أظهر فيها الرضي براعة زائلة ، رحمه الله ؛

إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل ، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ؛  
 وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه ، وتخفيفاً ، وكسروا للمخاطبة فرقاً ، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة ، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى ، وأيضاً ، هو مقدم على المؤنث ، فخص ، للفرق ، بالتخفيف ، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر ؛

وزادوا الميم قبل ألف المثني في « تما »<sup>١</sup> وقبل واو الجمع في « تموا » ، لثلاثا يلتبس المثني بالمخاطب إذا أضيف فتحته للاطلاق ، والجمع<sup>٢</sup> بالمتكلم المشيع ضمته ، وكان أولى الحروف بالزيادة : الميم ، لأن حروف العلة مستقلة قبل الألف والواو ، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو : شفوية ، ولذلك ضم ما قبلها ، كما يضم ما قبل الواو ؛ وحذف واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير : أشهر من إثبات الواو مضموماً ما قبلها ، وذلك لأنهم لما ثنوا الضائير وجمعوها ، والقصد بوضع متصلها التخفيف ، كما قلنا : لم يأتوا بنوني المثني والمجموع بعد الألف والواو ، كما أتوا بهما في : هذان ، واللذان ، والذين ، فوقع الواو في الجمع ، في الآخر مضموماً ما قبلها ، وهو مستقل حساً ، كما مر في الترقيم<sup>٣</sup> ، فحذفوا الواو ، وسكنوا الميم التي ضموها لأجله ، للأمن من الالتباس بالمثني ، بثبوت الألف فيه دون الجمع ؛

ومن أثبت الواو مضموماً ما قبلها ، فلأن ذلك مستقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف ؛

وأما إن ولي مع الجمع ضمير نحو : ضربتموه ، وجب<sup>٤</sup> في الأعراف رجوع الضم

(١) انصر في التمثيل على الجزء المطلوب في مثل ضربتاً وضربتمو ،

(٢) أي ولثلاثا يلتبس الجمع بالمتكلم ،

(٣) ج ١ ص ٤٠٩ والمراد عدم وقوع الواو طرفاً مضموماً ما قبلها ضمناً لازماً في الأسماء المعربة وأما في المبني فقد يجيء ، وهو ما سيأتي في التصريف ،

(٤) جواب أما ، وحقه الاقتران بالقاء وكان يمكن الاختصار على قوله : وإن ولي ...

والواو لأن الضمير ، لاتصاله ، صار كـ بعض حروف الكلمة ، فكان الواو لم يقع طرفاً ،  
وجوّز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ، أيضاً ، ولم يثبت ما ذهب إليه ،  
وإذا بقي ميم الجمع ساكن بعددها ، ضمت الميم رداً لها إلى أصلها ، وقد تكسر ،  
كما يجي .

وزيدت للمؤنث<sup>١</sup> نون مشددة ، لتكون يازاء الميم والواو في المذكر ، وإنما اختاروا  
النون لمشايعته ، بسبب الغنة للميم والواو معاً ، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة ، واستتر  
ضمير الغائب والغالبة لأنه لما كان مفسر الغائب لفظاً متقدماً في الأصل ، بخلاف المتكلم  
والمخاطب أرادوا أن تكون ضمائر الغيب أخصر من ضميريهما فابتدأوا في المفردين بغاية  
التخفيف ، وهي التقدير ، من دون أن يتلفظ بشيء منه ، واقتصروا ، لثني مذكروه ومؤنثه  
على الألف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى ، وعلى الواو في جمع المذكر ،

وقد يستغنى بالضممة عن الواو في الضرورة ، قال :

٣٦٥ - فلو أن الأطباء كانوا حولي وكان مع الأطباء الأساة<sup>٢</sup>  
استثقالاً للواو المضموم ما قبلها في الأخير ،

واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو ، إذ كانت واحدة<sup>٣</sup> ،

وقول النحاة : ان الفاعل في نحو : زيد ضرب ، وهند ضربت : هو وهي : تدريس<sup>٤</sup>  
لضيق العبارة عليهم ، لأنه لم يوضع هذين الضميرين لفظ ، فعبروا عنهما بلفظ المرفوع

(١) يعني لجمع المؤنث

(٢) أوردده صاحب الإنصاف : وكان مع الأطباء الشفاة ، لأن يمدح :

إذن ما أذهبوا لسا بقلبي وإن قيل الشفاة هم الأساة

والأساة جمع آسر وهو المالعج ، ولم ينسب هذا الشعر لأحد غير أن البندادي نقله عن القراء ،

(٣) أي بالنسبة للمؤنث ،

(٤) أي تقريب من العلماء في تدريسهم لتصوير المعنى ،

المفصل<sup>١</sup>، لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدّر ، لا أن المقدّر هو ذلك المصّرّح به ، وكيف  
ذا<sup>٢</sup> يبرز الفصل بين الفعل وهذا المصّرّح به ، نحو : ما ضرب إلا هو ؛

فإن قلت : بل المفصول المصّرّح به غير المتصل ، فهو تحكم<sup>٣</sup> ؛

والجواب هذا نظر من قال من النحاة : ان المقدّر في : ضَرَبَ وضَرَبْتُ ينبغي أن يكون أقل<sup>٤</sup>  
من الضمير : نصفه أو ثلثه ؛ وذلك لأن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقل من ضمير

الجمع<sup>٥</sup> . في : ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا ، فهي حرف للتأنيث ، لا ضمير ، بدليل : ضَرَبْتُ  
مفعولاً ، جعل الألف والواو والثون حرفاً ككناه التأنيث ، كما يجيء آخر الكتاب ،  
نحو : فلما أخوك ، وأكلوني البراهيت ، و :

٣٦٦ - ولكن ديبائي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه<sup>٦</sup>

هذا كله في الماضي ، وأما في المضارع والأمر ، فلم يبرز الضمير في : أفعل ، ونفعل  
لاشجار حرف المضارعة بالفاعل ، لأن « أفعل » مشعر بأن فاعله « أنا » ، و « نفعل »  
مشعر بأن فاعله « نحن » ، الهزمة بالهمزة ، والثون بالثون<sup>٧</sup> ،

وكذا « نفعل » نص<sup>٨</sup> في المفرد الغائب ، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز ، وأما « تفعل »

(١) يعني وكيف يكون ذلك مع جواز الفصل بين الفعل وهذا المفعول به ،

(٢) قوله : فهو تحكم ، جواب عن قوله : فلان قلت ...

(٣) أي ألف المثنى ؛

(٤) هو من قصيدة الفرزدق ، وديبائي ، منسوب إلى ذيفان : إحدى قرى الشام وينسب إليها كل من يراد أنه  
نبطي ، والسليط : الزيت مطلقاً . أو المستخرج من السمسم وحروران من قرى الشام أيضاً ؛ والمقصود بهذا  
الشعر هو عمرو بن حفرة الضبي وكان يكره الفرزدق ، والاستدراك في قوله ولكن ديبائي ، مرتبط ببيت قبل  
ذلك يقول فيه الفرزدق :

للو كنت ضيئاً صفحت ولو جرت حصى قلبي حيلاله وحماربه

إلى أن قال ولكن ديبائي ، فهو بهذا يعني عنه حتى انتسابه إلى ضبي ؛

(٥) يعني أن الهزمة في الفعل مشعرة بأن أول الضمير المستتر هزمة في أنا ، وكذلك القول في الثون ؛

فإنه ، وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبه ، لكنهم لم يبرزوا ضميره ، إجراء لمفردات المضارع مُجرى واحداً في عدم إبراز ضميرها ؛

ولعل هذا هو الذي حمل الأخصف على أن قال : إن الباء في : تضرين ليس بضمير ، بل حرف تأنيث ، كما قيل في : هَلَيْي ، والضمير لازم الاستتار ، وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى ، مع أن القياس يقتضي أن يكون أخف ؛

وأما « الفعل » أمراً ، و « لا تفعل » نهيًا ، فحكمهما حكم « تفعل » للمخاطب لأن الأمر والنهي مأخوذان من المضارع ، كما يبيح في قسم الأفعال ؛

ومذهب المازني : أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر ، أعني الألف في المثنيات ، والواو في جمعي المذكر ، والياء في المخاطبة ، والنون في جمعي المؤنث علامات ، كالألف الصفات وواوها في نحو : ضاربان وحسنون ، وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ؛ ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل ، واستكراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإحراجها أي النون ؛

وأما الضمائر المرفوعة في الصفات أعني اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فلم يبرزوا ، لأنها غير عريضة في اقتضاء الفاعل ، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل ، فلم يظهر واؤها ضمير الفاعل ، وكذا أسماء الأفعال ، والظروف ، على ما يبيح بعد ؛

وأيضاً ، الألف والواو في مثنيت الأسماء وجموعها الجامدة ، كالزبدان والزبدون ؛ حروف زبدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب ، فجعلت مثنيت الصفات وجموعها على نهج مثنيت الجامدة وجموعها ، لأن الصفات فروع الجامدة ، لتقدم اللوات على صفاتها ، فصارت الألف علامة المثنى ، والواو علامة الجمع ، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع ، لتلا يجمع الفان ، وواوان ، فاستكن الضميران : الألف في المثنى ، والواو في المجموع ؛

(١) حقه أن يقتصر على الأمر لأن النهي مضارع حقيقة وليس مأخوذاً منه كالأمر ؛

والدليل على أن الألف والواو الظاهرين ليسا بضميرين : انفلاهما بالعوامل ، نحو :  
لقيت ضاربين وضاربين ، والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك :  
جاءني زيد ركباً غلامه ، فلم يعمل : « جاءني » في « غلامه » ؛

وإذا استكن النون في ضاربات ومضروبات ، تبعاً لاستتار الضمير في جمع المذكر  
إليه الأصل ، وإذا استتر في المثنى ، والمجموع ، فلاستتار في مفرداتها أجدر ، فلزم  
الإيجاز في الكل ، فلا ترى الفاعل ضميراً بارزاً في الصفات إلا في نحو : أقائم هما ،  
وما قائم أتيا ؛

وأما في نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، فالمنفصل ليس بفاعل ، بل هو تأكيد له  
لما سيجيء ؛

ثم ، لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الأفعال والصفات أدخلوا في وضع المرفوع  
المنفصل ؛

فقالوا : أنا للمتكلم : المذكر والمؤنث ؛ وقد تبدل همزتها هاء نحو : هنا ، وقد تُمَدُّ  
همزته نحو : آنا فعلت ، وقد تسكن نونه في الوصل ؛

وهو عند البصريين ، همزة ونون مفتوحة ، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف  
ليبان الفتح ، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف ، فكان يلتبس بأن الحرفية ، لسكون  
النون ، فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء ؛

وقد يوقف على نونها ساكنة ، وقد تبيّن فتحها وقفاً بهاء السكت ، قال حاتم : هكذا  
فردى أنه <sup>١</sup> ، وقال <sup>٢</sup> ؛

(١) فردى يعني فصدي ، وفصد الناقة أو البعير أن يحمره فيسيل منه الدم فيشوى ويؤكل ، وكان حاتم الطائي  
أسيراً فطلبته منه إحدى الجوارى أن يفصد لهم ناقة ليشربوا دمه فقام إليها فتحرها لطمته الجارية وقالت  
له إنما قلت لك المصدحا ، فقال : هكذا فردى أنه ، وإبدال الصاد زايماً من لغة طيئ ، وفي هذه القصة  
قال حاتم : لو ذات سوار لطمتي ،

(٢) وقال : أي الشاعر ، كما هو عادته ، وليس المراد أن القتال حاتم ؛



٣٦٧ - إن كنت أحري فعليّ بدنه من كثرة التخليط لي<sup>١</sup> من أنه<sup>٢</sup>  
وبنو نهم يشبون الألف في الوصل ، أيضاً ، في السّعة ، وغيرهم لا يشبونها في الوصل  
إلا في الضرورة ، كقوله :

٣٦٨ - أنا سيف العشرة فاعرفوني حميد قد تلّزيت السناما<sup>٣</sup>  
وجاء في قراءة نافع<sup>٤</sup> إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة ، أو مضمومة ،  
دون المكسورة ؛

قال أبو علي<sup>٥</sup> : لا أعرف فرقاً بين الهمزة وغيرها ، فالأولى ألاّ يثبت الألف وصلًا  
في موضع ؛

ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة ؛ وسقطه<sup>٦</sup> في الوصل ،  
في الأغلب ، مع فتح النون أو سكونه ، ومعاقبة هاء السكت له وفقاً ؛ دليلاً على زيادته  
وكونه ليان الحركة وفقاً ؛

و : نحن ، للمتكلم مع غيره ، مثل : « نا » في المرفوع المتصل في صلاحته  
للمثنى والمجموع ، والعلة كالعلة ، وتحريكه للساكنتين وضمه : إمّا لكونه ضميراً مرفوعاً ،  
وإمّا لدلالته على المجموع الذي حقه الواو ؛

وأما « أنت » إلى « أنتن » ، فالضمير ، عند البصريين « أن » ، وأصله « أنا » ،  
وكان « أنا » عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم ، فابتدأوا بالمتكلم ، وكان

---

(١) قال البغدادي : لم أقف له على أثر ؛

(٢) قاله : حميد بن بحدل ، واسمه حميد بن خريث بن بحدل من بني كلب وهو شاعر إسلامي ؛

(٣) تقدم ذكره وهو أخذ القراء السبعة ؛

(٤) أي الفارسي ورأيه هذا يقرب من اتجاه الرضي وغيره من الطعن في القراءات

(٥) هذا رد على مذهب الكوفيين

القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة نحو : أنت إلا أن المتكلم لما كان أصلاً . جعلوا ترك  
العلامة له علامة ، ويثبتوا المخاطبين بتاء حرفية بعد « أن » كالأسمية ' في اللفظ وفي التصريف ،

ومذهب القراء أن « أنت » بكالها : اسم ، والتاء من نفس الكلمة ،  
وقال بعضهم : إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه ' ، فكانت مرفوعة متصلة . فلما  
أرادوا انفصالها : دعموها بأن ، المستقل لفظاً ، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في :  
إياك وأخواته ، وهو أن الكاف المتصرفه كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظاً لتصير منفصلة ،  
فجعلوا « إيا » عماداً لها ، فالضائرت التي تلي إيا . وإيا عماداً لها ،

وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب في الموضعين ،

وقالوا في الغالب : هو ، وهما ، وهم ، وهي ، وهما ، وهن ، فالواو . والياء في  
هو ، وهي ، عند البصريين ، من أصل الكلمة ، وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو  
الهاء وحدها ، بدليل التنبيه والجمع لأنك تحذفهما فيهما ، والأول هو الوجه . لأن حرف  
الإشباع لا يتحرك ، وأيضاً حرف الاشباع لا يثبت إلا ضرورة ،

ولما حُرِّكت الواو ، والياء . لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً  
منفصلاً ، إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ما ظن الكوفيون . ألا ترى أنك  
إذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو : إني ، وبهي .

وكان قياس المثني والجمع ، على مذهب البصريين : هوَما ، وهيَ ما وهوَما . وهين' .  
فحذف الواو والياء ،

والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر . وزيادة النونين في جمع المؤنث :

(١) يعني كالتاء الاسمية التي هي ضمير

(٢) أي التي تشير بحسب المخاطب ،

(٣) يعني بالنسبة لرأي البصريين ،

(٤) أي بزيادة علامات التنبيه والجمع بنوعيه على صيغة المفرد مع بقائها على حالها ،

على ما ذكرنا في المتصل ، سواء <sup>١</sup> ،

وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة ، يشترك فيها الماضي والمضارع والأمر ، والصفات ،  
وليست كالمرفوعة المتصلة ، فإنه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها ، إلا في الألف والواو  
والنون ، كما ذكرنا ؛

تقول : ما ضرب إلا هو ، وما يضرب إلا أنا ، و : أضراب هما ... ؛

وتسكن هاء هو ، وهي ، بعد الواو ، والفاء ، ولام الابتداء جاز ، كما يجيء  
في التصريف <sup>٢</sup> ؛

وقد تسكن بعد كاف الجر شاذاً ؛ وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله :

٣٦٩ - فيناه بشري رحله قال قائل      لن جملٌ ربحو الملائم نجيب <sup>٣</sup>  
وقوله :

دار لسعدى إذو من هواكا <sup>٤</sup> - ٨٢

ويسكنها قيس ، وأسد ؛ ويشددهما همدان ، قال :

---

(١) أي هما سواء .

(٢) في بعض النسخ التي أشير إليها بهامش المطبوعة اختلفت الأملّة وتضمنت تعميلاً لما أشار إليه بأنه سيجيء  
في التصريف ؛ كما تضمنت الإشارة إلى بيت لزياد بن مقلد وهو المزار العلوي ، يقول فيه :

فلمست للطيف مرثاءاً فأرتقي      فقلت أهي سرت أم عادي حلم

وهو من الشواهد التي أوردها الجارودي في شرح الشافية وكتب عليه البغدادي في شرحه لشواهد الشافية  
حيث أضاف إليه شواهد الجارودي ؛

(٣) قوله يشري بمعنى يبيع ، والبيت في وصف رجل فقد جملة ويس من الثور عليه لفرض رحله للبيع ثم فوجئ  
بمن ينادي أنه عثر على جمل صفته كذا ، وفي رواية .. ربحو الملائم ذلول ، وهو بهذه الرواية من شعر للمجير  
السلمي .

(٤) يعني إذ هي من هواكا أي من مهويك وهو شطر تقدم ذكره في الجزء الأول ص ٣٠٧ مع شطر آخر متصل  
به ؛ وهو من شواهد سيوريه ، التي لم يعرف قائلوها ، وهو في سيوريه ج ١ ص ٩ .

٣٧٠ - وإن لسانی شهدة یشئى بها وهو على من صبه الله علقم<sup>١</sup>

ثم ندفع لما فرغوا من وضع الرفوع ، شرعوا في وضع المنصوب ، لأن النصب علامة  
الرفع بلا واسطة ، والجزم علامتها بواسطة ؛

فأقبلوا بمتصل المنصوب ، لتقدمه على منفصله ، وشركوا بينه وبين المجزوء كما  
في قوله ، فوضعوا لمتكلمهما ياء ، إما ساكنة أو مفتوحة ، كما ذكرنا في باب الإضافة<sup>٢</sup> ،  
والمتمكلم مع غيره ، كما كان في متصل الرفوع ، والكاف للمخاطب مثل  
الهاء في التصرف ، نحو : كَ ، كُما ، كُمْ ، كِ ، كما ، كُنْ<sup>٣</sup> ، وبعض العرب يلحق  
بكاف المذكر إذا اتصلت بهاء الضمير ألفاً ، وبكاف المؤنث ياء ، حكى سيبويه :  
أعطيتكاه ، وأعطيتكيه ، تشبيهاً للكاف بالهاء نحو : أعطيتها ، وأعطيتها ، قال أبو علي :  
وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء ، قال :

٣٧١ - رميته فأقصدت وما أخطأت الرمية<sup>٤</sup>

وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة أو كسرة تشبيهاً لها بالهاء نحو :  
بكاه وبكم وبكن ، وعليكما وعليكم وعليكن<sup>٥</sup> ؛

والكلام في حذف واو «عليكما» وإسكان المهم ، كما مضى في نحو : ضربتم ؛

ولما أرادوا وضع المتصل المنصوب الغائب من هذا القسم : اختصروا مفرديه من الرفوع

---

(١) لم يصرح البغدادي في الخزائن لنسبة هذا البيت وكذلك لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به بأكثر من قول بعضهم  
أنه لشاعر من همدان ، ومعروف أن هذه لغتهم ، وأورده صاحب معني اللبيب شاهداً على حذف التاء المجزوء  
بحرف من الصلة ؛

(٢) انظر في هذا الجزء ؛ ص ٢٦٤ .

(٣) انقصر على الجزء المقصود من الضمير كما فعل في الرفوع

(٤) لم ينسب إلى قائل معين ، وقال البغدادي : إن أبا حيان أورده في تذكرته لقلاً عن ابن جني وأورده بعده بيتاً  
معلقاً به وهو قوله :

بسهمين مليحين أصارتكيهما الطيية  
ويرى البيت الشاهد : وما أخطأت في الرمية ؛

المنفصل الغائب ، فحذفوا حركة الواو والياء من هو ، وهي ، وقلبو ياء وهي ، ألفاً ،  
فصار هـ ها ، لأن ضمير المذكر إذا ولي الكسر ، قلب واوه ياء نحو : بهي ، لما نذكره ،  
فخالفوا التباس المؤنث بالمذكر ،

وحركة هاء المذكر ضمة ، إلا أن يكون قبلها ياء أو كسرة ، فإن كان قبلها أحدهما  
فأهل الحجاز ييقنون ضمها ويقولون : بهو ، ولديهو ، وغيرهم يكسرونها ، وعلمت أن  
الهاء حرف خفيف فهو ، إذن ، حاجز غير حصين ، فكان الواو الساكنة وليت الكسرة  
أو الياء ، فقلبت ياء ، وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها ،

وإن كان الساكن غير الياء ، فضم الهاء متفق عليه ، إلا ما حكى أبو علي أن ناساً  
من بكر من والل يكسرونها في الواحد والمتن والجمعين نحو : منو ومنيها ومنهم ومنين ،  
إتباعاً للكسر ،

وقدأ هو الكلام في حركة الهاء ،

وأما الكلام في اشباع حركتها وتركه ، فنقول : ننظر في هاء المذكر فإن وليت المتحرك  
أشبعت كسرتها نحو : بهي ، وبهو ، ولهو ، وضربهو ، وغلالمهو ، فيتولد من الضم  
واو ، ومن الكسر ياء ،

وبنو حقيـل ، وكلاب ، يمحزون حذف الوصل ، أي الواو والياء بعد المتحرك اختياراً  
مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها ، نحو : يو وغلالمه ويمحزون تسكين الهاء ، أيضاً ، كقوله :  
٣٧٢ - فبت كذى البيت الحقيق أرينسه وميطوي مشتاقان كـ أرقان<sup>١</sup>

(١) هذا البيت لشاعر من شعراء الصعاليك اسمه يعلـ الأحرول الأزدي ، كان شريفاً يجمع الصعاليك ويغزو بهم  
ويؤذي الناس لرفع أمره إلى والي مكة من قبل مروان بن عبد الملك ، وهو نافع بن حلقمة ، وهو خال مروان  
فسجنه ، فقال لصبيدة في سجنه يتشوق فيها إلى مكة وإلى حياته التي كان يحياها أولاً :  
أريحكم يا وائي أم صعر يسن وإلى من جئتاً تشيان  
ثم تحدث عن برق يحيى من ناحية مكة ويقول إنه ظل يترقبه هو وصديقان كانا معه وقوله أرينه أي أطلقه  
وقوله ميطوي بكسر الميم مثني مطر وهو الرفيق أو النظير ولهذا كله قصة ذكرها البغدادي في خزنة الأدب ،  
ولي بعض الروايات : وميطوي من شوق له أرفان ، ولا شاهد فيه حيثل ؛

وغيرهم يميّزونهما ، أي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر ، لا اختياراً ، وإن وليت هاء الضمير ساكناً ، حرف لين كان الساكن كعلّيه أو غيره كميّنه ، فالملخّار : اختلاس الحركة ، أي ترك الوصل ، لأن الهاء حرف خفي ، كما قلنا ، فكأنه التقى ساكنان .

• وابن كثير<sup>١</sup> ، يصل مطلقاً ، نحو : عليّ ، ومنهوّ ، ونحوهما ،

فعل هذا ، مجيء في هاء المذكر الذي بعد الكسرة أو الياء ، باعتبار ضمهما وكسرها ، واختلاصها ووصلها : أربع لغات ، والكسر أشهر وأكثر ؛

الأولى : كسر الهاء من غير وصل يياء ، وهو بعد الياء أكثر منه بعد الكسر لأنه في الأول شبه التقاء الساكنين ؛

والثانية : كسرها مع وصلها يياء نحو : يهي وعليّ ، وهو بعد الكسر أشهر منه بعد الياء ، لما ذكرنا ؛

والثالثة : ضم الهاء بلا واو ، نحو : عليه ، وبه ؛

والرابعة : ضم الهاء مع الواو نحو : عليهوّ ، وبهوّ ؛

ويجيء فيها إذا كانت بعد الكسر لغة خامسة ، وهي إشمام كسر الهاء شيئاً من الضم ، بلا وصل<sup>٢</sup> ؛

وإن حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزماً نحو : يرصّه وتصلّه أو وقفاً<sup>٣</sup> نحو : فألقه ، وأخرّه : جاز اشباع حركة الهاء ، اعتباراً بالمتحرك قبلها في اللفظ ، وجاز اختلاصها ، اعتباراً بالساكن المحذوف قبلها عارضاً ، وجاز إسكان الهاء ، إجراءً للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز<sup>٤</sup> ؛

(١) عبد الله بن كثير المكي أحد القراء السبعة ، وهو من التابعين توفي سنة ١٢٠ هـ

(٢) الإشمام في حرف القراء مما لا يدرك إلا بالبصر ، لمن ينظر إلى المتكلم فيرى إشارته إلى الفم بشفته ،

(٣) يريد بالوقف البناء المقابل للإحراق

(٤) من ذلك قوله تعالى في سورة النور ، الآية ٢٠ : « ومن يطع الله ورسوله ، ويخش الله ويتق الله فأولئك هم -

وأما الهاء في المثنى والجمعين ، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة فهي مضمومة لا غير ، نحو : لهُمَا وَغَلَامُهُمْ ، وإن كان ألفاً أو واو ، أو ساكن صحيح فكذلك ، إلا ما حكى أبو علي من نحو : مِنْهُمَا وَاضْرِبْهُمَا وَاضْرِبْهُمْ ، على ما مضى ، للاتباع وعدّ الحاجز غير حصين لسكونه ؛

وإن كان قبلها كسرة أو ياء ، فَمَنْ قال في الواحد : بِهِوَ وعليه وهم أهل الحجاز ، قال في المثنى والجمعين أيضاً بضم الهاء ، نحو : إِنْ غَلَامَيْهِمَا وَغَلَامِيَهُمْ وَبَغْلَامِيَهُمَا وَبَغْلَامِيَهُمْ .

وحزمة <sup>١</sup> ، يخص بالضم في جمع المذكر : ثلاث كلمات : عليهم ، وإليهم ولديهم ، قيل <sup>٢</sup> : ذلك لكون الياء فيها بدلاً من الألف ، فأعطى الياء حكم أصلها ، وقد جاء : عَلَاهُ ، وإِلَاهُ ، وَلَدَاهُ ، على الأصل ؛

وكان يجب ، على هذا التعليل أن يقرأ ، في الواحد والمثنى وجمع المؤنث : عليه وعليهما ، وعليهن ، ولم يقرأ ، ولعل ذلك لاتباع الأثر ؛

وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقاً ، كما في الواحد ، وهو الأشهر ؛

هذا كله في حركة الهاء ؛ وأما هم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا يخلو من أن تقف عليها ، أو ، لا ؛

فإن وقفت عليها ، فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر : تحذف صلاتها في الوقف ، نحو : ضَرْبُهُ ، وَبُهُ ، وَبِكُمْ ، إلا في الألف في : ضَرْبِهَا ، وَبِهَا ،

— الفاقون ؛ حيث قرأ غير حفص بكسر القاف مع اختلاس حركة الهاء ، عند قلاون ، واشباعها عند الباقين غير أبي عمرو ، فقد أسكنها ، وأما حفص فقد أسكن القاف مع تحريك الهاء مختلصاً حركتها ؛ وجاء بعض هذه الأوجه لبعض القراء غير السبعة ،

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات أحد القراء السبعة وتقدم ذكره ،

(٢) يعني في تعليل ما قرأ به حمزة ، ولم يرتضه الشارح واختار تعليلاً غيره بقوله : ولعل ذلك لاتباع الأثر ،

وإن لم تقف عليها ، فلا يخلو من أن يكون بعدها ، متحرك أو ساكن ، فإن كان بعدها ساكن ، فكسر الميم لإتياع كسر الهاء ، ولالتقاء الساكنين أقيس ، نحو : « من دونهم امرأتين » ، و : « عليهم الدلة » ، على قراءة أبي عمرو ، وباقى القراء على ضم الميم ، نظراً إلى الأصل ؛

وإن ، كان بعدها متحرك ، فالإسكان أشهر ، نحو : « أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم » ، وبعضهم يشيع ضم الميم نحو : عليهم غير المغضوب عليهم ، كقراءة ابن كثير ، واشباع الكسر في مثله أقيس للاتباع ؛

فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة أحوال : حالتان قبل الساكن ، الكسر والضم ، كلاهما مع اختلاس ، أي ترك الوصل ، وثلاث قبل المتحرك : السكون ، واشباع الضم ، واشباع الكسر ؛

وكذا إن كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو : بهم وعليهم في لغة أهل الحجاز ، وفي نحو : غلامهم ، وهم ، وقفاهم ، على ما هو متفق عليه ، وفي نحو منهم على الأشهر ، وكذا في : أنتم ، وضربتم ، وغلامكم ، فلها ، أيضاً ، خمسة أحوال : حالتان قبل الساكن : الضم وهو الأقيس والأشهر ، للاتباع والنظر إلى الأصل ، والكسر نظراً إلى الساكنين ، وهو في غاية القلة ، ومنعه أبو علي ، وثلاث قبل المتحرك : الأولى الإسكان وهو الأشهر ، الثانية ضمها ووصلها بواو ، الثالثة ، وهي مختصة بهم قبل هائها كسرة أو ياء : كسر الميم ووصلها بياء ، نحو : عليهم ، وبهمي ، فكسر الميم لمجانسة الياء أو الكسرة قبل الهاء ، وقلب الواو ياء لأجل كسر الميم ، ومنعها ، أيضاً ، أبو علي ؛

ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل ، أخذوا في وضع المنصوب المنفصل ، فجاءوا

(١) الآية ٢٣ سورة القصص ،

(٢) من الآية ١١٢ سورة آل عمران ،

(٣) المراد أبو عمرو بن العلاء ، المازلي البصري أحد القراء السبعة توفي سنة ١٨ هـ وهو من زعماء النحو المتقدمين ،

(٤) الآية الأخيرة من سورة الفاتحة ،

(٥) أي الفارسي ،



بِأَيَّاءٍ ، متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل ؛

واختلف النحاة فيه ، ؛ فقال سيبويه ، والخليل ، والأنخض والمازني ، وأبو علي :  
إن الاسم المضممر هو «إيَّاء» ، إلّا أن سيبويه قال : ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال  
المرجوع إليه ، من التكلم والخطاب والغيبة ، لما كان «إيَّاء» مشتركاً ؛ كما هو مذهب  
البصريين في التاء التي بعد «أن» في : أنت ، وأنـتـ ، وأنتـها ، وأنتم ، وأنـتـنـ ، وقد مضى ؛  
وقال الخليل والأنخض والمازني : ما يتصل به أسماء ، أضيف «إيَّاء» إليها ، لقولهم :  
«فأيَّاه وإيَّاء الشباب»<sup>١</sup> ، وهو ضعيف ، لأن الضائـر لا تضاف ؛

وقال الزجاج والسيـرائي : «إيَّاء» اسم ظاهر مضاف إلى المضمـرات كأن «إيَّالك»  
بمعنى نفسك ؛

وقال قوم من الكوفيين ؛ إيـاك ، وإيـاه ، وإيـاي ؛ أسماء يكملها ، وهو ضعيف ، إذ  
ليس في الأسماء الظاهرة ، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً ، وهاء وياء ؛

وقال بعض الكوفيين ، وابن كيسان<sup>٢</sup> من البصريين : إن الضائـر هي اللاحقة بأيَّاء ،  
وأيَّاء ، دعامة لها ، لتصير بسببها منفصلة ، وليس هذا القول يبعد من الصواب ، كما  
قدمناه ؛ في : أنت ؛

وقد تفتح همزة «إيَّاء» ، وقد تبدل الهمزة ، مفتوحة ومكسورة ، هاء ؛ ثم حملوا  
ضمير المجرور على المنصوب ، لأن المجرور مفعول لكن بواسطة ، وحملوه على لفظ  
المنصوب المتصل ، لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى ؛ فضمير المجرور مثل  
ضمير المنصوب المتصل ، سواء<sup>٣</sup> ؛

---

(١) من كلام العرب : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإياه الشباب جمع شابة وهي المرأة الصغيرة ، وروي فأياه  
وأيـا السوءات : جمع سواء وهي الخصلة القبيحة ؛

(٢) من تقدم ذكرهم في هذا الجزء وفي الجزء الأول ؛

(٣) تقديره : هما سواء ؛ وهذا انتهت قصة الضائـر وما تحيـله الرضي في كنيـة وضعها والتدرج فيه خطوة خطوة ،  
ورحم الله هذا العالم التقدير وما أبهره ؛

## [ مواضع استتار الضمير ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« فالرفوع المتصل خاصة ، يستتر في الماضي للغائب والغائبة »  
 « وجهه في المضارع للمتكلم مطلقاً ، والمخاطب والغائب ، وفي »  
 « الصفة مطلقاً » ،

[ قال الرضي : ]

« ما أعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا الرفوع ، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان ، والرفوع فاعل ، وهو كجزء الفعل ، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعتها للاختصار : استتار الفاعل ، لأن الفاعل ، وخاصة الضمير المتصل ، كجزء الفعل ، فاكثفوا بلفظ الفعل عنه ، كما يحذف في آخر الكلمة المشتبهة شيء ، ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي كما مضى في الترخيم ،

وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت <sup>١</sup> ، ولا يظهر ، أصلاً ، الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبه ، وفي المضارع في : أفعَل ، وتَفَعَّل ، ويفعل وتَفعل مخاطباً وغائبةً ، وافْعَلْ ، وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف ، وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل ، لا ظاهراً ولا مضمراً ، وهي : أفعَل ، وتَفَعَّل ، وتَفعل مخاطباً ، والفعل ، أمراً ، واسم فعل الأمر مطلقاً ، أي في الواحد والمثنى والمجموع ، وما يظهر في نحو : « اسكن أنت وزوجك الجنة » <sup>٢</sup> ، تأكيد للمستتر ، لا فاعل ، بدليل أنك لا تقول ، : لا أفعَل إلا أنا ، ولا تفَعَّلْ إلا أنت ،

وفي : فَعَلَ ، وَقَعَلْتُ ، وَيَفْعَلْ ، ، وتَفَعَّل للغائبة ، ، يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل ، نحو : ضرب زيد ، وما ضرب إلا هو ، وتضرب هند ، ، وما يضرب إلا هي ، وكذا في

(١) في أول الكلام على كيفية وضع الضمائر ،

(٢) من الآية ٣٥ سورة البقرة ،

الصفة المفردة ، نحو : أقائم الزيدان وما قائم هما ، وكذا في الطرف عند أبي علي ، إذا اعتمد ، نحو : أفي الدار زيد ، وما في الدار إلا هو ، وكذا في اسم الفعل إذا كان خبراً<sup>١</sup> ، يظهر الفاعل الظاهر ، نحو : هيات زيد ، والضمير المنفصل ، نحو : هيات هما ؛

### [ لا فصل ]

[ مع إمكان الوصل ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل ، وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض ، أو بالحذف ، أو بكون العامل معنوياً ، أو حرفاً والضمير مرفوع ، أو بكونه صفة جرت على غير مَنْ هي له ، نحو : إياك ضربت ، وما ضربك إلا أنا ، وإياك والشر ، وأنا وزيد ، وما أنت قائماً ، وهند زيد ضاربه هي » ؛

[ قال الرضي : ]

اعلم أن أصل الضمائر : المتصل المستتر ، لأنه أخصر ، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار ، لكونه أخصر من المنفصل ، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال ، فلا يقال : ضرب أنا ، لأن « ضربت » مثله معنى وأخصر منه لفظاً ؛ أقول : الضمير المرفوع والضمير المنصوب ، يصلحان ، كما مرّ لأن يكونا متصلين ومنفصلين ، دون الضمير المجرور ، فلنذكر مواقعهما ، فنقول : إن الأصل في الضمير المرفوع والمنصوب أن يتصلا بالفعل ، لأن المتصل كما مرّ كالجزء الأخير من الكلمة التي يليها ، وكون الشيء كجزء الكلمة إنما يتم ، إذا كانت

(١) وهو ما عدا صيغة اسم فعل الأمر ، وقوله إذا كان خبراً ، يعني في كلام خبري ،

مقتضية له بالأصالة ، ومن حيث الطبع والذات ، والفعل مقتضى للمرفوع كذلك ، ومن ثمة لا يخلو منه فعل ، فصيحٌ أن يُجعل الضمير المرفوع كالجذر الأخير منه ؛ وأما سائر ما يُرفع ، فهو إما ابتداء ، عند البصريين ، ولا يصح اتصال المرفوع به لأن المتصل كالجوهر من الكلمة المقدمة ، والابتداء معنى وليس بكلمة ؛ وإما مبتدأ وخبر ، كما اخترنا في أول الكتاب<sup>١</sup> ، والمبتدأ اسم ، وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل ، إذ ليس كل اسم رافعاً ، والخبر إما اسم وإما جملة ، وليس المرفوع ، أيضاً ، من لوازم أحدهما ؛

وأما « ما » الحجازية ، فليست ، أيضاً ، كالفعل في طلب المرفوع ، إذ هي حرف نفي ، ودخولها على الفعل أولى ، ومن كم كان النصب في : ما زيداً ضربته ، أولى من الرفع ، وأيضاً ، صلها للرفع بالمشابهة لا بالأصالة ؛

وأما « إن » وأخواتها ، فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها نحو إن زيداً أنت ، لما عرفت<sup>٢</sup> ، فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الأشياء ، إذن ، إلا منفصلاً ،

وأما اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو المصدر ، أو اسم الفعل ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور فهي ، أيضاً ، لا ترفع بالذات ، بل بالحمل على الفعل ، ويتصل المرفوع ، من هذه الأشياء ، بغير المصدر ، لكن بشرط الاستتار ، كما يجيء ، وكذا نقول : الفعل هو المقتضي للمنصوب بالأصالة ؛ وسائر ما ينصب الضمائر وهو إن وأخواتها ، وما الحجازية نحو : ما زيد إياك ، واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل : إنما تنصب<sup>٣</sup> بمشابهة الفعل والحمل عليه ؛

وكان حق المنصوب ، أيضاً ، ألا يتصل إلا بالفعل ، أو الأسماء المشبهة له ، كالمرفوع<sup>٤</sup> ، لطلب الفعل له بالذات ، والبواقي بالحمل عليه ، لكنه لما جاز في الأصل ، أي الفعل :

(١) اختار الرضي في الكلام على العوامل ، أن المبتدأ والخبر يترافعا وعزَّر هذا الرأي وأجاب عن كل ما يمكن أن يرد عليه ، انظر ص ٦٦ من الجزء الأول ؛

(٢) وهو أن العمل فيها بالحمل لا بالأصالة ؛

(٣) يجبر عن قوله : وسائر ما ينصب ،

(٤) أي كما لا يتصل المرفوع بهذه الأشياء ،

أن يتصل به مع استثنائه عنه لكونه فضلة ، جاز اتصاله بغير الفعل أيضاً ، إذا شابهه ، كما يجيء .

فإذا تقرر هذا قلنا : الضمير المرفوع والمنصوب ؛ إما أن يعمل فيهما الفعل أو غيره ، وفي الأول يجب اتصاله بعامله إلا في ثلاثة مواضع : الأول : إذا تقدم على عامله ، ولا يكون إلا منصوباً ، نحو : « إِيَّاكَ نَعْبُدُ »<sup>١</sup> ؛

الثاني : إذا كان الفعل محذوفاً نحو قولك : إِنْ إِيَّاهُ ضَرَبْتَ ، وإن أنت ضَرَبْتَ ، ونحو : إِيَّاهُ ، لمن قال : مَنْ أَضْرَبَ ؟ ، وقد مرَّ في باب التحذير أن : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، من باب تقدُّم المفعول على ناصبه ؛

وإنما لزم الانفصال في الموضعين ، لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجزء الأخير من عامله ، فإذا لم يكن قبله عامل ، بل كان<sup>٢</sup> إما مؤخرأً أو محذوفاً فكيف يكون كالجزء الأخير من عامله ؛

الثالث : إذا فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل ، وذلك في مواضع ، منها : أن يكون تابِعاً : إما تأكيداً ، نحو : « اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ »<sup>٣</sup> ، ولقبيك إِيَّاكَ ؛ أو بدلاً ، كقولك بعد ذكر لفظة « أَخِيكَ » : لَقِيتَ زَيْدًا إِيَّاهُ ؛ أو عطفاً نسق نحو : جاءني زيد وأنت ؛ ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم ؛

ومنها : أن يقع بعد « إِيَّا » نحو : مَا ضَرَبْتَ إِلَّا إِيَّاكَ ، وَمَا ضَرَبَ إِلَّا أَنَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : ٣٧٣ - وَمَا نَبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا إِلَّا يَمَاوِدُنَا إِلَّاكَ دِيَارُ فَمَاذَا لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ؛

وكذا إذا وقع بعد معنى « إِلَّا » كقوله :

- 
- (١) من الآية ٥ سورة الفاتحة ؛
  - (٢) بل كان أي العامل في الأمور التي ذكرها ؛
  - (٣) جزء من الآية ٣٥ من سورة البقرة ، وتكرر ذكرها ؛
  - (٤) قال البغدادي عن هذا البيت أنه مجهول القائل ؛

### ٣٧٤ - كَانَا يَوْمَ قُرَى إِثْنَا - سَمَا نَقْتُلُ إِثْنَا<sup>١</sup>

ومنها : أن يَلِ « إِثْنَا » ، نحو : جاءني إِثْنَا أنت أو زيد ، ورأيت إِثْنَا إِيَّاكَ أو عمراً ، والغرض منها :<sup>٢</sup> إفادة الشك من أول الأمر ،

ومنها : أن يكون<sup>٣</sup> ثاني مفعولي « علمت » ، أو « أعطيت » ويورث اتصال الضمير : التباساً بالمفعول الأول ، كما إذا أخبرت<sup>٤</sup> عن المفعول الثاني في : علمت زيداً أبوك ، وأعطيت زيداً عمراً ، قلت : الذي علمت زيداً إِيَّاه : أبوك ، والذي أعطيت زيداً إِيَّاه : عمرو ، ولا يجوز أن تقول : الذي علمته زيداً ... ولا : الذي أعطيته زيداً ... لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول ،

لأنَّ إِثْنَا إذا لم يلتبس ، للاتصال في باب « أعطيت » أولى ، والاتصال في باب « علمت »<sup>٥</sup> ، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في : أعطيت زيداً درهماً ، فقولك : الذي أعطيته زيداً : درهم . أول من قولك : الذي أعطيت زيداً إِيَّاه : درهم ، لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى ، ومن جَوَزَ المنفصل<sup>٦</sup> ، فتوطئة لإزالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو : أعطيت زيداً عمراً ، وإذا أخبرت عن الثاني في : علمت زيداً قائماً ، فقولك : الذي علمت زيداً إِيَّاه :

- (١) من شعر لذي الإصح العدواني يصف موقعة جرت بين قومه وبين أعداء لهم أفرقاء : وفيه يقول :  
لقينا منهم جمعاً فأوى لجمع ما كانا  
كانا يوم قرى إثمنا نقتل إيماناً

وقرى اسم موضع جرت فيه هذه المعركة ثم يقول :

لقينا منهم كل فتى أبيض خُشَا

- (٢) أي من « إِثْنَا » أي من قديمينا .  
(٣) أي الضمير الذي يجب فصله .  
(٤) المراد الأخبار الذي يمترون عنه بالتدريب وهو حمل شيء حمراً عن شيء . وليس المراد الإخبار الذي يكون فيه اللفظ خبراً عن مستند بالمعنى الاصطلاحي . وهو باب مشهور ، وسيأتي في الجزء الثالث من هذا الشرح .  
(٥) أي أول .  
(٦) يعني في حالة عدم اللبس .

قائم ، أولى من قولك : الذي علمته زيداً قائم ، وذلك للتوسط المذكورة ، أو لرعاية أصل المفعول الثاني ، إذ العامل فيه ، في الأصل ، ما يجب انفصاله عنه ، كما في : كنت إياه على ما يجيئ ؛

وإن كان الضمير مع غير الفعل ، فإمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فالرفوع لا يكون إلا منفصلاً ، إذا كان مبتدأ ، أو خبراً ، أو خبر « أن » وأخواتها ، أو اسم « ما » لما مر ،

وأمّا إذا ارتفع باسم الفاعل أو المفعول ، أو الصفة المشبهة أو اسم الفعل ، أو الظرف ، أو الجار والمحرور ، فإن فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل ، كما ذكرنا في الفعل : وجب انفصاله ، نحو : زيد قائم أخوه وأنت ، وضاربٌ إمّا هو أو أخوك ، وهيات زيد وأنت ، ومررت برجل في الدار أخوه وأنت ؛

ومثله الضمير البارز بعد الصفة إذا جرّت على غير<sup>١</sup> ما هي له ، فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها ، لا فاعلها ، كما في : « اسكن أنت وزوجك<sup>٢</sup> » ، وذلك لأنك تقول مطرداً نحو : الزيدون ضاربوهم نحن ، والزيدان ، الهندان ضارباهما ، هما ، وقد عرف ضبعف نحو : جاءني رجل قاعدون غلمان<sup>٣</sup> ؛ وقال الزمخشري في أحاجيه<sup>٤</sup> ، بل تقول : ضاربهم نحن ، وضاربُهما ، هما ، فإن ثبت ذلك<sup>٥</sup> فهو فاعل ، كما قيل ؛

وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف ، إذا كانا مع المرفوعين جملتين ، وذلك إذا اعتدنا على همزة الاستفهام أو حرف النفي نحو : ما قائم أنتما ، و : أقدأَمَك

(١) التعبير بما ، ليم كل الصور كما إذا كانت الصفة الجارية على غير ما هي له ، لغير عاقل ؛

(٢) تكرر ذكرها وتقدمت قبل قليل ،

(٣) تقدم ذلك في باب النعت

(٤) ليجار الله الزمخشري كتاب اسمه : الأحاجي النحوية والأحاجي جمع أحجية وهي ما يشبه اللغز ،

(٥) أي ما رآه الزمخشري ؛ وقد جاء المثال الثاني في النسخة المطبوعة : وضارباهما ، هما وصححناه ليكون متفقاً

مع ما قاله الزمخشري ؛

هما ، و : أي الدار أتما ، عند أبي علي <sup>١</sup> ، وذلك لأنه يعرض لهما ، إذن ، كونهما مع مرفوعيهما جملتين ، فاعتني بالمرفوع لكونه أحد جزأي الجملة ، فأظهر ، إذن ، إلى اللفظ ، فرقاً بينه ، كائناً أحد جزأي الجملة ، وبينه إذا لم يكن كذلك ، بخلاف اسم الفعل ، فإن الضمير المرفوع به : أحد جزأي الجملة أبداً ، فلم يحتج إلى الفرق ، فاطراد استكتان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل ، كما يجيء ،

فإن لم يفصل الضمير عن عامله <sup>٢</sup> ، ولم يرتفع بالصفة والظرف المتحدين ، على ما مر ، وجب اتصال المرفوع بهما ، لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل ، والظرف وأخيه : سادة مسد الأفعال من غير حاجة إلى ضميمة ، كما احتاج المصنوع في تقديره بالفعل إلى « أن » ،

لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مستكناً ، لكونها أضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع ، إذ هي فروع عليه في ذلك ، فلم يجعل المرفوع بها كجزء من أجزائها في الظاهر ، كما جعل في الأصل الذي هو الفعل كذلك ،

وأما الضمير المرفوع بالمصنوع فلا يكون إلا منفصلاً ، وإن وليه بلا فصل ، لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة « أن » ، تقول : أعجبتني ضرب أنت زيداً ، إذا لم تُضِيف ، والإضافة أكثر ، لأن الكلام بها أعف ، وأعجبتني الضرب أنت زيداً ،

هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل ؛

وأما الضمير المنصوب ، فكان حقه ، أيضاً ، ألا يتصل إلا بالفعل كالمرفوع ، لطلب الفعل له بالذات ، والبوادي بالحمل عليه ، لكنه لما جاز في الأصل الذي هو الفعل : أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة ، جاز اتصاله بغير الفعل ، أيضاً ، إذا شابهه ، فإذا كان مع غير الفعل ، فإن كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعاً ،

(١) أي الفارسي واشتهرت نسبة هذا الرأي له ،

(٢) الصورة الثانية لارتفاع الضمير بغير الفعل ،



كما ، الحجازية ، نحو : ما زيد إِيَّاكَ ، أو فُصِّل بينهما لغرض لا يَنُفُّ إلا بالفصل ، وجب انفصاله ، كما ذكرنا في ضمير الفعل ، نحو : ما أنا ضارب إلا إِيَّاكَ ، وأنا ضارب إِيَّاكَ وإِذَا زِيداً ، وأنا ضاربك إِيَّاكَ ؛ وإن لم يكن كذلك ، فلا يخلو من أن يكون الناصب حرفاً ، أو اسم فعل ، أو مصدرأً ، أو صفة ، فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو : إنك قائم ، وإنك في الدار ، وليتك قاعد ، ولا تقول : إن في الدار إِيَّاكَ ، وذلك لأن الحرف غير مستقل ، فالاتصال به واجب مع الإمكان ؛

وكذا يجب الاتصال باسم الفعل ، كقوله :

تراكها من إيل تراكها<sup>١</sup> - ٣٥١

وتقول : رويدك ، وحيهله ، وحكى يونس : عليك ي ؛

وإنما وجب الاتصال في القسمين ، لما ذكرنا من أن المنفصل لا يبيح إلا عند تعلق المتصل ، وجاز ، أيضاً ، الانفصال فيما اتصل به الكاف<sup>٢</sup> من أسماء الأفعال ، نحو : رويدك ، ورويدك إياه ، وعليكه وعليك إياه ، تشبيهاً بنحو : أعطاك إياه ، كما يبيح ، وإن لم يكن الكاف ذلك الكاف ؛<sup>٣</sup>

وأما المصدر ، فإن كان منوناً : لم يتصل المنصوب به مع التنوين ، للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة ، والضمير المتصل الدال على عدم تمامها ، مع ضعف مشابهة المصدر للفعل ، فيجب أن تقول : أعجبني ضربُ إِيَّاكَ ، إن لم تضعف ، والإضافة أكثر ؛

ولا يمتنع ، على ما هو مذهب الأنفخش في نحو ضاربك وضاربك ، وضاربوك ، أن يكون حذف التنوين في : ضَرَبَك ، أيضاً ، للمعاقبة ،<sup>٤</sup> لا للاضافة ؛ فيكون الضمير

(١) تقدم هذا الشاهد في هذا الجزء

(٢) المراد : كاف الخطاب التي تتصل باسم الفعل وتصرف بحسب حال المخاطب ،

(٣) لأن المتصلة باسم الفعل حرف وتلك اسم ،

(٤) يعني أنه يماقب الإضافة في دلالة أحدهما على تمام الاسم والآخر على عدم التمام ،

تفسيره كما مر في باب الإضافة ؛<sup>١</sup>

وإن كان المصدر ذا لام ، فالأشهر انفصال الضمير بعده نحو : أصعجني الضرب  
إياك ، لمعالجة الألف واللام للتونين في تمام الكلمة ؛

في هذا الألف : الضربك ، والضمير منصوب ؛

في اتصال الضمير بهما ، متونين كانا أو ، لا : خلاف ،  
عمل ماضي في باب الإضافة<sup>٢</sup> ، واتصاله بهما أولى من اتصاله بالمصدر ، لكون مشابهيتهما  
الفعل أكثر من مشابهة المصدر له ، تقول : ضاربك ، وضارب<sup>٣</sup> إياك ، والضاربك والضارب  
إياك ، والمعطى إياك والمعطاك ، ومعطى<sup>٤</sup> إياك ومعطاك ؛

وأما الظرف ، والجار والمجرور ، فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم ، لا يجيء بعدهما  
ضمير منصوب بهما ؛

ولنعد إلى شرح ما يحتاج إلى الشرح من كلام المصنف ،

« قوله : « أو بالفصل لغرض » ، احتراز عن نحو : ضرب زيد إياك ، فإنه يجوز  
ذلك مع وجود الفصل ، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه ، إذ قولك : ضربك زيد ،  
بمعناه ؛

فإن قلت : أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيداً أن ذكر المفعول ليس بأهم ، ولو  
ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذكر المفعول أهم ؟

قلت : تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك ، بل قد يكون لاتساع الكلام ؛ بلى ،  
قيل إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهم ، والأولى أن يقال : إنه يفيد التقصر كقول  
تعالى : « بل الله فاعبد »<sup>٥</sup> ، أي : لا تعبد إلا الله ؛ وكذا تقول في المفعول المطلق : ضربته

(١) في هذا الجزء ١ ص ٢٣٣ .

(٢) في هذا الجزء ١ ص ٢٣٣ .

(٣) من الآية ٦٦ في سورة الزمر .

زيداً ، أي ضربت زيداً ضرباً ، ولا تقول : ضربت زيداً إياه ، وكذا تقول : يوم الجمعة  
لقيت زيداً ، ولا تقول : لقيت زيداً إياه ،  
وأما نحو قوله :

٣٧٥ - بالباحث الوارث الأموات ، قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير<sup>١</sup>  
لفضروزة ؛

قوله : « أو بكونه مسنداً إليه صفة جرت على غير مَنْ هي له » ، قد ذكرنا أنه ليس  
بمسند إليه الصفة ، بل هو تأكيد للمسند إليه ؛  
ثم نقول : إنما برز هذا الضمير : تأكيداً إذا جرت الصفة على غير مَنْ هي له ،  
ونعني بالصفة : اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ؛  
ونعني بالجرى أن تكون نعتاً ، نحو : مرّت هند برجل ضاربته هي ، أو حالاً نحو :  
جئتني وجاءني زيدٌ ضاربٌني أنتما ؛ أو صلة نحو : الضارب به أنت : زيد ، أو خبراً نحو :  
زيد هند ضاربها هو ؛

فنقول : إذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد ، وما هو له في الأفراد  
وفرعيه ، أعني التثنية والجمع ، وفي التذكير وفرعه أي التأنيث ، فلا كبس ، سواء كان  
المتحمل للضمير صفة أو فعلاً ، نحو : زيد هند ضاربها هو ، أو : يضربها هو ، فلو  
لم تأت بالضمير في : ضاربها ، أيضاً ، لعلم أن الضارب لزيد ، لا لهند ؛

(١) قوله بالباحث ، متعلق بقوله : إني حلفت في بيت قبله وهو :  
إني حلفت ولم أحلف حل فند إنياء بيت من الساجن معمور  
وفناء بيت تقديره في فناء بيت ، يريد به الكعبة ، ودهر الدهارير أي الدهر الطويل القديم ، والمقسم عليه  
هو قوله بعد ذلك :

لو كم يُشْر به عيسى ويُسّه كنت النبي الذي يدعو إلى التور  
وهو من قصيدة للفرزدق في مدح يزيد بن عبد الملك ، وقد بالغ في مدحه إذ يقول انه لولا أن عيسى عليه  
السلام بشر بالنبي محمد لكنت أنت هذا النبي ؛  
(٢) يعني أنه يعلم أن المقصود باللفظ الضارب زيد ، لا هند ،

٨٠- وإن اتفقا في الأفراد أو فرعيه ، وفي التذكير أو فرعه ، فإن اتفقا في الغيبة أيضاً ، فاللبس حاصل ، فعلاً كان المتحمل ، أو صفة ، ولا يرتفع ذلك اللبس بالإتيان بالمنفصل ، نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، أو ضربه هو ، والزيدان العمران ضارباهما هما ، أو يضرباتهما هما ، وكذا في المؤنث والجمعين ؛

٨١- وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس مُنتَقِزٌ في جميع الأفعال ، نحو : أنا زيد ضربته أو أضربه ، والزيدان نحن ضربانا أو يضربانا ؛ وهند أنا ضربتني أو تكسرتني ؛ إلّا في ' غالبة المضارع مع المخاطب ، وفي غابتيه مع المخاطبين ، نحو أنت هند تضربها وهند أنت تضربك ، وأنتا الهندان تضرباتهما ، والهندان أنتا تضربانكما ، فإنما اللبس حاصل ههنا ، ويرتفع بإبراز الضمير ' ؛

وأما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ، ويرتفع بالتأكيد بالضمير ، نحو : أنا زيد ضاربه أنا ، ونحن الزيدان ضارباهما نحن ، والزيدون نحن ضاربونا - هم ؛

وكقول المؤنث : أنا هند ضاربها أنا ، فلما رُكِّعَ الإتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصنوعة ، طُرِدَ الإتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلاث ، أعني إذا كان لبس ويرتفع بالضمير ، وإذا كان ولم يرتفع ، وإذا لم يكن ، وأما الكوفيون فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أُمينَ اللبس ، نحو : هند زيد ضاربه ؛ قال :

وإن امرءاً أسرى إليك ودونه من الأرض مومة ويدهاء مملق - ١٩٥  
لمحسوبة أن تستجيب لصورته وأن تعلمي أن المصان موفق<sup>٣</sup>  
وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير ، ولا بُعد في مذهبه ؛

وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ، ألّيس أو لم يُلبس ،

(١) استثناء من قوله في جميع الأفعال ،

(٢) سيأتي بعد قليل أنه لا عبرة بضمير المفعول في مثل هذه الصور وإن كان يرتفع اللبس به ؛

(٣) من قصيدة الأعشى في مدح المحلق ، وتقدم ذكرهما في باب الحال من هذا الجزء

لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط ، كما ذكرنا ، وهي : أنت هند  
تضربها ، وأنتا الهندان تضربانها ، وهند أنت تضربك والهندان أنتا تضربانكما ، بخلاف  
الصفة فإن رفع اللبس بالتأكيد ، حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه مَنْ جَرَتْ عليه  
وَمَنْ هي له غيبة وخطاباً وتكلاًماً ؛

فإن قلت : <sup>١</sup> ضمير المفعول مع هذا الاختلاف ، رافع للبس ، ففي نحو قولك :  
أنا زيد ضاربه ، بالهاء يعرف أن « ضارب » مسند إلى « أنا » ، إذ لو كان مسنداً إلى زيد  
لقلت : ضاربي ، فلم كم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير ؟ ،

قلت : لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه ، خيف  
الالتباس على تقدير حذفه ، فأُتي بضمير لا يجوز حذفه ، لمجرد رفع اللبس <sup>٢</sup> ؛

### [ جواز الفصل والوصل ]

#### [ ومواضع كل منهما ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً ، فإن كان »  
« أحدهما أعرف وقدمته ، فلك الخيار في الثاني ، نحو : »  
« أعطيتك وضربك ، وإلا فهو منفصل مثل أعطيته إياك »  
« وإياه » ؛

---

(١) هذا ما أشرنا من قبل إلى أنه لا يكفي في رفع اللبس ؛

(٢) متعلق بقوله أتي بضمير ،

## [ قال الرضى : ]

سأقول إذا ولي ضميران هاملاً - خالياً من موانع الاتصال المذكورة <sup>١</sup> - فإن كان الثاني تابعاً ، فلا بد من اتصال الأول وانفصاله <sup>٢</sup> ، نحو : « اسكن أنت » <sup>٣</sup> ، ورأيتك إياك ، لأن التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه ؛

سأقول إن لم يكن <sup>٤</sup> ، فإن كان أحدهما مرفوعاً متصلاً ، فالواجب تقدمه على المنصوب ، فلا يجوز من كون المتصل المرفوع متوغللاً في الاتصال وكائناً كجزء الفعل حتى سكن له لام الفعل ؛

سأقول وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً ، سواء كان أعرف من ذلك المرفوع نحو : ضربتني ، أو ، لا ، نحو : ضربتك ، وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ؛

وإنما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بذلك العامل ، لأن المرفوع المتصل كالجزء من رافعه ، على ما مر ؛

وإن ولي ذلك العامل منصوب متصل بلا مرفوع قبله ، نحو : أعطاك زيد ، أو جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع ، نحو : أعطيتك ، فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب إما أن يكون ناقص مرتبة منه في التعريف ، أو أعرف ، أو مساوياً ، فالأول يجب انفصاله عند سببويه ، وغير سببويه : يجوز الاتصال والانفصال نحو : أعطاك زيد ، وأعطاك إياه زيد ، وأعطيتك ، وأعطيتك إياه ، وكذا خلعتك وخلعتك إياه ، وجه اتصاله أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف . فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه

(١) قوله خالياً من موانع الاتصال المذكورة ، زيادة أشهر إليها في هامش المطبوعة وأنها هي بعض النسخ . ولي

إليها فائدة ؛

(٢) أي الثاني منهما

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة وتكرر ذكرها ؛

(٤) أي وإن لم يكن تابعاً .

وصبروته من جملة الاتصال ؛ ووجه انفصاله أن المتصل الأول فصلة ، ليس اتصاله كاتصال المرفوع ؛

والانفصال في باب « خلّت » أولى منه في باب « أعطيت » لأن المفعول الأول في باب « أعطيت » ، فاعل من حيث المعنى ، كما مضى في باب ما لم يسم فاعله <sup>١</sup> ، فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل ، وفي مفعولي « خلّت » ، فإذا بعد <sup>٢</sup> راحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال ووجب اتصال أولهما لقربه من الفعل ، فالأولى في الثاني الانفصال رعاية لأصله .

والثاني ، أعني الأعراف ، يجب انفصاله عند سيبويه ؛ وحكى سيبويه <sup>٣</sup> عن النحاة تجويز الاتصال أيضاً نحو : أعطاهوك وأعطاهاي ، قال : <sup>٤</sup> إنما هو شيء قاسوه ، ولم تتكلم به العرب ، فوضعوا الحروف غير موضعها ؛ واستجد المبرد مذهب النحاة ؛

وإنما لم يحمى في الثاني الاتصال ههنا سماهاً ، لأن الثاني أشرف من الأول بكونه أعرف فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه ، والذي جوز ذلك قياساً لا سماهاً ، نظر إلى مجرد كون الأول متصلاً ؛

وأما الثالث ، أعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول :

إن كانا غائبين نحو : أعطاهوك ، وأعطاها ، قال سيبويه : جاز الاتصال ، وهو عربي ، لكنه ليس بالكثير في كلامهم ، بل الأكثر : انفصال الثاني ؛ وإن لم يكونا غائبين ، فالمرد يميز اتصال الثاني ويستحسنه قياساً على الغائبين ، ومنعه سيبويه ، وأزعم النحاة القائلين بجواز : أعطاهوك ، وأعطاهاي تجويزاً : منحتني ، أي : منحتني نفسي ، وهذا

(١) ص ٢٢١ من الجزء الأول

(٢) تحليل لأولوية الانفصال في باب خلّت ، فكانه قال وأما في مفعولي خلّت الخ ..

(٣) كلام سيبويه في هذا الموضع منقول بشيء من التصرف وهو في الكتاب ج ١ ص ٣٨٤ وما بعدها ؛

(٤) أي سيبويه ؛

دليل على أنهم لا يقولون به ،

وإنما كان الانفصال هنا ، أيضاً : المشهور ، لأنه يأتي الثاني من أن يتعلق بما هو مثله ، ويصير من ثمنته وذبوله ؛

وإنما جاز ذلك<sup>١</sup> في الغائبين ، لقود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر ، بخلاف المخاطبتين والمتكلمين ، إذ يستقيم اجتماع المثلين لفظاً ومعنى ؛

وإنما لم يجرى في التابع نحو : ضربته<sup>٢</sup> ، كما جاء : أعطاه ، لأن طلب الفعل المجتهد للمفعول ضروري من حيث المعنى ، بخلاف طلبه للتأكيد ، فلما كان جديده للمفعول أجهد ، كان اتصاله به أليق من اتصال التأكيد ؛

هذا كله في الضميرين بعد الفعل ؛ وأما إذا كانا بعد الاسم ، والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون إلا مستتراً ، كما مر ، نحو : زيد ضاربك ، فقد ذكرنا قبل ، جواز اتصال الثاني وانفصاله ، أيضاً ، نحو : زيد ضاربك إياك ؛

وإن كان الأول مجروراً ، فإن كان الثاني منصوباً ، فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ، أي : ينظر إلى الثاني ، هل هو أنقص تعريفاً ، أو أزيد ، أو مساوٍ ، وتقول في الأنقص : ضربكها ، وضربك إياها قال :

٣٧٦ - فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومثعكها بشيء يستطاع<sup>٣</sup>  
وكذا : اسم الفاعل نحو : معطيكها ومعطيك إياها ، فهو مثل : أعطيتك وأعطيتك إياه ،  
إلا أن الانفصال فيما ولي الضمير المجرور أولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب ،

(١) أن تعلق الثاني بما هو مثله ؛

(٢) أي مع قولنا ضربته إياه على أن الثاني من الضميرين تأكيد للأول ؛

(٣) سكاك اسم فرس ، وهو مثل حذام وقطام في أعلام المؤنث ، والبيت أحد أبيات في الحماسة غير منسوبة ، وهي لشاعر كانت له فرس جيدة اسمها سكاك ، وطلبها منه أحد الملوك فرد عليه بهذه الأبيات ، ولي ضمنها مدح للفرس وضمن بها أن تباع أو تعار ، وأنه مع من حوله من قومه قادر على منحها منه ؛



لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل ، لأنه <sup>١</sup> يطلب الفاعل والمفعول لذاته ، وهما لمشاجته ؛

وكذا يشدّ الاتصال في الثاني فيهما <sup>٢</sup> إذا كان أزيد ، أو مساوياً ، نحو : ضربهوك ، وضربهوه ، قال :

٣٧٧ - وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغهماها يقرع العظم نابها <sup>٣</sup>  
وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوع ، فلا بدّ من كونه منفصلاً ، سواء كان أعرف من المجرور أو أنقص أو مساوياً ؛ إذ البارز المرفوع المتصل ، لا يتصل إلا بالفعل ، كما ذكرنا ، نحو : ضربك هو ، وضربك أنا ، وضربه هو ، ولا يكون الأول منهما منصوباً إلا عند هشام <sup>٤</sup> والأنفث كما مرّ ، في باب الإضافة <sup>٥</sup> في نحو : ضاربك ، لحكم الضمير الذي يليه ، عندهما ، حكم الضمير الذي يلي المجرور ، كما مرّ ؛

قوله : « وليس أحدهما مرفوعاً » ؛ لأنه إن كان مرفوعاً وجب تقديمه واتصال الثاني ، كما تقدم ، سواء كان الأول أعرف ، أو ، لا ،

قوله : « فإن كان أحدهما أعرف » ، إنما كان ذلك لأنه إن لم يكن أحدهما أعرف ،

---

(١) أي الفعل ؛

(٢) يعني في المصدر والوصف ؛

(٣) لشاعر جاهلي اسمه مغلس بن قبيط ، كان له أخ عزيز عليه بأمر به فأتى له أخوان أو قريبان اسمهما مدرك ومرة ، فلي منهما ما يضايقه فتذكر أخاه الذي مات وقال لي ذلك أبياتاً منها :

وأهتت لي الأيام بعلمك مدركاً ومرة ، والدنيا كسرية عابها

فسيرون كالذئبين يقتصانني وشر صحابات الرجال ذلّابها

إلى أن قال : وقد جعلت نفسي تطيب ، . . يعني أنه أصبح يسره أن تنزل بهذين الرقيقين نازلة كنى عنها بالضميم أي البغض الشديد الذي يحيل الثأب يفوس في اللحم حتى يقرع العظم ، وهذا الشاهد في سيره

ج ١ ص ٣٨٤ .

(٤) المراد : هشام بن معاوية الملقب بهشام الضرير ، من زعماء النحر في الكوفة ، وتقدم ذكره في هذا الجزء وفي الجزء الأول ؛

(٥) انظر ص ٢٣٣ في هذا الجزء ؛

وليكن أحدهما مرفوعاً ، وجب انفصال الثاني نحو : أعطاك إياك ، وضربني إياي ،  
 قوله : « وقدمته » ، أي قدمت الأعراف ، لأنه إذا كان أحدهما أعرف وأخرجه وليس  
 أحدهما مرفوعاً ، وجب انفصال الثاني ، نحو : أعطاه إياك ،  
 فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة : أحدهما ألا يكون أحدهما مرفوعاً ، والثاني أن يكون  
 أحدهما مرفوعاً ، والثالث أن يكون الأعراف مقدماً : كان لك الخيار في الثاني ، وجعل  
 جميعها في قوله « فلهذه » ، فلهذه مفعولها قلنا ،  
 قوله : « وبإلا فهو منفصل » ، أي إن لم يكن أحدهما أعرف كأعطاك إياك ، أو  
 إن كان أعرف لكنه ليس بمقدم ، كأعطاك إياي وأعطاه إياك ، فالثاني منفصل ، كما  
 رأيت في قوله « فلهذه » .

### [ حكم الضمير ]

[ بعد كان ، ولولا ، وعسى ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« والمختار في خبر كان : الانفصال ، والأكثر : لولا أنت »  
 « إلى آخرها ، وعسى إلى آخرها ، وجاء : لولاك وعساك »  
 « إلى آخرها » .

[ قال الرضي : ]

إنما كان المختار في خبر « كان » وأخواتها : الانفصال ، لأن اسمها في الحقيقة ليس  
 فاعلاً حتى يكون كالجزم من عامله ، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة ، لأن الكائن

(١) جواب قوله : فإذا اجتمعت الشروط ..

في قولك : كان زيد قائماً : قيام زيد ، كما يجيء في الأفعال الناقصة ، قال عمر بن أبي ربيعة :

٣٧٨ - لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير<sup>١</sup>  
وقال :

٣٧٩ - ليت هذا الليلَ شهر لا نرى فيه عرياً<sup>٢</sup>  
ليس إيايَ وإياك ، ولا نخشى رقيباً  
وقد جاء ، على ما حكى<sup>٣</sup> سيويه : ليسني وكأنني ، قال :

٣٨٠ - عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي<sup>٤</sup>  
وقيل لبعض العرب : إن فلاناً يريدك ، فقال : عليه رجلاً ليسني ، وقال أبو الأسود :  
٣٨١ - فإن لا يكنها أو تكنه فإنسه أخوها غلته أمه بلبانها<sup>٥</sup>

---

(١) من قصيدته للشجرة التي أوى :

أمن آل نعم أنت غاو فبكر غداة غد أم راح فمجر  
وهي من جيد شعره ، وقيل بيت الشاهد :

فني فنانظري يا أم هل تعرفني أم هذا المغيري الذي كان يذكر ؟

(٢) نسبهما الأعلام في شرح شواهد سيويه إلى عمر بن أبي ربيعة ، وفي الأغاني أنهما للعرجي ، وهو جد الله  
ابن عمر بن عثمان بن صفان ، والشاهد في سيويه ج ١ ص ٣٨١ ؛  
(٣) انظر سيويه ، ج ١ ص ٣٧ .

(٤) من رجز لروبة بن المجاج ، ويروى : عهدي بقومي .. ويروى : عهدت قومي ، والطيس : المراد العدد  
الكثير ، وقيل إن معناه : كل ما على وجه الأرض ، وقيل : هو كل خلق كثير النسل كالنمل والذباب  
ونحوهما من الحوام ، وقيل إنه أراد الرمل والله أعلم ؛

(٥) هذا البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي رحمه الله ، وقيل بيت يوضح معناه وهو :  
دع الخمر يشربها الفواة فإنتي رأيت أخصاها مجزئاً بمكانها  
قالوا : أراد بقوله : أخصاها ، الزبيب ، أو ما يصنع منه من النبيذ لأنهما ، هما والخمر المصنوع من العنب  
يتسميان إلى أصل واحد ،

ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل ، والخبر كالمفعول ، فكنته ، كضربته ؛

قوله : « والأكثر لولا أنت إلى آخرها » ، يعني أن الأولى أن يبيء بعد لولا ، غير التخصيصية ، ضمير مرفوع منفصل ، لأنه : إما مبتدأ ، أو فاعل فعل محذوف ، أو مرتفع بلولا ، على ما مر في باب المبتدأ ، فيجب على الأوجه الثلاثة : الانفصال ؛

وقد يبيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر ، إلا عند المبرد فإنه منعه ، قال  
من خطباً ؛

والصحيح وروده ، وإن كان قليلاً ، كقوله :

٣٨٢ - أومت بعينها من المودج لولاك في ذا الصام لم أحجج<sup>١</sup>

وقوله :

٣٨٣ - وكمن موطن لولاي طاحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوى<sup>٢</sup>

والضمير ، عند سيبويه مجرور ، و « لولا » عنده حرف جر ههنا خاصة ، قال<sup>٣</sup> : ولا يبعد أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ، فتكون « لولا » الداخلة على الضمير المذكور حرف جر ، مع أنها مع غيره غير عاملة ، بل هي حرف يبتدأ بعدها نحو : لولا

(١) ص ٢٧٤ من الجزء الأول ؛

(٢) من شعر عمر بن أبي ربيعة ، وروداً بعده ؛

أنت إلى مكة أخرجني حياً ولولا أنت لم أخرج  
وقال بعضهم أنه للرجي لأن له قصيدة على الوزن والقافية أوفى :

عرجي علينا ربة المودج لك ان لا تفعلني تخرجي  
(٣) من قصيدة جيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العاصي التقي ، فيها عتاب لأخيه بدره ، وأوفى :  
نكاشري كرهأ كأنك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لي دوي  
لسانك لي حلو وغيبك علقم وشرك مبسوط وعسرك منطوي  
وقوله : وصدرك لي دوي ، على وزن فخر من ذوي إذا امتلأ بالحق والفضن .

(٤) كثير مما جاء هنا في هذا الموضع ، من كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٨٨ وهو في الغالب منقول بالمعنى ، وكذلك قوله بعد ذلك : ومثل ذلك أي جملته مثل لندن ؛

زيد ، ولولا أنت ، ومثل ذلك بلَدُن ، فإنها بحر ما بعدها بالإضافة ، إلا إذا وليتها « غدوة »  
فإنها تنصبها ، كما يجيء ؛

وفي قوله نظر ، وذلك أن الجار إذا لم يكن كما في : بحسبك ، فلا بد له من متعلق ،  
ولا متعلق في نحو : لولاك لم أقفل ، ظاهراً ، ولا يصح تقديره ،

وقال أبو سعيد السيرافي : الجار والمجرور ، أي : لولاك ، في موضع الرفع بالابتداء ،  
كما في : بحسبك درهم ؛

وفيه نظر ، لأن ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار ، وإذا لم يكن زائداً فلا بد له  
من متعلق ، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ ،

وعند الأنخض والقراء : أن الضمير بعدها ، ضمير مجرور ناب عن المرفوع ، كما  
ناب المرفوع عن المجرور في : ما أنا كأنت ؛

وإن رُجع مذهب سيويه بأن التغيير عنده تغيير واحد ، وهو تغيير « لولا » وجعلها  
حرف جر ، يرجح<sup>١</sup> مذهب الأنخض بأن تغيير الضائر بقيام بعضها مقام بعض ، ثابت  
في غير هذا الباب ، بخلاف تغيير « لولا » بجعلها حرف جر ، وارتكاب خلاف الأصل ،  
وإن كثُر ، إذا كان مستعملاً ، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل ؛

وكذلك : الأولى أن يجيء بعد « عسى » ضمير مرفوع متصل نحو عصيت وعصيتنا .  
إلى حسين ، لأنه فعل ، وما بعده فاعله ،

وقد جاء بعد « عسى » الضمير المنصوب المتصل نحو : صااك ، وفيه ثلاثة مذاهب ؛

قال سيويه<sup>٢</sup> : عسى محمول على « لعل » لتقاربهما معنى لأن معناه الطمع والاشفاق ،  
تقول : صااك أن تفعل كذا ، تحمله على « لعل » في اسمه ، فتنصبه به ويبقى خبره مقترناً

---

(١) جواب قوله : وإن رجح مذهب سيويه ، يريد أن لكل من المذهبين ما يرجحه وإن كان الرجمان أقوى

إلى جانب مذهب الأنخض ؛

(٢) وهذا أيضاً منقول بمناه من كتاب سيويه ج ١ ص ٣٨٨

بأن كما كان مقتضاه في الأصل أعني في نحو : عسى زيد أن يخرج ، فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر « لعل » وهو كونه في محل الرفع ، ومن وجه مُبَيَّنٍّ على أصله وهو اقتترانه بأن ، لأن خبر « لعل » في الأصل : خبر المبتدأ ، ولا يقال : أنت أن تفعل ، فاقتران المضارع بأن في : عساك أن تفعل لا يناسب خبر « لعل » ، وقد يقال : عساك تفعل من غير « أن » ، واستعماله أكثر من استعمال : عسى زيد يخرج ، وذلك لحملهم « عسى » على « لعل » في اسمه ، فأجروا خبره ، أيضاً ، في طرح « أن » مجرى خبره ، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله ، فلا يقال : عساك خارج ، كما يقال : لملك خارج ؛

وربما يجيء خبر « لعل » مضارعاً بأن<sup>١</sup> ، حملاً لها على « عسى » في الخبر وحده ، كما حمل « عسى » في : عساك أن تفعل ، على « لعل » في اسمه وحده ، قال :

٣٨٤ - لملك يوماً أن تلم ملة عليك من اللاتي يدععنك أجداً<sup>٢</sup>

وقال بعضهم : إن الخبر محذوف ، أي : لملك تهلك أن تلم ملة ، أي لأن تلم وهذا الاستعمال في لعل ، كثير في الشعر ، قليل في النثر ؛

فعل مذهب سيويه : عسى ، مغير عن أصله والضائر جارية على القياس ، تبعاً لتغير « عسى » كما قال في « لولاك » ، وحمل « عسى » على « لعل » في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميراً ، كما كان جرّ « لولا<sup>٣</sup> » عنده مختصاً بالضمير ، فلا يقال : عسى زيداً يخرج ، اتفاقاً منهم ، واستدل<sup>٤</sup> على كون الضمير منصوباً بلحقون نون الوفاة في : عساني ، قال :

(١) يعني مضارعاً مقروناً بأن ؛

(٢) هذا من قصيدة متمم بن نويرة التي رثى بها أخاه مالكا ، وهو في هذا الجزء من القصيدة يخاطب الشخص الذي جاء بنهي مالك مسرعاً ، واتهمه متمم بأن فرح بموت مالك فهو يقول له لا تفرح ولا تسمت لأنك معرض لأن تلم بك ملة من تلك اللغات اللاتي يدععنك ذليلاً غاضباً ،

(٣) أي حملها الجر ،

(٤) أي سيويه ، انظر الموضع المشار إليه سابقاً ،

٣٨٥ - ولي نفس أقول لها إذا ما ٥ تنازعني لعلي أو عسائي<sup>١</sup>  
لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة ؛

وقال الأخفش<sup>٢</sup> : عسى باقية على أصلها ، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة ، اسماً لعسى ، وقولك : أن تفعل ، أو : تفعل ، منصوب المحل خبراً لها ، كما كان في : حسب أن تفعل ، وحسب تفعل ؛  
ونقل عن المبرد وجهان في نحو :

٣٨٦ - يا أبتا علك أو عساكا<sup>٣</sup>

أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بحسب خبراً لها ، والاسم مضمَر فيها مرفوع ، فيكون كقولهم : عسى الغوير أبوساً<sup>٤</sup> ،

وهو ضعيف من وجوه : أحدها أن مجيء خبر « عسى » اسماً صريحاً شاذ ، والثاني : أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب : الفعل المضارع مع « أن » أو مجرداً ، نحو : عساك أن تفعل ، أو تفعل ، إلا أن يجعل « أن تفعل » بدلاً من الكاف ، بدل الاشتغال ، أي عسى الأمرُ يُتأكَّد فعلك ، ويكون « تفعل » في : عساك تفعل ، حالاً من الكاف ، ويضمَر اسم عسى على حسب مدلول الكلام ، كما تقول في عساك تنظف بالمراد :

(١) لعمران بن حطان ، الخارجي ، وهو من القعدة الذين كانوا يقطعون عن الحروب مع أنهم يبحثون خيرهم عليها ويزينونها لهم ، يقول : إذا تنازعني نفسي في أمر من أمور الدنيا قلت لها : لعلي أنورط فيها فأكف عما تدعوني إليه ، وقيل في تفسيره ، خير ذلك ؛

(٢) هذا هو المذهب الثاني ،

(٣) شطر من الرجز لرؤبة بن المعجاج ، ويذكرهم قوم أنه لأبيه المعجاج ، ورواية الشاهد هكذا هي المشهورة ، وقيل إن الرواية :

تقول بنيتي قد أنسى إنساكا ثأنيًا عسلك أو عساك ،

ومعنى ألى إنساك ، حان وقتك ، أي وقت ارتحالك في طلب الرزق ،

(٤) هذا من كلام الرُّبَّاء في قصتها الشهيرة مع قصير ، وكان قد غاب عنها فالتفتته فقيل لها انه ذهب إلى الغوير وهو مكان ، فقالت : عسى الغوير أبوساً ، جمع بؤس ؛

عسى الواصل : إياك ظاهراً ، أو يكون المضارع بتقدير « أن » كما في قولهم : تسمع بالمعيدي<sup>١</sup>  
فيكون « تفعل » بدلاً من الكاف كما في : عساك أن تفعل ، وكل هذا تكلف ، وأيضاً ،  
ليس للدليل الضمير مفسر ظاهر ،

نحو ولقي الوجهين المتقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر ، قدّم إلى جانب الفعل  
فانفصل به ، كما في : ضربك زيد ، والاسم إما محذوف كما في قوله :

يا أبتا علك أو عساكا<sup>٢</sup> - ٣٨٦

على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا ، أي ليس الجاني  
إلا زيداً ، وإما مذكور كما في قولك : عساك أن تفعل وكذا في عساك تفعل ، بتقدير  
« أن » ،

أقول : إن أراد بحذف الفاعل إضماره ، كما هو الظاهر في « ليس » فهو الأول ،  
والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل  
كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ، ويكون :  
عساك أن تفعل ، عنده ، بمنزلة قاربك الفعل كما أن : حسيت أن تخرج ، عند النحاة ،  
بمنزلة قارب الخروج ، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً ، لأن أحدهما جملة والآخر  
حدث ، إلا أن يقدّر في أحدهما مضاف ، أي : عسى حالك أن تفعل ، أو : عساك  
صاحب أن تفعل كما يجيء في أفعال المقاربة ،

• • •

(١) المعدي نسبة إلى معدّ بتشديد الدال وبصيغة التصغير فحذفت منه إحدى الدالين تخفيفاً بدون قياس موجب  
لذلك ، وقلوا عن الكسائي أنه كان يقول هو بتشديد الدال على الأصل ،  
(٢) هو الشاهد المتقدم قريباً ،



### [ نون الوقاية ]

#### [ الغرض منها ومواضع دخولها ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ، ونحو المضارع عَرَبًا »  
 « عن نون الإعراب ، وأنت مع النون ، ولدت ، وإن وأخواتها »  
 « مخيرٌ ، ويختار في : ليت ، وبين ، وعن ، وقد وقط ، »  
 « وعكسها لعل » ،

[ قال الرضوي : ]

اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل لتقيه من الكسر ، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره ، كما مرَّ في باب الإضافة ، ولما منعوا الفعل الجرَّ وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر ، والفتح والياء فرعاها كما تبين في أول الكتاب ، كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر ، مبالغة في تبيده من الجر ؛

ودخولها في نحو أعطاني ، ويعطيني : إما طردًا للباب ، أو لكون الكسر مقدراً على الألف والياء لولا النون ، كما في : عصاي وقاضي ؛

ودخولها مع نون الإعراب نحو : يضربونني ، ونون التأكيد نحو : اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو : ضَرَبَنِي وضَرَبْنِي ويضربني ، إنما جاز لكون نوني الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ؛

ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو : « قل ادعوا الله » ، واضرب  
 اضرب ؛ لأن الكسرة العارضة للياء ألزم من الكسرة العارضة للساكنين في نحو : قل

(١) من الآية ١١٠ في سورة الإسراء ،

ادعوا ، إذ الباء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة ، وثانية الكلمتين في نحو : قل ادعوا ، مستقلة ، فنقول : <sup>١</sup>

تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي ، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب ، والذي فيه نون الإعراب من المضارع : الأمثلة الخمسة : يفعلان وتفعلان ، يفعلون ، وتفعلون ، وتفعّلين ، فتلزم النون غير هذه الأمثلة ، سواء كان فيه نون الضمير الأولى <sup>٢</sup> نحو : بضر بنّي ، أو نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة ، أو ، لا ، وقوله :

٣٨٧ - هل تُبَلِّغُنِي دَارَهَا شَدِيدَةً لَعِنْتُ بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مَصْرُومٌ<sup>٣</sup>  
نونه الأولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية ؛

وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونولي التأكيد ، وإن كان اجتماع المثلين في الكل حاصلاً ؛ لأن نون الإعراب لا معنى لها كتنون الوقاية ، إذ إعراب الفعل ليس لمعنى ، كما هو مذهب البصريين ، على ما يأتي في قسم الأفعال ، فكلاهما لأمر لفظي بخلاف نون الضمير ونولي التأكيد ؛

هذا على مذهب مَنْ قال : المحذوف نون الوقاية ، كالجزولي ، لأن الثقل جاء منها ، لا مِنْ نون الإعراب ؛

أمّا على قول سيبويه ، وهو أن المحذوف نون الإعراب ، لأنها المعرضة للمحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها ، فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونولي التأكيد ظاهرة ، لأنها ليست معرضة للمحذف ولها معنى ؛

- 
- (١) شروع منه في التفصيل مواضع دخول النون بعد أن يَبَيِّن الغرض منها ؛  
(٢) يعني أن توجد في الفعل قبل نون الوقاية نون الضمير ؛ فتكون هي الأولى ، والضمير فيه ضعيف ؛  
(٣) هو من معلقة عنترة العبسي ، وشذنية منسوبة إلى شلتن وهي حي باليمن ، والمراد بمحروم الشراب : الضرع الذي حبس حتى لا يدر ، أو الذي انقطع لبنه ، وهو يريد أن هذه الناقة انقطعت عن الحمل والارضاع فهي قوية ؛

وقد جاء حذف نون الوقاية ، مع نون الضمير للضرورة ، قال :

٣٨٨ - تراه كالتفاسم يُعلُّ مسكاً يسوء الغاليات إذا فلكني<sup>٢</sup>  
ولا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير ، إذ الفاعل لا يحذف ،

وقد تدغم نون الإعراب في نون الوقاية ، فعل هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه :  
حذف إحداهما وإدغام نون الإعراب في نون الوقاية ، وإثباتهما بلا إدغام ، وقرئ قوله  
تعالى : « أتأجوني .. »<sup>٣</sup> على الثلاثة ؛

قوله : « وكذُن » ، حذف نون الوقاية من « كذُن » لا يجوز عند سيويه ، والزجاج إلا  
للضرورة ، وعند غيرهما : الثبوت راجح ، وليس الحذف للضرورة ، لثبوته في السبع<sup>٤</sup> ،  
وعلى كل حال ، كان حق « لدن » أن يذكره المصنف ، إمّا مع الماضي ، أو مع  
« ليت » و « من » و « عن » ، لكنه تبع الجزولي ، فإنه قال في « لدن » : أنت مخير<sup>٥</sup> ،  
والقراءة حملتهما<sup>٦</sup> على ما قالوا ؛

والحاق نون الوقاية في « لدن » ، وإن لم يكن فعلاً ، للمحافظة على سكون النون  
اللازم ؛

---

(١) يعني المقترنة بنون الضمير ، لا أن التون تحذف هي ونون الضمير ؛

(٢) قاله عمرو بن معد يكرب الزبيدي من كلمة له يخاطب فيها امرأته ، يقول لها :

تقول حليسي لما رأسي هرائج بين كسدي وجون

يريد بالسرائج : الأنواع والضروب يقصد تعدد لون شعره ، والغمام نبت له زهر أبيض ، وقوله يُكَلِّ مسكاً ،  
أي يدهن بالمسك مرة بعد مرة ، من السطل وهو الشرب بعد الشرب الأول ، والبيت الشاهد في سيويه ج ٢  
ص ١٥٤ .

(٣) الآية ٨٠ من سورة الأنعام ، وقراءة نافع بحذف إحدى التونين وكذلك ابن عامر في إحدى الروايتين ، وبقية  
السبعة بإدغام التونين ، ولم يقرأ بإثباتهما من غير إدغام أحد من السبعة ، قال أبو حيان : لم يقرأ أحد ههنا  
بالفك وإن كان هو الأصل ، وروي الإظهار بدون إدغام من ابن عامر في إحدى الروايتين في قوله تعالى :  
« قل أغفيري الله تبارك وتعالى » الآية ٦٤ من سورة الزمر ،

(٤) أي في القراءات السبع ، واقتارئة بهذه اللفظة نحو نافع ، وقلزم ذكره ،

(٥) أي المصنف والجزولي ،

وإنما لم يأتوا بها في : عليّ ، وإليّ ، ولديّ ، وإن كان آخرها ألفاً أيضاً ، ساكناً  
 منكوباً لازماً ، لأنهم من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة ، وذلك أن ما قبل ياء  
 المتكلم ، إذا كان ألفاً ، أو واواً ، أو ياء ، تحركت الياء بالفتح ، وبقي ما قبلها على  
 سكونه ، كما تبين في باب الإضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو : فتأيّ ورحأيّ  
 وعصأيّ وقاضيّ ومسلميّ في مسلميّين ، وعشريّ ومسلويّ في : عشرون ومسلمون ، أو  
 عشريّين ومسلميّين ؛

فإن قلت : فكان يجب ألا تجلب في نحو : يدعوني ، وضربوني ، واضربوني ،  
 ورمائي وضربائي ، واضربائي واضربيني ، وأن يقولوا : يذعيّ ، وضربيّ واضربنيّ ،  
 ورمائي ، وضربائي واضربائي واضربنيّ ؛

قلت : ذلك إجراء لباب الفعل مجرى واحداً ، وحملًا للفرع على الأصل ، لأن أصل  
 الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ، ولو لم تجلب له نون الوقاية  
 لدخله الكسر ، فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضاً ، وهو المعتل  
 اللام ، والمتصل به الضمائر المذكورة ؛

قوله : « وإن وأخواتها » ، يعني بأخواتها : أن ، ولكن ، وكان ؛ وأما ليت ولعل ،  
 فسيجيء حكمهما بعد ،

وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بأن وأخواتها لمشابتها الفعل على ما يميء في الحروف ،  
 وأما جواز حذفها فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة ، ولاجتماع الأمثال في : إن وأن  
 وكان ولكن ، إن الحقت مع كثرة استعمالها ؛

قوله : « ويختار في ليت » ، المشهور في « ليت » أن حذف نون الوقاية لا يجوز فيه  
 إلا لضرورة الشعر ، لا في السعة ، كذا قال سيبويه<sup>١</sup> وغيره ، قال :

(١) أي ياء للتكلم الواقعة بعد أحد هذه الثلاثة .

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٣٨٦ .

٣٨٩ - كمنية جابر إذ قال لقي أصادفه وأقصد جل مالي<sup>١</sup>

قوله : « من وعن وقد وقط » ، هكذا قال الجوزي : ان الإثبات فيها هو الأشهر ، وعند سيويه : الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز إلا في الشعر ، قال :

٣٩٠ - أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني<sup>٢</sup>

وقال :

٣٩١ - قدني من نصر الخبيبين قدني ليس الإمام بالشحيح الملهد<sup>٣</sup>

وإنما ألحق النون في هذه الكلم ، لما قلنا في « لدن » ، أي للمحافظة على السكون اللازم ، ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين ، قال سيويه : « يُقال في « لدن » كذا » ؛ ولو أضفت الكاف الجارة إلى الياء قلقت : ما أنت كي ، لأن « الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو : خذ وزن ، ويصدقان من الأسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فأجزيا مجرى الفعل في إلحاق النون »

قوله : « وعكسها لعل » ، أي حذفها معها أولى ، لاجتماع اللامات فيه ، وهي مشابهة للنون ، قرينة منها في المخرج وليس بين الأولى والأخيرة إلا حرف واحد ، أعني العين ،

---

(١) البيت لزيد الغيل وهو زيد بن مهلهل الذي سماه النبي صلى الله عليه وسلم : زيد الغير وقيله :

تمسني يزيد زبداً فلالاً أبحاً فقه إذا انحطف الصوالي

ومزيد بكسر الميم وبالياء المثناة : رجل من بني أسد كان يسمى أن يلقى زيداً فلما لقيه طعنه زيد فهرب منه ، وقوله كمنية جابر متعلق بقوله تمسني .. وقيل أراد بجابر قيس بن جابر فسماه باسم أبيه ؛

(٢) غير معروف القائل حتى إن بعض العلماء نسب إلى بعض النحويين يعني أنه من صنمهم ؛ وقال ابن هشام : في النفس من هذا البيت شيء ، لأننا لا نعرف له قائلًا ، ولا نظيرًا ؛

(٣) انحطف في قائل هذا البيت ، فنسبه الأعلام في شرح شواهد سيويه ج ١ ص ٣٨٧ ، إلى أبي نخيلة ، وقيل أنه لحميد الأرقط يعرضه بآبن الزبير وكان يكنى بأبي غبيب وثناه لأنه أراد منه : مصعب بن الزبير ، وعلى أنه بصيغة الجمع يريد به أتباع عبد الله بن الزبير ؛

(٤) ج ١ ص ٣٨٧

(٥) هذا تحليل لإلحاق النون هذه الكلمات والمحافظة على سكونها ؛

ولأن من لغاتها : كُنْ ،

وتكذا الحلف في « بَجَلْ » أولى من الإثبات وإن كان ساكن الآخر مثل قد ، وقط ،  
لكراهة لام ساكنة قبل النون وتسرُّ التعلق بها ؛

ويجاء : ليس « كليت ، أي أن الإثبات معها أولى ، كما قال : عليه رجلاً ليسني ' ،  
وجاء : ليسي ، قال :

إذ ذهب القوم الكرام ليسي ٢ - ٣٨٠

حملاً على « غيري » ، وجاء : عساي ، حملاً على « لعل » والأكثر : عسالي ، ويجوز  
إلحاقها في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل ، ويجوز تركها ، أيضاً ، لأنها ليست أفعالاً  
في الأصل ، حكى يونس : عليكني ، وحكى الفراء : مكاني ؛

وقوله :

ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس حاملي إلا ابن حمّال ٣ - ٢٨٦  
شاذ ، سواء جعلت النون للوقاية ، أو تنويناً ، كما ذكرنا في باب الإضافة ، وقد ذكر  
الكوفيون في فعل التعجب : إسقاط النون ، نحو : ما أقربني منك وما أحسنني وما أجملني ؛  
قال السيرافي : لست أدري : عن العرب حكوا ذلك ، أم قاسوه على مذهبه في : ما  
أفضل زيداً ، لأنه اسم عندهم في الأصل ؟ ؛

(١) تقدم أنه مطول عن سيبويه انظر الكتاب ج ١ ص ٣٨١ ،

(٢) تقدم ذكره في هذا الجزء

(٣) وهذا الشاهد أيضاً تقدم ذكره في باب الإضافة من هذا الجزء ؛

## [ ضمير الفصل ] [ مواضعه وإعرابه ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« ويتوسط بين المبتدأ والخبر ، قبل العوامل وبعدها ، صيغة »  
« مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ، يسمى فصلاً ، ليفصل بين »  
« كونه نعتاً وخبراً ، وشرطه أن يكون الخبر معرفة ، أو أفعِل »  
« مِن كذا ، نحو : كان زيد هو أفضل من عمرو ، ولا موضع »  
« له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ ، ما بعده خبر »

[ قال الرضي : ]

قوله : « قبل العوامل » ، نحو : زيد هو المنطلق ، وقوله : « وبعدها » ، أي بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر ، وهي باب « ظن » نحو : ظننته هو الكريم ، وباب « إن » نحو : « إنه هو الغفور الرحيم »<sup>١</sup> ، و « ما » الحجازية ، نحو : ما زيد هو القائم ، وباب « كان » نحو : « كنت أنت الرقيب عليهم »<sup>٢</sup> ،

قوله : « صيغة مرفوع » ، لم يقل ضمير مرفوع ، لأنه اختلف فيه ، كما يجيء ، هل هو ضمير ، أو ، لا ، ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع ،<sup>٣</sup>

(١) من الآية ١٦ في سورة القصص ،

(٢) من الآية ١١٧ في سورة المائدة ،

(٣) يعني أن التمييز بصيغة مرفوع أحوط لتصلح للملمحين ،

قوله : « مطابق للمبتدأ » ، أي في الإفراد وفرعيه ، والتذكير وفرعه ، والغيبة والتكلم والخطاب ، نحو : « إني أنا الله »<sup>١</sup> ، و : « إنه هو الغفور »<sup>٢</sup> ، و : « فإنك أنت العزيز الحكيم »<sup>٣</sup>

وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر ، لقيامه مقام مضاف غالب كقوله :

٣٩٢ - وكائن بالأباطح من صديق يراي لو أصبت هو المصاب<sup>٤</sup>  
أي : يرى مصابي هو المصاب<sup>٥</sup>

قوله : « سمي فصلاً » ، هذا في اصطلاح البصريين ، قال المتأخرون : إنما سمي فصلاً ، لأنه فُصل به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً ، لأنك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يتوهم السامع كون « القائم » صفة فينتظر الخبر ، فجلت بالفصل ، ليتبين كونه خبراً ، لا صفة<sup>٦</sup>

وقال الخليل وسيبويه : « سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده ، بدلالته على أنه ليس من محامه ، بل هو خبره ، ومأل المتعنين إلى شيء واحد » ، إلا أن تقريرهما أحسن من تقريرهم<sup>٧</sup>

والكوفيون يسمونه عماداً ، لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعِمَاد للبيت ، الحافظ للسقف من السقوط<sup>٨</sup>

(١) إني بنون من الآية ١٤ سورة طه ، وبنون واحدة من الآية ٣٠ في سورة القصص .

(٢) من الآية ١٦ في سورة القصص .

(٣) من الآية ١١٨ في سورة لؤلؤ .

(٤) من قصيدة جرير التي مطلعها :

سنت من المراسلة التناها وأسى الشهب قد ورت الشبا

واختلف في معنى البيت الشاهد ، وقيل في محرمه كلام كثير أسهله ما قاله الشارح هنا ، ورواه الأحش هكذا :

وكسم لي بالأباطح من صديق وأعصر لا يجب لنا يسابا

(٥) انظر سيبويه ج ١ ص ٣٩٤ .

(٦) أي انخليل وسيبويه والمراد بتقريرهما ما ذكرناه من التعليل ، وقوله أحسن من تقريرهم أي من تقرير المتأخرين :



فالفرض من الفصل في الأصل : فصل الخبر عن النعت ، فكان القياس ألا يبيء  
إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ ، أو منصوب بفعل قلب ، بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون  
خبره ذا لام تعريف ، صالحاً لوصف المبتدأ به ، وذلك أنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ  
يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما ، نحو : كان أو إن أو ما الحجازية ،  
لم يحتج إلى الفصل ، وإذا كان المبتدأ نكرة ، لم يؤت بالفصل ، لأنه يفيد التأكيد ولا  
تؤكد النكرة ، إلا بما سبق استثنائه في باب التأكيد<sup>١</sup> ؛

وإنما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد ، لأن معنى : زيد هو القائم ، زيد نفسه القائم ،  
لكنه ليس تأكيداً<sup>٢</sup> ، لأنه يبيء بعد الظاهر والضمير ، والضمير لا يؤكد به الظاهر ، فلا  
يقال : مررت بزيد هو نفسه ، وأيضاً ، يدخل عليه اللام نحو : « إنك لانت الحلیم  
الرشيد »<sup>٣</sup> ، ولا يقال : إن زيداً لنفسه قائم ، وقد يجمع بين النفي والتأكيد بالضمير لاختلاف  
لفظيهما فيقال : ضربته هو نفسه ، وضربته إياه نفسه ، فيكون مثل قوله تعالى : « فسجد  
الملائكة كلهم أجمعون »<sup>٤</sup> ،

ولا يقال ، عند سيبويه : ضربته هو هو ، ولا : ضربته هو إياه لاجتماع ضميرين  
بمعنى واحد ، وأجازه الخليل مع اختلاف الضميرين لفظاً ، نحو : ضربته هو إياه ،  
ووافق سيبويه في منع المتقين ؛

ولم يجوز سيبويه ، بناء على ذلك : ظننته هو إياه القائم ، وإن جعلت أولهما فصلاً  
والثاني تأكيداً ، لأن الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر ، قال : فإن فصلت  
بين الفصل والتأكيد ، نحو : أظنه هو القائم إياه ، جاز لعدم الاجتماع ،  
وإنما قلنا : كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ألا يكون ضميراً ، لأنه إن كان ضميراً ،

(١) انظره في باب التأكيد من هذا الجزء ،

(٢) أي ليس تأكيداً بالمعنى الاصطلاحي عند النحاة ،

(٣) من الآية ٨٧ في سورة هود

(٤) الآية ٣٠ من سورة الحجر ، وهي أيضاً ، الآية ٧٣ من سورة ص ؛

أخرج من التباين الخبر بالصفة ، لأن الضمير لا يوصف ، وقلنا : كان حق الخبر الذي  
 بهذا الفصل أن يكون معرفة باللام ، لأنه إذا كان كذا ، أفاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب  
 كذا بالفتح المبتدأ بالفصل ،

فإن الخبر  
 المبتدأ بالخبر عنه بذى اللام : إن كان معرفة بلام الجنس فهو مقصور على الخبر ،  
 عليه السلام : « الكرم التقوى ، والمال الحسب ، والدين النصيحة » ، أي : لا  
 تقوى إلا التقوى ، ولا حسب إلا المال ، ولا دين إلا النصيحة ، لأن المعنى : كل الكرم  
 التقوى

وإن لم يكن في المبتدأ لام الجنس فالخبر المعروف باللام مقصور على المبتدأ ، سواء  
 كانت اللام في الخبر للجنس نحو : « أنت العزيز الحكيم »<sup>١</sup> أي : لا عزيز إلا أنت ،  
 فهو للبالغة كقولك : أنت الرجل كل الرجل ، أو للبعد ، نحو : أنت الكريم ، أي :  
 أنت ذلك الكريم ، لا غيرك ، وسواء كان اللام موصولاً ، نحو : أنت القائم ، أو زائداً  
 داخلاً في الموصول نحو : أنت الذي قال كذا ،

ثم إنه اتسع في الفصل ، فأدخل حيث لا لیس بدونه أيضاً ، وذلك عند مخالفة المبتدأ  
 والخبر في الإعراب نحو : كان زيد هو القائم ، وما زيد هو القائم ، وإن زيدا هو القائم ،  
 وعند كون المبتدأ ضميراً ، نحو : « ألي أنا الغفور الرحيم » ،<sup>٢</sup> وعند كون الخبر ذا لام  
 لا يفتلح توصفية المبتدأ ، كقولك : الدين هو النصيحة ، وعند كون الخبر : أفعل التفضيل ،  
 لمشابهته ذا اللام ، ووجه المشابهة له ، كون مخصصه حرفاً يقتضيه أفعل التفضيل معنى ،  
 أعني « من » فهي ملتبسة به ومتحدة معه ، كما أن مخصص ذي اللام ، حرف متحد  
 معه ، أي اللام ، ومن ثمة ، جاز : ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا ، ولكون  
 « من » التفضيلية كاللام معنى ، لا يجتمعان ، فلا تقول : الأفضل من زيد ، كما يجيء  
 في بابه ؛

(١) من الآية ١١٨ في سورة المائدة وقلنت قريباً ؛

(٢) من الآية ٤٩ في سورة الحجر ؛

وجوز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك ،  
قال الخليل : ' والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إثاء لقوا ' يعني : ' إذا كان مستبعداً  
في المعرفة مع أنه قياسه ، كما مر ، فما ظنك بالنكرة '

وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعل تفضيل ، نحو : خير من زيد هو أفضل من عمرو ،  
ولست أعرف له شاهداً ؛

وكذا ' جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة ، كقوله تعالى : ' إني أنا أخوك ' ،  
وجوز بعضهم وقوعه قبل السلم نحو : إني أنا زيد ؛

والحق ، أن كل هذا ادعاء ، ولم تثبت صحته بينة من قرآن أو كلام موثوق به ،  
ونحو قوله تعالى ' إني أنا أخوك ' ، ليس بنص ، إذ يحتمل أن يكون ' أنا ' مبتدأ ما  
بعده خبره ، والجملة خبر ' أن ' ؛

بلى ، لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك ،  
وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو ، ورأيت زيدا هو مثلك أو غيرك ، ينصب ما بعد  
صيغة الضمير المذكور في ذلك ، لحكنا بكونه فصلاً ، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس ،  
والغاء الضمير ليس بأمر هين ، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع ، ولم يثبت إلا بين  
مرفعتين ثانيتهما ذات اللام ، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل ، كما ذكر سيبويه ؛

وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهة للاسم ، وامتناع دخول اللام عليه ، فشابه  
الاسم المعرفة ، قال تعالى : ' ومكر أولئك هو يبور ' ، قال : ولا يجوز : زيد هو قال ،

---

(١) هذا الذي نسب الشارح للخليل بن أحمد ، نقله عنه سيبويه في ج ١ ص ٣٩٧ والرضي نقله بشيء من التصرف ؛

(٢) أي الخليل ، وهو تفسير لقول الخليل المتقدم ؛

(٣) وقع في بعض النسخ التي أشير إليها بهامش المطبوعة ، اختلاف في هذا الموضع ، وبعد النظر لم انتهت إلى  
إثبات ما هنا ، وأرجو أن يكون هو الصواب إن شاء الله

(٤) من الآية ٦٩ سورة يوسف ؛

(٥) جاء ذلك في الجزء الأول ص ٣٩٧ من الكتاب لسبويه ؛

(٦) الآية ١٠ سورة طاهر

الذي لا يشاءه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه ؛

وهذا الذي قاله ؛ أيضاً ، دعوى بلا حجة ، وقوله تعالى : « ومكر أولئك هو يبور » ،  
يسمى مكر في كونه فصلاً ، لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره ، وقوله : ولا يجوز : زيد  
هو الخبر الثاني ، لقوله تعالى : « وأنه هو أضحكك أبكي » ، وأنه هو أمات وأحيا ؛  
وهو خبر محمد بن مروان ، وهو أحد قراء المدينة : « هؤلاء بنائي من أطهر لكم » ،  
روي عن سعيد بن جبير ،

قال أبو عمرو بن العلاء<sup>٢</sup> اجتنب<sup>١</sup> ابن مروان في لحنه ؛ يعني بإيقاع الفصل بين  
الجملة وصاحبها ؛

لهذا جازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام ، نحو : هذا  
التحلو هو الحامض ، حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول ، وأنا لا أعرف له شاهداً  
قطعي ؛

ولا يقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو : هو القائم زيد ، لأنهم من التباس الخبر  
بالصفة ؛ إذ الصفة لا تقدم على الموصوف ؛

وجوزه الكسائي ، كما جاز نحو قوله تعالى : « كنت أنت الرقيب عليهم » ، مع  
الأمن من اللبس ؛

هذا ؛ وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ، ليكون في صورة  
مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول فيتميز بهذا السبب ، ذو اللام عن

(١) الأيتان ٤٣ ، ٤٤ سورة النجم ،

(٢) من الآية ٧٨ سورة هود ،

(٣) أبو عمرو بن العلاء أحد أئمة النحو المتقدمين وأحد القراء السبعة ، وقوله هذا نقله سيبويه عن يونس بن حبيب  
ج ١ ص ٣٩٧ ،

(٤) أي صار لحنه حيرة بمعنى أنه اشتغل عليه وأحاط به .

(٥) الآية ١١٧ المتقدمة ، من سورة المائدة ،

النعى ، لأن الضمير لا يوصف ، وليس بمبتدأ حقيقة ، إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو : ظننت زيداً هو القائم ، وكنت أنت القائم ،

ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل : ما ذكرنا ، أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف ، وهذا هو معنى الحرف ، أعني إفادة المعنى في غيره ، صار حرفاً ، وانحل عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة معينة ، أي صيغة الضمير المرفوع ، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب ، كما ذكرنا <sup>١</sup> ، لأن الحروف عديدة التصرف ، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية ، أعني كونه مفرداً ومثنى ومجموعاً ومذكراً ومؤنثاً ، ومتكلاً ومخاطباً وغائباً ، لعدم حركاته في الحرفية ،

ومثله كاف الخطاب <sup>٢</sup> في هذا التصرف ، لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية ، أي إفادته <sup>٣</sup> في غيره ، وتلك القاعدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحد أو مثنى أو مجموع ، مذكر أو مؤنث ، فإنه صار حرفاً مع بقاء التصرف المذكور فيه ،

فإن قلت : فلما أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها ، كالأسماء الاستفهامية والشرطية ، مع بقائها على الاسمية ، فهل كان الفصل وكاف الخطاب كذلك ؟

قلت : بينهما فرق ، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في أنفسها ، ودالة على معنى في غيرها ، والفصل وكاف الخطاب الحرفية ، لا يدلان إلا على معنى في غيرهما ، وقد تقدم في حد الاسم : أن الحد الصحيح للحرف ، أن يقال : هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره ، ولا يقال : هو ما دل على معنى في غيره <sup>٤</sup> ،

وإعلم أنه إنما تتعين فصلية <sup>٥</sup> الصيغة المذكورة ، إذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما

(١) كما إذا وقع بعد مبتدأ منسوخ ،

(٢) أي اللاحقة لاسم الإشارة كما يشير إلى ذلك ،

(٣) أي كونه مفيداً معنى في غيره ، والعبارة هكذا وردت في الأصل المطبوع ،

(٤) أي الرضي في تعريف الاسم القول بهذا التعريف للحرف . انظر ص ٤١ من الجزء الأول ،

(٥) أي كونها فصلاً .

بعدها منصوباً ، نحو : كان زيد هو المنطلق ، أو إذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وإن كانت بعد مضمّر ، نحو : إن كنت لأنت الكريم ، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمّر بلا لام ابتداء جاز كونها تأكيداً لذلك المضمير ، نحو : « إنه هو الغفور الرحيم »<sup>١</sup> ، فإنه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع ، كما مرّ في باب التأكيد ، وأما إذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فإنها لا تكون تأكيداً ، لأن المظهر لا يؤكد بالضمير ، ولا تكون مبتدأة ، لانصباب ما بعدها ، وكذا إذا دخلها لام الابتداء مع المنصب ، كما بعدها ، فإنه لا تدخل لام الابتداء على التأكيد ، ولا تكون مبتدأة لانصباب ما بعدها ،

يقوله تعالى : « إنك لأنت الحليم الرشيد »<sup>٢</sup> ، يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلاً ، ولا يجوز أن يكون تأكيداً لأجل اللام كما ذكرنا ؛

قوله : « ولا موضع له عند الخليل » ، الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له بمثولة ، ما إذا ألغيت في نحو « إنما » ، ولهذا قال الخليل :<sup>٣</sup> « والله إنه لعظيم ... » ، ولما ذكرنا قبل من طردان معنى الحرفية عليه ؛

والكوفيون يجعلون له محلاً من الإعراب ، ويقولون : هو تأكيد لما قبله ، فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور ، كما مرّ في باب التأكيد نحو : ضربتك أنت وممرت بك أنت ؛

ويرد عليهم أن المضمّر لا يؤكد به المظهر فلا يقال : جاءني زيد هو ، على أن المضمير لزيد ، ونحن نقول : إن زيداً هو القائم ، ويرد عليهم أيضاً ، أن اللام الداخلة في خبر « إن » ، لا تدخل في تأكيد الاسم ، فلا يقال : إن زيداً لنفسه كريم ؛

(١) من الآية ١٦ سورة القصص وتقدمت في هذا البحث .

(٢) الآية ٨٧ من سورة هود وتقدمت قريباً .

(٣) تقدم هذا القول مع تحديد موضعه في سيوه قريباً ؛

(٤) مصدر طرد ، والرضي يستعمله كثيراً ؛

وبعض النحاة يقول : حكمه في الإعراب حكم ما بعده ، لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو : إنك لأنت الحليم .. وهو أضعف من قول الكوفية ، لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب .

قوله : « وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره » ، فلا ينتصب ما بعده في باب كان ، وباب علمت ، وما الحجازية ، وعليه ما نقل في غير السبعة<sup>١</sup> : « ولكن كانوا هم الظالمون »<sup>٢</sup> ، و : « إن ترنر أنا أقل منك »<sup>٣</sup> بالرفع ؛

وقوله عليه الصلاة والسلام : « كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه ، فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن في « يكون » ضمير الشأن ، والثاني : أن فيه ضمير المولود ، وقوله : أبواه هما اللذان ، جملة خبر كان ، في الوجهين ، والثالث : أن يكون أبواه ، اسم كان وقوله : هما اللذان : جملة خبر كان ، وزوي : هما اللذين ، فأبواه ، اسم كان ، واللذين خبره ، وهما ، فعل ؛

---

(١) من قرأ بهداه الله بن أبي إسحاق ، النحوي ؛

(٢) الآية ٧٦ من سورة الزخرف ،

(٣) الآية ٣٩ سورة الكهف ،

## [ ضمير الشأن ]

### [ والقصة ]

[ قال ابن الحاجب :

« ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن ،  
« يفسر بما بعده ويكون منفصلاً ، ومتصلاً بارزاً ومستتراً على  
« حسب العوامل ، نحو : هو زيد قائم ، وكان زيد قائم ،  
« وإنه زيد قائم ، وحده منصوباً ضعيف ، إلا مع « أن » إذا  
« خففت فإنه لازم » ،

[ قال الرضي :

قوله « ضمير غائب » ، إنما لزم كونه غائباً ، دون الفصل <sup>١</sup> ، فإنه يكون غائباً  
وحاضراً ، كما تقدم ، لأن المراد بالفصل هو المبتدأ ، فيتبعه في الغيبة والحضور ، والمراد  
بهذا الضمير : الشأن والقصة ، فيلزمه الأفراد والغيبة ، كالمود إليه ، إنما مذكراً ، وهو  
الأغلب ، أو مؤنثاً ، كما يبيح ، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المستول عنه  
بسؤال مقدر ، تقول مثلاً هو الأمير مقبل ، كأنه سمع <sup>٢</sup> ضوضاء وجلبة ، فاستبهم الأمر  
فسأل : ما الشأن ؟ فقليل : هو الأمير مقبل ، أي : الشأن هذا ، فلما كان المود إليه  
الذي تضمنه السؤال ، غير ظاهر قبل ، اكتفي في التفسير بنحو الضمير الذي يتعقبه

(١) أي بخلاف صيغة الفصل ،

(٢) أي المخاطب بالمثال المذكور ،



بلا فصل ، لأنه معيّن للمستول عنه ، وميّن له ،

فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير ، بل هي كسائر أخبار المبتدآت ، لكن سميت تفسيراً ، لما يئته .

والقصد بهذا الإيهام ثم التفسير : تعظم الأمر ، وتضخم الشأن ، فعل هذا ، لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به ، فلا يقال : مثلاً ، هو الدباب يطير ،

وقد يجزى عن ضمير الأمر المستضمر عنه تقدير ، بالمفرد ، تقول : هو الدهر ، حتى لا يبقى على صرفة باقية ، قال أبو الطيب :

٣٩٣ - هو البين حتى ما تأتى الحزائق ويا قلب حتى أنت ممن أفارق  
كانه قال : أي شيء وقع من المصائب ، فقال : هو البين ، وقوله : حتى ما تأتى ، مبني على ما يفهم من استعظام أمر البين المستفاد من إيهام الضمير ، أي : ارتقى البين في الصعوبة حتى لا يتأتى جماعات الإبل أيضاً ،

وأجاز الفراء أن يفسر ضمير الشأن ، أيضاً ، مفرد مؤول بالجملة نحو : كان قائماً زيد ، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون ، على أن « قائماً » في جميعها خبر عن ذلك الضمير ، وما بعده مرتفع به ،

وكذا أجاز نحو : ظننته قائماً زيد ، أو الزيدان ، أو الزيدون ، وكذا : ليس بقائم أخواك ، وما هو بدهاب الزيدان ،

---

(١) هو مطلع لصيدة لأبي الطيب المتنبي في مدح الحسين بن إسحاق التتويحي وبعبده :  
وقفنا وما زاد بشاً ورفقنا فرقتي هوى منا مشوق وشاق  
وقد صارت الأبطان قرص من البكا وصار بهاراً لي الخدود الشقائق  
على ذا مضى الناس ، اجتراح ورفقة وميت ومولود ، وقال رواسق  
والرضي يورد كثيراً من شعر المتنبي وللعلماء آراء مختلفة في الاستشهاد بمثل شعره ،

والبصريون يمنعون جميع ذلك ، ولا يجوزون إلا نحو : ليس بقائمين أخواك ، وما هو بذهابين الزيدان ، على أن يكون أخواك اسم ليس ، وبقائمين خبر مقدم ، أو يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها ،

وذكر السرياني لتجوز ما أجازاه القراء من نحو : ما هو بذهاب الزيدان ، وجهاً ، وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو : ما ضارب الزيدان ، جملة لأنها مبتدأ مستغنى عن الخبر ، فيكون ضمير الشأن مفسراً بجملة ،

ولما ذكر نظر ، على مذهب البصريين ، لأن الصفة ، عندهم ، إنما تكون مع فاعلها جملة ، إذا اعتمدت على نفس « ما » ، لا على المبتدأ بعدها ، لخبر « ما » في نحو ما زيد بضارب أخوه ، مفرد ،

وبعض البصريين يمنع من نحو : ليس بذهابين أخواك ، وما هو بذهاب زيد ، على أن في ليس ضمير الشأن ، قال : لأن الشأن تفسيره جملة ، ولا تكون الباء في خبر « ما » وليس ، إلا إذا كان مفرداً ،

وأما قوله تعالى : « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعثر » ، فيجوز أن يكون « هو » ضمير التصمير الذي تضمنته قوله قبل : « لو يعثر » ، و « أن يعثر » ، بدل من « هو » ، أو يكون « هو » راجعاً إلى « أحدهم » ، و « أن يعثر » فاعل « بمزحزحه » ، نحو : ما زيد بتألفه فضله ،

والبصريون يوجبون التصريح بجزأي الجملة المفسرة لضمير الشأن لأنها مفسره ، فالأولى استغناء جزأها عن مفسر .

وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأها ، نحو : إنه ضربت ، وإنه قامت ، وليس لهم به شاهد ،

وهذا الضمير يسميه الكوفيون : ضمير المجهول ، لأن ذلك الشأن مجهول لكونه

---

(١) الآية ٩٦ سورة البقرة ،

مقدِّراً إلى أن يفسَّر ، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مرَّ في باب المبتدأ ،<sup>١</sup> ولا يبدل منه ، ولا يقدِّم عليه الخبر لثلا يزول الإبهام المقصود منه ، ولا يؤكِّد ، لأنه أشدَّ إبهاماً من المنكر ، ولا تؤكِّد التكرات ؛

ويُختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث ، أي القصَّة ، إذا كان في الجملة للمفسِّرة مؤنث ، لقصد المطابقة ، لا لأن مفسِّره ذلك المؤنث ، كقوله تعالى : « فأنها لا تعمي الأبصار »<sup>٢</sup> ، وقوله :

٣٩٤ - صلى أنها تفسو الكلوم وإنما تُوكَّل بالأدنى وإن جلَّ ما يمضي<sup>٣</sup>  
والشرط<sup>٤</sup> : ألا يكون المؤنث في الجملة فضلة ، فلا يُختار : أنها بَنِيَتْ حُرَّةً ، وألا يكون كالفصلة ، أيضاً ، فلا يُختار : إنها كانَ القرآن معجزةً ، لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات ؛ وذلك لأن الضمير مقصود مهمٌ فلا يُراعى مطابقتها للفضلات ؛ وتأنيثه ، وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً : قياس ، لأن ذلك باعتبار القصَّة ، لكنه لم يُسمع ؛

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بدُّ أن يكون مفسِّره جملة اسمية ، وإذا دخلته ، جاز كونها فعلية ، أيضاً ، كما في قوله تعالى : « فأنها لا تعمي الأبصار »<sup>٥</sup> ، وتقول : ما هو قام زيد ؛

(١) انظر ص ٣٣٨ من الجزء الأول من هذا الشرح ؛

(٢) من الآية ٤٦ في سورة الحج ؛

(٣) من أبيات لأبي خراش الملقب واسمه غريلد بن مرة ، وكان أخوه حروة قد قتل بمكان اسمه قوسى وكان ابنه خراش مع حمة حروة ونجا فقال أبو خراش في ذلك ،

حسدت إليَّ بعد حروة إذ نجى خراش ، وبضى الشراهن من بعض  
لسواقه لا أنسى قتيلاً زلته بجانب قوسى ما مطيت على الأرض  
عسى أنها تفسو الكلوم ... إلى آخره ؛

(٤) أي الشرط لتأنيث الضمير ؛

(٥) الآية السابقة من سورة الحج ؛

قوله : « ويكون منفصلاً » ، وذلك إذا كان مبتدأ ، أو اسم « ما » ، ويكون منفصلاً  
مختصراً بالجزء في باقي : إن ، وطن ، ومتصلاً مرفوعاً مستتراً في باقي كان ، وكاد ؛

قوله : « وحده منصوباً ضعيف » ، لا يجوز حذف هذا الضمير ، لعدم الدليل عليه ،  
فالمحذوف المصطلق ، ليس فيه ضمير رابط ، ولا يحذف المبتدأ ، ولا غيره ، إلا مع القرينة  
التي لا يجوز حذفه منصوباً ، مع ضعفه ، صيرورته بالنصب في صورة الفضلات ،  
مع دلالة الكلام عليه ، نحو قوله :

الْبَيْتُ يَمْلِكُ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً - ٧٧  
وغيره :

٣٩٥ - إِنَّ مَن لَّامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَّاءَ نَّ أَلَمَهُ وَأَحْصَاهُ فِي الْخُطُوبِ

وذلك الدليل ، أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كليم المجازاة ، كما مر في باب المبتدأ ،  
قوله : « إلا مع أن » ، إذا خففت فإنه لازم ، إذا خففت المفتوحة ، جاز إعمالها في  
الاسم الظاهر ، وإعمالها كالمكسورة ، على ما قال الجزولي ، قال ابن جعفر : لكن ترك  
إعمالها في الظاهر أكثر ، وقال المصنف ، كما يجيء في باب الحروف : إعمالها في البارز  
شاذ ، محوله :

٣٩٦ - فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

(١) تقدم هذا البيت في الجزء الأول ص ٢٧١ وهو من شعر الأنخل ؛

(٢) من قصيدة للأعشى الأكبر ، يمدح فيها أبا الأحمت بن قيس الكندي ومنها قوله :

تلك غيبلي منه وتلك ركابي هن سقر أولادها كازيب  
وبروي بيت الشاهد :

مَن يَكْنِي عَلَى بَنِي بَنْتِ حَسَّاءَ أَلَمَهُ وَأَحْصَاهُ فِي الْخُطُوبِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، والبيت في سيبويه ١ - ٤٣٩

(٣) ابن جعفر : محمد بن جعفر المزي الأنصاري تقدم ذكره ، وكذلك الجزولي ،

(٤) أنشده القراء مع بيت ثان ، ولم يعزها لأحد ، والبيت الثاني هو :

والأكثر<sup>١</sup> ، مع الإلغاء ظاهراً ، لأنها تعمل في ضمير شأن مقدر ، بخلاف المكسورة  
الملغاة فإنها إذا ألغيت ظاهراً ، ألغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرًا ،

وإنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهراً ، في ضمير شأن مقدر ، ليحصل بينها وبين الجملة  
التي تليها رابط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لأنه يكون لها باسمها ارتباط ،  
ولاسمها بالغير ارتباط ، فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط ، وإنما  
طلبوا الارتباط اللفظي بينهما ، لارتباط بينهما معنوي تام ، وذلك أنها حرف موصول ،  
وهي مع صلتها في تقدير المفرد ، أي المصدر ، إذ هي حرف مصدري ، فكان « أن »  
وحدها بعض حروف ذلك المفرد ، بخلاف « إن » المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير  
المفرد ؛

هذا هو المشهور من مذهب القوم ، أعني إعمال المفتوحة تقديرًا في حال إلغائها لفظاً ،  
وقد أجاز سبويه إلغاءها لفظاً وتقديرًا كالمكسورة ، فتكون كما ، المصدرية ، هي مع  
جملتها في تقدير المفرد ، مع أنه لا ربط بينهما لفظاً ، ولا يضر ذلك ، وهذا المذهب ليس  
ببعيد ؛

واعلم<sup>٢</sup> أن أعل المضمرات اختصاصاً : ضمير المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ،  
ويغلب الأخص في الاجتماع ، نحو : أنا وأنت وهو قلنا ، وأنت وهو قلنا ؛

---

١ - لأردّ تزويج عليه شهادة ولا أرد من بعد الحرار عتيق  
ورجح البهزادي أن المراد بقوله في يوم الرخاء : اليوم الذي لم يكن قد تم فيه توثيق عقد الزواج حيث كان  
ممكناً ، قال بدليل البيت الثاني ، وقد كل ما قيل في معنى البيت ،  
(١) أي أكثر النجاة ،  
(٢) هذا استطراد من الرضي نغم به بحث المضمرات ؛



## [ اسم الإشارة ] [ ألفاظه المستعملة ]

[ قال ابن الحاجب : ]

« اسم الإشارة : ما وضع لمشار إليه ، وهي خمسة : ذا ،  
« للمذكر ، ولثناه : ذاكَ وذَيْن ، وللمؤنث : تا ، وئِي ،  
« وئِه ، وَه ، وَذِي ، ولثناه : تانِ وتَيْن ، ولجمعهما : أولاء ،  
« مدًّا وقصرًا ويلحقها حرف التنبيه ، ويتصل بها كاف  
« الخطاب ، وهي خمسة في خمسة ، فيكون خمسة وعشرين  
« وهي : ذالَّةٌ إلى ذاكِ ، وذالِك إلى ذانِكِ ، وكذلك  
« البواقي ، ويقال : ذا للقريب ، وذلك للبعيد ، وذلك  
« للمتوسط ، وتلك ، وذانك ، وتانك ، مشدَّدتين وأولالك :  
« مثل ذلك ، وأما كمَّ وهنا ، وهنَّا ، فللمكان خاصة »

[ قال الرضی : ]

اعلم أن أسماء الإشارة بنيت عند الأكثرين ، لتضمنها معنى الحرف ، وهو الإشارة ،  
لأنها معنى من المعاني ، كالاستفهام ، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها ، وذلك  
أن عاداتهم جارية ، في الأغلب ، في كل معنى يدخل الكلام ، أو الكلمة أن يوضع له  
حرف يدل عليه كالاستفهام في : أزيد ضارب ، والنفي في : ما ضرب عمرو ، والتعني ،  
والترجي ، والابتداء ، والانهاء ، والتنبيه ، والتشبيه ، وغيرها ، الموضوع لها حروف  
النفي وليت ولعلَّ وبين وإلى ، وما ، وكاف الجر ، أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف

في عدم الاستقلال . كالأعراب الدال على المعاني المختلفة ، وكثير الصيغ في الجمع والمضمر ، والمنسوب . وفي الكلمات المشتقة عن أصل ، كضرب ، ويضرب ، وضارب ، ومضروب : من الضرب ، وكذا المعنى العارض في المضاف ، إنما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده ؛

وفي أسماء الإشارة معنى ، ولم يوضح لهذا المعنى حرف ، فكان حقها أن تكون كأسماء الشرط والاستفهام ، على ما ذكرنا في حدّ الاسم ، حلف حرف الشرط والاستفهام وضمنت معناهما ، فتكون أسماء الإشارة كالمضممة لمعنى الحرف ؛

وقيل : إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وهي : إما الإشارة الحسية ، أو الوصف ، نحو : هذا الرجل ، كاحتياج الحرف إلى غيره ؛

فإن قلت : المضمرات ، وجميع المظهرات ، وخاصة ما فيه لام المهد ، داخلية في الحد ، لأن المضمر يُشار به إلى المفعول إليه ، والمظهرات إن كانت نكرة ، يُشار بها إلى واحد من الجنس غير معيّن ، وإن كانت معرفة ، فإلى واحد معيّن ؛

فالجواب : أن المراد بقولنا : مشار إليه : ما أُشير إليه إشارة حسية أي بالحواس والأعضاء ، لا عقلية ؛ والأسماء المذكورة ليست كذلك لأنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية ، فلم يحتاج في الحد إلى أن يقول : لمشار إليه إشارة حسية ، لأن مطلق الإشارة ، حقيقة في الحسية دون الذهنية ؛

فالأصل ، على هذا : ألا يُشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس ، قريب أو بعيد . فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد ، نحو : « تلك الجنة »<sup>١</sup> ، للتصيير كالمشاهد . وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو : « ذلكم الله »<sup>٢</sup> ، و : « ذلكما مما علّمني ربّي »<sup>٣</sup> ،

(١) من الآية ٦٣ سورة مريم .

(٢) من الآية ٣ سورة يونس .

(٣) من الآية ٣٧ سورة يوسف .



قال المصنف<sup>١</sup> ما معناه ، انه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله : ما وضع لمشار إليه ، مما يلزم منه الدور ، كما لزم من قولهم : العلم ما وجب لمحلّه كونه علماً ؛ لأن المحدود : هو ما يقال له في اصطلاح النحاة : اسم الإشارة ؛ وقولنا : لمشار إليه أراد به الإشارة اللغوية ، لا الاصطلاحية ، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب ، ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدود ، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم ، حتى يلزم الدور هنا ، كما لزم هناك ؛

قلت : هذا السؤال غير وارد ، والإشارة في قوله : أسماء الإشارة لغوية ، إذ معناه : الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية ، كما أن قوله : مشار إليه ، لغوي ؛ وإنما لم يرد السؤال ، لأن الإشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد ، وعلى كل جزء منه ، توقف جزء المحدود ، أيضاً ، عليهما ، إذ ربّما كانت متعرة ذلك الجزء ضرورية ، أو مكتسبة بغير ذلك الحد ؛

قوله : « ذا للمذكر » ، قال الأخفش : هو من مضاعف الباء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة ، وليس في كلامهم تركيب : حيّوت<sup>٢</sup> ، فلامه أيضاً ياء ، وأصله : ذَيْبٌ ، بلا تنوين لبنائه ، محرك العين بدليل قلبها ألفاً ؛ وإنما حذف اللام اعتباطاً أولاً ، كما في : يَدٌ ، ودم ، ثم قلبت العين ألفاً ، لأن المحلوف اعتباطاً كالعلم ، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو : مُرْتَوٍ<sup>٣</sup> ؛

فإن قيل : لعلمه ساكن العين ، وهي المحلوفة ، لسكونها ، والمقلوب هو اللام المتحركة ؛ قلت : قيل ذلك ، لكن الأولى حذف اللام لكونها في موضع التفسير ومن ثم قلّ المحلوف العين اعتباطاً ، كسّه<sup>٤</sup> ، وكثر المحلوف اللام ، كيد ، ودم ، وغد ، وغيرها ؛

(١) في شرحه هو على الكافية .

(٢) يعني أن تكون العين ياء واللام واواً ،

(٣) اسم فاعل من : ارتوى ، يعني أنه لم تقلب واوه ألفاً لأن لاه محلوقة لعله فهي كالتائبة ،

(٤) أصله سته حلفت عينه وأكثر استعماله : است يحلف اللام وتمويض همزة الوصل ،

وَقِيلَ أَصْلُهُ ذَوَى ، لِأَن بَاب طَوَيْت ، أَكْثَرُ مِنْ بَاب حَيَّيت ، ثُمَّ إِذَا أَنْ نَقُول :  
حَدَّثْتُ ظِلَامَ قَلْبِ الْعَيْنِ أَلْفًا ، وَالْإِمَالَةُ تَحْنَمُ ،<sup>١</sup> وَإِذَا أَنْ نَقُول : حَدَّثْتُ الْعَيْنَ ، وَحَدَّثْتُهَا  
قِيلَ : كَمَا مَرَّ ، فَلَا جَرَمَ كَانَ جَعَلَهُ مِنْ بَابِ حَيَّيت أَوَّلَى ؛

وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : الْأَسْمُ : الدَّالُّ وَحَدَّثَهَا وَالْأَلْفُ زَائِلَةٌ ، لِأَن تَنْثِيته ذَانٌ ، بِحَدَّثَهَا ،  
حَمَلُ الْبَصِيرَيْنِ عَلَى جَعْلِهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، لَا مِنَ الثَّنَائِيَةِ : غَلَبَةُ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ  
الْمُتَمَكِّنَةِ عَلَيْهِ ، كَوَصْفِهِ ، وَالْوَصْفُ بِهِ ، وَتَنْثِيته وَجْمَعُهُ<sup>٢</sup> ، وَتَحْقِيرُهُ<sup>٣</sup> ، وَيُضَعَفُ بِذَلِكَ  
قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ ، وَالْجَوَابُ عَنْ حَذْفِ الْأَلْفِ فِي التَّنْبِيَةِ ، أَنَّهُ لَاجْتِمَاعُ الْأَلْفَيْنِ ، وَلَمْ يَرُدَّ إِلَى  
أَصْلِهِ<sup>٤</sup> ، لِفِرْقَاءِ بَيْنِ الْمُتَمَكِّنِ وَغَيْرِهِ نَحْوُ : فِتْيَانٍ وَغَيْرِهِ ، كَمَا حَدَّثْتُ الْبَاءَ فِي : الدَّلَانِ ؛  
قَالَ ابْنُ عِمِيشَ<sup>٥</sup> : لَا بِأَسْ أَنْ نَقُولَ هُوَ ثَنَائِي ، كَمَا ، وَذَلِكَ أَنْكَ إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ ،  
قُلْتُ : ذَاهُ ، فَتَرِيدُ أَلْفًا أُخْرَى ثُمَّ تَقْلِبُهَا هِزْءًا ، كَمَا تَقُولُ : لَاهُ ، إِذَا سُمِّيَتْ بِكُلٍّ ، وَهَذَا  
حُكْمُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا ثَالِثَ لَهَا وَضْعًا ، إِذَا كَانَ ثَانِيهَا حَرْفَ لَيْنٍ وَسُمِّيَ بِهَا ، وَلَوْ كَانَ أَصْلُهُ  
ثَلَاثَةً كَلْتُ<sup>٦</sup> : ذَاهِي ، وَدَاهِي إِلَى أَصْلِهِ ، وَمِثْلَاهُ : ذَانٌ بِحَدْفِ الْأَلْفِ لِلْسَاكِنَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا ؛  
قَالَ الْإِسْكَنْدَرِيُّونَ : إِنْ الْكُفَى مَبْنِي لِقِيَامِ حَلَةِ الْبِنَاءِ فِيهِ ، كَمَا فِي الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، وَذَانٌ ،  
صِيغَةُ مَرْمُومَةٍ<sup>٧</sup> ، غَيْرُ مَبْنِيَةٍ عَلَى وَاحِدَةٍ ، وَلَوْ بَنِيَتْ عَلَيْهِ لَقِيلَ : ذَبَانٌ ، فَذَانٌ ، صِيغَةُ  
الْمَرْفُوعِ<sup>٨</sup> ، وَذَيْنِ صِيغَةُ أُخْرَى لِلنَّصَبِ وَالْجَرِّ ،

وَقِيلَ بَعْضُهُمْ : بَلْ هُوَ<sup>٩</sup> مَعْرَبٌ ، لِاخْتِلَافِ آخِرِهِ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ ، وَادِّعَاءُ أَنَّ  
كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صِيغَةُ مُسْتَأْنَفَةٍ : خِلَافِ الظَّاهِرِ ؛

(١) هذا رد من الرضي على هذا الرأي ،

(٢) ذا الإلغائية لم يجمع على لفظها ، فعمل ذلك صبر ، والمراد بتحقيره : تصغيره ، وهو شاذ ،

(٣) يعني عند التثنية بناء على هذا القول ،

(٤) في شرح ابن عيميش على الفصل ج ٣ ص ١٢٧ .

(٥) أي غير مفرجة عن مفرد ،

(٦) أي المتنى ،

وقال الزجاج : لم يُن شيء من المثنى ، لأنهم قصدوا أن يجري أصناف المثنى على نهج واحد ، إذ كانت الثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ، ولا عاقل ولا غيره ، فوجب ألا تختلف المثنيات إعراباً وبناءً ، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضها بعضاً ؛

والبحث في : اللذان واللذين ، كما في : ذاثر وذين ،

وقد جاء : ذان وتان ، واللذان ، والتان ، في الأحوال الثلاث ، وعليه حمّل بعضهم قوله تعالى : « إِنَّ هَٰذَا » ؛

وللمؤنث : تا ، وذى ، بقلب ذال « ذا » تا ، حتى صار « تا » ، أو قلب ألفه ياء حتى صار « ذي » ، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث ، كضاربة ، وتضريين ، فد « تا » من « ذا »<sup>١</sup> ، كالتي ، من اللي ، وذى ، من ذا ، كهى من هو ؛

و : ئي ، بالجمع بين التاء والياء ، ولا نقول إن التاء والياء ههنا علامة التأنيث ، بل نقول : تخصيص إبدالهما بالمؤنث دون المذكر لأنهما يكونان في بعض المواضع علامتي التأنيث ؛ كما في<sup>٢</sup> : أخت ، وبنت ، وكلتا ، فإن تاءها ليست علامة التأنيث ؛

و : ذه ، بقلب ياء « ذي » ها ، وأصل ذلك أن تقلب هاء في الوقف ، ليان الياء ، كما يميء في باب الوقف ، ثم يجري الوصل مجرى الوقف ، فيقال : ذه ، في الوصل أيضاً ؛

و : هه ، بقلب الدال تا ، وقد تكسر الهاءان<sup>٣</sup> ، باختلاس ، أي من غير صلة ، نحو : ذو وته ، في الوصل خاصة ، وهو قليل ، والأكثر : ذهي ونهي ، بياء ساكنة ؛

---

(١) المراد قوله تعالى : ان هذان لساحران ، في سورة طه ، آية ٦٣ وفي نجرها أوجه كثيرة ،

(٢) أي بالنسبة لها

(٣) التشبيه في تخصيص الإبدال بالمؤنث ،

(٤) يعني في ذه وته ،

ولي الوقف : تسكن الهاء وتحذف الياء ، كما يجيء في بابه ، وقد يقال في المؤنث :  
 ذات كذا ، فيجوز كذا

وللتاء : تاء وتين ، على الخلاف المذكور في : ذات وذير ،

وسمعهما : أولاء ، عاقلاً كان أو غيره ، قال :

دُمَّ المنازل بعد مترلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام<sup>٢</sup>

فقد يؤنّ مكسوراً ، ويكون التثنية للتذكير ، كما في : صبي ، وإن كان أولاء  
 مفرغة ، فيكون فائدته :<sup>٣</sup> البعد ، حتى يصير المشار إليهم كالمذكورين ، فيكون « أولاء »  
 كأولئك ، وقد يقصر فيكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل ، فحمل على الياء ، لاستئصال  
 اكتناف لقبيلين للكلمة ، وهما الضمة في الأول والواو في الأخير ، ولهذا يكتب أهل  
 الكوفة ألف نحو : القوى ، والضحي ، بالياء ، مع أن أصلها الواو ، ومن ثم يثني بعض  
 العرب مضموم الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه عن واو ، أيضاً ،

وقد تبدل الهمزة الأولى من « أولاء » هاء ، فيقال : هلاء ، وقد تضم الهمزة الأخيرة  
 نجح : أولاء ، وربما تشيع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن : طومار ،<sup>٤</sup>

وأما قولهم : هؤلاء على وزن « تَوْرَاب » ، قال :

(١) بضم التاء مبنية ، قال الصبان في حاشيته على الأشمولي ، وهي أخرجها ،

(٢) من قصيدة لجبر ، في هجاء الفرزدق مطلعها :

سرت المسموم لبنت غير ينام وأخسر المسموم يروم كل مرام

يقول فيها : مهلاً لفرزدق إن قومك إليهم حسود القلوب وخضة الأحلام

(٣) أي التثنية اللاحق لأولاء ،

(٤) أي المنون ،

(٥) الطومار بضم الطاء ممدودة بمعنى الصحيفة ،

(٦) التوراب بفتح التاء وإسكان الواو : من أسماء التراب ،

٣٩٨ - مجلّد ، لا يقل هؤلاء هذا بكى لما بكى أسفاً وغيظاً<sup>١</sup>  
فليس بلغة ، بل هو تخفيف : هؤلاء ، بحلف ألف «ها» ، وقلب هزة «أولاء» وأوا ،

قوله : « ويلحق بها حرف التنبيه » ، يعني «ها» ، إنما تلحق من جملة المفردات :  
أسماء الإشارة كثيراً ، لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع ، بما يقرن بها من  
إشارة المتكلم الحسية ، فجئى في أوائلها بحرف ينبّه به المتكلم المخاطب ، حتى يلتفت  
إليه وينظر : إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة ، فلا جرم ، لم يؤت بها إلا فيما  
يمكن مشاهدته وإبصاره ، من الحاضر ، والمتوسط ، فهذا ، أكثر استعمالاً من : هناك ،  
لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط ،  
الذي ربما يحول بينه وبينه حائل ، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره ، إذ لا  
ينبّه العاقل أحداً ليرى ما ليس في مرأى ، فلذلك قالوا : لا يجتمع «ها» مع اللام ؛

قوله : « ويتصل بها حرف الخطاب » ، قد دللنا عند ذكر الفصل<sup>٢</sup> ، على كون  
هذه الكاف حرفاً ، لا اسماً ، ويؤيد ذلك من حيث اللفظ : امتناع وقوع الظاهر موقعها ،  
ولو كان اسماً لم يجتمع ذلك ، كما في كاف : ضربتك ؛

ولندكر هنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها ، دون القريب ، فإن فائدتها  
قد ذكرناها عند الفصل<sup>٣</sup> ، فنقول :

إن وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب ، على ما قلنا ، إنه للمشار إليه حساً ، ولا  
بشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلا إلى الحاضر الذي يصلح لكونه مخاطباً ، فلما اتصلت  
كاف الخطاب به ، وكان متمحضاً بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطباً ،

---

(١) تعرض البنادي للذكر رواية أخرى في هذا البيت لا تخبره عن هذا الاستشهاد . ثم قال : لا أدري أي  
الروايتين ؟ لأي لم أعف عليه بأكثر من هذا ، والله أعلم ، ولم يتعرض غير البنادي لنسبة هذا البيت ؛

(٢) أي حرف التنبيه ،

(٣) أي صيغة الضمير التي تسمى لصلاً ، في البحث الذي سبق ،

(٤) هي الدلالة على كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به مفرد أو مثني النخ ،

الوجه من هذه التعليلية ، إذ لا يخاطب الثان في كلام واحد إلا أن يجمعا في كلمة واحدة ، وهو : يا زيدا فلنقلنا ، وأنتا قلنا ، أو يعطف أحدهما على الآخر ، نحو : أنت يا فلان ، مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه ، مثل : فلانك ، فلا نقول : هداك ، كما لا نقول : يا غلامك ، بل نقول : فلانك ، فالكاف توجب كون ما وليته غالباً في التعبير عنه ، نحو : فلانك ، وإن لم يمتنع حضوره ، إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب ، وقد كان كالموضوع للحضور ، صار مع الكاف إلى القريب ، فإذا أردت التنبيه على البعد ، جئت بعلامته وهي اللام فقلت : يا فلانك ، فإذا أردت التنبيه على البعد ، جئت بعلامته وهي اللام فقلت :

(١) من الآية ٣ سورة القتال ،

وإنما جاز ذلك ، لأن ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد ، والأغلب في مثله : الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور فتقول : وهذا قسم عظيم ؛

وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد ، مع أن المشار إليه شخص قريب ، نظراً إلى عظمة المشير ، أو المشار إليه ، وذلك لأنه يُجعل بعد المتزلة بينهما كُبُعد المسافة ؛ فتقول السلطان لبعض الحاضرين : ذلك قال كذا ، وتقول بعضهم : ذلك السلطان يتقدم بكذا ، ومنه قوله تعالى : « فذلكم الذي لم تثنى فيه » ، ويجوز أن يكون قوله تعالى : « ذلك الكتاب » ، من باب عظمة المشار إليه ، أو المشير ؛

وقوله :

٣٩٩ - فقلت له والرمح يأطر منته تأمل خفافاً إنني أنا ذللك  
من باب عظمة المشار إليه ؛

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب ، تقريباً لحصوله وحضوره ، نحو : هذه القيامة قد قامت ، ونحو ذلك ؛

فتقول : اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسية ، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد ، والمعاني : مجاز ، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالحسنية مجازاً ، لما بينهما من المناسبة ، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد ، إذن ، أعني « ذلك » ونحوه ، كضمير الغائب ، يحتاج إلى مذكوب قبل ، أو محسوس قبل ، حتى يشار إليه به ، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله ؛

---

(١) أي في شأن بعض الحاضرين ، وذلك أحد معاني اللام بعد القول ؛

(٢) الآية ٣٢ من سورة يوسف ؛

(٣) الآية الثانية من سورة البقرة ؛

(٤) من شعر خفاف بن لدة ، وكان قد غزا مع ابن عمه معاوية بن عمرو ، فقتل ابن عمه فقال : تظني الله إن برحت مكاني حتى أثار له ، وحلبته في هذا البيت عن موقفه مع قاتل ابن عمه فهو يقول له : تأمل خفافاً أي تأملني جيداً وانظر إليّ فأني أنا ذلك الذي اعتزم أن يأخذ بثاره ، فتأملني وأعرف أي أنا الذي قطعت ، ورواية الأبيات في الخزائن : وقلت له .. الخ

وَقَدْ لَجِجُوا بِكَيْفِ الْخَطَابِ الْحَرْفِيَةِ : يَلِي ، وَأَبْصَرَ ، وَانْظُرْ ، وَكَلَّا ، وَلَيْسَ ، وَنِعَم  
وَلَيْسَ ، وَحَسِبْتُ ، وَكَلَّا : رَوَيْدٌ ، وَالنَّجَاءُ ، وَحِجْلٌ ، وَأَرَأَيْتَ بِمَعْنَى أَخْبَرَنِي ، كَمَا

يقول : « ذا للقریب .. إلى آخره » ، لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي  
في موضع ذي البعد منها ، وبالعكس ، لضرب من التأويل كما  
في ذلك في اختصاص بعضا بالقریب ، وبعضها بالبعید ، فلم يأخذها مذهبا  
ولم يقطع به ، بل أحاله على غيره فقال : ويقال ، ذا ، للقریب ، يعني : لم يتحقق عندي  
ذلك ، وأقول : أنا لا أرى بينهم خلافا في اختصاص بعضا بالقریب وبعضها بالبعید ،  
فإذا أردت معرفة ذلك ، فاعلم أن لهم مذهبين ، فذهب بعضهم أنه لا واسطة بين البعید  
والقریب ، كما في حروف النداء ، على ما يجيئ ، فيقولون : أسماء الإشارة المجردة عن  
الكاف واللام : للقریب ، والمقترنة بهما ، أو بالكاف وحدها : للبعید ،

... وجسدهم على أن بين البعيد والقريب واسطة ، فقالوا : ذا ، ثم ذاك ، ثم : ذلك ، وبعضهم يقول : آلك<sup>٣</sup> ، وللمؤث : تي وتاودي وته وذه ، بسكون الهاءين وبكسرهما ، أيضاً ، **إِشْباع** الاختلاس ، أو مع إشباع كما تقدم ، وذات ، ثم : تيك ، وهي كثيرة الاستعمال ، وتاك ، وهي دونها ؛

وأما : ذيك ، فقد أوردنا الزمخشري ، وابن مالك ،  
وفي الصحاح : لا تقل ذيك لأنه خطأ ؛

- (١) لحاق الكاف فيما ذكره من الألفاظ ، متفاوت في الكثرة ، وأستعمل هذه الكلمات بالنسبة للحقاق الكاف :  
أرأيت حيث يقال : أرأيتك ، وأرأيتكم إلى غير ذلك من تصرفات بحسب حال المخاطب بها ؛  
(٢) يعني وبعضهم يقول ان « ذا » للقریب ، وسيوضح الشارح ذلك ؛  
(٣) الذي في القاموس وشرحه : ذاك بمهزة بعد الألف ، وقالا : انها بدل من اللام في ذك ، ووردت كلمة :  
آلك في التيسيل في أول باب اسم الإشارة ؛  
(٤) جاء ذلك في الجزء الأخير من الصحاح في الكلام على ذا ، وفي تاج العروس نقل مظه من ثلث ، وفي لسان  
العرب : ليس في كلام العرب ذيك البتة والعامة تحذف فيه ؛ وقد ذكرها ابن مالك في التيسيل ، وأوردها =



ثم : تلك ، وهي كثيرة ، وتلك بفتح التاء ، وتلك ، وتلك ثلاثتها قليلة ؛

وإنما حركت اللام بالكسر في ذلك ، وسكنت في تلك ، لأن الألف خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت اللام بالكسرة للساكنين ، وكذا في : تَيْلُك لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة ، وأما تِلْكَ فأدخلت اللام التي فيها على « تي » ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء ، بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وأما تِلْكَ بحذف ألف « تا » فلهذا قليلة ؛

وللمثنى : ذان ، وذين ، وتان وتين ، وأما تشديد النون ، فقال المبرد : هو في المثنى ؛ بدل من اللام في : ذلك وتلك ، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية ، لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في : ذلك ، وأولائك ، فاجتمع المتقاربان <sup>١</sup> ، فقلبت اللام نوناً والقياس في الإدغام : قلب أول المتقاربين إلى الثاني ، لأن المراد تغييره عن حاله بالإدغام في الثاني ، فتغيره بالقلب <sup>٢</sup> أولاً ، وإنما قلبت ههنا : الثانية إلى الأولى ، لتبقى النون الدالة على التثنية ، .

ويجوز أن يدخل اللام قبل النون فيصير : ذالئك ، فقلبت اللام نوناً وتدغم فيها كما هو القياس ، والأول أولى ، لكون اللام بعد تمام الكلمة ، وأيضاً ، إدغام اللام في النون ليس بقوي كإدغام النون في اللام ، كما يجيء في التصريف ، إن شاء الله تعالى ؛

وقال غير المبرد : إن التشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد ، وهذا أولى ، لأنهم قالوا في تثنية الذي والتي : اللذان واللتان مشددتي النون عوضاً من الياء المحذوفة ؛

١ = الزمخشري في الفصل ، كلاهما في باب اسم الإشارة ؛

(١) في النسخة المطبوعة « اللتان » وهو خطأ واضح لأنهما لم يصيرا مثليين إلا بعد القلب ؛

(٢) يعني فتغيره عن حاله لهذا الغرض إنما يكون بالقلب أولاً ؛

(٣) يريد أن يقول ؛ ويجوز أن تقدر أن اللام دخلت في الكلمة ووضعت قبل النون وبذلك يتحقق ما هو القياس وهو قلب أول المتقاربين إلى الثاني ، ورجع الشارح التقدير الأول بقوله لكون اللام المراد منها البعد إنما تدخل بعد تمام الكلمة ، وبأن إدغام اللام في النون ليس بقوي .. الخ ؛



أولاً<sup>١</sup> ، وما هو ذا ، كما يجيئ في حروف التنبيه ، وبغيرها<sup>٢</sup> قليل ، وذلك إما قسم ، كقوله :

٤٠٠ - تعلمن ها لعمر الله ، ذا قسماً فاقصد بلرّعك وانظر أين تنسلك<sup>٣</sup> وقوله : لا ، ها الله ذا ما فعلت ، كما يجيئ في باب القسم . أو غير قسم كقوله :

٤٠١ - ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه في البلد<sup>٤</sup> وقوله :

٤٠٢ - ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ، ها ، وهذا ليا<sup>٥</sup> أي : هذا لها ، وهذا ليا ، ففصل بين « ها » و « ذا » بحرف المطف .

قوله : « تلك » وذاتك ، وتأنك ، مشدّتين ، وأولئك : مثل ذلك ، تعرّض لبيان ما هو مثل « ذلك » الذي للبيد ، لأن الذي للقریب واضح ، لأنه : المجرّد عن الكاف واللام ، وكذا الذي للمتوسط ، إذ هو المقترن بالكاف وحدها ، وأما هذه الكلمات ففيها بعض الإشكال لسقوط الياء في : تلك ، وانقلابها<sup>٦</sup> نوناً في : ذانك وتأنك ، وعدم اتصالها باولاء المندود مع أنه أشهر من : أولى ، المقصور ؛

(١) إشارة إلى الآية ١١٩ من سورة آل عمران

(٢) يعني والفصل بغير أنا وأخواته قليل ، ثم ذكر صور ذلك القليل ؛

(٣) من قصيدة لزهر بن أبي سلمى يخاطب بها الحارث بن ورقاء من بني الصيदा وكان قد أخذ غلاماً لزهر ولم يردّه إليه حين طلبه منه ، ومن هذه الآيات قوله :

يا حارث لا أرضن منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك  
ومعنى فاقدّر بلرّعك اللع ، يقول له فكر في الأمر وقدر نتائج ما تفعل ؛

(٤) هذا آخر بيت في قصيدة النابغة الذبياني التي يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر والتي أولها :

يا دار ميسة بالعبياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد

(٥) نسب كثيرون هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة ومنهم الأعلام الشننري شارح شواهد سيبويه ، قال البغدادي :  
لم أره في ديوان لبيد ، والبيت في سيبويه ١ - ٣٧٩ .

(٦) هو يريد انقلاب اللام ، وكذا في قوله وعدم اتصالها . ولعل ذلك تحريف ؛

قوله : « وَكَمْ » ، وهنا وَهَذَا للمكان خاصة ، يعني أن ههنا ألفاظاً مختصة بالإشارة إلى المكان فقط ، والمذكورة قبل صالحة لكل مآثر إليه ، مكاناً كان أو غيره ،  
وهنا ، لازم للظرفية ، إما منصوباً ، أو مجروراً بـ « يَنْ » وإلى ، فقط ، فهنا ، للقريب ،  
وهناك ، للمتوسط ، وهناك للبعيد ،  
وَأَمَّا أَنْتُمْ ، وَهَذَا ، بفتح الهاء وتشديد النون ، وهو الألفصح ، وَهَذَا بكسر الهاء ، فكهنالك للبعيد ،  
وقد تنجر الثلاثة بـ « يَنْ » ، وقد تصحب هَذَا المشددة الكاف ، ولا تصحب ثَمَّ ، وقولهم :  
ثُمَّ ، خطأ ،

وقد يراد بهناك ، وهناكك ، وَهَذَا : الزمان ، قال الله تعالى : « هنالك الولاية لله  
الحيق » أي : حينئذ ، قال :

حَسْبُ نِسَارٍ ، وَلَاتَ هُنَا حَتٌّ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نِسَارٌ أُجْنَتْ ٢٧٤ -  
أي : لات حين حَتٌّ ، فهي ظرف زمان ، لإضافتها إلى الجملة ، كما يجيء في باب  
الظروف المبينة : إن شاء الله تعالى ٢

• • •

(١) الآية ٤٤ سورة الكهف ،

(٢) تقدم هذا الشاهد في باب لا العاملة حمل ليس من هذا الجزء ،

(٣) جاء بهامش المطبوعة الأول أن الجزء الأول في تقسيم الرضي ينتهي هنا في بعض النسخ ، وقد اتفق هذا مع ما اخترناه من جعل هذا نهاية الجزء الثاني في التقسيم الذي اخترناه لهذا الكتاب ، وقد أشرنا إلى ذلك عند نهاية الكلام على التواضع الذي هو نهاية الجزء الأول من المطبوعة ،  
نسأل الله التقدير أن يبين على إكمال هذا الكتاب ، إنه صحيح مجيب .

• يبدأ الجزء الثالث بالكلام على الوصول إن شاء الله تعالى ،

## الفهرس

### الحال :

- ٧ ماهية الحال وأنواعه  
١٤ العامل في الحال ، المراد من شبه الفعل ومعنى الفعل  
١٥ تفكير الحال ، وتعريف صاحبها  
٢٢ الحال من النكرة  
٢٤ تقدم الحال على العامل وعلى صاحب  
٣٢ الاشتقاق ، وحكمه في الحال  
٤٠ الجملة الحالية ، صورها وشروطها وروابطها  
٤٧ حذف عامل الحال ، وجوبه في المؤكدة ، معنى للمؤكدة

### التمييز :

- ٥٣ تعريفه وأنواعه  
٥٥ تمييز المفرد  
٦٣ تمييز النسبة  
٦٦ مطابقة التمييز لما هو له  
٧٠ تقدم التمييز  
٧٢ أصل التمييز التنكير  
٧٢ ما بعد اسم التفضيل ، والفرق بين نصبه وجره

### المستثنى :

- ٧٥ تقسيم المستثنى وتعريف كل قسم  
٧٩ أحكام للمستثنى ، وتفصيل الكلام على العامل  
٩١ ترجيح الإبدال وجواز النصب  
٩٩ الاستثناء المفرغ ، حكمه ، ومعنى يبرز  
١٠٧ عمل البديل على اللفظ  
١١٤ توكلة في ذكر أمور أهلها المصنف  
١٢٤ المستثنى المجزوء ، وبقية أدوات الاستثناء  
١٢٥ استعمال « غير » وتبادل بينها وبين « إلا »  
١٣١ سوى ، وسواء ، متاهما ، واستعمالهما

١٣٣	حذف المستثنى - استعمال : ليس غير ، وليس إلا
١٣٤	لا سيما
١٣٨	الجملة الفعلية بعد : إلا
١٤٠	قسم السؤال ، واستعمال لها في الاستثناء
	غير كان وأحوالها :
١٤٢	المستند بعد دخولها ، وفيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة
١٤٦	حذف كان
١٥٣	حذف اسم إن وأحوالها
١٥٣	المصروب ، لا التي هي لنفي الجنس
١٦٧	يكرار لا ، وأوجه الإعراب فيها
١٧٠	دخول الفمرة على لا ، وأثر ذلك
١٧٤	إلتمت والمطلف بعد اسم لا
١٧٩	استعمال : لا أيأ له ، وأمثاله
١٨٣	حذف اسم لا
١٨٤	غير ما ، ولا ، المشبهتان بـ ليس
	المجرورات :
٢٠١	معنى المجرور
٢٠٤	معنى يكثر حرف الجر
٢٠٦	الإضافة المنووية
٢١٠	الأسماء المتوعدة في الإيهام ، وحكمها في الإضافة
٢١٨	الإضافة اللفظية ، معناها وفائدتها
٢٣٨	إضافة الصفة إلى الموصوف ، وما يتصل بذلك
٢٤٧	إضافة اسم التفضيل ، وتفصيل الكلام عليه في الإضافة
٢٥٤	تكلفة في ذكر أحكام للإضافة تركها المصنف
٢٦٢	المضاف إلى ياء المتكلم وأحكامه
	الأسماء الستة مع ياء المتكلم :
٢٦٧	أحكامها
٢٧١	اللغات المستعملة في الأسماء الستة
٢٧٥	أصل الأسماء الستة

	المواضع :
٢٧٧	معنى التابع وبيان العامل فيه
	التمت :
٢٨٣	تعريفه
٢٨٧	قاعدة التمت
٢٨٩	الاختصاص في التمت وحكمه
٢٩٧	وصف التمرة بالجملة
٣٠٢	الحقيقي والسببي من التمت ، وحكم كل منهما
٣٠٨	نتائج لما تقدم
٣١٠	الضمير لا يوصف ولا يوصف به
٣١١	شرط الموصوف
٣١٦	اسم الاشارة وزوم وصفه بلقي اللام
٣١٧	تكملة في ذكر أحكام التمت لأهلها المصنف
	مطلع النقل :
٣٣١	تعريفه
٣٣٢	المطلع على الضمير المرفوع والمجرور
٣٣٨	المطوف في حكم المطوف عليه ، معنى ذلك وأثره
٣٤٤	المطلع على عاملين مختلفين ، تفصيل الكلام عليه
٣٤٨	من أحكام المطف
	التأكيد :
٣٥٧	معناه والغرض منه
٣٦٣	أقسام التأكيد ، الألفاظ المستعملة في المنعوي
٣٧١	التأكيد بكلمة ، وشرطه
٣٧٤	تأكيد الضمير المتصل المرفوع
٣٧٥	ترتيب ألفاظ التأكيد إذا اجتمعت
	البديل :
٣٧٩	تعريفه وصلته بمطلع البيان
٣٨٤	أقسام البديل
٣٨٧	التطابق والتطاليف بين البديل والبديل منه وصور ذلك
٣٨٨	إبدال الظاهر من الضمير ، وعكسه

٢٩٤	ترتيب التوابع
	عطف المبيان :
٣٩٤	تعريفه
	قسم المبيّنات من الاسماء :
٣٩٧	المبني وتعريفه
٣٩٨	ألقاب البناء
٣٩٩	حصر المبني من الاسماء
	الضمائر :
٤٠١	حالة بنائها ، والفرص من وضعها ، أنواعها
٤٠٨	المتصل والمفصل في الضمائر
٤٠٩	تقسيم الضمائر من حيث الإعراب
٤١١	التدرج في وضع الضمائر
٤٢٦	مواضع استتار الضمير
٤٢٧	لا فصل مع إمكان الوصل
٤٣٧	جواز الفصل والوصل ، ومواضع كل منهما
٤٤٢	حكم الضمير بعد : كان ، ولو لا ، وصي
٤٤٩	نون الوقاية ، الفرص منها ومواضع دخولها
٤٤٥	ضمير الفصل ، مواضعه وإعرابه
٤٦٤	ضمير الشأن والقصة
	اسم الإشارة :
٤٧١	ألفاظه المستعملة









